شرح العقيدة التدمرية

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

تغمده الله برحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جنانه

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ

١٥٩

شرح
العقيدة التدمرية

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٣٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين
شرح العقيدة التدمرية ./مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين-
ط٤- القصيم ، ١٤٤١هـ
٥٩٢ ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين : ١٥٩)
ردمك : ٤-٩٢-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨
١- الأسماء والصفات ٢- التوحيد أ- العنوان
ديوي :٢٤١ ١٤٣٧/٤٨٠٩

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٤٨٠٩
ردمك: ٤-٩٢-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الرابعة
١٤٤١هـ

يُطلب الكتاب من:
مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخ مُحَمَّد بن صَالِح العُثَيْمِين الخَيْرِيَّة
المملكة العربية السعودية
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩
هاتـف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جـوّال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جـوّال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦
www.binothaimeen.net
info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد و الحصري في جمهورية مصر العربية
دار الذُرّة الدولية للطباعة و التوزيع
١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .
هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢- محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٥٩)

شرح العقيدة التدمرية

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته

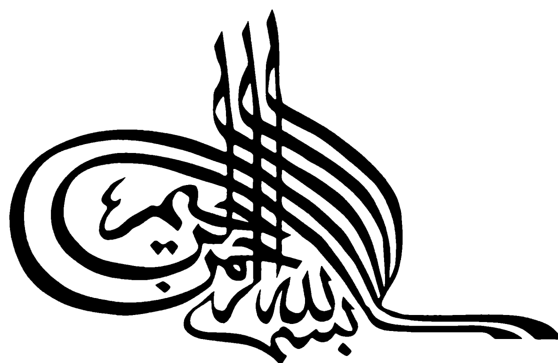
لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله من شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إلَهَ إلا الله وحدَه لا شَريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حقَّ جِهادِه حتَّى أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ الله وسلامُه عليهِ، وعلَى آلِه وأصحابِه، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ: فقَدْ كان مِن الأعمالِ الجَليلة لصاحِب الفَضِيلة شيخنا العلَّامة الوالد محمَّد بن صالحٍ العُثَيْمِين -رحِمَهُ اللهُ تَعالَى-، عنايتُه الكبيرة بمتُون العقيدة وحِرْصُه على شَرْحها والتَّعْليق عَلَيها وتَقْريبها لطُلاب العِلم والدَّارسين؛ لتَقْرير وبَيَان عَقِيدة السَّلف الصَّالح في أسماء الله الحُسنَى وصِفاتِه العُليَا سبحانه وتعالى.

ومِن ذلِك: تلك الدُّروس الجامعيَّة التِي ألقاهَا فضيلتُه -رحِمَهُ اللهُ تَعالَى- في كُليَّةِ الشَّريعةِ وأُصُول الدِّين بجامِعَة الإمامِ محمَّد بنِ سُعُود الإسلاميَّة بالقَصِيم وكانَ الشَّرح المسجَّل مِنها صوتيًّا عامَ (١٤٠٢هـ) على متنِ: **(العَقِيدة التَّدمُرية)** لمؤلِّفه: شَيخِ الإسلام تَقِيِّ الدِّين أبي العبَّاس أَحْمَدَ بنِ عَبْد الحَلِيم بنِ عبد السَّلام

ابن تَيْمِيَّة الحَرَّانِيِّ، المتوفَّى عامَ (٧٢٨هـ)[1]، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمتِه ورِضوانِه، وأَسْكنه فَسِيحَ جنَّاتِه، وجزاهُ عنِ الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجَزَاء.

ومِن أَجْل تَعْميمِ الفائِدَةِ؛ وإِنْفاذًا للقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوجِيهات التِي قَرَّرها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لإِخْراجِ تُراثِهِ العِلْميِّ؛ تَمَّ -بعَوْنِ اللهِ تَعالَى وتَوْفِيقِه- إِعْدادُ هذَا الشَّرحِ وتَجْهِيزُه للطِّباعة والنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضاعِفَ لهُ المَثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عَبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأَوَّلِينَ والآخِرينَ، نبيِّنا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لـهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

٥ صَفَر ١٤٣٧هـ



(١) ترجم له الكثيرون، انظر: (الذَّيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٤٩١)، و(تذكرة الحفاظ) للذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ١٤٩٦)، و(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ١٤٤).

نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ
فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين

١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِـمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرِع الزَّاهد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُه العِلْمِيَّةِ:

أَلحقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَرِيمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيْمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَرِيمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولـمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرٍ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبير بعُنَيْزَة، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ[1] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرٍ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرٍ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأَوَّلَ؛ إِذْ أخَذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ مِمَّا أخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأْصِيلِه، وطَرِيقةِ تَدْريسِه، واتِّباعِه لِلدَّلِيل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليٍّ بن عودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قَرَأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قَرأ عَلَى الشَّيْخ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أَثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولَـمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[2] أنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامَةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرٍ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فَأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولَقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْن اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلَماءِ الَّذِين كانُوا يُدرِّسونَ فِيه حِينذَاكَ، ومِنْهُمْ: العلَّامَةُ المُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعالَى.
(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى.

وفِي أَثْناءِ ذَلِكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأَثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عـادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عـامَ (١٣٧٤هـ)، وصـارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العـلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرٍ السّعْدِيِّ، ويُتابِعُ دِراسَتَهُ انتِسابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأَ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِعِ الكَبِيرِ بعُنَيْزةَ.

ولـمَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرٍ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فتوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبِيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنِيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلـمَّا كَثُرَ الطَّلبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهم؛ بدَأَ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ

تَحصيلِ جادٍّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عام (١٣٧٤هـ) إلَى عام (١٣٩٨هـ) عندَما انتقلَ إلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الحَرامِ والمسجِد النَّبَوِيِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورَمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بِهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إلَى النَّاسِ.

آثارُه العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقَدِ اهتمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحرِيرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَميَّزَتْ بالتَّأصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَما صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتِيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيم، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزَةِ لِلحَدِيثِ الشَّرِيفِ والسِّيرَةِ النَّبوِيَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ.

وَإنفاذًا لِلقَـواعِدِ والضَّـوابِطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قَرَّرهـا فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤَلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُـوم مُؤَسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَـوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ علَى شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْليَّةِ[1]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤَلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمالُهُ وجُهُودُهُ الأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ المُثْمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماءِ فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفِي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لَجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

---

(١) www.binothaimeen.com

- عُضوًا فِي لجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الحَجِّ، مِن عام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- تَرأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّةٍ فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَرِيعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرامِجِ الإذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (**نورٌ عَلَى الدَّرْبِ**).
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْرِيَّةً وسَنَوِيَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأَنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإِرشادِهِم إِلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحصِيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَةً عَظِيمةً فِي مَعرفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِـمَا تَحَلَّى بِهِ مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لَجْنَةُ الاخْتِيارِ لَمنْحِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- **أَوَّلًا**: تَحَلِّيهِ بِأَخلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لَمصْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
- **ثانِيًا**: انتِفاعُ الكَثِيرينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- **ثالِثًا**: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- **رابِعًا**: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- **خامِسًا**: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ الله، وعَبْدُ الرَّحْمَن، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بِمغْفِرَتِهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عَمَّا قَدَّم لِلإسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ
فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ



مُقدِّمةُ الكِتاب

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِـمُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الإِسْلَامِ، مُفْتِي الأَنَامِ، أَوْحَدُ عَصْرِهِ، وَفَرِيْدُ دَهْرِهِ، نَاصِرُ السُّنَّةِ، وَقَامِعُ البِدْعَةِ، تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الشَّيْخِ الإِمَامِ العَلَّامَةِ شِهَابِ الدِّيْنِ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ الشَّيْخِ الإِمَامِ الْعَلَّامَةِ شَيْخِ الإِسْلَامِ، مَجْدِ الدِّينِ، أَبِي البَرَكَاتِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِيِّ -رَضِي اللهُ عنه وَأَرْضَاهُ-:

قَالَ فضيلةُ الشيخِ العلَّامةُ محمدُ بنُ صالحٍ العُثَيْمِين رَحِمَهُ اللهُ تعالَى:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نَبِيِّنَا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أجمعِينَ.

أما بعدُ: فغيرُ خافٍ على الجميعِ حَيَاةُ شيخِ الإِسْلَام ابن تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، ومَقَامَاتُه في الإِسْلَام، هجومًا على الأعداءِ ودفاعًا عنِ الإِسْلَام، فكلامُه رَحِمَهُ اللَّهُ دائرٌ بين أمرَيْنِ، بل مؤلَّفَاتُه كلُّها:

- إمَّا دفاعًا عن الإِسْلَامِ، وذلك ما أَلَّفَه في بابِ الرُّدودِ؛ مثل ردِّه على الرافِضِيِّ في كتابِه (مِنْهاجُ السُّنَّةِ)، وردِّهِ على الرازي في (نقْضِ التأسِيسِ) وغيره من الكتب المعروفة.

الحَمْدُ للهِ[١] ....

▪ وإمَّا هُجُومًا على الباطل، يؤلِّف تأليفًا جدِيدًا ليس بردٍّ، لكن ليُثبتَ فيه الحقَّ ويُبطلَ الباطِلَ.

ومَقَامَاته معروفَةٌ، كما في ترجمتِهِ، لأنَّه قد تَرجَم العلماء له بتَرَاجِمَ مستَقلَّةٍ، وبتراجِمَ ضمْن مَنْ تُرْجِم له من أهلِ العلمِ.

[١] قوله: «الحَمْدُ للهِ» جملَةٌ اسْمِيَّة مكونَّةٌ من مبتدأ وخَبَرٍ، والجملةُ الاسمِيَّة تفيدُ الثُّبوتَ والاستِمْرارَ، يعني: أن الوصفَ بالكمالِ والفَضْلِ والإحسان مُسْتَحِقٌّ لله، فالحمدُ وصفٌ، والوصفُ بالكمالِ وصْفٌ؛ لأنَّ المحمودَ يُحْمَدُ على كمالِهِ وعلى فضلِهِ وإنعامِهِ، فالحمدُ الَّذي هو الوصفُ بالكمالِ والفَضْلِ للهِ وحْدَهُ، وكلُّ مَن سِواه فما فيه من الكمالِ والفَضْلِ فإنَّه مِنَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالمحمودُ لذاتِهِ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ ولهذا أتَى بالجملَةِ الاسمِيَّةِ الدالَّةِ على الثُّبوتِ والاستِمْرارِ وعلى الحصْرِ أيضًا.

ولا يَصِحُّ أن نقولَ: إن الحمدَ هو الوصْفُ بالثَّناءِ؛ لأنَّه ثبتَ في الصحيحِ مِنْ حديثِ أبي هُريرةَ أن الله تعالى يقول: «**قَالَ اللهُ** عَزَّوَجَلَّ: **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ: **فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، **قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، **قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ:** ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، **قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً فَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي**»(١)، فجعل هُناك فرقًا بين الحمدِ والثَّناءِ، وتَفْسيرُ الحمدِ بالثَّناءِ الجميلِ خطأ؛ لأنَّ الثَّناءَ لا يكون إلا بتكْرارِ الحمدِ و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، جعَلَها الله حمْدًا، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، جعلها الله ثناءً.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤).

نَحْمَدُهُ[١] وَنَسْتَعِينُهُ[٢] وَنَسْتَغْفِرُهُ[٣]، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا[٤]، ....

---

[١] قوله: «نَحْمَدُهُ» جملةٌ فِعْلِيَّةٌ، وقدْ أوَّلًا بالجُمْلة الاسمِيَّةِ الدالَّةِ على الثبوتِ والاستمرارِ، ثم أتى بالجُملَةِ الفعْلِيَّةِ الدالَّةِ على التَّجَدُّدِ، كأنَّ القائلَ يقولُ بعد أن أثبتَ لله الحمدَ، أعودُ فأحْمَدُهُ أيضًا، فصارت «نَحْمَدُهُ» جملة فِعْلِيَّةً تفيدُ التَّجَدُّدَ؛ لأنَّ الإِنسَان لما وصَفَ الله بالحمدِ بعد ذَلِك، عاد مَرَّةً أخرى فحَمِدَهُ حمْدًا.

[٢] قوله: «نَسْتَعِينُهُ» نطلُبُ منه العَونَ.

[٣] «وَنَسْتَغْفِرُهُ» نطْلُب منْه المغْفِرَةَ.

وما هي المَغْفِرَةُ؟ هي السَّتْرُ مع التَّجَاوزِ، فإذا قلتَ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي فمعنْاه استُرِ الذُّنوبَ وتجاوزْ، لَا بُدَّ من سَترٍ وتجاوُزٍ؛ لأنَّ الله يسْتُرُ عن النَّاسِ ويتجَاوزُ عنهم فلا يعاقِبُهم، إذَن: المغفرةُ سَتْرُ الذنبِ والتجاوزُ عن العقوبةِ، ولا يصحُّ أن نقولَ السَّتْر فقط؛ لأنَّها مأخوذةٌ من المِغْفَرِ، والمِغْفَرُ: هو ما يوضَعُ على الرأسِ عند الحربِ، وهذا المِغْفَرُ يفيدُ الرأسَ السترَ والوِقايةَ أيضًا، ففي الوقايةِ عَدَمُ المؤاخذَةِ.

وعلى هذا نقول «وَنَسْتَغْفِرُهُ»: أي: نسألُه المغْفِرَةَ، وهي: سَتْرُ الذُّنوبِ مع التجاوزِ عنها، فلا يؤاخذُ عليهَا.

[٤] قوله: «وَنَعُوذُ»: بمَعْنى نلْجَأُ أو نعتَصِمُ «مِنْ شُرُورِ» جمعُ شَرٍّ، «أَنْفُسِنَا» والنفْس فيها شَرٌّ، وفيها خَيْرٌ، فالنفْسُ المطمئنَةُ فيها خيرٌ، والنفْسُ اللَّوامَةُ فيها شرٌّ، وقيل: إن النَّفْسَ الأمارَةَ هي الَّتي فيها الشَّرُّ، والنفْس اللَّوامَةُ تلومُ فقط؛ لأنَّ الإِنسَان فيه ثلاث قوى:

- قوةٌ تأمُره بالسُّوءِ، وهذه هي النفْسُ الأمَّارةُ.

وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا[١]، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ[٢]، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ[٣]،

- وقوة تأمُرُه بالخيرِ، وهذه هي النفْسُ المطمَئِنَّةُ.
- وقوة تلُومُه إذا فعَلَ الخيرَ، أو إذا فعَلَ الشرَّ، أو إذا فوَّتَ الخيرَ، وهذه هي النفْسُ اللَّوامَةُ.

وكلها مذكورةٌ في القرآنِ: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف:٥٣]، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القِيامَة:١-٢]، فالأنْفُسُ فيها شُرورٌ، والعبدُ يستَعِيذُ بالله من شرِّهَا؛ لأنَّ الله إن لم يعْصِمْهُ من شرِّها أهلكَتْهُ.

[١] قوله: «وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا» هل المُرادُ من سيِّئاتِ أعمالِنَا: أن نفْعَلها، أو المُراد من سيِّئاتِ أعمالِنَا: عقوبةُ سيِّئات أعمالِنَا؟ الجوَاب: كِلا الأمْرينِ، مِنَ السَّيِّئاتِ فعلا، ومن السَّيِّئاتِ عقوبَةً، من سيئات أعمالِنا أن نفْعَلها، أو أن يقَعَ بنَا عذابُك منها.

[٢] قوله: «مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ» هذا فيه تَفويضُ الأمرِ إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في الهِدَاية، يعني: من يُقَدِّرْ هدَايتَهُ فلا مُضِلَّ لَه، ومن يهْدِهِ بالفِعْلِ أيضًا فلا أحدَ يستطيعُ أن ينتَشِلَه من هذه الهِدَاية، فالمُرادُ هي الهِدايَة تقديرًا أو فعلًا واقعًا، فمن قَدَّرَ اللهُ أن يهدِيَهُ فلا يستطيع أحدٌ أن يصْرِفَهُ عن الصِّراطِ المستقيم، والَّذي هَداهُ الله بالفعلِ لا يستطيعُ أحدٌ أيضًا أن ينتَشِلَهُ مِن هذه الهِدَاية، فهو شاملٌ للأمْرَيْنِ.

[٣] قوله: «وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ» مَن يُقَدِّرِ اللهُ له الإضلالَ أو الضَّلالَ فإنَّه لا أحدَ يهدِيهِ، وكذَلِك من أضلَّهُ الله فِعلًا فلا أحدَ ينْتَشِلُه من هذا الضَّلالِ؛ لأنَّ الله تعالى هو الَّذي له الأمرُ وحْدَهُ.

وجملة: «**وَمَنْ يُضْلِلْ**» لا حُجَّةَ فيها للعُصاةِ الضُّلَّالِ إذا قالوا: «**مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ**»؛ لأنَّ الله تعالى قد جعلَ للهِدَاية أسبابًا وللضَّلالِ أسبابًا وأعلمَكَ بِهَا وأقدْرَكَ عليها، وبيَّنَ لك هذه الأسبابَ، كما قال: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:١٠]، أي: طريقَي الخيرِ والشرِّ، وقال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣]، يعني: سواءٌ كان شاكرًا أو كَفُورًا فقد هَدَاهُ الله السبيلَ وبيَّنه له؛ ولهذا يقولُ الله عَزَّوَجَلَّ في الضَّالِّين: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]. إذَنْ هم السَّبب في أن اللهَ تعالى يضلُّهُم.

ولـهذا تجِدُ هؤُلاءِ العصاةَ الَّذين يحتَجُّونَ بالقَـدَرِ ويقُولُـونَ: من يُضْلِلِ اللهُ فلا هادِيَ له، تجِدُهُم في مصالحِ دُنْياهُم لا يحتَجُّونَ بالقدَرِ، وفي مصالحِ دينِهِم يحتَجُّونَ بالقَدرِ، ولا يفعلون ما هو مِنْ مصالحِ دِينهِمْ، ويفعلون ما يرونَهُ من مصالحِ دُنياهُم، فالطَّريقُ الَّذي فيه قُطَّاعُ طريقٍ وفيه مطَابٌّ وفيه مَوْت، فلا شكَّ أنه لن يسْلُكَهُ، بل يسلُكُ الطَّريقَ الأسلمَ المعبَّدَ، لو كان أمامك طريقانِ إلى (الرِّياض)، طريقٌ كلُّهُ أشواكٌ ومخوف، وطريق آمِنٌ ومعبَّدٌ، ووقفنا عند سُورِ البلدِ وقلنا لهم: الَّذي يحِبُّ السلامَةَ يذهبُ من هذا الطَّريق، والَّذي يحب الهَلاكَ يذهَبُ من هذا الطَّريقِ، فالضالُّونَ الَّذين يحتَجُّونَ بالقدَرِ سيذهبونَ من طريقِ السلامةِ ولا يذهبون من طريقِ الهَلاكِ، ولا يقُولُونَ هذا مقدَّرٌ علينا.

هذا مِثالٌ، وكذَلِك الشَّرْعُ، فلو قيل: إنك لو سلَكْتَ هذا الطَّريقَ تصِل إلى الجنَّةِ، ولو سلَكْتَ هذا تَصِلُ إلى النَّارِ، فأنت الآن بين طَرِيقَينِ فاسلكِ الَّتي تبْغِي منهم، فـلا شكَّ أن المؤمن يسلُكُ طريـقَ الخيرِ وطريـق الجنَّة، وذاك يَسْلُكُ طريقَ النَّار،

وَأَشْهَدُ[١] أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[٢] ....

ثم يحتجُّ علينا بالقَدرِ، وهذا احتجاجٌ باطِلٌ بلا شك.

فكما أنك في أمورِ دُنياك تختارُ لنفسِكَ ما تراه أسلَمَ وأصلَحَ، إذَنْ فيجب عليك أن تختارَ لدينِكَ ما تَراه أسلمَ وأصلحَ.

[١] قوله: «وَأَشْهَدُ»، في نسْخةٍ «نشْهَدُ»، والرواية ثَبَتَتْ: «وَأَشْهَدُ» والسَّبب أنه في أَوَّلِ الخطبةِ قال: «نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ» وهنا قال: «وَأَشْهَدُ» لأنَّ الأنسبَ لمقامِ التَّوْحِيد: توحيدُ الفِعْلِ، إذا قلت: (أشهدُ) فهذا فِعْلُ توحيدٍ، وإذا قلت: (نشهد) فهذا جمعٌ للفِعْلِ؛ فلذَلِك قد جاء في الرِّواية بـ(أَشهد) دون (نشْهَد).

[٢] قوله: «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» إلهٌ بمعنى (مألُوهٌ): معْبُودٌ، فهو (فِعَال) بمعنى (مَفعول).

وهل تأتي (فِعَال) في اللُّغة العَربيَّةِ بمعنى مفعولٍ؟

الجوَاب: أن (فِعَال) تأتي بمَعْنى (مفعول) بكثْرَةٍ في اللغَةِ العربيَّةِ، ومثاله: «عِنْدِي غِرَاسٌ من النَّخلِ» فهي بمعنى (مغْروسٌ).

والحصرُ في «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» أي: لا معبودَ إلا اللهُ، هذا الحصرُ هنا على رأي أكثر المقَدِّرِينَ: حصرٌ إضَافِيٌّ، والفرقُ بين الحصرِ الإضافِيِّ والحصرِ الحقيقِيِّ أنَّ الحصرَ الحقيقيَّ يكونُ الحصرُ فيهِ بحسبِ الواقعِ والحقيقةِ، أما الإضافيُّ فيكون حصْرًا حسبَ إضافَةٍ لشيءٍ مُعَيَّنٍ.

فمثلًا إذا قلت: لا شمسَ إلَّا هذه، فهذا حصرٌ صحيحٌ حقِيقِيٌّ.

وإذا قلنا: لا شُجاعَ إلا خالدُ بنُ الوليدِ. فالحصرُ إضافِيٌّ؛ لأنَّه يُوجد شجعانُ

وَحْدَهُ[١] لَا شَرِيكَ لَهُ[٢]، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا[٣] عَبْدُهُ[٤] ....

غيره، لكنَّ هذا الحصْر الإضافيَّ بالنِّسبة إلى شَيء مُعَيَّنٍ، فههنا بالنِّسبة مثلًا إلى وقعة اليرموكِ، فليس هُناك شجاعٌ غيرُهُ مثلًا، فالإضافيُّ معناه أنَّه بالإِضافَة إلى شَيء معَيَّنٍ، ومثْلُهُ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**».

فإذا قلنا: لا معبودَ إلا اللهُ، فقِيل: أليست الأشجارُ تُعْبَدُ؟

الجوَاب: بلى تعبدُ، وكذَلِك الأصنامُ تعبدُ، والملائكة تعبدُ، والرُّسل يُعبدون، والأولياءُ يُعبدونَ إلى آخِرِهِ، فكيف نقول: لا معبودَ إلا اللهُ؟

الحصْرُ إذَنْ ليس حقيقيًّا بل إضافيًّا، ومعنى الإِضافَة هنا: أي: لا معبودَ يَسْتَحِقُّ العبادَةَ إلا الله، كلُّ المعبوداتِ غيرُهُ -وإن سُمِّيَتْ آلهةً- فإنها ليست إلا كما قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ﴾ [النجم:٢٣]، وإلا فلَيْست آلهةً يعني: لأنَّها لا تَسْتَحِقُّ أن تكون آلهةً، فالمشرك يقولُ: هذه الشجرةُ إلهٌ يستَحِقُّ العبادَةَ، فنقول: أنت وإن سمَّيْتَها إلهًا فلَيْست إلهًا حقيقَةً، فلا إلِهَ حقيقةً إلا اللهُ.

[١] قوله: «**وَحْدَهُ**» فيها تأكيدٌ للنَّفْيِ، يعني: مَعْناهُ أن اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يُوجدُ إلهٌ إلا هو وحْدَهُ.

[٢] قوله: «**لَا شَرِيكَ لَهُ**» تأكيدٌ لـ(وَحْدَهُ)، يعني: أن اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يوجدُ إلِهٌ إلا هو وَحدَهُ لا شريكَ له؛ تحقِيقًا للتَّوحيدِ.

[٣] قوله: «**مُحَمَّدًا**» هو محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الهاشِمِيُّ القرَشِيُّ.

[٤] قوله: «**عَبْدُهُ**»، هذه العُبودِيَّةُ خاصَّةٌ، وهي أيضًا متَضَمِّنَةٌ للعُبودِيَّةِ العامَّةِ؛ لأنَّ كلَّ ذِي عبودِيَّةٍ خاصةٍ ففيهِ العبودِيَّـةُ العامَّـةُ، ولا عكْسَ، عندمَا نقـولُ مثلًا: هـذا

وَرَسُولُهُ[١]، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا[٢].

الرَّجلُ الكَافِر هو عبدٌ لله بالمَعْنى العامِّ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣]، لكن بالمَعْنى الخاصِّ ليس عَبْدًا لله، عندما نقولُ: هذا المؤمنُ عبدٌ للهِ. يكون بالمعْنَى الخاصِّ والعامِّ.

[١] قوله: «وَرَسُولُهُ» أي: مُرْسَلهُ، أرسلَهُ الله تعالى إلى جميعِ الخلقِ -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-.

[٢] المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ دائمًا يُصدِّر كتُبه بهذه الخطبَةِ، الَّتي هي خطبَةُ الحاجَةِ، كما قالَ عبد اللهِ بنُ مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: علَّمنا رسول الله ﷺ الخطبَةَ للحاجِةِ: «الحَمْدُ للهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»(١).

وهذِه الخطبَةُ ينبَغِي للإنسانِ أن يُقَدِّمَها بين يَدَي حاجاتِهِ عندما يريدُ أن يتكَلَّمَ بكلمةٍ في محْفَلٍ، كذَلِك عندَمَا يريدُ أن يعْقِدَ نكاحًا فإنَّه يقولُ هذه الخطبة، ويقْرَأُ أيضًا ثلاثَ آياتٍ، لكِنَّ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذْكُرْهَا، وهي:

الآيَة الأُولى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

الآيَة الثَّانيةُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

الآيَة الثَّالِثة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٨).

أَمَّا بَعْدُ[١]: فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ[٢] أَنْ أَكْتُبَ لَـهُمْ مَضْمُونَ مَا سَمِعُوهُ مِنِّي فِي بَعْضِ المَجَالِسِ؛ مِنَ الْكَلَامِ فِي التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ، وَفِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ[٣]؛ لِمَسِيسِ الحَاجَةِ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ[٤]، وَكَثْرَةِ الِاضْطِرَابِ فِيهِمَا.

---

[١] قوله: «**أَمَّا بَعْدُ**» يؤتَى بها للانتقالِ إلى الغَرضِ وهو:

[٢] قوله: «**فَقَدْ سَأَلَنِي مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ**» لم يُبيِّنِ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَن هؤُلاءِ الَّذين سألُوهُ، لكن قال: «**مَنْ تَعَيَّنَتْ إِجَابَتُهُمْ**» يعْنِي: وجبتْ عَلَيَّ إجابتُهم، وهل هو لشَرَفِهِمْ ووجاهَتِهِمْ أو لحاجَتِهِمْ إلى ما سألُوه؟

الجوَاب: الظَّاهِرُ أنه لحاجَتِهِمْ إلى ما سألُوا؛ لأنَّ مَنْ سألَ عِلْمًا وهو يَقْصدُ الحقَّ وجبَ على المسئولِ أن يجِيبَ، والظَّاهِرُ -والله أعلم- أن هَؤلاءِ السائلين كانوا من أهْلِ تَدْمُر؛ ولهذا سمِّي الكتاب بالتَّدْمُرِيَّةِ، وتدْمُرُ من قُرى حلَبِ الشامِ، وهي معروفةٌ إلى الآن.

[٣] قوله: «**أَنْ أَكْتُبَ لَـهُمْ مَضْمُونَ مَا سَمِعُوهُ مِنِّي فِي بَعْضِ المَجَالِسِ؛ مِنَ الْكَلَامِ فِي التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ وَفِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ**» في هذه الجملة بيانُ سببِ تأليفِ المُؤَلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الكتاب: أنه سألَهُ من تعَيَّنَتْ إجابَتُهم أن يكتب لهم بعض ما سمِعَهُ منه في هذَيْن الأصلَيْنِ:

- الكلامُ في التَّوْحِيدِ والصِّفَاتِ.
- والكلامُ في الشَّرْعِ والقَدَرِ.

[٤] أولًا: «**لِمَسِيسِ الحَاجَةِ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ**» الحاجةُ إلى تحقِيقِ هذَيْن الأصلين، يعني: لأنَّ الحاجَةَ ماسَّةٌ إلى تحقِيقِهِما.

فَإِنَّهُمَا مَعَ حَاجَةِ كُلِّ أَحَدٍ إِلَيْهِمَا[١]، وَمَعَ أَنَّ أَهْلَ النَّظَرِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِبَادِ[٢]، لَا بُدَّ أَنْ يَخْطِرَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِن الْخَوَاطِرِ وَالْأَقْوَالِ مَا يَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى بَيَانِ الْهُدَى مِنَ الضَّلَالِ، لَا سِيَّمَا مَعَ كَثْرَةِ مَنْ خَاضَ فِي ذَلِكَ بِالْحَقِّ تَارَةً وَبِالْبَاطِلِ تَارَاتٍ، وَمَا يَعْتَرِي الْقُلُوبَ فِي ذَلِكَ مِن الشُّبَهِ الَّتِي تُوقِعُهَا فِي أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ[٣].

ثانيًا: «وَكَثْرَةِ الِاضْطِرَابِ فِيهِمَا» الاضطِّرابُ معناهُ: الاختلافُ، وهو اختلافُ العلماءِ في هَذينِ الأصلَيْنِ، وهما التَّوْحِيدُ والصِّفَاتُ، والشَّرْعُ والقدَرُ، والعلماءُ مضْطَرِبُون فيهما، فلما دَعَتِ الحاجَةُ واضطَرَبَ النَّاسُ في ذَلِك لَا بُدَّ من أن يستَعِينُوا بأحدٍ يُبَيِّنُ، فلو لم تكُنِ الحاجَةُ ماسَّةً إلى هذَيْن الأَصْلَيْنِ لما كانتِ الحاجَةُ ماسَّةً إلى معرفَتِهِمَا، ولو كانَ العلماءُ متَّفِقُونَ فيها على شيءٍ لما كانت الحاجَةُ أيضًا داعيةً إلى ذاك البيانِ، فلما مَسَّتِ الحاجَةُ إليهما واضطَرَبَ النَّاسُ فيهِمَا صارَ لَا بُدَّ من أن يتبَيَّنَ الحقُّ فيهِمَا.

[١] قوله: «فَإِنَّهُمَا مَعَ حَاجَةِ كُلِّ أَحَدٍ إِلَيْهِمَا» هذا يعودُ إلى قوله: «لِمَسِيسِ الحَاجَةِ».

[٢] وقولُهُ: «وَمَعَ أَنَّ أَهْلَ النَّظَرِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِبَادِ» عائدٌ على قولِهِ: «وَكَثْرَةِ الِاضْطِرَابِ» لأنَّ كلَّ واحدٍ في الحقيقةِ يَرِدُ في قلْبِهِ أو يرِدُ على لسانهِ من الخوضِ في هذَيْن الأصلَيْنِ ما هو خلافُ الحقِّ أحيانًا.

[٣] حتى في عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الصَّحابَة جاءوا يشكُونَ إلى الرَّسولِ شيئًا الرجُلُ منهم: «يَخِرُّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَفُوهَ بِهِ»[١]، من الشُّبهاتِ الَّتي

---

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٣/ ١٠٢٢)، وأبو يعلى (٤/ ١٥٦).

فَالْكَلَامُ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ: هُوَ مِنْ بَابِ الخَبَرِ الدَّائِرِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ[١].

يُلقِيهَا الشيطانُ في قلبِ الإِنسَان، فبعضُ النَّاس يهدِيهِ الله، وبعضُ النَّاس يَضِلُّ، فيكون كما قالَ الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«لَا بُدَّ أَنْ يَخْطِرَ لَـهُمْ فِي ذَلِكَ مِن الخَوَاطِرِ وَالْأَقْوَالِ مَا يَحْتَاجُونَ مَعَهُ إِلَى بَيَانِ الهُدَى مِنَ الضَّلَالِ لَا سِيَّمَا مَعَ كَثْرَةِ مَنْ خَاضَ فِي ذَلِكَ بِالحَقِّ تَارَةً وَبِالْبَاطِلِ تَارَاتٍ، وَمَا يَعْتَرِي الْقُلُوبَ فِي ذَلِكَ مِن الشُّبَهِ الَّتِي تُوقِعُهَا فِي أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ»**.

الجملة من: «**أَمَّا بَعْدُ**» إلى: «**أَنْوَاعِ الضَّلَالاتِ**» تتضمن مسألَتَينِ:

أَوَّلا: السَّببُ في تأليفِ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الكتابِ، وهو أنه سألَهُ بعض مَنْ تعَيَّنَتْ إجابتُه أن يكتب في بابِ التَّوْحِيد والصِّفَات وفي بابِ الشَّرْعِ والقدَرِ.

الثَّانية: سببُ وجوبِ الإجابَةِ على السُّؤالِ.

وهل المُؤَلِّف يجبُ عليه أن يجيبَ على هذا، ولأَيِّ شيءٍ؟

يجبُ، ولسببينَ أيضًا هما:

الأوَّل: مسِيسُ الحاجةِ إلى بيانِ هذينِ الأصلَينِ.

الثَّاني: اضطرابُ النَّاس في هذينِ الأصلينِ، يعني: اختلافُ أقوالهِمِ وهذا الاضطِّرابُ في الحَقِيقَة منشأهُ ما يخطِرُ في البال من هذه الشُّبَهِ، وما يكتب أو يُقال من هذه الشُّبَهِ.

[١] قال المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«فَالْكَلَامُ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ: هُوَ مِنْ بَابِ الخَبَرِ الدَّائِرِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ»** ولَا بُدَّ من الانتِباهِ لهذه الجملةِ لأَنَّها مُهِمَّةٌ جدًّا تحتاجُ إلى تمعُّنٍ في الفهْمِ، فالكلامُ في التَّوْحِيدِ والصِّفَات هل هو طلَبٌ وإرادةٌ أم إثباتٌ ونفْيٌ؟

والجوَاب: باب التَّوْحِيد والصِّفَاتِ هو في الحقِيقَةِ من بابِ الخبرِ الدَّائرِ بين النَّفْي والإثْبَاتِ، فالتَّوْحِيدُ أساسُهُ (لا إلهَ إلَّا اللهُ)، و(لا إله إلَّا الله) خَبَرٌ عن الله تعالى بأنه سميعٌ بصيرٌ غفورٌ رحيمٌ، كقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٢٣]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨]، هذا أيضًا خبرٌ.

والمُؤَلِّف يقول: الكلامُ في بابِ التَّوْحِيدِ والصِّفَاتِ مِن باب الخبرِ الدَّائرِ بينَ النَّفْي والإثْبَاتِ، فقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨]، قلنا هذا إثْبَاتٌ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، هذا نفي، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، نَفْي أيضًا، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، نفيٌ أيْضًا.

إِذَنْ في بابِ الصِّفَاتِ الكلامُ فيها دائرٌ بينَ الإثْبَات والنَّفْي، وإذا شِئْنَا مِثالًا فهو مثلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ليس كمثلِهِ شيءٌ: نَفْيٌ، وهو السَّمِيعُ البصيرُ: إثباتٌ.

وكقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، إثباتٌ، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤]، نَفْيٌ.

إذنِ المطلُوبُ منَ الإنسَان هو أن يُصَدِّقَ أو يكذِّبَ بهذا الخبرِ المثبَتِ أو المنْفِيِّ، يعني: الخبرُ الدائرُ بين النَّفْي والإثْبَات يقابَلُ بالتَّصديقِ أو التَّكذيبِ، كما هو معروفٌ في البلاغَةِ: بأنه ما يحتَمِلُ الصِّدْقَ والكذبَ بذاتِهِ، أو ما يصحُّ أن يقالَ لقائله: صدَقْتَ أو كذَبْتَ.

وَالْكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ: هُوَ مِنْ بَابِ الطَّلَبِ وَالْإِرَادَةِ: الدَّائِرُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَبَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْبُغْضِ: نَفْيًا وَإِثْبَاتًا[١].

---

[١] الكلامُ في الشَّرعِ والقَدَرِ هُو من بابِ الطلَبِ والإرادَةِ الدَّائرِ بين الإرادَةِ والمَحَبَّةِ، وبين الكراهِةِ والبُغْضِ، والكلامُ في الشَّرعِ والقَدَرَ هو أوامرُ الشَّرعِ، افعل كذا، لا تفْعَلْ كذا، فهو يدُورُ بينَ الإرادَةِ والمَحَبَّة، هذا قسمٌ، وبين الكراهَةِ والبُغضِ، هذا قسمٌ آخَرُ.

يعني مثلًا: عندمَا يأمُرُكَ الله بأمرٍ كإقامةِ الصلاة فبأَيِّ شيءٍ تُقابِلُ هذا الأمرَ، بتصديقٍ أو تكْذِيبٍ، أم تقابِلُه بإرادَةٍ أو كراهَةٍ؟

الجوَاب: تقابله بإرادَةٍ أو كراهَةٍ، إِذَنْ فبابُ الشَّرعِ والقَدَرِ من باب الطلَبِ الدَّائرِ بين الإرادَةِ والقَبولِ أو بين الكراهَةِ والرفْضِ، لكن الكلامَ في باب الصِّفَاتِ وفي باب التَّوْحِيدِ من بابِ الخبَرِ الدائرِ بين النَّفْيِ والإثْبَات المقابَلِ بالتَّصديقِ أو التَّكذيبِ كما تقدَّمَ.

فصارَ هناكَ فَرْقٌ بين التَّوْحِيدِ العِلْمِيِّ الَّذي يقابَل إما بالتصديقِ أو التكذيبِ، والتَّوْحِيدِ العمَلِيِّ الَّذي يقابَلُ بالقبولِ أو الرَّفضِ.

النَّاس إذا وُجِّهَ إليهم الأمرُ بـ(أقيموا الصلاة) تجدُ من النَّاسِ من ينْشَرِحُ صدْرُهُ لذَلِكَ ويحبُّه ويقْبَلُ ويُصَلِّي، ومنهم من يَضِيقُ صدْرُهُ بذلك ولا يحِبُّهُ ولا يُصَلِّي؛ لأنَّه من باب الطلبِ المقابَل بالقبولِ والتنفيذِ أو بالكراهَةِ أو الرفضِ.

ولَا بُدَّ من تصَوُّرِ هذا الأمرِ وأنَّ كل ما فِي القرآنِ ما بينِ شَرْعٍ وقَدَرٍ، وتوحيدٍ وصفاتٍ، فبابُ التَّوْحِيدِ والصِّفَاتِ الكلامُ فيه من بابِ الخبرِ الدَّائرِ بين النَّفْيِ والإثْبَاتِ

وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ؛ وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ وَبَيْنَ الحُبِّ وَالْبُغْضِ وَالحَضِّ وَالْمَنْعِ[١]؛ حَتَّى إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا النَّوْعِ وَبَيْنَ النَّوْعِ الْآخَرِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالخَاصَّةِ[٢]، ....

من المخبِرِ، المقابَلُ بالتَّصديقِ والتَّكْذِيبِ من المخبَرِ.

وبابُ الشَرْعِ والقَدَرِ الكلامُ فيهِ دائرٌ بين الإرادَةِ والمَحبَّةِ، وبين الكَراهة والبُغْضِ، يعني: إما أن يكونَ مُرادًا محبُوبًا، وإما أن يكونَ مكرُوهًا مبْغُوضًا.

فقولُ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**نَفيًا وَإِثْبَاتًا**» معناه: قد تَنْتَفِي الكراهَةُ والبغضُ فتأتِي المَحَبَّةُ، وقد تنتَفِي المَحبَّةُ فيأتي البُغض، هذا معْنَاهُ.

[١] صَحيحٌ، فالإنسانُ يجِدُ من نفسِه الفرْقَ بين هذه الأشياءِ:

ففي بابِ النَّفْي والإثْبَاتِ: يجِدُ من نفْسِه أن يقابِلَ بالنَّفْي والإثْبَات؛ أو التَّصديقِ والتَّكذِيبِ، عندما يقولُ قائل: اللهُ أحدٌ، الله الصَّمدُ، الله سميعٌ، الله بصيرٌ، هذا خَبرٌ، وقولُه تعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، وقولُه تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، هذا أيضًا خبرٌ، لكن الأوَّلَ إثباتٌ، وهذا نَفيٌ، يجِدُ الإِنسَان نفسَه تَتَعَلَّقُ بهذا الشَّيء، إما مُصدِّقَةٌ وإما مُكذِّبَةٌ، إما أن يُصدِّقَ بأن الله سميعٌ بصيرٌ أو يُكذِّبُ، إما أن يُصدِّقَ بأنه وما ربك بظَلَّامٍ أو يُكذِّبَ.

[٢] يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**حَتَّى إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا النَّوْعِ وَبَيْنَ النَّوْعِ الْآخَرِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالخَاصَّةِ**» لكن ليس الفرقُ معْرُوفًا عندنا الآن، فنحن نُعْتَبَرُ لا من العامَّةِ ولا من الخاصَّةِ بناء على قولِ المُؤَلِّف: إن الفرْقَ بينَ الإنشاءِ أو بين الطلَبِ والخبرِ معروفٌ عندَ العامَّةِ والخاصَّةِ.

وَمَعْرُوفٌ عِنْدَ أَصْنَافِ المُتَكَلِّمِينَ فِي الْعِلْمِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْفُقَهَاءُ فِي كِتَابِ الْأَيمَانِ[١]، وَكَمَا ذَكَرَهُ الْمُقَسِّمُونَ لِلْكَلَامِ؛ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالنَّحْوِ وَالْبَيَانِ فَذَكَرُوا أَنَّ الْكَلَامَ نَوْعَانِ: خَبَرٌ وَإِنْشَاءٌ، وَالْخَبَرُ دَائِرٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَات، وَالْإِنْشَاءُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ إِبَاحَةٌ[٢].

لكنَّ كلامَ المؤلِّفِ صحيحٌ، فإذا قلنا للطِّفْلِ الصغير: قُم أحضِرْ كذا وكذا، بماذا يُجيب؟ يجيب بالفعل بمعنى: امتِثَالِ الطلَبِ، أما إذا قُلْنَا له: جاءَ أبوك، فماذا يفعل؟ يَهَشُّ ويفْرَحُ تصدِيقًا للخبرِ.

إذن يجدُ الفرق بَينَ الإنشاءِ والخَبَرِ، ففي الحقيقةِ الفرْقُ معروف عندَ العامَّة والخاصَّةِ، ومعروفٌ عند النَّاس كلِّهِمْ، لا أحدَ يُنكر هذا، لكن يبْدُو لي أنَّنَا بعيدُو العهْدِ عن هذا الشَّيءِ.

[١] قوله: «الْأَيمَانِ» جمع يَمِينٍ، وللفُقَهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في كُتبِ الفِقْهِ كتابٌ يُسَمُّونه كتاب (الأَيمان والنُّذُور)، ذكَرُوا فيه الفرق بين الخبرِ المحضِ والإنشاءِ المحْضِ، وما يُراد بِهِ الحضُّ والمنْعُ، ومَا يرادُ به الخبرُ المطلَقُ، ذكروا هذا وفصَّلُوه حتى إنهم قالوا: إن الرَّجل إذا قالَ لزوجَتِهِ: إنْ فعلْتِ كذا فأنتِ طالِقٌ. يقْصِدُ المنع ففعَلَتْ لم تَطْلُقْ، وإن قصدَ الخبَرَ، وأنَّها إن فعلتْ كذا فهي طالق، فإذا فَعلَتْهُ تَطْلُقُ، ففرَّقُوا بين الحضِّ والمنعِ وبين الخبرِ المجرَّدِ.

[٢] يقولُ المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْإِنْشَاءُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ إِبَاحَةٌ» كما سيأتي، ومثالهُ أمْرُ الشرْعِ: افْعل كذا، لا تفْعَلْ كذا، هل مقامُك أمامَ هذا الشَّيء تصديقٌ وتكْذِيبٌ أم حبٌّ وبغضٌ، إما أن تُحبَّ ما أمرَكَ اللهُ به فتَفْعَل، أو تبغَضَ فلا تفْعَل، لا تجدُ من نفسكَ أنها تتَعَلَّقُ بهذا الشَّيء تصدِيقًا وتكذيبًا، وإنما تتعلَّقُ به حُبًّا وبُغضًا.

وكما ذكرَهُ المقسِّمُونَ بالكلام من أهل النَّظرِ والنَّحو والبيانِ.

ففي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة:٤٣]، هذا كُلُّه إنشاءٌ بلا شك، لأنَّه أمْر؛ يعني: نوعًا من أنواع الإنشاء.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء:٣٢]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الإسراء:٣٣]، ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ [هود:٨٥]، هذا إنشاءُ نَهْي.

وفي قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾ [المائدة:٩٦]، ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المائدة:٢]، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة:١٠]، هذه إباحَةٌ.

فالخلاصةُ أن الكَلام ينقسِم إلى قِسْمينِ، والمُؤَلِّف يقول:

- خبرٌ دائرٌ بينَ النَّفْي والإثْبَات، ويقابِلُ الخبرَ بالنسبَةِ للمخْبَرِ بالتصْدِيقِ أو التكْذِيبِ.
- وإنشاءٌ دائرٌ بين الأمْرِ والنَّهْي والإباحةِ، يقابل بالمَحَبَّة أو البُغْضِ.



مَحْمَلُ الواجِبِ على العَبْدِ في تَوْحِيدِ اللهِ

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُثْبِتَ للهِ مَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لَهُ[١] مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ[٢]، وَيَنْفِي عَنْهُ مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَنْهُ مِمَّا يُضَادُّ هَذِهِ الحَالَ.

وَلَا بُدَّ لَهُ فِي أَحْكَامِهِ مِنْ أَنْ يُثْبِتَ خَلْقَهُ وَأَمْرَهُ فَيُؤْمِنَ بِخَلْقِهِ المُتَضَمِّنِ كَمَالَ قُدْرَتِهِ وَعُمُومَ مَشِيئَتِهِ[٣]، ....

---

[١] هذا في بابِ الخبرِ، فلَا بُدَّ أن يُثْبِتَ لله ما أثبتَهُ من صِفَات الكمالِ وإلَّا كان مُكذِّبًا بالخبَرِ.

فالَّذين يقُولُونَ: إن الله ليس له يَدٌ حقيقةً هل يُكذِّبون بالخبرِ أم لا؟ في الواقع هم مُكَذِّبُونَ، الَّذين يقُولُونَ: ليسَ للهِ سمْعٌ ولا بصَرٌ يُكذِّبُونَ بالخبرِ، فالواجب أن يُثْبتَ الإنسانُ ما أثبتَهُ الله لنفسه من صِفَاتِ الكمالِ.

[٢] قولُه: «**يُثْبِتَ للهِ مَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ**» قد يُقال: هلْ أثبتَ الله لنفْسِه شيئًا من صِفَات النَّقْصِ؟

الجوَاب: لا، إِذَنْ قوله: «**مِنْ صِفَاتِ الكَمالِ**» بيان للواقع: وليس قيْدًا؛ إذ أن جميعَ الصِّفَات الَّتي أثبَتَهَا الله لنفسه صِفَاتُ كمالٍ، وينْفِي عنه ما يجبُ نفْيُهُ عنه مما يُضادُّ هذه الحال، وهذه الحالُ هي صِفَاتُ الكمالِ.

[٣] النوعُ الثَّاني وهـو الشَّرعُ والقَـدَر قال عنه: «**وَلَا بُدَّ لَهُ فِي أَحْكَامِهِ مِنْ أَنْ يُثْبِتَ**

وَيُثْبِتَ أَمْرَهُ الْمُتَضَمِّنَ بَيَانَ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَيُؤْمِنَ بِشَرْعِهِ وَقَدَرِهِ إِيمَانًا خَالِيًا مِنَ الزَّلَلِ[١].

وَهَذَا[٢] يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي عِبَادَتِهِ[٣] وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعَمَلِ[٤].

خَلْقَهُ وَأَمْرَهُ، فَيُؤْمِنَ بِخَلْقِهِ الْمُتَضَمِّنِ كَمَالَ قُدْرَتِهِ وَعُمُومَ مَشِيئَتِهِ» كل هذا في الشَّرْع والقَدَر.

[١] «**وَيُثْبِتَ أَمْرَهُ الْمُتَضَمِّنَ بَيَانَ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ: مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ**» ثم قالَ إجمالًا: «**وَيُؤْمِنَ بِشَرْعِهِ وَقَدَرِهِ إِيمَانًا خَالِيًا مِنَ الزَّلَلِ**».

[٢] هذا الَّذي هو الإنشاءُ.

[٣] يتضَمَّنُ التَّوْحِيدَ في عبادتِه؛ لأنَّ العبادَةَ من باب القَصدِ والإرادَةِ، ولهذا قالَ: «**وَهَذَا يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ**».

[٤] المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ كتبَ الكتابَ ولم يرجِعْ إليه لتَنْقِيحِهِ، ولهذا يكثُرُ في كَلامِهِ التَّرَادُفُ؛ فالقصدُ والإرَادَةُ معناهما واحدٌ، وهُوَ: التَّوْحِيدُ بالقَصْدِ والإرادَةِ والعملِ، يعني: معناه عندَمَا تصَلِّي تُوحِّدُ اللهَ؛ الصلاةُ عبادَةٌ؛ تُوحِّد الله في قصْدِكَ، لا تقْصِدْ بصلاتِكَ إلا اللهَ، وفي عَمَلِكَ الَّذي هو الصلاةُ لا تَقْصِد به إلا اللهَ، والأوَّل الَّذي هو الخَبَرُ يتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ في العِلْم والقَوْلِ، والتَّوْحِيدُ بالعِلْم والقَوْلِ يعني: أن تعْلَمَ بأنَّ الله واحدٌ في أسْمائِهِ، وواحِدٌ في صفاتِهِ، وواحدٌ في أفْعالِه وهي الرُّبُوبِيَّةُ، فأنت الآن تُـوحِّدُ لا في القَصدِ والطلَبِ، ولكنَّكَ تُوحِّد كـما قـال المُؤَلِّف في العِلْم والقَـوْلِ، يعني:

وَالْأَوَّلُ يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ سُورَةُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[١]، وَدَلَّ عَلَى الْآخَرِ سُورَةُ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾[٢].

وَهُمَا سُورَتَا الْإِخْلَاصِ، وَبِهِمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ(١) وَرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ(٢) وَغَيْرِ ذَلِكَ[٣].

عِلْمُكَ بقَلْبِكَ أن اللهَ واحدٌ في صفاتِهِ، ليس له شريكٌ، وكذَلِك أيضًا قوله: تُوحِّدُ اللهَ تعالى في القولِ، هل المُرادُ بالقول الذكرِ والعبادَةِ؟ **الجوَاب**: لا، القولُ الخبرُ عن الله بأن تُوحِّدَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كما وحَّدَ نفْسَه بذلك.

[١] قوله: «**كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ سُورَةُ** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾» هل هو مِنْ باب الخبرِ أم الإنشاءِ؟ **الجوَاب**: أنه مِنْ بابِ الخبرِ الَّذي يطْلُبُ منا العِلْمَ، والإخلاصُ فيها هو إخلاصُ الله بصفاتِهِ:

[٢] وفي: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝٣ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ۝٤ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:١-٦]، تجدُ أن الإخلاصَ إخلاصُ القصْدِ والإرادةِ، ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾، فأنتَ أخْلَصتَ للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فيمن تعْبُدُه، لا نعبدُ إلا اللهَ، ولا نعبدُ الأصنامَ لكِنْ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ليس فيها عِبادَةٌ، ولكن فيها خبرٌ يَلْزَمُنَا نحوه التصديقُ.

[٣] قوله: «**وَهُمَا سُورَتَا الْإِخْلَاصِ، وَبِهِمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ وَغَيْرِ ذَلِكَ**»، كما كانَ يقرأُ بهما في الوتْرِ في الركعةِ الثَّانية

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٦).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨).

والثَّالِثِهِ، وفي الركعَةِ الأولى يقْرَأُ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وكانَ الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقرأ بِهِمَا في ابتداءِ العملِ بعدَ ركعتَي الفجرِ، وبانتهاءِ العَملِ بالوتْرِ، ويتقَرَّبُ بهما في ركعَتِي الطوافِ؛ لأنَّ الحجَّ يُطْلَبُ فيه الإخلاصُ خلافًا لقريشٍ الَّذين يُلَبُّون ويقُولُونَ: «لبَّيك لا شريكَ لكَ، إلا شريكًا هو لكَ، تملِكُهُ وما مَلَك».

خُلاصةُ هذا الكَلامِ أن الكَلامَ عمومًا إما خبَرٌ وإما إنشاءٌ:

- والخبرُ دائرٌ بينَ النَّفْي والإثْبَات، ويُقابَل بالتَّصديقِ أو التَّكذِيبِ.

- والإنشاءُ دائرٌ بينَ الأمْرِ والنَّهْي والإباحةِ، ويُقابَل بالإرادةِ والمَحَبَّةِ أو الكراهَةِ والبُغضِ؛ يعني: أن المأمورَ والمنهِيَّ إما أن يَقْبَلَ ويُحِبَّ ويريدَ ويعْمَلَ، أو يرْفُضَ العملَ، فليس فيه تصديقٌ وتكْذِيبٌ.

والمُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: إن سورَتَي الإخلاصِ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تضمنت النوعين:

- فالَّتي تضمَّنتِ الخبرَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

- والَّتي تضمَّنتِ الإنشاءَ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾؛ لأنَّها عِبادَةُ إخلاصٍ وقصْدٍ، ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ يعني: وإنما أعبدُ اللهَ، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾، وإنما تعبدونَ الأصنامَ، و﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ يعني: لا أعبدُ عبادتَكم، وإنما أعبدُ عبادةً شرَعها الله، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ كذَلِك ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ هذه هي البراءَةُ كامِلةً.

وإذا قالَ قائِلٌ: هل يُعدُّ القَدَر من بابِ الإنشاءِ؟

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الصِّفَاتِ فَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ[١]: نَفْيًا[٢] وَإِثْبَاتًا[٣]؛ فَيُثْبِتُ للهِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ وَيَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ[٤].

فالجوَاب: لا، فإن القَدَر بالنِّسبة لِفعْلِ الله من باب الخبرِ؛ لأَنَّه فِعْلُه، لكن بالنِّسبة لِفعْلِ العَبْد فهو من بابِ الطلَبِ؛ لأَنَّه مأمورٌ بالإِيمانِ بأنَّ الله تعالى خَلْقُهُ شاملٌ لكلِّ شيءٍ، ومشيئتُهُ شامِلَةٌ لكلِّ شيءٍ.

[١] أي الأصلُ الأوَّلُ في باب التَّوحيدِ في الصِّفاتِ أن يُوصَفَ اللهُ بما وصفَ بِهِ نفْسَهُ وبما وصفَه به رسلَهُ نفْيًا وإثباتًا.

[٢] مثالُ النَّفْي: وصفُ الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

[٣] مثالُ الإثْبَاتِ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، الآيَةُ الكريمَةُ جمعتْ بين النَّوعَينِ النَّفْيِ والإثْبَاتِ.

[٤] اعلم أن النَّفْيَ المَوْجُودَ في صِفَاتِ الله يتضَمَّنُ إثباتًا ليس نَفْيًا محْضًا، بل هو نفْيٌ بإثباتِ ضِدِّهِ، هذه قاعدةٌ يجِبُ أن نَعْرِفَها، أن النَّفْيِ المَوْجُودَ في صِفَاتِ الله يتضَمَّنُ إثباتًا؛ لأَنَّه لا يحصُلُ الكمالُ إلا بذلكَ، وليس النَّفْيِ المَوْجُودُ في صِفَات الله تعالى نفيًا محْضًا.

إذا نظَرْنَا إلى صفةِ الظُّلْمِ وهي من صِفَات النَّفْي: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، هل نقول: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُتَّصِفٌ بانتِفاءِ الظُّلم عنه انتفاءً مُجَرَّدًا فقطْ، أم نقول: إن المُرادَ بذلك إثباتُ كمالِ عدْلِهِ، وأنه لكمالِ عدْلِهِ لا يظْلِمُ؟

الصَّوابُ أن نقولَ: إن المُرادَ بذلك إثباتُ كمالِ عدْلِهِ.

وإذا قلنا لرجلٍ زَمِنٍ ضَعِيفٍ: هذا الرَّجُل لا يظلِمُ أحدًا، وهو زَمِنٌ ضعِيفٌ لا يسْتَطيع أن يتعَدَّى على أحَدٍ، هل يُعتبر هذا مَدْحًا؟

الجوَاب: لا؛ لأنَّه عاجِزٌ عن الظُّلم، ولهذا يقُولُونَ إن قولَ الشَّاعِرِ:

قُبَيْلَـــةٌ لَا يَغْـــدِرُونَ بِذِمَّـــةٍ وَلَا ... يَظْلِمُـونَ النَّـاسَ حَبَّـةَ خَـرْدَلِ[١]

وفي قول الشَّاعر:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَـانُوا ذَوِي حَسَـبٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا[٢]

قول الشَّاعر: «لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ»؛ أي: بَعِيدينَ عن الشَّرِّ يبادِلُونَ أهل الظلْمِ مغْفرَةً، ومن إساءةِ أهل السوءِ إحسانًا، ومعْنَى هذه الصِّفَات، ليس فِيهِمْ شَرٌّ، وأيضًا إذا ظلمهم أحدٌ قالوا: عفَوْنَا عنه.

يَجْزُون مِن ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً ... وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّـوءِ إِحْسَـانًا

عنْدَما نقرأ هذه الأبياتِ نجدُ أن نَفْي الظلْمِ والمجازاةَ بالمغفِرَةِ لمن ظلَمهم، والإحسانَ لمن أساءَ إليهم صِفَاتُ نقْصٍ لهم؛ لأنَّهم عاجِزُون، ولهذا قال:

فَلَيْـتَ لِي بِهِـمْ قَوْمًـا إِذَا رَكِبُـوا ... شَـنُّوا الْإِغَـارَةَ فُرْسَـانًا وَرُهْبَانـا

إِذَنِ العَجْز هو ما يريدُهُ الشَّاعِرُ؛ لأنَّ هؤُلاءِ عاجِزُون لا يقْدِرُونَ أن يأخذوا بحقِّهِمْ.

---

(١) انظر: الحماسة الصغرى (ص: ٢١٦).

(٢) انظر: ديوان الحماسة (١/ ٥).

فإذا جعلتَ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ نفيًا مطلَقًا فقط، فهو غيرُ متَضَمِّنٍ للكمالِ، وليس مدْحًا.

فَلَوْ قَالَ شَخْصٌ: والله أنا عنْدِي جِدارٌ يسْتَنِدُ إليه النَّاسُ يُلِينُونَ ظهورَهُم ولا يظْلِمُهُمُ الجدارُ، فهل يكون نقصًا للجِدَارِ أنه لا يظلِمُ أحدًا؟ الجوَاب: أن هذا غيرُ قابلٍ بأن يظْلِمَ، فنَفْيُ الظُّلم عنه هنا لعدَمِ القابِلِيَّةِ، كنَفْيِ الظلْمِ لقول الشَّاعر:

وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّـةَ خَـرْدَلِ

ونفي الظُّلم عن اللهِ لا عَجْزًا ولا عدمَ قابِلِيَّةٍ؛ لأَنَّه قادِرٌ على الظُّلْمِ، لكنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لكَمالِ عدْلِهِ منعَ الظُّلمَ عن نفسِه: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا»[1].

فقول المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَيَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ»، فإنَّه متَضَمِّنٌ للإِثْباتِ، النَّفْي الَّذي في صِفَاتِ الله متَضَمِّنٌ للإِثْباتِ وليس نفْيًا محْضًا، والنَّفْي المحضُ ليس مَدْحًا؛ لأنَّ للنَّفْي أسبَابًا فلا يكون مدْحًا إلا إذا كان سَبَبُه كمالًا، فلا يظْلِمُ ربك أحدًا لكمالِهِ، وقولُه: ﴿وما رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [النمل:٩٣]، وذلك لكمالِ عِلْمه وإحاطتِهِ ومراقَبتِهِ، وقولُه: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ﴾ [ق:٣٨]، يعني: من تَعَبٍ وإعياءٍ، وذلك لكمالِ قوَّتِهِ.

لكن لماذا لم يتْعَبْ؟ لأَنَّه غيرُ قابلٍ أصلًا لذَلِك، فدلَّ هذا على أن النَّفْي المحْضَ ليس كمالًا حتَّى يكُونَ مُتضمِّنًا للإِثْباتِ، والله أعلمُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا[١] إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ[٢] وَلَا تَمْثِيلٍ[٣] ....

---

[١] قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا**» لم يقُل المُؤَلِّف: سَلَفِ الأُمَّةِ وخَلَفِهَا؛ لأنَّ الخَلَفَ انحْرَفُوا في بابِ الأسْماءِ والصِّفات، لكِنَّ الأئمَّةَ من السلَفِ ومن الخلفِ كلِّهِمْ على النَّهجِ الصَّوابِ في هذا البابِ، ولهذا قال: «**عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا**»، فأئمَّةُ الأمَّةِ من السَّلَفِ والخلَفِ على النَّهج الصَّوابِ في هذا البابِ.

وسلَفُ الأمَّةِ مطلَقًا هم الصَّحابَة والتَّابِعون، بل القرونُ الثَّلاثة الفاضِلَةُ، كلهم على الصَّواب في هذا البابِ وطريقَتُهم: «**إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ**».

[٢] قوله: «**تَكْيِيفٍ**» ذِكْرُ كَيفِيَّةِ الصِّفَةِ، هذا التَّكْيِيفُ مثلُ أن يقولَ قائلٌ: كيفية اسْتِوَاءِ اللهِ على العرشِ كذا وكذا، وهذا لا يجُوزُ؛ لأنَّك لا تحِيطُ بذلك عِلْمًا، وقد قالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦].

[٣] قوله: «**وَلَا تَمْثِيلٍ**» ذِكْرُ كيْفِيَّةِ الصِّفةِ، لكن مُقيَّدة بمُماثِلٍ، مثلُ أن تقول: كَيفِيَّةُ يدِ اللهِ مثلُ يدِ كَذا وكذا، مثلُ يدِ الإِنسَان، أو مثلُ يدِ الأسدِ، وهذا التَّمثيلُ حرامٌ أيضًا؛ لأنَّ اللهَ نفاهُ في قولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، أي: مُشابِهًا.

إِذَنِ التَّمْثِيلُ حرامٌ والتَّكْيِيفُ حرامٌ.

وأيها أخَصُّ التَّمثيلُ أو التَّكْيِيفُ؟ بمعْنَى أن نقولَ: هل كلُّ مُكيِّفٍ مُمَثِّلٌ، أم كلُّ مُمثِّلٍ مُكيِّفٌ؟

وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ[١] ....

الصَّواب: كلُّ مُمَثِّلٍ مُكَيِّفٌ؛ لأنَّ المُمثِّل يقولُ: إن يدَ الله مثلُ كذا، ومعْنَى ذَلِك أنه ذَكَرَ لها كيفِيَّةً مثلَ كيْفِيَّةِ المشبَّه بِهِ، وعلى هذا يكون التمثِيلُ أخصَّ؛ لأنَّ ما جازَ أن يخبَرَ به فهُو أعَمُّ.

والقاعدة: أن ما صَحَّ أن يُخبَرَ به فهُو أعمُّ، وما امتَنَعَ أن يخبَرَ به فَهُو أخصُّ، نقولُ مثلًا: كلُّ إنسانٍ ذو رُوحٍ، أما قولُنُا: كلُّ ذِي رُوحٍ فهو إنسانٌ فهذا لا يَصِحُّ، إِذَنْ أيهما أصَحُّ؟

إِذَن التَّمْثِيلُ أخفُّ؛ لأنَّه يصِحُّ أن يُخْبَرَ بالتَّكْيِيفِ عنه وليس العكسُ.

وهل يصِحُّ أن نقولَ: أن الله يُثبتُ الصِّفَاتِ من غيرِ كَيْفٍ؟

فالجوابُ: يصحُ؛ فاستواءُ الله على عرْشِهِ على كَيْفِيَّةٍ، لكنَّهَا مجهولَةٌ، ولـهذا قالَ الإمامُ مالكٌ في جوابه عن المبتَدِعِ: «الكيفُ مجْهُولٌ»(١)، ولـم يقل: لا كيفِيَّةَ لـها، فالصِّفَاتُ لـها كيفِيَّةٌ لكنَّها مجهولةٌ لنا، لا نستطيعُ أن نعْلمَهَا ولا نُحيطَ بها عِلْمًا.

[١] قوله: «وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ»، التَّحرِيفُ يتعَلَّقُ بالنُّصوصِ، فتَغْيِيرُ النُّصوصِ من الكتابِ والسُّنَّةِ يُسمَّى تحْرِيفًا، والتَّحريفُ يكونُ باللَّفْظِ تارَةً، وبالمعنَى تارَةً.

فمنْ قرأَ مِنَ المبتدِعَةِ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، (كلَّمَ اللهَ موسى تكْلِيمًا)، فقد حَرَّفَ لفْظًا.

والتَّحْرِيفُ المعنَوِيُّ: هو إبقاءُ اللفْظِ بحالِهِ وصرْفُ معنَاه عن المُرادِ به، مثلُ أن يقْرأَ قولَ الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، كما هي، ويَجْعَلَ معْنَى استوى:

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤١).

وَلَا تَعْطِيلٍ[١]، وَكَذَلِكَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ إِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ[٢] ....

استَوْلى، فهَذا لم يُحرِّفْه لفظًا، لكنه حرَّفَ المَعْنى.

وأهلُ السُّنَّة والجماعَةِ اعتقَادُهم مُنزَّهٌ عن التحْريفِ باللَّفظِ أو بالمعْنَى.

[١] قوله: «وَلَا تَعْطِيلٍ» التعْطِيلُ: بمعْنَى التَّخْلِيَةِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج:٤٥]، يعني: مُخَلَّاةٌ مترُوكَةٌ.

والمُراد بالتَّعْطِيلِ: تعطِيلُ ما يجِبُ لله تعَالَى مِنَ الأسْماءِ والصِّفَات، بمعْنَى أنْ يخْلِيَ اللهَ منها، ولا يَصفه بها، فلا يوصَفُ مثلًا بالاستِواءِ ولا بالنُّزولِ ولا بالوجهِ ولا باليدِ وما أشبَهَ ذلكَ.

إِذَنِ التَّعْطِيلُ معناه لغةً: التَّخْلِيَةُ، وشَرْعًا: تَخْلِيَةُ اللهِ تعالى من أسمائِهِ وصِفاتِهِ، وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ اعتقادُهُم مُنزَّهٌ عن التَّعطيلِ، وكذَلِك ينْفُونَ عنه ما نفَاهُ عن نفْسِهِ، كل ما نَفَى اللهُ عن نفْسِهِ ينفُونَهُ عنه لا يُثْبِتُونَهُ، فإذا نفى عن نفْسِهِ الظُّلْمَ لا يمكن أن نقولَ: إن الله ظالمٌ، وإذا نَفَى عن نفسِهِ الغفْلَةَ لا يمكن أن نقول إن الله: غافِلٌ، ينفُونَ ما نفَى اللهُ عن نفْسِهِ، فإذا نفَى عن نفسِهِ أنه ليس كمثْلِهِ شيءٌ، لا يمكن أن نقولَ: له مِثْل.

[٢] إنَّ شيخَ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في المسائلِ المهمة يُكرِّرُ لِتَثْبيتِ المعْنَى.

إذا سألَ سائلٌ: ما الفَرْقُ بين أسْماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ؟

فالجوَاب: أن كلَّ اسمٍ يتضَمَّنُ صفَةً من أسْماءِ الله، فأسْماءُ اللهِ دائمًا تتضمَّنُ الصِّفَاتِ يعْنِي لا نقول: إن الصِّفَاتِ هي مُجرَّد إثباتِ الخبَرِيَّةِ حتى لا يتضمَّن الأسْماء.

مِنْ غَيْرِ إِلْحَادٍ[١]، لَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي آياتهِ[٢]، ....

---

[١] قوله: «إلْـحَادٍ» مصدرُ الفِعْلِ (ألْحَد) ومعْنَى ألحدَ ولحَدَ؛ أي: مالَ، ومنه اللَّحْدُ لحدُ القَبْرِ؛ لأنَّه مائلٌ عن وسَطِهِ؛ فالإلحادُ معناه الميلُ.

ويقول المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الإلحادَ يكون في أمْرَينِ: في الأسْماءِ وفي الآياتِ:

▪ الإلحادُ في الأسْماءِ: الميلُ بها عن ما يجِبُ، هذا هو الإلحادُ في الأسْماءِ، وقسَّمُوهُ إلى أقسامٍ، ومن أراد أن يقِفَ على أقسامِه فليراجِعْ «بدائع الفوائِد» لابنِ القَيِّمِ في أنواعِ الإلحادِ في الأسْماءِ، فإنَّه بَسَطَ القولَ فيه وذَكَر أنه أربعةُ أنواعٍ(١).

والَّذي يجبُ في أسْماءِ الله عُموما: إثباتُ الاسمِ وإثباتُ الصِّفَةِ الَّتي دلَّ عليها وإثباتُ الأثرِ.

▪ الإلحادُ في آياتِ اللهِ.

[٢] الآيات: جمع آيةٍ، وهي لُغَةً: العَلامَة، وشَرْعًا: كلُّ ما يَدُلُّ على ذاتِ اللهِ وصِفاتِهِ، و هي نوعان: آياتٌ شَرْعِيَّة، وآياتٌ كونِيَّة.

▪ الآياتُ الشَّرْعِيَّة: هي الَّتي جاءتْ بها الرُّسلُ.

▪ والآياتُ الكونِيَّةُ: هي المَخْلُوقات، كلُّ المَخْلُوقاتِ آياتٌ كونِيَّة تدُلُّ على وجودِ الخَالِقِ وعِلْمِه وحكمتِهِ إلى آخِره: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ﴾ بعْدَها ﴿بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق:١٢]، يعْنِي: إذا رأيتُمْ هذه السَّمواتِ والأرَضِين يتنَزَّلُ الأمرُ بينهنَّ، علِمْتُم أن الله على كلِّ شيءٍ قدِيرٌ، وأنَّ اللهَ قدْ أحاطَ بكُلِّ شيءٍ عِلْمًا.

---

(١) بدائع الفوائد (١/ ٢٩٧).

فالحاصلُ أن الآياتِ تنقَسِمُ إلى قِسْمينِ: آياتٌ شَرْعِيَّة وآياتٌ كوْنِيَّة، فالآيات الشَّرعِيَّةُ هي الَّتي جاء بها الرُّسلُ، والآياتُ الكونيَّةُ هي المَخْلُوقاتُ.

والآياتُ كلُّهَا تدُلُّ على اللهِ، ومعْنَى تدُلُّ عليه أنها تُعْجِزُ البشَرَ، هذا معْنَى الدَّلالة على اللهِ؛ لأنَّهم لا يقْدِرُون أن يأتُوا بمِثْلِهَا؛ لأنَّهم لو قَدَروا أن يأتُوا بمثْلِهَا لم يكن ثَمَّةَ آية؛ لأنَّ الآيَةَ هي العلامَةُ الخارقَةُ، والعلامةُ الخاصَّةُ تختَصُّ بمن هي علامَةٌ عَلَيْهِ.

مثالُ ذَلِك: قولُه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾ [الحج:٧٣]، استَمِعُوا له، اللهُ يقولُ للناسِ: استمِعُوا له ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ وبعْدَهَا ﴿وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ هذا من الآيَاتِ الكونيَّة؛ لا يستَطِيعُونَ أن يخلُقُوا أدْنَى شَيءٍ، لن يخلُقوا ذُبابًا ولو اجتَمَعُوا له.

وكيف يكونُ الإلحادُ في آياتِ اللهِ؟

الإلحادُ في الآياتِ الشَّرْعِيَّةِ:

- إما أن يكونَ بالتكْذِيبِ، مثل ما فَعَلَ المشركونَ حيث كذَّبوا الرَّسول ﷺ.
- وإما بالتَّحْرِيفِ يؤمِنُ بها لكن يحرِّفُها؛ لأنَّ التَّحرِيفَ ميْلٌ وهو إلحادٌ، كما فعل قومُ موسَى، وكما فعل المبتدِعَةُ من هذه الأُمَّة مِنَ الجهْمِيَّة وغيرِهِمْ.
- وإما بالمخَالفَةِ والعِصْيانِ، وعلى هذا فكُلُّ عاصٍ مُلحِدٌ خلافًا لما نسمعُ الآنَ أو في عُرفِنَا أن الملحِدَ هو الكافِرُ المطْلَق، لكنَّ حقيقةَ الأمر أن الإلحادَ مِن المعَاصِي ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج:٢٥].

فَإِنَّ الله تعالى ذَمَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَآياتهِ[١]، كَمَا قَالَ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٢] ....

إِذَن الإلحادُ في الآياتِ الشرعِيَّةِ يكون في أمورٍ ثلاثة: إما تكْذِيبُها، أو مخالفَتُها، أو تحْرِيفُهُا، والمخالفة إما بتَرْكِ المأمورِ، وإما بفِعلِ المحظُورِ، وعلى هذا فالفُسَّاقُ ملحِدُون؛ لأنَّهم مائلون عمَّا يجبُ عليهم في هذه الآيات الشرعِيَّةِ.

والإلحادُ في الآياتِ الكونِيَّةِ يكونُ بأمورٍ:

- أولًا: إنكارُ أن الله هُو الخَالِقُ، مثلما يكونُ من بعضِ الملاحِدَةِ، يقُولُونَ: إن الطبِيعَةَ هي الَّتي تتَفَاعَلُ وتكوِّنُ هذه الأشياء، وليس لها خالِقٌ.

- أو بإضافَتِهَا إلى غيرِ الله، أو اعتقادِ أن لله تعَالَى فيها شَرِيكًا أو مُعِينًا.

[١] أهلُ السُّنَّة والجماعَةِ أو سَلَفُ الأمة وأئمتها لا يُلحِدُونَ لا في أسْماء اللهِ ولا في آياتِهِ، فإن اللهَ ذمَّ الَّذين يُلحِدُونَ في أسْمائِه وآياتِهِ، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠].

[٢] معْنَى الحُسنى: البالِغَةُ في الحسْنِ غايتَهُ؛ لأنَّ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مُؤنَّث أحسنَ، وأحسَنَ اسم تفْضِيلٍ، وهنا اسم تفضِيلٍ مطلَق، لـم يقُلْ: أحسنُ من كذا، فيكـون معناه أنها بالِغَةٌ في الحُسن غايتَهُ، وإنما بلَغَتْ في الحسنِ غايتَهُ لأنَّهَا تَدُلُّ على أشرفِ المسمَّياتِ وهو اللهُ، وتدُلُّ على أكملِ المعاني وهو ما تَضَمَّنَتْهُ من الصِّفَات، لذَلِك كانتْ حُسْنى.

فعندما نقول: (الرَّحْمَنُ) هذه الكلمةُ دلَّت على ذاتِ الله المسمَّى بها، ودلَّتْ على صفَةِ الرَّحْمـةِ الواسِعَـةِ العظِيمَـةِ، وعلى أنها رحمـةٌ يرْحَمُ بها؛ لأنَّه إذا كان له رَحْمَـةٌ بدونِ

﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾[١] ....

أن يرْحَمَ فلا فائدة، فلهذا صارتْ أسْماءُ الله حُسنى؛ لأنَّها تضمَّنتِ الدَّلالَةَ على أشرفِ مسَمَّى وأعظْمِهِ؛ ولأنَّها تضمَّنت من الصِّفَات أعلاهَا وأكمْلِهَا، فهي دالَّة على الذَّاتِ وعلى الصِّفَات، لكِنَّ أسْماءَ غيره ليست هكَذا، يمكن أن نسَمِّيَ شخصًا عبدَ الله، وهو من أكثرِ النَّاسِ كِبْرًا، هو عبدٌ لله ولا يعرف اللهَ، ومع ذَلِك اسمه عبد الله، يمكن أن يسَمَّى شخص محمَّد، ومحمد يعني: أنَّ النَّاسَ يحْمَدُونَه حمْدًا كثيرًا (مفعَّل)، وهو في الحقيقة قد يكون ليس عندَه من الصِّفَات الَّتي يُحمَدُ عليها، لكن في أسْماءِ الله يمتَنِعُ هذا الشَّيء، فأسْماء الله مُتضمنَّةٌ للصفات الَّتي دلَّتْ عليها.

والحاصل أنها سُمِّيت حُسنى؛ لأنَّها بَلَغت في الحُسن غايتَهُ، ووجه ذَلِك أنها دالَّةٌ على أشرفِ مسَمَّى، وعلى أكملِ صفَةٍ، لذَلِك كانت حُسنى.

[١] قال مُفرِّعًا على الخبرِ بأنه ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ قال: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ دعاءَ مسألَةٍ، ودعاءَ عبادَةٍ.

دعاءُ المسألَةِ: بأن تجعلَهَا وسيلةً في دُعائكَ، وأمثلِةُ دعاءِ المسألَةِ: يا رحمن ارحمني، ويا غَفورُ اغفِرْ لِي، بمعْنَى أن تتوَسَّلَ بهذه الأسْماء إلى مطلوبِكَ، هذا هو معْنَى دعائكَ بها، فعندما تسأَلُ مِنَ الله الرِّزْقَ فالاسمُ الَّذي ينَاسِبُ مطلوبَكَ هُو الرزَّاقُ، وعندما تسأله المغْفِرَةَ فيناسبه الغفور، ولهذا قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الدعاءِ الَّذي علَّمه أبا بَكْر: «**فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**»(١).

إذا قال شخصٌ: اللَّهُـمَّ يا شَدِيدَ العِقابِ اغفِرْ لي، لكانَ كلامًا متَناقِضًا، لكـن لـما

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥).

قالَ: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ صار معْنَى ذَلِك أننا نخْتَارُ من أسمائه ما يُناسِبُ المدعوَّ به، لا نأتِي بشيءٍ لا يتنَاسَبُ مع الدُّعاءِ.

دُعاءُ العبادَةِ: عندمَا تعلَمُ أن مِنْ أسْماءِ الله الرَّحمن، تتَعَرَّض لرحمَتِهِ؛ يعني تفْعَلُ ما يكون سببًا للرَّحمَةِ، كالقيامِ بما أوجبَهُ عليك، وعندما تعرِفُ أن الله رحِيمٌ تتَعَرَّضُ لرحمَتِهِ، والذي يناسب هذه الرَّحْمة هو طاعَةُ اللهِ، فطاعتُه من أسبابِ رحمتِهِ ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [الأعراف:١٥٦]، فدُعاءُ العبادَةِ معناه: أنك تتَعَبَّدُ لله بما تقتَضِيهِ هذه الأسْماءُ، فإذا كُنتَ تؤمِنُ بأنَّ الله الرَّحمنَ فمَعْنَى ذَلِك أنك تتَعَرَّضُ لرحمَتِهِ بفعلِ طاعتِهِ.

وعندما تعلَمُ أنه شديدُ العِقابِ، تعبُدُه بها بأنْ تتَجَنَّبَ ما يكون سببًا لعِقابِهِ؛ لأنَّك تعلَمُ أنَّه شديدُ العِقابِ، وعندمَا تعرفُ أنه غفورٌ تَتَعرَّض لأسبابِ المغفرةِ بالاستغفارِ، وفِعْلِ الطَّاعاتِ المكفِّرَةِ للسيِّئَاتِ وما أشبه ذَلِك.

فإذَنْ: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ هذه معانٍ مُهِمَّة جدًّا، دعاءُ الله بالأسْماءِ الحسْنى يتضمَّنُ دعاءَ المسألَةِ، ودُعاءُ المسألَةِ معناه أن تجعَلَهَا وسيلةً لـما تَدْعُوه به، أو لما تسألُهُ وسيلَةً لـما تسألُه، وعندما تسألُهُ المغفِرَةَ تقول: يا غفورُ اغفِرْ لي، وعنْدَما تطلُبُ الرِّزقَ تقول: يا رزَّاقُ ارزُقْنِي، وهكَذا.

والحاصل: أنَّ دُعاءَ العِبادَةِ أن تتَعبَّدَ للهِ بما تقتَضِيهِ هذه الأسْماء، فالغفور يقْتَضِي المغفِرَةَ، إذَنْ تفعلُ أسبابَ المغفِرَةِ، ومن أسبابِ المغفِرَةِ مثلًا الحج المبرورُ، ومن أسبابِ المغفِرَةِ أن الإِنسَان إذا تطهَّـر يُصَلِّي ركعَتَيْنِ لا يُحدِّثُ فيهـما نفْسَـه، ومن أسبابِ المغفِـرَةِ

وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠][١].

وَقَالَ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ[٢] ....

أن يقول دُبَرَ كُلِّ صلاةٍ مكتُوبَةٍ: «سبحانَ الله والحمدُ لله، واللهُ أكبر ثلاثة وثلاثين مرة وتختِمُهَا بلا إله إلا اللهُ إلى آخرِه».

[١] هَذِهِ الآيةُ تضَمَّنَتْ أمْرًا وحُكْمًا، الأمر: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾ والحُكم: ﴿سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾، وهذا تَهْدِيدٌ بالِغٌ، ولاحِظ أنه قال: ﴿سَيُجۡزَوۡنَ ﴾، والسينُ ذَكَر أهلُ المعانِي أنها تُفِيدُ مَعْنَيينِ: التَّحقِيق والتقريبَ.

فإذا قالَ قائلٌ: سأفعلُ كذا، معناه أنه أكَّدَ هذا الفِعْل وقرَّبَهُ بالسِّينِ، فـ﴿سَيُجۡزَوۡنَ ﴾ إذَنْ عقَوبتُهُم قريبَة، وإن لم تحصُلْ إلا بعدَ المَوْتِ، حتى لو تأخَّرَتْ إلى ما بعدَ المَوْت فهي قريبَةٌ، ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖ﴾ [الأنعام:١٣٤]، بعد ما قالَ قريبٌ.

والحاصل: أن قولَه ﴿سَيُجۡزَوۡنَ ﴾ هذا هو الحُكْمُ، وهو مفيدٌ للتَّهدِيدِ البالِغ، والسينُ تفيدُ التحقيقَ والتَّقرِيبَ، ﴿سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ نسألُ الله أن يُعِيذَنَا وإياكم من ذَلِك.

[٢] المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر فيما سبَقَ أن أهلَ السُّنَّة والجماعة لا يُلحِدُونَ في أسْماءِ اللهِ وآياتِهِ، وقلنا: إن الإلحادَ في الأسْماءِ يتَنوَّعُ إلى أربعةِ أنواعٍ وأحلْنَا على كتابِ (بَدَائعِ الفوائدِ).

أمَّا الإلحادُ في الآياتِ فذَكَرْنَا أن الآياتِ تنقَسِمُ إلى قِسْمينِ: آياتٍ كونيَّة وهي المَخْلُوقاتُ، وآياتٍ شرْعِيَّةٍ وهي ما جاءت به الرُّسُلُ مِنْ شريعَةِ اللهِ.

وتَقَدَّمَ الكلامُ في الإلحادِ في الآياتِ.

أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ[١] ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ[٢]﴾ [فصلت:٤٠].

فَطَرِيقَتُهُمْ[٣] تَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَعَ نَفْيِ مُمَاثَلَةِ المَخْلُوقاتِ إِثْبَاتًا بِلَا تَشْبِيهٍ[٤]، وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ[٥]، ....

---

[١] ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، والجوَابُ: أنَّ مَن يأتي آمِنًا يوم القِيامَة خيرٌ ممن يُلْقَى في النَّار، إِذَن الَّذين يُلحِدُون بآيات الله يُلْقَوْنَ في النَّار، والَّذين لا يُلْحِدُونَ يأتونَ يومَ القِيامَة آمنِينَ.

[٢] قال تعالى: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ يعني: بعْد هذا البيانِ اعمَلُوا ما شِئْتُمْ؛ لأنَّ بعد هذا البيانِ ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾، وهذا الأمْرُ للتَّهْدِيدِ وليس للإباحَةِ؛ لأنَّ الإنسانَ ليس مباحًا له أن يعْمَلَ ما يشاء.

مثل ما تقولُ للطِّفْلِ: أنت إذا فعلتَ كذا عاقبتُكَ بكذا، وإذا فَعَلْتَ كذا من الأمورِ المرْغُوبَةِ أعطيتُكَ كذا، ثم تقولُ له بعد ذَلِك: اعمَلْ ما شئتَ، كأنَّكَ تتوَعَّدُهُ إذا خالفَ أمْرك.

[٣] قال: فطريقَتُهم من طريقةِ سلَفِ الأُمَّة؛ لأنَّ المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ ويبيِّنُ أن طريقَتَهُم طريقَةُ سلفِ الأُمَّة، يعني: طريقَةُ سلَفِ الأُمَّة وأئمتها.

[٤] يتَضَمَّنُ إثباتَ الأسْماءِ والصِّفَات مع نفي مماثَلَةِ المَخْلُوقاتِ «**إِثْبَاتًا بِلَا تَشْبِيهٍ**»، مَثَلًا نقول: إن لله وجهًا لكنه لا يُشبه أوجهَنا.

[٥] «**وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ**» يعني: يُنزِّهُونَ اللهَ تعالى عما لا يَلِيقُ به، خِلافًا للذين يُثبتُونه مع التَّشْبِيهِ وهم المشَبِّهَةُ والَّذين يُنزِّهونَ مع التَّعْطِيلِ وهم المُعطِّلةُ، مثلًا المُعطِّلة يقُولُونَ: إن الله ليس له يَدٌ، ولا وَجْهٌ، ولا شيءٌ من ذَلِك؛ لأنَّهم يُنزِّهُونَ الله عن هذه

كَمَا قَالَ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رَدٌّ لِلتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ لِلْإِلْحَادِ وَالتَّعْطِيلِ[١].

وَاللهُ -سُبْحَانَهُ- بَعَثَ رُسُلَهُ بِإِثْبَاتٍ مُفَصَّلٍ وَنَفْيٍ مُجْمَلٍ فَأَثْبَتُوا للهِ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَنَفَوْا عَنْهُ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ مِن التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ.

كَمَا قَالَ تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ أي: نَظِيرًا يَسْتَحِقُّ مِثْلَ اسْمِهِ[٢]..................

الأشياءِ، وأهلُ السُّنَّة والجماعَةِ يقُولُونَ: له ما أَثْبَتَهُ لنفسِه، لكننا لا نُعَطِّل أسْماءَ الله وصفاتِه.

[١] هذه الآيَة تضَمَّنَتِ الردَّ على طائفتَينِ إحداهُما المشبِّهة بقولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ والثَّاني المعطِّلة بقولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

[٢] قال المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مُبيِّنًا قاعدَةً مهِمَّة جدًّا: «**وَاللهُ -سُبْحَانَهُ-: بَعَثَ رُسُلَهُ بِإِثْبَاتٍ مُفَصَّلٍ وَنَفْيٍ مُجْمَلٍ**»، وقوله: «**بَعَثَ رُسُلَهُ**» يعني: أرْسَلَهُم «**بِإِثْبَاتٍ مُفَصَّلٍ**»، التفْصِيلُ ضدُّ الإجمالِ يعْنِي: مبيَّنٌ ومتَعَدِّدُ الصِّفَاتِ، وبـ«**نَفْيٍ مُجْمَلٍ**» يعني: غيرَ مُفَصَّلٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، هذا مُجمَل لم يقُل: ليس كمثلهِ شيءٌ في صفات كماله، بلْ أجملَ، فكانَ المعْنَى: ليس كمثلِهِ شَيء في كلِّ شيءٍ، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ مُفصَّل؛ لأنَّه لو كان مجمَلًا لقالَ وهو الكامِلُ، ولو قال: وهو الكامل صارَ مُجْمَلًا، لكنه قال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ صار مُفصّلًا محدَّدًا، له مَعْنى محدَّدٌ لا يتَعَدَّاهُ إلى غيرِه أيضًا.

وَيُقَالُ: مُسَامِيًا يُسَامِيهِ وَهَذَا مَعْنَى مَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ مِثِيلًا أو شَبِيهًا[1].

فنلاحظُ أنَّ أكثَر ما فِي القُرآنِ مِن أسْماء اللهِ وصفاتِهِ المثبتَةِ مفصَّلَةٌ، لكن عند النَّفْي لا نجِدُ نفْي شَيءٍ معَيَّنٍ إلا ما وصف به من أعْدائهِ وينْفِيهِ لإبطالِهِ.

ومثالُ ذلكَ: ما وصَفَ اللهُ تعالى نفْسَه بإثباتٍ مُفصَّلٍ في آخِرِ آيةٍ من سورَةِ الحشْرِ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٢-٢٣]، هذا إثبات مُفصَّلٌ.

لكنَّ النَّفْي في: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ مُجملٌ لم يُفصِّلْ، ولا يقَعُ النَّفْي مفصَّلًا إلا لشيءٍ وُصِفَ به من العُيوبِ، فإنَّ اللهَ تعالى يذْكُرُه بعَينِهِ، مثلُ ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ هذا مفصَّلٌ، نفى عَيْبًا مُعَيَّنًا؛ لأنَّه وُصِفَ به من المشرِكِينَ فأرادَ اللهُ تعالى إبطالَه، أما ما يمتدح به نفسَه فإنَّه لا يأتي مُفصَّلًا، وإنما يأتي مُجْملًا.

كذَلِك أيضًا يأتي التَّفصِيل إذا كان المقصودُ به إثباتَ كمالِ صفَةِ المدحِ، مثل: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، يعني: لا يخافُ من اللهِ ظُلْمًا ولا هْضمًا؛ لأنَّ هذا في مقابلِ الجزاءِ، فاحتاج أن ينفِيَ الظُّلم لكمالِ العدْلِ.

[١] قال أهلُ اللُّغةِ في قولِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ أي: نَظِيرًا يستَحِقُّ بالتَّسْمِيَةِ،

وَقَالَ تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤][١]، وَقَالَ تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢][٢]،

هذا تفسيرٌ، ومعْنَى يُسامِيهِ أي: مشَابِهًا، وهذا معْنَى ما يُروَى عنِ ابْن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾: مَثِيلًا أو شَبِيهًا، وهذا مُجمَل لم يُقيِّدْ ولم يقُلْ ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ في كَذا وكَذا، بل أجْمَلَ.

[١] وقال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ قيل: إن هذا مُجمل ومُفصَّل؛ فقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ هذا مجمَلٌ، وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ هذا مُفصَّل؛ لأنَّه نَفَى عنه صِفَةً واحِدَة محدَّدَة معَيَّنَة، لماذا عيَّن هنا؟

لأنَّه وُصِف بأنه له ولَدٌ، والَّذي وَصَفَ أن لَهُ ولدٌ: النَّصارى قالوا: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، واليهودُ قالُوا: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، والمشركونَ قالُوا الملائكةُ بناتُ الله، فوصَفهُمْ من عبادِهِ من تَعدَّوا الحُدود بأن له ولدًا، فقالَ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ أتى بها لتَمامِ المقابلَةِ، قد يقول: لم يلَدْ، لكن هل وُلِد هُو، فلِتمامِ المطابقَةِ ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ وقد يكونُ هذا أيضًا رَدًّا على الَّذين قالُوا للنَّبي ﷺ: «يَا مُحَمَّدُ انسِبْ لَنَا رَبَّكَ»(١)، مِن أَيْنَ؟ فقالَ: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾. يعْنِي: ليس له قَبِيلَة ينتَسِبُ إليها اللهُ تعالى؛ لأنَّه الخَالِق ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ مُجْمَلٌ.

[٢] وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ جَمْعُ نِدٍّ، وهو الشَّبِيهُ والنَّظِيرُ، ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي: تعْلَمونَ أنه لا نِدَّ له؛ لأنَّ مَن يخالِفُ معلومًا أقبحُ ممن يقولُ

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٣٣)، الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الإخلاص، رقم (٣٣٦٤).

وَقَالَ تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة:١٦٥][١]، ....

عن جَهْلٍ، فأنتم كيف تجعلُونَ لله أندادًا في العِبادَةِ تعبُدُونَهم مَعَ الله وأنتم تعلمونَ أنَّ اللهَ لا نِدَّ له؛ لأنَّكم إذا سُئِلتم مَنْ خلَق السَّمواتِ والأرضَ تقولون: اللهُ.

[١] قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ مِنَ النَّاسِ ﴿ وَمِنَ ﴾ هذه يُسمُّونها للقِلَّةِ، ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ والعِياذُ بالله أندادًا في المَحبَّة، ومَن أحَبَّ شيئًا أطاعَهُ.

إِذَنْ هم يُحبُّون هَذِهِ الأندادَ ويُقَيِّمُونَها؛ لأنَّهم يعْبُدونها، لكنْ يقولُ الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ قيل: أشُدُّ حُبًّا للهِ مِنْ هؤُلاءِ لله، يعني: هؤُلاءِ يُحبُّون اللهَ، لكن يُحبُّون الأصنامَ أيضًا كحُبِّ الله، إِذَنْ محبَّةُ الله عندهم مشروطَةٌ، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ لأنَّ محبَّتَهُمْ لله ليستْ مشْروطَةً خالِصَةً، وقيل مَعْنى ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾: من هؤُلاءِ لأندادِهِمْ؛ لأنَّهم يحِبُّونَ الله عن رغبَةٍ ورهْبَةٍ، وأولئك لا يُحبُّونَ أندادَهُم عن رغبَةٍ ورهبَةٍ.

وإذا قالَ قائِلٌ: هل يتوجَّب على المُحِبِّ أن يُطِيعَ من أحبَّ؟

فالجوَاب: إذا كانتِ المَحبَّةُ صادقَةً لَا بُدَّ للمحِبِّ أن يُطِيعَ حبِيبَهُ، إذا كانت المَحبَّةُ صادِقَةً؛ لأنَّ المحبَّ يُريدُ الوصولَ إلى حبِيبِهِ، وإذا أمرَهُ وخالفَه فهذا مما يزعجِهُ أمرُهُ، فإذا كان مُحُبًّا صادِقًا فلَا بُدَّ أن يطِيعَ، ولهذا نحن نقول: من أحبَّ الله محبَّةً صادِقَةً فلَا بُدَّ أن يكون ممتَثِلًا لأمرِه.

وَقَالَ تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ[١] وَخَلَقَهُمْ[٢] وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ[٣] سُبْحَٰنَهُۥ[٤] ....

---

[١] وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مَن هؤُلاءِ الشُّرَكاءُ؟ إنهمُ الجِنُّ، ولهذا ﴿ٱلْجِنَّ﴾ تُعْتبَرُ عطْفَ بيانٍ لـ ﴿شُرَكَآءَ﴾؛ لأنَّها بيَّنَتْ هؤُلاءِ الشركاءِ.

[٢] ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ هذه جُملةٌ حاليَّةٌ، على تقديرِ (قد)، يعني: وقد خَلقَهُم، والمرادُ به: أن اللهَ خَلق الجِنَّ، فإذا كان الجِنُّ مخلوقِينَ، فكيف يصحُّ أن يكونوا شركاءَ للخالِقِ، والمَخْلُوقُ لا يصلُحُ أن يكونَ شَرِيكًا للخالِقِ.

[٣] ﴿وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وَخَرَقُوا: معطوفةٌ على جعلَ، يعني: وكذَلِك أيضًا ﴿وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، ﴿وَخَرَقُوا۟﴾ مثل خلَقُوا، بل هي أشَدُّ؛ المَعْنى: اختَلَقُوا وقالوا كَذِبًا؛ أيهما أشدُّ خلْقٌ أم خرْقٌ؟

الأخيرة أشدُّ حتى على اللسانِ؛ فاللَّام خَفيفةٌ على اللِّسانِ، لكنَّ الرَّاء شديدة تجعلُ اللسانَ يتكَرَّرُ؛ إِذَنْ هي أعظمُ؛ لأنَّ هذا الاختلاقَ -والعياذُ بالله- من أعظمِ الاختلاقَاتِ؛ ولهذا قال: ﴿وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ﴾ يعني: اختلَقُوا له بنينَ وبناتٍ، والَّذي اختلَقَ البَنينَ هم اليهودُ والنصارَى، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣٠]، والَّذين اختلَقُوا البناتِ المشركونَ: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ليس عندهم عِلْمٌ بهذا بل العِلْم على خِلافِ ما اختَلَقُوا.

[٤] قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ سبحانَهُ: اسْمُ مصْدَرٍ، وهي منصوبةٌ على أنها مفعولٌ مُطلَقٌ وهي مُلازِمة للنَّصْبِ وللرَّفْعِ، ومعْنَى سبحانه: تَنْزِيهُ اللهِ تعالى عن ما يصِفُونَ به من الشَّريكِ، ومِنَ اتخاذ الولد.

وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ[١] أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ[٢] وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ[٣] وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ[٤]﴾ [الأنعام:١٠٠-١٠١]،.............

---

[١] ثم أبطلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ هذه الدعوةَ الكاذِبَةَ فقال: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ معْنَى بدِيع: مبْدِعٌ، ومعْنَى مبْدِع: الخَالِق على غيرِ مِثالٍ سبقَ؛ لأنَّ الأرضَ البديعَةَ ليس لها مثالٌ سابقٌ، فمعْنَى ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خَلَقَها على غيرِ مِثالٍ سبقَ، كما قال ابن مسعودٌ(١)، فلم يسبِقْ لهما نَظِيرٌ.

[٢] ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ يعني: كيفَ يصيرُ له ولد وليس له صاحِبَةٌ، والصاحِبةُ هي الزوجَةُ؛ لأنَّ الولدَ لا يتكوَّنُ إلا بينَ زوجَين، أو من أنثى فقط، مثلما حصَل مِن ابْنِ مريم؛ مع أن ابنَ مريمَ لم يحصُل منها إلا بعد نفْخِ الرُّوحِ فيها.

[٣] قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ هذا دليلٌ آخرُ أيضًا على امتِنَاعِ أن يكون له ولدٌ أنه خالِقُ كُلِّ شيءٍ، ومن جُملة ما خَلَقَ مَن زَعمُوا أبناءَ وبناتٍ للهِ، فكيف يكون المَخْلُوق ابنًا للخالق؟!

[٤] قال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وعِلْمُه بكُلِّ شيءٍ مع نفْيِهِ أن يكون له ولد يدُلُّ على امتناعِ الولَدِ، وإلا لوقَعَ الخبرُ على خلافِ المعلومِ، وهذا شَيء مستَحِيلٌ.

المهم: أنَّنا نأخُذُ من هذا أن اللهَ تعالى ذكَرَ هذه الأشياءَ وأبطَلَهَا، فليسَ له شَريكٌ لا في أسْمائِهِ، ولا في صِفاتِهِ، ولا في أفعالِهِ، ولا في حُقوقِهِ، وليس له ابْنٌ؛ لأنَّه ليس له مِنْ ذَلِك شيءٌ.

---

(١) تفسير ابن كثير (٥/ ٤٤٧).

وَقَالَ تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ[١] عَلَىٰ عَبْدِهِۦ[٢] لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا[٣] ﴿١﴾ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ[٤] وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ[٥] وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ وَقَالَ تعالى: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ [٦] ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ ....

---

[١] وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾: المُراد بالفرقانِ القُرآنُ، ووُصِفَ بذلك لأنَّه يُفرِّق بينَ الحقِّ والباطِلِ.

[٢] قوله: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾: مُحمَّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، والضَّميرُ يعودُ على القرآنِ، والظَّاهِرُ أنه عائِدٌ على الرَّسولِ؛ لأنَّه أقربُ، وقَدْ قِيلَ: إن الضَّميرَ يعودُ على أقربِ مذْكُورٍ.

[٣] قوله: ﴿نَذِيرًا﴾ أي: مُنذرًا.

[٤] قولُه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ صِفَةٌ للَّذي نَزَّلَ الفُرقانَ، ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: كلُّها لأسبابٍ، ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ هذا نَفي مُفصَّل؛ لأنَّه لإبطال من وَصَفَه به.

[٥] قوله: ﴿ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾: هذا عامٌّ، فلا أحدَ يُشرِكُه في ملكه لا في العِبادَةِ ولا في الخلقِ ولا في الرِّزْقِ، ولا في الإحياءِ، ولا في المماتِ، وهذَا نفْيٌ عامٌّ.

[٦] الاستفهامُ هنا للإنكارِ والتَّوبيخِ ﴿أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ ما هَذَا الحكمُ؟ ﴿ضِيزَىٰٓ﴾، كما في قولِه تعالى: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم:٢١-٢٢]، ﴿أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴾ [الصافات:١٤٩-١٥٠]، الجوَاب: لَا.

﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ[1] وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ[2] ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ[3] كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ[4] ﴿١٥٥﴾ أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ[5] ﴿١٥٦﴾ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ[6] ﴿١٥٧﴾ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ[7] نَسَبًا ....

---

[١] قولُه: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، وَلَدَ: فعْلٌ ماضٍ، واللهُ: فاعلٌ؛ أي: اتَّخَذَ ولَدًا.

[٢] قوله: ﴿أَصْطَفَى﴾ أصلُها (أأصطفى) فالهَمزةُ هنا للاستفهامِ، وهمْزةُ الفِعلِ سقَطَتْ للتِقَاءِ الساكِنينِ؛ لأنَّ الصاد ساكنَةٌ، وهمزة الوصلِ ساكنَةٌ فسقطتِ الهمْزَةُ، فالهمزةُ في قوله: ﴿أَصْطَفَى﴾ هَمْزَةُ استفهامٍ ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ يعني: اختارَ البناتِ على البنينِ، والجوَاب؟ لا.

[٣] ﴿مَا لَكُمْ﴾ جملَةٌ مستَقِلَّةٌ، ولهذا ينبغي الوقوفُ عليها ﴿مَا لَكُم﴾؛ يعني: أيُّ شيءٍ لكُمْ في هذا الحكمِ الجائرِ؟!

[٤] قوله: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ يعْني: ولو تذَكَّرتُم لعَلمْتُم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يتَّخِذْ ولدًا، ولعَلِمْتُم أن من القِسْمَةِ الضِّيزَى الجائرةِ أن تجعَلُوا لله البناتِ.

[٥] ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ﴾ سُلطان بمَعْنى: حُجَّة، ومُبينٌ: بمَعْنى: بيِّنٍ مُوضِّح.

[٦] ﴿فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ جُمل عظِيمَةٌ لبيانِ التَّحدِّي، إن كانَ لكم سلطان: حُجَّة فأتُوا بكتابِكُم إن كنتم صادِقِينَ.

[٧] (الجِنَّة) هم الجِنُّ، وقيل: المُرادُ بالجِنَّةِ هنا الملائكة، وأنهم سُمُّوا جِنًّا بالمَعْنى الأعَمِّ لاستِتَارِهِمْ عن العُيونِ، ولكن هذا القولَ ضعيفٌ، إطلاقاتُ القُرآن كلها تدُلُّ على خلاف ذَلِك.

وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ[١] ﴿١٥٨﴾ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿١٦٠﴾[٢]﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات ١٤٩- ١٨٢].

فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ الْمُفْتَرُونَ الْمُشْرِكُونَ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ الْإِفْكِ وَالشِّرْكِ وَحَمِدَ نَفْسَهُ؛ إِذْ هُوَ -سُبْحَانَهُ- الْمُسْتَحِقُّ لِلْحَمْدِ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَبَدِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ[٣].

---

[١] ولعلَّ أحدًا من النَّاس العَربِ أو المشركين يعتَقِدُونَ أن بين الجنِّ وبين الله تعالى نسبًا يعني: قَرابَةً، ولكن اللهَ أبطلَ ذَلِك في قولِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ محضَرُونَ لأيِّ شَيء؟ للعِقابِ يومَ القيامَةِ ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون:٩١]، تنزيهًا لله عمَّا يصفُونَه به من اتِّخاذِ الولد والنسب الَّذي بينَه وبين الجِنَّةِ وغير ذَلِك مما وصَفُوا الله به.

[٢] قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر:٤٠]: الاستثناءُ هنا يبْدُو أنه مُنقطِعٌ؛ يعني: لكنَّ عبادَ اللهِ المخلِصِينَ لم يصِفُوهُ بما وَصَفه به هؤُلاءِ إلى قولِه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢].

[٣] الخلاصَةُ: أن المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أتى بهذه الآياتِ العزيزَةِ لإبطالِ مَا أبطلَهُ من النَّفْي المجْمَلِ، ثم الإثْبَاتِ المفَصَّلِ، وهذه الجُمل فيها بيان عَقِيدَةِ سلَفِ الأُمَّةِ وأئمَّتِهَا، وهي أنهم يصِفُونَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما وصَفَ به نفْسَهُ، ويُثْبِتُونَ ما أثبتَ لنفسِه من الصِّفَات إثبَاتًا بلا تَشْبِيهٍ، وتنزيهًا بلا تَعْطيلٍ، هذه القاعدة الأولى.

وَأَمَّا الإِثْبَات المُفَصَّلُ: فَإِنَّهُ ذَكَرَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مَا أَنْزَلَهُ فِي مُحْكَمِ آياتِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٤]، الآيَةُ بِكَمَالِهَا[1]، ....

والقاعدةُ الثانيَةُ: الرُّسلُ -عليهم الصلاة والسلام- جاءوا- بالنِّسبة لأسْماءِ اللهِ وصفاتِهِ- بإثباتٍ مُفصَّلٍ ونَفْيٍ مُجْمَلٍ، ليس فيه تفْصِيلٌ إلا أن النَّفْي قد يُفصَّلُ فيه إذا كانَ ردًّا لوصفٍ وُصِفَ به، أو قُصِدَ به المقابلَةُ، أو بيانُ الكمالِ.

[١] هَذه آية الكُرْسِيِّ، من قرأهَا في ليلةٍ نزَلَ عليهِ من الله حافِظٌ، ولم يقْرَبْه شيطانٌ حتى يُصبِحَ(١)، وهي أعظَمُ آيةٍ في كتابِ اللهِ(٢).

وقوله: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يريدُ مِنَّا أن نتْلُوَ الآيَةَ ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ هذا مُفصَّلٌ، لكني ذَكَرْتُ أنه قد يأتي المفَصَّلُ لبيانِ كمالِ المجْمَلِ، وهنا ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ هذا إثباتُ كمالِ حياتِهِ وقيوميَّتِهِ، فهو لكمالِ حياتِهِ لا ينامُ، ولكمالِ قيُّومِيَّتِهِ على عبادِهِ لا ينامُ؛ لأنَّه -سُبحانَه- لو نام لكان مستَغْرِقًا في النَّوم.

قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ هذا إثبات للمُلْكِ المختَصِّ به؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ يدلُّ على الحصْرِ ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ هذا عمومُ المُلْكِ.

﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ هذه الصِّفَةُ فيها كمالُ السُّلْطانِ؛ يعني: حتى الَّذين يشفعونَ لا يُمكن أن يشفَعُوا عندَ الله إلا بعد إذنِهِ.

ونضربُ مَثَلًا في أمورِ الدُّنيا -وللهِ المَثَلُ الأعلى- كلَّما كان المَلِكُ أشدَّ احترامًا وعظمَـةً عندَ النَّاس لا يستطيـعُ أحـدٌ أن يتكَلَّـمَ عندَهُ بشيءٍ أبـدًا، يعنـي: إذا جئـتَ إلى

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلا، رقم (٢٣١١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل سورة الكهف، وآية الكرسي، رقم (٨١٠).

العظماءِ تجد لو كان المجلسُ مملوءًا بالنَّاس لا يتكَلَّمونَ إلا بعدَ الاستئذانِ، فيأذَنُ صاحبُ السُّلْطانِ بالكلامِ، لكنَّ الَّذي ليس عندَهُ قوةُّ سلطانٍ لا يستأذِنُه النَّاس، بل لا يُبالونَ به، فكلما عظُمَ السُّلْطان عظُمَتِ الهيبَةُ، وكلما عظُمَتِ الهيبَةُ امتنَعَ التصرُّفُ إلا بعدَ الإذنِ، فالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لكمالِ سلطانِهِ لا أحد يشفَعُ عندَه للغيرِ إلا بإذنه.

ملوكُ الدُّنيا مهما عظُمَتْ منزلِتُهم، أقاربُهم وأصدِقاؤهم يستَطيعون أن يشْفَعوا عندهم وإن لم يأذَنُوا، ولهذا مثلًا يأتي صدِيقُ السُّلْطانِ يقول لَه: أريدُ أن أشفَعَ لفلانٍ مثلًا فَعَل كذا وفَعَل كذا، ولو لم يستَأْذِنْ، واللهُ تعالى لكمالِ سُلطانِهِ لا أحدَ يشفَعُ عنْدَه إلا بإِذْنِهِ.

وقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ فيها إثباتُ العِلْمِ.

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ فيها أيضًا إثباتُ العَظَمَةِ، بحيثُ لا أحدَ يستَطِيعُ أن يحيطَ بشيءٍ من عِلْمِ اللهِ إلا بما شاءَ.

وقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ هذا أيضًا فيه عظيمُ صَنعَتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وعظيمُ الصنْعَةِ يدُلُّ على عِظَمِ الصَّانعِ.

﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ يعْنِي: ما يُثْقِلُ اللهَ حفظُ السَّمواتِ والأرض؛ لكمالِ عِلْمِهِ وقدرتِه، فهو عالمٌ قادِرٌ، ولهذا يحفظُ السَّمواتِ والأرضَ بدون مَشقَّةٍ، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ إثباتُ العُلُوِّ والعَظَمَة.

وهذه الآيَة تضمَّنت إثباتًا مُفصَّلًا ونفيًا مُجْمَلًا أو مُفصَّلًا، حسبَ ما يقتَضِيهِ المقامُ.

وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢] السُّورَةَ[١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [التحريم:٢][٢]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم:٥٤][٣]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١][٤]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤][٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الأحقاف:٨]، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٦][٦]، ....

---

[١] وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ هذا إثْباتٌ. ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾: نَفي وقد سَبَقَ.

[٢] وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فيه إثباتُ العِلْم، وإثباتُ الحِكْمَة، والحِكمةُ مُشتَقَّةٌ من حَكَم وأَحكَمَ، فالحُكمُ غير الإحكامِ، الإحكامُ إتْقَانُ الشَّيء ووضعُه في محلِّهِ، وهي الحِكْمَة، وأما الحُكمُ فهو التصرُّفُ، والله تَبَارَكَ وَتَعَالَى له الحُكْم المطْلَقُ في السَّمواتِ وفي الأرضِ، الحكم الكونِيُّ والشرْعِيُّ، وله الحِكْمَةُ البالِغَةُ.

[٣] وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ إثباتُ العِلْمِ والقُدْرَةِ.

[٤] وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثباتُ السَّمْع والبَصَرِ.

[٥] وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ إثباتُ العِزَّة والحِكْمة.

[٦] وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]، المجيدُ: بالرفْعِ في قِراءَتِنَا، فهي صِفَةٌ لله، وفيها قِراءةُ الجرِّ فهي صِفَةٌ للعرْش(١)، ففيها قراءتانِ، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦].

---

(١) قراءة الجر هي قراءة حمْزة والكسائي، انظر: السبعة في القراءات (ص: ٦٧٨).

﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ[١] ﴿٣﴾ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ[٢] وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا[٣] وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ[٤] وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ[٥] وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٣-٤].

---

[١] وقولُه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣]، فسَّره النبيُّ ﷺ بقولِه: «أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»(١).

[٢] قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ يَلِجُ أي: يَدْخُلُ في الأرضِ؛ أي: مثل الأمواتِ والنَّباتِ البُّذُورِ والمياه الَّتي تُبتَلَعُ في الأرضِ، وكذَلِك أيضًا الوحوشُ تَرِدُ في أوكارِهَا وفي جُحُورِهَا، هذا مما يلِجُ في الأرضِ.

[٣] قوله: ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ ما يخرُجُ من الأرض، مثلُ بَنِي آدم.

[٤] ﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ المطَرُ، والوحْي، والأمْرُ، كما قالَ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾.

[٥] قوله: ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾، الملائكةُ ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، والمعروفُ أن عَرَج تتعَدَّى بـ(إلى) يُقال: عرَجتُ إلى كذا، وهنا قال: ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ فما هو التَّوجِيهُ لهذا؟

أقول: إذا عُدِّي الفِعْلُ بحرفٍ لا يُعدَّى به فلعلماءِ النَّحْوِ في ذَلِك رأيانِ:

- قال بعضُ النَّحوِيِّين: اجعَلِ الفِعلَ مضَمَّنًا معْنى يتناسبُ مع الحرف.
- وبعضهم يقول بالعكس؛ أيْ ضمِّنِ الحرْفَ حرفًا يُناسب الفعلَ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٣).

هنا ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ على الرَّأي الأوَّلِ يضمَّن مَعنى يدْخُل، أي: وما يدْخُل فيها، لكن لما كانت السَّماءُ عالِيَةً قيل: يَعْرُج.

وعلى الرَّأي الثَّاني فاجعل (في) بمعْنَى (إلى) ليُناسبَ الفِعْلَ.

مثال آخرُ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، العَينُ يُشْرَبُ منها، بعضُ العلماء يقُولُونَ: الباء هنا بمعْنَى مِنْ، ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ أي: مِنها، وبعضهم يقول: لا الباءُ على معناهَا الحقِيقِيِّ، لكن يشرَبُ بمعْنَى يَرْوى، فيحول معْنَى الفعل إلى ما يناسبُ الحَرْفَ.

قد سَبَقَ أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بعثَ الرُّسلَ بإثباتٍ مُفصَّلٍ ونَفْي مُجْمَلٍ، يعني: إن ما أثبتَه الله لنفسِهِ فإنَّه يُفصِّله، ويذكُره على التَّفْصِيلِ والتَّعْيينِ؛ لأنَّ ذَلِك أكثرُ إثباتًا لصفاتِ الكمال مما لو اقتصرَ على الإجمالِ، فإذا قلنا: إن الله سَمِيعٌ بصيرٌ قدِيرٌ عَلِيمٌ إلى آخره، أبلغ مما إذا قلنا: إن الله تعالى له الكمالُ المُطلَقُ؛ لأنَّ الإِنسَان يُدركُ من صِفَاتِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بالتَّفْصِيلِ ما لا يدرِكُهُ بالإجمالِ.

أما في باب النَّفْي فإن طريقَةَ الرُّسلِ الإجمالُ في النَّفْي، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وما أشبَه ذَلِك، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣]، ولا يأتي التفصيلُ بالنَّفْي إلا في نَفْي ما ادُّعِي على الله من صفَةِ عيْبٍ، أو في بيانِ كمالِ صِفَةٍ ثُبوتِيَّةٍ.

فمثلًا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، معْنَى اللُّغوبِ: التَّعَبُ، وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ هذا

تفصيلٌ، لكنه لبيانِ كمالِ الصِّفَةِ الثُّبوتِيَّة وهي قولُهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ﴾ يعني: خلقْنَاهَا بِقوَّة ولم يَمَسَّنَا تَعَبٌ، فهو لبيانِ كمالِ الصِّفَةِ الثُّبوتِيَّةِ.

كذَلِك قد يكونُ التفصِيلُ لنفْي ما ادُّعِي على اللهِ مِنْ صفَةِ عيبٍ مثل قولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، ولم يُولَدْ هذه صِفَة تفْصِيلٍ، لكِن لنَفْي ما ادُّعِيَ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ من صِفَاتِ النَّقْصِ، وإلا فالإجمالُ أكمل؛ لأَنَّه لو ضَرَبْنَا مثلًا، ولله المَثَلُ الأعلى، إنسان وقَفَ أمام ملِكِهِ يقول: أيها الملكُ الجليلُ الَّذي لستَ بزبَّالٍ ولا كنَّاسِ تُرابٍ، ولا كسَّاحٍ، ولا حجَّامٍ ولا شحَّاذٍ بالأبواب، وقام يأتي بصفاتِ العَيبِ المفصَّلَةِ وينفِيها عنْه، فما شعورُ الملِكِ بهذا الرَّجُل؟! يظن أنه يستَهْزِئُ به فتجِدُه يعاقِبُه.

فالإتيانُ بصفاتِ النَّفْي على سبيلِ التَّفصيلِ غيرُ لائقٍ في مقامِ التعظِيمِ، ولـهذا لم تأتِ في طريقَةِ الرُّسل إلَّا على سبيلِ الإجمالِ إلا في الحالَيْنِ الَّذين أشَرْنا إليهما، وهو أن يكونَ هذا الوصفُ المنفيُّ قد ادُّعِي لله عَزَّوَجَلَّ، أو أنَّ هذا الوصفَ المنفيَّ لبيانِ صِفَةِ كمالٍ قُلنا بَها.

وهكذا ذكر المُؤَلِّف فيما سَبَقَ عِدَّةَ آياتٍ ثم بَدَأ رَحِمَهُ اللَّهُ بالإثْبَات المفصَّلِ، فذكر مِنه آيَةَ الكرْسِيِّ، وهي مشتَمِلَةٌ على عِدَّةِ أسْماءٍ وصِفَاتٍ لله عَزَّوَجَلَّ، وذكرَ سورَةَ الإخلاصِ وفيها صِفَاتُ إثباتٍ وصِفَاتُ نَفْي، ثم ذكر أيضًا صِفَات كثيرة مُتعدِّدة في الإثْبَات، مثل: العَليمِ والحكِيمِ، والعزيزِ والغفورِ والرَّحيمِ، والأوَّلِ والآخِرِ، والظَّاهِرِ والباطِنِ، وهو بكلِّ شيءٍ عَليمٍ.

والمقابلَةُ تأتي أحيانًا لبيانِ صِفَةِ الكمالِ، أقولُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]، وهو معكُـم هذه صِفَـةٌ ثُبوتِيَـةٌ، إثباتُ المعِيَّة صفةٌ ثُبوتِيَّةٌ، هـذه

المعِيَّةُ يجبُ أن نعْرِفَ أنها لا تقْتَضِي ولا تستَلْزِمُ أن يكون معَنَا في المكان؛ لأنَّ بعضَ المبتدِعة كحُلوليَّة الجهميَّة يقُولُونَ: إن مَعنى قولَه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أنه معَنَا في المكانِ، يعني: إذا كُنتَ في الغُرفَةِ قال: اللهُ في الغرفَةِ، إذا كنت في المسجد قالَ: اللهُ في المسجدِ، إذا كنتَ في السوقِ قالَ: اللهُ في السوقِ، لو كنت في مِحِلٍّ قذِرٍ -والعِياذُ بالله- على رأيِهم كان اللهُ في هذا المحِلِّ؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أن المعِيَّة هي حُلولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في المكانِ الذِي أنتَ فيهِ، وهل هذا لائقٌ باللهِ أم مُمْتَنِعٌ؟

الجوَاب: أن هذا مُمتَنع؛ لأنَّ اللهَ لا يُحيطُ به شَيءٌ من مخلوقاتِهِ، كيفَ يقالُ: إن اللهَ مثلًا عندنا في الغُرفَةِ وعندنا وجنْبَكَ وفي غرفتِكَ، هل يصِيرُ اللهُ مِنْ واحدٍ إلى متعَدِّدٍ بتعَدُّدِ الأمكنَةِ؛ وهذا شَيء مستحيلٌ، هو معنا وهو فوقَنَا؛ لأنَّ من كانَ مُحِيطًا بكَ عِلْمًا ورؤية وسَمْعًا وتَدْبِيرًا وسلطَانًا فهو معك، وإن كان فوقَكَ، مثلًا نحْنُ هنا والله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا يخْفَى عليه أمرنا يَرَى ما نَفْعَلُ ويسْمَعُ ما نقولُ، ويدبِّر أمرنا، إِذَنْ هو في الحقِيقَةِ معنا، وإن كان في السَّماءِ، هو مَعَنا.

فإذا قالَ قائل: هل يُعقَلُ أن يُقالَ للشيءِ إنه معَكَ وهو في السَّماء؟

قلنا: نعم، يُعقَلُ، وهو مُستعَمَل لُغةً، فالعربُ يقُولُونَ: ما زلنا نَسِيرُ وسهيلَ معنا، أو والقَمَر مَعَنا، أو والقُطْبَ معنا، ومحلُّهُمْ في السَّماءِ، فهذا شَيء مستعملٌ، بل إن الإنسانَ يأتِيهِ ولَدَهُ يبكي يقول: يا أبي، إن الأولاد ضرَبُونِي في السوقِ وأنا لنْ ألعَبَ في السوقِ؛ لأنَّ الأولادَ يضْرِبُونَني، فيقول له: اخرج وأنا معكَ، فيَخْرُجُ الابن وأبوه في البيت، وهو يشعُرُ بأن والِدَهُ معه؛ لأنَّه يسمع ما يُقال له، ويرى ما يُفعَلُ به.

وَقَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد:٢٨][١]، ....

المؤمن بِفِطْرتِهِ لا يَتَصَوَّرُ عندما يقْرَأُ قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ لا يمكن أن يتَصَوَّرَ أن الله مَعه في مكانه أبدًا، فهذا أمْرٌ لا تقْتَضِيهِ الفِطْرةُ ولا تقتَضِيهِ اللُّغَةُ، ولا يمكن بحق الله، كيف نقول إن هذا هو ما دلّ عليه الكَلام.

وهل كلامُ اللهِ يدُلُّ على شيءٍ مُحالٍ؟ بالطبعِ لا، إِذَنْ هو مَعنَا، لكنه في السَّماءِ على عرْشِهِ، لكن معنا بالإحاطة عِلْمًا وقُدْرَةً وسُلطانًا وتدبيرًا ورؤْيَةً وبصرًا إلى آخره.

وقوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ هذه تَعْنِي لنا المكانَ يعْنِي: ضَمِيرٌ للمكانِ؛ لأَنَّه يقول: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ كُلّ هذه الصِّفَات صِفَات ثُبوتيَّة.

[١] وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ فيها صِفَتانِ ثُبُوتِيَّتانِ:

الأُولَى: ﴿مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ﴾ السَّخطُ.

الثَّانية: ﴿رِضْوَٰنَهُۥ﴾ الرِّضا.

فللهِ تعَالَى سَخَطٌ ورِضَا، يُلْيقَانِ به عَزَّوَجَلَّ.

وأهلَ التَّعطيلِ يُنكرُونَ أن الله يغْضَبُ، ويقُولُونَ: لا يغضَبْ، ويُفسِّرون الغضبَ بالانتِقَامِ أو بإرادتِهِ، لا يفسِّرُونَ الغضبَ بصفَةٍ في نفْسِ الله تقْتَضِي الانتقامَ، بلْ يقُولُونَ: الغَضَبُ هو الانتقامُ، وإنكارُهم للغضَبِ؛ لأنَّ الغضبَ عبارَةٌ عن غلَيانِ دمِ القلْبِ، ولهذا قالَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّ الْغَضَبَ جَمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي**

وَقَوْلِهِ: ﴿يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ[١] أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ[٢] أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ﴾ [المائدة:٥٤] الآيَةَ، وَقَوْلِهِ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ[٣] ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ[٤]﴾ [البينة:٨]،

قَلْبِ ابْنِ آدَمَ»(١)، فيقُولُونَ: إن الغَضَبَ غليانُ الدَّمِ في القلْبِ، ولهذا تحمَرُّ العيونُ وتنتَفِشُ الشُّعورُ، وهذا لا يَلِيقُ بالله.

لكنَّا نقول: هذا الغضَبُ الَّذي أنْكَرُوه غضَبُ المَخْلُوقِ، أما غضَبُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى فغَضَبٌ يَلِيقُ به كسائرِ الصِّفَاتِ.

[١] وقوله: ﴿يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ﴾، ﴿فَسَوْفَ﴾ جوابٌ لشَرْطٍ في أوَّلِ الآيَةِ، وهِي قولُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ في هذا إثباتُ صفَةِ المَحبَّةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٢] قولُه: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: لا يَشْتَدُّونَ على المؤْمِنينَ، ولَا يبْغَضُونهُمْ، وإنَّما هم أذِلَّةٌ، أمَّا على الكافِرينَ فهُمْ أعِزَّةٌ أقوياءُ أشدَّاءُ، مثلُ ما وصَفَ الله نَبِيَّهُ ﷺ وأصحابَهُ بأنهم أشِدَّاءُ على الكفَّارِ رحماءُ بينَهُمْ.

[٣] وقولُه: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ في هذا أيضًا إثباتُ صفةِ الرِّضا للهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٤] وقولُه: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ أي: خافَهُ مخافَةً صادِقَةً عن العِلمِ؛ لأنَّ الله يقولُ:

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٤٦٤، رقم ١٢٦٧) بلفظ: «إِنَّ الْغَضَبَ جَمْرَةٌ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا تُطْفَأُ النَّارُ بِالْمَاءِ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ».

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣][1]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر:١٠][2]، .....

---

[١] ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣]، هذا فيهِ الوَعيدُ للقَاتِلِ بجهَنَّمَ والخلودِ فيها والغضبِ واللَّعْنَةِ، ﴿وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾، كلُّ هذه صِفاتٌ لمن يقْتُلُ مؤمِنًا مُتعمِّدًا، والشَّاهدُ مِن هَذهِ الآيَةِ في هذا المقامِ قولُه: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾، فاللَّعْنَةُ من فِعْلِه، والغَضَبُ من صفَتِهِ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يغضَبُ ويلعَنُ، أما الغضَبُ فهو صفَةٌ في ذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تَليقُ به، قال تعالى: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾.

[٢] وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ﴾ وهذا النِّداءُ يومَ القِيامَةِ، ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ اللامُ هذه للابتداءِ، والمقْتُ مضافٌ للهِ ومعْنى المقْت: البَغْضُ، أو أشدُّ البُغْضِ، ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ مقْتٌ مضَافٌ، والله مضافٌ إِلَيْهِ.

وهل هذا من بابِ إضافَةِ المصدرِ إلى فاعلِهِ أم إضافَتِهِ إلى مفعولِهِ؟

إذا كان من بابِ إضافَةِ المصدَرِ إلى فاعله؛ فالمَعْنى: لَمقْتُ اللهِ إياكُم أكبرُ مِنْ مقتِكُم أنفسَكُم إذ تُدْعَون إلى الإِيمانِ فتكْفُرونَ، أما إذا كان مضافًا إلى المفعولِ فيكون المَعْنى: لمقتكُم اللهَ، يعني: بُغضُكم للهِ حين ﴿تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ أشدُّ وأكبَرُ من مقتِكُم أنفسَكم، فإذا رأوا العذاب حينئذٍ يبْغَضُونَ أنفُسَهُم على ما قدَّمَوا من الكفر، ينادَوْنَ توبيخًا، فيُقال: إن مقتكُمْ للهِ أو إن مقتَ اللهِ إياكُم حينَ دُعيتُم إلى الإِيمانِ فكفَرْتُم أكبرُ مِن مَقْتِكُم أنفسَكم اليَوْمَ.

وَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ[١] فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ[٢] وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة:٢١٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١١][٣]، ....

والشَّاهدُ من هذه الآيَة في هذا المقامِ قولُه: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾، وظاهرُ كلام ابن تَيْمِيةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما استَشْهدَ بها على إثباتِ صفَةِ الله أنها مضافَةٌ إلى اللهِ؛ لأنَّه يريدُ أن يُثْبِتَ أن اللهَ تعالى يمْقُتُ يعني: يبْغَضُ أشدَّ البغْضِ.

[١] وقولُه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾، ﴿هَلْ﴾ استفهامٌ بمعْنَى النَّفْي، و﴿يَنظُرُونَ﴾ بمَعْنى: ينْتَظِرُونَ، يعني: ما ينْتَظِرُ هؤُلاءِ إلا هذا اليومَ الَّذي يأتي فِيهِ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في ظُلَلٍ من الغَمام، وهو يومُ القيامَةِ، ﴿يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ فإذَن الآتِي هُو اللهُ، فهذه صِفَةٌ ثُبُوتِيَّة، أثبتَ الله لنفْسِهِ الإتيانَ.

وأهلُ البِدعِ يقُولُونَ: إن اللهَ لا يأتِي، وأنَّ الَّذي يأتِي هو أمْرُهُ، أيْ: يأتِيهِمْ أمْرُ اللهِ، ولا شكَّ أن هذا تَحْرِيفٌ؛ لأنَّه إخراجٌ للكلامِ عن ظاهِرِهِ، فاللهُ تعالى يقولُ: ﴿يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾، فكيف نقولُ: يأتِيهِمْ أمرُ اللهِ؟.

[٢] ﴿فِى ظُلَلٍ﴾ جمْعُ ظُلَّةٍ، ﴿مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ وهذا الغَمامُ كما جاءَ في الحديثِ «أَنَّهُ غَمامٌ أَبْيَضُ عَظِيمٌ يَمْلأُ الْأَجْواءَ»، كما قالَ الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ۝ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفرقان:٢٥-٢٦].

[٣] وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١١]، ثم -يعني: بعدَ خلْقِ السَّمواتِ والأرضِ- ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، بمعْنَى قصَدَ إلى السَّماءِ على وجْهِ التَّمامِ، وقولُه: ﴿وَهِىَ دُخَانٌ﴾ جُملَةٌ حالِيَّةٌ، ومعْنَى دخان أي: مِثل الدُّخانِ.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤][١]، ....

الشاهدُ قولُهُ: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ﴾ إثباتُ القولِ للهِ، وأن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا﴾ ومعْنَى ائتِيا أي: انْقَادَا لأمْرِهِ طوْعًا أو كرْهًا، ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أتى بهذه الآيَة لإثباتِ أن الله تَعالى يَقُولُ، وأهل السُّنة والجماعة يُثبِتُونَ أن الله تعالى يتكَلَّمُ ويقولُ في قولٍ مسْمُوعٍ بحروفٍ، لكنَّ الصوتَ الَّذي يتكلَّم اللهُ به لا يُشبِهُ أصواتَ المَخْلُوقِينَ أبدًا، ولا يمكن أن يُشبِه أصواتَ المَخْلُوقِين؛ لأنَّ اللهَ تعالى ليس كمثْلِهِ شيءٌ.

[١] وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ ﴿وَكَلَّمَ﴾: فِعلٌ ماضٍ، و﴿ٱللَّهُ﴾: فاعل، و﴿تَكۡلِيمًا﴾: مصدَرٌ مُؤَكَّدٌ.

قالَ علماءُ اللُّغَةِ: التأكيدُ ينْفِي احتمالَ المجازِ، يعني: إذا كانتِ الكلمة تحتَمِلُ أن تكونَ مجازًا، ثم أُكِّدَتْ دلَّ هذَا على أنها ليستْ بمجازٍ، وهنا ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾.

فقوله: ﴿تَكۡلِيمًا﴾ مَصْدَرٌ مؤكِّدٌ، مثْلَمَا إذا قلت: ضربْتُه ضَرْبًا، وكتَبْتُهُ كتَابةً، وأخذتُهُ أخذًا، يعني: معْنَى ذَلِك أن الكلامَ هُنا حقِيقَة، وأن اللهَ كلَّم موسى كَلامًا بحروفٍ وأصواتٍ، وسَمِعه موسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

والَّذين يُنْكِرُونَ أن الله يتكَلَّمُ من الجَهْمِيَّةِ وغيرِهم يفَسِّرُونَ الآيَة -ومنهم الزمخشَرِيُّ في تفسيرِهِ- بقولِهم: «كلَّم الله موسى أي: جرَحَهُ بمخالب الحِكْمة»[١]، كيف نتصوَّر أن يقولَ عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَرحه؟! مع أنه تكلَّم على وجه لا يليقُ به،

(١) الذي في تفسير الكشاف (١/ ٥٩١): «ومن بدع التفاسير أنه من الكَلْم، وأن معناه وجرَّح اللهَّ موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن».

وَقَوْلِهِ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢][١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص:٦٢][٢]، ....

فَرُّوا من شَيءٍ يَرونَه باطلًا إلى شَيءٍ أبطلَ منْهُ، وقولُه: «بمخالبِ الحِكْمَةِ»، ليس لـها معْنَى، وإن قالَ: لأنَّ الكَلِمَ يُطْلَقُ بمعْنَى الجَرح، ومنه ما جاء في الحديث: «**مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبيلِ اللهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلْمُهُ يَنْزِفُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالرِّيحُ رِيحُ المِسْكِ**»(١).

ولو قال: الكَلِمُ بمعْنَى الخبرِ صحيحٌ، لكِنَّ التَّكْلِيمَ ليس بمعْنَى الجَرح، وحتى لو كان من الجَرْحِ فهنا مُمْتَنِع، مُمْتَنِع أن الله يجْرَحُ، هُناك من حرَّفوا الآيَة لفْظًا، فقالوا فيها: (وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى)، حتَّى يكُونَ المكلِّم موسى، ولكنهم لو استَطَاعُوا أن يُحرِّفوا هذه الآيَة، فلن يستَطِيعُوا أن يحرِّفُوا قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾، وهذِهِ لا يسْتَطِيعونَ تحْرِيفَهَا.

[١] وقولُه تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]، النِّدَاءُ هو ما كان بصوتٍ عالٍ، والمناجاةُ ما كانَ بصوتٍ أقَلَّ، وكلامُ المُؤَلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا على أن اللهَ تَعالى تكَلَّمَ بكلامٍ مسْمُوعٍ، إما مناداةً وإمَّا مناجَاةً، ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾.

[٢] وقال: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ الفاعِلُ اللهُ، ﴿فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ يوم القِيامَةِ، يتَحدَّاهُم ويقول: أين الشُّرَكاءُ وأينَ الأصنام الَّتي تَعْبُدونَ مع اللهِ هل تنْفَعُكم؟ ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء:٩٨- ٩٩].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من يجرح في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ، رقم (٢٦٤٩)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦).

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢][١]، وَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الحشر:٢٢-٢٤][٢]،

---

[١] وقولُه: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، هذا أيضًا فيه إثباتُ أن اللهَ يقولُ بحَرْفٍ، ومقُولُ القولِ ﴿يَقُولَ لَهُۥ كُن﴾، و﴿كُن﴾ حروفٌ مِنَ الكافِ والنُّونِ، ﴿فَيَكُونُ﴾.

[٢] وقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الحشر:٢٣-٢٤]، لأنَّ المُؤَلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جاء بالآيَةِ الَّتي قبلَ هَذِهِ يعني: يُكْمِلُ الآياتِ الثلاثَ.

قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ فيها إثباتُ الأُلوهيَّة.

﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ العِلْم والعُمومُ.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إثباتُ الرَّحْمَةِ.

﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ﴾ إثبات المُلْكِ.

﴿ٱلۡقُدُّوسِ﴾: إثبات القُدْسِيَّة وهي الطَّهارة والتَّنزُّهِ عن كلِّ قَذَرٍ.

﴿ٱلسَّلَٰمِ﴾ بمعْنَى السَّلامةِ من كلِّ عيبٍ ونَقْصٍ.

إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ[١] وَالْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[٢] ....

﴿ٱلْمُؤْمِنُ﴾ معناه المُصدّق بِكُلِّ ما هو حَقٌّ، ولذَلِك هو تعَالَى يُصدِّقُ برسالَة رُسُلِهِ، ويصدِّقُ بكلِّ ما وَعَدَ به من ثوابٍ وعقابٍ.

﴿ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ الهيمَنَةُ معناهُ: الحاكمُ الَّذي لا أحدَ يُشارِكُه في حُكْمِهِ.

﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ الغالِبُ.

﴿ٱلْجَبَّارُ﴾ ذِو الجبرُوتِ وهي القُوَّةُ.

﴿ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ بالتكبُّر والترفُّعِ والتَّعَالي، ولهذا قالَ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ تنزيهًا له عَنْ هذِهِ الأصنامِ الَّتي أشْركُوا بها معَهُ.

﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ﴾ الخَالِق معناه المُوجِدُ للأشياءِ.

﴿ٱلْبَارِئُ﴾ الَّذي خلقهَا على صِفَةٍ معيَّنَةٍ.

﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾ لِذات الصُّوَرِ على ما يُريدُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ واللام هُنَا قُدِّمتْ للاختِصَاصِ، أي: ليسَ أحدٌ له أسْماء حُسْنى كاملة إلا اللهُ.

﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ خُتِمَتِ الآياتُ بالعِزَّة والحِكْمَةِ، وكلُّ هذَا يتَضمَّنُ الإثْبَاتَ بالتَّفْصِيلِ.

[١] قوله: «**أَمْثَالُ هَذِهِ الآيَاتِ**» مرَّتْ علَيْنَا آياتٌ كثيرةٌ.

[٢] قولُه: «**وَالْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ**» إما أَنَّهَا من سَقْط قَلَمِ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو يريدُ الأحاديثَ المُتصوَّرَةَ في الذِّهْنِ، فنحن لم يَمُرَّ علينا أحاديثُ في أسْماءِ الله وصِفَاتِه.

فِي أَسْمَاءِ الرَّبِّ تعَالَى وَصِفَاتِهِ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ مِنْ إِثْبَاتِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَإِثْبَاتِ وَحْدَانِيَّتِهِ بِنَفْيِ التَّمْثِيلِ مَا هَدَى اللهُ بِهِ عِبَادَهُ إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الرُّسُلِ -صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ-[١].

وَأَمَّا مَنْ زَاغَ وَحَادَ عَنْ سَبِيلِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ[٢]، وَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ[٣]، وَمَنْ دَخَلَ فِي هَؤُلَاءِ مِن الصَّابِئَةِ[٤] والْمُتَفَلْسِفَةِ[٥] ....

---

[١] ما قالَهُ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في الآياتِ الكثِيرَةِ والأحاديثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ من إِثْباتِ هذِه الصِّفَات ما هَدَى اللهُ به عبادَهُ المؤمِنِينَ إلى سواءِ السَّبِيلِ، «**فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الرُّسُلِ -صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ-**»، إِذَنْ طريقة الرسُلِ وأتباعِهِم في صِفَات الله هي قولُه: «**وَاللهُ -سُبْحَانَهُ- بَعَثَ رُسُلَهُ بِإِثْبَاتٍ مُفَصَّلٍ وَنَفْيٍ مُجْمَلٍ**».

[٢] قولُه: «**مَنْ زَاغَ وَحَادَ**» معناهما متقَارِبٌ «**عَنْ سَبِيلِهِمْ**» عن طَرِيقِهِم «**مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ**»، والكافِرُ أعمُّ من المشْرِكِ؛ لأنَّ المُشْرِكَ كُفْره خاصٌّ، وهُو اتخاذُ النِّدِّ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٣] قوله: «**والَّذِينَ أوتُوا الكِتَابَ**» هُمُ اليهودُ والنَّصارَى.

[٤] الصابئة يَعْنِي: الصَّابِئِينَ، والصابِئونَ قيل: إنهم المجُوسُ الَّذين يعبُدُونَ النَّارَ، وقيل: إن الصابِئِينَ مَنْ لا دِينَ لهم، فكلُّ من لا دِينَ له فهو صَابِئ.

[٥] المتفَلْسِفَةُ يُقال: فلاسِفَةٌ، ويقال: مُتفلْسِفَةٌ، وأصلُ الفلسَفَةِ في اللُّغة اليونانية: محبَّةُ الحكْمَةِ، ثم عُرِّبَتْ ودَخَلَت اللُّغَةَ العربِيَّةَ، فالفَيْلَسوفُ عندهم محبُّ الحِكمة أو الحكِيمُ، والفلاسِفَةُ عندَهُم الحُكماءُ، فالمتفلْسِفُ معناه المنْتَسِبُ إلى الفلاسفةِ، أو الَّذي يَنْحَى منحاهُم، وإن لم يكن منْهُم بكل ما يقُولُونَ؛ لأنَّ الفلاسفَةَ غالِبُهم كُفَّار،

والجَهْمِيَّةَ[١] ....

لكن هُناك ناس ممن ينْتَسِبُونَ إلى الإسلامِ تفلْسفُوا، يعني: أَخَذُوا من طُرقِ الفَلسَفَةِ، أخذُوا منْهُم لكن ليسوا فلاسِفَةً على الإطلاق.

[١] الجهمِيَّة: هم أتباعُ جَهْمِ بنِ صَفوانَ، وجَهْمُ بنُ صفوانَ تِلميذُ الجَعْدِ بنِ دِرْهم، والجَعْدُ بن دِرْهم هو مُؤسِّس طريقةِ الجهْمِيَّة؛ لأنَّ الجَعْدَ بن دِرْهَمٍ- والعياذُ بالله- هوَ أَوَّل من قال بالتَّعْطِيلِ، وقال بالتَّعْطِيلِ في كلمِتَيْن فقط قال: إن الله لم يتَّخِذْ إبراهِيمَ خليلًا، ولم يُكَلِّمْ موسى تَكْليمًا، فنفى المَحَبَّةَ ونَفَى الكلامَ.

والمَحَبَّةُ والكلامُ في الحَقِيقَة هما الشَّرْعُ؛ لأنَّ شرْعَ الله ثَبتَ بوحْيِهِ، ووَحْيُهُ كلامُهُ، فإذا أبطلَ الكلامَ أبطلَ الشَّرْعَ، ومحبَّةُ الله تعالى أيضًا ناتجةٌ أو ثَمَرَةُ عبادَتِهِ، وكلُّ مَنْ تعبَّد للهِ على طريقَةِ ذِكْرِهِ فهو محبُوبٌ إلى الله.

والجعْدُ بن دِرْهم قتله خالدُ بنُ عبدِ الله القَسْرِيُّ، قتله قِتلَةً ممتازَة، يقُولُونَ: إنه خَرَج به مُقيَّدًا في أغلالِه إلى مُصلَّى العيدِ، وكانت عادَةُ النَّاس من عهدِ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنَّ إمامَ المسجدِ يخْرُجُ بأضْحِيَّتِهِ إلى المصلَّى فيذْبَحُ أضحِيَّتَهُ هُناك، وقد كانَ رسولُ الله ﷺ يذبَحُ وينْحَرُ في المُصلَّى؛ لأجل أن يكونَ تفريقُ اللَّحمِ على المحتاجِينَ أمرًا مَيْسُورًا، فهذا الرَّجلُ خالدُ بنُ عبدِ الله القَسْرِيُّ خرج بالجَعدِ بن درهم مُقيَّدًا بأغلالِه وخطب النَّاس، وقال:

أما بعدُ: أيها النَّاسُ، ضَحُّوا تقبَّل الله ضحاياكم، فإني مَضَحٍّ بالجعدِ بن دِرهم؛ لأنَّه قال: إن اللهَ لـم يتَّخِذْ إبراهيمَ خَليلًا، ولـم يُكلِّم موسى تكْليمًا، ثم نَزَل فذبَحَهُ فكانت أضحِيَّةً مقبولَـةً ومشكُـورَةً، لكنَّها غيرُ مأكولَةٍ، إنما هـي مقبولَةٌ ومشكـورَةٌ،

وَالْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ[١] وَنَحْوِهِمْ، ....

ولهذا قالَ ابْن القيِّم في النونيَّة:

وَلِأَجْلِ ذَا ضَحَّى بِجَعْدٍ خَالِدٌ الْـ ... قَسْـرِيُّ يَـوْمَ ذَبَـائِحِ الْقُرْبَـانِ

إِذْ قَـالَ إِبْـرَاهِيمُ لَـيْسَ خَلِيلَـهُ ... كَلَّا، وَلَا مُوسَـى الْكَلِيـمُ الـدَّانِي

شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ ... للهِ دَرُّكَ مِـنْ أَخِـي قُرْبَـانِ(١)

وصحيحٌ أن التضحِيَةَ بمثلِ هذا هي عندَ اللهِ وعندَ عبادِهِ أحبُّ من أن يضَحِّيَ بملءِ الأرضِ مِنَ المواشِي؛ لأَنَّها قَطْعٌ للبِدَعِ، لكن مَع الأسف أنه تَتلْمَذَ عليه هذا الرجلُ الجَهْمُ بْنُ صفوانَ، وهو الَّذي نشَر هذا المذْهَب، ولما نشَرَهُ بين النَّاس صارَ يُنسبُ إلَيْه، فيُقال (الجَهْمِيَّةُ)، وكان الأصلُ أن يُقال: (الجعْدِيَّة)، لكن نظرًا إلى أنَّ ذَلِك لم يستَقِمْ له الأمر، فلم يُنسب إليه.

[١] القرامِطةُ والباطنِيَّةُ بنوا طَرِيقتَهُم على أن النُّصوصَ من كتابِ الله وسُنَّةِ رَسولِهِ ﷺ لـها ظواهِرُ ولـها بواطِنُ، فالظَّواهر يُخاطَبُ بها عامَّةُ النَّاس، والبواطنُ يخاطَبُ بها الخاصَّةُ من النَّاسِ، فجعلُوا للشَّرع ظَهرًا وبَطنًا، ولهذا سُمُّوا باطِنية.

وقالوا في مسألَةِ الأُصولِ: إن النُّصوصَ الدالَّةَ على وجودِ الجنَّةِ والنَّارِ والربِّ وما إلى ذَلِك كلُّها لا حَقِيقَةَ لها في الواقِع، ولكن خُوطِبَ بها العامَّةُ لإقامَةِ أحوالِهِمْ، وكذَلِك بالنِّسبَةِ للصَّلواتِ والصِّيامِ والزَّكاةِ وما إليها، قالوا: هذه أيضًا إنما هِي تَشْجِيعاتٌ للعامَّةِ فقَطْ، وهذه ظواهِر النُّصوصِ، لكنَّ الخواصَّ منَّا ليس لهم هَذه الظواهِرُ، وإنما لـهم بواطِنُ النُّصوصِ، وهي أن كُـلَّ هذا شيءٌ لا حقِيقةَ له، حتى إن الصَّلاةَ يقُـولُونَ:

---

(١) نونية ابن القيم (ص: ٦١).

فَإِنَّهُمْ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ يَصِفُونَهُ بِالصِّفَات السَّلْبِيَّةِ[١] عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ[٢].

وَلَا يُثْبِتُونَ إِلَّا وُجُودًا مُطْلَقًا[٣] لَا حَقِيقَةَ لَهُ عِنْدَ التَّحْصِيلِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى وُجُودٍ فِي الْأَذْهَانِ[٤]، ....

إنَّها ليسَتْ هي الصَّلاةُ الشَّرْعِيَّةُ المعروفَةُ ذاتُ الرَّكوعِ والسجودِ، لكنَّ الصلاةَ معْرِفَةُ أسرارِ مشايخِهم، والصِّيامُ هو عبارَةٌ عن كِتمانِ أسرارِهِمْ؛ لأنَّ الصيامَ معناه أن تُمسِكَ عن بيانِ أسرارِهِمْ الَّتي هم علَيْها، والحجُّ ليس قصدَ مكَّةَ، ولكنه قَصْدُ مشايخِهِمْ وأوْلِيَائِهم، ولهذا سُمُّوا (قَرامِطة) نِسبةً إلى رجلٍ يُقال له: حِمدانُ بنُ قرْمَط، وقيل لهم (بَاطِنيَّة) نسبةً إلى مذْهَبهم، وهم يُسَمَّوْن بغيرِ هذه الأسْماءِ، لكن هذا مذْهَبُهم على أن للنُّصوصِ ظواهِرَ وبواطنَ، فالظَّواهِرُ يخاطَبُ بها العامَّةُ وتبقى على ظاهِرِها، والبواطن إنما يخاطَبُ بها الخاصَّةُ ولا يعْلَمُها إلا الخاصَّةُ فقط.

[١] السَّلْب بمعْنَى النَّفْي، ومعْنى الصِّفَات السَّلْبِيَّة أي: الاتِّصافِ بصِفَات النَّفْي.

[٢] على وجهِ التَّفْصِيلِ: أي يُفصِّلُونه في النَّفْي، فيقُولُونَ: إن اللهَ ليسَ بجَوْهَرٍ، ولا عَرَضٍ، ولا جِسْمٍ، ولا مُتَّصِفٍ بالحوادِثِ، ولا يفْعَلُ، ولا يَنزلُ، ولا يستَوِي على العَرْشِ... إلى آخِرِه.

[٣] يعني: هم لا يُثبتُون للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إلا أَنَّهُ مَوْجُودٌ مُطلَقٌ، والمُرادُ بالوُجودِ المطلَقِ هنا الَّذي لا يُقَيَّدُ بصِفَاتٍ؛ يعني: لا صِفَاتٌ له، غير مُقَيَّدٍ بصفَةٍ، فليس مُقيَّدًا لا بسَمْعٍ، ولا بَصَر، ولا عِلْم، ولا حِكْمَة، ولا عِزَّةٍ، ولا غيرِه.

[٤] لا يمْكِنُ تحقُّقُه في الأعيانِ، والوُجودُ الذِّهْنِيُّ غيرُ الوُجودِ العَيْنِيِّ، فالوُجودُ الذِّهْنِيُّ معناه: أن يفْرِضَ الذِّهْنُ شيئًا، ولكنَّه لا يمكِنُ أن يوجَدَ في الخارجِ، فمثلًا: ذِهْنُ

يَمْتَنِعُ تَحَقُّقُهُ فِي الأَعْيَانِ[١].

فَقَوْلُهُمْ يَسْتَلْزِمُ غَايَةَ التَّعْطِيلِ وَغايَةَ التَّمْثِيلِ؛ فَإِنَّهُمْ يُمَثِّلُونَهُ بِالمُمْتَنعاتِ وَالمَعْدُوماتِ وَالجَمادَاتِ، وَيُعَطِّلُونَ الأَسْماءَ وَالصِّفَات تَعْطِيلًا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الذَّاتِ[٢].

الإِنسَان قد يفرِضُ أن شَيئًا مَوْجُودًا وليس له صِفَةٌ؛ لأَنَّه قد يتَخَيَّلُ وجودَ شيءٍ ليس له سَمْعٌ ولا بَصَرٌ ولا قوَّةٌ ولا قُدْرَةٌ ولا عِزَّةٌ ولا حِكمَةٌ، فهَذا يُمكن أن يَحْصُلَ في الذِّهن، لكنَّه لا يُمكن أن يُوجَدَ شَيءٌ لا صِفَةَ له في الواقِعِ؛ لأنَّ أقلَّ ما يُقال أن فيه صِفَةَ الوُجودِ، ومَا دامَ مَوْجُودًا فهَذا معناهُ أنَّ صِفَةَ الوُجودِ ثابِتَةٌ فيه، فَفَرْضُ وجودِ شيءٍ لا صِفَةَ له ثبوتيَّة، يقول عنه المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**يَمْتَنِعُ تَحَقُّقُهُ فِي الأَعْيَانِ**».

[١] الفرقُ بين الوُجودِ العَيْنِيِّ والوُجود الذِّهْنِيِّ أن الوُجودَ الذهْنِيَّ يُقدِّرُهُ الذِّهْنُ، وإن كانَ لا يلزمُ وجودُهُ، وأما الوُجودُ العَيْنِيُّ فهو ما وُجِدَ بالفِعْلِ.

[٢]مثال ذَلِك إذا قالوا: إنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُوصَفُ بأنه مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، فلا تَقُلْ: إنَّ اللهَ مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، وهذا مُمْتَنعٌ غايةَ الامتِنَاعِ؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ إمَّا أن يكونَ مَوْجُودًا أو مَعْدُومًا، وإذا قالُوا: إنَّ اللهَ ليس داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه ولا فوقَ العالَمِ ولا تحْتَهُ، ولا مُتَّصلٌ بالعَالَمِ ولا مُنفَصلٌ عنه كانَ ذَلِك عَدَمًا.

إِذَنْ هُم يصِفُونَه بالمُمْتَنِعات وبالمَعْدُوماتِ؛ لأنَّ كل مُمْتَنعٍ فهو مَعْدُومٌ، كذَلِك يصْفِونُه بالجمادَاتِ، فَإِذا قال: إنَّ الله ليسَ له حَيَاة، ولا عِلْمٌ، ولا سَمْعٌ، ولا بَصَرٌ، ولا يَفْعَلُ، ولا ينزلُ، ولا يأْتِي، ولا يغْضَبُ، ولا يَرضَى إلى آخِرِه، فهُم بذلك قد شبَّهُوهُ بالجَمادِ -سُبحانَه-.

فَغُلَاتُهُمْ يَسْلُبُونَ عَنْهُ النَّقِيضَيْنِ[١] فَيَقُولُونَ: ....

ولهذا قال المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَقَوْلُهُمْ يَسْتَلْزِمُ غَايَةَ التَّعْطِيلِ وَغَايَةَ التَّمْثِيلِ»؛ لأنَّهم إذا وصَفُوه بهذه الأوْصافِ السَّلْبيَّةِ مثَّلوهُ بأشياءَ لا يُمكن قَبُولها كالجماداتِ، ويُعطِّلونَ الأسْماءَ والصِّفَاتِ تعْطِيلًا يستَلْزِمُ نفْيَ الذَّاتِ؛ هُناكَ من يُعطِّلُ وصفَ اللهِ بأي صِفَةٍ، وهذا يستلزِمُ نفيَ الذَّات؛ لأنَّه مستَحِيلٌ أن يُوجدَ ذاتٌ بدونِ صِفَةٍ، فإذا نفَوْا كلَّ صِفَةٍ عنِ اللهِ فإن قولَهُم هذا يستَلزِمُ نفْي الذَّاتِ؛ لعدَمِ وجودِ ذاتٍ بدونِ صِفَةٍ، وهذا لا يمْكِنُ أن يَتَحقَّقَ في الأَعْيان، وربما تفرِضُه الأذهانُ، ولكن ليس كلُّ ما تَفرِضُه الأذهانُ يكونُ واقعًا في الأَعْيانِ.

فالذِّهنِ قد يفْترِضُ المستَحِيلَ، ولكنَّه لا يمكِنُ أن يقَعَ في الأعيانِ، أَلَيْسَ الذِّهْنُ يُمكن أن يَفْترِضَ أن ينقَسِمَ الإِنسَانُ إلى ألْفِ واحدٍ، لكنَّ هذَا ليس له وجودٌ عَيْنِيٌّ، فالفَرضُ الذِّهنيُّ غيرُ الوُجودِ العَيْني، فهم يَفرِضُونَ أشياءَ لَا يُمْكِن وجودُهَا عَيْنًا، فإذا قالوا: إن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُمكِنُ أن يُوصفَ بصِفَاتٍ ثُبوتيَّةٍ، يُقال: معْنَى هذا نَفْيُ الذَّاتِ، لأنَّه إذا قال: لا يمكِنُ أن تقولَ: إن الله حيٌّ، ولا مَوْجُودٌ، ولا مَعْدُومٌ، ولا مُتَّصِفٌ بصِفَاتِ الكمالِ، فمعْنَى ذَلِك أنه مَعْدُومٌ، ولهذا يقولُ المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُعَطِّلُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ تَعْطِيلًا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الذَّاتِ».

[١] أجْمَلَ المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِه الطَّوائفَ فقالَ: «فَغُلَاتُهُمْ يَسْلُبُونَ عَنْهُ النَّقِيضَيْنِ» أي أنَّ غُلاةَ هؤُلاءِ الطَّوائفِ مِنَ الصَّابِئَةِ والمتَفَلْسِفَةِ والجَهمِيَّةِ والقرامِطَةِ والباطِنِيَّةِ وغيرِهم يسْلُبونَ عنْه -بمعْنَى: ينْفُونَ عنه، أي: عن اللهِ- النَّقِيضَيْنِ، ويجبُ أن نعرف النسبَةَ بَيْن الأشياءِ:

فالنِّسْبَةُ بينَ الأشياء تنْقَسِمُ إلى:

أَوَّلًا: نِسْبَةُ التناقِضِ؛ بمَعْنى أن يكونَ الشيئانِ نقِيضَينِ، والنَّقِيضانِ: هما اللَّذانِ لا يجتَمعانِ ولا يرتَفِعَانِ، بمعْنَى مُحالٌ اجتِماعُهُما ومُحالٌ ارتِفاعُهُما، مثال ذَلِك: الحَرَكَةُ والسُّكون، فهذانِ نقِيضَانِ لا يجتمعانِ، بمعْنَى: لا يمكِنُ أن يكونَ الشَّيءُ مُتَحَرِّكًا ساكِنًا؛ لأنَّه إذا كان متحركًا فليسَ بساكِنٍ، وإن كان ساكِنًا فليسَ بمتَحَرِّكٍ، فلا يمكِنُ أن يَجْتَمِعا ولا يُمْكِن يَرْتَفِعَا، والشَّيءُ لا يكونُ مَوْجُودًا ومَعْدُومًا؛ لا بُدَّ أن يكون إمَّا مَوْجُودًا وإما مَعْدُومًا، كذَلِك مَثَلًا الحَيَاة والمَوْتُ بالنسبَةِ للإنسانِ حَيَاةٌ ومَوْتٌ، نَقِيضانِ لا يمكِنُ أن يجتَمِعَا.

ثانيًا: نِسْبَةُ الضِّدَّينَ؛ أي أنَّ هذا ضِدٌّ هذا، مثالُ ذَلِك: السَّوادُ والبَياضُ، فالسَّوادُ والبياضُ ضِدَّانِ لا يمكن أن تكُونَ النُّقْطَةُ بيضاءَ سوداءَ في آنٍ واحدٍ، لكِنَّهما قد يَرْتَفِعانِ بمَعْنى: أنه يمْكِنُ يصيرُ الشَّيءُ لا أسودَ ولا أبيضَ، فيكونُ أحْمَرَ مثلًا، فالضِّدانِ لا يجتَمِعانِ معًا وقد يرتَفِعَانِ معًا، ومعْنَى يرتَفِعانِ يعني: يمكنُ أن يرتَفِعَا، ومعْنَى لا يجتمعانِ يعني: لا يمكن أن يجتَمِعَا.

إِذَنْ: يجِبُ أن تُفَرِّقَ عندَمَا تقول: السوادُ ضِدُّ البَياضِ أو نَقِيضُ البَياضِ، فلو قُلنا: نَقِيضُ البياضِ كان ذَلِك خَطَأً، ولو قُلْنا: الوُجودُ ضدُّ العَدَمِ، هذا خطأٌ، والصَّوابُ أن نقولَ: الوجودُ نَقِيضُ العَدَمِ.

ثالثًا: نسْبَةُ الخِلافَيْنِ؛ بمَعْنَى أن يُقالَ للشَّيْئَيْن: هَذانِ خِلافانِ، فالخِلَافانِ مُتغايِرَانِ، يمكن أن يجْتَمِعَا ويمكن أن يرْتَفِعَا، مثالُ ذَلِك: البياضُ والحَرَكَةُ، فالبياضُ غيرُ الحرَكَةِ، والبَياضُ لونٌ، لونُ الشَّيءِ أبيضُ، أما الحركَة فَفِعْلٌ، فالحركَةُ غيرُ البياضِ وهي مخالِفَةٌ له، لكنَّهما قَد يجتمعانِ فيكونُ الشَّيءُ أبيضَ متحَرِّكًا، وقَد يرْتَفِعانِ فيكونُ

لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَلَا حَيَّ وَلَا مَيِّتَ، وَلَا عَالِمَ وَلَا جَاهِلَ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إِذَا وَصَفُوهُ بِالإِثْبَاتِ شَبَّهُوهُ بِالمَوْجُودَاتِ، وَإِذَا وَصَفُوهُ بِالنَّفْيِ شَبَّهُوهُ بِالمَعْدُوماتِ فَسَلَبُوا النَّقِيضَيْنِ، وَهَذَا مُمْتَنِع فِي بَدَاهَةِ الْعُقُولِ[١]، وَحَرَّفُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ مِن الْكِتَابِ وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَوَقَعُوا فِي شَرٍّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالمُمْتَنعاتِ إِذْ سَلْبُ النَّقِيضَيْنِ كَجَمْعِ النَّقِيضَيْنِ كِلَاهُمَا مِن المُمْتَنعاتِ[٢].

الشَّيءُ ساكنًا أسودَ، فهو ليس بأبيضَ ولا بمُتَحَرِّكٍ، إِذَنْ فالخلافانِ متغايرانِ، لكنَّهما يجتمعانِ ويرتفعانِ.

رابعًا: نِسْبَةُ المِثْلَين، مثلُ الإنسانِ يُنْسَبُ إلى البَشرِيَّة، فكلُّ إنسانٍ بَشَرٌ، وكلُّ بشَرٍ فهو إنسانٌ، فالنِّسبة هُنا هِي المماثَلَةُ.

[١] يعني: ببَدَاهَةِ العقولِ: إنه بمجَرَّدِ ما يتَصَوَّرُ الإنسانُ هذا الكلامَ يجِدُ أنه باطِلٌ ومُمْتَنِعٌ ببداهَةِ العُقولِ.

[٢] **«وَحَرَّفُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ مِن الْكِتَابِ، وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَوَقَعُوا فِي شَرٍّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالمُمْتَنعاتِ إِذْ سَلْبُ النَّقِيضَيْنِ كَجَمْعِ النَّقِيضَيْنِ كِلَاهُمَا مِن المُمْتَنعاتِ»** نقولُ لـهؤُلاءِ: أنتُم وقَعْتُمْ في شرٍّ مما فَرَرْتُم منه؛ لأنَّكم تقولون: إن قُلْتُم إن اللهَ حيٌّ شبَّهْتُموهُ بالمَوْجُودات، وإن قُلتُم إن الله ميِّتٌ شبَّهْتُموه بالمَعْدُوماتِ، إِذَنْ ماذا يقُولُونَ؟

يقُولُونَ: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا حَيٌّ ولا ميِّتٌ، ولا عالِمٌ ولا جاهِلٌ، ولا بصيرٌ ولا أعْمَى، ولا سمِيعٌ ولا أصَمٌّ، ولا فاعِلٌ، فينْفُونَ كل هذا.

ونقـولُ لـهم: شبَّهْتُمُـوهُ بـالشَّيءِ المُمْتَنِعِ، وتَشْبِيـهُ الشَّيءِ بالمُمْتَنِعِ يجعَلُـهُ مُمْتَنـعًا،

وَقَدْ عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ[١] ....

فأنتُمُ وقَعْتُمْ في شَرٍّ مِمَّا فَرَرْتُمْ منه، وأيضًا سَلَبْتُم النَّقِيضَيْن، وسلبُ النَّقِيضَيْن كجَمْعِ النَّقِيضَيْنِ، كلاهما مُمْتَنِعٌ.

[١] نقولُ بالاضْطِرارِ، وما مَعْنى الاضطرارِ؟

العلماءُ يقُولُونَ عن العِلْمِ إنه نوعان:

- عِلْم نَظَرِيٌّ، فإذا كان العِلْم يحتاجُ إلى نظَرٍ واستِدلالٍ سُمِّي عِلْمًا نظَرِيًّا.
- وعِلْمٌ اضطِرَارِيٌّ، وهو الَّذي لا يحتاجُ إلى نظَرٍ واستِدْلالٍ، ويسُمَّى عِلْمًا ضروريًّا أو اضْطِراريًّا.

مثلًا إذا قالَ قائِلٌ: هل الوِترُ واجبٌ أو سُنَّة، وعَلِمْنَا بأنه واجِبٌ أو سُنَّةٌ، فهذا عِلْم نظَرِيٌّ؛ لأنَّه يحتاجُ تَتَبُّعًا للأدِلَّةِ والنظَرِ فيها ولا يَعْرِفُه إلا أهلُ العِلْمِ، لكن عِلمُنُا بأن الوُجودَ أو المَوْجُودَ لَا بُدَّ له من مُوجِدٍ، هو علمٌ ضَرُورِيٌّ، كَما قِيل لأعرابِيٍّ بدويٍّ: بمَ عَرَفْتَ ربَّك؟ فقال: الأَثَرُ يدُلُّ على المسِيرِ، والبَعْرَةُ تدُلُّ على البَعِيرِ، فسَماءٌ ذاتُ أَبْراجٍ، وأرضٌ ذاتُ فِجاجٍ، وبِحارٌ ذاتُ أمْواجٍ، ألا تَدُلُّ على السميعِ البصير؟![(١)].

فهذا الرَّجلُ استَدَّلَ بشيءٍ وهو يعْلَمُ ببداهَةِ العقولِ أن السَّمواتِ والأرضَ، والبِحارَ والأشجارَ والأنْهار، وهذا النظامَ البديعَ، وهذا التآلُفَ بين أجزائِهِ مع اختلافِها يدُلُّ على أن له مُنظِّمًا ومُوجِدًا.

إِذَنْ هذا معلومٌ بالضَّرورُةِ أنه لَا بُدَّ له مِنْ مُوجِدٍ واجبٍ بذاتِهِ.

---

(١) انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٥/ ٢٨٩)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٢٧٢).

أَنَّ الْوُجُودَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ وَاجِبٍ بِذَاتِهِ[١] غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ[٢]، قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ[٣]، ..

---

[١] واجبٌ بذاتِهِ: الواجبُ هنا غيرُ الواجِبِ في الفِقْهِ، فالواجِبُ في الفقْهِ: هو الَّذي يلْزَمُ فِعْلُه، والواجبُ هنا هو الَّذي لا يُمْكِنُ عَدَمُه، فمعْنَى (واجبٌ بذاتِهِ) أي: لا يمْكِنُ عَدَمُه، فالربّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يمكن أن يكونَ مَعْدُومًا، فهو أزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ.

[٢] قوله: «غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ» لأنَّه لو احتاجَ إلى غيرِهِ لم يكُنْ قائمًا بالخلْقِ على وجه الكَمالِ.

[٣] «قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ»، كلمة (قَدِيم) هنا من الأمرِ الَّذي يُنْكَرُ على المُؤَلِّفِ؛ لأنَّ المُؤَلِّف نفسَه مِمَّنْ ينْكِرُ هذا الوصفَ، لكنَّه قال ذلكَ؛ لأنَّه يتكَلَّمُ مع فلاسِفَةٍ، والفلاسِفَةُ يصِفُونَ اللهَ بالقَديمِ، يعني: لا يعْرِفُون اللهَ إلا بالقَدِيمِ، فهو يتكَلَّمُ معهم بلُغتِهِمْ، وإلا فمِنَ المعلومِ أن كلِمَةَ قديمٍ ليست من أسْماءِ الله، ولا من صِفَاتِ الله، ولهذا أرْدَفَها بقوله: أزَلِيٌّ.

وما مَعْنى (الأزَلِيّ)؟ الأزَلِيُّ: هو الَّذي لم يَزَلْ مَوْجُودًا، ويقابِلُ الأزَلِيَّ الأبَدِيُّ، فَالأبدِيُّ: هو الَّذي لا يزال مَوْجُودًا، فالأبدِيُّ الدَّوامِ بالنِّسبةِ للمستَقْبَلِ، والأزليُّ الدَّوامِ بالنِّسبة للماضِي.

ومن أجل هذا أردَفَ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ (القديمَ) بـ(الأزلي)، والَّذي يعني: لا بِدايَةَ له لم يَزَلْ مَوْجُودًا.

وإنما وصَفَهُ بالأزليِّ؛ لأنَّ القَدِيمَ في اللُّغة العربية ما تقَدَّمَ غيرُهُ وإن لم يكُنْ أزَلِيًّا، وانْظُر إلى قولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس:٣٩].

لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الحُدُوثُ وَلَا العَدَمُ[١]، ....

ومعْنَى (العرجونِ القَدِيمِ) أي: السَّابِقِ على غَيرِهِ، وإن كان ليسَ أَزَلِيًّا.

فالحاصِلُ أن نقولَ: إن القَديمَ الأزَلِيَّ ليس مِن أسْماءِ اللهِ ولا مِن صِفَاتِه، لكن المُؤَلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكَلَّمَ بها؛ لأنَّه يخاطِبُ الفلاسفَةَ الَّذين يَصفونَهُ بهذه الصِّفَةِ.

والمُؤَلِّف خرَجَ عن الأمرِ الَّذي يُتَوَهَّـمُ من كلِمَةِ (قديمٍ) بقوله: «أزلي» حتى لا يُظنَّ أن القديمَ ما تقدَّم غيرَهُ وإن كان حادِثًا، بل القديمُ هنا هو الأزَلِيُّ الَّذي لا أوَّلَ لوجودِهِ.

وقد ذَكَرَ اللهُ بَدَلًا عن هاتَيْن الكلمَتَيْن كلمةً واحِدَةً أفضلَ منْهُما وأقومَ، وهي قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ [الحديد:٣]، فَهي تعطي مَعْنى غيرِ الأسبَقِيَّةِ، والمَعْنى الَّذي تعْطِيهِ هو أنَّ كلَّ شيءٍ يعودُ إلَيْه، فهو أَوَّلٌ سابقٌ على غيرِه، وهو أَوَّلٌ تَؤُولُ الأشياءُ إلَيْه وتَرْجِعُ.

وبهذا المفهومِ قلنا: لو أنَّ المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تركَ هاتَيْن الكلمَتَيْن لكانَ أحسنَ، لكِنْ عذْرُ المُؤَلِّف أنه يتكَلَّمُ بلسان قومٍ ألِفُوا هاتَيْن الكلمتَيْن، ولا بأسَ أن يُخاطَبَ النَّاسُ باصطِلاحِهِمْ إذا تبَيَّنَ الحقُّ وأُزيلَ الوهْمُ، وهنا المُؤَلِّف أزالَ هذا الوَهْم بقوله: «أَزَلِيٌّ؛ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الحُدُوثُ».

[١] بهذه المناسبة أودُّ أن أبيِّنَ أن كلامَ الأصولِيِّينِ أو الَّذين يتكلَّمُونَ في هذا الباب يتكلَّمون بلسانِ المناطِقَةِ أحيانًا، فيُفَسِّرُونَ الواجبَ بأنَّه: ما لَا يمْكِنُ عدمُه، والمستَحِيلَ: بأنَّه ما لا يمكنُ وجُودُه، والجائزَ: بأنَّه ما يكونُ جائزَ الوُجودِ والعَدَمِ، وليس هو بالجائزِ الَّذي يُفعَلُ أو يُترَكُ كما هُو في الفِقْه.

فَوَصَفُوهُ بِمَا يَمْتَنِعُ وُجُودُهُ[١]، فَضْلًا عَنِ الْوُجُوبِ أَوِ الْوُجُودِ أَوِ الْقِدَمِ.

---

[١] قوله: «فَوَصَفُوهُ بِمَا يَمْتَنِعُ وُجُودُهُ» أيْ وصْفَهُ الغلاةُ بما يمْتَنِعُ وجودُهِ، وهُو سلْبُ النَّقِيضين عنْه، حيث قالُوا عنه: لا مَوْجُودٌ، ولا مَعْدُومٌ، لا حَيٌّ ولا مَيِّتٌ، لا عالِمٌ ولا جاهِلٌ، ومنْها كلُّ هذا.

لكن المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ اكتفى بهذا فقط؛ لأنَّ الوُجودَ أعَمُّ من الحَيَاةِ والمَوْت، فالوجودُ ينْطَبِقُ على الشَّيء وإنْ لم يكُنْ حَيًّا ولا ميِّتًا، مثلَ الأحْجَار، وقد يُوصفُ بالحَيَاة والمَوْتِ وليس له رُوحٌ كالأشْجارِ، وقد يُوصفُ بالحَيَاةِ والمَوْتِ وله رُوحٌ مثلُ بَنِي آدمَ والحيوان.

وقد يكون أيضًا لا سَمِيعًا ولا أصَمَّ لا بَصيرًا، لا فاعِلًا ولا غيرَ فاعِلٍ، يُمْكِن يكونُ هذا أيضًا، لكنْ كلُّ هذه الأوْصافِ نقول: إذا امتَنَعَ وجودُهُ فضلًا عن الوجوبِ، فالله واجبُ الوُجودِ؛ لأنَّه يمتنع عَدَمُه أزلًا وأبدًا.

وهم جعلوه لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، فنَفَوا عنْه أن يكونَ واجِبَ الوُجودِ، بل زعموا أنه متَّصِفٌ بما يمْتَنِعُ ببداهَةِ العقولِ، فَضْلًا عن الوجوبِ أو الوُجودِ.

والَّذين حادُوا وزَاغُوا عن سبيلِ الرُّسُلِ وأتباعِهِمْ منْقَسِمُونَ إلى ثلاث فرقٍ: هذه الفِرْقُ الأُولَى وهُمُ الغُلاةُ الَّذين يسْلُبونَ عنه النَّقِيضين: الوُجودَ والعَدَم، الحَيَاةَ والمَوْتَ، العِلْمَ والجهلَ، السَّمعَ والصَّمَم، ما هِي شُبْهَتهم؟

يقُولُونَ: إن أثْبَتْنَا له الصِّفَةَ شبَّهنَاهُ بالمَوْجُوداتِ، وإن نَفَيْنَا عنْه الصفَةَ شبَّهنَاهُ بالمَعْدُوماتِ، إِذَنْ فلا نُثْبِتُ ولا نَنفي، فقَالُوا: لا مَوْجُودٌ ولا غيرُ مَوْجُودٍ، لا مَعْدُومٌ ولا غيرُ مَعْدُوم، وهذه العبارةُ مثلُ الَّتي قبْلَهَا لا تختلفُ؛ لأنَّ لا مَوْجُود ولا غيرَ مَوْجُود، هو لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ؛ لأنَّ غيرَ المَوْجُود هو المَعْدُومُ، لكنَّه اختلافُ تعبيرٍ.

وَقَارَبَهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَأَتْبَاعَهُمْ فَوَصَفُوهُ بِالسُّلُوبِ وَالْإِضَافَاتِ دُونَ صِفَاتِ الإِثْبَاتِ[١]، وَجَعَلُوهُ هُوَ الْوُجُودَ الْمُطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ[٢].

---

[١] يقول المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قارَبَ طائفةٌ من الفلاسِفَةِ وأتباعِهِمْ هؤُلاءِ الغُلاةَ الَّذين أنكَرُوا أن يكونَ مَوْجُودًا أو مَعْدُومًا، فوصَفوه بالسُّلوب والإِضَافاتِ دُونَ صِفَاتِ الإِثْبَاتِ، أي: قالوا: إنَّ اللهَ تعالى موصوفٌ بالسَّلْبِ، وصِفَاتُهُ إمَّا سلْبِيَّةٌ أو إضافِيَّةٌ، وأما أن تكونَ ثُبوتيَّةً وجودِيَّةً فلا، و(السُّلُوبُ) جمع سَلْب، وهو: النَّفي، يعني: إنَّما يُوصَفُ بالنَّفْي فقَطْ، وإذا وجَدْتَ صفَةً مثْبَتَةً لله فهي على سبيلِ الإضافَةِ لَا عَلَى سبيلِ الإِثْبَات والوُجودِ.

مثلًا يقُولُونَ في صفَةِ السَّمعِ: لا نقولُ بأنَّ الله له سَمْعٌ، ولكِنْ نقول: إنَّ الله ليسَ بأَصَمَّ.

فإن أثبَتُوا أنَّ له سَمْعًا لم يجعَلُوه صِفَةً ثُبوتيَّةً، بل إضافيَّةً، فمَعْنى (السميع): أنَّه خَلَقَ السَّمعَ في غيرِهِ، في الإِنسَانِ أو في الحيوان وما أشبه ذَلِك.

فهم إِذَنْ يقُولُونَ: ليس لله صفة ثبوتيَّة أبدًا، فصفاتُهُ:

- إمَّا سلبيَّة: يعني: منفِيَّة.
- وإمَّا إضافيَّة: بمعْنَى أن إثْبَاتَها له بالإضافَةِ إلى غَيرِهِ.

[٢] قوله: «**جَعَلُوهُ**» أي: الله «**هُوَ الْوُجُودَ الْمُطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ**» يعني: ليسَ مُقيَّدًا بصفَةٍ، لكنَّ الطائفَةَ الأُولى يقُولُونَ: ليس مُقيدًا بصفةٍ لا ثُبوتِيَّةٍ ولا سَلْبِيَّةٍ، وهؤُلاءِ يقُولُونَ: ليس مُقَيَّدًا بصفَةٍ ثبوتِيَّةٍ، هذا هو الفرقُ بين الطائفَتَيْنِ، وهذا طبعًا أمْرُ الغلاة؛ لا يسْلبونَ عنه، بل يقُولُونَ: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا سَمِيعٌ ولا أصمٌّ،

وَقَدْ عُلِمَ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ[١] أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الذِّهْنِ لَا فِيمَا خَرَجَ عَنْهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ[٢].

ولا عَالِـمٌ ولا جاهِلٌ، ولا حيٌّ ولا ميِّتٌ، لكن هؤُلاءِ يقُولُونَ: ليس مَعْدُومًا، ليس بأصمَّ، ليس بجاهِلٍ، وغيرها من الصِّفَات السَّلْبية، يُقرِّونَ بها، أما الصِّفَات الثبوتيَّة فإذا أقرُّوا بها جعلوهَا مضافَةً، يعني: باعتبار المَخْلُوق لا باعتبارِ أنها صِفتُهُ، فيقُولُونَ في السَّمعِ: إذا أثبتْنَاهُ فالمَعْنى أنه خالِق السَّمْع في غيرِه، أما الصِّفَة الثبوتيَّة فلا.

وكونُ الله مَوْجُودًا لكِنَّ وجودَهُ مُطلَقٌ، يعني: غير مُقيَّدٍ بصِفَةٍ ثُبوتِيَّة، ولا صفَةٍ سلْبيَّةٍ.

[١] قولُه: «بِصَرِيحِ الْعَقْلِ» الَّذي ما خالَطَتْهُ الشُّبهاتُ ولا الشَّهواتُ.

ودائمًا ما نسمَعُ كلمَةَ: (صحِيح النَّقْل) و(صِريح العَقْل)، فما المقصودُ؟

▪ صحيحُ النَّقْلِ: معنَاهُ النقلُ الصحِيحُ الثابِتُ.

▪ صَريحُ العَقْلِ: معناه الخالصُ من الشُّبهاتِ والشَّهواتِ، فالعقل الصَّريحُ هو الَّذي ليس فيه شُبْهَةٌ، ولا عنده إرادَةٌ سَيِّئَةٌ، وبعضهم قال: العَقْلُ ذِهْن الإِنسَان؛ لأنَّ ذِهْنَ الإِنسَان أحيانًا يعْتَرِيهِ الشُّبُهاتُ لا يتبيَّنُ له الحقُّ، وأحيانًا يعْتريهِ شَهواتٌ لا يُريدُ الحَقَّ، يشْتَهِي غيرَ الحَقِّ، ولكنَّ الصريحَ إِذَنْ هو السَّالمُ من الشُّبهاتِ والشَّهواتِ، بمعْنَى أنه عالِمٌ؛ يعْنِي: أنه عَقْلٌ مبْنِيٌّ على عِلْمٍ وعلى إرادَةٍ حسَنَةٍ.

[٢] إذا سأَلَ سائلٌ: هل يُمكِنُ أن يُوجَدَ شيءٌ مُطْلَقٌ من الصِّفَةِ ليس له صفَةٌ أبدًا؟

فالجوَاب: لا يُمكـن أبـدًا، فـلا بُدَّ إذا وُجِدَ أن يكـون طَويلًا أو قصيرًا، أو مُلَـونًا

وَجَعَلُوا الصِّفَةَ هِيَ المَوْصُوفَ[١]، فَجَعَلُوا الْعِلْمَ عَيْنَ الْعَالِمِ مُكَابَرَةً لِلْقَضَايَا الْبَدِيهَاتِ.

وَجَعَلُوا هَذِهِ الصِّفَةَ هِيَ الْأُخْرَى[٢]، ....

أو غيرَ ملوَّنٍ، أو ليِّنًا أو يابِسًا؛ فالمهم لَا بُدَّ أن يكونَ له صِفَةٌ، أمَّا أن يُوجَدَ شيءٌ ليس له صِفَةٌ فهذا مُمْتَنع، لكن قد تَتَخَيَّلُ في ذهْنِكَ أنَّ شيئًا يُوجَدُ ولا صِفَةَ له، مثل الَّذي يحلُم باللَّيل أنه يُوجَدُ شَيءٌ ليس له صِفَةٌ، ولكنَّه لا يفرِضُهُ الذِّهْنُ، وهو مَوْجُودٌ في الخارجِ؟ هو ليس بمَوْجُودٍ، كما أنَّك تَفْرِضُ إنسانًا يمْشي على رأسِه من القَصيمِ إلى مكَّةَ، يمكن أن تفرِضَ هذا، لكنَّه لا يوجَدُ في الوَاقعِ؟!

ويُمْكِن أن تَفْرِضَ أن نملَةً تقْتَلِعُ جبلًا من مكانِهِ وتمْشِي به، لكن لا يمكن أن يوجَدَ في الخارجِ.

[١] قوله: «**وَجَعَلُوا الصِّفَةَ هِيَ المَوْصُوفَ**»، أي: جعلوا صِفَةَ الشَّيءِ هي الشَّيءَ، فجَعلوا العِلمَ عَينَ العالِمِ، وهذا لا يصِحُّ.

فإذا قيلَ: فلانٌ عندَهُ مالٌ كَثِيرٌ فهو غَنِيٌّ، فالغِنَى صِفَةٌ، لكنَّها ليسَتْ هي نفسَ الموصُوفِ، ولهذا نَقول: ذو غِنًى؛ أي: صاحبُ غِنًى، والمضاف غيرُ المضاف إِلَيْه، فهُمْ:

أوَّلًا: جَعلُوا الإله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو المَوْجُودَ المُطلَقَ بشرطِ الإطلاق.

ثانيًا: «**جَعَلُوا الْعِلْمَ عَيْنَ الْعَالِمِ**» وهذا «**مُكَابَرَةً لِلْقَضَايَا الْبَدِيهَاتِ**» الَّتي تُعْلَمُ بمسائلِ العَقلِ بدون أي تكلُّف.

[٢] **ثالثًا**: وجَعلُوا هذه الصِّفة -أيَّ صِفَةٍ من صِفَاتِ الله- هي الأخرى.

فَلَمْ يُمَيِّزُوا بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْمَشِيئَةِ[١]، جَحْدًا لِلْعُلُومِ الضَّرُورِيَّاتِ[٢].

وَقَارَبَهُمْ طَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ[٣] مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ[٤] مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ[٥] وَمَن اتَّبَعَهُمْ؛ ....

---

[١] قالوا: العِلمُ والقُدرَةُ والمشِيئةُ والعِزَّة والحِكْمةُ، وكلُّ الصِّفَاتِ هي عِبارة عن صِفة واحِدَةٍ؛ لأنَّهم يزْعُمونَ أنَّهم لو قالوا: إنَّ الصِّفَات مُتعدِّدة لَزِمَ تعدُّدُ الموصوفِ، فيجِبُ أن تكونَ الصِّفَات واحدَةً، فالسَّمعُ هو البصَرُ، وهو العِلمُ، وهو القُدْرةُ، وهو المشِيئةُ، وهو العِزَّة.

[٢] يقول المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**جَحْدًا لِلْعُلُومِ الضَّرُورِيَّاتِ**» يعني: أن العِلْم الضرورِيَّ يُنْكِرُ هذا الكلامَ.

فالإنسَان يدْرِكُ صفَةَ العِلْمِ وصفَةَ الحركةِ، فلو رأى مجْنونًا يتحرَّكُ لم يستَنْكِر لتَبايُنِ الصِّفَتينِ، وبالعَكْس؛ فكمْ من إنسانٍ عالِمٍ لا يستَطِيعُ أن يتحرَّكَ، وكم من إنسانٍ قادِرٍ وقَوِيٍّ وهو غيرُ عالِمٍ، بل أجهَلُ النَّاسِ يفرِّقُ بين العِلْم والقُدْرةِ، كذَلِك السَّمعِ والبَصَرِ.

[٣] قوله: «**وَقَارَبَهُمْ طَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ**» هذه طائِفةٌ أهونُ السابِقَتَينِ.

[٤] قوله: «**مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ**» الَّذين يتكلَّمُونَ في العقائدِ والطُّرقِ النَّظَرِيَّةِ دون الطُّرقِ النَّقْلِيَّةِ، الَّذين يحاوِلُون أن يثْبِتُوا العَقيدَةَ بطريقِ النَّظَرِ لا بطريقِ الأثَرِ، هؤُلاءِ هُمْ أهلُ الكلامِ الَّذين بَنَوا عقِيدتَهُم ليس على الكتابِ والسُّنَّة، ولكِنْ على الأمورِ والنَّظرياتِ الَّتي يزْعُمونَها عقلًا وليست بعقْلٍ.

[٥] **المُعْتَزِلَةِ**: هم أصحابُ واصِلِ بنِ عَطاءٍ الَّذي اعتزل الحسَنَ البصْرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لما ذكر حُكْم الإِسْلَام أو قولَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ في المؤمِن والكَافِرِ، وأنَّ فاعلَ الكبيرةِ

فَأَثْبَتُوا للهِ الْأَسْمَاءَ دُونَ مَا تَتَضَمَّنُهُ مِن الصِّفَاتِ[١].

فَمِنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ الْعَلِيمَ وَالْقَدِيرَ، وَالسَّمِيعَ، وَالْبَصِيرَ كَالْأَعْلَامِ المَحْضَةِ المُتَرَادِفَاتِ[٢].

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِلَا سَمْعٍ وَلَا بَصَرٍ، فَأَثْبَتُوا الِاسْمَ دُونَ مَا تَضَمَّنَهُ مِن الصِّفَاتِ[٣].

مُؤمِنٌ ناقِصُ الإِيمانِ، فقال واصلُ بنُ عطاءٍ: إن فاعِلَ الكبيرةِ في منْزِلَةٍ بينَ منْزِلَتينِ، وحصلَ بينَهُ وبين الحسنِ مشادَّةٌ، ثم قامَ فاعتزلَ الحسنَ، ولهذا جاءت تَسْمِيَةُ المعْتَزِلَة.

[١] أثبتُوا للهِ الأسْماءَ دونَ ما تَضَمَّنَتْهَا من الصِّفَات، اللهُ تعالى سمَّى نفسَهُ بالعَليمِ والحكيمِ والعَزيزِ والرَّحيمِ والرحمنِ والخَبيرِ واللَّطِيفِ إلى آخر الأسْماء، هؤلاءِ أقَرُّوا بالأسْماءِ، وطبعًا هُم إذا اقرُّوا بالأسْماءِ فقَدْ أقَرُّوا بالمسَمَّى، فيقُولُونَ: إن الله مَوْجُودٌ، وأنه مُسمَّى بهذه الأسْماء، لكنَّهم وقعوا في خَطَأٍ، يذكره المؤلف فيما بعدُ.

[٢] هذا هو خطأ المعتزلة، فهُم جعَلُوا هذه الأسْماءَ أسْماءً جامِدَةً مترادِفَةً، لا تدُلُّ إلا على العَينِ فقط، ولا تَدُلُّ على المَعْنى.

يقُولُونَ: هذا الاسمُ القَدِيرُ والسمِيعُ والبصيرُ لا يدُلُّ على أنَّ اللهَ لهُ سمْعٌ أو بَصَر أو ما أشبه ذَلِك، أو لا تَدُلُّ أصْلًا على معْنَى متغَايرٍ، فهي أعلامٌ مُترادِفَةٌ فقَطْ لا تدُلُّ على معْنًى متغَايرٍ، قالوا: فهو كالأسدِ نُسمِّيه أسدًا، ولَيْثًا وهِزْبَرًا إلى آخره، فهذه الأسْماء مترادِفَةٌ، أعلامٌ فقط، ليس كلُّ واحدٍ منها يدلُّ على شَيء، هؤُلاءِ قوْمٌ.

[٣] ومنهم من قال: العِلْم غيرُ القُدْرَةِ وغيرُ السَّمْعِ وغيرُ البَصَر، لكنَّه **«عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِلَا سَمْعٍ وَلَا بَصَرٍ، فَأَثْبَتُوا الِاسْمَ دُونَ**

مَا تَضَمَّنَهُ مِن الصِّفَاتِ».

فهؤُلاءِ المعتَزِلَةُ أثبَتُوا الأَسْماءَ، لكن انحْرَفُوا بها.

▪ فمنهم من جعَلَها أعْلامًا مجرَّدةً.

▪ ومنهم من قالَ: أنها ليستْ أعْلامًا، إنَّما هي أَسْماءٌ مشْتَقَّةٌ مجَرَّدَةٌ، فالسميعُ غيرُ العَليمِ، وغيرُ الحكيمِ، إلا أنه سميعٌ بلا سمْع، وبصيرٌ بلا بصَرٍ، إلى آخره.

يقُولُونَ: لأننَا إذا أثْبَتْنَا تعَدُّد المعَاني بتَعدُّد الأسْماءِ لَزِمَ من ذَلِك تعَدُّدُ القدماءِ، والقدماءُ عندهم الآلهَةُ، يعني: يَلْزَمُ أن تتعدَّدَ الآلِهةُ، إذا أُثبتَ لله كلُّ اسمٍ له معْنَى، وكل مَعْنًى فالله متَّصِفٌ به، لَزِمَ أن تَتَعَدَّدَ الآلهةُ مثلُ قديرٍ، كأنه ربٌّ واحدٌ، سميعٌ كأنه ثانٍ، بصيرٌ كأنه ثالِثٌ... وهكَذا.

نقول لهم: أنتُمْ كابَرْتُم المعقولَ؛ لأنَّ تعدُّدَ الصِّفَةِ لا يلزَمُ منه تعدُّدُ الموصوفِ، حتى الإنسانُ يُقال عنه: هذا الرجُلُ أبيضُ وطويلٌ وعالِمٌ وسَمِيعٌ وبَصِيرٌ، وهو واحدٌ.

فاجتماعُ الصِّفَات أو تَعَدُّدُ الصِّفَاتِ لا يَلْزَمُ منه تعدُّدُ الموصوفِ، فلماذا تمنَعُونَ أن يكونَ اللهُ جَلَّوَعَلَا مُتَّصفًا بالصِّفَاتِ لكنَّهُ واحدٌ، ولا تمنعونَ أن يكونَ الإِنسَان متَّصِفًا بالصِّفَات وهو واحدٌ، والعقلُ لا ينْكِرُ هذا ولا هذا؟!

ونقولُ لهُمْ: أنتم قُلْتُم قَولًا لا دَلِيلَ عليهِ؛ لأنَّ مجردَ كونِ السَّميعِ والبصيرِ والقَدِيرِ مجرَّدَ أعلامٍ محضة- أي: الأسْماءُ الحُسْنَى الَّتي تكون علامَةً محْضَةً- فالْعَلَمُ المحضُ الَّذي يدُلُّ على المسَمَّى فقط، ليس فيه حُسْنٌ حتى يتَضَمَّنَ صفةً ومَعْنًى كاملًا

وَالْكَلَامُ عَلَى فَسَادِ مَقَالَةِ هَؤُلَاءِ وَبَيَانِ تَنَاقُضِهَا بِصَرِيحِ المَعْقُولِ[١] المُطَابِقِ لِصَحِيحِ المَنْقُولِ[٢] مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ.

وَهَؤُلَاءِ جَمِيعُهُمْ يَفِرُّونَ مِنْ شَيْءٍ فَيَقَعُونَ فِي نَظِيرِهِ وَفِي شَرٍّ مِنْهُ[٣].

يكونُ به حَسَنًا، يرى الَّذي قال منكم: إنه عليمٌ بلا عِلْم، كيف يمْكِنُ هذا أن يُشْتَقَّ اسمٌ من معْنَى، ثم يُسْلَبُ عنه هذا المَعْنى؟

لا يمْكِنُ أن تقولَ للأصمِّ إنه سمِيعٌ، ولا يمكن أن تقولَ للأعْمَى إنه بصيرٌ، ولا للعاجِزِ أنه قادِرٌ، بل لا يمْكِنُ أن تقول: قادِرٌ إلا لمن اتَّصَفَ بالقُدْرَةِ، وعالمٌ إلا لمن اتَّصَفَ بالعِلْم، إلى آخِرِهِ، وبهذا يَتبَيَّنُ ضلالُ هؤلاءِ الَّذين يزعُمونَ أنهم ذَوُو عقْلٍ؛ لأنَّهم كابَرُوا المعقولَ، وخالَفُوا المنْقُولَ، وخرجُوا عن هَدْي الرَّسولِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[١] أولًا: أن الطَّرِيقَ المعقولَ العَقْلُ الصَّريحُ الخالِصُ من الشُّبهاتِ والشَّهواتِ.

[٢] ثانيًا: المنْقُولُ يعني: النَّقْلَ الثَّابتَ عنِ الرَّسولِ ﷺ أو في كتابِ اللهِ.

لأنَّ انْحرافَ العُقولِ إمَّا من شُبهاتٍ تعْرِضُ للإنسانِ، وإما من شَهْوةٍ بمعْنَى إرادة سَيِّئةٍ، يريد مُخالفةَ الحقِّ، لو تأمَّلْتَ جميعَ المنْحَرِفينَ عن الشرْع لوجدتَ هذا أساسَ انحرافِهِمْ، شبْهَة تَعْرِضُ لهم إما نَقْصٌ في العِلمِ أو نَقْصٌ في التصوُّرِ، وإما شَهْوَةٌ بمَعْنى إرادَةٍ سَيِّئَةٍ، فهَذِهِ الحقِيقةِ هذه الأسبابُ الَّتي يَضِلُّ بها مَنْ ضَلَّ مِنَ النَّاسِ.

[٣] المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ قال كَلامًا عامًّا قال: إنهم يفِرُّونَ مِنْ شيءٍ فيَقَعُونَ في نظِيرِه، بل في شَرٍّ منْهُ أيضًا.

مَعَ مَا يَلْزَمُهُمْ مِن التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ[١].

---

[١] نضربُ مثَلًا: الَّذين قالوا: إننا نسْلُب عن اللهِ النَّقِيضِينِ، ونقول: ليس مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا، فرُّوا من التَّشْبِيهِ وقالوا: إن قُلنا: مَوْجُودٌ شبَّهنَاهُ بالمَوْجُودات، وإن قلنا: مَعْدُوم شبَّهْناهُ بالمَعْدُوماتِ.

فنقولُ: وقَعْتُم في مثلِ ما فَرَرتُمْ منه، بل شرٍّ منه، أنتُمْ لو قُلتم إنَّهُ مَوْجُودٌ لكنتُمْ شبَّهْتُموهُ بالمَوْجُوداتِ، لكن شبَّهْتموهُ بشيء مُمْتَنعٍ غيرِ ممكِنٍ.

ويقُولُونَ: إنَّنا نُؤمِنُ بوجودِهِ، لكنَّه مَوْجُودٌ لكنْ بشرْطِ الإطلاقِ، ولا نُثبتُ له صِفَةً ثُبوتِيَّةً.

فنقول لـهم أيضًا: أنتُمْ إذا نَفَيْتُم الصِّفةَ وقلتم: إنه مَوْجُودٌ مطْلَقٌ بشَرطِ الإطلاقِ، أو جعَلْتُم الصفةَ هي عين الموصوفِ، وأنها ليست شَيئًا لازِمًا للموصوفِ، أو جعلْتُمُ الصِّفَاتِ مترادِفَةً وقعْتُم في شَرٍّ مما فَرَرْتُم منه؛ لأنَّ الوُجودَ المطلَقَ لا وجودَ له، فشيءٌ يكونُ مَوْجُودًا وجُودًا مطلَقًا عارِيًا عن الصِّفَاتِ لا وجودَ له؛ إذ كُلُّ مَوْجُودٍ لَا بُدَّ لَهُ مِن صِفَةٍ، ومعلومٌ أيضًا أن الصِّفَةَ غيرُ الموصوفِ، ولا أحدَ مِنَ النَّاسِ العُقلاءِ يقولُ: إن الصِّفَةَ هِي عينُ الموصوفِ أبدًا.

وكذَلِك نَعلمُ بالضَّرورةِ أن الصفَةَ والصفَةَ الأُخرى بينهما تَبايُنٌ، وهي ليسَتْ مترَادِفاتٍ، فالعِلْمُ غيرُ القُدرَةِ، والقُدرةُ غيرُ السَّمْع... إلى آخره، فأنتم فَرَرْتُمْ مِنْ شرٍّ ووقَعْتُم في شرٍّ منه، بالإِضافَة إلى أنهم حرَّفُوا النُّصوصَ؛ فالله يُثبت لنفسِهِ هذا الشَّيء وهم ينفُونَهُ عنْهُ.

فإذن نقول: كلُّ هذه الطوائفِ الثلاثِ نخاطِبُهم جَميعًا، فنقولُ: ما فَرَرْتُم منه وقعتُمْ في شرٍّ منْهُ، ولهذا فكلمة (بل) في قولِهِ: «بَلْ فِي شَرٍّ مِنْهُ» هي للإِبطالِ.

وَلَوْ أَمْعَنُوا النَّظَرَ لَسَوَّوْا بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَاتِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ كَمَا تَقْتَضِيهِ الْمَعْقُولَاتُ[١].

وَلَكَانُوا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، وَلَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَجْهُولَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْمَعْقُولَاتِ[٢].

وزِدْتُم على ذَلِك أيضًا تحْرِيفَ النُّصوصِ والتَّعطيلَ، أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ - ولله الحمد- فلم يقعُوا في هذه الشُّرورِ، فلا عَطَّلُوا ولا حَرَّفوا، ولا وقعُوا في شرٍّ مما فَرُّوا منه، بل لم يَفِرُّوا، وقالوا: ما أثبتَ اللهُ من صفةٍ أثْبَتْنَاهُ.

[١] يعْنِي: لو أن الإنسانَ أمْعَنَ النظرَ في كلِّ شيءٍ -وليس فقط في أسماءِ الله وصفاتِهِ- ونظر بدِقَّةٍ لوجَدَ أن المتماثِلاتِ متَسَاوِيَةٌ، ووجَدُوا أيضًا أن المختلفاتِ مُتفَرِّقَةٌ.

مثال ذَلِك بالنِّسبة للصِّفاتِ: معلومٌ أن الخَالِق غيرُ المَخْلُوق، فإذا أثْبتَ الخَالِقُ لنفْسِه صِفَةً من الصِّفَاتِ يجِبُ أن تكونَ هذه الصِّفَةُ غيرَ الصِّفَةِ الَّتي تكون في المَخْلُوق، وليس في ذَلِك من محْذُورٍ، فمع أنَّك إذا أثبتَّ لله تعَالَى ذاتًا ليست كذَاتِ المَخْلُوقِ فأنْتَ على حقٍّ، وكذَلِك أيضًا في الصِّفَاتِ.

[٢] هنا المجْهُولاتُ ضِدُّ المعلوماتِ المشَبَّهَةِ بالمعقولاتِ؛ لأنَّهم يزْعُمونَ أن العَقْلَ ما كانوا عليه، فهؤُلاءِ يحكُمُونَ على أي شيءٍ بالعَقْلِ والنظَرِ دونَ الأثرِ والنَّقْل، فلو أنَّهم رجعُوا إلى الكِتابِ والسُّنَّة لكانُوا مِنْ أهْلِ العِلمِ، لكنَّهم حكَّمُوا عُقُولَهُم فصارُوا من أهلِ الجَهْلِ.

يُسَفْسِطُونَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ[١]، وَيُقَرْمِطُونَ فِي السَّمْعِيَّاتِ[٢].

وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَوْجُودٍ قَدِيمٍ[٣] ....

---

[١] السَّفْسَطَةُ: عبارةٌ عن إنكارِ المحسُوسِ؛ بمعْنَى: أن الإنسانَ يشُكُّ في كلِّ شيءٍ، تقول له مثلًا: هذا كتابٌ مِنْ ورَقٍ، فيقول: لا أدْرِي من وَرَقٍ أو لا، نقول: هذه سفْسَطَةٌ، نقول له: هذه هِي الشَّمسُ فيقول: يمكنُ أن تكون هذه القَمَرَ، يمكن أن يطْلَعَ البَدْرُ الليلةَ، وهذا القَمَرُ، أحيانًا يقُولُونَ عن بعضِهِمْ إنه يُنكِرُ نفسَه فينَامُ، فإذا أصبحَ قال: لَعَلِّي فلانٌ، حتى إنه لا ينامُ بعضُهم إلا وقَدْ ربَطَ نفْسَهُ بخَيطٍ ليكونَ علامَةً أنه هو الَّذي نَامَ، فهو يخشَى أن يكونَ فُلانًا الثَّاني، وبعضُهُم يُسلِّم على بعضٍ ويقول: لَعَلِّي سَلَّمْتُ على نفْسِي؛ لأنَّه لا يوجَدُ أحدٌ؛ لأني أنا هُو ذاك، والحاصل أن هذه سَفْسَطَةٌ في العقْلِيَّاتِ.

[٢] القرْمَطة في السَّمعِيَّاتِ: فسبَقَ أن قُلْنا إن القرامِطَةَ هم الَّذين يتَّبِعُونَ حَمدان ابن قَرْمط، وهؤُلاءِ أنكرُوا دلالةَ النُّصوصِ، وقالوا: إن للنُّصوصِ ظواهِرَ وبواطِنَ، وأن ظواهِرَ النُّصوصِ هذه للعامَّة، وأما بواطِـنُ النُّصوصِ فهي للخاصَّةِ، نسأَلُ اللهَ السلامَةَ.

[٣] مما هو بَدِيهِيٌّ على العقلِ أن هؤُلاءِ النُّفاة بمَراتِبِهِمُ الثَّلاث الردُّ عليهِمْ بما ذكَرَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَوْجُودٍ قَدِيمٍ غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ**».

وقولُ المُؤَلِّف ابنِ تَيمِيةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لَا بُـدَّ مِنْ مَوْجُودٍ قَـدِيمٍ**» قـولٌ صحيحٌ، «المَوْجُودُ» يعنـي: يخبِرُ بـه عَنِ اللهِ، وإن كانَ لا يُسمَّى بـه لا يُقالُ: يا مَوْجُودُ، يا معبودُ،

غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ[١]، إِذْ نَحْنُ نُشَاهِدُ حُدُوثَ الْمُحْدَثَاتِ كَالْحَيَوَانِ وَالمَعْدِنِ وَالنَّبَاتِ، وَالحَادِثُ مُمْكِنٌ لَيسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُمْتَنع[٢]، وَقَدْ عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ المُحْدَثَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ[٣]، ....

كما يقولُ بعضُ النَّاسِ، فإن: يا مَوْجُود. ليسَ فيها صِفَةٌ كاملَةٌ محمُودَةٌ، ولكن يُخبر بها عن اللهِ، فيقال: الله مَوْجُودٌ، قدِيمٌ، غَنِيٌّ عمَّا سِواهُ، هذا هو الغَنِيُّ كما قالَ اللهُ: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥]، مَوْجُود.

[١] «غَنِـيٍّ عَمَّا سِوَاهُ» فنحنُ نشاهِدُ المَخْلُوقاتِ المُحدَثاتِ كالحيوانِ والمعادِنِ والنباتِ والماءِ، والحادِثُ الممكِنُ ليس بواجِبٍ ولا مُمْتَنع.

[٢] قوله: «**إِذْ نَحْنُ نُشَاهِدُ حُدُوثَ الْمُحْدَثَاتِ كَالحَيَوَانِ وَالمَعْدِنِ وَالنَّبَاتِ، والحَادِث مُمكن لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُمْتَنعٌ**»، هذا صحيحٌ، سواءٌ حيوانٌ أو نباتٌ أو معادن أو أشجارٌ أو غيرها، نشاهِدُ حدوثَ هذه المحدَثات كما نشَاهِدُ أيضًا تغيُّرَ هذه الصِّفَات فضْلًا عن وجودِهَا، نحنُ نُشاهِدُ مثلًا أن الشمسَ تقْتَرِبُ منا أحيَانًا وتبتَعِدُ، وكذَلِك القَمَرُ والنجوم وغيرهم، هذهِ الأشياءُ وجُودُها بعد أن كانَتْ مَعْدُومَةً يدلُّ على أنها ليست واجبَةَ الوُجودِ؛ لأنَّها لو كانَتْ واجبَةَ الوُجودِ لم تكن مَعْدُومَةً من قَبل؛ لأنَّ الواجبَ عند الفلاسفةِ أو المتكلِّمِينَ ما لا يمكِنُ حُدُوثُه بعد عدَمٍ، وهذه الحوادثُ تدُلُّ على أنها ليست واجبَةَ الوُجودِ؛ لأنَّ واجبَ الوُجودِ لا يمكِنُ أن يكون مَعْدُومًا، وحدوثها أيضًا يَدُلُّ على أنها ليستْ مِنَ المستَحِيلِ؛ لأنَّها لو كانت مُستحِيلَةً ما وُجدتْ، إِذَنْ فَهِي من الممكِنِ الجائزِ الوُجود.

[٣] أي قد عُلِم عِلْمًا ضَروريًّا أن الحادثَ لَا بُدَّ له من مُحدِثٍ، كما قال الأعرابي: الأثرُ يدُلُّ على المسِيرِ، والبَعرَةُ تدُلُّ على البعِيرِ، كلُّ حادِثٍ لَا بُدَّ له من محْدِثٍ.

وَالْمُمْكِنَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ[١]، كَمَا قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥][٢].

فعندما أقول مثلًا: هذا البِناءُ حادِثٌ قام على الأساسِ الأوَّلِ تُرابٌ ثم صارَ بناءً، نحن نعْلَمُ بالضرورةِ أنه لَا بُدَّ له من مُحدِث؛ لا بُدَّ من إنسانٍ بناهُ أو مِن بانٍ بناهُ.

إِذَنْ كلُّ حادثٍ لَا بُدَّ له من محدِثٍ.

[١] المُمكن: الَّذي ليس بواجِبٍ ولا مستَحِيلٍ، لَا بُدَّ له مِنْ موجِدٍ.

[٢] كما قالَ الله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، (أم) هنا منْقَطِعَةٌ بمَعْنى (بل)، وهمزَةُ الاستفهامِ الإنْكَارِي يعني: بل أَخُلِقُوا مِن غيرِ شيءٍ أم هُمُ الخَالِقونَ؟

ويكون الجوَاب: لَيْسُوا هُمُ الخَالِقين، الإنسانُ لم يَخْلُق نفسَه؛ لأنَّه قبلَ أن يُوجَدَ مَعْدُومٌ، والمَعْدُومُ لا يَخْلُقُ، وليسَ مخْلُوقًا بدُونِ خالقٍ، مَن خَلَقَ أباه ووضعه في رَحِمِ أمِّهِ؟ هل أمُّه صَنَعَتْهُ برَحِمِها؟ هل الطبيبُ صنعَهُ في رحمِ أمه؟ الجوَاب: لا، إِذَنْ لَا بُدَّ له من خالِقٍ، وهل خلَقَه البشرُ المَخْلُوقُ؟!

إذن فيكون الَّذي خلقَهُ هو اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قال جُبَيْرُ بنُ مطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان أسِيرًا مِنْ أسْرَى بدْرٍ في المدينَةِ- سمع النبيَّ ﷺ يقْرأُ في المغْرِبِ بالطُّورِ فلما بلغ قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور:٣٥-٣٦]، قال: «كَادَ قَلْبِي يَطِيرُ، وَوَقَعَ- أَوْ وَقَرَ- الإِيمَانُ فِي قَلْبِي»(١).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ [ق:٣٩]، رقم (٤٨٥٤).

فَإِذَا لَـمْ يَكُونُوا خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ وَلَا هُم الخَالِقونَ لِأَنْفُسِهِمْ تَعَيَّنَ أَنَّ لَـهُمْ خَالِقًا خَلَقَهُمْ[١].

وَإِذَا كَانَ مِن المَعْلُوم بِالضَّرُورَةِ أَنَّ فِي الْوُجُودِ مَا هُوَ قَدِيمٌ وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَمَا هُوَ مُحْدَثٌ مُمْكِنٌ يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالعَدَم فَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ، وَهَذَا مَوْجُودٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِن اتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ هَذَا مِثْلَ وُجُودِ هَذَا، بَلْ وُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ وَوُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ.

وَاتِّفَاقُهُمَا فِي اسْمٍ عَامٍّ لَا يَقْتَضِي تَمَاثُلَهُمَا فِي مُسَمَّى ذَلِكَ الِاسْمِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّقْيِيدِ وَلَا فِي غَيْرِهِ[٢].

---

[١] لنذهَبْ ولنُفَتِّشْ فلن نَجِدَ أحدًا خلقَهُم من البشَرِ، بل ولا مِنَ الخَلْقِ كلهم، إذن يكون الخَالِقُ هو الله، ولـهذا قالَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾، فإذا لم يكُونُوا خُلِقُوا من غيرِ خالِقٍ ولا هُم الخَالِقون لأنفُسِهِمْ تعيَّنَ أن لهم خالَقًا خلقَهُم، هذا الخَالِقُ هو اللهُ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يستطيع ذَلِك.

أراد المُؤَلِّف إثباتَ وُجودِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بدلالَةِ الحوادِثِ عليه؛ لأنَّ هذه الحَوادِثَ الَّتي تَحْدُثُ لَا بُدَّ لها من مُحدِثٍ، هذا المحدِثُ هو الله، وإذا كان مِنَ المعلومِ بالضرورةِ أن في الوُجود ما هُو قديمٌ واجِدٌ لنفْسِهِ، وما هو محدِثٌ ممكن يَقْبَلُ الوُجود بالعَدَم، فمعلوم أن في الوُجودِ ما هو واجِبُ الوُجود وما هو ممكِنُ الوُجودِ.

[٢] قوله: «**وَاتِّفَاقُهُمَا فِي اسْمٍ عَامٍّ لَا يَقْتَضِي تَمَاثُلَهُمَا فِي مُسَمَّى ذَلِكَ الِاسْمِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّقْيِيدِ**» وهو الاسْمُ العام الَّذي يقَعُ الوُجودُ فِيهِ، فلا يَلْزَمْ منه أن يتنَاسَبَا في ذَلِك الاسمِ عندَ الإضافَةِ والتَّقْيِيدِ.

فَلَا يَقُولُ عَاقِلٌ إذَا قِيلَ: إِنَّ الْعَرْشَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ[١]، وَأَنَّ الْبَعُوضَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ: إِنَّ هَذَا مِثْلَ هَذَا؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الشَّيْءِ وَالْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الخَارِجِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ غَيْرُهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ[٢]، ....

فمثلًا: كلمةُ (وُجود) لفْظٌ مطْلَقٌ، لكن عندَ الإضَافَةِ والتَّقْيِيدِ نقولُ: وجودُ الخَالِقِ، وحُكْمُه يخصُّه، ووجودُ المَخْلُوق جائزٌ ليس بواجِبٍ، فتبَيَّنَ أن بمجرَّدِ اتِّفاقِ الاسمِ بينَ الشَّيئينِ لا يلْزَمُ منه اشْتراكُهما فيما يخْتَصُّ به كُلُّ واحِدٍ، يتَّفِقانِ في مسمَّى الوُجودِ لكن يخْتَلِفانِ؛ هذا وجودُهُ يخُصُّهُ وهذا وجودُهُ يخُصُّهُ، فإذا كان كذَلِك فما المانِعُ من أن نُثبِتَ لله صِفَاتٍ ثبوتيَّة، ونقولَ إنها تَخْتَصُّ به ولا تُشْبِه صِفَاتِ المَخْلُوقِين؟ ليس هُناك مانِعٌ، كما أَنَّنَا اتَّفَقْنَا جميعًا على أنَّ الكلامَ مع الَّذين يُثبِتُونَ لله الوُجودَ على أن الوُجودَ صفَةٌ وهي عندَ الإطلاق يشتَرِكُ فيها الخَالِق والمَخْلُوق، لكنْ عنْدَ الإِضافَةِ والتَّقْيِيدِ يكونُ وجودُ الخَالِق يخُصُّهُ ووجودُ المَخْلُوق يخصه.

[١] يعني: لا يُوجَدُ أحدٌ عاقِلٌ يقولُ: إن العرش مَوْجُودٌ.

وهل وجودُ العَرْشِ من باب الوُجودِ الواجِبِ، أو من باب الوُجودِ الممكِنِ؟

كلُّ مخلُوقٍ وجودُهُ من بابِ الوجُودِ المُمْكِنِ؛ معْنَى (مخلوق) أنه وُجِد بعدَ أن لـم يكُنْ وُجِدَ، لو كان واجِبًا للوجوبِ ما كانَ مَعْلُومًا من قبلُ، إذن فالعَرْشُ جائِزُ الوُجودِ.

[٢] أي أنَّ العَرْشَ جَائِزُ الوُجودِ، والبَعوضَ جائزُ الوُجودِ، وكلٌّ منْهُما شيءٌ مَوْجُودٌ، فإذا كان هذانِ المَوْجُودانِ متَّفِقِينِ في الوُجودِ، وأن وجُودَهُما من بابِ الجائزِ وليس من بابِ الواجِبِ، ومَع ذَلِك هَلْ يلزَمُ مِنَ اتِّفاقِهِمَا في الوُجودِ أن يكونَا متَّفِقِينَ في الحَقِيقَةِ في الذَّاتِ وكلِّ شيءٍ؟

بَلِ الذِّهْنُ يَأْخُذُ مَعْنًى مُشْتَرَكًا كُلِّيًّا هُوَ مُسَمَّى الِاسْمِ الْمُطْلَقِ[١].

الجواب: لا، أبدًا لا يمْكِنُ لعاقِلٍ أن يقول: إن البَعوضُةَ مثلُ العَرْشِ، ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، والعَرْشُ أكبرُ بكثيرٍ مِنَ الكُرْسِيِّ؛ لأنَّ فضلَ العَرْشِ على الكُرْسِيِّ كفضْلِ الفَلاةِ عَلَى الأرْضِ(١)، هل يُمْكِنُ أن يقولَ قائلٌ: إن هذه البعوضَة الَّتي هي مِنْ أحقَرِ المَخْلُوقات تكون مثلَ العَرشِ الَّذي هو أعظمُ المَوْجُودات؟

الجوَاب: لا.

والضمير في «غيرهما» يعودُ على الشَّيءِ والمَوْجُودِ، يعني: أن العَرْشَ والبعوضَةَ ليس بالخارِجِ شيءٌ يشتَرِكانِ فيه سِوَى كلمة شَيء ومَوْجُود، البعوضَةُ شيءٌ والعرْشُ شيءٌ، والبعوضَةُ مَوْجُودة والعَرشُ مَوْجُودٌ، هما اتَّفقا في هذينِ الوصْفَيْن، لكن في الخارِجِ لا يتَّفِقَانِ فيما عدا كلمة شَيء ومَوْجُود، ليس بينَ العَرشِ وبينَ البَعوضِ اشتراكٌ.

وبناءً على ذَلِك العَرْشُ لا يمكِنُ إدراكُه؛ «لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الخَارِجِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ» كلِمَةُ (في الخارج) يعْنِي: خارِجَ الوُجودِ، الوجُودُ العيَانِي الَّذي يشاهَدُ ويسْمَعُ مثلًا؛ فهناك شيءٌ ذِهْنِيٌّ وشيء خارِجِيٌّ؛ فالشَّيءُ الذِّهْنِيُّ يفرضِهُ الذِّهن، والشَّيء الخارِجِيُّ ليس مَوْجُودًا فعلًا.

[١] ويقول المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بَل الذِّهْنُ يَأْخُذُ مَعْنًى مُشْتَرَكًا كُلِّيًّا هُوَ مُسَمَّى الِاسْمِ المُطْلَقِ»، والمشتَرَكُ الكُلِّيُّ: الذَّاتانِ اللَّتانِ اشتَرَكَا ذِهنًا في شَيءٍ واحِدٍ هو (شَيءٌ، ووجودٌ).

---

(١) أخرجه ابن حبان (٢/ ٧٧، رقم ٣٦١).

وَإِذَا قِيلَ هَذَا مَوْجُودٌ وَهَذَا مَوْجُودٌ فَوُجُودُ كُلٍّ مِنْهُمَا يَخُصُّهُ لَا يَشْرَكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ؛ مَعَ أَنَّ الِاسْمَ حَقِيقَةٌ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا[١].

وَلِهَذَا سَمَّى اللهُ نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ وَسَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ مُخْتَصَّةً بِهِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ لَا يَشْرَكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ وَسَمَّى بَعْضَ مَخْلُوقَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَصَّةٍ بِهِمْ مُضَافَةٍ إِلَيْهِمْ تُوَافِقُ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ[٢].

وَلَمْ يَلْزَمْ مِن اتِّفَاقِ الِاسْمَيْنِ وَتَمَاثُلِ مُسَمَّاهُمَا[٣] ....

[١] أي أنَّ وجودَ هذا غيرُ وجودِ هذا، فوجودُ هذا يَخُصُّهُ، ووجودُ هذا يخصُّهُ.

[٢] يقول المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: إن الله سَمَّى نفسه بأسْماء وسَمَّى صفاتِهِ بأسْماء، وكانت تلكَ «**الْأَسْمَاءُ مُخْتَصَّةً بِهِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ لَا يَشْرَكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ وَسَمَّى بَعْضَ مَخْلُوقَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَصَّةٍ بِهِمْ**»، ولا يَلْزَمُ من اتِّفاقِ الاسم أن يتَّفِقَ المسَمَّى، فإذا كان لا يَلْزَمُ، فإنَّه لا يلْزَمُ من إثباتِ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن يكون مُشابهًا للمخلوقَاتِ، هذا هو تَقْرِيرُ كلامِ المُؤَلِّف ليُلْزِمَ بِهِ كلَّ هذه الطوائفِ الثلاث؛ لأنَّ جميعَ الطوائفِ الثلاثِ أقلُّ مَن فيهنَّ الَّذين أثْبَتُوا الأسْماءَ دون ما تَضَمَّنَتْهُ من الصِّفَات؛ فِرارًا من الوقوعِ في التَّمثيل، وهذا الفِرارُ الَّذي فَرَرْتُمْ منه أوقَعكُم في أشرَّ مما فَررتُم منه مع تعطِيلِ النُّصوصِ وتَحْرِيفِهَا، ثم إنَّ ما ذكَرْتُم أنه لازمٌ ليسَ بلازمٍ.

[٣] قولُه: «**وَلَمْ يَلْزَمْ مِنَ اتِّفَاقِ الِاسْمَيْنِ وَتَمَاثُلِ مُسَمَّاهُمَا**» بالإثْبَاتِ والتَّخْصيصِ لم يلْزم اتِّفاقُهما ولا تماثُلُ المسَمَّى عند الإضافَةِ والتخْصِيصِ، فضلًا أن يتَّحِدَ مسَّماهُما عندَ الإضافَة والتَّخْصِيصِ.

وَاتِّحَادِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجْرِيدِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ اتِّفَاقُهُمَا وَلَا تَمَاثُلَ الْمُسَمَّى عِنْدَ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَتَّحِدَ مُسَمَّاهُمَا عِنْدَ الْإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ.

فَقَدْ سَمَّى اللهُ نَفْسَهُ حَيًّا فَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ حَيًّا فَقَالَ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس:٣١][١]، وَلَيْسَ هَذَا الْحَيُّ مِثْلَ هَذَا الْحَيِّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ اسْمٌ للهِ مُخْتَصٌّ بِهِ وَقَوْلَهُ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ اسْمٌ لِلْحَيِّ الْمَخْلُوق مُخْتَصٌّ بِهِ، وَإِنَّمَا يَتَّفِقَانِ إِذَا أُطْلِقَا وَجُرِّدَا عَنِ التَّخْصِيصِ[٢]، ....

---

[١] ذكر المُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمثلةً، فسَمَّى الله نَفسَهُ حيًّا فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، وقال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]. وسمَّى أيضًا العبادَ حيًّا، فقالَ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾، فهل الحَيُّ الَّذي يُخْرِجُه اللهُ هو مِثْلُ اللهِ؟

الجوَاب: لا، إذَنْ فلا يَلْزَمُ من اتِّفَاقِهِمَا في الاسمِ أن يتَّفِقَا في الحقِيقَةِ، فحَيَاةُ الخَالِق تختَصُّ به وحَيَاة المَخْلُوق تختَصُّ بِه، حتَّى الإِنسَان وإن اتَّفَقَ النَّاسُ في الإنسانِيَّةِ، فإنسانِيَّةُ كلِّ شخصٍ تختَصُّ به، وتختَلِفُ عَنِ الآخرِ، بعضُ النَّاسِ يكون إنسانًا ويستعمِلُ إنسانِيَّتَهُ فيما يَليقُ به، وبعضُ النَّاس يكون إنسانًا، ولكنه كالحَيوانِ.

[٢] قوله: «وَإِنَّمَا يَتَّفِقَانِ إِذَا أُطْلِقَا وَجُرِّدَا عَنِ التَّخْصِيصِ» ومَعْنى يتفقان: يعني: كَلِمَةُ أنتَ حيٌّ، أنتَ حيٌّ، ولو قُلتَ مئة مرة إنما تَتَّفِقُ، وإنما يكون معْناهُما واحدًا إذا جُرِّدا عن الإضافَةِ والتَّخصِيصِ، ومعْنَى (جُرِّدَا عن الإضافَةِ والتَّخصيصِ)

وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْمُطْلَقِ مُسَمًّى مَوْجُودٌ فِي الخَارِجِ[١].

وَلَكِنَّ الْعَقْلَ يَفْهَمُ مِن المُطْلَقِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ المُسَمَّيَيْنِ وَعِنْدَ الِاخْتِصَاصِ يُقَيِّدُ ذَلِكَ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الخَالِقِ عَن المَخْلُوقِ وَالمَخْلُوقُ عَن الخَالِقِ، وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا فِي جَمِيعِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ يُفْهَمُ مِنْهَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الِاسْمُ بِالمُوَاطَأَةِ وَالِاتِّفَاقِ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ بِالْإِضَافَةِ ....

لا أُضِيف (الحيُّ) إلى اللهِ ولا إلى الإنسَان حينئذٍ تتَّفِقُ؛ لكن عندَ الإِضافَة والتَّخصيصِ يختلِفُ بحسبِ ما يضافُ إليهِ.

[١] قولُه: «وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْمُطْلَقِ مُسَمًّى مَوْجُودٌ فِي الخَارِجِ» المطلَقُ يعْنِي: الَّذي لم يُضَفْ، فهو مجرَّدٌ مِنَ الإضافَةِ والتَّخصِيصِ.

عندمَا تقولُ: الحَيُّ، لا ينْصَرِفُ ذهْنُنَا إلى شَيء مُعَيَّنٍ، فهذا مطلَقٌ، يعني: عندما تقولُ: (الحَيُّ أو الكبيرُ أو القديرُ) وأنتَ لا تقصِدُ به شيئًا مُعَيَّنًا فمعْنَى ذَلِك أن ليسَ له وجودٌ في الخارِجِ، وإنما تَفْرِضُ حَيًّا ليس له وجودٌ، فلا يمكن أن يُوجَدَ اسم مُطْلَقٌ غيرُ مُقيَّدٍ بأحدٍ إلَّا في الذِّهْنِ فقط، فإذا وُجِدَ في الخارجِ فإنَّه لَا بُدَّ أن يتَمَيَّزَ فيكونُ بحسبِ الإضافَةِ والتَّخْصِيصِ، بحسبِ ما يُضَافُ إليه، وبحسبِ ما يخْتَصُّ بهِ.

هذه -في الحَقِيقَة- بحوثٌ كلُّها منطقِيَّة، لكنَّها واضحَةٌ وليست صعْبَةً، وكما قال شيخُ الإسْلَام عن المنطق: «إنه لا ينتَفِعُ به البَليدُ، ولا يحتاجُ إليه الذَّكِيُّ»(١). ففيه نوعٌ من التَّعْقِيداتِ ليس فيهِ شيءٌ جديدٌ، غايَةُ ما هنالك أنه اصطلاحاتٌ فَقَطْ.

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٨٢).

وَالِاخْتِصَاصِ الـمَانِعَـةُ مِنْ مُشَارَكَـةِ المَخْلُوق لِلْخَالِـقِ فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[١].

---

[١] يعني: كذَلِك الصِّفَات -كالعِلْم مثلًا- العِلْم مَوْجُود في الإِنسَان ومَوْجُود في الله عَزَّوَجَلَّ، القَدْرُ المشتَرَكُ من العِلْم يتَّفِقُ فيه هذا وهذا، وهو المَعْنى الكُلِّيُّ المطْلَقُ، لكن هذا المَعْنى الكُلِّيَّ المطلَقَ ليس له وجودٌ في الخارِجِ، إنما وجودُهُ في الذِّهْنِ، والحقيقَةُ أن الخارِجِيَّ لَا بُدَّ أن يتمَيَّزَ كلُّ عِلمٍ عن الآخر، نقولُ: اللهُ تعالى عليمٌ، الإنسانُ عندَه عِلْمٌ ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦].

وهل عِلْمُ اللهِ مثلُ عِلْمِ المَخْلُوق؟

لا، ليس مثلَه أبدًا، ولا يمكِنُ أن يُدَانِيَهُ، بل إن علومَ المَخْلُوقِينَ أيضًا تختلفُ اختِلافًا ظاهرًا، فإذا كان كذَلِك فإنَّه لا يَلْزَمُ من اتِّفاق المَخْلُوقِ مع الخَالِقِ في الاسمِ أن يتَّفِقَا في الحَقِيقَةِ.

والغرضُ من هذا الكلامِ تفصِيلُ إبطالِ قولِ الَّذين قالوا: إن إثباتَ الصِّفَةِ لله عَزَّوَجَلَّ يلزم منه- على رأيِهم- التَّشْبِيهُ والمماثلَةُ، فالمُؤَلِّف يريدُ أن يُقرِّرَ أن هذا الأمرَ خطيرٌ جِدًّا؛ عندما تعتَقِدُ أن لك ربًّا لا يسْمَعُ ولا يُبْصِرُ ولا يقومُ ولا يفْهَمُ، أين الرَّبُّ إذن؟ ولهذا قالَ إبراهيمُ لأبيهِ: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢].

أولئكَ الفَلاسِفَةُ والطَّوائفُ الثلاثَةُ الَّتي ذكَرَهَا المُؤَلِّف يقُولُونَ: إنَّهُمْ يعْبُدونَ من لا يَسْمَعُ ولا يُبصر ولا يُغني عنهم شيئًا، وهذا معلومٌ أنه كُفْرٌ.

فالحاصل هُو أننا فهِمْنَا أمورًا ثلاثَةً:

أولًا: أن كلَّ حادثٍ لَا بُدَّ له من مُحدِثٍ، وكلُّ ممكن لَا بُـدَّ له مِنْ واجـدٍ، والدليلُ

وَكَذَلِكَ سَمَّى اللهُ نَفْسَهُ عَلِيمًا حَلِيمًا، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ عَلِيمًا فَقَالَ: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات:٢٨]، يَعْنِي: إِسْحَاقَ، وَسَمَّى آخَرَ حَلِيمًا فَقَالَ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]، يَعْنِي: إِسْمَاعِيلَ، وَلَيْسَ الْعَلِيمُ كَالْعَلِيمِ، وَلَا الحَلِيمُ كَالحَلِيمِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨]، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا فَقَالَ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]، وَلَيْسَ السَّمِيعُ كَالسَّمِيعِ، وَلَا الْبَصِيرُ كَالْبَصِيرِ[١].

على ذَلِك قولُهُ تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، فإن هذا استِدْلالٌ بالحوادثِ على وجودِ الخَالِقِ.

ثانيًا: أن اشتِراكَ الشَّيْئينِ في معْنَى مِنَ المعانِي إنما يتَّفقانِ في المَعْنى المُطلق المُجرَّدِ عن الإضافَةِ والاختصاصاتِ، عندما تقولُ: العرْشُ شَيءٌ مَوْجُود، والبعوضُ شيءٌ مَوْجُودٌ، اشتَرَكا في هذا المعْنَى المُطلقِ، لكنَّ عندَ الإضافَةِ والتَّخصيصِ يختَلِفانِ؛ فوجودُ العَرْشِ ليس كوجودِ البَعوضِ.

ثالثًا: أن اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سمَّى نفْسَهُ بأسْماءٍ، وصفاتِهِ بأسْماءٍ، وللمخلوقين نظِيرُ هذه الأسْماء، ولا يَلْزَمُ من اتِّفاقِهِما بالمَعْنى الكُلِّي العامِّ أن يتَّفِقا في هذا المَعْنى عندَ الإضافَةِ والتَّخصيصِ.

[١] هذا واضِحٌ، وهو أن الاتِّفَاقَ في الاسمِ أو في الصِّفَةِ لا يلْزَمُ منه التَّساوِي فيما يختَصُّ فيه كلُّ واحدٍ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالرَّؤوفِ الرَّحِيمِ فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣]، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالرَّؤوفِ الرَّحِيمِ فَقَالَ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨]، وَلَيْسَ الرَّؤوفُ كَالرَّؤوفِ، وَلَا الرَّحِيمُ كَالرَّحِيمِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالمَلِكِ، فَقَالَ: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الجمعة:١]، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالمَلِكِ فَقَالَ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩]، ﴿ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾ [يوسف:٥٠]، وَلَيْسَ المَلِكُ كَالمَلِكِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالْمُؤْمِنِ الْمُهَيْمِنِ، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالْمُؤْمِنِ فَقَالَ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة:١٨]، وَلَيْسَ المُؤْمِنُ كَالْمُؤْمِنِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ بِالْعَزِيزِ فَقَالَ: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣]، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِالْعَزِيزِ فَقَالَ: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف:٥١]، وَلَيْسَ الْعَزِيزُ كَالْعَزِيزِ.

وَسَمَّى نَفْسَهُ الجَبَّارَ المُتَكَبِّرَ، وَسَمَّى بَعْضَ خَلْقِهِ بِالجَبَّارِ المُتَكَبِّرِ قَالَ: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر:٣٥]، وَلَيْسَ الجَبَّارُ كَالجَبَّارِ، وَلَا المُتَكَبِّرُ كَالمُتَكَبِّرِ، وَنَظَائِرُ هَذَا مُتَعَدِّدَةٌ[١].

---

[١] وبهذا تبيَّن أن أصلَ ضلالِ الَّذين حادُوا عن طريقِ المرْسَلِينَ، وأنكرُوا أن يكون اللهُ مُتَّصِفًا إمَّا بالثُّبوتِ مُطلقًا، أو بالثُّبوتِ والعَدَمِ أنهم ظنُّوا أن تماثُلَهما- أي: تماثُلُ الخَالِقِ مع المَخْلُوقِ- في الاسم يدُلُّ على تماثُلِهما في الحقيقَةِ والصِّفَةِ، وما يختصُّ به كلُّ واحدٍ، وهذا الظَّنُّ خطأٌ.

وَكَذَلِكَ سَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمَّى صِفَاتِ عِبَادِهِ بِنَظِيرِ ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٦]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وَقَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥]، وَسَمَّى صِفَةَ الْمَخْلُوقِ عِلْمًا وَقُوَّةً، فَقَالَ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، وَقَالَ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦]، وَقَالَ: ﴿فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر:٨٣]، وَقَالَ: ﴿۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤]، وَقَالَ: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود:٥٢]، وَقَالَ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، أَي: بِقُوَّةٍ[١].

وذكرنا أن بعضَ المَخْلُوقات تتَميَّزُ عن البعْضِ الآخَرِ، فليس عِلْم الإِنسَان الكادِحِ في طلبِ العِلم كعِلم الإنسَان المُعْرِضِ عن طلَب العِلْم، وليس عِلْمُ البالغ كعِلْم الطِّفل وما أشبَه ذلك.

[١] إذا قالَ قائِلٌ: هل شيخ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في تَفْسِيرِ هذه الآيَة: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ بالقُوَّةِ هلْ هُو محرِّفٌ أم ليس بمُحَرِّفٍ؟ وما الْفَرْقُ بين تفسيرِهِ لقولِه: ﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ أي: بقوَّةٍ، وإنكارِنا على مَن يقولُ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ بقُوَّةٍ؟

الجوَاب: الفرْقُ بينهما هو أنَّ اللهَ هنا قال ﴿بِأَيْي۟دٍ﴾ ولم يقُلْ بأيْدِينا، لو أضَاف إلى نفْسِه صارتْ من صفاتِهِ، ولذَلِك اليدُ الَّتي أضافَهَا إلى نفسِه نقول: إنَّها من صِفاتِهِ ولا يمكن أن نُفسِّرَها بالقُوَّة، فقولُه تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ لا يمكنُ أن يُقالَ: قُوَّة الله فوق قوَّتِهِمْ، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ لا يمكن

وَقَالَ: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [ص:١٧]؛ أَيْ: ذَا الْقُوَّةِ وَلَيْسَ الْعِلْمُ كَالْعِلْمِ وَلَا الْقُوَّةُ كَالْقُوَّةِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمَشِيئَةِ وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالْمَشِيئَةِ فَقَالَ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨- ٢٩]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [المزمل:١٩]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠].

وَكَذَلِكَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْإِرَادَةِ وَعَبْدَهُ بِالْإِرَادَةِ فَقَالَ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال:٦٧].

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمَحَبَّةِ، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالْمَحَبَّةِ فَقَالَ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، وَقَالَ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١].

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالرِّضَا، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالرِّضَا فَقَالَ: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة:١١٩].

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ لَيْسَتْ مِثْلَ مَشِيئَةِ الْعَبْدِ، وَلَا إِرَادَتُهُ مِثْلَ إِرَادَتِهِ وَلَا مَحَبَّتَهُ مِثْلَ مَحَبَّتِهِ، وَلَا رِضَاهُ مِثْلَ رِضَاهُ.

أن يُقَالَ: ما عَمِلْتَ قُوانَا، أمَّا هنا فإنها لم تُضَفْ إلى اللهِ، بل قال: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ وأَيْدٍ هذه مصْدَرُ (آدَ يَئِيدُ أَيْدًا) مثل (باع يَبِيعُ بيعًا)، والأيدي في اللُّغَةِ القُوَّةُ، فليس هُناك تحريفٌ، وقد كان بعضُ الطلَبَةِ إذا سمع بمثل هَذَا الكَلامِ يقول: هذا محرِّفٌ، ولكن عِندمَا يبْحَثُ الإِنسَانُ أو يناقِشُ يتبَيَّنُ الأمرَ.

وَكَذَلِكَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ يَمْقُتُ الْكُفَّارَ، وَوَصَفَهُمْ بِالمَقْتِ فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر:١٠]، وَلَيْسَ المَقْتُ مِثْلَ المَقْتِ[١].

وَهَكَذَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِالمَكْرِ وَالْكَيْدِ كَمَا وَصَفَ عَبْدَهُ بِذَلِكَ فَقَالَ: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٣٠]، وَقَالَ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥- ١٦]، وَلَيْسَ المَكْرُ كَالمَكْرِ، وَلَا الْكَيْدُ كَالْكَيْدِ[٢].

---

[١] قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ هنا يقولُ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ اللهَ وصَفَ نفسَه بالمَقْتِ، ووصَفَ عبدَهُ بالمقْتِ، هذا من بابِ إضافةِ المصدَرِ إلى فاعِلِه؛ لأنَّه لا يستَقِيمُ أنَّ اللهَ وصف نفسَه بالمقتِ إلا إذا قُلْنَا إنه يُضاف إلى الفاعلِ، يعْنِي: لمقْتُ اللهِ إيَّاكُم فيكونُ من باب إضافَةِ المصْدَر إلى فَاعلِه، والمقْتُ أشدُّ البُغْضِ.

[٢] إذا سأَلَ سائلٌ: هل المكْرُ صِفَةُ نقْصٍ وذَمٍّ أم صِفَةُ كمالٍ ومدْحٍ؟

فالجوَاب: أنه قد يكونُ صِفَةَ مدْحٍ وقد يكونُ صِفَة ذَمٍّ، فإن قيلَ في مُقابَلة الغيرِ -لأنَّه أعظمُ- فهو صِفَةُ مدْحٍ، وإن قيلَ مُطلقًا فهو صفَة ذَمٍّ، ولـهذا لا يُوصَفُ الله به مُطلقًا أبدًا، فلا يجوزُ أن تقـولَ: «إن اللهَ ماكِرٌ»، هـذا حرامٌ، أو إنَّ الله كَائدٌ؛ لأنَّ هذا يقتَضِي النَّقصَ، ولكن نقولُ: ماكِرٌ بأعدائِهِ، ماكرٌ بما يَمْكُرُ به أو بأعْدائه؛ فكون اللهُ يمْكُرُ بهم مع أنهم هُـمْ يمْكُرونَ يدُلُّ على أن اللهَ تعالى أقـوى منهم وأعلَمُ منهم.

والإنسان في الحقيقـةِ إذا كـان له عَـدُوٌّ وأراد عَـدُوُّه أن يمكُـرَ بـه ثم مَكَـرَ مكـرًا

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْعَمَلِ فقَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾ [يس:٧١]، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالْعَمَلِ فقَالَ: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، وَلَيْسَ الْعَمَلُ كَالْعَمَلِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمُنَادَاةِ وَالْمُنَاجَاةِ، فقَالَ: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢][١]، وَقَالَ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ وَقَالَ: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾ [الأعراف:٢٢]، وَوَصَفَ عِبَادَهُ بِالْمُنَادَاةِ وَالْمُنَاجَاةِ فقَالَ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات:٤]، وَقَالَ: ﴿نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟﴾ [المجادلة:١٢]، وَقَالَ: ﴿تَنَـٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَـٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ﴾ [المجادلة:٩]، وَلَيْسَ الْمُنَادَاةُ وَلَا الْمُنَاجَاةُ كَالْمُنَاجَاةِ وَالْمُنَادَاةِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّكْلِيمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]،

أقوى منه يُعدُّ هذا صِفَةَ مِدْحٍ، ولهذا جاءَ في الأثر «الحَرْبُ خَدْعَةٌ»(١)، وخُدْعَةٌ معناه: أن في حالِ الحرْبِ يُنظَرُ إلى الدَّهاءِ وإلى شِدَّةِ المكْرِ.

إذن لا يُوصفُ الله تعالى بالمكْرِ والكيدِ على سبيلِ الإطلاقِ، وإنَّما يوصَفُ به على سبيلِ التَّقْييدِ.

[١] قوله: «نَجِيًّا» المُناجاةُ هِي الكَلامُ عن قُربٍ، والمُناداةُ هي الكلامُ عن بُعدٍ؛ ولهذا تكونُ المناجاةُ بصوتٍ خفيٍّ، والمُناداةُ بصوتٍ مرتفعٍ، و(نجِيًّا) فعيلٌ بمعْنَى مَفْعُولٍ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٨)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠).

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالتَّكْلِيمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف:٥٤]، وَلَيْسَ التَّكْلِيمُ كَالتَّكْلِيمِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّنْبِئَةِ، وَوَصَفَ بَعْضَ الخَلْقِ بِالتَّنْبِئَةِ فَقَالَ: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم:٣]، وَلَيْسَ الْإِنْبَاءُ كَالْإِنْبَاءِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالتَّعْلِيمِ وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالتَّعْلِيمِ فَقَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن:١-٤]، وَقَالَ: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ﴾ [المائدة:٤]، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران:١٦٤]، وَلَيْسَ التَّعْلِيمُ كَالتَّعْلِيمِ.

وَهَكَذَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْغَضَبِ فَقَالَ: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ [الفتح:٦]، وَوَصَفَ عَبْدَهُ بِالْغَضَبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف:١٥٠]، وَلَيْسَ الْغَضَبُ كَالْغَضَبِ[١].

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ فِي سَبْعِ مَوَاضِعَ[٢] ......

---

[١] كلامُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كل ما سبَق واضِحٌ، وقد تَقَدَّمَ شرحُهُ.

[٢] قوله: «سَبْعِ مَوَاضِعَ» رُبَّما يكونُ في كلامِ المُؤلِّفِ لحنٌ، أي: مُخالفة لِقَواعِدِ اللُّغةِ العربيَّةِ، فالصَّواب (سبعةِ مواضع).

مِنْ كِتَابِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَوَصَفَ بَعْضَ خَلْقِهِ بِالِاسْتِوَاءِ عَلَى غَيْرِهِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون:٢٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود:٤٤]، وَلَيْسَ الِاسْتِوَاءُ كَالِاسْتِوَاءِ.

وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِبَسْطِ الْيَدَيْنِ فَقَالَ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]، وَوَصَفَ بَعْضَ خَلْقِهِ بِبَسْطِ الْيَدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩]، وَلَيْسَ الْيَدُ كَالْيَدِ وَلَا الْبَسْطُ كَالْبَسْطِ؛ وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالْبَسْطِ: الْإِعْطَاءَ وَالْجُودَ فَلَيْسَ إِعْطَاءُ اللهِ كَإِعْطَاءِ خَلْقِهِ وَلَا جُودُهُ كَجُودِهِمْ، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ[١].

فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ وَنَفْيِ مُمَاثَلَتِهِ بِخَلْقِهِ.

فَمَنْ قَالَ: لَيْسَ للهِ عِلْمٌ وَلَا قُوَّةٌ وَلَا رَحْمَةٌ وَلَا كَلَامٌ وَلَا يُحِبُّ وَلَا يَرْضَى وَلَا نَادَى وَلَا نَاجَى وَلَا اسْتَوَى: كَانَ مُعَطِّلًا جَاحِدًا مُمَثِّلًا للهِ بِالْمَعْدُومَاتِ وَالْجَمَادَاتِ.

وَمَنْ قَالَ: لَهُ عِلْمٌ كَعِلْمِي أَوْ قُوَّةٌ كَقُوَّتِي أَوْ حُبٌّ كَحُبِّي أَوْ رِضَاءٌ كَرِضَائِي، أَوْ يَدَانِ كيداي[٢] أَوْ اسْتِوَاءٌ كَاسْتِوَائِي كَانَ مُشَبِّهًا مُمَثِّلًا للهِ بِالْحَيَوَانَاتِ؛ ....

---

[١] قولُه: «كَثِيرَةٌ» يجوزُ (كثير) بِدُون تاءٍ، وهُوَ يَصْلحُ مثل قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤]، ولم يَقُلْ: ظهيرةٌ.

[٢] قوله: «أَوْ يَدَانِ كيدَاي» الصَّواب: كَيَدَيَّ لا كيدَاي، فهذا خطأٌ، والفرقُ أنَّ:

بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتٍ بِلَا تَمْثِيلٍ وَتَنْزِيهٍ بِلَا تَعْطِيلٍ وَيَتَبَيَّنُ هَذَا «بِأَصْلَيْنِ شَرِيفَيْنِ» وَمَثَلَيْنِ مَضْرُوبَيْنِ -وَللهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى- وَ«بِخَاتِمَةٍ جَامِعَةٍ»[١].

فـ(كَيَدَاي) مرفوعةٌ أمَّا (كَيَدَيَّ) فهي إمَّا منصوبَةٌ أو مجرورَةٌ؛ لَأنَّ فيها ألِفًا، والألف فِي المثَنَّى علامةُ رَفْعٍ؛ فعليه يجبُ أنْ أقولَ: (يَدِي كيَدَيَّ)؛ لَأنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، ويَدي اسم مجرورٌ بالكافِ أي: بالكسرِ؛ ولا نقول تصحُّ على لغةِ مَن يُلزم المثَنَّى الألفَ مطلقًا، فهَذِهِ لا تَصْلُحُ للإنسانِ إذا لَحَنَ وقالَ: «رأيتُ الرَّجلان» نقولُ لهُ: خطأ، والصوابُ: «رأيتُ الرَّجُلينِ». فإذا قالَ: على مذهبِ مَن يُلْزِم المُثَنَّى الألفَ مطلقًا فإنَّه لا يُطاع؛ لَأنَّ الواجبَ علينا إتقانُ اللُّغَةِ العربيَّة فلا نتكَلَّمُ بلغةٍ خاصَّةٍ لنا، إنَّما يجبُ علينا أنْ نجْعَلَ كلامنا على المشهورِ من لُغةِ العَربِ.

[١] وغاية كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: إنَّهُ لا يلزمُ مِنْ تماثلِ الاسْمَينِ أو الصِّفتَينِ أنْ يكونَا متماثلين فِي الحقيقةِ، بلْ لكلٍّ من المَخْلُوق والخَالِق ما يختصُّ بهِ مِنْ أسْماءٍ وصفاتٍ.



إثبات بعض الصِّفَات إثبات للباقي

فَصْلٌ: فَأَمَّا الْأَصْلَانِ[١]:

فَأَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَات كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ.

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِمَّنْ يَقُولُ: بِأَنَّ الله حَيٌّ بِحَيَاة عَلِيمٌ بِعِلْمٍ، قَدِيرٌ بِقُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ[٢]، ....

---

[١] المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ بعدَ المقدمةِ أنَّ هذا يتلَخَّصُ في: أَصْلينِ، ومَثَلينِ، وخاتمةٍ.

أما الأصلانِ: فالمُؤلِّفُ بدَأَ بالأصلِ الأوَّلِ الَّذِي يُخاطب بهِ مَنْ يُثبتُ بعض الصِّفَات وينفي بعضًا وهمُ الأَشَاعِرَة فيقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٢] «**أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَات كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ، فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِمَّنْ يَقُولُ: بِأَنَّ الله حَيٌّ بِحَيَاة، عَلِيمٌ بِعِلْمٍ، قَدِيرٌ بِقُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ**»، هَذِهِ سبع صفاتٍ هي الَّتِي يُثبتها الأَشَاعِرَة، فيقُولُونَ: هَذِهِ الصِّفَات السَّبْع صفاتٌ ثابتةٌ للهِ حقيقةً، يقول: اللهُ متكلمٌ بكلامٍ، سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ، مريدٌ بإرادةٍ... إلخ؛ لكنَّهم يفسرون الكلامَ على غيرِ معناهُ؛ إذْ أنَّهم يقُولُونَ: إنَّ الكلامَ هو المَعْنى القائمُ بنفسِ اللهِ وأنَّ هَذِهِ الحروفَ خُلِقَتْ خلقًا لتَعُبِّرَ عمَّا في نفسِ اللهِ، فهمْ يُثبتون ما يفهَمُه أَهْلُ السُّنةِ والجَمَاعَةِ (إنَّ الكَلامَ كلامُ اللهِ لفظًا ومعنًى بحرفٍ وصوتٍ)، لَكِنْ يقُولُونَ: إنَّهُ يتكلمُ بكلامٍ.

وَيَجْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقِيقَةً وَيُنَازِعُ فِي مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ، وَغَضَبِهِ وَكَرَاهَتِهِ، فَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَجَازًا[١]، وَيُفَسِّرُهُ إِمَّا بِالْإِرَادَةِ، وَإِمَّا بِبَعْضِ المَخْلُوقَاتِ مِنَ النِّعَمِ وَالْعُقُوبَاتِ[٢]، فَيُقَالُ لَهُ:

ولَكِنْ عندما تسألهم: ما هُوَ كلامُ اللهِ؟

يقولُونَ: هو المَعْنى القائمُ بنفسِ اللهِ، ولَيْسَ بالحروفِ والأصواتِ الَّتِي نَعْرِفُها، وإنَّما حُروفٌ وأصواتٌ خُلِقَتْ لتُعبِّرَ عمَّا في نفْسِ اللهِ.

فالكلامُ عندَ الأشاعِرَةِ: هو المَعْنى القائمُ بنفْسِهِ دونَ هَذِهِ الحروفِ ودونَ الأصواتِ، فهذا الصَّوتُ الَّذِي سَمِعَهُ جبريلُ ونزلَ به على محمَّدٍ ﷺ وهَذِهِ الحروفُ مخلوقَةٌ لتُعبِّرَ عمَّا في نفسِ اللهِ، وهذا الكَلام لَيْسَ بصحيحٍ، ولا يُمْكنُ أنْ يُفسرَ الكلامُ بِهِ، إنَّما هم عَلَى كُلِّ حَالٍ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ متكلمٌ بكلامٍ ويثبتون هَذِهِ الصِّفَات السَّبْع.

[١] قولُه: «وَيَجْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقِيقَةً وَيُنَازِعُ فِي مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَكَرَاهَتِهِ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَجَازًا» أي: بقيةُ الصِّفَات غير السَّبْعِ عند الأَشَاعِرَة، وحكْمُهُ منْ بابِ المجازِ ولَيْسَتْ حقيقةً، أي: أنَّ اللهَ لم يتَّصِفْ بها حَقِيقةً، وإنَّما هي مجازٌ.

[٢] «وَيُفَسِّرُهُ إِمَّا بِالْإِرَادَةِ، وَإِمَّا بِبَعْضِ المَخْلُوقاتِ مِنَ النِّعَمِ وَالْعُقُوبَاتِ» أي: مثلًا عندما يأتِي إلى تَفْسيرِ المَحبَّةِ يقولُ: المَحبَّة لَيْسَتْ صفةً ثابتَةً للهِ؛ لأنَّ اللهَ لا يحبُّ، ولَكِنْ معْنَى المَحَبَّة الإثابةُ بالثَّواب، ولهذا نجِدُ في تفسير الجلالَينِ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ [المائدة:٥٤]، قال: (يثيبُهُمْ)، فيفسرُ المَحبَّةَ بالثَّوابِ، والثَّوابُ كما يقولُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مخلوقٌ، فيُفَسِّرُونَ صفَةَ المَحبَّة بِشَيْءٍ مخلوقٍ، أوْ يُفسِّرُونَ المَحبَّة بالإرادةِ، بمعْنَى أنَّهُ يريدُ بِلا إرادَةٍ، فيقولُ: معْنَى ﴿يُحِبُّهُمْ﴾: يريدُ ثوابَهم.

لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا نَفَيْتَهُ وَبَيْنَ مَا أَثْبَتَهُ، بَلْ الْقَوْلُ فِي أَحَدِهِمَا كَالْقَوْلِ فِي الْآخَرِ.

والغضَبُ عندَ **الأَشَاعِرَة** لا يفسِّرونَهُ بالغَضَبِ حقيقةً، فيقُولُونَ: المُرادُ بالغَضَبِ الانتقامُ، فيفسِّرُونَهُ بالعقابِ كما قالَ المُؤلِّفُ: «**مِنَ النِّعَمِ وَالْعُقُوبَاتِ**» أو يقُولُونَ: الغضبُ إرادةُ الانتقامِ فيفسرونَه بالإرادةِ.

فصارَ هؤُلاءِ الأَشَاعِرَةُ في الصِّفَات طريقَيْن:

الطَّريق الأوَّل: يُثبِتُونَ للهِ سبعَ صفاتٍ حقيقيةً.

الطَّريق الثَّاني: صِفَاتٌ اتَّفَقوا على أنَّها مجازٌ لَكِـنْ تُفَسَّر إمَّا بالإرادةِ وإمَّا بِشَيْءٍ مخلوقٍ.

فهمْ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ مريدٌ بإرادةٍ حقيقيةٍ لكنَّه لَيْسَ يغضبُ بغضبٍ حقيقيٍّ، فهو يغضب أي: ينْتَقِمُ إذا أُتي بِشَيْءٍ مكروهٍ، أو يريدُ الانتقامَ إذا فسَّروه بالإرادةِ فهذه طريقة الأَشَاعِرَة، بخلافِ أَهْلِ السُّنةِ والجَماعَة الَّذِين يثبتونَ السَّبعَ وغيرَهمْ.

وإذا سَأَلَ سَائِلٌ: ما الفَرْقُ في صفةِ الكلامِ عندَ الأَشَاعِرَة وأهلِ السُّنةِ؟

فالجوَاب: الأَشَاعِرَة أثبتوا صفةَ الكلامِ، لكنَّهمْ أخطَئوا في تفسيرِهِ، فلمْ يفسروهُ كما عندَ أَهْلِ السُّنةِ والجَماعَةِ.

وبقيةُ الصِّفَات معروفةٌ عندَ أهلِ السُّنةِ، فهمْ يقُولُونَ: إِنَّ اللهَ عِلِيمٌ وقديرٌ إلى آخرِهِ، فالأَشْعَرِيُّ في الصِّفَات غيرِ السَّبْعِ إمَّا يفسرُهَا بإرادةِ الشَّيءِ أو بالشَّيءِ المَخْلُوق، كما يقولُ شيخُ الإسلامِ: «**وَيُفَسِّرُهُ إِمَّا بِالْإِرَادَةِ**» فهذه واحدةٌ، «**وَإِمَّا بِبَعْضِ المَخْلُوقاتِ مِنَ النِّعَمِ**» إنْ كانت شَيْئًا محبوبًا، أو «**العقوباتِ**» إنْ كانَ الشَّيءُ مكروهًا.

فَإِنْ قُلْت: إِنَّ إِرَادَتَهُ مِثْلُ إِرَادَةِ المَخْلُوقِينَ فَكَذَلِكَ مَحَبَّتُهُ وَرِضَاهُ وَغَضَبُهُ وَهَذَا هُوَ التَّمْثِيلُ[١].

وَإِنْ قُلْت: إِنَّ لَهُ إِرَادَةً تَلِيقُ بِهِ؛ كَمَا أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ إِرَادَةً تَلِيقُ بِهِ قِيلَ لَك: وَكَذَلِكَ لَهُ مَحَبَّةٌ تَلِيقُ بِهِ وَلِلْمَخْلُوقِ مَحَبَّةٌ تَلِيقُ بِهِ وَلَهُ رِضًا وَغَضَبٌ يَلِيقُ بِهِ وَلِلْمَخْلُوقِ رِضًا وَغَضَبٌ يَلِيقُ بِهِ[٢].

---

[١] فيُقالُ للمخاطَبِ الَّذِي يقولُ بإثباتِ هَذِهِ الصِّفَات دونَ غيرِها وهمُ الأَشَاعِرَة: لا فرقَ بينَ ما تُثْبِتُهُ وبينَ ما تَنْفِيهِ، بلِ القولُ فِي أحدِهما كالقولِ فِي الآخرِ، فإنْ قُلتَ: إنَّ إرادتَهُ مثلُ إرادةِ المَخْلُوقِينَ فكذَلِكَ محبتُهُ ورضاهُ وغضبهُ وهذا هو التَّمثِيل الَّذِي يرفُضُهُ الأَشْعَرِيُّ.

فنسأله: هل أثْبَتَّ الإرادَةَ؟ يقول: نعم.

فنقول: هَذِهِ الإرادةُ إنْ جعلتَها مثلَ إرادةِ المَخْلُوقِينَ. فإنَّنا نقولُ أيضًا: غضبُهُ ومحبتُهُ ورضاهُ وكراهتُهُ كلها أيضًا من جنسِ صفاتِ المَخْلُوقِينَ، وحينئذٍ نقعُ نحنُ وأنتَ في شُبهةِ التَّمثيلِ، وأنْتَ لا تُقرُّ بالتَّمثيلِ، ونحن كذَلِك لا نقرُّ بالتَّمثيلِ.

[٢] وإنْ قلتَ: إنَّ لهُ إرادةً تليقُ به كما أنَّ للمَخْلوقِ إرادةً تليقُ به.

قُلْنا لكَ: وكذَلِكَ لهُ محبةٌ تليقُ بِهِ وللمخلوقِ محبةٌ تليقُ بهِ، ولهُ رِضى وغضَبٌ يليقُ بهِ، وللمخلوقِ رِضى وغضَبٌ يليقُ بهِ؛ فصار يلزَمُه فيما أثْبَت مثْلُ ما يلْزَمُه فيما نفى.

فإذا قلنا لهُ: أنْتَ تُثْبِتُ للهِ إرادةً مثلَ إرادةِ المَخْلُوقِينَ؛ فإذا قالَ: نعم أُثْبِتُ ذَلِك مثلَ إرادة المَخْلُوقِين، قلنا: نحن أيضًا نثبتُ مثْلَك محبةً تُماثِل محبةَ المَخْلُوقِينَ؛ فنقعُ نحْنُ، وهم في التَّمثيلِ.

وَإِنْ قُلْت: الْغَضَبُ غَلَيَانُ دَمِ الْقَلْبِ لِطَلَبِ الِانْتِقَامِ[١].
فَيُقَالُ لَهُ: وَالْإِرَادَةُ مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ[٢].
فَإِنْ قُلْت: هَذِهِ إِرَادَةُ الْمَخْلُوقِ.
قِيلَ لَك: وَهَذَا غَضَبُ الْمَخْلُوقِ[٣].

وإن قال: لا أَبَدًا، حاشَا للهِ أنْ أثْبِتَ إرادةً مثلَ إرادةِ المَخْلُوقِينَ، بلْ أقولُ: له إرادةٌ تليقُ به، وله كلامٌ يلِيقُ به، ولهُ سمعٌ يليقُ به، وله قدرةٌ تليقُ به، إلخ.

قلنا له: ونحن كذَلِك نقول: له محبةٌ تليق به، وله أيضًا غضبٌ يَلِيقُ به، وللمَخلوقِينِ غضَبٌ يليقُ بهم، وكُلّ شَيْءٍ يليق به.

[١] **فإن قال:** الغضبُ غليانُ دمِ القلبِ لطلبِ الانتقامِ، فهذا صحيحٌ: أنَّ القلبَ يغلِي؛ ولهذا يفورُ الدَّمُ وتحمَرُّ العَينُ ويقِفُ الشَّعْرُ، وكما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الغَضَبُ جَمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمِ**»(١)، فهي حرارةٌ تكونُ في الدَّمِ، هذا هو الغَضَبُ، لَكِنْ هذا غضَبُ المَخْلُوق.

[٢] **نقولُ لَهُ أيضًا:** والإرادةُ ميلُ النَّفسِ إلى جَلْبِ منفعةٍ أو دفع مضرَّةٍ، أريد مثلًا أنْ أدْرُسَ في كُلِّيَةِ الشَّريعةِ؛ هذا لجلْبِ منْفَعَةٍ، أو أريدُ أنْ ألبسَ ثوبًا أتدفَّأُ به منَ البردِ، هذا لدفعِ مضَرَّةٍ، إذن الإرادَة هي ميلُ النَّفسِ إلى جلبِ منفعةٍ أو دفعِ مضرَّةٍ، واللهُ جَلَّ وَعَلَا لا يحتاجُ إلى جلبِ منفعةٍ ولا إلى دفعِ مضرَّةٍ، وأنْتَ تُثْبِتُ للهِ الإرادَةَ، فإذنْ أنْت تُثبتُ أنَّ اللهَ تعالى يحتاجُ إلى جلبِ منفعةٍ ودفع مضرَّةٍ.

[٣] **فإذا قالَ:** إرادة المَخْلُوق الَّتِي هِي ميلُ النَّفسِ إلى جلبِ المنفعةِ ودفعِ المضرَّة.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٦١).

وَكَذَلِكَ يَلْزَمُ الْقَوْلُ فِي كَلَامِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ إِنْ نُفِيَ عَنْهُ الْغَضَبُ وَالمَحَبَّةُ وَالرِّضَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ المَخْلُوقِينَ؛ فَهَذَا مُنْتَفٍ عَنِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَجَمِيعِ الصِّفَاتِ[١].

قلنا: والغَضَبُ غليانُ القلبِ لطلبِ الانتقامِ، هذا غضبُ المَخْلُوق، المثال واضح لا ينفكُّ عنهُ أَبَدًا؛ لَأنَّ كُلَّ شيءٍ في الصِّفَات الَّتِي نفاها نحن نقَدِّرُهُ في الصِّفَات الَّتِي أثبتَهَا؛ إذْ لا فَرْق فيُقال فيما نفاهُ مثلُ ما يُقال فيما أثبتَهُ، فيرتَدُّ عليه البابُ، ويلزمه أنْ يُقرَّ بالصِّفَات الَّتِي نفاهَا؛ لأنَّ كلامَ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ساقَ البحثَ على تقديرِ الإثْبَات وعلى تقديرِ النَّفْي.

[١] المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: الصِّفَات الباقيةُ الَّتِي أَثْبَتُوها وهي سِتُّ صِفاتٍ: الكلامُ، والسَّمْعُ، والبصرُ، والعلمُ، والحَيَاةُ، والقُدرةُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ ناقشَهُم في الإرادَةِ، ثُمَّ قالَ: كذَلِك يلْزَمُ القولُ فِي كلامِهِ وسمعِهِ وبصرِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وحياتِهِ مثلَ ما قِيلَ في الإرادَةِ.

فإذا قلنا: إنَّ السَّمْعَ هو عبارةٌ عنْ إدراكِ المسموعِ بصفةٍ معَيَّنةٍ على شكلٍ مخْصُوصٍ، فعِندما تُدرِكُ أنتَ المسموعَ لا تُدرِكُ كلَّ الأصواتِ إنَّما تدركُ الصَّوتَ بصفةٍ معينةٍ وبشكلٍ محدودٍ، فإذا قلنا: إنَّ سمعَ اللهِ هكَذا لزمَ أنْ يكونَ مشابهًا للمخلوقِ.

وإِنْ قالَ: أنا أثبتُ للهِ سَمْعًا لا يُشبهُ سمْعَ المَخْلُوقِ.

قلنا له: إذن بَقِيَّةُ الصِّفَات يجبُ عَلَيْكَ أنْ تُثْبِتَها للهِ على وَجْهٍ يليقُ بِهِ، ولا يُشبهُ صفاتِ المَخْلُوق، نقول هذا في السَّمْع والبَصرِ والكلامِ وجميعِ الصِّفَاتِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لِهَذَا إِلَّا مَا يَخْتَصُّ بِالمَخْلُوقِينَ؛ فَيَجِبُ نَفْيُهُ عَنْهُ.

قِيلَ لَهُ: وَهَكَذَا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ[١].

---

[١] وإنْ قالَ: إنَّه لا حَقِيقةَ لهذا إلا ما يختَصُّ بالمَخْلُوقِينِ فيجبُ نفيهُ عنْهُ، قِيلَ لهُ: وهكَذا السَّمعُ والبَصَرُ والكلامُ والعلمُ والقدرةُ، أي: إذَا قالَ إنَّ الغَضَبَ والكراهةَ والمَحبَّة لا حقيقةَ لهمْ إلَّا ما يَلِيقُ بالمَخْلُوقِ، قَلْنا له أيضًا: وكذَلِك السَّمعُ والبصرُ، فالحاصِلُ أنَّ مَنْ قالَ ببعضِ الصِّفَاتِ ونَفَى بعضَها فإنَّ قولَهُ متناقضٌ.

وَجْهُ التَّناقُضِ: أنَّه يلزمُهُ فيما أثبتَ نَظِيرُ ما يلزَمُهُ فيما نفى، فإنْ أثبتَها على وجهِ التَّمثيلِ أثبتَ الجميعَ على وَجْه التَّمثيلِ، وقلنا له: إنَّكَ مُمَثِّلٌ.

وإن أثْبَتَها على وجهٍ يَلِيقُ بالخَالِق وما يُقابِلُها مِنَ المَخْلُوق يليقُ بِهِ، نقولُ: هكَذا يجِبُ عليكَ في بقيةِ الصِّفَاتِ أنْ تُثْبتَ للهِ مِنَ الغَضَبِ والرِّضا والمَحبَّة ما يَلِيقُ بِهِ، وللمخْلُوقِ مِن ذَلِك ما يَلِيقُ بهِ.

وسببُ إثباتِ الأشاعِرَةِ لهذِهِ الصِّفَات السَّبْعِ: أنَّ هَذِهِ الصِّفَات السَّبْع دلَّ عليها العَقْلُ، واتفقَ عليها العَقْلُ والسَّمْع فوجبَ إثباتُها، أمَّا الصِّفَات الأُخْرَى فإنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عليها فلا يجِبُ الإثْبَات.

فلذَلِكَ هُمْ يرونَ تحكيمَ العَقْلِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ ولا يَرْجِعُونَ للسَّمعِ، يقُولُونَ: العَقْلُ مُقدَّمٌ على النَّقلِ، فإذا وُجدَ فِي النَّقلِ ما يُخالِفُ العَقْلَ وجبَ تأْويلُهُ إنْ أمْكَنَ.

فالسَّمعُ والبَصرُ يدلُّ عَلَيْهِ العقْلُ؛ لَأنَّ رَبًّا لا يسَمعُ ولا يُبصرُ لا يصلحُ أنْ يكونَ رَبًّا، ولهذا قالَ إبراهيمُ لأَبيهِ: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم:٤٢]، القُدْرَةُ أيضًا دلَّ عليها العقلُ؛ لأنَّ رَبًّا لَيْسَ بقادرٍ لا يصلحُ أنْ يكونَ رَبًّا، ولهذا ينْفِي

الله تعالى ربُوبِيَةَ معبودٍ لا يقدرُ على شيءٍ؛ ولهذا قالَ إبراهيمُ: ﴿وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢]، والكَلامُ لا يمكنُ أنْ يكونَ رَبًّا بِدونِ كلامٍ؛ لأَنَّهُ كَيْفَ يُبَلِّغُ وحيَهُ إلى خلقِهِ، وما يريدُ مِن خلقِهِ إلَّا بطريقِ الكَلامِ.

والإرادةُ أيضًا يقُولُونَ: نحنُ نُشاهِدُ المَخْلُوقات تَتبَدَّلُ وتتغيرُ ولا يُمْكنُ أنْ يكونَ الخَالِق يبدلُّها ويغيرُها إلا بإرادةٍ، إذ لا يُمكنُ لهم وهم يقُولُونَ: هَذِهِ الصِّفَات السَّبْعُ دلَّ علَيْهَا العقلُ فيجبُ إثباتُها وغيرها لا يَدُلّ عليها العَقْل فلا يجوز إثباتها.

ونحنُ نقولُ لهمْ: وغيرُ هذِهِ الصِّفَات قد دَلَّ عليها العقلُ دِلالةً قطعيَّةً، فالرَّحمةُ مثلًا وهم يُثْبتُونَهَا لله، يقُولُونَ: الرَّحمةُ هِي إرادةُ الإحْسانِ أوْ هِي الإحسانُ، أَلَيْسَ فِي العقلِ ما يَدُلُّ عليها؟ أَلَيْسَ اللهُ يجلِبُ السُّوءَ ويجلِبُ الخَيْرَ؟ أَلَيْسَ هذهِ هِي أسبابُ الرَّحمةِ؟ وعلى هذا فَقِسْ، فنحنُ نقولُ لهمْ: الَّتِي نفَيْتُمْ وزعَمْتُم أنَّ العَقلَ يدلُّ عليها هي أيضًا يَدُلّ عليها العَقْلُ، بل إنَّ دَلالةَ العَقْلِ على بعضِها أقوى من دلالتِهِ على ما أثبتمْ.

وهُناك طائفة أشدُّ منَ الأَشَاعِرَة تَقُولُ: جميعُ الصِّفَاتِ لا تَثْبُتُ للهِ، فإذا قالَ الأَشْعَرِيُّ: أنا أثبِتُ للهِ سمعًا، قَالَ المُعْتَزِليُّ: أنا لا أُثبتُ للهِ سمعًا؛ لأَنَّ إثباتَ السَّمعِ تمثِيلٌ وتشْبيهٌ، يقولُ الأَشْعَرِيّ ردًّا على المُعْتَزِلِيِّ: العقلُ دلَّ على السَّمعِ، وأنا أُثبت للهِ سمْعًا يليقُ بهِ، فحِينئذٍ لا تمثيلَ.

نقول لهُ: فيما نفيتَ منَ الصِّفَات -ونحن نُثبتُها- نقول لك مثلَ ما قلتَ أنتَ للمعتزلِيِّ الَّذِي ينكرُ الصِّفَات؛ لأَنَّك قلت له: أثْبتُّ للهِ سمعًا لَيْسَ كسمعِ المَخْلُوقِ، وأَثْبتُّ له قدرةً لَيْسَت كقدرةِ المَخْلُوق، وأثبتُّ له إرادة لَيْسَت كإرادة المَخْلُوقِ؛ ونحن نقول لك أيضًا مثل ما تقوله أنتَ.

فَهَذَا الْمُفَرِّقُ بَيْنَ بَعْضِ الصِّفَاتِ وَبَعْضٍ، يُقَالُ لَهُ: فِيمَا نَفَاهُ كَمَا يَقُولُهُ هُو لُمنَازِعِهِ فِيمَا أَثْبَتَهُ، فَإِذَا قَالَ الْمُعْتَزَلِيُّ: لَيسَ لَهُ إِرادَةٌ وَلَا كَلَامٌ قَائِمٌ بِهِ، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالمَخْلُوقَاتِ[١]، فَإِنَّهُ يُبَيِّنُ لِلْمُعتَزَلِيِّ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَتَّصِفُ بِهَا الْقَدِيمُ[٢]، وَلَا تَكُونُ كَصِفَاتِ الْمُحْدَثَاتِ، فَهَكَذَا يَقُولُ لَهُ الْمُثْبِتُونَ لِسَائِرِ الصِّفَاتِ مِنَ المَحبَّةِ وَالرِّضَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

---

[١] فإذَا قَالَ المُعْتزلِيُّ -وهو أشدُّ مِنَ الأَشْعَرِيِّ-: لَيْسَ له إرادةٌ ولا كَلَامٌ قائِم بِهِ؛ لَأنَّ هذهِ الصِّفَاتِ لا تكُونُ إلَّا بالمَخْلُوقاتِ -فهو ينكرُ الصِّفَات السَّبعِ- لأَنَّهُ يقولُ: سمِيعٌ لَكِنْ لَيْسَ له سَمْعٌ، وبَصِيرٌ لَيْسَ له بصَرٌ وما أشبَه ذلِكَ، أو يقول: إنَّ هَذِهِ أسْماء جامِدَةٌ إطْلَاقًا، فإنَّ الأَشْعَرِيَّ يبيِّنُ للمعتَزَلِيِّ أنَّ هذهِ الصِّفَات يتصفُ بها القَدِيمُ، ولا تكونُ كصفاتِ المحدثاتِ.

[٢] يقول المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُبيِّنُ لهُ أنَّ هذِهِ الصِّفَاتِ يتَّصِفُ بِهَا القديمُ، والمُرادُ بالقِديمِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وهذا التَّعبير من شيخِ الإسلامِ مِمَّا يُؤخذُ عليهِ؛ لكنه رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ هذا الكَلام في محاجَّةِ مَنْ يقولُونَ به -لا إقرارًا لَهُ- ولَكِنْ تَنزُّلًا مع الخِصْمِ، والتَّنزلُ مع الخَصْمِ لَيْسَ فيهِ بأسٌ، وإنْ كانَ الإنسانُ لا يحبُّهُ، فقد قَالَ اللهُ تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم﴾ [الأنبياء:٤٣]، ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود:١٠١]، بل أَبْلَغُ من ذلِكَ يقولُ اللهُ: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، وهل هُناك مقارنَةٌ بينَ الله وبينَ ما يُشرِكُونَ؟ ولَكِنْ تَنزُّلًا مع الخَصْمِ، يقولُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (القديمِ) ولا تكونُ كصفاتِ المحدَثاتِ.

فَإِنْ قَالَ: تِلْكَ الصِّفَاتُ أَثْبَتُّهَا بِالْعَقْلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الحَادِثَ دَلَّ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالتَّخْصِيصَ دَلَّ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَالْإِحْكَامَ دَلَّ عَلَى الْعِلْمِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ مُسْتَلْزِمَةٌ لِلْحَيَاةِ، وَالحَيُّ لَا يَخْلُو عَنْ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ أَوْ ضِدِّ ذَلِكَ[١].

---

[١] الخلاصَةُ: أنَّ المؤلِفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّنَ لنا الطَّرِيقَ البيِّنَ للرَّدِّ على من يُثْبِتُ بعضَ الصِّفَاتِ ويَنْفِي بعْضَها، فَإِنْ قَالَ: تلكَ الصِّفَاتُ أثبَتُّها بالعَقْل؛ لأنَّ الفِعْلَ الحادِثَ دلَّ على القُدْرةِ، والتَّخصيصُ دلَّ على الإرادَةِ والإحكَامِ، وهَذِهِ الصِّفَاتُ مسْتَلْزِمَةٌ للحَيَاةِ، والحَيُّ لا يَخْلُو عن السَّمْعِ والبَصَرِ والكلامِ أو ضد ذَلِك.

فَإِنْ قَالَ -والضَّمير يعودُ على الأَشْعَرِيِّ الَّذِي يُثْبِتُ بعضَ الصِّفَاتِ دونَ بعضٍ-: تلك الصِّفَات السَّبْع أَثْبَتُّها بالعَقْلِ، ووجهُ الدَّلالَةِ: أَنَّ الفِعْلَ الحادث يَدُلُّ على القُدرةِ، والمُرادُ بالفِعلِ هنا المفعول؛ لَأنَّ المفعولَ يَدُلُّ على قُدْرَةِ الفاعِلِ؛ لَأنَّ مَنْ لا يَقْدِرُ لا يفْعَلُ، فنحنُ نشاهِدُ حدوثَ المطرِ، ونشاهِدُ حُدوثَ الإنسانِ، ونشاهِدُ طُلُوعَ الشَّمْسِ وغروبَ الشَّمسِ إلى آخرِهِ، هذا الفِعْلُ حادِثٌ يَدُلُّ على القَدرةِ؛ لَأنَّ مَنْ لا يقْدِرُ لا يُحْدِثُ.

والتَّخصيصُ دلَّ على الإرادَةِ؛ لَأنَّ تخصيصَ الشَّيءِ بما هو عليه دالٌّ على الإرادَةِ، فعندما يخلقُ اللهُ من هَذِهِ النُّطفَةِ ذَكَرًا ومنَ النُّطفةِ الأخرى أُنْثَى، فيَدُلُّ على أنَّهُ أرادَ أنْ تكونَ هَذِهِ النُّطفة ذَكَرًا، وأراد أنْ تكونَ النُّطفة الأخرى أُنْثى، فالتَّخصيصُ -أي: تَخْصيصُ كلِّ شَيْءٍ بوقتِهِ- يَدُلُّ على الإرادَةِ؛ لأَنَّهُ لوْلا الإرادةُ ما كان هذا ذَكَرًا وأُنْثى، فتخْصِيص المَخْلُوق على ما هو عليه دليلٌ على الإرادَةِ.

والفعلُ الحادِثُ يَدُلُّ على القُدْرَةِ، وجهُ الدِّلالَةِ: أنَّ الَّذي لا يَقْدِرُ لا يفْعَلُ.

فالإحسانُ دلَّ على العِلْمِ، فإحسانُ الشَّيءِ أي: إتْقانُهُ، ونحنُ نشاهِدُ المَخْلُوقاتِ محكَمَةً متْقَنَةً قالَ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء:٣٢]، فهذا الإحسانُ يَدُلُّ على العِلْمِ؛ لَأنَّ الَّذي لا يعْلَمُ لا يُحْكِم ولا يَدْرِي، فعنْدمَا تصْنَعُ أيَّ آلةٍ إذا لمْ يكنْ عنْدَكَ عِلْمٌ لا تستَطِيعُ إصلاحَها إذا تعَطَّلَتْ، فإذا كانَ عندكَ سيارة تُرِيدُ إصلاحَها إذا لم يكنْ عندك عِلْمٌ لا تقْدِرُ أنْ تُصْلِحَها، كذَلِكَ أيضًا هَذِهِ الصِّفَات السَّبع: القُدرَةُ والإرادةُ والعِلْمُ مستلْزِمَةٌ للحَيَاةِ، أي: لا يُمْكِنُ أنْ يَصِيرَ عالمًا أو قادِرًا أو مُرِيدًا إلَّا من كانَ حَيًّا، والميتُ لا يمكنُ أنْ يَصِيرَ عالمًا ولا قادِرًا ولا مُرِيدًا؛ إذنْ فهو حَيٌّ، وهَذِهِ أربعُ صِفَاتٍ، والحَيُّ لا يخْلُو عن السَّمْعِ والبَصَرِ والكلامِ.

وعَلَى كُلِّ حَالٍ فالتَّعبيرُ الأخيرُ فيهِ دَلالَةُ العَقْلِ أكثرُ مما قاله المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّ قولَهُ: الحيُّ لا يخلو عنِ السَّمْعِ والبصرِ، فقد يكونُ حيٌّ بلا سَمْعٍ ولا بصَرٍ ولا كلامٍ، بل رُبَّما يكونُ به صَمَمٌ أو أعْمى، ورُبَّما يكون أخْرَسَ، لَكِنْ نقول: إنَّ عَدَمَ السَّمْعِ والبصرِ دَلِيلٌ على عدَمِ صلاحِيَّتِهِ للرُّبُوبِيَّةِ، فلا يمكنُ أنْ يكونَ ربًّا ولا يسْمَعُ ولا يُبْصِرُ؛ ولهذا قالَ إبراهيمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لأَبِيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم:٤٢]، فلا يمكنُ أنْ يكُونَ رَبًّا، فإذَا قَالَ: بأَنَّهُ ربٌّ، قيل: لَا بُدَّ أنْ يَسْمَعَ ويُبْصِرَ.

كذَلِك الكلامُ لَا بُدَّ منه للرَبِّ لِيُبَلِّغَ ما يُرِيدُ لخلقِهِ فنحن لا نَدْرِي ما يريدُ اللهُ إلَّا بواسِطَةِ الكلامِ، لَوْلا أنَّ اللهَ تكلَّم بالوحْي ونَزَلَ بهِ جِبريلُ على الرُّسلِ ما عَلِمْنَا ماذا يطلبُ مِنَّا، فهذان طريقانِ في إثباتِ السَّمْعِ والبصرِ والكلامِ:

الطَّرِيقُ الأَوَّلُ: ما ذَكَرْنَاهُ.

قَالَ لَهُ سَائِرُ أَهْلِ الإِثْبَاتِ: لَكَ جَوَابَانِ[١]:

والطَّرِيقُ الثَّانِي: قولـهُم: إنَّ الحيَّ لا يخلُو عن السَّمْعِ والبَصَرِ والكَلامِ أو ضِدُّ ذلِكَ، فضِدُّ السَّمْعِ الصَّممُ، وضدُّ البصرِ العَمَى، وضدُّ الكلامِ الخرسُ، وهذا لا يليقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهذهِ النُّقْطَةُ تحتاجُ إلى انتباهٍ.

[١] المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ أصْلَينِ:

الأصلُ الأوَّلُ: هو القَولُ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقَولِ في البَعْضِ الآخرِ، هذا الأصلُ ذَكَرَهُ المؤلِّفُ معَ الأَشَاعِرَة الَّذِينَ يُثْبِتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ وينْفُونَ البَعضَ، والصِّفَاتُ الَّتِي أثبتُوهَا في هذا البيتِ وهو قَوْلُ النَّاظمِ:

حـيٌّ عَلِـيمٌ قَـدِيرٌ والكَـلَامُ لَـهُ ... إِرَادَةٌ وكَذَاكَ السَّمْعُ والبَصَرُ(١)

وتحقيق هذه القاعِدَةِ: إذا قالَ إنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْع دَلَّ علَيهَا العَقْلُ فوجهُ دلالةِ العَقْلِ عليها ما يُثْبِتُهُ هو، فيقولُ: هذهِ الصِّفَاتُ أَثْبَتُّها؛ لَأنَّ العَقْلَ دلَّ عَلَيْهَا.

فوجهُ دلَالَةِ العَقْلِ عليها -على زعمِهِ-: أَنَّهم جَعَلُوا السَّمْعَ والبَصَرَ والكلامَ من مسَلَّماتِ الحَيَاة، كذا يَقولُونَ: الحيُّ لَا بُدَّ أنْ يكونَ سَمِيعًا بصِيرًا متكَلِّمًا، أو ضدُّ ذَلِك أي: إمَّا هذا أو هذا والضِّدُّ يمتَنِعُ، وما دامَ العَقْل دلَّ على إثباتِ هَذِهِ الصِّفَات فنُثْبِتُهَا.

وأما الصِّفَاتُ الأُخرى فإنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عليها، وإذا كان لا يَدُلُّ عليها فأنا لا نُثْبِتُها، فيرُدُّ المُؤلِّفُ: إذا قال: إنَّ العَقْلَ دلَّ عليها نقُولُ: قالَ سائرُ أهلِ الإِثْبَات منهم أَهْلُ السُّنةِ والجَمَاعَةِ الَّذين يُثْبِتُونَ جميعَ الأَسْماءِ والصِّفَاتِ جوابانِ:

---

(١) مقدمة أبي زيد القيرواني لكتابه الرسالة (ص:٦٤).

أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ: عَدَمُ الدَّلِيلِ المُعَيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ المَدْلُولِ المُعَيَّنِ[١]، ....

---

[١] **أحدهما**: يُقالُ: عَدمُ الدَّليلِ المعيَّنِ لا يستَلْزِمُ عدمَ المدْلُولِ المعيَّنِ.

ومعْنَى هذا الكَلامِ: أنَّ الأشياءَ الَّتِي لها أدِلَّةٌ إذا عُدِم لها دَلِيلٌ من هَذِهِ الأدلةِ فلا يستَلْزِمُ عدمَ المدلولِ، مثلًا إذا فَرَضْنَا أنَّ هذا الشَّيءَ محرَّمٌ وله عِدَّةُ أدلَّةٍ على التَّحريمِ؛ فإذا عُدِمَ دليلٌ مِن هَذِهِ الأدلةِ فلا نَقُولُ إنه صَارَ مباحًا، بلْ يَبْقى مُحَرَّمًا بالدَّلِيلِ الثَّاني.

فإذا قُلنا: الصَّلاةُ واجِبةٌ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، والصَّلاةُ واجبةٌ؛ لأنَّ اللهَ توَّعَدَّ المتهاوِنينَ بها ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم:٥٩]، والصَّلاةُ واجبةٌ؛ لأنَّ الله تعالى فرضها كما قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ**»(١)، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤- ٥]، وقوله ﷺ: «**مَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نُورًا وَلَا بُرْهَانًا وَلَا نَجَاةً يَوْمَ القِيَامَةِ وَحُشِرَ مَعَ فِرْعَونَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ وَأُبَيِّ بْنِ خَلَفٍ**»(٢)، وما أشبهَ ذلكَ منَ الأدلةِ كثيرٌ.

إذا قُدِّر أنَّ واحدًا من هَذِهِ الأدلةِ لم يُوجَدْ، فهل معْنَى ذَلِك أنَّ الأدلَّةَ الثَّانية تنتَفِي وينتفِي المدلولُ؟

والجوابُ: أنَّ عدمَ الدَّلِيلِ المعيَّنِ لا يستَلْزِمُ عدمَ المدْلُولِ؛ لأنَّ المدْلُولَ قد يثْبُتُ بدَليلٍ آخَرَ غيرِ هـذا الدَّلِيلِ المعينِ، فـإذا قـدَّرنَا أنَّ العَـقْلَ لا يَـدُلُّ على بقِيَّـةِ الصِّـفَاتِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، رقم (١٤٥٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٩).

فَهَبْ أَنَّ مَا سَلَكْتَ مِنَ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ لَا يُثْبِتُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفِيهِ[١]، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْفِيَهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ؛ لِأَنَّ النَّافِيَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ كَمَا عَلَى الْمُثْبِتِ.

-على زعْمِ الأَشْعَرِيِّ-، فالسَّمْع دالٌّ على هَذِهِ الصِّفَات، وهذا ما يُريدُهُ المؤلِّفُ.

وهَذِهِ القاعِدَةُ نافِعَةٌ إذا أبطَلَ المستَدِلُّ دَلِيلًا على شيءٍ، وقال: هَذا لَا يَدُلُّ على هذا الشَّيءِ فلا يَلْزَمُ من بطلانِ الدَّلِيلِ على هذا المدلولِ -على الشَّيءِ- أنْ لا يَثْبُتَ هذا الشَّيْءُ بدليلٍ آخَرَ؛ لأَنَّهُ قد ينْتَفِي هذا الدَّلِيلُ لَكِنْ يثبتُ بدليلٍ آخر.

[١] افرض أنَّ الدَّلِيلَ العَقْلِيَّ الَّذِي سلَكْتَ لا يُثْبِتُ ذَلِك، ومعْنَى ذَلِك أي: ما نَفَيْتَهُ من الصِّفَاتِ -فالأَشْعَرِيّ ينفِي ما نفَى منَ الصِّفَاتِ، وحجَّتُهُ: أنَّ العَقْلَ لا يَدُلّ عليه-، نقول: هَبْ أَنَّ ما سلكْتَ منَ الدَّلِيلِ العقْلِيِّ لا يثبتُ ما نَفَيْتَ منَ الصِّفَات، فإنَّه -أي: الدَّلِيلُ العَقْلِيُّ- لا ينْفِيهِ، فمثلًا إذا قلتَ: إنَّ الدَّلِيلَ العقليَّ لا يَدُلُّ على إثباتِ بقيةِ الصِّفَاتِ، فإنَّ الدَّلِيلَ العقليَّ أيضًا لا ينفِي هَذِهِ الصِّفَاتِ.

لو فَرَّ مِنْ أَنَّهُ نفى هَذِهِ الصِّفَاتِ لعدَمِ الدَّلِيلِ العقليِّ قلنا: النَّافِي لَا بُدَّ أنْ يأتِيَ بدلِيلٍ كالمثْبِتِ، كلُّ إنسانٍ ينفِي شَيْئًا فعليهِ الدَّلِيلُ على نَفْيِه، والدَّلِيلُ قد يكونُ ثُبُوتِيًّا، وقد يكونُ بناءً على الأَصْلِ.

والمهم أنَّ مَنْ نفَى شَيْئًا لَا بُدَّ أنْ يأتِيَ بالدَّلِيلِ كالمثْبِتِ سواءً بسواءٍ، ولَيْسَ لك أنْ تنفِيَ ما نفَيْتَ من الصِّفَات بغيرِ دليلٍ؛ لأنَّ النَّافِيَ عليه الدَّلِيل كما على المثبتِ.

والأَشَاعِرَة استَدَلُّوا على التَّخصيصِ وأنَّ اللهَ يخلُقُ هذا ويخلُقُ هذا، وهذا لهُ ميزاتُهُ، وهذا لَهُ ميزاتُهُ، وجَعَلُوا التَّخصِيصَ دَلِيلًا على الإرادَةِ، فلولا الإرادَةُ ما حصلَ تخصيصٌ، فهُمْ يقولُونَ: إنَّ التَّخصيصَ يَدُلُّ على ثبوتِ صِفَةِ الإرادَةِ لله.

وَالسَّمْعُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُعَارِضْ ذَلِكَ مُعَارِضٌ عَقْلِيٌّ وَلَا سَمْعِيٌّ فَيَجِبُ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ الدَّلِيلُ السَّالِمُ عَنْ الْمُعَارِضِ الْمُقَاوِمِ.

الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: يُمْكِنُ إِثْبَاتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِنَظِيرِ مَا أَثْبَتَ بِهِ تِلْكَ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ فَيُقَالُ: نَفْعُ الْعِبَادِ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ دَلَّ عَلَى الرَّحْمَةِ كَدَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى الْمَشِيئَةِ وَإِكْرَامُ الطَّائِعِينَ يَدُلُّ عَلَى مَحَبَّتِهِمْ وَعِقَابُ الْكَافِرِينَ يَدُلُّ عَلَى بُغْضِهِمْ[١]، كَمَا قَدْ ثَبَتَ بِالشَّهَادَةِ وَالْخَبَرِ: مِنْ إِكْرَامِ أَوْلِيَائِهِ وَعِقَابِ أَعْدَائِهِ وَالْغَايَاتُ الْمَحْمُودَةُ فِي مَفْعُولَاتِهِ وَمَأْمُورَاتِهِ -وَهِيَ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ مَفْعُولَاتُهُ وَمَأْمُورَاتُهُ مِنَ الْعَوَاقِبِ الْحَمِيدَةِ- تَدُلُّ عَلَى حِكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ؛ كَمَا يَدُلُّ التَّخْصِيصُ عَلَى الْمَشِيئَةِ وَأَوْلَى[٢]؛ ....

---

[١] المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: «**نَفْعُ الْعِبَادِ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ دَلَّ عَلَى الرَّحْمَةِ كَدَلَالَةِ التَّخْصِيصِ عَلَى الْمَشِيئَةِ،...**» إنَّ دَلالَةَ نفعِ العبادِ على الرَّحمةِ كدلالةِ التَّخصِيصِ على المشيئةِ؛ فالمشيئةُ الَّتِي هي الإرَادَةُ فقط، فإكرامُ الطَّائِعِينَ يَدُلُّ على محبتِهِ وإكرامِ الطَّائعين مَوْجُودٌ مشاهَدٌ، فاللهُ تعالى يكرِمُ الطَّائعين بنَصْرِهِمْ وقتلِ عدُوِّهم وما أشبه ذَلِك، وهذا يَدُلُّ على المَحَبَّة؛ لأنَّ اللهَ لو لم يُحِبّهمْ لم يُكرِمْهُم، فلا يمكنُ لأحدٍ أنْ يُكرِمَ أحدًا إلَّا محبَّةً أو خوفًا، والخوفُ مُمْتَنِعٌ على اللهِ؛ وعقابُ اللهِ للكافرينَ ثابتٌ ومشاهدٌ، والقرآنُ مملوءٌ من ذِكْرِ الأممِ الَّتِي عاقَبَها الله، وذلك يَدُلُّ على بغْضِهِ بلا شكٍّ، لوْلا أنَّ اللهَ أبغَضَهُم ما عاقبَهم، فإكرامُ الطَّائعينَ وعقابُ الكافِرينَ بالمشاهدة والخبرِ شيءٌ شاهَدْناه وأُخبِرْنا عنهُ.

[٢] هذا استِدْلالٌ عَقْليٌّ صَحِيحٌ، فالغاياتُ المحْمُودَةُ في مفعُولاتِهِ أي: مخلوقَاتِهِ، وفي مأموراتِـهِ أي: الشَّرع، الخَلْقُ لـه حِكْمَـةٌ ونهايَـةٌ عظيمَةٌ، منافِـعُ الشَّمسِ معروفَـةٌ،

لِقُوَّةِ الْعِلَّةِ الغَائِيَّةِ[١]؛ وَلِهَذَا كَانَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِي مَخْلُوقَاتِهِ مِنَ النِّعَمِ وَالحِكَمِ أَعْظَمُ مِمَّا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى مَحْضِ المَشِيئَةِ[٢].

ومنافِعُ اللَّيلِ والنَّهارِ معروفةٌ، ومنافعُ المياهِ والأمطارِ معروفةٌ... وهكَذا، فهَذِهِ الغايَةُ المفعُولة بالمفعولاتِ.

والمأموراتُ منَ الشَّرعِ؛ مثلُ وجوبِ الصَّلاةِ، وجوبِ الصِّيامِ، وجوبِ الحجِّ، كل هذا له غاياتٌ معْرُوفَةٌ مشهودَةٌ، وهَذِهِ الغاياتُ -بالمفعولاتِ وبالمأموراتِ- تدلُّ على الحِكمةِ، أي: ما فُعِلَ هذا إلَّا لهذِه الغَايَةِ المحمُودَةِ؛ لأنَّ السَّفيهَ يفعلُ الشَّيءَ اعتباطًا بدونِ أنْ ينْظُرَ إلى عواقبِهِ، وبدونِ أنْ ينظرَ إلى حالِهِ، لَكِنَّ الحكيمَ لا يفْعَلُ شَيْئًا ولا يأمُرُ بِشَيْءٍ إلَّا لحكمةٍ، وكلنا يَعْرِفُ الغاياتِ الحميدةَ الَّتي تنشَأُ مِنْ مأموراتِهِ ومنْ مفْعُولاتِهِ، وهذا دليلٌ عقْليٌّ على الحِكمَةِ، وأنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له الحِكْمَةُ.

فالصِّفَات الأربعُ -الحكمةُ والرَّحمةُ والمَحبَّة والغضبُ- الَّتي مثَّل بها المُؤلِّفُ لا يُقِرُّ بها الأَشَاعِرَةُ؛ لأنَّهم يزعُمُونَ أنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عليها، فنقولُ: بلِ العَقْلُ يَدُلُّ عليها، ووجه دلالَةِ العَقْلِ عليها مَا أشارَ إليهِ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بقولِهِ:

[١] «**لِقُوَّةِ الْعِلَّةِ الغَائِيَّةِ**»: أي: قوةُ دلالَةٍ؛ فإنَّ العلةَ الغائيَّةَ الَّتي ينتهي إليها المفعولُ أو المأمورُ تأثيرُها أبلَغُ من تأثيرِ التَّخْصِيصِ أو الإرادَةِ بالتَّخصيصِ أبلغُ.

وهذا يقولُ المُؤلِّفُ:

[٢] «**وَلِهَذَا كَانَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِي مَخْلُوقَاتِهِ مِنَ النِّعَمِ وَالحِكَمِ: أَعْظَمُ مِمَّا فِي الْقُرْآنِ مِنْ بَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى مَحْضِ المَشِيئَةِ**» وهذا صحيحٌ، انظُرْ مثلًا: القرآنُ كُلُّهُ مَلِيءٌ بلامِ التَّعليلِ، مثل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن

يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة:١٤٣]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]، كَثيرٌ جِدًّا في القُرآنِ إثباتُ العِلَّةِ سواءٌ باللامِ أو بأنْ أو بالفَاءِ أو بالشَّرطِ أو بغيرِهم، من بَيانٍ أو مِمَّا يحصُلُ بهِ التَّعليلُ، فكُلّ شَيْءٍ فيه تَعْلِيلٌ في القرآنِ دالٌّ علَى الحِكْمَةِ؛ لأَنَّ العِلَّةَ هي الحِكْمَةُ، وإذا سمعتَ العِلَّةَ فهي الحكمةُ، واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لا يُسَمِّي العِلةَ بلْ يُسَمِّيهَا حكمةً، لَكِنَّ العلة هَذِهِ جاءتْ من قِبَلِ اصطلاحِ أهلِ الأصولِ، وإِلَّا فكلُّ عِلَّةٍ فهي حكمةٌ.

إذن إذا قالَ الأَشْعَرِيّ: أنا أُثْبِتُ الصِّفَاتِ السَّبْعَ بدلالةِ العَقْلِ وأَنْفِي ما سِواه؛ لأنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ عليها.

نقول: لهذا الكلامِ جوابانِ:

أحدهما: إنَّ عَدَمَ الدَّلِيلِ المعيَّنِ لا يستَلْزِمُ عَدَمَ المدْلُولِ، فهبْ أَنَّ العَقْلَ لا يَدُلُّ على إثباتِ هَذِهِ الصِّفَات الَّتِي نَفَيْتَ، فإِنَّهُ لا ينْفِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، وإذا كان لا يَنْفِيهَا فإنَّه يلْزَمُكَ الدَّلِيلُ على نفيِهِ، فالنَّافِي أيضًا عليه الدَّلِيلُ، وإذا لم يكن دَلِيلٌ فإنَّ السَّمْعَ قد دَلَّ عليه ولَيْسَ للسمعِ هنا معَارِضٌ لا من السَّمْعِ ولا منَ العَقْلِ، وإذا ثَبتَ بطريقِ السَّمْعِ ولا مُعَارِضَ فإنَّهُ يجب علينا إثباتُهُ.

الجوَابُ الثَّانِي: إنَّ العَقْلَ دلَّ على ما نَفَيْتَ كما دَلَّ على ما أَثْبَتَّ، ونمثِّلُ بذلِكَ أربعة أَمْثِلَةٍ مثل المُؤَلِّفِ:

المثال الأوَّل: الرَّحمةُ. **والثَّاني**: المَحَبَّة. **والثَّالث**: البُغْضُ. **والرَّابع**: الحِكْمَةُ.

وبِهَذَا نكونُ انتهَيْنا مِنَ الكلامِ على مَن ينكرونَ بعضَ الصِّفَات ويُثْبِتُونَ بعْضًا وهمُ الأَشَاعِرَة.

وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِمَّنْ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ وَيُقِرُّ بِالْأَسْمَاءِ كَالْمُعْتَزِلِيِّ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَيُنْكِرُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالْحَيَاة وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ[١].

قِيلَ لَهُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَإِثْبَاتِ الصِّفَات، ....

---

[١] وإنْ كانَ المخاطبُ ممنْ ينكرُ الصِّفَات ويُقِرُّ بالأسْماءِ كالمُعْتَزلِيِّ الَّذِي يقول: إنَّهُ حيٌّ عليمٌ قديرٌ وينكرُ أنْ يتَّصِفَ بالذَّاتِ والعلمِ والقدرةِ: والعجيبُ أنَّ المعتزلةَ يصفونَ أنفسَهُمْ بالعُقلاءِ؛ لكنَّهمْ إلى مجانِينِ المجانينِ أقربُ، بلْ إنَّ بعضَ المعْجَبِينَ بهمْ يقولُ: لا يُوجَدُ منْ فِرَقِ الأُمَّةِ أحَدٌ أقْوَى أصلًا منَ المعتزلةِ، المُعْتَزليُّ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ فلا يُثْبتُ للهِ أي صفةٍ أَبَدًا لا حَيَاةً ولا علمًا... إلخ، فهو يُنْكِرُ كلَّ الصِّفَات، لَكِنْ يُقِرُّ بالعَكْسِ، ويقولُ: اللهُ حيٌّ لَكِنْ بلا حَيَاة، عليمٌ لَكِنْ بلا علمٍ إلخ، وهذا غيرُ متَصَوَّرٍ.

فلو فرَضْنَا أنَّ إنسانًا غائرٌ بطْنُه منَ الجوعِ ورابطٌ على بَطنِهِ الأحجارَ وأكياسَ الرَّملِ ثمَّ يقولُ: هذا شَبعانُ، لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ شبعانَ بِلا شِبَعٍ، كذَلِك لا يمْكِنُ أنْ يكونَ قديرًا بلا قُدْرةٍ.

مثالٌ: إنسانٌ لا يَقْدِرُ أنْ يحرِّكَ يدَهُ، أو يُمكنُ بالمعالجَةِ والتَّعبِ الشَّديدِ أنْ يُمْسِكَ بالقَلَمِ وبالمساعَدَةِ ويكتبُ: (بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ)؛ فنقولُ: هذا قديرٌ بلا قُدْرةٍ، فلا يصلحُ، بلْ هذا إنسانٌ ميِّت، لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ حَيٌّ بلا حَيَاةٍ، قَديرٌ بلا قدرة، عليمٌ بلا علمٍ، سَمِيعٌ بلا سَمْعٍ، وبَصِيرٌ بلا بَصَرٍ، فهذه آراءُ المعتزِلَةِ الَّذين يَصِفُونَ أنْفُسَهم بأنَّهُم عُقَلاءُ، لَكِنْ ظاهرُهمْ لا يوافِق العَقْلَ؛ بدليلِ هَذِهِ الأجوبةِ والأمثلة الَّتي ذكَرَها المؤلفُ.

فَإِنَّك إِنْ قُلْتَ: إِثْبَاتُ الحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ يَقْتَضِي تَشْبِيهًا أَوْ تَجْسِيمًا لِأَنَّا لَا نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مُتَّصِفًا بِالصِّفَات إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ[١].

قِيلَ لَك: وَلَا نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مَا هُوَ مُسَمًّى حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ، فَإِنْ نَفَيْتَ مَا نَفَيْتَ لِكَوْنِكَ لَمْ تَجِدْهُ فِي الشَّاهِدِ إِلَّا لِلْجِسْمِ فَانْفِ الْأَسْمَاءَ بَلْ وَكُلَّ شَيْءٍ لِأَنَّك لَا تَجِدُهُ فِي الشَّاهِدِ إِلَّا لِلْجِسْمِ[٢].

---

[١] تقدَّم أن عِنْدَنَا جوابَينِ من أهلِ الإثْبَات على الأَشْعَرِيِّ الَّذِي يقول: أنا أثبتُّ ما أَثْبَتُّهُ بالعَقْلِ، والأَشْعَرِيُّ يثْبِتُ بعضَ الصِّفَات وينفي بعْضَها، فيقول: أَثْبتُّ ما أَثْبتُّهُ بدلالةِ العَقْل على ذَلِك، ونَفْيتُ ما نفَيْتُه لأَنَّ العَقْل لا يَدُلُّ عليه.

[٢] فإذا كانَ المخاطبُ ممن ينْكرُ الصِّفَاتِ ويُقِرُّ بالأَسْماءِ كالمُعْتَزليِّ كما يقولُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَيُنْكِرُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالحَيَاة وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ**»، ويقولُ إنَّ اللهَ حيٌّ لَكِنْ لَيْسَ له حَيَاة، قديرٌ لَيْسَ له قدرةٌ، عليمٌ لَيْسَ له علمٌ، نقولُ لهُ: لا فرقَ بينَ إثباتِ الأَسْماءِ وإثباتِ الصِّفَات.

إنْ زعمتَ أنَّ إثباتَ الصِّفَاتِ يستلزمُ التَّمثيلَ فإثباتُ الأَسْماءِ يستلزمُ التَّمثيلَ، وإنْ لم يستلزمْ إثباتَ الصِّفَات التَّمثيلَ فإنَّ إثباتَ الأَسماءِ لا يستلزمُ التَّمثيلَ.

عندما تقولُ: (عَلِيمٌ) فكلِمَةُ عليمٍ اسمٌ والعِلمُ صِفةٌ، والقُدْرَةُ صِفَةٌ والقديرُ نفسُ القادرِ، وعَلَى كُلِّ حَالٍ الكلامُ غيرُ معقولٍ فلا يمكنُ أنْ يُسمَّى قدير إِلَّا من له قُدْرَةٌ، فقولُ المُعْتزليِّ: إثباتُ الحَيَاةِ أو العلمِ والقدرةِ يقتَضِي تَشْبيهًا أو تمْثيلًا؛ فكذَلِك ما أثْبَتَّ منَ الصِّفَات يقتضي تَشْبيهًا، فلا نجدُ مثلًا متَّصِفًا بصفَةِ الحَيَاةِ إِلَّا من هو حَيٌّ، ولا بصفةِ العلمِ إِلَّا ما هو عالمٌ، ولا بصفةِ القُدرةِ إِلَّا ما هو له جسمٌ صحيحٌ، فكُلُّ شَيْءٍ متصفٌ بصفةٍ لَا بُدَّ أنْ يصيرَ عينًا قائمةً.

فَكُلُّ مَا يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ يَحْتَجُّ بِهِ نَافِي الْأَسْمَاءِ الحُسْنَى؛ فَمَا كَانَ جَوَابًا لِذَلِكَ كَانَ جَوَابًا لِمُثْبِتِي الصِّفَاتِ[١].

وَإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ مِنَ الْغُلَاةِ نُفَاةِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَقَالَ: لَا أَقُولُ: هُوَ مَوْجُودٌ وَلَا حَيٌّ وَلَا عَلِيمٌ وَلَا قَدِيرٌ؛ بَلْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لِمَخْلُوقَاتِهِ إِذْ هِيَ مَجَازٌ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ بِالمَوْجُودِ الحَيِّ الْعَلِيمِ القَدِيرِ[٢].

قِيلَ لَهُ: كَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا حَيٍّ وَلَا عَلِيمٍ وَلَا قَدِيرٍ كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا بِالمَعْدُومَاتِ وَذَلِكَ أَقْبَحُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالمَوْجُودَاتِ[٣].

---

[١] فإذا كانَ إثباتُ حَياةٍ وعِلْمٍ وقُدْرَةٍ يستلْزِمُ جِسْمًا فإثباتُ عليمٍ وقديرٍ يستلزمُ جِسْمًا، فإنْ نَفَيتَ ما نَفَيْتَ لكونِكَ لم تجِدْهُ في الشَّاهِدِ إلَّا لجسم فانْفِ الأسْماءَ أيضًا؛ لأنَّنا لا نَجِدُ في الشَّاهِدِ مسَمًّى بحيٍّ وعَليمٍ وقَديرٍ إلَّا ما هو جِسْمٌ أيضًا، فكل ما يحتَجُّ به من الصِّفَات يُحتجُّ به في الأسْماءِ، فما كان جوابًا لذَلِك كان جوابًا في ذَلِك، فمَنْ أثبَتَ الأسْماء لزِمَهُ أنْ يُثبتَ الصِّفَات فإنْ نفى الصِّفَات وأقرَّ بالأسْماءِ تناقض.

[٢] قوله: «**وَإِنْ كَانَ المُخاطَب مِنْ الْغُلَاةِ نُفَاةِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَات وَقَالَ: لَا أَقُولُ: هُوَ مَوْجُودٌ وَلَا حَيٌّ وَلَا عَلِيمٌ وَلَا قَدِيرٌ؛...**» لأنِّي لا أشاهِدُ شيئًا متَّصِفًا بهذا إلَّا ما هُو جِسْمٌ، فيَجِبُ عليَّ أنْ أُنْكِرَهُ -هذا فوق المعتزلة-، وهذا في الحَقيقةِ أحسنُ من المُعْتَزِليِّ من وَجْهٍ؛ لأنَّ المُعْتَزِليّ تناقَضَ -يثبتُ شيئًا ويَنْفِي نظِيرَهُ- وهذا الرَّجلُ أحسنُ منَ المعتزلَةِ؛ لأنَّه طرَدَ القاعِدَةَ.

[٣] قوله: «**قِيلَ لَهُ: كَذَلِكَ إِذَا قُلْت: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا حَيٍّ وَلَا عَلِيمٍ وَلَا قَدِيرٍ كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا بِالمَعْدُوماتِ...**» فإذا قلتَ: إنَّ الله لَيْسَ حيًّا شبهتهُ بالمَعْدُوماتِ، ولَيْسَ

فَإِنْ قَالَ: أَنَا أَنْفِي النَّفْيَ وَالإِثْبَاتَ[١].

قِيلَ لَهُ: فَيَلْزَمُكَ التَّشْبِيهُ بِمَا اجْتَمَعَ فِيهِ النَّقِيضَانِ مِنَ الْمُمْتَنِعَاتِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَوْجُودًا مَعْدُومًا أَوْ لَا مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ يُوصَفُ ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ الْوُجُودِ وَالعَدَمِ أَوِ الحَيَاةِ وَالمَوْتِ أَوِ الْعِلْمِ وَالجَهْلِ أَوْ يُوصَفُ بِنَفْيِ الْوُجُودِ وَالعَدَمِ وَنَفْيِ الحَيَاةِ وَالمَوْتِ وَنَفْيِ الْعِلْمِ وَالجَهْلِ[٢].

قَدِيرًا شَبَّهْتَهُ بالعاجِزِ، ولَيْسَ سَميعًا شَبَّهْتَهُ بالأَصَمِّ، والتَّشْبِيهُ بالمَعْدُومِ أقبحُ منَ التَّشبيهِ بالمَوْجُودِ؛ لأَنَّ المَوْجُودَ له كَيانٌ ولهُ ذاتٌ، لَكِنَّ المَعْدُومَ مَعْدُومٌ لا يقبل شيئًا، فالَّذِي يَنْفِي الأَسْماءَ والصِّفَات نقول له: إذن أنتَ شبَّهْتَ ربَّكَ بالمَعْدُوماتِ وتشبيههُ بالمَعْدُوماتِ أقبحُ من تشبيهِهِ بالمَوْجُوداتِ.

[١] قوله: «فَإِنْ قَالَ: أَنَا أَنْفِي النَّفْيَ وَالإِثْبَاتَ» فأقولُ: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ ولا حَيٌّ ولا مَيِّتٌ.

[٢] قِيلَ لَهُ: سيلْزَمُك التَّشْبِيهُ بما اجتمعَ فيه النَّقِيضانِ من المُمْتَنعاتِ؛ لأَنَّ الجمعَ بينَ النَّقِيضَينِ غيرُ ممكنٍ فلا يُمْكِنُ لشيءٍ أنْ يكون لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ فهو إما مَوْجُودٌ أو مَعْدُومٌ، فإذا نَفَى الإِثْبَاتَ والنَّفْي يَصِيرُ شَبَّهَهُ بالمُمْتَنعاتِ.

فإنَّه يلزمُهُ أنْ يكونَ الشَّيءُ مَوْجُودًا مَعْدُومًا ولا مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا فإنَّهُ يمتنعُ أنْ يكونَ الشَّيءُ مَوْجودًا مَعْدُومًا، الأَوَّلُ الإِثْبَات، والثَّانِي لا مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا النَّفْي، ويمْتَنِعُ أنْ يُوصفَ ذَلِك باجتماعِ الوُجودِ والعَدَمِ أو الحَيَاة والمَوْت... إلخ، أو يُوصفَ بنفِي الوُجودِ والعَدَم ونفي الحَيَاة والمَوْت... إلخ.

والحاصلُ: أنَّ الجمعَ بينَ النَّقِيضينِ مُمْتَنِعٌ، ورَفْعَ النَّقِيضينِ مُمْتَنع أيضًا.

إِنَّمَا يَمْتَنِعُ نَفْيُ النَّقِيضَيْنِ عَمَّا يَكُونُ قَابِلًا لَـهُمَا، وَهَذَانِ يَتَقَابَلَانِ تَقَابُلَ العَـدَمِ والمَلَكَةِ لَا تُقَـابَلَ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ[١]، وَأَنَّ الجِدَارَ لَا يُقَـالُ لَـهُ: أَعْمَى وَلَا بَصِيرٌ وَلَا حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ إِذْ لَيْسَ لَـهُمَا تَقَابُلٌ[٢].

---

[١] فالجمعُ بينَ النَّقِيضَينِ مُمْتَنعٌ، ورفع النَّقِيضين مُمْتَنِعٌ، وهذا فيما إذا كانَ تَقَابُلُهما تقابلَ نَفْيٍ وإثباتٍ فإنهما لا يَرْتَفِعَانِ ولا يجتمعَانِ، لَكِنْ إذا كانَ تقابلُ عدمٍ ومَلَكَةٍ أي: إنَّ الشَّيْءَ يَقبلُ هذا الاتصافَ أو لا يَقْبَلُ فإنَّه يجوزُ رفعُهما.

ويجوزُ رفعُ النَّقِيضين عن ما ليس تقابُلٌ لهما، مثالٌ: الجِدَارُ يمكنُ أنْ تقولَ أنه لا عَالم ولا جاهِل، فقد سَلَبْتَ عنهُ النَّقِيضَيْنِ معَ أنَّ ارتفاعَ النَّقِيضينِ لا يجوز، لكنهُ أمكنَ.

[٢] لأَنَّ تَقَابُلَهُما بالنِّسْبَةِ للجدارِ تقابُلُ العَدَمِ والمَلَكةِ لا تقابلُ السَّلْبِ والإيجابِ أي: أنهما مَعْدُومانِ بالنِّسْبَةِ للجدارِ؛ لأَنَّه لَيْسَ بِقابِلٍ لهما، والمَلَكَةُ بمَعْنَى القَبولِ أي: لَيْسَ بِقابِلٍ لهما فيَجوزُ رفْعُ النَّقِيضَينِ عن ما لَيْسَ بِقابِلٍ لهما.

وإذا قَالَ القائل: أنا أقولُ بالنِّسْبَةِ للهِ: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا حَيٌّ ولا مَيِّتٌ، ولا عالم ولا جاهِلٌ. **قلنا له:** إنَّ نفيَ النَّقِيضين مُمْتَنع عَقْلًا.

فأجابنا بقولِهِ: إنما يَمْتَنِعُ نفي النَّقِيضين عن ما كان قَابِلًا لهما، أما إذا لم يكنْ قَابِلًا لهما فإِنَّهُ يصحُّ أنْ يَرْفَعَ عنه النَّقِيضينِ، كالجِدارِ لَيْسَ قَابِلًا بالوصفِ بالجَهلِ أو بالعلمِ، فيجوزُ أنْ أقولَ: هذا الجِدارُ لا عالـم ولا جاهِلٌ، فالَّذِي يصفُ اللهَ بأنَّه مَوْجُود ولا مَوْجُود، يقولُ: هذا مُمْتَنع بالنِّسْبَةِ لما يكونُ قَابِلًا لـهما، وأنا أقولُ: إنَّ اللهَ لا يَقْبَلُ أنْ يوصَفَ بالجهلِ وبالعلمِ، وبالحَيَاة وبالمَوْت، لَيْسَ قَابِلًا لهمْ.

قِيلَ لَكَ -أَوَّلًا- هَذَا لَا يَصِحُّ فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فَإِنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ تَقَابُلَ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، فَيَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ أَحَدِهِمَا ثُبُوتُ الْآخَرِ[١].

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الحَيَاةِ وَالمَوْتِ وَالْعِلْمِ وَالجَهْلِ: فَهَذَا اصْطِلَاحٌ اصْطَلَحَتْ عَلَيْهِ المُتَفَلْسِفَةُ المَشَّاءُونَ وَالاِصْطِلَاحَاتُ اللَّفْظِيَّةُ لَيْسَتْ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ الحَقَائِقِ الْعَقْلِيَّةِ.

وَقَدْ قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـًٔا ....

---

[١] إذا كان الَّذِي يقول: إنَّ اللهَ لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ لا أَصِفُهُ بالوُجودِ ولا العَدَمِ، فالمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: لا يمْكِنُ أنْ تصِفَهُ بالوُجودِ ولا بالعَدَمِ؛ لأَنَّ الوُجودَ والعَدَمَ نقِيضانِ لا يرتَفِعانِ بالنِّسْبَةِ لما يكون قَابِلًا لهما، أمَّا الله فلَيْسَ قَابِلًا لـهُما.

فشيخُ الإسلامِ يَقُولُ: الجوابُ على هذا بالنِّسْبَةِ للوُجُودِ والعَدَمِ لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ قابلٌ للوُجودِ والعَدَمِ صحيحٌ، أمَّا بالنِّسْبَةِ للعِلْمِ والجهلِ فليسَ كُلُّ شَيْءٍ قابلًا للعِلمِ والجهلِ لكِنْ بالنِّسْبَةِ للوُجودِ والعَدَمِ كُلُّ شَيْءٍ قابلٌ للوُجودِ والعَدَمِ، ويمكنُ أنْ نصفَهُ بأَنَّهُ مَوْجُودٌ، ويمكنُ أنْ نصفَهُ بأَنَّه مَعْدُومٌ.

إذن تَقَابلُ العَدَمِ والوُجودِ تقابُلُ سلبٍ وإِيجابٍ، ولَيْسَ تَقابُلَ عدَمٍ وملكةٍ، والمَلَكَةُ بمَعْنى القبولِ، والعَدَمُ بمَعْنى عَدَمِ القَبولِ، ولهذا يُسمَّى يوصفُ الرَّجلُ بأَنَّه متخَلِّقٌ بالأخْلاقِ الحَسنةِ، وهذا مَلَكَة، فالملَكَةُ معْناهُ قَبولُ الشَّيْءِ.

فإنَّهما مُتَقابِلانِ تَقُابلَ السَّلْبِ والإيجابِ باتِّفَاقِ العُقلاءِ فيلْزَمُ من رفعِ أحدِهِما ثبوتَ الآخرِ.

وَهُمْ يُخْلَقُونَ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ[١] وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل:٢٠-٢١]، فَسَمَّى الجَمَادَ مَيِّتًا وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ[٢].

---

[١] وصفَ اللهُ الأصنامَ بأنَّها أمواتٌ غيرُ أحْياءٍ، وهَذِهِ الأصنامُ متَّخَذَةٌ مِنَ الجمادِ، أشجَارٌ وأحْجَارٌ ينْحِتُونَها ويَعْبُدونها، وصَفَهُم الله تعالى بأنَّها أمواتٌ، والمتَفْلِسَفَةُ يمنَعونَ هذا الوصفَ، ويقُولُونَ: لا يمْكنُ أنْ تقولَ للصنَمِ الجمادِ إنَّه ميِّت ولَيْسَ بحيٍّ، بلْ تقولُ: لا حَيٌّ ولا ميِّتٌ، فنحن لا نأخُذُ باصطِلاحِهِمْ، بلْ نأخُذُ بالحقائقِ العَقْليَّةِ الَّتِي دلَّ عليها الشَّرعُ، واللهُ تعالى وصفَ هَذِهِ الأصنامَ بأنَّها أمواتٌ معَ أنَّها غيرُ قابِلةٍ للحَيَاة والمَوْتِ، لَكِنْ لعَدَمِ جَدواهَا صارَتْ أمواتًا.

[٢] وكان الوجهُ الأَوَّلُ أنْ نقولَ لهُم: بالنِّسْبَةِ لنَفْيِ الوُجودِ والعَدَمِ لا يمكنُ؛ لأَنَّ تقابُلَ الوُجودِ والعَدَمِ تقابلُ سَلبٍ وإيجابٍ، بمَعْنى: إنْ سُلبَ أحدُهُما لَزِمَ ثبوتُ الآخر، فهَبْ أنَّ الحَيَاةَ والمَوْتَ تقابُلُهما تقابُلُ عَدَمٍ وملَكةٍ، بمعنَى: أنَّ هذا الشَّيْءَ الَّذي بِهِ الحَيَاةُ والمَوْتُ ولا يَمْلِكُهُما لا يَقْبَلُهما، لَكِنَّ هذا الاصطلاحَ بالنِّسْبَةِ إلى كونِ الحَيَاةِ والمَوْتِ لا يَقْبَلُها إِلَّا ما كانَ حاسًّا، هذا اصطلاحٌ مِنَ اصْطلاحِ المتفَلْسِفَةِ، لا هِي حقيقة عقْلِيَّةٌ، والحقيقةُ العَقْليَّة ما دَلَّ عليها القُرآنُ، وهو أنَّ الجمادَ يُوصَفُ بأنَّهُ ميِّتٌ غير حيٍّ.

ونقول: إذا كنت تقولُ: إنَّني أرفعُ النَّقِيضَينِ عنِ اللهِ؛ لأَنَّه غيرُ قابلٍ لهما، نقولُ لكَ: ما لا يَقْبَلُ ذَلِك أنقصُ من الَّذِي يَقْبلُهُ إذا عُدِمَ فيه، فالَّذِي لا يَقْبلُ هذا الشَّيءَ ولَيْسَ مِنْ شأنِهِ -أنْ يكونَ متَّصِفًا بهذَا الشَّيءِ- هو أنقصُ مما يكونُ مِنْ شأنِهِ الاتِّصَافُ به ولكنه لا يتَّصِفُ به لعِلَّةٍ.

وَقِيلَ لَكَ -ثَانِيًا- مَا لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِالحَيَاةِ وَالمَوْتِ وَالْعَمَى وَالْبَصَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ المتَقابِلاتِ أنقَصُ مِمَّا يقبلُ ذَلِكَ[١].

فَالْأَعْمَى الَّذِي يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِالْبَصَرِ، أَكْمَلُ مِنَ الجَمَادِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَأَنْتَ فَرَرْتَ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالحَيَوانَاتِ الْقَابِلَةِ لِصِفَاتِ الْكَمَالِ، ....

---

[١] فالشَّيءُ الَّذِي لا يَصْلُحُ أنْ نقولَ لهُ: أنتَ لا حَيٌّ ولا مَيِّتٌ، ولا أعْمَى ولا مبْصِرٌ، ولا أصمٌّ ولا سَميعٌ، ولا عالِـمٌ ولا جاهِلٌ، أنقَصُ منَ الَّذِي يصحُّ أنْ نقولَ فيه ذلكَ، فأنتَ شبَّهْتَ اللهَ بما هُو أنقَصُ؛ لأَنَّ الَّذِي لا يَقْبَلُ السَّمْعَ والبَصَرَ أنقْصُ منَ الَّذِي يمْكِنُ أنْ يقْبَلَ السَّمْعَ والبَصَرَ، فأنتَ فرَرْتَ من تَشْبيهِهِ بالحيواناتِ القابلةِ لصفاتِ الكمالِ، ووصفتَهُ بصفاتِ الجماداتِ الَّتِي لا تَقْبَلُ ذَلِك، أي: مَا يخالِفُ الجماداتِ، نقولُ: شبهتَ اللهَ بالجمادِ الَّذِي لا يَقْبَلُ أنْ يكونَ بصيرًا، وفَرَرْتَ مِنْ تَشْبيهِهِ بالأعْمَى الَّذِي يَقبلُ أنْ يكونَ بَصِيرًا؛ لأَنَّ الحيوانَ الَّذِي يقبَلُ السَّمْع والبَصَرَ خيرٌ وأكمَلُ من جمادٍ لا يقبَلُ البصرَ، ولا يمكنُ أنْ يتَّصِفَ بالبَصرِ، ولَيْسَ من شأنِهِ ولا حقيقتِهِ أنْ يكونَ متَّصِفًا بالبصرِ.

فتبَيَّنَ أنَّهُ كُلَّما فرَّ -ذلكَ المعطِّلُ- إلى شيءٍ وجدَهُ مسْدُودًا.

فالحاصل: أنَّنا نقـولُ لـهذا الرَّجلِ: إذا قلت: إنَّ اللهَ لا يَقْبَلُ السَّمْع والبَصَرَ، ولا العِلْمَ والجهْلَ، ولا الحَيَاةَ والمَوْت؛ فرارًا من تَشْبيهِهِ بالمَوْجُودات الَّتِي تتصف بِهَا، قُلنا لكَ: أنتَ شبَّهتَهُ بالَّذِي لا يَقْبلُ هذا الشَّيءَ إطلاقًا، والَّذِي لَيْسَ من شأنِهِ أنْ يسمعَ ويبصرَ ولَيْسَ مِن شأنِهِ أنْ يعلمَ، وتشْبيهُك إيَّاه بهذا أشَدُّ تنْقِيصًا من تَشْبيهه بجمادٍ أو بجِسْمٍ يفْنَى ويبْصِرُ ويقبلُ ذَلِك.

وَوَصَفْتَهُ بِصِفَاتِ الجَامَدَاتِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ ذَلِكَ[١].

---

[١] تَقَدَّمَ أنَّ جوابَنا للغُلاةِ منْكِرِي الأسْماءِ والصِّفَات: أنتُم رفَعْتُمُ النَّقِيضَينِ، ورَفْعُ النَّقيضينِ مُمْتَنع غايَةَ الامتناعِ، كما أنَّ اجتماعَ النَّقِيضين مُمْتَنعٌ، فشَبَّهْتُمُ اللهَ واجبَ الوُجودِ لا بالمَعْدُوم، بلْ بالمُمْتَنعِ غايةَ الامْتِناعِ.

فإذا قالوا: هذا الَّذِي قُلْتُم منْ رَفْعِ النَّقِيضينِ أو سلْبِ النَّقِيضين إنَّما يكونُ فيما يَقْبَلُ ذلكَ الشَّيءَ، أمَّا مَا لا يَقْبَلُ النَّقِيضَينِ فإنَّهُ يجوزُ سلْبُهُما عنْهُ؛ لأَنَّ الوُجودَ عدَمُ الملَكَةِ، هم يقُولُونَ: سلبُ النَّقِيضين مُمْتَنعٌ عمَّا يكونُ قَابِلًا لهما، أما مَا لا يكونُ قَابِلًا لهما فإنَّ سَلْبَهما عنهُ لَيْسَ بمُمْتَنِعٍ.

ونقولُ: هَبْ أنَّ العِلمَ والجهلَ والحَيَاةَ والمَوْت إنَّما يجتَمِعُ سَلبُهما عمَّا يكونُ قابلًا لهما، وأمَّا سَلْبُهما عن ما لا يكون قَابِلًا فهو ممكنٌ، أي: إنْ وافَقْنَاهُم على ذَلِك وقُلْنا: إنَّ تقابلَ الحَيَاةِ والمَوْت والعلمِ والجهلِ منْ بابِ تقابلِ العَدَمِ والملكَةِ، لَكِنَّ الوُجودَ والعَدَمَ تَقَابُلُهما تَقَابُلُ سلْبٍ وإيجابٍ باتِّفاقِ العُقلاءِ في كُلِّ شَيْءٍ، أي: حَتَّى الَّذِي لا يقْبَلُ الحَيَاةَ أو السَّمْع أو العلم لَا بُدَّ أنْ يقبَلَ الوُجودَ أو العَدَم، فأنتُمْ تقولونَ: إنَّ اللهَ لا نَصِفُهُ، فَلا يكونُ مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا، فَقَدْ سَلبتُمْ عنه النَّقِيضَينِ المتَقابِلَينِ تقابلَ السَّلْبِ والإيجابِ، وهذا لا يمكنُ.

وأيضًا: أنْ نقولَ إذا كُنْتُمْ تقولونَ: إنَّ اللهَ لا يقْبلُ السَّمْعَ والبصرَ مثلًا ولا ضِدَّهُما، فهذا أقبحُ مِما يقبلُهما؛ لأَنَّكمْ وصفْتُموهُ بِما لا يَقْبَلُ الصِّفَاتِ الكاملةَ، فنُجِيبُهم بثلاثةِ أجوبَةٍ:

أولًا: إنَّ العلمَ والجهلَ لا يمتَنِعُ سَلْبُهما عمَّا كانَ قَابِلًا لهما، ولَكِنْ أنتمْ سلبتمُ الوُجودَ والعَدَمَ عنِ اللهِ؛ فقلْتُمْ: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، وهذا شَيء مُمْتَنعٌ؛ لأَنَّ تَقَابُلَ

وَأَيْضًا فَمَا لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ، أَعْظَمُ امتِنَاعًا مِنَ الْقَابِلِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ[١]، بَلْ وَمِنِ اجْتِمَاعِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَنَفْيِهِمَا جَمِيعًا.

الوُجودِ والعَدَم تقابلُ سلبٍ وإيجابٍ، أي: أنَّه إذا سُلِبَ أحدُهُما لَزِمَ وجودُ الآخرِ، وهذا معْنَى السَّلْبُ والإيجابُ.

فإذن: أنتُمْ وصفتُم الله تعالى بشيء مُمْتَنعٍ؛ لأَنَّ كونَهُ لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ لا يصْلُحُ، لا في الَّذِي يَقْبَلُ، ولا في الَّذِي لا يَقْبَلُ.

الشَّيءُ الثَّانِي: أنَّ قولَكمْ: إنَّ تَقَابُلَ الحَيَاة والمَوْتِ مِنْ جِهَةِ العَدَم والملَكَةِ هذا اصطلاحٌ فلْسَفِيٌّ لَيْسَ حقِيقِيًّا، بدَليلِ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى وصفَ الجمادَ بالحَيَاة والمَوْتِ، فقالَ: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل:٢١].

الشَّيءُ الثَّالِثُ: أَنَّكُم إذا قُلْتُم: إنه لا يُمْكِنُ أنْ تكونَ ذاتُ اللهِ قابلةً لهذَا الشَّيءِ؛ فقد شَبَّهْتُموهَا بما هو أَقْبَحُ مما يمكنُ أنْ يقبلَ الكمالَ؛ لأَنَّ الرَّجلَ الأعْمَى الَّذِي لا يُبْصِرُ خَيرٌ منَ الجِدَارِ الَّذِي لا يمكنُ أنْ يُوصَفَ بعَمَى ولا بَصرٍ، لأَنَّ الرَّجلَ الأعْمَى قابلٌ لأَنْ يكونَ بَصِيرًا ويتَّصِفَ بصفاتِ الكمالِ، والجِدَارُ لَيْسَ قَابِلًا أنْ يكونَ بصيرًا فيتَّصِفَ بصفاتِ الكمالِ، فأنتُم شبَّهْتُمُ الله بما هو أنقْصُ حين زَعَمْتُم أنَّ الصِّفَاتِ غيرُ قابِلَةٍ أنْ يُتَصَّفَ اللهُ بِها إطلاقًا.

[١] «فَمَا لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ، أَعْظَمُ امتِنَاعًا مِنَ الْقَابِلِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ»: فيهِ شيءٌ مِنَ الإشكالِ والنَّظرِ، لا يُوجدُ شيءٌ لا يَقْبَلُ الوُجودَ والعَدَمَ، لَكِنَّ هذا عَلَى فرْضِ أنْ يَقْدِرَ هؤُلاءِ ذهْنًا بأن شَيْئًا يُوجَدُ لا يَقْبلُ الوُجودَ والعَدَمَ، وإِلَّا فما مِنْ شيءٍ إِلَّا ويقْبلُ الوُجودَ والعَدَمَ، سواءٌ كان عَينًا أم صِفَةً.

فَمَا نَفَيْتَ عَنْهُ قَبُولَ الوُجُودِ وَالْعَدَمِ كَانَ أَعْظَمَ امْتِنَاعًا مِمَّا نَفَيْت عَنْهُ الْوُجُودَ وَالعَدَمَ[١]، ....

[١] قولُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَعْظَمُ امتِنَاعًا مِنَ الْقَابِلِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ» أي: إنكم إذا قُلْتُم: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يقبل أنْ يُقالَ مَوْجُودٌ ولا يقبلُ أن يقالَ مَعْدُومٌ: أعظمُ امتِنَاعًا من أن يكون قَابِلًا لـهما ولكنَّهُما لـم يجْتَمِعَا، فهو أعظَمُ امتِنَاعًا؛ لأَنَّ ما لا يَقْبَلُ أمرٌ غير ممكنٍ لا يفرِضُهُ إلَّا الذِّهنُ، بلْ ومنَ اجتماعِ الوُجودِ والعَدَم، فالَّذِي لا يَقْبلُ الوُجودَ والعَدَم أعظمُ امتِنَاعًا من شيءٍ نقولُ: إنَّهُ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ في آنٍ واحدٍ، ولهذا قَالَ: وبامتناعِ الوُجودِ والعَدَم، وذكر المُؤلِّف ثلاثَةَ أشياءٍ:

أولًا: شيءٌ لا يقبَلُ الوُجودَ والعَدَم وهذا مُمْتَنعٌ بل أعْظَمُ امتِنَاعًا.

ثانيًا: الَّذِي ليس مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا.

ثالثًا: أنْ نقولَ يقبَلُ الوُجودَ والعَدَم وأنَّه مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ، فهذا مُمْتَنع أيضًا أي: مُمْتَنعٌ أنْ نقولَ لشيءٍ إنه مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ، لَكِنْ معَ ذَلِك فإنَّ الصُّورةَ الأولى -وهي: الَّذِي لا يَقْبَلُ الوُجودَ والعَدَمَ- أعْظَمُ امتِنَاعًا من هاتَينِ الصُّورتَينِ، معَ أنَّ كُلَّ الصُّورِ الثَّلاث مُمْتَنِعَةٌ، فالفلاسِفَةُ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، معناه أنَّهُ يمكنُ أنْ يوجَدَ أو يُعدمَ ويَتَّصِفَ بالوُجودِ والعَدَمِ، ولكنَّه لم يكُنْ كذَلِك، بل يَقُولُون: إنه مُمْتَنع أنْ يكونَ مَوْجُودًا ومَعْدُومًا، وهم يَرَوْنَ أنَّ اللهَ لا يقْبَلُ أنْ يُوصَفَ بالوُجودِ والعَدَم، فهُو لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، فالصُّور ثلاثةٌ:

الصُّورةُ الأُولى: أنْ نقولَ: هذا الشَّيءُ غيرُ قابلٍ للوُجودِ والعَدَمِ، أو غيرُ قابلٍ إطلاقًا أنْ يُوصَفَ بوجودٍ أو عدم.

وَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْتَنِعًا فِي صَرَائِحِ الْعُقُولِ فَذَاكَ أَعْظَمُ امْتِنَاعًا[١]؛ فَجَعَلْتَ الْوُجُودَ الْوَاجِبَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ هُوَ أَعْظَمُ الْمُمْتَنِعَاتِ، وَهَذَا غَايَةُ التَّنَاقُضِ وَالْفَسَادِ[٢].

الصُّورةُ الثَّانيةُ: أنْ نقولَ: قابلٌ للوُجودِ والعَدَم، لَكِنْ لا يُوصَفُ بهما، فهذَا الثَّانِي أسهَلُ؛ لأَنَّ الأوَّلَ يقولُ: غيرُ قابلٍ، لَكِنْ هذا نقولُ: قابلٌ، إِلَّا أنه لَيْسَ مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا.

الصُّورةُ الثَّالِثَةُ: أنْ نقولَ: إنَّهُ قابلٌ للوُجودِ والعَدَمِ لكنه مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ.

وهَذِهِ الصُّور مُمْتَنعة، لَكِنَّ بعْضَها أعظَمُ امتِناعًا من بعضٍ.

ولهذا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَمَا نَفَيْتَ عَنْهُ قَبُولَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ كَانَ أَعْظَمَ امْتِنَاعًا مِمَّا نَفَيْت عَنْهُ الْوُجُودَ وَالعَدَم، وَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْتَنِعًا فِي صَرَائِحِ الْعُقُولِ فَذَاكَ أَعْظَمُ امْتِنَاعًا**».

[١] **الأَوْلى أنْ نَقُولَ**: لَيْسَ قَابِلًا للوُجودِ والعَدَم، لَيْس قَابِلًا نَفْي الوُجودِ والعَدَمِ فهو مُمْتَنِعٌ فِي العَقْلِ، أي: أنْ تَقُولَ عن شيءٍ إنَّهُ لَيْسَ مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا مُمْتَنِعٌ عَقْلًا، إذا كان هذا مُمْتنعٌ عَقْلًا فامتِناعُ الأوَّلِ الَّذِي هو عدمُ قَبُولِ الوصْفِ بالوُجودِ والعَدَمِ يكون أَشَدُّ امتِنَاعًا، يقولُ: فجَعَلْتَ الوُجودَ الواجِبَ الَّذِي لا يقبَلُ العَدَمَ هو أعظَمُ المُمْتَنعاتِ، وهذا غايَةُ التَّناقُضِ.

[٢] كلامُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ جيِّدٌ وواضِحٌ ومعْقُولٌ، وَهُوَ أنَّ هؤُلاءِ الفلاسفةَ يقُولُونَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ حيًّا ولا ميِّتًا، ولَيْس قادرًا ولا عاجِزًا، ولَيْس عالـمًا ولا جاهِلًا، ولَيْسَ مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا؛ لأَنَّه لَيْس قَابِلًا أنْ يُوصفَ بذلك، مثل ما أنَّ الجدارَ لَيْسَ قَـابِلًا أنْ يوصَفَ بأَنَّـه أعمى أو بَصِير، كذَلِكَ الله تعالى لَيْس قَابِلًا أنْ

وَهَؤُلَاءِ الْبَاطِنِيَّةُ مِنْهُمْ مَنْ يُصَرِّحُ بِرَفْعِ النَّقِيضَيْنِ: الْوُجُودِ وَالعَدَمِ؛ وَرَفْعُهُمَا كَجَمْعِهِمَا[١].

وَمَنْ يَقُولُ: لَا أُثْبِتُ وَاحِدًا مِنْهُمَا[٢]، ....

يُوصفَ بأنَّه مَوْجُودٌ أو غيرُ مَوْجُودٍ.

فكلامُهم هذا غيرُ ممُكنٍ، ومُمْتَنعٌ غايةَ الامتِنَاعِ؛ لأَنَّ سَلْبَ النَّقِيضَينِ مُمْتَنعٌ، واجتماعُ النَّقِيضَينِ مُمْتَنع، وأعظمُ منه امتِنَاعًا أنْ نقولَ بأنَّه لا يمكنُ سلبُ النَّقِيضَينِ ولا جمع النَّقِيضَيْن.

مثالٌ آخَرُ: إذا قُلنا: غُلامٌ عالمٌ، غلامٌ جاهِلٌ، غلامٌ لا عالمٌ ولا جاهلٌ، كذَلِك: غلامٌ عالمٌ جاهلٌ، مثلَ أن نريدَ: هذا غُلامٌ عالِمٌ بالشَّرعِ جاهِلٌ بالعربيَّة.

فإذا قُلْنَا: فُلانٌ لا يَقْبَلُ أنْ يُوصفَ بالجهلِ والعِلمِ فهذا أشدُّ منَ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ معناهُ أَنَّك جعلتَ الشَّيءَ المستحيلَ واجِبَ الوقوعِ، وجعلتَ واجبَ الوقوعِ أمرًا مستَحِيلًا، فهؤُلاءِ وَصَفُوا اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بأمرٍ لا يمكنُ أنْ يُوجَدَ، وهو أعظَمُ المُمْتَنعات، وهو أنه لا يجوزُ أنْ يُوصفَ بالوُجودِ والعَدَمِ.

[١] قَالَ: وهؤُلاءِ الباطِنِيَّةُ منهم منْ يُصَرِّحُ بِرَفْعِ النَّقِيضينِ الوُجودِ والعَدَم، فيقول: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، ورفع النَّقِيضين كجمعهما، أي: إذا قلت: هو لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، مثلُ قولك: هو مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ.

[٢] ومنهم منْ يقولُ: لا أُثْبِتُ واحِدًا منهما، أي: يقولُ: لا أقولُ: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا أَقُولُ: مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ، لا يُثبت هذَا الإثْبَات ولا ذاكَ النَّفْيَ، ومنهم من يُصَرِّحُ بِرَفْعِ النَّقِيضينِ، فيقول مثلًا: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ.

وامْتِنَاعُهُ عَنْ إِثْبَاتِ أَحَدِهِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ[١]، وَإِنَّمَا هُوَ كَجَهْلِ الجَاهِلِ وَسُكُوتِ السَّاكِتِ الَّذِي لَا يُعَبِّرُ عَنْ الحَقَائِقِ[٢].

وَإِذَا كَانَ مَا لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَلَا العَدَمَ أَعْظَمَ امْتِنَاعًا مِمَّا يُقَدَّرُ قَبُولُهُ لَـهُمَا -مَعَ نَفْيِهِمَا عَنْهُ- فَمَا يُقَدَّرُ لَا يَقْبَلُ الحَيَاةَ وَلَا المَوْتَ وَلَا الْعِلْمَ وَلَا الجَهْلَ وَلَا الْقُدْرَةَ

ويقولُ المُؤلِّفُ: «رفعُهما كجَمْعِهما»، مثالُ جمعِهما: هذا الشَّيءُ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ، فهذا مُمْتَنع، ومنهم من يقول: لا أُثْبِتُ واحدًا منْهُما، ومَن يقول: لا أُثْبِتُ واحدًا أي: لا أقولُ لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا أقولُ مَوْجُودٌ مَعْدُوم، بل أسكتُ ولا أقولُ شيئًا.

[١] قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وامْتِنَاعُهُ عَنْ إِثْبَاتِ أَحَدِهِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ**»، أي: كونُه يمْتَنِعُ أن يقولَ هذا أو هذا، لا يَلْزَمُ منه أنْ يكُونَ نافِيًا للجميعِ، وإنَّما هو كجَهْلِ الجاهِلِ، وسُكوتِ الساكتِ الَّذِي لا يُعَبِّرُ عنِ الحقائقِ.

[٢] فَمَثَلًا كونُه يسكُتُ يقولُ: ما أَقُولُ هذا ولا هَذَا، امتِناعُهُ هل يمْنَعُ تحقُّقَ واحدٍ منهما؟ لا، فهذا يكونُ جاهِلًا، فيقولُ: لا أدْرِي، أو مثل الإِنسَان الساكتِ لكونه يقولُ بأمْرٍ لَا بُدَّ أنْ يقولَ به ما يُمْنَعُ. ولهذا قَالَ: لا يُعَبِّرُ السَّاكت عنِ الحقائقِ، فانقسَمَ الباطنيَّة إلى قِسمينِ:

- منهم مَن يُصَرِّحُ بِرَفْعِ النَّقِيضَينِ، ويَقُولُ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ رفعَهُما كجمْعِهما بما أنَّه مُمْتَنع.
- ومنهم منْ يقـولُ: أنا لا أُثْبِتُ واحِدًا منهم، أي: لا أقـولُ بِرَفْعِ النَّقِيضينِ، ولا بجَمعِ النَّقِيضينِ، فلا أقولُ لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُوم، ولا أقولُ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ.

وَلَا الْعَجْزَ وَلَا الْكَلَامَ وَلَا الْخَرَسَ وَلَا الْعَمَى وَلَا الْبَصَرَ وَلَا السَّمْعَ وَلَا الصَّمَمَ: أَقْرَبُ إِلَى المَعْدُومِ المُمْتَنع مِمَّا يُقَدَّرُ قَابِلًا لَـهُمَا -مَعَ نَفْيِهِمَا عَنْهُ-[١]، وَحِينَئِذٍ فَنَفْيُهُمَا مَعَ كَوْنِهِ قَابِلًا لَـهُمَا أَقْرَبُ إِلَى الْوُجُودِ وَالْمُمْكِنِ[٢]، ....

---

[١] لأنَّ الوُجودَ والعَدَمَ -الحَيَاةَ والمَوْتَ- عندَ الفلاسِفَةِ غيرُ الوُجودِ والعَدَمِ عندَ غيرِهِمْ؛ لأنَّه عِندَهُمُ الحَيَاةُ والمَوْتُ، لا يوصَفُ بهما إلَّا مَنْ كانَ قَابِلًا، وعندَهُم يجوزُ أن تَرْفَعَ الحَيَاةَ والمَوْتَ عن الجِدارِ مثلًا؛ لأنَّه لا يَقبَلُ الاتِّصافَ بهما بخلافِ الوُجودِ والعَدَمِ، كذَلِك العِلْمُ والجَهلُ بالنِّسْبَةِ للهِ لا يُمْكِنُ ارتفاعُهما، لَكِنْ بالنِّسْبَةِ لما لا يكون قَابِلًا لهما يُمْكِنُ ارتِفَاعُهما.

ولا القُدْرَةُ ولا العَجز، مثلُه أيضًا هَذِهِ بالنِّسْبَةِ للهِ لا يُمْكِنُ، لَكِنْ بالنِّسْبَةِ لما لا يكونُ قَابِلًا لهما يمكنُ أن تَقُولَ: الجِدارُ لاعادلٌ ولا قادرٌ.

كذَلِكَ أيضًا الكلامُ والخَرَسُ، هذا بالنِّسْبَةِ لما لا يكونُ قَابِلًا؛ لأنَّ مَا لا يكونُ متَقَابِلًا تقابُلَ العَدَمِ والمَلَكَة يمكِنُ أنْ يرْتَفِعَا، فيمكنُ أنْ تَقُولَ: الجدارُ لا يتكَلَّمُ، فلَيْسَ بأخْرَسَ ولا متكَلِّمٍ، لَكِنْ بالنِّسْبَةِ للهِ لا يُمْكِنُ.

العَمَى والبَصَرُ نفْسُ الشَّيءِ، السَّمْعُ والصَّمَمُ نفسُ الشَّيْءِ، فالمؤلِّفُ ما أعاد؛ لأنَّ كَلامَهُ بالأوَّلِ للوُجودِ والعَدَمِ، والوُجودُ والعَدَمُ من صِفاتِ العُقلاءِ، فلا يمكنُ ارتفاعُهما ولا اجتماعُهُما باتِّفَاقِ العُقلاءِ، لَكِنَّ الحَيَاةَ والمَوْتَ والعِلمَ والجَهلَ يُمْكِنُ أنْ يأتِيَ شخْصٌ يقول: إنَّ تقابُلَ هَذِهِ الأشياء تَقَابُلَ عَدَمٍ ومَلَكَة، فعَلى هذا إذا كان تَقَابُلُهما تَقَابَلَ عَدَمٍ ومَلَكةٍ يمكنُ أنْ يرتَفِعَا عن ما لَيْسَ بِقابِلٍ لهما.

[٢] يقولُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا قُلْتَ إنَّهُ غيرُ قابلٍ للصفاتِ أشدُّ امتِنَاعًا بالنِّسْبَةِ للهِ مما إذا قُلْتَ: إنَّه قابِلٌ للصِّفتَين ولَكِنْ يرْتَفِعانِ.

وَمَا جَازَ لِوَاجِبِ الْوُجُودِ -قَابِلًا- وَجَبَ لَهُ[١]؛ لِعَدَمِ تَوَقُّفِ صِفَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ[٢]؛

والمَعْنى: أنَّ نَفْي هَذِهِ الأشياءِ المتقابلةِ عنِ الموصوفِ معَ كونِهِ قابلًا لهما أقربُ إلى الوُجودِ والممكنِ من تقديرِ أنَّه لَيْسَ بِقابِلٍ لهما؛ لأَنَّ كونَ الشَّيءِ لَيْسَ قابِلًا للشَّيءِ أعظَمُ امتِناعًا من أن يكونَ قابلًا، ثم تنْفِي عنْه، وترى هذا الكلامَ إنما هو في الوُجودِ والعَدَمِ.

أما في الجهلِ والعِلْمِ والحَيَاةِ والمَوْتِ والسَّمْعِ والصَّممِ فهذه لَيْسَت الوُجودَ والعَدَمَ؛ لأَنَّه يوجَدُ أشياءُ غيرُ موصُوفَةٍ بهذه الصِّفَاتِ؛ لأَنَّها لا تملِكُها ولَيْسَ من مَلَكَتِهَا أن تكون سَمْيِعَةً أو بصَرِيَّةً.

[١] قوله: «**مَا جَازَ لِوَاجِبِ الْوُجُودِ**» إنه ليس شيءٌ واجِبَ الوُجودِ إِلَّا اللهُ، إذا كانَ الشَّيءُ مُمكِنًا وهو قابِلٌ له صارَ واجبًا للقبولِ، ولهذا قَالَ المُؤلِّف: «**وَجَبَ لَهُ**» في شيءٍ ممكِنٍ في حقِّ اللهِ مِنْ صفاتِ الكمالِ يكونُ حينئذٍ واجبًا له الحَيَاةُ، إذا قُلْنَا: إنها ممكِنَةٌ في حقِّ الخَالِق تكونُ واجبَةَ السَّمْعِ.

وإذا قلنا: إنه ممكنٌ واجِبٌ وممكِنٌ، وعَرَفْنَا أن الفلاسِفَةَ وشِبْهَهم يقُولُونَ: إن السَّمْعَ في حقِّ اللهِ غيرُ مُمكنٍ؛ لأَنَّهُم يَسلبُون عنه الصِّفَاتِ، لكن قرَّر المؤلِّفُ أن هذا أمْرٌ مُمكنٌ، وإذا كان ممكنًا وهو صِفَةُ كَمالٍ كان واجِبًا لَهُ.

[٢] قَوله: «**لِعَدَمِ تَوَقُّفِ صِفَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ**»، المَعْنى: أن صِفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إذا كانَ قابِلًا وهي كمالٌ فإنَّها تَتَعَيَّنُ له؛ لأَنَّه قَالَ: «**تَوَقُّفِ صِفَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ**»، يعني: أن صِفَاتِهِ من لوازِمِ ذاتِه، بخِلافِ غيرِ الخَالِق فهُو غيرُ واجبِ الوُجودِ، لذا فإنَّ صِفَاتِهِ تتوقَّف على غيرِهِ، فالإنسانُ حَيٌّ لكن مَنْ جَعَلَ الحَيَاة فيه هو اللهُ، إذن حياتُهُ حادِثَةٌ متوقِّفَةٌ على

فَإِذَا جَازَ الْقَبُولُ وَجَبَ[١]؛ وَإِذَا جَازَ وُجُودُ الْقَبُولِ وَجَبَ وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وبينَ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ[٢].

وَقِيلَ لَهُ أيضًا: اتِّفَاقُ الْمُسَمَّيَيْنِ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَات لَيْسَ هُوَ التَّشْبِيهَ وَالتَّمْثِيلَ الَّذِي نَفَتْهُ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّاتُ وَالْعَقْلِيَّاتُ[٣]، ....

مُوجِدٍ لهُ، لكن حَيَاةَ واجب الوُجودِ، وسمْعَ واجبِ الوُجودِ، وبَصَرَ واجِبِ الوجوبِ، كلُّها لا تتَوَقَّفُ على غيرِه، فإذا كان واجبَ الوجوبِ لَزِمَ أن تكون صِفَاتُه كذَلِكَ واجبةَ الوُجود.

[١] قوله: «فَإِذَا جَازَ الْقَبُولُ وَجَبَ» إذا جازَ القَبُولُ طبْعًا بالنِّسْبَةِ لواجب الوُجودِ وجَبَ؛ أي: وَجَبَ القَبولُ، «وَإِذَا جَازَ وُجُودُ الْقَبُولِ وَجَبَ».

كيف إذا جاز وجودُ القبولِ؟ أي: إذا جازَ القَبولُ ولكن لم يُوجَدْ؛ لأَنَّ الشَّيءَ قد يكُونُ قابِلًا لهذه الصِّفَةِ، لكن لا تُوجَدُ فيه، لكن بالنِّسْبَةِ لواجبِ الوُجودِ إذا جازَ القَبُولُ وجبَ، وإذا جازَ وجوبُ القَبولِ وجَبَ أيضًا، وقد وثَّقَ هذا في موضِعٍ آخر، وقُلْنَا: بوجوبِ صفاتِهِ؛ أي: الخَالِقُ واجِبُ الوُجودِ في صِفَاتِ الكَمالِ الَّتِي لا نقْصَ فيها بوجْهٍ مِنَ الوجُوهِ.

[٢] الحقيقةُ أن كلامَ المؤلِّفِ الأخيرِ فيه نوع مِنَ التَّناقُضِ مع مَا قَبْلَهُ، ولهذا أنا رأيي أن نُلْغِيَ هذه النُّقْطَةَ؛ لأَنّ فيه نوعًا من التناقُضِ فيما قَبلَهُ ونقتَصِرُ على قوله «وَهَذَا غاية التَّنَاقُضِ وَالْفَسَادِ».

[٣] ثم نقول: «وقِيلَ لَهُ أيضًا» وقِيلَ له: لمن يُنْكِرُ اتِّصَافَ اللهِ بالوُجودِ والعَدَمِ ويقـولُ: لا مَوْجُود ولا مَعْـدُوم، قيل له: اتِّـفاقُ المسَمَّيَيْنِ في الاسـمِ لا يقْتَضِي تَمَاثُـلَهما،

وَإِنَّمَا نَفَتْ مَا يَسْتَلْزِمُ اشْتِرَاكَهُمَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ الخَالِقُ مِمَّا يَخْتَصُّ بِوُجُوبِهِ أَوْ جَوَازِهِ أَوِ امْتِنَاعِهِ[١]؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَكَهُ فِيهِ مَخْلُوقٌ وَلَا يَشْرَكَهُ مَخْلُوقٌ فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وَأَمَّا مَا نَفَيْتَهُ فَهُوَ ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ[٢].

ذكَرَ المؤلِّفُ له أمثلَةً كثيرَةً؛ فالإنسانُ سميعٌ واللهُ سميعٌ، ولكن لَيْسَ السمْعُ كالسَّمْعِ، لكِنَّ المُمْتَنِعَ هو أن يجْعَلَ المَعْنى الَّذي للإِنْسان مثْلَ المعْنى الَّذي للهِ، ويكونُ مَا يختصُّ بهذا مثل مَا يخْتَصُّ بهذا.

[١] قوله: «**وَإِنَّمَا نَفَتْ مَا يَسْتَلْزِمُ اشْتِرَاكَهُمَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ الخَالِقُ مِمَّا يَخْتَصُّ بِوُجُوبِهِ أَوْ جَوَازِهِ أَوِ امْتِنَاعِهِ**» فالحَيَاةُ بالنِّسْبَةِ للخالِق واجِبَةٌ، وبالنِّسْبَةِ للمخلوقِ جائِزَةٌ لا واجبَةٌ؛ ولهذا حدَثَ بعدَ العَدَمِ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١].

[٢] بينَّا بُطلانَ القائلِينَ بأن اللهَ تعالى لا يُوصَفُ بنَفْي ولا إثباتٍ، وأن الَّذين قالوا هذا استَدَلُّوا بقولِهِمْ بأن نفي النَّفْي والإثْبَاتِ فيما لا يُقبَلُ أمْرٌ مُمكنٌ، كنَفْي الجَهْلِ والعِلْمِ عن الجمادِ والشَّجَرِ وما أشْبَهه.

ونَجِيبُ عن ذلكَ بجَوابَيْنِ:

أحدهُما: أن هَذَا الَّذي قَالُوه لا يُمكِنُ في بابِ الوُجودِ والعَدَمِ؛ لأَنَّ تقابُلَ الوُجودِ والعَدَمِ لَيْسَ تَقَابَلَ ملَكَةٍ وعَدَمٍ، ولكنه تقابُلُ سَلْبٍ وإيجَابٍ، بناءً على أَنَّه إذا سُلِبَ أحدُهما لَا بُدَّ من وُجودِ الآخَرِ، وإذا وُجِدَ أحدُهما لَا بُدَّ من انتِفَاءِ الآخَرِ.

وجواب آخر: قلنا لـهم: إذا قُلْتُمْ إنَّ اللهَ تعالى لا يَقْبَلُ أن يتَّصِفَ بهـذه الصِّفَاتِ،

فإن هَذَا أعظَمُ امتِنَاعًا وأشدُّ فسَادًا مما إذا قِيلَ إنه يَقْبَلُ، ولكنَّها لم تكن فيهِ، وضَرَبَ المؤلِّفُ مثلًا وقد بَيَّنَاهُ بمَثَلٍ أن يُقال: الجِدارُ لا يسمَعُ، والأصمُّ لا يسْمَعُ، وأن نَفَي السَّمْع عن الأصِمِّ أهونُ مِنْ نفْيهِ عن الجِدَارِ؛ لأنَّ معْنَى ذَلِك أن الأصَمَّ يُمكِنُ أن يكونَ مُتَّصِفًا بصِفَةِ السَّمْع الَّتِي هي صِفَةُ كَمالٍ، وأما الجِدَارُ فلا يُمْكِنُ أن يكون مُتَّصِفًا بصِفَةِ السَّمْعِ الَّتِي هي صفةُ كمالٍ.

وعلى هذا فإذا قالُوا: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَيْسَ بقابِلٍ أن يُوصَفَ بذلك **قلنا:** هذا أشدُّ امتِنَاعًا وأشدُّ تَنَقُّصًا للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وبيَّن المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما سبَقَ أن اتِّفاقَ المسمَّيَيْنِ في الاسمِ لا يَدُلُّ على اتِّفاقِهما بما يختَصُّ به كُلُّ واحِدٍ، وضرَبَ المُؤلِّف أمثالًا كثيرةً في أوَّلِ الكتابِ، ثم قَالَ: يُقال له ولغَيرِهِ ممّنْ نَفَى شَيْئًا -حَتَّى الأَشَاعِرَة والمعتزلة- نقولُ لهم هذَا الكَلامَ، يعني: أيها المعَطِّلُ، أو أيُّهَا النَّافي -أيًّا كان نَفْيهُ سواءٌ كان نَفْيًا كُليًّا أو نَفْيًا جزئيًّا أو نفْيًا لما يُمكِنُ أو لما لا يُمْكِنُ- يقولُ: «**أَمَّا مَا نَفَيْتَهُ فَهُوَ ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ**»، أمَّا ثبوتُ هذه الصِّفَاتِ في الشَّرعِ، وهذه الأسْماءِ في الشَّرْعِ، فهذا أكثرُ من أن يُحصَرَ، وما أكثرَ الأدِلَّةَ الدَّالَّةَ على ثُبوتِ أسْماءِ الله وصفاتِهِ!

وأمَّا ثُبوتُ ذَلِك في العَقْلِ فقد سبَقَ أنَّ الأَشْعَرِيَّةَ يُثْبِتُونَ من الصِّفَاتِ سبْعًا إلى آخرِهِ، ويوافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ في ذَلِك.

وسبَقَ أيضًا أنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يُثْبِتُونَ مَا نَفَاهُ الأَشْعَرِيَّةُ بالعَقْلِ أيضًا، ويقُولُونَ: إن دَلالَةَ العَقْلِ على مَا نَفيْتُم أو علَى بعْضِهِ على الأقَلِّ أعظمُ مِنْ دلالَةِ مَا ذكرتُمْ، مثلَ الرَّحمةِ والحِكمةِ وما أشْبَهَ ذَلِك.

وَتَسْمِيَتُك ذَلِكَ تَشْبِيهًا وَتَجْسِيمًا تَمْوِيهٌ عَلَى الجُهَّالِ[١]، الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ مَعْنًى سَمَّاهُ مُسَمٍّ بِهَذَا الِاسْمِ[٢] يَجِبُ نَفْيُهُ.

وَلَوْ سَاغَ هَذَا لَكَانَ كُلُّ مُبْطِلٍ يُسَمِّي الحَقَّ بِأَسْمَاءٍ يَنْفِرُ عَنْهَا[٣]، بَعْضُ النَّاسِ لِيُكَذِّبَ النَّاسُ بِالحَقِّ المَعْلُومِ بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ.

---

[١] يعْنِي الَّذين يقُولُونَ: إن الَّذِي يُثبتُ أن اللهَ فوقَ العرْشِ مجسِّمٌ، والَّذِي يُثبتُ أن للهِ يدًا حَقِيقيَّةً مُمثِّلٌ، هذا في الحَقِيقَةِ إذا سَمعَهُ جاهِلٌ عَامِّيٌّ يظُنُّهُ صحِيحًا، فيُمَوِّهُ علَيْه بهذا الكَلامِ، ولهذا مِن جملَةِ العباراتِ الَّتِي هي مشهورةٌ عندهم: أنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن الأغْراضِ والأبْعاضِ والأعْراضِ، فالَّذي يسمَعُ هذا الكَلامَ يقولُ: واللهِ هذا كلامٌ حُلْوٌ.

وهم يَعْنُونَ بالأبعاضِ: اليَدِ، والوَجْهِ، والعَيْنِ، وما أشبهَ.

ويُرِيدُونَ بالأغراضِ نفْي الحِكْمَةِ عَنِ اللهِ.

ويُرِيدُون بالأعراضِ جميعَ الصِّفَاتِ، مثل: النُّزول، والاستِوَاءِ على العَرشِ، والضَّحكِ، والغَضَبِ، والرِّضَا، وما أشبَهَ ذلِكَ، فيَقُولونَ: هذه أعراضٌ تَعْرِضُ وتَزُولُ، واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عن هذِهِ الأشياءِ، يُشْبِّهُ بهذَا الكلامِ علَى العَامِّيِّ، فتجِدُ العاميَّ يقول: هذا هو الحَقُّ، لكنه تمويهٌ كما قَالَ المُؤلِّف.

[٢] قوله: «بِهَذَا الِاسْمِ» يُشِيرُ إلى التَّمْثِيلِ والتَّجْسِيمِ، وهم يظنُّونَ أن كُلَّ مَعْنى سمَّاه الإِنسَان: تمثِيلًا أو تَشبِيهًا، فإنَّه يجبُ نَفْيُه.

[٣] من أجْلِ ذلِكَ: فأَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ عندَ أهلِ التَّعْطِيلِ يُسمَّونَ المشَبِّهَةَ، وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ عندَ أهلِ التَّشْبيهِ يسمَّون مُعطِّلَةً.

وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَفْسَدَتِ المَلَاحِدَةُ عَلَى طَوَائِفِ النَّاسِ عَقْلَهُمْ وَدِينَهُمْ حَتَّى أَخْرَجُوهُمْ إِلَى أَعْظَمِ الْكُفْرِ وَالجَهَالَةِ وَأَبْلَغِ الْغَيِّ وَالضَّلَالَةِ[١].

وَإِنْ قَالَ نُفَاةُ الصِّفَاتِ: إِثْبَاتُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ مُسْتَلْزِمٌ تَعَدُّدَ الصِّفَاتِ وَهَذَا تَرْكِيبٌ مُمْتَنِعٌ[٢].

قِيلَ: وَإِذَا قُلْتُمْ: هُوَ مَوْجُودٌ وَاجِبٌ، وَعَقْلٌ وَعَاقِلٌ وَمَعْقُولٌ، ....

---

[١] أي: بطَرِيقَةُ التَّمويهِ والدَّجَلِ وتشْويهِ الحقَائقِ أفسَدَت الملاحِدَةُ على النَّاس -بصورةٍ مَا أو بالعُمومِ- عقْلَهم ودِينَهُم، حَتَّى صارُوا متَشَكِّكِينَ في الدِّينِ وفي العَقيدَةِ السليمَةِ.

وهذا لا يَزالُ إلى الآن مَوْجُودًا حَتَّى بالنِّسْبَةِ للمِلَلِ؛ فالنَّصارى مثلًا يُشَبِّهُونَ على المسلِمِينَ فيما يتَعَلَّقُ بأحكامِ الإسلامِ، وكذَلِك اليهودُ، وكذَلِك الملاحِدَةُ، كلهم يُشَبِّهُونَ بمثل هذه التَّمويهاتِ والعِبارَاتِ.

[٢] هذا طريق آخر لنُفاةِ الصِّفَاتِ:

فالطَّريقُ الأوَّلُ: الَّذِي ذكَرَهُ المؤلِّفُ أنه تَشْبِيهٌ وتمثِيلٌ.

والطَّريقُ الثانِي: أنَّهم يقُولُونَ: إثباتُ العِلْمِ والقُدْرَةِ والإرادةِ وغيرِها مِن الصِّفَات مستَلْزِمٌ تعَدُّدَ الصِّفَاتِ، أي أن يكونَ الموصوفُ له عِلْمٌ وقُدْرَةٌ وإرادَةٌ وسمْعٌ وبصَرٌ وحَيَاةٌ، وما أشبَهَ ذَلِك، وهذا تركِيبٌ مُمْتَنِعٌ.

ومعْنَى تركيبٌ: أنك لـمَّا أثبتَّ ثلاثَ صِفَاتٍ أثْبَتَّ كلَّ صفَةٍ مع الأُخْرى في مَوصوفٍ واحِد، وقَالوا: هَذا يستَلْزِمُ تعَدُّدَ القدماءِ، بناءً على أن تَعدُّدَ الصِّفَات يلْزَمُ منه تعدُّدُ الموصوفِ، ويلْزَمُ من هذا أن تتعدَّدَ الآلِهَةُ، وهذا ضِدُّ التَّوْحِيد.

وَعَاشِقٌ وَمَعْشُوقٌ، وَلَذِيذٌ وَمُلْتَذٌّ وَلَذَّةٌ[١].

أَفَلَيْسَ المَفْهُومُ مِنْ هَذَا هُوَ المَفْهُومُ مِنْ هَذَا[٢]؟

فَهَذِهِ مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٌ مُتَغَايِرَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَهَذَا تَرْكِيبٌ عِنْدَكُمْ وَأَنْتُمْ تُثْبِتُونَهُ وَتُسَمُّونَهُ تَوْحِيدًا[٣].

---

[١] قوله: «**وَإِذَا قُلْتُمْ: هُوَ مَوْجُودٌ وَاجِبٌ**» فهُم -أي الأشَاعِرةُ- يَصِفُونَ الله بأَنَّهُ مَوْجُودٌ، ويَصِفُونَهُ بأنه واجبُ الوُجود، كذَلِك بعْضُهم يصِفُ اللهَ بأَنَّه «**عَقْلٌ وَعَاقِلٌ وَمَعْقُولٌ**»، فالَّذِي يُقَدِّرُ الخلْقَ عَقْلٌ، ويكون أيضًا مَعَ ذَلِك هو عاقِلٌ، ومعقولٌ بالنِّسْبَةِ لغَيرِه، وهذا تركِيبٌ، وبعضُهم يقولُ: «**عَاشِقٌ وَمَعْشُوقٌ**»، وهؤُلاءِ غُلاةُ الصُّوفِيَّةِ، الَّذين يَصِفُونَ الله بالعِشق، ويقُولُونَ: بأَنَّه عاشِقٌ لأوليائِهِ ومعشُوقٌ مِن أوليائِه، وكذلك يصفُه بعضُ الصُّوفيَّةِ أيضًا بأَنَّه «**لَذِيذٌ وَمُلْتَذٌّ وَلَذَّةٌ**»، يعْنِي: العِشْقَ واللَّذَّة وما إلى ذَلِك، هذا من غُلاةِ الصوفيَّة يقُولُونَ: إن الله تعالى موْصُوف بهذِهِ الأَوْصافِ.

[٢] قوله: «**أَفَلَيْسَ المَفْهُومُ مِنْ هَذَا هُوَ المَفْهُومُ مِنْ هَذَا؟**» أي: أنَّ المفهومَ مما قُلتُم هو المفهومُ مِمَّا نفَيْتُم؟

والجوَاب: بلَى، والمفهومُ مِن هذَا أَنَّكُم ركَّبْتُمْ واجبَ الوجوبِ بعدَ كونِهِ مَوْجُودًا: مِن كوْنه عقْلًا وعاقِلًا ومعقولًا، ومن كونِهِ عاشِقًا ومعشوقًا، ومن كونِهِ لذِيذًا ومُلتَذًّا ولَذَّة، فَهذه تركِيباتٌ، ومع ذَلِك أنتم مُقِرُّونَ بها، فالَّذِي يُفهَمُ من هذا الَّذي ذَكَرْتُم هو الَّذي يُفهَمُ مما ذكَرْنَا، فإنْ كَان مَا ذكرتُمْ حقًّا لا يلْزَم التركيبَ، فَما ذكَرْنَاه كذَلِكَ، وإنْ كان مَا ذكرناه مُوجبًا للتركيبِ ولَيْسَ للحقِّ وما ذكرتُمُوه أيضًا موجبًا للتَّرْكِيب ولَيْسَ للحقِّ.

[٣] قوله: «**فَهَذِهِ مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٌ مُتَغَايِرَةٌ فِي الْعَقْلِ...**»، في كلامِ المُؤلِّف ورَدِّهِ عليهم

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا تَوْحِيدٌ فِي الحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ هَذَا تَرْكِيبًا مُمْتَنِعًا.

قِيلَ لَـهُمْ: وَاتِّصَافُ الذَّاتِ بِالصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ لَـهَا تَوْحِيدٌ فِي الحَقِيقَةِ؛ وَلَيْسَ هُوَ تَرْكِيبًا مُمْتَنِعًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ فِي صَرِيحِ الْعُقُولِ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ عَالِـمًا هُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ قَادِرًا[١]، ....

فيما يقولُونَهُ أن نقولَ: مِن المعلُومِ أنَّ تعدُّدَ الصِّفَاتِ لا يَسْتَلزِم التَّركيبَ، والتركيبُ لا يستَلْزِمُ التعدُّدَ، فأنتُم بأنفسِكُم تصِفُونَ الواحدَ منكم بأنَّه حَيٌّ، وبأنه عالِمٌ، وبأنه قادِرٌ، وبأنه مُبصِرٌ، وبأنَّه سامِعٌ، فَهل هَذا يلْزَمُ أن يكون شَخصًا مُركَّبًا من أشخاصٍ عقْلًا وواقِعًا؟

فإذن إذا كان تعَدُّدُ الصِّفَاتِ بالمَخْلُوق لا يلزم منه تعدُّدُ الذَّات ولا التركيبُ، ففِي الخَالِقِ من بابِ أَوْلى، فكُلُّ إنسانٍ يعْرِفُ أننا نصِفُه بأنه طويلٌ أو قَصِيرٌ، أبيضُ أو أسودُ، وبأنه قَوِيٌّ أو ضعيفٌ، وقادرٌ أو عَاجِزٌ إلى آخره، ومع ذَلِك لا يَلْزَمُ منه تعدُّدٌ ولا تركيبٌ.

وهذا الجوَابُ بسيطٌ، لكن عدَل المُؤلِّف عنه ليُخَاطِبَهُم بما يُثْبِتُونَه، فقالَ: أنتم تُثْبِتُونَ للخالِقِ صِفاتٍ مُتعدِّدةً، ومع ذَلِك تُسمُّونَه توحيدًا لا تَرْكِيبًا، فإنْ قالوا: هذا توحيدٌ في الحقيقةِ ولَيْسَ هذا تَرْكِيبًا مُمْتَنِعًا، قُلنا لهم: «**وَاتِّصَافُ الذَّاتِ بِالصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ لَـهَا تَوْحِيدٌ فِي الحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ هُوَ تَرْكِيبًا مُمْتَنِعًا**»، أَلَيْسَ كذَلِك؟

فجوابُنا عليهِمْ كجوابِهِمْ علينا أو لَنا.

[١] قولُه: «**وَذَلِكَ أَنَّهُ مِن المَعْلُومِ فِي صَرِيحِ الْعُقُولِ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ عَالِـمًا هُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ قَادِرًا**»، فالعَالِـم مُتَّصَفٌ بالعِلْمِ، والقادِر متَّصِفٌ بالقُدْرَةِ، وكم من إنسانٍ قادِرٌ وهو جاهِلٌ؟ وكَم من إنسانٍ عالِـمٌ وهو عاجِزٌ!

وَلَا نَفْسُ ذَاتِهِ هُوَ نَفْسُ كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا[١]؛ فَمَنْ جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ هِيَ الْمَوْصُوفُ فَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ سَفْسَطَةً[٢].

ثُمَّ إِنَّهُ مُتَنَاقِضٌ فَإِنَّهُ إِنْ جَوَّزَ ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ هَذَا هُوَ وُجُودَ هَذَا[٣]،

---

[١] قوله: «وَلَا نَفْسُ ذَاتِهِ هُوَ نَفْسُ كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا» صحيحٌ؛ لأَنَّ كونَهُ عالمًا قادرًا حالٌ زائدةٌ على الذَّاتِ، بل هو أن تُوجَدَ ذاتٌ لا عالِمَة ولا قادِرَة، ولَيْسَ كوْنُ الشَّيءِ هو كونُه عالمًا قادرًا، إذ إنَّ كونَه عالمًا قادِرًا حالٌ، أو إن شِئْتُم قولوا: وصْفٌ زائدٌ على مجرَّدِ الذَّاتِ.

[٢] قَولُه: «فَمَنْ جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ هِيَ الْمَوْصُوفُ...»، فالَّذي يقولُ: هِي عَيْنُ الموصوفِ هذا سُوفُسطائِيٌّ؛ لأَنَّه أنْكَرَ الحقائقَ، وقلتُ فيما سبَقَ: إن السُّوفُسْطَائِيَّةَ هم الَّذين يُنكِرُونَ الحقائقَ المعلومَةَ في الفِكرِ حَتَّى أن الواحدَ منْهُم ربما يُنكِرُ نفْسَه، فالَّذي يقولُ: الصِّفَةُ هي الموصُوفُ. نقولُ: هذا الرَّجلُ مُسفْسَطٌ بالعَقْليَّات الَّتِي لَيْسَ أوضحَ منها، والسَّببُ هو أنهم قَالُوا: إن تَعَدُّدَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التركيبَ، وهو ضِدُّ التَّوْحِيد؛ لأَنَّهُم يرون أن الصِّفَةَ هي عينُ الموصُوفِ.

فإذا قلنا: عَالِمٌ فهذه ذاتٌ، وقولنا: قادِرٌ، ذاتٌ أخرى، وقولنا: سمِيعٌ ذات ثالثَةٌ، عليمٌ.. بصيرٌ.. إلخ، فلو وَصَفْنَا الخَالِقَ بأربعِ صِفَاتٍ قالُوا: سَيصِيرُ أربعًا، وهذا القولُ الَّذي قالوه لا شَكَّ أنه باطِلٌ، وهو كما قَالَ المُؤلِّف «سَفْسَطَةٌ»، أي: إنكارٌ للحقائقِ المعْلُومَةِ في الفِكْرِ.

[٣] قوله: «ثُمَّ إِنَّهُ مُتَنَاقِضٌ؛ فَإِنَّهُ إِنْ جَوَّزَ ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ هَذَا هُوَ وُجُودَ هَذَا» هذا متَناقِضٌ، فالَّذي يقول: إن الصِّفَةَ هي الموصوفُ متناقِضٌ، فإنَّهم إن

فَيَكُونُ الْوُجُودُ وَاحِدًا بِالْعَيْنِ لَا بِالنَّوْعِ[١]، ....

جوَّزُوا أن تكونَ الصِّفَةُ هي الموصوفُ جازَ أن يكونَ وجودُ هذا هو وجودُ هذا، فيكون وجودُ هذا واحدًا بالعَينِ لا بالنَّوعِ، فيَلْزَم إذا ادَّعَى أن الصِّفةَ عينُ الموصوفِ أن يكونَ وجُودُ فلانٍ هو وجودُ فلانٍ، ووجودُ فلانٍ هو وجودُ فُلانٍ، بل وجودُ الخَالِقِ هو وجودُ المَخْلُوقِ.

وإذا قُلْنَا: إن الصِّفَة هي الموصوفُ، وقلْنَا: إن وجودَ هذا هو وُجودُ هذا لَزِمَ أن نقول: عَيْنُ هذا هو عيْنُ هذا.

[١] «فَيَكُونُ الْوُجُودُ وَاحِدًا بِالْعَيْنِ لَا بِالنَّوْعِ» يعني: فأَنَا أنتَ، وأنتَ أَنَا، وصاحِبُ الحِمارِ هو الحِمارُ، والحمارُ هو صاحبُ الحمارِ. فيقُولُونَ: الخَالِقُ والمَخْلُوقُ شَيءٌ واحد، والذَّكَر والأُنْثى شيءٌ واحدٌ، والحيوانُ والبَهِيمَةُ والإنسان شيءٌ واحدٌ، ومعلومٌ أن العُقولَ تتفاوتُ.

والمهِمُّ: أننا نقولُ لهذا الرجلِ الَّذِي يجوِّزُ أن تكونَ الصِّفَةُ هي عينُ الموصوفِ: إذا جَوَّزْتَ هذا لَزِمَ أن تجْعَلَ وجودَ هذا الشَّيء هو وجودُ هذا الشَّيء، فإذا جَعَلْتَ وجودَ هذا الشَّيءِ وجودَ هذا الشَّيء، وأنت تقول: إن الصِّفَةَ عيْنُ الموصوفِ؛ لَزِمُ من قولِكَ هذَا أن يكون عَيْنُ هذا الشَّيء هو عينُ هَذا الشَّيءِ، فيكون المَوْجُودُ واحدًا بالعَينِ لا بالنَّوعِ.

وما الفرق بين الواحِدِ بالعَيْن والواحِدِ بالنَّوعِ؟

▪ الواحدُ بالنَّوعِ مثلُ الآدَمِيِّ نوعٌ من المَخْلُوقاتِ يَصِحُّ أن نقول: واحِدٌ بالنَّوعِ، فهو بالنِّسْبَةِ للأنواعِ الأخرى نوْعٌ واحِد.

وَحِينَئِذٍ فَإِذَا كَانَ وُجُودُ الْمُمْكِنِ هُوَ وُجُودَ الْوَاجِبِ كَانَ وُجُودُ كُلِّ مَخْلُوقٍ يُعْدَمُ بِعَدَمِ وُجُودِهِ وَيُوجَدُ بَعْدَ عَدَمِهِ[١]، هُوَ نَفْسُ وُجُودِ الحَقِّ الْقَدِيمِ الدَّائِمِ الْبَاقِي الَّذِي لَا يَقْبَلُ العَدَمَ[٢].

▪ لكن الواحِدَ بالعَينِ أن تكون المَخْلُوقات كلُّهَا واحِدَةً بالعَينِ، وهذا لا يمكن إلَّا على رَأْيِ مَنْ رَأَى وحْدَةَ الوُجودِ.

ولهذا يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَحِينَئِذٍ فَإِذَا كَانَ وُجُودُ الْمُمْكِنِ هُوَ وُجُودَ الْوَاجِبِ كَانَ وُجُودُ كُلِّ مَخْلُوقٍ يُعْدَمُ بِعَدَمِ وُجُودِهِ وَيُوجَدُ بَعْدَ عَدَمِهِ**».

[١] إذا قلنا: إن الوُجودَ شيءٌ واحدٌ، وأنه يَلْزَمُ من اتحادِ الوُجودِ اتحادَ المَوْجُودِ بعينِهِ، يقولُ: فإذا كَان وجودُ المْكِن هو وجودَ الواجبِ و«**كَانَ وُجُودُ كُلِّ مَخْلُوقٍ يُعْدَمُ**» العبارَةُ غيرُ مستَقِيمَةٍ، والظَّاهِرُ يُعْدَمُ بعدَ وجودِهِ، ويؤخَذُ بعد عدمِه؛ وجودُ كلِّ مخلوقٍ يُعْدَمُ بعد وجودِهِ.

[٢] وصَلْنَا إلى أن الوُجودَ واحدٌ بالنِّسْبَةِ للممكن والواجبِ، إذا كانَ الاثنانِ واحدًا بالنِّسْبَةِ للممكِنِ والواجبِ صارَ وجودُ الإِنسَان بعدَ عدَمِهِ واجبًا؛ لأَنَّ الواجبَ والخَالِقَ لا يُعْدَمُ، وكان وجودُ الإِنسَان قبلَ أن يُوجَدَ ثابتًا أيضًا مَا دُمْنَا نقـول: إن الوُجودَ شيءٌ واحدٌ، لَيْسَ معْنَاه كـونَ الإِنسَان مَعْدُومًا مَوْجُودًا قبل أن يُعْـدَمَ، ومَوْجُودًا بعد أن عُدِمَ؛ لأَنَّنا نقـول: إن صِفَة الوُجودِ والمَوْجُودَ شَيء واحدٌ بالعَيْنِ لا بالنَّوعِ، وعلَيْه فوجودُ اللهِ هو وجودُ المَخْلُوقِ، ووجودُ المَخْلُوقِ هو وجودُ الله، فيلزَمُ من ذَلِك أن يكونَ المَخْلُوقُ مَوْجُودًا وهو مَعْدُومٌ، وهذا لا شكَّ مُمْتَنع.

وَإِذَا قُدِّرَ هَذَا كَانَ الْوُجُودُ الْوَاجِبُ مَوْصُوفًا بِكُلِّ تَشْبِيهٍ وَتَجْسِيمٍ وَكُلِّ نَقْصٍ وَكُلِّ عَيْبٍ[١]؛ كَمَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَهْلُ وَحْدَةِ الْوُجُودِ الَّذِينَ طَرَدُوا هَذَا الْأَصْلَ الْفَاسِدَ، وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ أَقْوَالُ نُفَاةِ الصِّفَاتِ بَاطِلَةً عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ[٢].

---

[١] قولُه: «**وَإِذَا قُدِّرَ هَذَا كَانَ الْوُجُودُ الْوَاجِبُ مَوْصُوفًا بِكُلِّ تَشْبِيهٍ وَتَجْسِيمٍ وَكُلِّ نَقْصٍ وَكُلِّ عَيْبٍ**» وهذا واقِعٌ، إذا قُدِّر هذا صارَ الواجِبُ الَّذِي هو اللهُ واجبُ الوُجودِ مَوْصُوفًا بكلِّ تشبِيهٍ وتجْسِيمٍ؛ لأَنَّك جَعَلْتَ وجودَ الخَالِقِ هو وجودُ المَخْلُوقِ، وجعلتَ الخَالِقَ هو المَخْلُوقُ، وهذا أعظمُ تشْبِيهٍ وأعظمُ تجْسِيمٍ، وأعظمُ نقصٍ أيضًا؛ لأَنَّهم- والعياذُ باللهِ- يجعلُونَ الخَالِقَ هو نفْسُ الكلابِ والحمِيرِ والخنازيرِ والذِّئابِ والسِّباع وغيرِها، وهذا لا شَكَّ أنه مِنْ أعظَمِ مَا يكون مِنْ تَنقُّصِ الخَالِقِ، والعجيبُ أنهم يُريدونَ أن يفِرُّوا من التشبيهِ ويقَعُونَ فيما هو أَقْبَحُ وأعظَمُ منه.

[٢] خُلاصَةُ هذه الفقْرَةِ أنها تَعودُ إلى إبطالِ القَولِ بأَنَّ تعدُّدَ الصِّفَاتِ يلزمُ منه تعَدُّدُ الموصوفِ والتَّرْكِيبِ، وهذا مخالفٌ للتَّوحيدِ.

وأجابَهم المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بجوابَينِ:

الجوَاب الأوَّل: أنكم تَقولُونَ بتَعدُّدِ الصِّفَاتِ، وتَقولونَ: واجب بعدَ واجبِ الوُجودِ، وتقولون: إنه عاقِلٌ وعقْلٌ ومَعْقُولٌ، وتقولونَ: إنه عاشِقٌ ومعشوقٌ، وأنه لذِيذٌ ولَذَّةٌ وملْتَذٌّ، فهذه كلها صِفَاتٌ، ومع ذَلِك تزْعُمونَ أنه توحيدٌ، وتقولونَ: إِنَّنا -نحنُ أَهْلَ السُّنةِ والجَمَاعَةِ- إذا قُلنا بتَعدُّدِ الصِّفَات لسنا مُوحِّدِين وأنتم مُوحِّدون، فإذَنْ يلْزَمُكُم فيما نَفَيْتُمْ نظيرُ مَا يلْزَمُكُم فيما أَثْبَتُّمْ، فإمَّا أن تُثْبِتُوا الجميعَ، وإما أن تَنفُوا الجميع.

وَهَذَا بَابٌ مُطَّرِدٌ[١]، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النُّفَاةِ لِمَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ مِنَ الصِّفَاتِ لَا يَنْفِي شَيْئًا فِرَارًا مِمَّا هُوَ مَحْذُورٌ إِلَّا وَقَدْ أَثْبَتَ مَا يَلْزَمُهُ فِيهِ نَظِيرُ مَا فَرَّ مِنْهُ.

والجوَاب الثَّاني: إذا قلتُم أن الصِّفَةَ هي عينُ الموصوفِ وأنَّه يلزمُ من تعدُّدِ الصِّفَةِ تعدُّدُ الموصوفِ، فقولُكم هذا قولٌ مخالِفٌ لجميعِ العُقلاءِ، فكلُّنا يعرِفُ أن الصِّفَةَ لَيْسَت عينَ الموصوفِ، وكلُّنا يعْرِفُ أن العِلمَ لَيْسَ هو العالِمِ، بل كلُّنا يعرف أنَّ العالِمَ لَيْسَ هو الجاهِلُ؛ لأَنَّ العالِمَ نفسَه زائدٌ على الجاهِلِ، وأنتم إذا قُلْتُم ذَلِك لَزِمَ أن تجعَلُوا وجودَ فلانٍ هو وجودُ فلانٍ، وإذا كانت الصِّفَةُ عينَ الموصوفِ لَزِمَ أن يكون فلانٌ هو فلانٌ، وحينئذٍ نرتَقِي فيكون المَخْلُوقُ هو عينُ الخَالِقِ، وبهذا نصِلُ إلى القولِ بوَحْدَةِ الوُجود، ونصِلُ أيضًا إلى أنْ نَصِفَ الله بكُلِّ تَشْبيهٍ وتجْسِيمٍ ونقْصٍ وعَيْبٍ.

[١] قوله: «مُطَّرِدٌ» الطَّرْدُ: معْنَاهُ أنهم يجْعَلُونَ البابَ واحدًا في كُلِّ شَيْءٍ، يجعلون عيْنَ الخَالِقِ هو عيْنُ المَخْلُوقِ، ولهذا قَالَ ابنُ القيِّم في النونيَّة:

يَا أُمَّةً مَعْبُودُهَا مَوْطُوؤُهَا ... تَبًّا لِذِي الْعُقُولِ وَالْأَذْهَانِ(١)

قولُه «مَعْبُودُهَا مَوْطُوؤُهَا» يعني: هم يَرَوْنَ أن زَوْجَةَ الإنسانِ هِي ربُّه؛ لأَنَّهم يَرَوْن أنَّ كُلَّ شَيْءٍ هو اللهُ، يرون أنَّ البابَ هو اللهُ، وأنَّ المروحةَ هِي اللهُ، وأنَّ السَّقْف هُو اللهُ، وكُلُّ شَيْءٍ هو الله، ونَفْسُه هو الله أيضًا، ولهَذا يقولُ ابنُ عربيٍّ الخبيثُ: «ما في الجبة إِلَّا الله»(٢)، يقصد جُبَّته هُو؛ لأنَّه يرى أن الوُجودَ شَيءٌ واحدٌ، وهناك طائفةٌ

---

(١) البيت في نونية ابن القيم (ص: ٢٣):

يا أمة معبودها موطوؤها ... أين الإله وثغرة الطعان

(٢) انظر: «جمهرة الأولياء» للمنوفي (ص:٢٣٤)، والقول قول الحلاج، ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٣/ ٤٦) في ترجمة الحلاج، ونسبه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٣٤٧) لأبي اليزيد البسطامي.

فَلَا بُدَّ فِي آخِرِ الْأَمْرِ مِنْ أَنْ يُثْبِتَ مَوْجُودًا وَاجِبًا قَدِيمًا مُتَّصِفًا بِصِفَاتٍ تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ وَلَا يَكُونُ فِيهَا مُمَاثِلًا لِخَلْقِهِ[١].

فَيُقَالُ لَهُ: هَكَذَا الْقَوْلُ فِي جَمْعِ الصِّفَاتِ وَكُلُّ مَا تُثْبِتُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَدُلَّ عَلَى قَدْرٍ تَتَوَاطَأُ فِيهِ الْمُسَمَّيَاتُ[٢]، ....

أخرى تُفَرِّقُ بين الوَحْدَةِ وبينَ الاتِّحادِ، ولهذا أهلُ الاتحادِ يُكفِّرونَ أهلَ الوحْدَةِ، وأهلُ الوَحْدة يُكفِّرونَ أهلَ الاتِّحادِ، ونحن نُكفِّر الجميعَ.

[١] قوله: «فَلَا بُدَّ فِي آخِرِ الْأَمْرِ» باعتبارِ إقامَةِ الحُجَّة عليه، لَا بُدَّ أن يُثْبِتَ مَوْجُودًا متَّصفًا بالصِّفَات تُمَيِّزُهُ عن غيرِهِ، لكنَّ حقيقةَ أنَّ ذلِك لم يكُنْ، وما زالتْ هذه الأقوالُ مَوْجُودةً الآنَ، وما زال لها مُتمسِّكونَ بها، فيُقَال له: هكَذا القولُ في جميعِ الصِّفَاتِ، وكلُّ مَا أَثْبَتَهُ من الأسْماءِ والصِّفَات، فلَا بُدَّ أن يَدُلَّ على قدْرٍ تَتَواطَأُ فيه المسمَّيَات، ولولا ذلِكَ لما فُهِمَ الخطابُ.

[٢] قوله: «**كُلُّ مَا تُثْبِتُهُ مِن الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَدُلَّ عَلَى قَدْرٍ تَتَوَاطَأُ فِيهِ الْمُسَمَّيَاتُ**» يعْنِي مثلًا: السَّمعُ، له قَدْرٌ مشْتَرَكٌ، فلَا بُدَّ من قدْرٍ مشتَرَكٍ بين سمْعِ الخَالِقِ وسمْعِ المَخْلُوقِ، والاشتراكُ هو إدْراكُ المسْمُوعِ، لكن هل إدراكُ المسموعِ بالنِّسْبَةِ للخالِقِ، كإدراكِ المسمُوعِ بالنِّسْبَةِ للمخلوقِ؟

بالطبع لَا، إذَنْ فلَا بُدَّ أن يكونَ هناكَ تَمْييزٌ كما يقولُ المُؤلِّف: لوْلَا ذَلِك لما فُهِمَ الخِطابُ، لوْلا أنَّ هناكَ قَدْرًا مشتَرَكًا بين الصِّفَات تتواطَأُ فيه، ولكن تختَصُّ كُلُّ صفَةٍ بما تَتَمَيَّزُ به، ولوْلَا هذا لم نَفْهَمِ الخطابَ، أرأيتُمْ لو قُدِّر أنَّ للهِ سَمْعًا، ولكنه لَيْسَ فيه إدراكُ شيءٍ مسْمُوعٍ، ولا يمكن أن نفْهَمَ هذا الكَلام؛ فهو غيرُ مفهومٍ.

وَلَوْلَا ذَلِكَ لَـمَا فُهِمَ الخِطَابُ؛ وَلَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّ مَا اخْتَصَّ اللهُ بِهِ وَامْتَازَ عَنْ خَلْقِهِ أَعْظَمُ مِمَّا يَخْطِرُ بِالْبَالِ أَوْ يَدُورُ فِي الخَيَالِ[١].

في الجنَّةِ نخلٌ ورمَّان وفاكِهة وما إلى ذَلِك، فهل هذا النَّخلُ والرُّمَّانُ والفاكهة فيه قدْر مشتَرَكٌ بينه وبين مَا في الدُّنيا؟ نعم، ولوْلا القدرُ المشتركُ الَّذِي بين هذا وهذا مَا فَهِمْناه أَبَدًا، لكنَّ حقائق ذلكَ لا تُشْبِهُ حقائقَ مَا في الدُّنيا؛ لأَنَّ الله يقولُ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة:١٧].

بالمعْنى الأعَمِّ: حَتَّى الآيَة رُبَّما تكونُ غيرَ متوافِقَةٍ بهذا الشَّكلِ، كما نَجِدُ الآن رُمَّانًا وبرتقالًا متَّحدًا في الاسْمِ، لكنَّه يختَلِفُ في الشَّكْل، وهكَذا تكونُ بين الأشياءِ قَدْرٌ مشتَرَكٌ، فهذا الَّذِي يقول: الإنسانُ حَيوانٌ ناطِقٌ، صِفة (حيوان) مُطلقَةٌ، والمَعْنى الأعمُّ يشْتَرِكُ فيه الإنسانُ والجَملُ والذِّئْبُ والشَّاة؛ المَعْنى الأعمُّ حيوانٌ، لكِنَّ حيوانِيَّة الإنسانِ لَيْسَت كحيوانيَّةِ البعيرِ مثلًا، والفاصِلُ المميِّزُ عنْدَ المناطِقَةِ هو أنه ناطِقٌ، ولكنَّ الصَّحيحَ أنَّه وإنْ اتَّفقَ في القدْرِ المشتَرَكِ لكنَّ حيوانيَّة الإنسانِ لَيْسَت في نَوعِهِ كحيوانيَّةِ الْبَهائمِ، ولَيْسَ الفرْقُ فقَطْ هو بالنُّطْقِ كما يقولُ المناطِقةُ، بَل نقولُ: إنَّ الفَصْل بنَفْس النوعيَّةِ، فحيوانيَّةُ الإِنسَانِ لَيْسَت كحيوانيَّةِ غيرِهِ، وحيوانيَّةُ من خَلَقَهُ اللهُ بيدِهِ؛ يعني: باعْتِبَارِ عقْلِهِ لا يُمْكن أن تكونَ مِثْلَ حيوانيَّة المَخْلُوقِ بالكلمة.

[١] قوله: «**وَلَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّ مَا اخْتَصَّ اللهُ بِهِ وَامْتَازَ عَنْ خَلْقِهِ أَعْظَمُ مِمَّا يَخْطِرُ بِالْبَالِ أَوْ يَدُورُ فِي الخَيَالِ**»، هذا في المَعْنى الأعمِّ الَّذِي هو الحَيَاةُ، لكنْ تختَلِفُ حَياةُ الخَالِقِ عن حَيَاة المَخْلُوقِ، وكذَلِك القُدْرةُ، والسَّمْعُ، والبَصَرُ، واليَدُ، والوَجْهُ، والعَينُ وغيرُها، كلُّها وإن اشتَرَكتْ في أصلِ المعْنى لكنَّها تختلِفُ.

الأَصْلُ الثَّانِي: الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ[١]

وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ[٢]، فَإِنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ[٣].

---

[١] بعد مَا سبَقَ من إجاباتِ المؤلِّفِ عَلَى كُلِّ الأقسامِ الثَّلاثةِ، وهم الَّذين:

١- يُثبِتُونَ بعضَ الصِّفَات ويُنكرُونَ بعْضًا، ويُثبتونَ جميعَ الأسْماءِ، وهؤُلاءِ الَّذين يُثبِتونَ جميعَ الأسْماء وبعض الصِّفَاتِ دُونَ بَعْض هُم الأَشَاعِرَة.

٢- الَّذين يُثبِتُونَ الأسْماءَ دُونَ الصِّفَات وهُم المُعْتَزِلة.

٣- الَّذينَ يُنكِرون الأسْماءَ والصِّفَاتِ ويَسْلبُونَ النَّقِيضينِ، وهؤُلاءِ هُم الغُلاةُ مِن الفَلاسِفة وغيرِهم.

أجابَ عن هؤُلاءِ الطوائفِ كلِّها بإجاباتٍ لا يُمكِنُ التخلُّص منها لهؤُلاءِ، وكلُّ هذا تابعٌ للأصلِ الأوَّلِ، وهو أنَّ القولَ في بعْض الصِّفَاتِ كالقَوْل في بعضٍ.

[٢] قَالَ: «**وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِالْأَصْلِ الثَّانِي؛ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ فِي الصِّفَات كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ**» وهذا المشارُ إليه الأصلُ الأوَّلُ، وهو أنَّ القولَ في بعض الصِّفَاتِ كالقولِ في البَعضِ الآخَرِ، فيتبَيَّنُ أيضًا ويتَّضِحُ بِشَيْءٍ آخرَ، وهو أنَّ القَوْلَ في الذَّاتِ كالقَوْلِ في الصِّفَاتِ.

[٣] قوله: «**فَإِنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ**»، لَيْسَ كمثِلِه شيءٌ، لا في ذاتِه ولا في صفاتِهِ ولا في أفعَالِهِ لا أحدَ يُشابِه اللهَ في شيءٍ مِن ذَلِك، والأمْر في هذا ظاهِـر؛ مَنْ يستطيعُ أن يَخْلُـقَ شَمسًا أو قمرًا أو نَجْـمًا أو ذُبابًا أو بعوضَةً؟

فَإِذَا كَانَ لَهُ ذَاتٌ حَقِيقَةً لَا تُمَاثِلُ الذَّوَاتَ، فَالذَّاتُ مُتَّصِفَةٌ بِصِفَاتٍ حَقِيقَةً لَا تُمَاثِلُ سَائِرَ الصِّفَاتِ[١].

فَإِذَا قَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ[٢]؟ ....

لا أحدَ يستطيعُ، فهذه مِنْ أفْعالِ الله، مَن يستطيعُ أن يقولَ للشيءِ: كُنْ فيكون؟ لا أحدَ يستطيع، إذَنْ هذه من صِفَات الله.

وذاتُ اللهِ تعالى أعظمُ من أن نُحيطَ بها، فلَيْسَ كمثلِهِ شيءٌ، فإذَا كان له ذاتٌ حقِيقِيَّةٌ لا تُماثل الذَّواتِ فالذَّاتُ مُتَّصِفةٌ بصفاتٍ حقِيقِيَّةٍ لا تُماثِلُ الصِّفَاتِ.

ولـهذا نقـولُ لِلْمُنْكِرِ للصفاتِ: أتُثْبِتُ لله ذاتًا؟ ولا يمكن أن يقـولَ: لَا؛ لأَنَّه لو قَالَ: لا؛ كفرَ، وصرَّح بكُفْرِهِ؛ لنَفْي الخَالِق، وسيثبت لله ذاتًا، وسيقولُ: نعم.

فنقولُ له: هل هذه الذَّاتُ الَّتِي أثْبتَّها للهِ تُشبِهُ ذوات المَخْلُوقِين؟

سيقول: لا؛ لأَنَّه إنما فرَّ مِنْ إثباتِ الصِّفَات خوْفًا من التَّشبِيهِ والتَّمْثِيلِ.

فسيقول: لا، لا تُشْبِهُ ذواتَ المَخْلُوقِين.

فنقولُ له: القولُ في الصِّفَات كالقولِ في الذَّاتِ.

إذَنْ فللهِ صِفاتٌ لا تُشْبِهُ صِفاتِ المَخْلُوقِين، ولهذا يقولُ:

[١] «**فَإِذَا كَانَ لَهُ ذَاتٌ حَقِيقَةً لَا تُمَاثِلُ الذَّوَاتَ، فَالذَّاتُ مُتَّصِفَةٌ بِصِفَاتٍ حَقِيقَةً لَا تُمَاثِلُ سَائِرَ الصِّفَاتِ**» فإذا أثْبَتْنَا الصِفَةَ، فلا نُثبت كيفيَّةَ الصِّفَةِ أيضًا، أي: لا نُثْبِتُ تَكْيِيفًا لهذه الصِّفَةِ.

[٢] الَّذِي يقولُ: كيفَ استَوى؟ مُثبتٌ للاسْتِواء، لكن يسأَلُ عن الكَيفيَّةِ.

قِيلَ لَهُ كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمَا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ[١]، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ[٢]، ....

فإنَّنا نقولُ له كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ بِدْعَةٌ»(١).

وربيعةُ بنُ عبدِ الرحمن: هو شَيْخُ مالِكٍ.

[١] قولُه: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ» أي: من حَيْثُ المَعْنى معْلُومٌ، استَوى في اللُّغَةِ العرَبِيَّة، تأتي بمَعْنى عَلَا وارتَفَعَ، وبمعْنَى استقرَّ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا﴾ [المؤمنون:٢٨]، استوَيْتَ يعني: عَلَوْتَ واستَقْرَرْتَ، وقالَ تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ﴾ [الزخرف:١٣]، مَعْنى تَسْتَوُوا علَيْها: تَعْلُوا وتَسْتَقِرُّوا علَيْها، وقال تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود:٤٤]، يعني: استَقَرَّتْ عليه.

إذَنْ صَعِد وارتَفَع وعَلا معْناه واحِدٌ؛ ولهذا حذَفْنا صَعِد وارتَفَع، نعَمْ هي فُسِّرت عندَ السَّلفِ بأربعةِ معانٍ: ارْتَفَعَ، وصَعِدَ، وعَلَا، واستقَرَّ، لكن صعِد وارتَفع وعَلا معنَاها واحدٌ، فنكْتَفِي بالعُلُوِّ الَّذي هو معْنى عَلا، فنقول: معْنَى استوى: عَلَا واستَقَرَّ.

إذن الاستواءُ معلومٌ من حَيْثُ المَعْنى؛ لأنَّ معناهُ العُلُوُّ والاستِقرارُ، كلَّما رأيتَ استَوى في اللُّغة العربيَّة مُعدَّاة بـ(عَلى) فإنما معْنَاها العُلُوُّ والاستقرارُ، ولا تأْتي بغَيْر هذا المَعْنى.

[٢] قولُه: «الْكَيْفُ مَجْهُولٌ» لم يقُلْ: الكَيْفُ مَعْدُومٌ، بل قالَ: الكيفُ مجهولٌ؛

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥٠-١٥١).

وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ[١]، وَالسُّؤَالُ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ بِدْعَةٌ[٢]»(١)؛ لِأَنَّهُ سُؤَالٌ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ الْبَشَرُ وَلَا يُمْكِنُهُم الْإِجَابَةُ عَنْهُ.

يعني: له كَيْفِيَّةٌ لكنَّها مجهولةٌ لنا، لا نَدْرِي كيف اسْتَوى، واللَّفظ المشْهُورُ: (الكيفُ غيرُ مَعْقُولٍ)، وهو أبلغُ من مجْهُولٍ، لكن كأنَّ المُؤَلِّف نقلَهُ بالمَعْنى أو أن هَذا المرويَّ عن ربيعَةَ، أما مالكٌ فالمرويُّ عنه: (غيرُ معقول) يعني: أنه لا يمكن أن يُعقَلَ ويدْرِكَه العَقْلُ، كما أنَّ الشَّرعَ لم يأتِ به أيضًا.

[١] قوله: «**والإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ**»؛ لأَنَّه جاءَ في كِتابِ اللهِ، وأَجْمَعَتْ عليه الأُمَّةُ، فوجَب الإِيمَانُ به.

[٢] قوله: «**وَالسُّؤَالُ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ بِدْعَةٌ**»؛ لأَنَّه سؤالٌ عمَّا لا يعْلَمُه البَشر، ولا يُمكِنُهم الإجابةُ عنه.

وهذا التَّعْليلُ من المؤلِّفِ فيه نظَرٌ، فالسُّؤال عنه بِدعَةٌ ليس لأَنَّه لا يمكِنُ الوصولُ إليه، ولا يمْكِنُ أن يعلَمَه البشر؛ لأَنَّ هذا التعليلَ يقتَضِي أن يكونَ الجوَابُ والسُّؤالُ عنه تكلُّفًا، ومحاولةً للمُحالِ؛ لأَنَّه لا يمْكِنُ أن يعْلَمَهُ البشَر، لكن نقول: السُّؤالُ عنه بِدْعة؛ لأَنَّه لم يَسْأَلْ عنه الصَّحابَةُ والسَّلَفُ الصَّالِحُ.

وهل سأل الصحابَةُ هذا السُّؤالَ رسولَ الله ﷺ؟

الجوَابُ: لا، إِذِنْ لو كانَ هذا من الدِّين لكانَ يُسأَلُ عنه، أو يُبَيَّنُ في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه، فلما لم يَرِدْ بيانُه في الكتابِ ولا في السُّنَّة، ولا سَأل عنه عُلِمَ مِن ذَلِك أنه بِدْعَةٌ، فالسُّؤالُ عنه بدْعَةٌ؛ لأَنَّه لم يسأَلْ عنه الصحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رسولَ الله ﷺ،

---

(١) أخرجه ابن المقرئ في المعجم (ص: ٣١٠)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٧٩).

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؟ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ هُوَ؟ فَإِذَا قَالَ: لَا أَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ[١]، قِيلَ لَهُ: وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ نُزُولِهِ؛ إِذِ الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ فَرْعٌ لَهُ وَتَابِعٌ لَهُ[٢]؛ ....

كما أنَّ السُّؤالَ أيضًا عنه تكلُّف؛ لأنَّه لا يعْلَمُه البشَرُ، ولا يُمْكِنُهم الإحاطةُ به.

إذن فعندنا أمرانِ:

- لأنَّه لم يسأَلْ عنه الصَّحابَةُ، فالسُّؤالُ عنْه بِدعَةٌ.
- ولأنه لا يمْكِنُ الإحاطَةُ بِهِ.

[١] قوله: «**وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؟ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ هُوَ؟ فَإِذَا قَالَ: لَا أَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ، قِيلَ لَهُ: وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ نُزُولِهِ**» هذا أيضًا جوابٌ من وجْهٍ آخَرَ، إذا قَالَ لك: كيفَ نُزولُ اللهِ إلى السَّماءِ الدُّنيا؟ في الأوَّل أتى بكلامِ مالكٍ أن الكيفَ مجهولٌ، وهنا أتى بإلزامِ الخَصْمِ، فسأَلَه: كيفَ هُو بذاتِهِ؟

سيقول: لا أعلَمُ كيفيَّته. **فنقولُ له**: إذا كنتَ لا تعلم كيفيَّته، فكذَلِك أيضًا لا تَعْلَمُ كيفَ نُزولُه، ولهذا قِيلَ له:

[٢] قوله: «**وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ نُزُولِهِ؛ إِذِ الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ فَرْعٌ لَهُ وَتَابِعٌ لَهُ**»، إذا قَالَ هذا النَّافي الَّذِي ينفي الصِّفَاتِ بحُجَّةِ التَّشْبيهِ نقولُ له: فالعِلْمُ بالصِّفَةِ يسْتَلْزِمُ العلمَ بالموصوفِ؛ لأنَّك إذا علِمْتَ الصِّفةَ وهي صِفةٌ لشخْصٍ لَزِم أن تعْلَمَ الموصوفَ؛ لأنَّ الموصوفَ عِبارةٌ عن عيْنٍ مُتَّصِفَةٍ بصفاتٍ، فإذا علِمتَ هذه الصِّفَات لزِمَ مِنْ ذَلِك أن تعلَم العينَ المُتَّصفَةَ بها، أو الذَّات المتَّصفَةَ بها.

فَكَيْفَ تُطَالِبُنِي بِالْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَتَكْلِيمِهِ وَاسْتِوَائِهِ وَنُزُولِهِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَاتِهِ[١]؟

وَإِذَا كُنْتَ تُقِرُّ بِأَنَّ لَهُ حَقِيقَةً ثَابِتَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مُسْتَوْجِبَةً لِصِفَاتِ الْكَمَالِ لَا يُمَاثِلُهَا شَيْءٌ، فَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَكَلَامُهُ وَنُزُولُهُ وَاسْتِوَاؤُهُ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ[٢]، وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي لَا يُشَابِهُهُ فِيهَا سَمْعُ الْمَخْلُوقِينَ وَبَصَرُهُمْ وَكَلَامُهُمْ وَنُزُولُهُمْ وَاسْتِوَاؤُهُمْ.

فما دامَتِ الذَّاتُ لا يمكن العِلْمُ بها فكذَلِك الصِّفَاتُ لا يُمكِنُ العِلْمُ بها؛ لأَنَّنا لو فَرَضْنا علِمْنا بصِفاتِ الله أو بكَيفِيَّةِ الصِّفَاتِ لَزِمَ من ذَلِك أن نَعْلَم هذا الموصوفَ.

[١] قوله: «**فَكَيْفَ تُطَالِبُنِي بِالْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَتَكْلِيمِهِ وَاسْتِوَائِهِ وَنُزُولِهِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَاتِهِ؟!**» فهذا ظُلْمٌ؛ شخصٌ يقول: يجبُ أن تعْلَمَ كيف ينْزِلُ، وكَيف استَوى، وكَيف يتكَلَّمُ، وكَيف يفعَلُ؟ ولو سألْنَاه عن كيفيَّة ذاتِه يقول: لا أعلَمُ كيفيَّةَ الذَّاتِ، فكيف تطالِبُنَا نحنُ بالعِلْمِ بكيفيَّةِ الصِّفَاتِ؟! لو علِمنا كيفيَّةَ صِفاتِه لَزِمَ من ذَلِك أن نعلَمَ كيفيَّة ذاتِه، وهذا شيءٌ عندَهُ مستَحِيلٌ.

[٢] تقَدَّمَ من المصنِّفِ أنَّ القولَ في الصِّفَاتِ كالقول في الذَّاتِ، فما دام هذا النافِي للصِّفاتِ يُثبتُ لله ذاتًا حقيقَةً، ويقول: إنَّ هذه الذَّاتَ لا تُشْبِهُ ذواتِ المَخْلُوقِينَ، فنقول: نسألُكَ: هل تُثبتُ لله صِفَاتٍ حقيقَةً لا تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ؟ سيقولُ: نعم؛ لأَنَّ القولَ في الصِّفَاتِ كالقولِ في الذَّاتِ، فكما أننَّا لا نعلمُ كيفِيَّةَ الذَّاتِ فإننا لا نعلم كَيفيَّةَ الصِّفَاتِ؛ لأَنَّنا لو عَلِمْنَا كيفيَّةَ صفاتِهِ لَزِمَ أن نعلم كيفيَّةَ ذاتِهِ؛ لأنَّ الصِّفة تابِعَةٌ للمَوصوفِ.

وَهَذَا الْكَلَامُ لَازِمٌ لَـهُمْ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَفِي تَأْوِيلِ السَّمْعِيَّاتِ[١]: ....

---

[١] عودٌ لمناقشَةِ من يُثبِتُ بعضَ الصِّفَاتِ دونَ بعضٍ، قوله: «**وَهَذَا الْكَلَامُ لَازِمٌ لَـهُمْ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَفِي تَأْوِيلِ السَّمْعِيَّاتِ**» والسَّمْعياتُ: هِي الكِتابُ والسُّنَّةُ، والعَقْلِيَّات: هي مَا يحكُمُ بـه العَقْل في الأُمُور النظَرِيَّـةِ، وهذا الإلزامُ لازمٌ لـهم في العَقْليَّاتِ، ولازِمٌ لهم في تأويلِ السَّمْعِيَّاتِ.

فمثالُ السَّمعيات، إذا قالُوا المُرادُ باليدِ: القُدْرَةُ.

نقول: ما يَلزمُكُم في اليدِ يَلزمُكُم في القُدرةِ، فهم يقُولُونَ: إنَّ الإِقْرارَ باليدِ الحقيقيَّةِ لا يُمْكِنُ؛ لأنَّ هذا يقْتَضِي التَّشبيهَ.

ونقول أيضًا: إنَّ القُدرَةَ الحقيقيَّة تقتَضِي التَّشْبيهَ؛ لأنَّ الإنسانَ له قُوةٌ، وله قُدْرَةٌ، وله نِعْمةٌ، يقولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم:٥٤]، وقَالَ شعيبٌ: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود:٥٢]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب:٣٧]، فإذَنْ إذا أوَّلْتُمْ لزِمَكم فِيما أوَّلْتُم نظيرَ مَا يلْزَمُكُم فيما نَفَيْتُم من الحَقِيقَةِ.

وكذَلِك أيضًا في العَقْليَّاتِ، عرَفْنا أنَّهم إذا أثْبتُوا الإرادَةَ فطَرِيقُهُم إلى إثبَاتِهَا هو العَقْلُ، بالتَّخْصِيصِ، فَإِذا قالوا: إن تخْصِيصَ هذا الشَّيءِ بما يختَصُّ به دَليلٌ على الإرادَةِ.

نقول لـهم: وما مَـنَّ به من النِّعَمِ واندفَـاعِ النِّقَـمِ دليلٌ على الرَّحمَةِ الَّتِي أنتم تُنْكِرُوهَا.

وقُلنا: نحن أيضًا نُثبتُ الرَّحْمَةَ بطَريقِ العَقْلِ؛ فنَفْعُ العِبادِ والإحسان إليهمِ ودَفْعُ الضَّررِ عنهم يَدُلُّ على رَحْمتِهِ أدَلَّ مِنْ دَلالةِ التَّخصِيصِ على الإرادَةِ.

فَإِنَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا وَنَفَى شَيْئًا بِالْعَقْلِ إِذَا أُلْزِمَ فِيمَا نَفَاهُ مِن الصِّفَاتِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَظِيرَ مَا يَلْزَمُهُ فِيمَا أَثْبَتَهُ[١].

وَلَوْ طُولِبَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَحْذُورِ فِي هَذَا وَهَذَا لَمْ يَجِدْ بَيْنَهُمَا فَرْقًا.

وكذَلِك الَّذي يُنكِرُ الصِّفَاتِ كلَّهَا يَلزَمُه أيضًا في إثباتِ الذَّاتِ مَا يلزمُهُ في إثباتِ الصِّفَاتِ، فإمَّا أن يَنْفِيَ الذَّاتَ كما نفَى الصِّفَاتِ، وإمَّا أن يُقِرَّ بالصِّفَات كما أقرَّ بالذَّاتِ.

[١] هذا في الحَقِيقَةِ ليس مجادَلَةً كلامِيَّة أو عقليَّة، هذا في الحقيقَةِ عقيدةٌ؛ يعني: يجِبُ علَيْنا أن نُؤمِنَ مطمَئنِّينَ إلَيْها بإثباتِ الذَّاتِ لله، وإثباتِ جَميعِ مَا ثبتَ له من الصِّفَاتِ على أنه حقيقَةٌ، وهذا لا يمنَعُ منه شيءٌ أَبَدًا، وهناك أشياءُ بعضُ النَّاس ظنَّ أنها تأويلٌ وهي لَيْسَت بتأويلٍ، كالَّذِين يؤوِّلون «**مَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»(١)، وما أشْبَه ذلكَ، فنُثْبِتَ هذا الشَّيءَ على الحَقِيقَةِ، وأنَّ الله يأتِي هَرولةً، ولكنْ لا نعْرِفُ هَرْولَةَ الله، فأنت إذا مسَكْتَ هذه الطَّريقَ استرَحْتَ من جميعِ التَّأويلاتِ إلَّا شَيْئًا يُنكِرُه الواقعُ، مثل مَا ورد بالحَجَرِ كما سيذكره المُؤلِّف «**أَنَّ مَنِ اسْتَلَمَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ**»(٢)، هذا معلومٌ أنه لَيْس المقصودُ بهذا أن الحجَرَ هو يدُ اللهِ، فَالحَجَرُ من الأرضِ مخلوقٌ مصنوعٌ موضوعٌ في مكانِهِ، فلا يُمْكِن أن يكون هَذَا، وهذا الشَّيءُ معلومٌ لأنَّ الحسَّ يمْنَعُهُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران:٢٨]، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب الحث على ذكر الله تعالى رقم (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه الخطيب (٦/ ٣٢٨)، وابن عساكر (٥٢/ ٢١٧)، والديلمى (٢/ ١٥٩، رقم ٨٠٨). وأورده ابن عدى في الكامل (١/ ٣٤٢).

وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ لِنُفَاةِ بَعْضِ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ - الَّذِينَ يُوجِبُونَ فِيمَا نَفَوْهُ إِمَّا التَّفْوِيضَ، وَإِمَّا التَّأْوِيلَ الْمُخَالِفَ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ - قَانُونٌ مُسْتَقِيمٌ[١].

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَ تَأَوَّلْتُمْ هَذَا وَأَقْرَرْتُمْ هَذَا وَالسُّؤَالُ فِيهِمَا وَاحِدٌ؟ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَوَابٌ صَحِيحٌ، فَهَذَا تَنَاقُضُهُمْ فِي النَّفْيِ[٢].

---

[١] قوله: «قَانُونٌ» بمعْنَى قاعَدِةٍ، وهذا إعادَةٌ لبُعدِ الكلامِ، وهو نائبُ فاعلِ «يُوجَدُ»، وإعادةُ العامل للبُعْد بينَه وبينَ المعمُولِ واردٌ في القرآنِ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران:١٨٨]، والمَعْنى: لا تَحْسَبَنَّهُم بمفازَةٍ، لكن أُعيدَ العاملُ لبُعدِهِ؛ لأَنَّه ربما لبُعدِ العامل لا تَدْرِي متعلَّقَ هذا الشَّيء.

والحاصلُ: أنَّ الَّذين ينفُونَ بعضَ الصِّفَات ويُثْبِتُونَ بعضًا لَيْسَ لهم قانونٌ مُستقيمٌ، يعني: ليسَ لهم قاعِدَةٌ مستَقِيمَةٌ.

[٢] إذا قَالُوا مَثلًا: لا نُثبِتُ المَحَبَّةَ ولا البُغضَ، وإنما نُفسِّر ذلكَ بالإرادَةِ؛ أيْ: بإرادةِ الثَّوابِ أو العِقابِ، كذا نقولُ: يَلْزَمُكم في الإِرادَةِ نَظِيرُ مَا يلزَمُكُم في إثباتِ الحُبِّ والبُغْضِ، فأنتم إذا قلتم: إنَّ إثباتَ الحُبِّ والبُغضِ لله يقتَضِي المماثلَةَ؛ لأنَّ الحُبَّ والبُغْضَ من صفاتِ المَخْلُوقِينِ، قِيلَ لهم: والإرادةُ من صِفات المَخْلُوقِينَ، فيلْزَمُ بإثباتِ الإرادَةِ إثباتُ المشابهَةِ.

فالمؤلِّف يناقِضُهم بالإثْبَات، يقولُ لهم: إذا زَعَمْتُمْ أن إثباتَ المَحبَّة يقتَضِي المماثَلَة فكذَلِك إثباتُ الإرادَةِ يقْتَضِي المماثَلَة، وأنتم مُثبِتُونَ للإرادَةِ فيلْزَمُ - على رأيكم - إثباتُ التَّمثيلِ؛ لأَنَّنا نُلزِمُهم بما نَفَوْا، ونُلزِمُهم فيما أَقَرُّوا به في الإِثْبَات.

وَكَذَا تَنَاقُضُهُمْ فِي الإِثْبَاتِ؛ فَإِنَّ مَنْ تَأَوَّلَ النُّصُوصَ عَلَى مَعْنًى مِنَ المَعَانِي الَّتِي يُثْبِتُهَا فَإِنَّهُمْ إِذَا صَرَفُوا النَّصَّ عَنِ المَعْنَى الَّذِي هُوَ مُقْتَضَاهُ إِلَى مَعْنًى آخَرَ لَزِمَهُمْ فِي المَعْنَى المَصْرُوفِ إِلَيْهِ مَا كَانَ يَلْزَمُهُمْ فِي المَعْنَى المَصْرُوفِ عَنْهُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: تَأْوِيلُ مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَسَخَطِهِ: هُوَ إِرَادَتُهُ لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ؛ كَانَ مَا يَلْزَمُهُ فِي الْإِرَادَةِ نَظِيرَ مَا يَلْزَمُهُ فِي الحُبِّ وَالمَقْتِ وَالرِّضَا وَالسَّخَطِ[١].

وَلَوْ فَسَّرَ ذَلِكَ بِمَفْعُولَاتِهِ وَهُوَ مَا يَخْلُقُهُ مِن الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ نَظِيرُ مَا فَرَّ مِنْهُ فَإِنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ أَوَّلًا بِالْفَاعِلِ[٢]، ....

---

[١] نحن لا نتكَلَّمُ لإثباتِ المَحبَّة، بل نتكلَّمُ لإلزامِهِم نظيرَ ما أقرُّوا به، فنقول: أنتم تَقولونَ: إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ ولا يَرْضَى ولا يَغْضَبُ ولا يَسْخَطُ؛ لأنَّ إثباتَ هذا يستَلْزِمُ التَّشبيهَ؛ لأنَّ الَّذي يحِبُّ ويَرْضى ويَسْخَطُ ويغْضَبُ هو المَخْلُوقُ.

فنقول لهم: هذا الكلامُ لَيسَ بصَحيحٍ؛ لأنَّنا نقولُ: محبَّةُ الخَالِق تَليقُ به، وكذَلِك غَضَبُه يَليقُ بِه، لكن يلْزَمُ على كلامِكمْ أيضًا أن تجعَلُوا للهِ مثيلًا؛ لأنَّكم قُلْتُم: إنَّ اللهَ يُريدُ، نقولُ لكُم: والإنسانُ أيضًا يريدُ كما قَالَ اللهُ تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [الأنفال:٦٧]، ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، فيَلْزَمُ على قولِكُم إثباتُ التَّمْثِيلِ كما زعَمْتُمْ أَلَيْسَ كذَلِك؟

[٢] فإِذَا انفكُّوا عن هذا قالُوا: إذنْ نُفَسِّرُ الإرادَةَ والبُغْضَ بما يَنْتُجُ عن ذلكَ مِن الثَّوابِ والعِقابِ، والثوابُ والعِقابُ مفعولانِ للهِ؛ يعني: يُفسِّرونَ المَحَبَّةَ بالمفعولِ

وليس بالإرادةِ، انتَقَلُوا من الإرادَةِ وقالوا: دَعُوا الإِرادَة نفسِّرُها بالمفعولاتِ لا بإرادَتِها، وقالوا: المُراد بالمَحَبَّة الثوابُ وليس بإرادَةِ الثَّوابِ، والمُراد بالبُغْض العِقَابِ.

والثوابُ والعِقَابُ مفعولانِ لا شَكَّ في ذلكَ.

فلو أنَّ إنسانًا عَمِلَ عِنْدي عَملًا بعشرةِ رِيالاتٍ، وأعطيتُهُ عشَرَة ريالاتٍ، فالرِّيالاتُ ليست من صِفَتِي، بَل من فِعلي، والإثابَةُ من صِفَتي، هي دراهِمُ أعطيتُها إيَّاه وذَهَب، فيقُولُونَ: نحن نفسِّر المَحَبَّة بالثَّوابِ، والغضبَ بالعِقَابِ؛ لأجل أن ينْفَكُّوا عن مَا ألزمانَهُم بِهِ، يَعْني قُلْنَا لهم: أنتُم إذا فَسَّرْتُم المحبَّةَ والغَضَب بالإرادةِ وقَعْتُم في التَّشْبيهِ، قالوا: لا ننتَقِلُ عَن هذا التَّفْسير ونفسِّره بالثَّوابِ والعِقَابِ، وفي تَفْسير (الجلالَيْنِ) قولُه: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، قَالَ: «يُثيبُهُم»، فسَّر المَحَبَّة بالثَّوابِ فِرارًا من أنْ يقولَ: يُريدُ ثُوابَهُم، لأُلْزِمَ بالإرادةِ أن يكونَ ممثلًا، فجعلَ المَحَبَّةَ ثوابًا، والثوابُ مفعولٌ دائمًا، ولَيْسَ من صِفَةِ المثِيبِ.

فالمُؤلِّفُ ردَّ عليهم ذَلِك بقولِه: «**وَلَوْ فَسَّرَ ذَلِكَ بِمَفْعُولَاتِهِ وَهُوَ مَا يَخْلُقُهُ مِن الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ**»، أي: المؤَوِّلُ؛ فسَّر ذلكَ بمَفْعولاتِهِ وهو مَا يَخْلُقه من الثَّوابِ والعِقابِ، فإنَّه يلْزَمُه في ذَلِك نظيرُ مَا فرَّ منه في ذَلِك، ففسَّر هذه الصِّفَاتِ بالمفعولات، والثوابُ فعلٌ، لا يكون ثوابًا حَتَّى تكونَ إثابَةٌ.

إذَنِ اتِّصافُ الفاعِلِ بمفعولٍ سابِقٌ على وُجودِ المفعولِ، فكما أَقَرُّوا بأنَّ للهِ ثوابًا وعِقابًا لَزِمَ أن يُقرُّوا بأنه مُثِيبٌ ومُعاقِبٌ، وأنَّه موصوفٌ بِصِفَةِ الإثابةِ وبصفةِ العُقوبَةِ، ولهذا قَالَ:

وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ المَفْعُولُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى فِعْلِ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ وَيَسْخَطُهُ وَيُبْغِضُهُ المُثِيبُ المُعَاقِبُ[١].

فَهُمْ إِنْ أَثْبَتُوا الْفِعْلَ عَلَى مِثْلِ الْوَجْهِ المَعْقُولِ فِي الشَّاهِدِ لِلْعَبْدِ مَثَّلُوا، وَإِنْ أَثْبَتُوهُ عَلَى خِلافِ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ الصِّفَاتُ.

---

[١] **«وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ المَفْعُولُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى فِعْلِ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ وَيَسْخَطُهُ وَيُبْغِضُهُ المُثِيبُ المُعَاقِبُ»** المُثِيبُ هذه صِفَةُ المعاقِبِ.

لنأخذ مَثَلًا: المَحبَّة عند أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ هي صِفة حقيقَةٌ على معناهَا الحقِيقِيِّ، لكنَّها تَلِيقُ باللهِ، لكنَّ أهلَ التَّأويلِ أوَّلُوها إلى وجَهين:

- مرَّةً يقُولُونَ: المُرادُ بالمَحبَّةِ إرادةُ الثَّوابِ.
- ومرَّةً يقُولُونَ: المُرادُ بالمَحبَّةِ نفسُ الثَّوابِ.

فالَّذين فسَّروا المَحبَّة بإرادة الثوابِ يلْزَمُهم في الإِرادَةِ مِثلُ مَا يَلْزَمُهم في المَحبَّةِ، وإن قَالُوا: إنَّ المَحبَّةَ تقْتَضِي التَّمْثِيلَ قُلْنا لهم: والإرادةُ تقْتَضِي التَّمثيلَ، الَّذين فسَّرُوها بالثَّوابِ، وليْسَ إرادةَ الثوابِ؛ تخلُّصًا من إلْزَامِهم في الإرادَةِ مَا يَلزمُهُم بالمَحبَّة، قَالَ: مَا دامَ أَنَّكُم تلتَزِمُونَ في الإِرادَةِ هذا فسَّرُوهُ بالثَّوابِ، والثَّوابُ مفعولٌ، يعْنِي: هُوَ شيءٌ بائِنٌ عن الفاعِلِ، ولَيْسَ صفَةً له.

وواضِحٌ أن المفعولَ بائِنٌ عن الفاعِلِ، عندما أبْنِي بيتًا بَنَيْتُهُ وانتهيتُ مِنهُ، هذا البيت يُسَمَّى مَبْنِيًّا يعني: مفْعولًا، وهو بائنٌ عنِ البَانِي.

والَّذينَ فسَّرُوا المَحبَّةَ بالثوابِ لأنَّها من حَيْثُ الظَّاهِرِ انفصَلَتْ عنِ الله، وليستْ هي مِنْ صِفاتِـهِ؛ لأنَّ المفعـولَ شيءٌ بائنٌ عنِ اللهِ، لكنَّنا نقولُ لـهم: لا يُمْكِـنُ أن يُـوجدَ

مفْعُولٌ بدون فِعْل؛ إذَنْ فاتِّصافُ الفاعِلِ بإحداثِ المفعُولِ لازِمٌ، فمَتَى وُجِدَ المفعولُ فلَا بُدَّ له من فاعِلٍ، ولَا بُدَّ للفاعِلِ من فِعْلٍ، وحينئذٍ يكونُونَ أَثْبَتُوا للهِ صِفَةَ الفِعلِ، فنَقُول: أنْتُم أثبتُّم للهِ صِفَةَ فِعْلٍ، فهل تقولونَ: إنَّ هذا الفِعلَ مثلُ فِعْلِ المَخْلُوقِينِ؟

يجبُ على قولِكُمْ أنْ يكونَ اللهُ تعالى مشَابِهًا للمَخلوقِ، حَيْثُ أثبتُّم له فِعلًا، فمَهْمَا ذَهَبُوا فالتَّمْثِيلُ يَلْحَقُهم ويَلْزَمُهم، ولا يُمْكِنُ أن يتَخَلَّصُوا منه إلَّا بالرجوعِ إلى الحَقِّ، وهو إثباتُ الصِّفَاتِ الوارِدَةِ على وجْه الحَقيقَةِ من غير تَمْثِيلٍ.



مَا يُثْبَتُ مِنَ الصِّفَاتِ[١]

وَأَمَّا المَثَلَانِ المَضْرُوبَانِ: فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَخبرَنَا عَمَّا فِي الجَنَّةِ مِنَ المَخْلُوقَاتِ: مِنْ أَصْنَافِ المَطَاعِمِ وَالمَلَابِسِ والمَنَاكِحِ وَالمَسَاكِنِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ فِيهَا لَبَنًا وَعَسَلًا وَخَمْرًا وَمَاءً وَلَحْمًا وَحَرِيرًا وَذَهَبًا وَفِضَّةً وَفَاكِهَةً وَحُورًا وَقُصُورًا[٢].

---

[١] تَقَدَّمَ لَنا أصْلانِ في بابِ إثْباتِ الصِّفَاتِ ووجوبِ إثْباتِ جَميعِ الصِّفَاتِ والأسْماءِ للهِ، فالأصلُ الأَوَّلُ: هو أَنَّ القَوْلَ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقَولِ في بعضٍ، وأن القَولَ في الصِّفَاتِ كالقَولِ في الأسْماءِ عندَ مَنْ يُنكرونَ الأسْماءَ، يعني: نقولُ لمن يُنْكِرُ بعضَ الصِّفَاتِ دونَ بعضٍ: القَولُ في بعض الصِّفَاتِ كالقَولِ في بعضٍ، وأمَّا من يُنْكِرُ الصِّفَاتِ ويُثبتُ الأسْماءَ فنقولُ له: القولُ في الصِّفَاتِ كالقولِ في الأسْماءِ، ونقولُ لمن يُنكرُ الأسْماءَ والصِّفَاتِ: القولُ بالأسْماءِ والصِّفَاتِ كالقولِ بالذَّاتِ؛ وهذا هو الأصلُ الثَّاني، أن نقولَ: إن القَولَ في الأسْماءِ والصِّفَاتِ كالقَولِ في الذَّاتِ.

[٢] قوله: «**وَأَمَّا المَثَلَانِ المَضْرُوبَانِ: فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَخْبَرَنَا عَمَّا فِي الجَنَّةِ مِنَ المَخْلُوقَاتِ...**» يُريدُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُقرِّب الموضوعَ وهو اتِّفاقُ الأشياءِ في الأسْماءِ مع اختِلافِهَا في الحقائقِ، فقد ذَكَرَ اللهُ أن في الجنَّةِ لَبنًا وعَسَلًا، وأن فيها قُصورًا وأنهارًا، إلى آخر مَا ذَكَر، فهذه الأشياءُ الَّتِي ذكَرَها اللهُ في الجنَّةِ، هل يُوجَدُ لها نظيرٌ في الدُّنيا؟ أمَّا في الحَقِيقَة فلا، وأمَّا في الاسم فنعَمْ؛ لأَنَّه لو لم يُوجَدْ لها اسمٌ كما سَبَقَ لم يُمْكِنْنا أن نتصَوَّرَ ذَلِك.

فنقولُ: هذه المَوْجُوداتُ في الآخِرَةِ مَوْجُودٌ نَظِيرُها في الدُّنيا في الاسمِ فقط، أو في التَّسْمِيَةِ فقط؛ ففي الدُّنيا ذَهَبٌ وفي الجَنَّةِ ذَهَبٌ، وفي الدُّنيا عَسَلٌ وفي الجنَّةِ عَسَلٌ، وفي الدُّنيا فاكِهَةٌ وفي الجنَّة فاكِهَةٌ، وفي الدُّنيا نَخْلٌ وفي الجنَّة نَخْلٌ، وفي الدُّنيا رُمَّان وفي الجنَّة رُمَّان، وهَل هَذِه الأشياء الَّتِي اتَّفَقَتْ في أصلِ المعْنَى هل يَلْزَمُ أن تَتماثَلَ في حقِيقَتِهِ أم لا يَلْزَمُ؟

والجوابُ: لا يلزمُ، ولا شكَّ أن مَا في الآخِرَةِ لا يمكن أن يكونَ مِثْلَ مَا في الدُّنيا، وقد قَالَ الله تعالى: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، وفي الحدِيثِ القُدْسِيِّ أن اللهَ تعالى يقول: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»(١).

إذنِ الأَسْماءُ واحِدَةٌ، والحقائقُ غيرُ الحقائقِ، فإذا جازَ أن تَتَوافَقَ المَخْلُوقاتُ في الأَسْماءِ مع الاختلافِ في الحقيقَةِ فكذَلِك فيما بينَ الخَالِقِ والمَخْلُوق أَبْيَنُ وأظهَرُ، فإذا قُلْنَا للخالِقِ رَحْمةٌ وللمَخلوقِ رَحْمةٌ، وللخَالِقِ حِكْمَةٌ وللمخلوقِ حِكْمةٌ، وللخالق سَمْعٌ وللمخلوق سَمْعٌ.

فهل يلْزَمُ من ذَلِك أن يكونا متماثِلَيْنِ؟

والجوابُ: لا يلْزَمُ من التماثُلِ في الاسمِ أن يتَماثَلا في الحقيقَةِ، فإذا جازَ التَّبَايُنُ بينَ المَخْلُوقاتِ المتَّفِقَّةِ في الأسْماءِ جاز التباينُ في حَقَائقِها، فالتَّباينُ فيما بين الخَالِقِ والمَخْلُوقِ من باب أَوْلى.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٠٧٢)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٢٨٢٤).

وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِمَّا فِي الجَنَّةِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ»(١).

وَإِذَا كَانَتْ تِلْكَ الحَقَائِقُ الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ عَنْهَا هِيَ مُوَافِقَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ لِلْحَقَائِقِ الْمَوْجُودَةِ فِي الدُّنْيَا وَلَيْسَتْ مُمَاثِلَةً لَـهَا بَلْ بَيْنَهُمَا مِن التَّبَايُنِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ تعالى فَالخَالِقُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَعْظَمُ مُبَايَنَةً لِلْمَخْلُوقَاتِ مِنْهُ مُبَايَنَةَ المَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ، وَمُبَايَنَتُهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ أَعْظَمُ مِنْ مُبَايَنَةِ مَوْجُودِ الْآخِرَةِ لِمَوْجُودِ الدُّنْيَا؛ إِذِ المَخْلُوقُ أَقْرَبُ إِلَى المَخْلُوقِ المُوَافِقِ لَهُ فِي الِاسْمِ مِنَ الخَالِقِ إِلَى المَخْلُوقِ، وَهَذَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ.

وَلِهَذَا افْتَرَقَ النَّاسُ فِي هَذَا المَقَامِ ثَلَاثَ فِرَقٍ:

فَالسَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَأَتْبَاعُهُمْ آمَنُوا بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِالمُبَايَنَةِ الَّتِي بَيْنَ مَا فِي الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ مُبَايَنَةَ اللهِ لِخَلْقِهِ أَعْظَمُ[١].

ثم ذكرَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ أقسامَ النَّاس بالنِّسْبَةِ لما يتعَلَّقُ باللهِ من الأسْماءِ والصِّفَاتِ، و لما يتعلق بهذه الأمورِ في الآخِرَةِ فقَالَ:

[١] «وَلِهَذَا افْتَرَقَ النَّاسُ فِي هَذَا المَقَامِ ثَلَاثَ فِرَقٍ:

فَالسَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَأَتْبَاعُهُمْ آمَنُوا بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِالمُبَايَنَةِ الَّتِي بَيْنَ مَا فِي الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ مُبَايَنَةَ اللهِ لِخَلْقِهِ أَعْظَمُ»، فالسَّلَفُ والأئمةُ آمنوا بأنَّ الأمْرينِ على الحَقِيقَة: مَا أخبَرَ اللهُ به عن نفسِه، وما أخبر به عَنِ الآخِـرَةِ؛ أن ذَلِك كلُّـهُ حـقٌّ، وعلى حَقِيقَتِهِ، لكـن مع التَّباينِ بين مَا في الدُّنيا ومَا في

---

(١) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في صفة الجنة (١/ ١٤٧).

وَالْفَرِيقُ الثَّانِي: الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَنَفَوْا كَثِيرًا مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، مِثْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ[١].

الآخرة، وبين مَا للمخلوقِ وما للخالقِ، فعقِيدَتُنا: نؤمِنُ أنَّ مَا في الآخِرَةِ وما في الدُّنيا مما يُماثِلُه في الاسم هو الحقُّ، ونؤمِنُ بأن مَا وصَفَ اللهُ به نفسَه وما أخبرَ به عنها فهو الحقُّ، وما للإنسانِ من ذلِكَ فهو حَقٌّ أيضًا، ولكنَّنا نؤمِنُ أيضًا بالفَرْقِ العظيمِ بين هذا وهذا.

[١] قوله: «**وَالْفَرِيقُ الثَّانِي: الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَنَفَوْا كَثِيرًا مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، مِثْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ**» الأَشْعَرِيَّة يقُولُونَ: مَا أخبرَ اللهُ به مِنَ الثوابِ والعِقابِ هذا حقٌّ، فَفِي الدُّنيا نارٌ، وفي الآخرة نارٌ، وفي الدُّنيا فاكِهَةٌ ونخْلٌ ورُمَّانٌ وعَسَلٌ وماءٌ وذهَبٌ وفِضَّةٌ، وفي الجنَّةِ كذَلِك، لكنَّ هؤُلاءِ الأَشْعَرِيّة وأهلَ الكلامِ الَّذين أشارَ إليهم المُؤلِّف يؤمِنُونَ بأن ذَلِك حقٌّ في هذا وفي هذا، وأنهما لا يتماثَلانِ.

لكن مَا أخبرَ اللهُ به عن نفْسِه ينْفُون كثيرًا مِنه، ولهذا قَالَ: «**نَفَوْا كَثِيرًا مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ**»، فنَفَوْا الحِكمَةَ -كما سبَقَ- والرَّحْمَةَ والعِزَّةَ و«**كثيرًا**» -بل نفوا أكثرَ صِفَاتِ الله، ولم يُثْبِتُوا من الصِّفَاتِ سِوى سبعِ صِفَاتٍ، هؤُلاءِ أخْطَئوا في شيءٍ وأصابُوا في شيءٍ، فأصابوا فيما أثْبَتُوه من الثوابِ والعِقابِ في الآخِرَةِ، وأنه حقٌّ على حقيقَتِهِ، وأنه لا يُماثِلُ مَا في الدُّنيا، أخْطَئوا في نفْيِهِمْ مَا نَفَوا من صِفَاتِ الله، والواجبُ عليهم إذا أقَرُّوا بذلك أن يُقِرُّوا بهذا أيضًا؛ لأنَّ البَابَينِ واحدٌ، بل المفارَقَةُ بين الخَالِقِ والمَخْلُوقِ أعظمُ من المفارَقَةِ بين المَخْلُوقات بعضها مع بعض؛ لأنَّ التَّشابُه بين المَخْلُوقِ والمَخْلُوقِ أقربُ من التشابُهِ بينَ الخَالِقِ والمَخْلُوق.

وَالْفَرِيقُ الثَّالِثُ: نَفَوْا هَذَا وَهَذَا كَالْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَالْفَلَاسِفَةِ أَتْبَاعِ الْمَشَّائِينَ وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْمَلَاحِدَةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ حَقَائِقَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ[١].

ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَجْعَلُونَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَيَجْعَلُونَ الشَّرَائِعَ الْمَأْمُورَ بِهَا، وَالْمَحْظُورَاتِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا لَهَا تَأْوِيلَاتٌ بَاطِنَةٌ تُخَالِفُ مَا يَعْرِفُهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْهَا.

---

[١] «**وَالْفَرِيقُ الثَّالِثُ: نَفَوْا هَذَا وَهَذَا**»، وكيف نَفَوْا هذا وهذا؟ قالُوا: لا حقيقةَ للجنَّةِ ولا مَا فيها من النَّعيمِ، ولا حقيقةَ لأسْماءِ اللهِ وصِفاتِه، كلُّ هذا لَيْسَ له أصلٌ ولا حَقِيقةٌ، فإذا الرُّسلُ أخْبَرَتْ بالجَنَّةِ والنَّارِ والوعْدِ والوعيدِ قَالَ: نَعَمْ، هذا المقصودُ به إصلاحُ الخَلْقِ.

أي: كَذَبُوا على الخلقِ لأجلِ المصْلَحَةِ؛ لأنَّ الخَلْقَ إذا لم يُقَلْ لهم: إنَّ هُناك نارًا يعاقَبُ بها مَنْ خالَفَ، وجنَّةً يُثابُ بها مَن وَافقَ فإنهم لا ينْصَلِحُونَ.

إذا لم يُخَوَّفُوا ولم يُرَغَّبوا مَا رَغِبُوا ولا خافُوا، قالوا: فالرُّسلُ كَذَبُوا على النَّاسِ للمصْلَحَةِ، وهذا كذِبٌ منْهم -والعياذُ باللهِ-؛ يعنِي: الرُّسُل تعْلَمُ بأن مَا أخْبَرَتْ به عن اليومِ الآخِرِ لا حقيقةَ له، فهؤُلاءِ نَفَوْا حقيقَةَ مَا أخبرَ اللهُ به عن نفسِه، ونَفَوْا حقيقةَ مَا أخبرَ الله به عنِ اليومِ الآخِرِ، وقالُوا: كُلُّ ذلكَ لَيْسَ لَهُ أصلٌ ولَيْسَ له حَقِيقة.

قوله: «**وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْمَلَاحِدَةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ حَقَائِقَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ**» يقُولُونَ: هذا كُلُّه لَيس له حَقِيقَةٌ إطلاقًا، وإنما جاءتْ به الرُّسلُ لأجلِ التَّمْويهِ على النَّاس وإصلاحِ طُرقِهِمْ.

كَمَا يَتَأَوَّلُونَ مِنَ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ وَصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَحَجِّ الْبَيْتِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ: مَعْرِفَةُ أَسْرَارِهِمْ[١].

وَإِنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ: كِتْمَانُ أَسْرَارِهِمْ[٢].

وَإِنَّ حَجَّ الْبَيْتِ: السَّفَرُ إِلَى شُيُوخِهِمْ[٣].

وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّهَا كَذِبٌ وَافْتِرَاءٌ عَلَى الرُّسُلِ -صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ-، وَتَحْرِيفٌ لِكَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَإِلْحَادٌ فِي آيَاتِ اللهِ.

---

[١] قوله: «**كَمَا يَتَأَوَّلُونَ مِنَ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ وَصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَحَجِّ الْبَيْتِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ: مَعْرِفَةُ أَسْرَارِهِمْ**» يقُولُونَ: ليسَ المُرادُ بالصَّلواتِ أن تَرْكعَ وتسْجُدَ، ولكنْ أن تَعْرِفَ أسْرارَهُم الَّتِي عنْدَهم؛ لأَنَّهُم هم باطِنِيَّةٌ يرونَ أن الدِّين له باطِنٌ وظاهِرٌ؛ فالظَّاهِرُ لعوامِّ النَّاسِ والباطِنُ لخواصِّهم، وهذه الطائفَةُ لا تُصلِّي للهِ مستَقْبلَةً القِبلَةَ في اليومِ خمسَ مرَّاتٍ.

[٢] قوله: «**وَإِنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ: كِتْمَانُ أَسْرَارِهِمْ**»، فالصلاةُ أن تعْلَمَ، والصيامُ أن تكتُمَ؛ لأَنَّهُم يقُولُونَ: إن الصَّلاة مِنَ (الصِّلَةِ)، وكُلَّما كان الإنسانُ أقْوى صِلَةً بالشخْصِ كان أدْرَى بأسرارِه، فالصَّلاةُ إذَنْ معرِفَةُ الأسْرارِ، والصيامُ لُغَةً: (الإمْساكُ)، فكونُكَ تُمسِكُ عن الكلامِ فيما عَلِمْتَ من أسرارِهِمْ هذا هُو الصيامُ.

[٣] قوله: «**إِنَّ حَجَّ الْبَيْتِ: السَّفَرُ إِلَى شُيُوخِهِمْ**»؛ لأنَّ الحجَّ معناهُ (القَصْد) فيكونُ معْنَى الحجِّ: أن تقْصِدَ المشايخَ فتُسافِرَ إليهِمْ، لا أن تقْصِدَ الكعبَةَ وتَحُجَّ إليها.

وَقَدْ يَقُولُونَ: الشَّرَائِعُ تَلْزَمُ الْعَامَّةَ دُونَ الخَاصَّةِ، فَإِذَا صَارَ الرَّجُلُ مِنْ عَارِفِيهِمْ وَمُحَقِّقِيهِمْ وَمُوَحِّدِيهِمْ رَفَعُوا عَنْهُ الْوَاجِبَاتِ وَأَبَاحُوا لَهُ المَحْظُورَاتِ[١].

وَقَدْ يَدْخُلُ فِي المُنْتَسِبِينَ إِلَى التَّصَوُّفِ وَالسُّلُوكِ مَنْ يَدْخُلُ فِي بَعْضِ هَذِهِ المَذَاهِبِ.

---

[١] يقُولُونَ: الآن وصَلْتَ إلى الغَايَةِ، والعباداتُ والشَّرائعُ إنما هي وسَائلُ، مثلًا عنْدمَا تذْهَبُ مِن هنا إلى الرياضِ تمْشِي معَ الطَّرِيقِ، فإذا وصَلْتَ الرياضَ ألقَيتَ العَصَا، وقلتَ: لا حاجَةَ لي في الطَّرِيقِ الآنَ؛ لأَنَّك وصلْتَ إلى الغايَةِ، هم يقُولُونَ: إذا وصَلْتَ إِلَى هذهِ الغَايَةِ المعيَّنَةِ سَقَطَتْ عنْك الواجباتُ وأُبِيحتْ لكَ جميعُ المحظوراتِ، حَتَّى إنهم يجوِّزُونَ للرَّجُلِ أن يتزوَّجَ ابنتَه وأُمَّه -والعياذُ باللهِ-؛ لأَنَّهم يقُولُونَ: ليس هَذَا حَرامًا، يُجوِّزون للرَّجُلِ أن يتزَوَّجَ مَا شاءَ من النِّسَاءِ.

وقد سَمِعْنَا مِن الحُجَّاج الَّذين يَقْدُمُونَ من إفْرِيقيَا- وما أكثرَ المتصوفَةَ فِيهم- أنَّ بعضَ مشايخِهِمْ يتزَوَّجُ من بناتِ الحيِّ مَا شاءَ وبدونِ إمْلاكٍ وبدُون مَهْرٍ، وأنَّهم قالوا: عندنا شيخٌ عندَهُ خمْسونَ امرأَةً؛ يعني: تَعدَّى الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كلُّ هذا- والعياذُ باللهِ- مِنَ الكُفْرِ الصَّرِيحِ، وكما قَالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إلحَادٌ فِي آيَاتِ اللهِ**»، وإِلَّا مَنِ الَّذي تَسْقُطُ عنْهُ الشَّرائعُ؟ لا تَسقُطُ عن أحدٍ أَبَدًا، فلا تسقُطُ إِلَّا عن إنسانٍ مُسْتكْبِرٍ أسقَطَهَا عنْ نفسِه، وأَمَّا أن تَسْقُطَ بشرعٍ مِنَ اللهِ فَلا.

ويُذْكَرُ أن عبدَ القادِرِ الجِيلانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وهو مِن علماءِ الحنابِلَةِ وهو صوفيٌّ أيضًا، لكنَّ صُوفِيَّتَهُ مُعتدِلَةٌ يقول: إنه رَأى ليلةً مِنَ الليالِي نُورًا، فخوطِبَ من هذا النُّورِ بأنِّي ربُّك، ثم قَالَ: وقد أسقطتُ عنْكَ الصلواتِ، اللهُ يقولُ هكَذا، فلما قَالَ هذا قَالَ له:

وَهَؤُلَاءِ الْبَاطِنِيَّةُ هُمُ المَلَاحِدَةُ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُمْ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَمَا يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى المَلَاحِدَةِ أَهْلُ الْإِيمَانِ وَالإِثْبَاتِ يَحْتَجُّ بِهِ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الإِيمَانِ وَالإِثْبَاتِ عَلَى مَنْ يُشْرِكُ هَؤُلَاءِ فِي بَعْضِ إِلْحَادِهِمْ[١]، ..

كذبتَ ولكنَّك شيطانٌ، يقول: فلمَّا قُلتُ ذَلِك تبدَّد النُّور ولم أرَ شَيْئًا، وهذا صَحِيحٌ أنَّ الشيطانَ ألقَى هذا الضَّوءَ وتكلَّم بهذا الخِطابِ، وقد يُلْقِي الشيطانُ خطابًا حَتَّى في كلامِ الله ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]، حينئذٍ عَرَف أنَّه لا يُمْكِنُ أن يضَعَ اللهُ عنه الصلوات، والله أعلم.

[١] قصْدُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أُناسًا من أهْل الإثْبَاتِ يحتجُّون على هؤُلاءِ المُنكِرِينَ لحقائقِ مَا أخبرَ اللهُ به عَنِ اليومِ الآخِرِ بِحُجَجٍ عقْلِيَّة، هذه الحُجَّة الَّتِي يحتجُّ بها هؤُلاءِ على هـؤُلاءِ، يحتَجُّ بها أهلُ الإثْبَاتِ المُطْلَـق على هؤُلاءِ الَّذين يُثبتونَ بَعضًا وينفُـون بعْضًا.

مثالُ ذَلِك: الأَشَاعِرَةُ والمعتَزِلَةُ يُثبِتُونَ حقائقَ مَا أخبرَ اللهُ بِهِ عن اليومِ الآخِرِ، يقُولُونَ: مَا أخبرَ اللهُ به فإنَّه حَقٌّ، ويُوجَدُ يومٌ آخَرُ وثوابٌ وعِقابٌ إلى آخِرِهِ، لكنهم يُنكِرُونَ حقائقَ مَا أخبرَ اللهُ به عن نفسِه، إمَّا إنكارًا كُلِّيًّا كالمعتزِلَةُ، وإما إنكارًا جُزئيًّا كالأَشَاعِرَةِ، مفهومُ هؤُلاءِ الجماعَةِ يحتَجُّونَ على الَّذين يُنكرُونَ حقائقَ اليومِ الآخِرِ مثل الباطنيَّة الَّذين سمَّاهم المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الحَمَوِيَّة»(١) (أهلَ التخْييل)، الَّذِين يقُـولُـونَ هذه الأمـورَ الَّتِي أخبرَ الله بها عنِ اليومِ الآخِرِ خيالٌ ليست حقيقـةً، يحتَجُّـونَ

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٢٧٨).

....

عليهم فيقُولُونَ: نحنُ نعلمُ بالاضْطرارِ- عِلْم ضروريّ- أن الرُّسلَ جاءُوا بإِثْباتِ المعادِ حَقِيقةً، هذا أمْرٌ ضَرُورِيٌّ أنَّ الرُّسلَ جاءتْ بهذا، كلُّ الرُّسلِ يُؤمِنُون بذلك، وجَاءوا به وأَيَّدُوهُ يقُولُونَ: وقد عَلِمْنَا فَسَادَ الشُّبهةِ المانِعَةِ مِنْه، والشبْهَةُ المانِعَةُ مِن المعادِ شُبهةٌ فاسِدَةٌ؛ لأنَّ أقوَى مَنِ احتجَّ به من أنكرَه قَالَ: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٨- ٧٩].

إذن ثَبَتَ بالدَّلِيلِ حقيقةُ اليومِ الآخرِ، وانتَفَتِ الشُّبهَةُ المانعةُ منه بالدَّلِيل، أيضًا إذا وُجِدَ الشَّيءُ بالدَّلِيل وانْتَفى مانِعَهُ فالواجِبُ علَيْنا نحوه الإِيمَانُ به وإثباتُه، هؤُلاءِ احتَجُّوا على الملاحِدةِ الباطِنِيَّة وغيرِهِمْ، احتَجَّ عليهم أهلُ الإثْبَات المُطْلق وهمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، وأهلُ الإثْبَات الجزْئي مثلُ الأَشَاعِرَة والمعتزِلَةِ؛ احتَجُّوا على الملاحِدَةِ لإثباتِ اليومِ الآخِرِ بما يحتجُّ به أهْلُ الإثْبَاتِ المُطْلَقِ الَّذين يُثْبتُون حقائقَ مَا أخبرَ اللهُ بِه باليومِ الآخرِ، وبما أخْبَرَ بِه عن نفسِه، وهم أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وهم يحتَجُّونَ به على الأَشَاعِرَةِ والمعتَزِلَةِ الَّذين أنْكرُوا حقائقَ مَا أخبرَ الله به عن نفْسِهِ، فيقُولُونَ: نحن نعْلَمُ بالضَّرورَةِ علمًا ضَرُوريًّا أن الرُّسلَ جاءتْ بإثبات صِفَاتِ الكمالِ للهِ.

ونُلاحظُ لو قَارَنَّا بين آياتِ المعادِ وآياتِ الأسْماءِ والصِّفَاتِ بالقرآنِ لوَجدْنَا أنَّ آياتِ الأسْماءِ والصِّفَاتِ في القرآنِ أكثَرُ بكثيرٍ مِنْ آياتِ المعادِ، وكذَلِك أيضًا بالنِّسْبَةِ للكُتُبِ السابِقَةِ كالتَّوراةِ والإنجيلِ في إثباتِ الصِّفَات أكثر منها في إثباتِ المعادِ، بل إنَّهم يقُولُونَ: إنه مَا جاءَ تقريرُ المعادِ وإثباته في كتابٍ أبلَغَ من القُرآن؛ لأنَّه يُخاطِب مَنْ يُنكِرُونَه.

فَإِذَا أَثْبَتَ للهِ تعالى الصِّفَاتِ وَنَفى عَنْهُ مُمَاثَلَةَ المَخْلُوقاتِ- كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ- كَانَ ذَلِكَ هُوَ الحَقَّ الَّذِي يُوَافِقُ المَعْقُولَ وَالمَنْقُولَ، وَيَهْدِمُ أَسَاسَ الإِلْحَادِ وَالضَّلَالَاتِ[١].

نقول: قد عُلِمَ بالضَّرورةِ أن الرُّسلَ جاءوا بإثباتِ صِفَات الكَمالِ لله، وقد عَلِمْنَا فسادَ الشُّبْهةِ المانِعَةِ منه؛ يعني: في إثباتِ الصِّفَاتِ، وعَرَفْنَا أن ذَلِك يقْتَضِي التشْبيهَ والتَّمْثِيلَ وما أشبه ذَلِك.

فإن قِيلَ: هل هذه الشُّبْهَةُ وارِدةٌ أم باطِلَةٌ؟

قُلنا: لا شكَّ أنها باطِلةٌ؛ لأَنَّنا نُثبِتُ الشَّيءَ بِدون تَشْبيهٍ، كما أَثْبَتُّمْ أنتُمْ أَيُّها الأَشَاعِرَةُ والمعتزلَةُ حقائقَ اليوم الآخرِ بدونِ تَشْبيهٍ، يقُولُونَ: في الجنَّةِ وفي النَّار عِقابٌ وثَوابٌ، لكن لا يُشبه عِقابَ الدُّنيا وثوابَها، بل هو أعظَمُ وأعظمُ بكثيرٍ، فإذن مَا يحتَجُّ به هؤُلاءِ على الملاحِدَةِ يحتَجُّ به أهلُ السُّنَّة على هؤُلاءِ، وقد علِمْنَا أن الدَّليلَ هو نفْسُ الدَّلِيلِ.

فقد عُلم بالضَّرورةِ أن الرُّسلَ جاءت بإثباتِ الصِّفَاتِ للهِ، وأن الشُّبْهَةَ المانعة من ذَلِك فاسِدَةٌ، فيَجِبُ علينا بعدَ ذَلِك القولُ به -كما قُلتُمْ أنتم- بالنِّسْبَةِ للملاحِدة، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْآياتُ الْبَيِّنَاتُ على مَا في بعض إلحادِهِمْ، مِن إنكارِ حقائقِ صِفاتِ اللهِ، فهذا مِن الإلحادِ؛ لأنَّ هؤُلاءِ يُنكِرُونَ حقائقَ اليومِ الآخرِ والصِّفَاتِ، وهؤُلاءِ لا يُنْكِرُونَ حقائقَ الصِّفَاتِ دونَ اليوم الآخِرِ.

[١] قوله: «**فَإِذَا أَثْبَتَ للهِ تعالى الصِّفَاتِ وَنَفى عَنْهُ مُمَاثَلَةَ المَخْلُوقاتِ...**» فإذا أَثْبَتَ للهِ الصِّفَاتِ ونَفَى عنه مماثَلَةَ المَخْلُوقاتِ يَصِيرُ هذا هو الحَقُّ.

وَاللهُ -سُبْحَانَهُ- لَا تُضْرَبُ لَهُ الْأَمْثَالُ الَّتِي فِيهَا مُمَاثَلَةٌ لِخَلْقِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا مَثِيلَ لَهُ؛ بَلْ لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْرَكَ هُوَ وَالْمَخْلُوقَاتُ فِي قِيَاسِ تَمْثِيلٍ وَلَا فِي قِيَاسِ شُمُولٍ تَسْتَوِي أَفْرَادُهُ[١]، ....

---

[١] كما قَالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا مَثِيلَ لهُ، بل للهِ المثلُ الأعْلَى كما قَالَ اللهُ عن نَفْسِهِ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم:٢٧]، فلا يُشْرَكُ مع خَلقِهِ في قياسِ تَمْثِيلٍ، ولا في قِياسِ شُمولٍ تستَوِي أفرادُهُ، وهذا مَوْجُودٌ في أصولِ الفِقْهِ؛ قياسُ التَّمْثِيلِ وقياسُ الشُّمولِ.

وباب القياسِ في أصولِ الفِقْهِ هو قياسُ التَّمْثِيلِ بِناءً على قولهم: هذا مِثْلُ هذا، فمثَلا إذا كان الرَّسُولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقول: «**الْبُرُّ بِالبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاء يَدًا بِيَدٍ**»(١)، فنحن نقولُ: الأرز مثل البر، الأرز بالأرز يجب أن يكون مِثْلًا بمِثْلٍ، سواءً بسواء، يدًا بيدٍ، هذا نُسَمِّيهِ قياسَ تَمْثِيلٍ؛ لأنَّ كلمة البُرِّ لا تشْمَلُ الأُرُزَّ، لكن الأُرُزَّ مثله، فيقَاسُ عليه قياسَ تمْثيلٍ؛ لأنَّ كلمة البُرِّ لا تشمله.

أما قياسُ الشُّمولِ فمِن باب العامِّ والخاصِّ؛ فاللفْظُ العامُّ تدخُل فيه جميعُ أفرادِهِ، أو جميعُ أنواعِهِ أيضًا على وجهِ قِياسِ الشُّمولِ، وعندنا قاعدَةٌ في العامِّ تقولُ: «**العِبرَةُ بعُمومِ اللَّفْظِ لا بخصوصِ السَّببِ**»، فإذا وردَ لفظٌ عامٌّ على سببٍ خَاصٍّ قلنا: إنه شامِلٌ لجميعِ أفرادِهِ، فقولُه تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة:٣]، وردَتْ في قِصَّةِ رَجل معيَّنٍ هوُ أوْسُ بنُ الصامِتِ حينما ظاهَرَ من زَوجتِهِ، ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾ نجد أنَّه لفْظٌ عامٌّ، فهذا عمومٌ لـزيدٍ وعَمْرو وبكـرٍ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المُسَاقَاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧).

....

وخالدٍ ولغَيْرِهم مِمَّن فعَل مثْلَه، والعُموم هنَا قياسُ شُمولٍ؛ لأنَّ ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾ شاملَةٌ لكلِّ الَّذين يقَعُ منْهُم هذا الأمْرُ، فقياسُهُم على أوسِ بنِ الصامتِ قياسُ شُمولٍ؛ لأنَّ اللفظَ تسْتَوِي فيه هذه الأفرادُ، فيسْتَوي فيه أوسُ بن الصامِتِ وزيدٌ وعَمرو وخالد وغيرهم.

وإذا قالَ قائِلٌ: هلِ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُقاسُ بخلقِهِ قياسَ تمثِيلٍ أم قياسَ شمولٍ تستوي أفرادُهُ؟

فالجوَاب: لا هذا ولا هذا؛ لأنَّ ذَلِك نقْصٌ في اللهِ عَزَّوَجَلَّ لو فُرِضَ، ولكن يُسْتَعْمَلُ في حقِّه المثلُ الأعْلَى، وهو أنَّ كلَّ مَا اتَّصف به المَخْلُوقُ مِن كَمالٍ فالخَالِقُ أوْلى به، والكمالُ نوعانِ:

الأوَّل: كَمالٌ مُطلَقٌ؛ وهَذا هو الَّذي إذا اتّصَفَ به المَخْلُوقُ فلِلْخَالقِ منه الأكْمَلُ.

الثَّاني: كمالٌ نِسْبِيٌّ؛ وهذا لا يلزمُ إذا اتَّصَفَ به المَخْلُوقُ أن يتَّصِفَ به الخَالِقُ.

وعندنا مثلًا كوْنُ الإِنسَان يأكُل ويشربُ شُربًا عادِيًّا وينامُ نومًا طَبيعيًّا، هذا كمالٌ بالنِّسْبَةِ للإنسانِ، وهو كمالٌ نِسْبِيٌّ؛ فالإنسان الَّذِي يأكلُ ويشْرَبُ وينام أكمَلُ مِن الَّذي لا يأكلُ ولا يشْرَبُ ولا ينامُ، لكن لا يُمْكِن أن يُوصَف الله بذلك؛ لأنَّ هذا كمالٌ نِسْبِيٌّ بالنِّسْبَةِ للإنسانِ في هذه الحَيَاة، لكِنْ هُو حقيقةً صِفَةُ نقْصٍ؛ لأنَّ من يحتاجُ إلى الأكلِ والشربِ ولا يقومُ إلَّا بأكْلٍ وشُربٍ ونَوْمٍ ناقصٌ بالنِّسْبَةِ لمن لا يَحْتاجه ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٤].

وإذا قالَ قائلٌ: النَّومُ كَمالٌ في الإنسانِ، والطعامُ كمالٌ في الإنسانِ، والولدُ كمالٌ في الإِنسَان، والزوجةُ كمالٌ في الإنسانِ؟

وَلَكِنْ يُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّهِ المَثَلُ الْأَعْلَى، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المَخْلُوق مِنْ كَمَالٍ[١] فَالخَالِقِ أَوْلَى بِهِ، وَكُلَّ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ المَخْلُوقُ مِنْ نَقْصٍ فَالخَالِق أَوْلَى بِالتَّنْزِيهِ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ المَخْلُوق مُنَزَّهًا عَنْ مُمَاثَلَةِ المَخْلُوق مَعَ المُوَافَقَةِ فِي الإِسْمِ فَالخَالِقُ أَوْلَى أَنْ يُنَزَّه عَنْ مُمَاثَلَةِ المَخْلُوقِ، وَإِنْ حَصَلَتْ مُوَافَقَةٌ فِي الإِسْمِ[٢].

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي المَثَلِ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ الرُّوحَ الَّتِي فِينَا- فَإِنَّهَا قَدْ وُصِفَتْ بِصِفَاتٍ ثُبُوتِيَّةٍ وَسَلْبِيَّةٍ، وَقَدْ أَخْبَرَتِ النُّصُوصُ أَنَّهَا تَعْرُجُ وَتَصْعَدُ مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، وَأَنَّهَا تُقْبَضُ مِن الْبَدَنِ، وَتُسَلُّ مِنْهُ كَمَا تُسَلُّ الشَّعْرَةُ مِن الْعَجِينَةِ.

وَالنَّاسُ مُضْطَرِبُونَ فِيهَا[٣]؛ ....

فنقول له: هذا كمالٌ نِسْبِيٌّ ولَيْسَ كمالًا مُطلقًا، ولكنَّ الكَمَالَ المُطْلَقَ كالحَيَاة والعِلْمِ والقُدْرة والعِزَّة والحِكْمة وما أشبه ذَلِك، كُلُّ شَيْءٍ يُوجدُ في المَخْلُوقِ مِن هذا فلِلَّه مِنْهُ المَثَلُ الأعلى، ولهذا قَالَ:

[١] «**وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المَخْلُوقُ مِنْ كَمَالٍ**»أي: كَمَالٍ مُطْلق، لا نقول: كَمَال نِسْبِيٌّ.

[٢] كيف يكونُ المَخْلُوقُ مُنزَّهًا عن مماثلَةِ مخلوقٍ مع المُوافَقَة في الاسْمِ؟

فالجوَاب: الإنسانُ كرَّمهُ الله ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧٠]؛ فالإنسانُ والكلْبُ كِلاهما مخلُوقٌ، ومع ذَلِك فإنَّ الإنسانَ -بلا شَكٍّ- يُنزَّهُ عن أوْصافِ الكلبِ.

[٣] وهذا معروفٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ «**وَالنَّاسُ مُضْطَرِبُونَ فِيهَا**»، مع أنَّ الرُّوحَ في جِسمِكَ، ومع ذَلِك اضطَرَبَ النَّاسُ فيها الاضطِّرابَ الَّذي سيذكُره المُؤلِّف وهي مَوْجُودَةٌ في الإِنسَانِ، واضطَرَبُوا فيها هذا الاضطِّرابَ؛ لأَنَّهُم لا يُشاهِدُونَ حقيقةً،

فَمِنْهُمْ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يَجْعَلُونَهَا جُزْءًا مِن الْبَدَنِ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: أَنَّهَا النَّفْسُ أَو الرِّيحُ الَّتِي تَرَدَّدُ فِي الْبَدَنِ. وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: إِنَّهَا الحَيَاةُ أَو المِزَاجُ أَوْ نَفْسُ الْبَدَنِ[١].

وَمِنْهُمْ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْفَلْسَفَةِ يَصِفُونَهَا بِمَا يَصِفُونَ بِهِ وَاجِبَ الْوُجُودِ عِنْدَهُمْ[٢]، وَهِيَ أُمُورٌ لَا يَتَّصِفُ بِهَا إِلَّا مُمْتَنِعُ الْوُجُودِ فَيَقُولُونَ: لَا هِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْبَدَنِ وَلَا خَارِجَةٌ وَلَا مُبَايِنَةٌ لَهُ وَلَا مُدَاخِلَةٌ لَهُ وَلَا مُتَحَرِّكَةٌ وَلَا سَاكِنَةٌ، وَلَا تَصْعَدُ وَلَا تَهْبِطُ، وَلَا هِيَ جِسْمٌ وَلَا عَرَضٌ[٣].

وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا لَا تُدْرِكُ الْأُمُورَ الْمُعَيَّنَةَ وَالحَقَائِقَ الْمَوْجُودَةَ فِي الخَارِجِ، وَإِنَّمَا تُدْرِكُ الْأُمُورَ الْكُلِّيَّةَ الْمُطْلَقَةَ[٤].

فلَيْسَ في الشَّاهِدِ مَا يُشبهُ تلك الرُّوحَ، ولهذا اضطَرب فيها النُّظَّارُ من المتكلِّمِينَ وغيرهم.

[١] إذن هُمْ إما جُزْءٌ أو صِفَةُ البَدَنِ.

[٢] يقُولُونَ: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا عالِـمٌ ولا جاهِلٌ، ولا حَيٌّ ولا ميِّتٌ إلى آخِرِهِ.

[٣] هذه الأوْصافُ السَّلْبيَّةُ كلُّهَا تدُلُّ على أنَّها أمْرٌ لا وُجودَ له؛ يعْنِي لو قلتَ: صِفِ العَدَم مَا وجدتَ أحسنَ من هذا الوَصْفِ، لا هو داخِلَ البدنِ ولا خَارِجَهُ، ولا مبَاينٌ ولا مداخِلٌ، ولا متحرِّكٌ ولا ساكِنٌ، يعني: سَلْبٌ للنَّقِيضَيْنِ.

[٤] وهذا أيضًا خطأٌ، فلَوْلَا وجودُ النفْسِ في البدنِ مَا أدركَ الإنسانُ شَيْئًا، والإنسانُ يُدْرِكُ الأمورَ الكليَّةَ والأمورَ الجزئيَّةَ كما هو معروفٌ.

وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ وَلَا مُبَايِنَةً لَهُ وَلَا مُدَاخِلَةً. وَرُبَّمَا قَالُوا: لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي أَجْسَامِ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَةً عَنْهَا[١]، مَعَ تَفْسِيرِهِمْ لِلْجِسْمِ بِمَا لَا يَقْبَلُ الْإِشَارَةَ الْحِسِّيَّةَ فَيَصِفُونَهَا بِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تُلْحِقُهَا بِالْمَعْدُومِ وَالْمُمْتَنِعِ[٢].

وَإِذَا قِيلَ لَـهُمْ: إِثْبَاتُ مِثْلِ هَذَا مُمْتَنِعٌ فِي ضَرُورَةِ الْعَقْلِ، قَالُوا: بَلْ هَذَا مُمْكِنٌ بِدَلِيلِ أَنَّ الْكُلِّيَّاتِ مُمْكِنَةٌ مَوْجُودَةٌ، وَهِيَ غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهَا[٣]، ....

---

[١] كيف لا هِيَ داخِلَةٌ عنه ولا خارِجَةٌ؟

[٢] والسَّببُ في هذا الاضطِّرابِ هو أنَّهم لا يُشَاهِدُونَ لـها نظيرًا في الخارِجِ، ولا يؤمِنونَ بما جاءتْ به النُّصوصُ، والإنسانُ الَّذِي ليْسَ عنْدَه دَلِيلٌ عقْلِيٌّ ولا نقْلِيٌّ ولا حِسيٌّ، فماذا يصنعُ؟ يرتَدِعُ لا يستطيع أن يخْرُجَ.

[٣] يريدُ بالكلِّيَّاتِ: المعاني العامَّة، كما نقولُ مثلًا عن الإنسَان: يتصوَّر أن هناكَ إنسانيَّةً مُطلَقَةً يشتَرِكُ فيها كلُّ فرْدٍ من النَّاسِ، لكن هل هذه الكليَّةُ المطلقَةُ مَوْجُودَةٌ حقِيقَةً، وهل نجد إنسانيَّة مشاهَدة؟

الجوَاب: لا، لَيْسَت مَوْجُودَةً، ولهذا يَحْكِي عنهُمُ المؤلِّفُ:

«**بَلْ هَذَا مُمْكِنٌ بِدَلِيلِ أَنَّ الْكُلِّيَّاتِ مُمْكِنَةٌ مَوْجُودَةٌ، وَهِيَ غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهَا**» لا تَصِحُّ، وقد بيَّنْتُ مثلًا بالكُلِّيَّاتِ إذا قُلنا: أَنَا إنسانٌ وأَنْتَ إنسانٌ وهذا إنسانٌ وذاك إنسانٌ، يَتصَوَّرُ الإنسانُ أو يتخَيَّلُ أن هُناك كليَّةً عامَّةً مطلقةً تُسَمَّى الإنسانيَّة، اشترَكْنا في هذه الإنسانيَّةِ الَّتِي نتَصَوَّرُهَا، وأَنَّنا مُشترَكون فيها، لكِنْ لا يُشار إليها؛ لأنَّها ليستْ مَوْجُودَةً، كـذَلِكَ الحيوانُ، الإنسـانُ حيوانٌ، والبعـيرُ حيوانٌ، والفَـرَسُ حيوانٌ، والحـمارُ حيوانٌ،

وَقَدْ غَفَلُوا عَنْ كَوْنِ الْكُلِّيَّاتِ لَا تُوجَدُ كُلِّيَّةً إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْعِيَانِ[١]؛ فَيَعْتَمِدُونَ فِيمَا يَقُولُونَهُ فِي المَبْدَأِ وَالمُعَادِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الخَيَالِ الَّذِي لَا يَخْفَى فَسَادُهُ عَلَى غَالِبِ الجُهَّالِ.

وهكَذا يتصوَّر الإِنسَان أن هُناك حيوانيَّةً مُطلقَةً عامَّةً.

ولهذا يقُولُونَ: الرُّوحُ لا داخلَ العالم ولا خارِجَه، ولا يمكن أن يُشَارَ إليها وأنَّها لشيءٍ ممكن، وحُجَّتُهم أنَّ الكُليَّاتِ ممكِنَةٌ مَوْجُودَةٌ.

[١] هذا صحيحٌ، فهذه الكُليَّاتُ لا تُوجدُ إلَّا في الأَذْهان، الذِّهْن هو الَّذي يفْرِضُ أن هناكَ كُليَّةً عامَّةً اشتَرَكْنا فيه، لكِنْ ليْسَ حقيقةً أنها مَوْجُودةٌ في العَيان نُعَاينُها بأعْيُنِنا.

فيعتَمِدُونَ فيما يقُولُونه في المبتَدأِ والمعادِ على مِثل هذا الخيالِ الَّذِي لا يَخْفَى فسَادُهُ على غالبِ الجُهَّال، فصدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الإنسانَ كُلَّما توهَّم شَيْئًا أو تخيَّلَ شَيْئًا أثبتَ أنَّه حقيقةٌ، وهذا غيرُ ممكِنٍ، ولا يمكِنُ هذا لأي عاقِلٍ؛ لأنَّك يمكن أن تَتَصَوَّرَ مثلًا جِسمًا رأسُه رأسُ إنسانٍ، ويدُهُ يدُ طيرٍ، ورِجْلُه رِجْلُ بعيرٍ، وبطنُهُ حَجَرٌ، وظهْرُه أُنبوبةُ ماءٍ، فيمكن أن نتَصَوَّرَ هذا، لكنَّه لا يُوجَدُ في الخارِجِ.

فلَيْسَ كلُّ ما فَرَضَهُ الذِّهْنُ أو تصوَّره يمكن أن يقَعَ، فنحن نتَصَوَّرُ أن هُناك حيوانيَّة مُطلقَةً يشتَرِكُ فيها جميعُ الحيوانَاتِ، لكنَّ حقيقةَ الأمْر أنَّه لا وُجودَ لها، وهكَذا هم إذا وَصَفُوا الرُّوحَ بهذه الأوْصاف، وقَالَ: يُمْكِن أنْ يكونَ الشَّيءُ لا داخِلَ العالَمَ ولا خارِجَه، والرُّوح لَيْسَت داخلةً في الأجسامِ ولا خارِجَةً منْها.

نقولُ لهم: هذا إنَّما هو في الذِّهْنِ، أيْ شيءٌ يَفْرِضُه الذِّهن، أما وجودُه في الخارجِ فأمرٌ غيرُ ممكنٍ، ولَيْسَ كلُّ ما فُرِضَ في الذِّهن يمْكِنُ أن يكون مَوْجُودًا.

ربَّما يَفْرِضُ ذهنُك أنَّ معَ الله إلـهًا آخر، لكنَّ هذا غايةُ المُمْتَنِعِ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

إذَنْ يجب أن نَعْرِفَ أن هذا بلاءُ الفلاسِفَةِ؛ من أنَّهم ظَنُّوا أن المتصوَّرات أُمورٌ واقعَة، وغفَلُوا عن الفرْقِ بينَ الشَّيءِ الَّذي يفرِضُه الذِّهْنُ الشَّيءِ الَّذي يكونُ حقِيقَةً، فالشَّيء الَّذي يفرضُهُ الذهِنْ يُمكِن أن لا يكونَ حقِيقَةً؛ فالذِّهن يفْرِضُ أشياءَ ممكِنَةً ويفْرِض أشياءَ مُمْتَنعَةً، فربُّما يفْرِضُ ذهنُك أنَّك فتَحْتَ دكَّانك وبدأتَ تَبيعُ وتشْتَرِي، وصِرْتَ غنيًّا، وهذا يُمْكِن أن يكونَ له وجودٌ، لكنَّ فرضَ جِسْمٍ على مَا وصَفْنَا هذَا لا يُمْكِن أنْ يكُونَ له وجودٌ.

فتَبَيَّنَ بهذا أنَّ فرضَ الأذهانِ لا يجوز أن يُحْكَمَ عليه حُكمُ العيانِ؛ لأنَّ فرضَ الأذهانِ قد يكون مَوْجُودًا، وقد يكون مُمْتَنِعا غايَةَ المُمْتَنعات، وقد يكون أيضًا واجبًا مثلَ مَا لو تَصَوَّرْتُم أن المحدَثَ لَا بُدَّ له مِنْ محْدِثٍ، فهذا التصوُّر حقيقةٌ وواجِبٌ.

والأعرابِيُّ البعيدُ عن الثقافَةِ والعِلم، عندما سُئل: بمَ عرفتَ ربك؟ قَالَ بِبَدِيهتِهِ: «الأثَرُ يَدُلُّ على المسِيرِ»؛ لأنَّ الجَوادَ يُحدِثُ الأثرَ، «والبَعرةُ تدُلُّ على البعيرِ» من بيئَتِهِ، «فسماءٌ ذاتُ أبراجٍ، وأرضٌ ذاتُ فِجاجٍ، وبحارٌ ذاتُ أمواجٍ، ألا تُدُلُّ على السَّمِيعِ البَصِيرِ؟»[١].

فأقولُ: إن الذِّهن يفْرِضُ أشياءَ واجبَة، وأشياءَ مُمكنة، وأشياء مُمْتَنعَةً.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٨٠).

وَاضْطِرَابُ النُّفَاةِ وَالْمُثْبِتَةِ فِي الرُّوحِ كَثِيرٌ[١].

وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الرُّوحَ -الَّتِي تُسَمَّى بِالنَّفْسِ النَّاطِقَةِ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ- لَيْسَتْ هِيَ مِنْ جِنْسِ هَذَا الْبَدَنِ وَلَا مِنْ جِنْسِ الْعَنَاصِرِ وَالْمُوَلَّدَاتِ مِنْهَا؛ بَلْ هِيَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ مُخَالِفٍ لِهَذِهِ الْأَجْنَاسِ.

---

[١] تقدم أن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن أن إثباتَ الصِّفَات لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مع عدَم المماثلَة يتبَيَّنُ بأصلينِ ومثَلَينِ وخاتِمَةٍ.

فأمَّا الأصلانِ فهما:

- القولُ في بعضِ الصِّفَات كالقولِ في بعضٍ.
- والقولُ في الصِّفَاتِ كالقَولِ في الذَّاتِ.

أما المَثَلانِ المضروبانِ:

المثلُ الأوَّلُ: مَا سبَق في ذِكْرِ مَا بأهلِ الجنَّةِ من النَّعِيمِ الَّذي يُوجَدُ له نظيرٌ في الدُّنيا، لكن هُناك نظِيرٌ له في الاسمِ دُونَ الحقِيقَةِ، فإذا كان يُمكن للمخلُوقاتِ أن تتَّفِقَ في الأسْماءِ مع المباينَةِ في الحقيقةِ، فالمباينَةُ بينَ الخَالِق والمَخْلُوقِ من بابِ أوْلَى؛ يعْنِي: أنَّه إذا كان في الجنَّةِ نخْلٌ ورمَّانٌ وفاكهةٌ وعِنبٌ وغير ذَلِك، فإنَّ في الجنَّةِ كذَلِك، ولكنَّها مختلِفَةٌ عنها في الحقائقِ، وكذَلِك المباينَة بين المَخْلُوق والخَالِق من باب أوْلَى.

والمثل الثَّاني: مسْألة الرُّوحِ، إذْ نعلمُ أن كُلَّ حيٍّ له رُوح وجِسْم، وأن الإنسانَ هو الرُّوحُ والجسمُ؛ فالجِسْمُ هو هذا المشاهَد الَّذي نُشاهِده، ويُوصَف بالطُّولِ والعَرْضِ والسَّوادِ والبياضِ والصحَّة والمَرَضِ والحَرَكَةِ والسُّكونِ إلى آخرِه، والرُّوحُ هي الحالَةِ في هذا الجسمِ.

فَصَارَ هَؤُلَاءِ لَا يَعْرِفُونَهَا إِلَّا بِالسُّلُوبِ الَّتِي تُوجِبُ مُخَالَفَتَهَا لِلْأَجْسَامِ الْمَشْهُودَةِ، وَأُولَئِكَ يَجْعَلُونَهَا مِنْ جِنْسِ الْأَجْسَامِ الْمَشْهُودَةِ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ خَطَأٌ.

وَإِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا جِسْمٌ أَوْ لَيْسَتْ بِجِسْمٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ؛ فَإِنَّ لَفْظَ الجِسْمِ لِلنَّاسِ فِيهِ أَقْوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ غَيْرُ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيِّ:

فَإِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يَقُولُونَ: الجِسْمُ هُوَ الجَسَدُ وَالْبَدَنُ، وَبِهَذَا الِاعْتِبَارِ فَالرُّوحُ لَيْسَتْ جِسْمًا؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: الرُّوحُ وَالجِسْمُ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون:٤]، وَقَالَ تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة:٢٤٧].

وَأَمَّا أَهْلُ الْكَلَامِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الجِسْمُ هُوَ المَوْجُودُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ المُرَكَّبُ مِن الجَوَاهِرِ المُفْرَدَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ المُرَكَّبُ مِن المَادَّةِ وَالصُّورَةِ.

وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُشَارٌ إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِّيَّةً.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ مُرَكَّبًا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا، بَلْ هُوَ مِمَّا يُشَارُ إِلَيْهِ وَيُقَالُ: إِنَّهُ هُنَا أَوْ هُنَاكَ.

فَعَلَى هَذَا إِنْ كَانَتِ الرُّوحُ مِمَّا يُشَارُ إِلَيْهَا وَيَتْبَعُهَا بَصَرُ المَيِّتِ، كَمَا قَالَ ﷺ: **«إِنَّ الرُّوحَ إِذَا خَرَجَتْ تَبِعَهَا الْبَصَرُ، وَأَنَّهَا تُقْبَضُ وَيُعْرَجُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ»**(١) كَانَتِ الرُّوحُ جِسْمًا بِهَذَا الِاصْطِلَاحِ.

---

(١) أخرجه البزار (٩/ ١٢١، رقم ٣٦٦٩)، والطبراني في الأوسط (٨/ ٢٠٥، رقم ٨٤١١).

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ الرُّوحَ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً حَيَّةً عَالِمَةً قَادِرَةً سَمِيعَةً بَصِيرَةً تَصْعَدُ وَتَنْزِلُ وَتَذْهَبُ وَتَجِيءُ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِن الصِّفَاتِ، وَالْعُقُولُ قَاصِرَةٌ عَنْ تَكْيِيفِهَا وَتَحْدِيدِهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُشَاهِدُوا لَهَا نَظِيرًا.

وَالشَّيْءُ إِنَّمَا تُدْرَكُ حَقِيقَتُهُ بِمُشَاهَدَتِهِ أَوْ مُشَاهَدَةِ نَظِيرِهِ[١]، فَإِذَا كَانَتِ الرُّوحُ مُتَّصِفَةً بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مَعَ عَدَمِ مُمَاثَلَتِهَا لِمَا يُشَاهَدُ مِن المَخْلُوقَاتِ، فَالخَالِقُ أَوْلَى بِمُبَايَنَتِهِ لِمَخْلُوقَاتِهِ مَعَ اتِّصَافِهِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

---

[١] هذه الرُّوحُ اختلف فيها -كما يقولُ المُؤلِّف- النُّظَّار اختلافًا كثيرًا؛ فمِنْهم مَن يقولُ: هي الدَّمُ، ومنْهُم مَن يقول: هي النَّفْسُ.

لكنَّ النُّصوصَ دلَّتْ على أنَّ هذه الروحَ جِسْمٌ من الأجسامِ؛ جِسْمٌ لكن لَيْسَت كأجسامِنَا.

فإن قيل: كيف دَلَّتْ الأدلةُ على أن الرُّوحَ جِسْمٌ؟

قلنا: لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبرَ بأنها تُمسَكُ ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر:٤٢]، وأَخْبَرَ أنها تُوفَّى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١]، وتوفَّى أي تُقبضُ.

وكذَلِك أيضًا في الحديثِ: «**أَنَّهَا إِذَا قُبِضَتْ تَبِعَهَا الْبَصَرُ**»(١) ومعْنَى تَبِعَها: يرمُقُها، أي: ينظُرُ إِلَيْها، ولهذا تَبْقَى عينُ الميِّتِ مفتوحَةً؛ لأنَّه ينظُر إلى روحِهِ الَّتِي خَرَجَتْ من جسمِهِ نظرَ عيانٍ، كما أخبرَ بذَلك النَّبِيُّ ﷺ في الحديثِ لـما دَخَل على أبي سَلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

---

(١) تقدم تخريجه (ص: ١٩٠).

وَأَهْلُ الْعُقُولِ هُمْ أَعْجَزُ عَنْ أَنْ يَحُدُّوهُ أَوْ يُكَيِّفُوهُ مِنْهُمْ عَنْ أَنْ يَحُدُّوا الرُّوحَ أَوْ يُكَيِّفُوهَا.

فَإِذَا كَانَ مَنْ نَفَى صِفَاتِ الرُّوحِ جَاحِدًا مُعَطِّلًا لَـهَا وَمَنْ مَثَّلَهَا بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ المَخْلُوقاتِ جَاهِلًا مُمَثِّلًا لَـهَا بِغَيْرِ شَكْلِهَا، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ ثَابِتَةٌ بِحَقِيقَةِ الإِثْبَات مُسْتَحِقَّةٌ لِـمَا لَـهَا مِن الصِّفَاتِ: الخَالِقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَنْ نَفَى صِفَاتِهِ جَاحِدًا مُعَطِّلًا، وَمَنْ قَاسَهُ بِخَلْقِهِ جَاهِلًا بِهِ مُمَثِّلًا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ثَابِتٌ بِحَقِيقَةِ الإِثْبَات مُسْتَحِقٌّ لِـمَا لَهُ مِن الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ[١].

وهو يُقْبَضُ وقد شخَصَ بصرُه قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ البَصَرُ»، وأخبرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّها تُكفَّن بكفَنٍ مِنَ الجَنَّةِ وحَنُوطٍ من الجنَّةِ، وأَنَّه يُصعدُ بها إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ من سماءٍ إلى سماءٍ، ثم ترجعُ إلى بدَنِها(١).

فكلُّ هذا يَدُلُّ على أَنَّها جسْمٌ، ومع ذَلِك لَيْسَت كهذه الأجْسامِ، ولا يعتَرِيها مَا يعتَرِي الجسمَ.

فإذا كان هذا في الرُّوحِ الَّتِي بين جنُوبِنَا لا نعلم عن كيْفِيَّتِها ولا نستطيع أن نعْرِفَ حقيقةَ كُنهِها مع أَنَّنا نؤمِنُ بأَنَّها جِسمٌ تُقبَضُ وتُرْسَلُ وتُمسكُ وتُكفَّنُ ويُصعَدُ بها إلى آخِره، مع أنها مُبايِنَةٌ لأجْسَامِنا، فالمبايَنَةُ بين الخَالِق والمَخْلُوق من بابِ أَوْلَى.

[١] المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعرَّض هنَا إلى أنَّ الشَّيءَ لا يمكِنُ أن يُعرفَ إِلَّا بمشاهدتِهِ أو مشاهدةِ نظَيرِهِ، ونحن زِدْنا شَيْئًا ثالثًا هو الخبرُ الصَّادِقُ عنه؛ يعني: قَدْ لا تشاهِدُهُ أنتَ ولا تشاهِدُ نظِيرَهُ، ولكن يخبِرُكَ إنسانٌ صادِقٌ بأنَّه شاهدَهُ على هذا الوصفِ.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧، رقم ١٨٥٥٧).

ويمكن أن يرجعَ مسألة الخَبَر الصَّادِق إلى كلامِ المُؤلِّف عَن فرْض مشاهَدتِهِ، يعني: سواء كنْتَ أنتَ المشاهِدَ، أو شاهدَه غيرُك ثمَّ أخبرَك.

إذن لا يمكنُ للإنسانِ أن يعْرِفَ حقيقةَ الشَّيءِ حَتَّى يشاهِدَهُ هو أو يشاهِدَ نظيرَهُ أو يُخبَرَ خبرًا صادقًا عنه، وكلُّ هذا بالنِّسْبَةِ لحقيقةِ ذاتِ اللهِ وصفاتِهِ غيرُ ممكِنٍ؛ فاللهُ تعالى لَيْسَ كمِثله شيءٌ، ولا نظيرَ له، ونحْن لم نشاهدْه، ولو شاهَدْناه مَا أدرَكْناه ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣].

وهل أخَبرَنا اللهُ تعالى عن حقيقَةِ ذاتِهِ وصفاتِهِ؟

والجوابُ: لا، لم يخبرنا بذْلَك.

وهل قَالَ إنه استَوى على العرشِ على كيفيَّة كذا وكذا؟

لا، لم يَقُلْ ذلِكَ.



الخَاتِمَةُ الجَامِعَةُ

وَأَمَّا الخَاتِمَةُ الجَامِعَةُ فَفِيهَا قَوَاعِدُ نَافِعَةٌ[١]:

الْقَاعِدَةُ الأُولَى:

أَنَّ الله -سُبْحَانَهُ- مَوْصُوفٌ بِالإِثْبَاتِ وَالنَّفْي، فَالإِثْبَاتُ كَإِخْبَارِهِ بِأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ[٢].

---

[١] قوله: «**وَأَمَّا الخَاتِمَةُ الجَامِعَةُ فَفِيهَا قَوَاعِدُ نَافِعَةٌ**».

والحقيقة أن هذا هو بيتُ القصيدِ كما يَقُولونَ.

هذه قاعِدَةٌ: أن الله موصوفٌ بالإِثْبَاتِ والنَّفْي.

[٢] قوله: «**فَالإِثْبَاتُ كَإِخْبَارِهِ بِأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ**». كلُّ هذا إثباتٌ، ونحن نُثْبِتُ جميع مَا أثبَتَهُ الله لنفسِه.

ونضيفُ لهذِه القاعِدَةِ -وإنْ كان المؤلِّفُ لم يَذْكُرْها- أنَّ كلَّ مَا أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ فهو صفَةُ كَمالٍ، لكنَّ هذا الكمالَ لا يلزمُ أن يكون كمالًا في حقِّنَا.

فمثلًا من أوْصافِ الله تعالى السَّمْعُ والبصَرُ والعِلْمُ والإرادةُ والقدرةُ، وهي صِفَاتُ إثباتٍ، وهي كمالٌ بالنِّسْبَةِ لنا أيضًا؛ فالإنسانُ الَّذِي يسمَعُ ويُبْصِرُ ويَعْلمُ ويقدِرُ أكْمَل ممن لَيْسَ كذَلِك، والتكبُّر بالنِّسْبَةِ لله صِفَةُ كمالٍ وبالنِّسْبَةِ لنا صِفَةُ نقْصٍ، فليس كلُّ صِفَةِ كمالٍ للخالقِ تكون صِفةَ كمالٍ لنَا.

والنَّفْي كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥][١].

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّفْي لَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ وَلَا كَمَالٌ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ إِثْبَاتًا[٢]، وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ النَّفْي لَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ وَلَا كَمَالٌ؛ لِأَنَّ النَّفْي المَحْض عَدَمٌ مَحْضٌ؛ وَالعَدَمُ المَحْضُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ فَهُوَ كَمَا قِيلَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ[٣].

---

[١] قولُه: «والنَّفْي كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]» لا تأخُذُهُ يعْنِي: «لا تَغْلِبه»، وأخذَنِي النَّوم أي: غلَبَنِي، فالمَعْنى: لا يمكن أن ينامَ ولا أن يتَّصِفَ بمقدِّماتِ النَّومِ، وهي السِّنَةُ ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، وفي الحديثِ الصَّحيحِ أن النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال: «إِنَّ الله لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامُ»(١)، أي: لا يصِحُّ ولا يُمْكِن أن ينامَ؛ لأنَّه كلما جاءتْ: «لا ينْبَغِي» في القُرآن والسُّنَّة فالمُرادُ: لا يمكِنُ ولا يستَقِيمُ، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ولا ينبَغِي، فالكلامُ في قاعدة النَّفْي مثلُ مَا ذكَرْنَا قاعدة الإثْبَات، المُؤلِّف ذكَرَ قاعدَةَ النَّفْي، وقلنا في قاعِدَةِ الإثْبَات: كلُّ مَا أثبتَهُ الله لنفْسِهِ فهو صِفَةُ كمالٍ له.

[٢] يعني: مَا ذَكَرَ اللهُ تعالى من صِفاتِ النَّفْي الَّتِي وصَفَ بِها نفسَه لا يُمكِنُ أن تكونَ مَدْحًا إِلَّا إذا تضَمَّنَتْ إثْباتًا، مَثَلًا: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فلا يُمْكِنُ أن نقولَ هذا مَدْحٌ إِلَّا إذا تضَمَّنَتْ الصِّفَةُ إثباتًا، أي: صفَةً ثُبوتِيَّة.

وجه ذَلِك: لأنَّ مُجَرَّدَ النَّفْي لَيْسَ فيه مدْحٌ ولا كَمالٌ؛ لأنَّ النَّفْي المحضَ عدَمٌ محضٌ، يَعْنِي: مجرد النَّفْي لَيْسَ بِشَيْءٍ فهو عدَمٌ.

[٣] فهو كما قِيلَ أي: مَا لَيْسَ بِشَيْءٍ فهو لَيْسَ بِشَيْءٍ، هذا هو المَعْنى.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩).

وَلِأَنَّ النَّفْيَ المَحْضَ يُوصَفُ بِهِ المَعْدُومُ وَالمُمْتَنِعُ، وَالمَعْدُومُ وَالمُمْتَنِعُ لَا يُوصَفُ بِمَدْحٍ وَلَا كَمَالٍ[١].

---

[١] عامَّة مَا وصفَ اللهُ به نَفْسَه من النَّفْي مُتضمِّنًا لإثباتِ المدْحِ: هذه قاعِدةٌ في النَّفْي، أنَّ النَّفْي المحْضَ الَّذي لا يُرادُ منه إثباتُ كمالٍ فهذا لَيْسَ بمدْحٍ، ووجه ذَلِك: أنَّ النَّفْي المحضَ معناه العَدَمُ، والنَّفْيَ يعنِي العَدَمَ، ومنفيٌّ يعْنِي: مَعْدُومٌ، فالعَدَمُ المحْضُ هُو الشَّيءُ المَعْدُومُ، مثل مَا قَالَ المُؤَلِّف: الشَّيء المَعْدُوم لَيْسَ بِشَيْءٍ، وإذا كان لَيْسَ بِشَيْءٍ فلَا يمكنُ أن يكونَ مَدْحًا.

فتبيَّنَ أن النَّفْي إذا لم يتضَمَّنْ إثباتًا فلا يُمْكِنُ أن يتَّصِفَ اللهُ به؛ لأنَّ اللهَ موصوفٌ بصفاتِ الكَمالِ، فإذَا لم يتَضَمَّنِ النَّفْيُ كمالًا لا يمكِنُ أن يتَّصِفَ اللهُ به.

مثلًا عندما أقول: هذه المروحةُ لا تأخُذُها سِنَةٌ ولا نومٌ، فلا يصِحُّ أنْ هذا مَدْحًا؛ لأنَّها ليسَتْ بقابِلَةٍ، إذن لا تأخُذُها سِنةٌ ولا نومٌ لا لِكمالها، ولكِنْ لأنَّها غيرُ قابلةٍ لذلِك.

لكِنْ عِنْدَمَا أقولُ: هذا الرَّجلُ شُجاعٌ لا يمكن أن ينَامَ والعَدُوُّ أمامَهُ، فهذا مدحٌ، وقد اشتملت العبارة على صفتَيْن، الأُولَى: أنَّه شُجاع، وهذَا مدْحٌ بلا شَكٍّ، والثَّانيةُ: أنَّه لا ينامُ والعَدُوُّ أمَامَه، لكنَّ الصِّفةَ الثَّانِيةَ تحْتَمِل سؤالًا: هَل لا ينامُ والعدوُّ أمامَه مِن أجْلِ الخوفِ والذُّعرِ، أو لا ينَامُ مِن أجْلِ القُوةِ ليَقْضِيَ على عدُوِّه، إذَنْ فهِي تحْتَمِل أمْرين؛ فإذَا لم تتضمَّن مدحًا فهي لَيْسَت مدحًا، ولهذا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال:١١]، في يوْم بدْرٍ، وهذا دليلٌ على أنهم ليسُوا خائفِينَ.

فالحاصِلُ أن نقولَ: النَّفْيُ المحْضُ لَيْسَ بمدحٍ حَتَّى يتضَمَّنَ إثباتَ مدْحِهِ، قَالَ اللهُ عن نفسِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، لكمال حَياتِه وقيُّومِيَّتـه؛ لأنَّ الحَيَاةَ

الكاملَةَ لا تحتاجُ إلى نوم، والحَيَاةُ الناقِصَةُ هي الَّتي تحتاجُ إلى نومٍ؛ لأنَّ النَّوم يَنْقُضُ مَا سبقَ من تعَبٍ، ويستَجِدُّ نشاطًا لما يُستقبلُ، ومعْنَى هذا أن الجسمَ أُرهِقَ فاحتاجَ إلى راحَةٍ، وأنه لا يُمكِنُ أن يستَمِرَّ في نشاطِهِ فيحتاجُ إلى تجديدِ نشاطٍ؛ فيدُلُّ النَّومُ على النَّقْصِ، ولهذا كان أهْلُ الجنَّةِ لا ينامُونَ لكَمالِ حياتِهِم القَيُّومِيَّة، وكمالُ القيوميَّةِ في عدمِ النَّومِ؛ لأنَّ القيومَ هو القائمُ بنفسِهِ وعلى غيرِهِ، كما قَالَ الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد:٣٣]، وهو اللهُ كمَنْ لَيْسَ بقائمٍ عَلَى كُلِّ نفسٍ بما كسبَتْ وهي الأصنامُ، ولهذا قَالَ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد:٣٣]، أي هُو القائِمُ على غيْرِه، فهل يمكنُ أن ينامَ مع تمامِ القِيامِ على غيرِهِ، لا سِيَّما وأن هذا الغيرَ كلُّ كائنٍ في السَّماءِ والأرْضِ، فما دامَ الغَيْرُ الَّذي يقومُ اللهُ عليه: كلُّ كائنٍ في السَّماءِ والأرضِ، فهذه الكائناتُ مُحتاجَةٌ إلى مراعَاتِها وإمدادِها وإعدادِها وإيجادِها وإعدامِها في كُلِّ لحظةٍ، فلا يُمْكِنُ أن ينامَ لكَمالِ قيُّومِيَّتِهِ.

ونَفْيُ السِّنَةِ والنَّومِ هنا تضَمَّنَ مدحًا وتضْمَّنَ إثباتًا، هو كمالُ حياتِهِ وقيومِيَّتِهِ.

فالقاعدةُ عندنا في النَّفْي: أنه لا يُعْتبَرُ ولا يصِحُّ أن يكونَ كمالًا إلَّا إذا تضَمَّنَ إثباتًا، وهذا الإِثْبَاتُ الَّذي يتَضَمَّنُه هو كمالُ ضِدِّ ذَلِك المنْفِيِّ، فإذا نَفى اللهُ عن نفْسِهِ النَّومَ والسِّنَةَ فمَعْناه أنَّنا استَفَدْنَا من هذا فائدَتَينِ:

الأُولى: مَا دلَّ عليه اللَّفْظُ من المطابقَةِ، وهو عدمُ السِّنَةِ والنَّومِ.

والثَّانية: مَا دَلَّ عليه اللفظُ بالالتِزَامِ، وهو كمالُ الحَيَاةِ والقَيُّومِيَّةِ.

نفَى اللهُ عن نفسِه الظُّلْمَ لكمالِ عدْلِه لا لنفْيِ الظُّلْمِ المطْلَقِ، لو كان لمُجرَّدِ النَّفي

لم يكُنْ ذلِك مدْحًا، بل ربَّما يكُونُ ذمًّا، وأنا قلتُ مثلًا: لو قُلْنَا هَذِهِ المرْوَحَةُ لا تَظْلِمُ، فلَيْس في ذَلِك مدحٌ؛ لعدم القابليَّة، فلا يتَضَمَّنُ إثباتًا.

ولو قلنا في رَجُلٍ ضَعيفٍ مهِينٍ: هذا الرجلُ لا يَظْلِمُ، فهذا ليس مدحًا، بل هذا ذَمٌّ، فالنَّفْي في الأوَّل لم يدُلَّ على مدْحٍ ولا ذَمٍّ لعدَمِ القابليَّة، وهنا دلَّ على ذَمٍّ؛ لأنَّه استلزم إثباتَ صفة نقْصٍ، ومنه قولُ الشَّاعر:

قُبَيْلَـــةٌ لَا يَغْـــدِرُونَ بِذِمَّـــةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ[1]

وذلك ليْسَ لِكمَالِ عدلِهِمْ ووفائِهِمْ، بل لعَجْزِهِمْ وعدَمِ قُدرَتِهم.

وكذا قول الشَّاعرِ:

وَلَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَـبٍ لَيْسُوا مِـنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا

يَجْزُونَ مَنْ ظَلَمَ أَهْلَ الظُّلْـمِ مَغْفِـرَةً وَمِـنْ إِسَـاءَةِ أَهْـلِ السُّـوءِ إِحْسَـانَا

فقوله: «لَيْسوا من الشَرِّ في شَيْءٍ»، هذا نفيُ انتسابِهِم للشّر، لكنَّه متضمِّنٌ الذمَّ؛ فلهذا قَالَ:

فَلَيْـتَ لِي بِهِـمْ قَوْمًـا إِذَا رَكِبُـوا شَـنُّوا الْإِغَـارَةَ فُرْسَـانًا وَرُكْبَانَـا[2]

أي: فَلَيْتَ لي -بَدلًا منهم- أحدًا لا يكون بهَذا الوضْعِ.

(١) تقدم (ص:٣٦).

(٢) هذه الأبيات لأبي الغول الطهوي، ذكرت وغيرها في شرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٠)، والمثل السائر لابن الأثير (٢/ ٢٧٣)، والبغدادي في خزانة الأدب (٣/ ٣٣٢).

فَلِهَذَا كَانَ عَامَّةُ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ النَّفْيِ مُتَضَمِّنًا لِإِثْبَاتِ مَدْحٍ[١].

كَقَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ[٢]﴾ [البقرة:٢٥٥].

فتبيَّن بهذا أنَّ مَا نَفى اللهُ عن نفسِه يجبُ أن يكونَ مُستَلْزِمًا لإثباتِ صفةِ كمالٍ، وهذا الكمالُ هو نقيضُ مَا نفى اللهُ عن نَفْسِهِ.

[١] قوله: «**فَلِهَذَا كَانَ عَامَّةُ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ مِن النَّفْيِ مُتَضَمِّنًا لِإِثْبَاتِ مَدْحٍ**»، المَعْدُومُ والمُمْتَنع يُوصَفُ بالنَّفْي المحضِ، فتقولُ: بل قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ هذا نفْيُ أن يكونَ شَيْئًا؛ لأَنَّه مَعْدُومٌ، فنَفى اللهُ أن يكونَ الإِنسَانُ شَيْئًا؛ لأَنَّه مَعْدُومٌ؛ فالنَّفْي إِذَنْ يكونَ في المَعْدُومِ، والمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، نعم يكون في الشَّيء المُمْتَنع ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، فهذا نَفْيٌ لشيءٍ مُمْتَنِعٍ، لم يكن الإِنسَانُ خالقًا نفسَه، وهذَا نفيٌ لشيءٍ مُمْتَنعٍ، إذْ لا أَثَرَ بدونِ مُؤَثِّرٍ.

إذن: مَا دام أن النَّفْي المحْضَ يوصَفُ به الشَّيءُ المَعْدُومُ والمُمْتَنِعُ، فَلا يُمكِن أن يكونَ مَا نفَى اللهُ عن نفسِه من الصِّفَات مُجَرَّدَ نفْيٍ فقط، بل لَا بُدَّ من إثباتِ كمالٍ.

[٢] هذه الجملةُ دلَّت على نفْي السِّنَة والنَّومِ دلالة نُطق.

أنواعُ الدَّلالاتِ:

- المطابَقَةُ.
- والتَّضمُّنُ.
- والالتِزَامُ.

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:٢٥٥]، فَنَفْيُ السِّنَةِ وَالنَّوْمِ يَتَضَمَّنُ كَمَالَ الحَيَاة وَالْقِيَامِ؛ فَهُوَ مُبَيِّنٌ لِكَمَالِ أَنَّهُ الحَيُّ الْقَيُّومُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:٢٥٥]، أي: لَا يُكْرِثُهُ، وَلَا يُثْقِلُهُ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ وَتَمَامِهَا، بِخِلَافِ المَخْلُوقِ الْقَادِرِ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الشَّيْءِ بِنَوْعِ كُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، فَإِنَّ هَذَا نَقْصٌ فِي قُدْرَتِهِ وَعَيْبٌ فِي قُوَّتِهِ[١].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ:٣]، فَإِنَّ نَفْيَ الْعُزُوبِ مُسْتَلْزِمٌ لِعِلْمِهِ بِكُلِّ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[ق:٣٨][٢]، ....

مثالٌ: إذا قلتَ: (هذا بيتٌ) تدُلُّ على مجموعِ البناءِ كلِّه بحُجُراتِهِ وغُرفِهِ وفسَحاتِهِ، تدلُّ عليه دلالةَ مطابَقَةٍ؛ لأنَّ (بيت) مُطابقٌ لما يدُلُّ عليه بجميعِ أجزائِهِ، وتدُلُّ على الغُرفَةِ وحدها، والحُجْرَة وحدَها دلالةَ تَضَمُّنٍ، ودلالَتُه على أنَّ هذا البيتَ لَا بُدَّ له من بَانٍ دلالةُ التزامٍ، عندما نقولُ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، دلالَتُها على نَفْيِ السِّنَةِ من بابِ دِلالَةِ المطابقَةِ، ودِلالَتُها على كَمالِ حياتِهِ وقيومِيَّته مِن بابِ دِلالةِ الالتزامِ.

[١] هذا تطبيقٌ للقاعِدَةِ فقط.

[٢] قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، أي: مِنْ تعَبٍ وإعياءٍ؛ لكمالِ القُدْرَة والقُوَّة، المَخلُوقُ يبْنِي مثلًا بيتًا، لكن بتَعَبٍ ومشقَّة، ولهذا إذا عَمِلَ من طلوعِ الشمسِ إلى غُروبِها تَجِدُهُ يتْعَبُ بخلاف الخَالِق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنَّه لا يتْعَبُ ولا يَعْجزُ.

فَإِنَّ نَفْيَ مَسِّ اللُّغُوبِ الَّذِي هُوَ التَّعَبُ وَالْإِعْيَاءُ دَلَّ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَنِهَايَةِ الْقُوَّةِ، بِخِلَافِ المَخْلُوقِ الَّذِي يَلْحَقُهُ مِنَ التَّعَبِ والكَلَالِ مَا يَلْحَقُهُ.

كَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، إِنَّمَا نَفَى الْإِدْرَاكَ الَّذِي هُوَ الْإِحَاطَةُ كَمَا قَالَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ[1]، ....

---

[١] قولُهُ تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، أي: لا تُحيطُ به رُؤيةٌ؛ لأنَّ إدراكَ الشَّيءِ بمَعْنى الإحاطةِ أدركْتُهُ: أحطتُ به، فالمَعْنى: أنَّ الأَبْصارَ لا تُحيطُ به رُؤيةً، وكلمةُ لا تُدرِكُه يقول: إنَّما نفَى كلِمةَ الإدراكِ الَّذِي هو الإحاطَةُ كما قالَه أكثرُ العلماءِ، ولم يَنْفُوْا مجرَدَّ الرؤيَةِ؛ لأنَّ المَعْدُومَ لا يُرَى، قالوا: إنَّ اللهَ لا يُرَى، بل قَالَ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، ونَفْيُ الأخصِّ لا يقْتَضِي نفْي الأعَمِّ، يعني: أن نفْي الإدراكِ كونُكَ لا تَرَى الشَّيء، ولا تُدرِكُه لا ينفِي أنك تَراهُ، فقد تَراهُ بدونِ إحاطَةٍ؛ فنحن نَرَى الشمسَ لكن لا ندْرِكُها، فنَفْيُ الأخصِّ لا يقْتَضِي نفْيَ الأعَمِّ، سواء كان ذلكَ في المحسُوساتِ أو كان ذَلِك في المعنوِيَّاتِ، وهذه قاعدَةٌ معروفةٌ عندَ أهلِ العِلْم عندما تقولُ مثلًا: فلان لا يُجيدُ الخَطَّ، فهل معْنَى ذَلِك أنه لا يكْتُبُ؟ والجوابُ: لا نستطيع أن نقولَ ذَلِك، فيمكن أن يَكْتُبَ لكن بدُونِ إجادَةٍ.

ولو قُلنا: فلان لا يحسن التَّعْبيرُ. فليس معناهُ أنَّه لا يُعبر، فقد يكون معبِّرًا لكنَّه لا يُجِيدُ التَّعْبيرَ، ولا يحسنُهُ، فنَفْيُ الأخصِّ -معنوِيًّا كان أم حسيًّا- لا يستلْزِمُ نَفْي الأعِمِّ ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، فهُو لم يَقُلْ: لا تَراهُ الأبصارُ، ولو قَالَ: لا تراهُ. لكان نَفْيًا للرؤية، لكنَّه قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ﴾، وهو أخصُّ مِنَ الرُّؤيةِ؛ لأنَّ الشَّيء قد يُرى ولا يُدْرَكُ، فأنْتَ إذا نفيتَ الإدراكَ لَيْسَ معْنَى ذَلِك أنك نَفَيْتَ أصْلَ الرُّؤيةِ.

وَلَمْ يَنْفِ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّ المَعْدُومَ لَا يُرَى[١] وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ لَا يُرَى مَدْحٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ المَعْدُومُ مَمْدُوحًا، وَإِنَّمَا المَدْحُ فِي كَوْنِهِ لَا يُحَاطُ بِهِ وَإِنْ رُئِيَ؛ كَمَا أَنَّهُ لَا يُحَاطُ بِهِ، وَإِنْ عُلِمَ فَكَمَا أَنَّهُ إِذَا عُلِمَ لَا يُحَاطُ بِهِ عِلْمًا فَكَذَلِكَ إِذَا رُئِيَ لَا يُحَاطُ بِهِ رُؤْيَةً.

وهذه الآيَة استَدَلَّ بها العلماءُ على إثباتِ رُؤيةِ اللهِ، واستدلَّ بها منْ يُنكِرُ أن الله يَرَى، وأسعدُهم بهذَا الاستِدْلالِ الَّذين استَدَلّوا بها على أن اللهَ يُرَى، فهذا هو الصَّوابُ؛ وذلك لأنَّ نفي الإدراكِ يَدُلُّ على وجودِ أصلِ الرُّؤيَةِ، ولو كان أصلُ الرؤيةِ مَفْقودًا لقالَ: لا تَرَاهُ الأبصارُ؛ لأنَّ كونَه يُعَبِّرُ عن أصلِ الرُّؤيةِ بالإدراكِ هذا إلغازٌ وليس بَيانًا، والقرآن بيان، لذا يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١] وقوله: «**لأَنَّ المَعْدُومَ لا يُرَى**». هذا قد يُعارَض فيُقال: إذا كان المَوْجُودُ محجوبًا فإنَّه مَوْجُودٌ لا يُرى، والمُؤلِّف يقول: لأنَّ المَعْدُومَ لا يُرى، لكن قد نقولُ: لا يُرَى لا لكونِهِ مَعْدُومًا، ولكِنْ لكونِهِ محجُوبًا، مثلًا: لو أنَّ أحدًا بَيْننا وبيْنَه جدارٌ فنَحْن لا نَراهُ؛ لأنَّه محْجُوبٌ.

والجوَابَ على هذا أن يُقال: إنَّ هذا المحْجوبَ من شأنِهِ أن يُرى لوْلا المانِعُ، إذَنْ: فالَّذي لا يَرَى مُطلقًا بدونِ موانِع هو المَعْدُومُ الَّذي لا يُرَى مطلقًا، أمَّا مَا لا يُرى لوجُودِ مانعٍ كما لو كانَ الإنسانُ حاضِرًا لَيْسَ بينَه وبينَ الرجلِ الأعمَى إِلَّا سنتمترات، فإنَّ هذا الرَّجُلَ الأعْمى لا يَراه لوجودِ المانِعِ.

إذن: إنَّ الله لا يُمْدَحُ بكونِهِ لا يُرى؛ لأنَّ الأصلَ فيما لا يُرَى العَدَمُ، فكلامُ المُؤلِّفِ تبيَّنَ أنَّه لا معارِضَ له، وقلت: رُبَّما نعارِضُ كلامَ المُؤلِّف، لأنَّ هذه المعارضة مبنيَّةٌ على وجودِ مانعٍ لا لاختلالِ شرْطٍ، فالَّذي لا يُرى لكونِ الإنسانِ أعمى أو لا يُرى

فَكَانَ فِي نَفْيِ الْإِدْرَاكِ مِنْ إِثْبَاتِ عَظَمَتِهِ مَا يَكُونُ مَدْحًا وَصِفَةَ كَمَالٍ، وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ لَا عَلَى نَفْيِهَا، لَكِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ مَعَ عَدَمِ الْإِحَاطَةِ[١]، وَهَذَا هُوَ الحَقُّ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا.

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ ذَلِكَ وَجَدْتَ كُلَّ نَفْيٍ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتًا هُوَ مِمَّا لَمْ يَصِفِ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ[٢]، فَالَّذِينَ لَا يَصِفُونَهُ إِلَّا بِالسُّلُوبِ لَمْ يُثْبِتُوا فِي الحَقِيقَةِ إِلَهًا مَحْمُودًا، بَلْ وَلَا مَوْجُودًا[٣].

لكونِهِ حالَ بينَه وبينَهُ جدارٌ أو شجَرَةٌ فهذا لَيْسَ معناه أنه لَيْسَ بمَوْجُودٍ، لكنَّه مَوْجُودٌ وُجِدَ له مانعٌ.

[١] ما الدَّليل على إثباتِ الرُّؤيةِ؟

الدليلُ على إثباتِ الرُّؤيةِ نفْيُ الإدراكِ، وقد دلَّ نَفْيِ الإدْرَاكِ على أمْرَينِ:

▪ كَمالُ العظَمَةِ للهِ؛ لأنَّه لعظَمتِه لا يُدرَكُ، والشَّيءُ العظيم لَا تُدرِكُهُ، فلو أن هناكَ جبلًا كبيرًا واسعًا أو بَحْرًا عميقًا واسعًا مَا استطَعْتَ أن تدْرِكَهُ؛ وذلك لعظَمتِهِ، وكذَلِك لو كان شَيْئًا بَعيدًا رفِيعًا عاليًا أو مُنِيرًا يحجُبُ الرؤيةَ أو مَا أشبه ذَلِك مَا رأيته من أجلِ عَظَمتِهِ، فنَفْيُ إدراكِ الرُّؤيَةِ بالنِّسْبَةِ لله دَليلٌ على كمالٍ.

▪ ونفْيُ الإدراكِ دَلِيلٌ على إثباتِ الرُّؤيَةِ، لكنَّه دَليلٌ على إثباتِ الرُّؤيَةِ مع عدمِ الإحاطَةِ، وهذا هو الحقُّ الَّذي اتَّفق عليه سَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُها.

[٢] قُلْنَا: إن القاعدةَ فيما نَفَى اللهِ عن نفسِه أنه مُتضَمِّنٌ إثباتَ صِفَةِ كَمالٍ.

[٣] الَّذين يَصِفونَهُ بالسُّلوبِ مُطلقًا يقُولُونَ: لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، ولا جاهِلٌ ولا عالِمٌ، ولا حيٌّ ولا ميِّتٌ، فلا يَصِفُونَهُ إِلَّا بالسَّلْب فيما يُشارِكُونَهُ في هذا، والَّذين قالُوا:

وَكَذَلِكَ مَنْ شَارَكَهُمْ فِي بَعْضِ ذَلِكَ كَالَّذِينَ قَالُوا: لَا يَتَكَلَّمُ، أَوْ لَا يَرَى، أَوْ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ، أَوْ لَـمْ يَسْتَوِ عَلَى الْعَرْشِ[١].

وَيَقُولُونَ: لَيْسَ بِدَاخِلِ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ وَلَا مُبَايِنًا لِلْعَالَمِ وَلَا مُحَايِدًا لَهُ؛ إِذْ هَذِهِ الصِّفَاتُ يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِهَا الْمَعْدُومُ؛ وَلَيْسَتْ هِيَ صِفَةً مُسْتَلْزِمَةً صِفَةَ ثُبُوتٍ.

إنه لا يُرى، والَّذِين قالوا: لَيْسَ فوقَ العالم، والَّذِين قالوا: ليس مُستَوِيًا على العَرْش، هؤُلاءِ يَصِفُونَه بالسُّلوبِ، والسُّلوبُ جمع (سَلْبٍ) وهو النَّفْي.

والأَشْعَرِيَّة قالوا: إن الله يتكَلَّمُ، لكن فسَّرُوا الكلامَ بما لَيْس بالكلامِ قالوا: كلامُ اللهِ هو المَعْنى القائمُ بذاتِه بنفْسِهِ، ولَيْسَ الصوتَ أو الحروفَ، فهم فسَّروا الكلامَ بما لَيْسَ بكلام، والَّذين يقُولُونَ لا يُرى قالوا: إن اللهَ لا يُرى، مستحيلٌ أن يُرَى في الدُّنيا أو في الآخِرَةِ.

[١] الَّذين قالوا: لَيْسَ فوقَ العالَمِ. هم أيضًا الأَشْعَرِيَّةُ، فيقُولُونَ: إنَّ الَّذِي يقولُ إن اللهَ فوقَ العالم مُجَسِّمٌ ممثِّل، وفي العُلوِّ يقُولُونَ: العُلُوُّ الَّذي أثبتَه الله لنفسِه إنما هو عُلُوُّ الصِّفَاتِ فقط ولَيْسَ عُلُوَّ الذَّاتِ.

والَّذين قالوا لم يستَوِ على العرشِ همُ الأَشْعَرِيَّةُ أيضًا، الأَشْعَرِيَّةُ يقُولُونَ: إن الله لم يستوِ على العرشِ؛ معْنَى استوى على العَرْشِ عنْدَهُم: «استولى على العرش» ولَيْسَ معَنَاُه: استوى عليه، وقد تحَدَّثْنَا عنْ بُطلانِ هذا التفْسِيرِ، ويقُولُونَ: إن الله لَيْسَ بداخلِ العَالم ولا خارِجَه ولا مباينًا ولا عِنْدِي مجانبًا.

والمحايدُ هو المجانِب، ومعْنَى المحايدِ الَّذي يكون بمكان الآخَرِ.

وَلِـهَذَا قَالَ (مَحْمُودُ بْنُ سُبُكْتِكِينَ) لِمَنِ ادَّعَى ذَلِكَ فِي الخَالِقِ: مَيِّزْ لَنَا بَيْنَ هَذَا الرَّبِّ الَّذِي تُثْبِتُهُ وَبَيْنَ المَعْدُومِ[١].

---

[١] إذا قَالَ: إن اللهَ لَا بداخلِ العالمِ ولا خارِجَهُ ولا مباينًا للعالمِ ولا محايِدًا، ولا متَّصِلٌ ولا منْفَصِلٌ، مَا معْنَى هذا الكَلام؟ أين اللهُ؟ لَيْسَ بمَوْجُودٍ لا هو بداخِلِ العالم ولا خارِجَه فأين يكون؟ ولا متَّصِلٌ بالعالم ولا منفَصِلٌ منه ولا مبَاينٌ ولا محايدٌ أين ذهبَ هذا المَعْدُوم؟! ولهذا قَالَ هذا الملك المعروف: بيِّنِ الفرْقَ بين هذا الرَّبّ الَّذي تُثْبِتُه وبين المَعْدُومِ، وكذَلِكَ كونُه لا يتكَلَّمُ أو لا يَنْزِلُ لَيْسَ في ذَلِك صِفَةُ مدْحٍ ولا كمالٍ، بل هذه الصِّفَات فيها تشْبِيهٌ بالمنقوصَاتِ أو المَعْدُوماتِ، فهذه الصِّفَات منها مَا لا يتَّصِفُ به إِلَّا المَعْدُوم، ومنها مَا لا يتَّصِفُ به إِلَّا الجمادات والناقِصُ، فمثلًا: نفي الكَلام قد يكون الشَّيءُ مَوْجُودًا ولا يتكَلَّمُ، لكن من لا يتكَلَّمُ هو أنقص من الَّذي يتكلم، من لَيْسَ فوقَ العالم قد يكونُ مَوْجُودًا ولكن مكانه فوق العالَمَ أكمل ممن لَيْسَ فوق العالَمَ.

والمهم أنهم لا يصِفونَ الله بهذه الصِّفَات وهي إمَّا صِفَةٌ لَمَعْدُومٍ لا يوجَدُ أو لَمْوجُودٍ ناقِصٍ، وكل هذا- والعياذ بالله- قصْدُهُم بِهِ الفِرارُ من التَّشْبيهِ، لكن وقعُوا في شرٍّ مما فرُّوا منه.

ومحمودُ بن سُبُكْتكِين(١): كانَ أميرًا على الهند وما والاهَا من قِبَلِ السُّلْطانِ العبَّاسي القادِرِ بالله، وكانت ولادَتُه سنة ثلاثمئة وواحدٍ وسِتِّين، ووفاته سنة أربعمئة وواحد وعشرين، وقد ذَكَرُوا أنه كان فصِيحًا جيِّدًا بلِيغًا، وأنّه كان يحبُّ أهل العِلْم، ويحِبُّ أهْلَ الحديثِ ويُقرِّبهـم، وكان له انتصاراتٌ في الـهِنْدِ والسِّند ومـا والاهُ، ولـهذا

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٩/ ٣٦٩)..

وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ لَا يَتَكَلَّمُ أَوْ لَا يَنْزِلُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ صِفَةُ مَدْحٍ وَلَا كَمَالٍ؛ بَلْ هَذِهِ الصِّفَات فِيهَا تَشْبِيهٌ لَهُ بِالْمَنْقُوصَاتِ أَوِ الْمَعْدُومَاتِ.

فَهَذِهِ الصِّفَات: مِنْهَا مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ إِلَّا الْمَعْدُومُ وَمِنْهَا مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ إِلَّا الْجَمَادَاتُ وَالنَّاقِصُ.

فَمَنْ قَالَ: لَا هُوَ مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ وَلَا مُدَاخِلٌ لِلْعَالَمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: لَا هُوَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ وَلَا قَدِيمٌ وَلَا مُحْدَثٌ وَلَا مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعَالَمِ وَلَا مُقَارِنٌ لَهُ[١].

جعله الخليفةُ العباسِيُّ القادر بالله سلطانًا على تِلك البلاد لا أميرًا فقط بل سلطانًا عليها؛ لأَنَّه ذُو كفاءَةٍ تامَّةٍ، وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنْ خَيْرِ مَنْ توَّلى على تلك البلاد.

وأما الَّذي قَالَ له: ميِّز لنا بين هذا الربِّ الَّذي تُثْبِتُهُ وبينَ المَعْدُوم، فالظَّاهر أنه إنما ناظر في ذلِكَ رجلًا يُنكر اتِّصافَ اللهِ تعالى بالصِّفَات الثبوتيَّة أو الصِّفَات السَّلْبيَّة؛ يعني: ناظر إنسانًا يقول: إن الله لَيْسَ فوق العالَمِ ولا تحْتَهُ ولا داخِلَهُ ولا خارِجه إلى آخرِهِ، فصار هذا الَّذي ناظَرَهُ ولعله ابن فُورَكَ(١) كما قاله بعضُ النَّاسِ، ابن فُورك المعروفُ المُعْتَزِليُّ، فيمكن أنه ناظَرَه أو غيره، المهم أن المَفْهُومَ من الكلامِ أنه ناظَرَ شخْصًا يقول في الله: إنه لَيْسَ فوقَ العالمِ ولا تحْتَهُ ولا داخله ولا خارِجَهُ ولا متَّصِلًا ولا مُباينًا، إلى آخِرِه.

[١] يعني لو قَالَ: إنَّ اللهَ لَيْسَ قائمًا بنفْسِه ولا بغيرِه؛ معناه أَنَّه مَعْدُومٌ؛ لأنَّ المَوْجُودَ إِمَّا هو قائمٌ بنفْسهِ أو قائمٌ بغيرِهِ، والمَخْلُوقاتُ كلُّها قائمَةٌ بغيرِهَا؛ قائمةٌ باللهِ، ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد:٣٣]، يعني: وهو اللهُ والمقابلُ محذوفٌ،

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٤).

ومن قَالَ: إنَّهُ لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ وَلَا سَمِيعٍ وَلَا بَصِيرٍ وَلَا مُتَكَلِّمٍ لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ مَيِّتًا أَصَمَّ أَعْمَى أَبْكَمَ[١].

فَإِنْ قَالَ: الْعَمَى عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مَنْ شَأْنُهُ أَنْ يَقْبَلَ الْبَصَرَ، وَمَا لَمْ يَقْبَلِ الْبَصَرَ كَالحَائِطِ لَا يُقَالُ لَهُ أَعْمَى وَلَا بَصِيرٌ[٢].

قِيلَ لَهُ: هَذَا اصْطِلَاحٌ اصْطَلَحْتُمُوهُ[٣]، ....

والتقديرُ: كمَنْ لا يَمْلِكُ ذَلِك، فإذَا قُلْنا: إنَّ الله لَيْسَ قائمًا بنَفْسِهِ ولا بغيرِهِ، فالمَعْنى: أنه لَيْسَ ثَمَّةَ إلِهٌ.

وكلام المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ صحيحٌ وواضحٌ جدًّا، فالَّذي يقولُ: اللهُ لا داخِلَ العالم ولا خارجَه، مثْلُ مَن يقول: إن اللهَ لَيْسَ قَدِيمًا ولا محدثًا، ولا قائمًا بنفسِه ولا قائمًا بغيرِه، وهذا بلا شكٍّ وصْفٌ لَهُ بالعَدَمِ تمامًا، وهؤلاءِ الطَّوائفُ الَّتِي يُشيرُ إلَيْها المؤلِّفُ بهذا الكَلامِ همُ الغلاةُ الَّذين سَلَبُوا عنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ النَّفْيَ والإثْبَاتَ.

[١] هؤُلاءِ الَّذين نَفَوْا عنه الصِّفَاتِ دونَ الأسلابِ وهُمُ الجَهْميَّة والمعتزِلَةُ يقول: «لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ مَيِّتًا» مقابِل «لَيْسَ بِحَيٍّ»، «أصمّ» مقابل «وَلَا سَمِيعٍ»، «أعمى» مقابل «وَلَا بَصِيرٍ»، «أَبْكَمَ» مقابِل «وَلَا مُتكَلِّمٍ».

[٢] بأن جَعَلَ هذا من بابِ تَقابُلِ العَدَم والملكَةِ.

[٣] قُلنا لهُ: «هَذَا اصْطِلَاحٌ اصْطَلَحْتُمُوهُ»، وأنْتُم تقولُونَ: إنَّ الجَمادَ لا يُوصفُ بالحَيَاة والمَوْتِ، واللهُ تعالى قد وَصَفُوه بالحَيَاةِ والمَوْتِ، ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل:٢١]، واصْطلاحُكُم هذا لا يُغَيِّرُ الحقائقَ، ولا يُغَيِّرُ الألفاظَ عن مدلُولـها.

وَإِلَّا فَمَا يُوصَفُ بِعَدَمِ الحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ: يُمْكِنُ وَصْفُهُ بِالمَوْتِ وَالْعَمَى وَالخَرَسِ وَالْعُجْمَةِ[١].

وَأَيضًا فَكُلُّ مَوْجُودٍ يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَنَقَائِضِهَا[٢]، ....

---

[١] قوله: «**وَإِلَّا فَمَا يُوصَفُ بِعَدَمِ الحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ يُمْكِنُ وَصْفُهُ بِالمَوْت وَالْعَمَى وَالخَرَسِ وَالْعُجْمَةِ**»: إِذَن هَذا الاصطلاحُ لا يُغيِّرُ الحقائقَ؛ ولهَذا يقولُ: والَّذي يوصَفُ بعدمِ الحَيَاةِ والسَّمْعِ والبصرِ، وقال: هذا لَيْسَ بحَيٍّ؛ يُمكن أن نَقُولَ: إنه ميِّتٌ، فالجِدَار هذا لَيْسَ بحيٍّ، والحَدِيد لَيْسَ بحيٍّ، ويصحُّ أن نصِفَ مَا لَيْسَ بحيٍّ بأنَّه ميِّتٌ، قَالَ الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [البقرة:٢٨].

فإن قِيل: متَى كُنْتم أمواتًا؟

فالجوابُ: كنتُمْ أمواتًا نُطَفًا قبلَ أن تُنفخَ فيكُمُ الرُّوحُ، فسمَّى مَا لَيْسَ بحيٍّ مَيِّتًا مع أنَّ المَوْت كما هو معروفٌ يَرِدُ على الحَيَاة، فيقولُ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَإِلَّا فَمَا يُوصَفُ بِعَدَمِ الحَيَاة وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ يُمْكِنُ وَصْفُهُ بِالمَوْت وَالْعَمَى وَالخَرَسِ وَالْعُجْمَةِ**».

والعُجْمَةُ: عَدمُ الكلامِ.

وقدِ اصطَلَحَ الفلاسِفَةُ على أنَّ (القَابِل) هُو الَّذي لا يجوزُ فيه أن يخْلُوَ مِن الوصفِ وعدَمِهُ معًا، فهذَا اصطلاحٌ منْهُم هُم، وهذَا جوابٌ ثانٍ من المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٢] قوله: «**وَأَيضًا فَكُلُّ مَوْجُودٍ يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ...**»: من حَيْثُ قُدْرَةِ الله، كلُّ مَوْجُودٍ فإنَّه يَقْبَلُ الاتِّصافَ بهذه الأمورِ ونقائضِهَا من حَيْثُ قُدْرَةِ الله.

فَإِنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى جَعْلِ الجَمَادِ حَيًّا[١]، كَمَا جَعَلَ عَصَى مُوسَى حَيَّةً ابْتَلَعَتْ الحِبَالَ وَالْعِصِيَّ[٢].

---

[١] قوله: «فَإِنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى جَعْلِ الجَمَادِ حَيًّا»: وإن كان في العادةِ لَيْسَ بحيٍّ، لكنَّ اللهَ قادِرٌ على أن يجعَلَه حَيًّا، والمثالُ على ذَلِك:

[٢] قوله: «كَمَا جَعَلَ عَصَى مُوسَى حَيَّةً ابْتَلَعَتِ الحِبَالَ وَالْعِصِيَّ»: مع أَنَّه جمادٌ صارَ حيًّا يتحرَّكُ ويُريدُ ويَقْصِدُ، ﴿فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف:١١٧]، فبهذا تبَيَّنَ أنَّ كلَّ مَوْجُودٍ يمكِنُ أن يكونَ حيًّا بإذنِ اللهِ بالنِّسْبَةِ لقُدْرَةِ اللهِ، فالأرضُ ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤]، جَعلها اللهُ ناطِقَةً، والحَصَى سُمِعَ تسبيحُه بيدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ(١)، وسلَّم عليه الحَجَرُ(٢)، ومَع ذَلِك أنتُم تقولون: إنَّ هذا لا يقْبَلُ الكَلامَ! صحيحٌ أنَّه في الأصلِ لا يقْبَلُ الكلامَ، لكنَّ الله قادِرٌ على أن يجعَلَه مُتكلِّمًا.

فهذانِ جوابانِ:

الجوَاب الأوَّل: أنَّ التَّفْرِيقَ بين كونِ هذا يقبل ولا يَقْبَلُ هو اصطلاحٌ منكم، والاصطلاحُ لا يُغيِّرُ الحقيقةَ، بدليلِ أنَّ مَا زَعَمْتُمُوه غيرُ ممكنٍ ولا قابِلٍ، قد جعلَهُ اللهُ تعالى مُمكنًا وقابلًا، ووصَف مَا لَيْسَ بحَيٍّ مِن الجَماداتِ بالمَوْت، ووَصَفَ الإِنسَانَ قبلَ أن تُنفخ فيهِ الرُّوحُ بالمَوْت.

ثانيًا: حَتَّى الشَّيء الَّذي لا تُحِلُّهُ الحَيَاة فالله قادِرٌ على أنْ يجعَلَهُ حيًّا، فيصِحُّ نفيُ الحَيَاة عنْه وإنْ كان لا يَقْبَلُها بحسَب العادَةِ؛ باعْتبارِ أنَّ اللهَ قادِرٌ على أن يجعله حيًّا.

---

(١) معجزات النبي ﷺ (ص: ١٣٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب فضل النبي ﷺ، رقم (٢٢٧٧).

وَأيضًا فَالَّذِي لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْظَمُ نَقْصًا مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَا مَعَ اتِّصَافِهِ بِنَقَائِضِهَا[١].

فَالجَمَادُ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِالْبَصَرِ وَلَا الْعَمَى وَلَا الْكَلَامِ وَلَا الخَرَسِ أَعْظَمُ نَقْصًا مِنْ الحَيِّ الْأَعْمَى الْأَخْرَسِ[٢].

---

[١] يعني: الشَّيءُ الَّذي لا يُمْكِنُ أن يتَّصِفَ بهذه الصِّفَات والشَّيءُ الَّذي يمكن لكن يتَّصِفُ بالنَّقائِص، أيُّ الأمرينِ أعظمُ؛ نقصُ شيءٍ لا يقبَلُ الكَمالَ أم نقصُ شيْءٍ يقبلُ أنْ يكونَ كاملًا لكنَّه متَّصِفٌ بالنَّقْصِ؟ والجوابُ: لا شكَّ أن الأوَّلَ أعظمُ نقصًا؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أن يَرِدَ عليه الكَمالُ؛ أما الثَّاني فيُمكِنُ أن يَرِدُ عليه كَمالٌ لكنَّه نقَص.

وهل يُمكن مناقشَةُ المُؤلِّف في هذا الكلامِ؟

وأقولُ: مَا لا يَقبَلُ الاتصافَ بهذه الصِّفَات أعظمُ نقْصًا مما يقْبَلُ الاتصافَ بها مع اتِّصافِهِ بنقائضِها.

[٢] الجمادُ الَّذي لا يُوصَفُ بالبَصَرِ ولا العَمَى ولا الكلامِ ولا الخَرَسِ أعظمُ نقْصًا من الحيِّ الأعْمَى الأخْرسِ؛ لأنَّ الحيَّ الأعْمَى الأخْرَس يقبل الكَمالَ، فيَكُون حيًّا مُبصرًا مُتكلِّمًا.

ذكرَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القابِلَ للكمالِ مع اتِّصافِهِ بالضِّدِّ أنَّها عينٌ قابِلَةٌ لأنَ تكونَ كاملةً، وأمَّا مَا لا يقبلُ هذا ولا هَذا فهْو عينٌ لا تَقْبَلُ أنْ تكونَ كامِلةً، فهي من هذا الوَجْه أعْظَمُ نَقْصًا.

نقولُ: إن وجودَ العَمى بالنِّسْبَةِ للحَيِّ يُعتبَرُ نقصًا، وإن فَقْدَ البَصَرِ بالنِّسْبَةِ للجِدار لَيْسَ بنَقْصٍ من حَيْثُ هـو جدارٌ، فعدمُ البَصَرِ بالنِّسْبَةِ للجِدار لا يُقالُ إنَّه نقصٌ

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّ الْبَارِيَ لَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِذَلِكَ: كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ وَصْفِهِ بِالنَّقْصِ أَعْظَمُ مِمَّا إِذَا وُصِفَ بِالْخَرَسِ وَالْعَمَى وَالصَّمَمِ وَنَحْوَ ذَلِكَ[١]؛ مَعَ أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ غَيْرَ قَابِلٍ لَـهَا كَانَ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْجَمَادِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا.

في الجِدارِ، لكنَّ عَدَمَ البصرِ بالنِّسْبَةِ للإنسان نقصٌ، لكنَّ المؤلِّفَ دخل من زاوية غيرِ الَّتي نُشيرُ إليها، بقولِه: إن العَمَى في الإِنسَان لا شكَّ أنه صِفَةُ نقْصٍ، لكنَّ الإِنسَان من حَيْثُ أَنَّه إنسانٌ قابِلٌ للكمالِ.

وقد يقولُ قائِلٌ: إنَّ كلامَ المُؤلِّف غيرُ مُسلَّم؛ لأنَّ العَمَى في الإِنسَان نقصٌ، وعدمُ البَصرِ في الجدار لَيْسَ بنقصٍ.

فنقولُ: هذا صحيحٌ، إذَنْ كيف يقول المُؤلِّف: «**إِنَّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْظَمُ نَقْصًا مِنَ الَّذِي يَقْبَلُهَا واتَّصَفَ بِضِدِّهَا**»؟

فنقولُ: نعم، يقولُ ذَلِك؛ لأنَّ المؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ رأى أنَّ النقْصَ الَّذي في الإنسانِ نقصٌ فيما يَقبَلُ الكَمالَ، وما يقبلُ الكَمالَ أكملُ مما لا يَقْبَلُهُ، وإذا كان مَا يقْبَلُ الكمالَ وهو ناقصٌ أكملَ مما لا يَقبَلُ الكمالَ؛ فتبَيَّنَ أنَّ مَا لا يقبَلُ الاتصافَ بهذه الصِّفَاتِ أنقصُ مِن الَّذي يقبَلُها لكنَّه اتَّصف بِضدِّها.

[١] وقوله: «**فَإِذَا قِيلَ: إِنَّ الْبَارِيَ لَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِذَلِكَ كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ وَصْفِهِ بِالنَّقْصِ أَعْظَمُ مِمَّا إِذَا وُصِفَ بِالْخَرَسِ وَالْعَمَى وَالصَّمَمِ وَنَحْوَ ذَلِكَ**»: إذا قِيلَ: إنَّ الله لا يَقْبَلُ الاتصافَ بالسَّمْع والبَصَر كالجِدارِ كان يُشَبَّهُ بالجمادِ، ومن المعلومِ أنَّه لو قِيلَ: شَبِّهْ إنسانًا بشخص ناقِصٍ وشبِّهْهُ بِالجِدَارِ، فالأعظَمُ حزازَةً في نفسه أن تشبِّهَه بالجمادِ.

وَهَذَا تَشْبِيهٌ بِالجَمَادَاتِ؛ لَا بِالحَيَوَانَاتِ، فَكَيْفَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ غَيْرُهُ مِمَّا يَزْعُمُ أَنَّهُ تَشْبِيهٌ بِالحَيِّ[١].

فلو قِيلَ لأحدٍ: أنتَ إنسانٌ أصمُّ، يجِدُ في نفسِه، لكنْ لَو قِيل: أنت مثلُ الجدار، ففي ظنِّي أن الأخيرةَ أشدُّ على نفسِه؛ لأنَّه شبَّهه بِشَيْءٍ لا يمكن أن يقْبَلَ السَّمْع بأيِّ حالٍ من الأحوالِ، لكنَّ تشبيهَه بالرجلِ الأصمِّ يُفْهَم منْه أنك تريدُ منْه أن يكون كامِلًا؛ لأنَّه يُمكِنُ أن يقْبَل بوجودِ السَّمْع والبصرِ والانْتِفاع به.

فخلاصَةُ الكلامِ أن نقول: أنْتُم إِذا قُلْتم: إن اللهَ لا يقبَلُ الاتِّصَافَ بالسَّمْعِ والبصَرِ أو الكلامِ أو الخرَسِ والمَوْتِ والحَيَاة شبَّهتُموه بالجَمادِ، وتشبيهُ اللهِ بالجماد أعْظَمُ تنْقِيصًا له مِنْ أن يُشبَّه بالحيِّ الناقِصِ.

[١] يعني: معْنَى ذَلِك أنَّ هذا مِنْ أعظَمِ مَا يكونُ، فكَيْف بمَنْ قَالَ ذلكَ على غيرِهِ؛ يَعْني: مَثَلًا لو قُلْتَ ذلكَ على غيرِ اللهِ، هذا يُعتَبَرُ مِن أعْظَمِ الجِنَاياتِ أن تُشبِّهَ أعظَمَ الذَّواتِ قَدْرًا بأخَسِّهَا قَدْرًا، هذا أعظَمُ مَعَ أنَّ العِبارَة عِنْدِي فيها إبهامٌ، فليس هذا صوابًا في التَّعْبيرِ.

وقوله: «**فَكَيْفَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ غَيْرُهُ مِمَّا يَزْعُمُ أَنَّهُ تَشْبِيهٌ بِالحَيِّ**»: يَبْدُو أن العبارَةَ غيْرُ واضِحَةٍ، لكنَّ معنَاها -واللهُ أعلم- أنَّ من قَالَ ذَلِك على غيرِهِ -يعني: قالَهُ على اللهِ- فإن هذا يكونُ أعظَمَ تنَقُّصًا مما يَزْعُم أنه تَشْبِيهٌ بالحَيِّ.

ومعْنَى ذَلِك أن الَّذِي يُشبِّه اللهَ بالجمادِ أعْظَمُ من الَّذِي يُشبِّهه بالحَيِّ؛ لأَنَّهم يزْعُمونَ أنك إذا أثْبَتَّ الصِّفَاتِ شبَّهتَ اللهَ بالأحْياءِ بالإنسانِ. فنقول: وأنتم شبَّهتُمُوه بما هو أعْظَمُ نقْصًا.

وَأيضًا فَنَفْسُ نَفْيِ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَقْصٌ[١]، كَمَا أَنَّ إثْبَاتَهَا كَمالٌ، فَالحَيَاةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَعْيِينِ المَوْصُوفِ بِهَا صِفَةُ كَمالٍ[٢]، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَالْفِعْلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ[٣].

وَمَا كَانَ صِفَةَ كَمالٍ: فَهُوَ -سُبْحَانَهُ- أَحَقُّ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ مِنَ المَخْلُوقَاتِ فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهِ مَعَ اتِّصَافِ المَخْلُوقِ بِهِ: لَكَانَ المَخْلُوقُ أَكْمَلَ مِنْهُ[٤].

---

[١] قوله: «**وَأيضًا فَنَفْسُ نَفْيِ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَقْصٌ**»: سواء بقَطْعِ النَّظَرِ عن كونِها تُنفى عن من يُمْكِنُ اتِّصافُهُ بها أو لا يُمْكِنُ، ونَفْيِ الصِّفَاتِ نفسُه يُعتَبرُ نَقْصًا.

[٢] قوله: «**كَمَا أَنَّ إثْبَاتَهَا كَمالٌ فَالحَيَاةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ**»: فالحَيَاةُ مِن حَيْثُ هي حَيَاةٌ مَع قطْعِ النَّظَرِ عنْ تَعْيينِ الموصوفِ بها صِفَةُ كمالٍ، إذْ كلِمَةُ حَيَاة بقطعِ النَّظَرِ عنْ كونِ المتَّصِفِ بها فلانًا أو فلانًا هي صِفَةُ كَمالٍ، فلا يسْتَوِي الأحياءُ ولا الأمواتُ، بقَطْعِ النَّظَرِ عن مَوصُوفِهَا.

[٣] كل هذه الصِّفَاتِ كمالٌ بقطْعِ النَّظَرِ عن الموصوفِ بِهَا.

[٤] يُقال: هذه الصِّفَات بقطع النَّظَر عن موصوفها وهي صِفَات: العِلم والقُدْرة والسَّمْع والبَصَر، والكلام هنا مع غيرِ الأَشْعَرِيَّة؛ لأنَّ الأَشْعَرِيَّة لا ينْفُونَ هذه الصِّفَات، نقول لهم: أنتُمْ إذا نَفَيْتُم هذه الصِّفَات عن الخَالِق فقد نَفَيْتُمْ عنه صفةَ الكمالِ؛ لأنَّ هذه الصِّفَات بغضِّ النظرِ عمَّا اتَّصَفَ بها هي صفَةُ كمالٍ فإذا قلت: لَيْسَ الله بِحَيٍّ وقلت: إن المَخْلُوق حَيٌّ معْنَى ذَلِك أنك جعلت المَخْلُوقَ أكمَلَ من الخَالِق، فهذا شيءٌ مُتَعذِّر، فالوجوهُ إذَن ثلاثةٌ:

الأوَّل: أن يُقبَل هذا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الجَهْمِيَّةَ المَحْضَةَ كَالْقَرَامِطَةِ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ: يَنْفُونَ عَنْهُ تعالى اتِّصَافَهُ بِالنَّقِيضَيْنِ حَتَّى يَقُولُونَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا حَيٍّ وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الخُلُوَّ عَنْ النَّقِيضَيْنِ مُمْتَنِعٌ فِي بَدَائِهِ الْعُقُولِ كَالجَمْعِ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ[١].

وَآخَرُونَ وَصَفُوهُ بِالنَّفْيِ فَقَطْ فَقَالُوا: لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا سَمِيعٍ وَلَا بَصِيرٍ؛ وَهَؤُلَاءِ أَعْظَمُ كُفْرًا مِنْ أُولَئِكَ مِنْ وَجْهٍ، وَأُولَئِكَ أَعْظَمُ كُفْرًا مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجْهٍ[٢].

الثَّاني: أَلَّا يُقبَل.

والثَّالث: أن هذه الصِّفَات صفَةُ كَمالٍ من حَيْثُ هِيَ.

[١] هذا الَّذي قَالَه المؤلِّفُ سبَقَ مِرارًا في الَّذين يَصِفُونَه بالسُّلوبِ المتناقِضَةِ أو بالسُّلوبِ دونَ إثباتٍ، طائفة يَسْلُبونَ عنه النَّقِيضَينِ ويقُولُونَ: لَيْسَ بمَوْجُودٍ ولا مَعْدُومٍ.

[٢] وطائفةٌ أخرى تَسْلُب عنه الصِّفَاتِ فقط، فلا تَصِفه بالإثْبَات، إنما الَّذي نحتَاجُ إلى فهْمِهِ من هذه العبارات هو قوله: «**وَهَؤُلَاءِ أَعْظَمُ كُفْرًا مِنْ أُولَئِكَ مِنْ وَجْهٍ، وَأُولَئِكَ أَعْظَمُ كُفْرًا مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجْهٍ**».

فالطائفتانِ؛ طائفةٌ تقولُ: لا نَصِفُه لا بهَذا ولا بهَذا، أو لا نقول: لَيْسَ بمَوْجُودٍ ولا مَعْدُومٍ، هذه الطَّائفةُ فَرُّوا من أن يُشبِّهُوا اللهَ بالمَوْجُوداتِ أو بالمَعْدُوماتِ، ولكنَّهم وقعوا في شرٍّ مِن ذَلِك حَيْثُ شبَّهُوه بالمُمْتَنِعات، يعني: لا يوجَدُ شيءٌ، لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ، فهذا كُفْرٌ ظاهِرٌ وتناقُضٌ ظاهِرٌ.

فَإِذَا قِيلَ لِهَؤُلَاءِ: هَذَا مُسْتَلْزِمٌ وَصْفَهُ بِنَقِيضِ ذَلِكَ كَالمَوْتِ وَالصَّمَمِ وَالْبُكْمِ. قَالُوا: إِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ كَانَ قَابِلًا لِذَلِكَ وَهَذَا الِاعْتِذَارُ يَزِيدُ قَوْلَـهُمْ فَسَادًا.

وَكَذَلِكَ مَنْ ضَاهَى هَؤُلَاءِ -وَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَيْسَ بِدَاخِلِ الْعَالَـمِ وَلَا خَارِجَهُ-[1]، إِذَا قِيلَ: هَذَا مُمْتَنِعٌ فِي ضَرُورَةِ الْعَقْلِ كَمَا إِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِقَدِيمٍ وَلَا مُحْدَثٍ وَلَا وَاجِبٍ وَلَا مُمْكِنٍ وَلَا قَائِمٍ بِنَفْسِهِ وَلَا قَائِمٍ بِغَيْرِهِ.

بقِي عندنا الَّذين قالوا: إنَّهُ لَيْسَ بحيٍّ ولا سمِيعٍ ولا بصيرٍ ولا يتكَلَّمُ، وما أشبه ذَلِك، فقَالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ هؤُلاءِ أعظَمُ كُفْرًا من أولئكَ من وَجْهٍ؛ يعني: كلُّ واحدٍ من هاتَين الطائفَتينِ أعْظَمُ كفرًا من الأخْرى من وجهٍ؛ لأَنَّهُم وصَفُوه بالعَيْب والنَّقْصِ، فأثبتوا ربًّا لكن موصُوفًا بالنَّقْصِ والعَيبِ، فهؤُلاءِ أشدُّ كفرًا من الأوَّلِينَ من هذا الوَجْه، من جِهَةِ إثباتِ الرَّبّ فهُم أقل عَيْبًا، لكن من جِهَةِ أنَّهم وَصفُوهُ بالنَّقصِ فهذا أعظَم عيبًا، والآخرونَ من جِهة عدَمِ الإثْبَاتِ أعظَمُ من هؤُلاءِ؛ لأَنَّهُم أنكَروا أن يكونَ ربًّا واقِعِيًّا؛ يعني: وصَفُوا الله بوَصْفٍ لا يمكنُ أن يكونَ مَوْجُودًا.

فأوردَ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَا سبق إيرادُه من أنَّ هؤُلاءِ يُجيبُونَ عنْ قولِـهِمْ: بأَنَّنا نَنْفِي عنه النَّقِيضَيْنِ؛ لأَنَّه لَيْسَ بقابِلٍ لـهما، ونفيُ النَّقِيضَيْنِ عن مَا ليس بقابلٍ ممكن، فيقُولُونَ: نحنُ نَصِفُ اللهَ بنَفْيِ النَّقِيضَينِ؛ لأَنَّه غيرُ قابلٍ لـهما.

فنقولُ: إنَّ فِرارَكُم من إثباتِ الصِّفَات صارَ إلى شيءٍ أشدَّ نَقْصًا؛ لأنَّ مَا يَقْبَل اتِّصافَ الكَمال أكملُ مما لا يقبَلُ الاتِّصافَ بالكَمال، فأنْتُم في الحقيقَةِ إن زعمْتُم بأنه غيرُ قابلٍ فإنَّكم في الحَقِيقَة وصَفْتُمُ الله بما هو أنقصُ.

[١] مَنْ ضاهَى يعني: شَابَهَ مثل: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة:٣٠]، يُشَابِهُونَ.

قَالُوا: هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ قَابِلًا لِذَلِكَ، وَالْقَبُولُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْمُتَحَيِّزِ، فَإِذَا انْتَفَى التَّحَيُّزُ انْتَفَى قَبُولُ هَذَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: عِلْمُ الخَلْقِ بِامْتِنَاعِ الخُلُوِّ مِنْهُ هَذَيْنِ النَّقِيضَيْنِ هُوَ عِلْمٌ مُطْلَقٌ لَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ مَوْجُودٌ[١]، وَالتَّحَيُّزُ الْمَذْكُورُ[٢] إِنْ أُرِيدَ بِهِ كَوْنُ الأَحْيَازِ الْمَوْجُودَةِ تُحِيطُ بِهِ فَهَذَا هُوَ الدَّاخِلُ فِي الْعَالَمِ؛ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقاتِ؛ أي: مُبَايِنٌ لَهَا مُتَمَيِّزٌ عَنْهَا فَهَذَا هُوَ الخُرُوجُ[٣].

---

[١] يعني: أن الخَلْقَ كُلَّهم يعلَمُون بأنَّه يمتنع الخُلُوُّ من هَذينِ النَّقِيضَينِ؛ وهو الوجُودُ والعَدَم، فيَمْتَنع أن يكون الشَّيء لا مَوْجُودًا ولا مَعْدُومًا، ولا حيًّا ولا ميِّتًا، وهكَذا فهذا العِلْم يُسْتَثْنَى منه أنْ يكونَ قابلًا أو غيرَ قابلٍ؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ فهو قابلٌ للوُجودِ والعَدَمِ.

وقد سبقَ أن تقَابل الوُجودِ والعَدَم مِن بابِ تقابُل السَّلْبِ والإيجابِ لا العَدَمِ والملكَةِ، فلا يُمكِنُ لأيِّ مخلوقٍ يدَّعِي أنه يمكِنُ خُلوُّ الأشياءِ عن هَذينِ النَّقيضَيْن.

[٢] قوله: «**وَالتَّحَيُّزُ المَذْكُورُ**» هم يقُولُونَ: يَلْزَمُ التَّحَيُّزُ، ومعْنَى التحيُّز: أن يكونَ الشَّيءُ مُنحازًا في حَيِّز، وحَيِّزُ الشَّيءِ: مَا أحاطَ بِهِ.

[٣] يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مُبيِّنًا تفصيلَ كلِمَةِ التَّحَيُّز: إن أُريدَ بالمتَحيِّز كوْن الأَحياز المَوْجُودةِ تُحيط به فهذا هو الدَّاخِلُ في العالَم بالنِّسْبَةِ للمخلوقَاتِ، فالإنْسَانُ مُتحيِّز بمعْنَى: أن الأحيازَ الَّتِي تحوزُهُ وتُحيطُ به محيطَةٌ به، فنحن حين نكونُ في غُرفَةٍ نكونُ متحَيِّزين مُنحازِين، ولدينا من كُلِّ جِهَةٍ أسوارٌ تُحيطُ بنا، إذَنْ فنحن داخلَ العالَم، وكُلُّ مَا تحت العَرشِ فإن العرشَ محيطٌ به، فهو مُنحازٌ داخل العالَم.

فَالْمُتَحَيِّزُ يُرَادُ بِهِ تَارَةً مَا هُوَ دَاخِلُ الْعَالَمِ وَتَارَةً مَا هُوَ خَارِجُ الْعَالَمِ[١]، فَإِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ كَانَ مَعْنَاهُ: لَيْسَ بِدَاخِلِ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، فَهُمْ غَيَّرُوا الْعِبَارَةَ لِيُوهِمُوا مَنْ لَا يَفْهَمُ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ أَنَّ هَذَا مَعْنًى آخَرَ وَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي عُلِمَ فَسَادُهُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ؛ كَمَا فَعَلَ أُولَئِكَ بِقَوْلِهِمْ: لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ، وَلَا مَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ، وَلَا عَالِمٍ وَلَا جَاهِلٍ[٢].

---

[١] وقد يُراد بالمتحيِّزِ مَا كان خارِجَ العالَمِ؛ أي: المنحازُ عن المَخْلُوقات المتَحيِّز؛ لأَنَّه مُتحيِّز عن المَخْلُوقات البائنُ منها، وهذا بالنِّسْبَةِ إلى الله حَقٌّ؛ فإن الله تعالى مُبايِنٌ للمخْلوقاتِ، فهم إذا قالوا: لَيْسَ بمتَحَيِّزٍ يلزم من قوله أن لا يكونَ داخِلَ العالم تُحيطُ به الأحيازُ ولا خارجَ العالم مُنحازٌ بائِن عن العالَم، فيلزمُ على قولهم أن لا يكونَ ثمَّة ربٌّ؛ لأَنَّهُم إذا قالوا: لَيْسَ بمتحيِّزٍ على الإطلاق -فهُم لم يقولوا: لَيْسَ بمتحَيِّزٍ انحيازًا تحيط به الأَحْيازُ- فإنَّ معْنَى ذَلِك إنكارُ أن يكونَ اللهُ داخِلَ العالَمِ أو خارجَه، وهذا تحقيقُه هو التَّعْطِيلُ المحْضُ.

[٢] وقد عَرَفنا أنَّ كلمةَ الحَيِّز لفْظٌ مُبتَدَعٌ لا يُوجدُ في كلامِ الله ولا في كلامِ الرَّسُولِ ﷺ، وإنما أتى به أَهْلُ البِدَعِ ليُوهِمُوا الأغرارَ الَّذين لا يعْرفون يوهِمُونَهم أنَّ هذا باطِلٌ ليتَوَصَّلُوا بذلك إلى نفي الصِّفَاتِ.

خلاصَةُ القاعِدَةِ: أنَّ اللهَ تعالى مَوصوفٌ بالإثْبَاتِ والنَّفْي، وقلنا: القاعدَةُ في الإثْبَاتِ أنَّ كُلَّ مَا أثبتَه اللهُ فهو صفَةُ كمالٍ، وكلُّ مَا ذكره المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناءِ هذه القاعدَةِ فَهو كالتَّكرارِ لما سبق، يعني: أنه مَا أتى بمَعْنًى جديدٍ إلَّا أنه يُغيِّر العباراتِ ليوضِّحَ المَعْنى، وأن كلَّ مَا نفاهُ اللهُ عن نفْسِه فهو صِفة نقْصٍ لكنَّهُ يتضمَّنُ إثباتَ مَدْحٍ.

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ عَنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ[١] ......

---

[١] يقول: القاعِدَةُ الثانِيَةُ أنه يجِبُ علينَا أن نُؤمِنَ بكلِّ مَا أخبرَ به الرَّسُولُ عن ربِّه سواءٌ عَرَفْنَا معنَاهُ أو لم نَعْرِفْهُ، لكن مَا أخبرَ به الرَّسُولُ عن ربِّه له وجهتانِ:

الوجْهَةُ الأولى: الكَيفِيَّةُ.

والوجهة الثَّانيَة: المعْنَى.

أما الكيفيَّة فلا سبيلَ لنَا إلى العِلْم بكيفيَّة مَا أخبرَ الرَّسُولُ به عن ربِّهِ، وجْهُ الامتناعِ أن الشَّيءَ لا يُعْلَمُ؛ يعني: طُرُق العِلْمِ بالشَّيْءِ ثلاثَةٌ:

- إمَّا مُشاهَدَةُ هذا الشَّيْءِ.
- أو مُشاهَدَةُ نَظِيرِه.
- أو الخبَرُ الصَّادِقُ عنْهُ.

وكلُّ هذه الثَّلاثَة بالنِّسْبَةِ لكيفيَّة صِفَاتِ الله منتَفِيَةٌ، فاللهُ تعالى لم يُشاهِدْه الخلْقُ، ولا نظِيرَ له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولم يُخبِرْنَا الرَّسُولُ عن كيفيَّة تِلك الصِّفَاتِ.

فإذن عِلْمُ الكيفِيَّةِ بالنِّسْبَةِ لما أخبرَنَا الرَّسُولُ به عن رَبِّه مُنْتَفٍ، ولا يمكنُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ، أمَّا عِلْم المعنَى فهو غيرُ منتفٍ، لكن قد تَخْفَى بعضُ المعاني على بعضِ النَّاس، فحينئذٍ يجِبُ التوقُّف، لكن يجِبُ الإيمانُ بأنَّ مَا وصفَ به الرَّسُولُ ربَّه فهو حقٌّ ولو لم نَعْرِفْ معناهُ، ولكن عدَمُ معْرفة المَعْنى أمْر نادِر بالنِّسْبَةِ لما يُعْرَفُ، ولهذا قَالَ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاستواءِ: «الاسْتِواءُ مَعلومٌ، والكَيْفُ مجهولٌ»، إلى آخره.

-سَوَاءٌ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ أَوْ لَـمْ نَعْرِفْ[١]- لِأَنَّهُ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ[٢]؛ فَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ الْإِيمَانُ بِهِ وَإِنْ لَـمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا[٣]، مَعَ أَنَّ هَذَا الْبَابَ يُوجَدُ عَامَّتُهُ مَنْصُوصًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ[٤] ....

---

[١] وقولُه: «**سَوَاءٌ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ أَوْ لَـمْ نَعْرِفْ**»: هل هذا باعتبارِ الواقِعِ وأنه ينقسِمُ إلى مَا عُرِفَ معْنَاه أو عَلى فرضٍ أنْ يُوجَدَ؟

الجوَابُ: على فرْضِ أن يوجَدَ ذلِكَ، وهذا قد يوجَدُ لبعضِ النَّاس في بعضِ الصِّفَاتِ، أمَّا أنْ نَقول: إن جَمِيعَ الصِّفَاتِ يمكن أن نَجْهَلَ معناها، فهذا لا يُمكِن؛ لأنَّ هذا خِلافُ البيانِ الَّذي نزَل به القرآنُ، فالقرآنُ بَيانٌ للنَّاس، ولا سِيَّما في أعظمِ الأمورِ وهي صِفَاتُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ.

[٢] قوله: «**لِأَنَّهُ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ**»: مَا الفرقُ بين الصادِقِ والمصدوقِ؟

الصادقُ: منْ أَخبرَ بالصِّدق؛ أي: بما يُطابِقُ الواقِع.

والمَصْدُوقُ: منْ أُخبِر به؛ يعْنِي بالصِّدقِ؛ يعني الَّذي أُخْبِرَ بِما يوافق الواقعَ؛ لأنَّ الصِّدق مُوافَقَةُ الواقِع، والكذِب مُخالفَة الواقِع، فحدَّثنا رجُل عن أمْرٍ بأنه وقَعَ وهو لم يقَع فهذا قد كَذَبنَا، أما إذا أخبَرنا رجلٌ بأمْرٍ واقِعٍ فكان كما أخبرَ فهذا صَدَقَنا، فنَحْنُ مَصْدُوقونَ وهو صَادِقٌ.

[٣] يعني: فيجبُ علينا أن نُؤمِن به؛ لأنَّ الإجماعَ في هذا البابِ حُجَّة.

[٤] ويَعْني بـ«**هذا البابِ**»: مَا أخبَرَ به الرَّسُولُ عن ربِّه عَامَّتُهُ مَنْصُوصًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[١] بَيْنَ سَلَفِ الْأُمَّةِ.

وَمَا تَنَازَعَ فِيهِ الْمُتَأَخِّرُونَ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ، بَلْ وَلَا لَهُ[٢]، أَنْ يُوَافِقَ أَحَدًا عَلَى إِثْبَاتِ لَفْظِهِ أَوْ نَفْيِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مُرَادَهُ، فَإِنْ أَرَادَ حَقًّا قُبِلَ، وَإِنْ أَرَادَ بَاطِلًا رُدَّ، وَإِنِ اشْتَمَلَ كَلَامُهُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَمْ يُقْبَلْ مُطْلَقًا، وَلَمْ يُرَدَّ جَمِيعُ مَعْنَاهُ بَلْ يُوقَفُ اللَّفْظُ وَيُفَسَّرُ الْمَعْنَى.

---

[١] قوله: «مُتَّفَقٌ» هذا خبرٌ ثانٍ، وكان المتَوقَّعُ أن تكون بالنَّصْبِ، نقول: «يُوجد منْصُوصًا عليه متفقًا عليه» لكن يُمْكِنُ أن تكون خَبرًا ثانيًا لقوله: «**مَعَ أَنَّ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَينَ سَلَفِ الأُمَّةِ**».

[٢] قَسَّمَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذِه القاعدةَ إلى قِسْمَينِ:

قِسْمٌ جاءت به النُّصوصُ، أو اتَّفقَتْ عليه الأُمَّةُ، وحُكْمُه أنه يجِبُ الإِيمانُ به، عَلِمْنَا معنَاه أو لم نعْلَمْ.

وقسم آخر: تنازَعَ النَّاس فيه، وهو الَّذي أشارَ إليه بقولِهِ: «**وَمَا تَنَازَعَ فِيهِ الْمُتَأَخِّرُونَ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا**»، تنازَعُوا فيه، فلَيْس علَيْنا أن نُؤمِنَ به.

بلْ يقولُ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَلْ وَلَا لَهُ**»، يعني: لَيْسَ علينا أن نؤمِنَ به، بَلْ ولا لَنا أن نؤمِنَ به، فالفرقُ بين (عَلى) و(اللَّام) أظنُّهُ واضحًا، (لا يجب علينا) و(لا يحِقُّ لنا) أن نؤمِنَ به أيضًا، لَيْسَ علَيْنا أن نؤمِنَ لأنَّه لم يردْ في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسولِهِ ولا أَجْمَعتْ عليه الأُمَّة، ولَيْسَ لنا أن نُؤمِنَ بِهِ، يَعْني: لا يَحِقُّ لنا أن نُؤمِنَ به؛ يعني: لَيْسَ مُباحًا لَنا بعْدَ أن نؤمِنَ به حَتَّى نستفصِلَ.

كَمَا تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الجِهَةِ وَالتَّحَيُّزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَفْظُ الجِهَةِ قَدْ يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ غَيْرُ اللهِ، فَيَكُونُ مَخْلُوقًا كَمَا إِذَا أُرِيدَ بِالجِهَةِ نَفْسُ الْعَرْشِ أَوْ نَفْسُ السَّمَوَاتِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ غَيْرِ اللهِ تعالى كَمَا إِذَا أُرِيدَ بِالجِهَةِ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ[1].

---

[١] يعني مثلًا إذا قَالَ المُبطِلونَ أو المبتَدِعُون: نحن لا نُؤمِنُ بأنَّ اللهَ عالٍ بذاتِه؛ لأَنَّه يلزَمُ أن يكونَ جِهَةً، أو أن يكونَ في جِهَةٍ، فما موقِفُنَا نحن؟ هل يجِبُ علينا أن نُؤمنَ بالجِهَةِ، أو نُنكرَ الجِهة، أو ماذا نَصْنَعُ؟

فنَقول: الجِهَةُ في الحَقِيقَة بالنِّسْبَةِ لله تشْتَمِلُ على حقٍّ وباطِلٍ، فيجِبُ أن نُفصِّل: ماذا تريدُ بالجِهَةِ؟ فإن أرادَ معنًى يلِيقُ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ولا يُنافي كمالَه حينئذٍ نقْبَلُ المَعْنى فقَط، وأمَّا اللَّفظ فنترُكُه لا نُثبِتُه ولا نَنْفِيهِ؛ لأَنَّه لم يَرِدْ في الكتابِ ولا في السُّنَّةِ نفيُه ولا إثباتُه.

لكن هُمْ أَتَوا بهَذا ليتوصَّلوا إلى نفْيِ مَا أثبتَ اللهُ لنفْسِه من العُلُوِّ، وجعَلُوا يقُولُونَ: (جِهَة) وما أشْبَه ذَلِك، فنقولُ لهم: «**الجِهَةُ قَدْ يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ غَيْرُ اللهِ فَيَكُونُ مَخْلُوقًا، كَمَا إِذَا أُرِيدَ بِالجِهَةِ نَفْسُ الْعَرْشِ أَوْ نَفْسُ السَّمَوَاتِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ غَيْرِ الله تعالى كَمَا إِذَا أُرِيدَ بِالجِهَةِ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ**».

إذا أُرِيدَ بالجِهَةِ مَا فوقَ العَالَمِ، فهَلْ يصِحُّ إثباتُها مِنْ حَيْثُ المعْنَى للهِ؟

الجوابُ: نَعَمْ يصِحُّ؛ لأنَّ الَّذي فوْقَ العالَمَ هو اللهُ، فإذا أُريدَ بالجِهَةِ شيءٌ مخلُوقٌ غيرُ الله فهذا لا يجوزُ أن نُثبِتَهُ لله؛ لأنَّ اللهَ لَيْسَ بمخلوقٍ، هو مَوْجُودٌ ولَيْسَ بمخلوقٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّصِّ إِثْبَاتُ لَفْظِ الجِهَةِ وَلَا نَفْيُهُ كَمَا فِيهِ إِثْبَاتُ الْعُلُوِّ وَالِاسْتِوَاءِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَالْعُرُوجِ إِلَيْهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ[١].

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَا ثَمَّ مَوْجُودٌ إِلَّا الخَالِقُ وَالمَخْلُوقُ، وَالخَالِقُ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَيُقَالُ لِمَنْ نَفَى[٢]: أَتُرِيدُ بِالجِهَةِ أَنَّهَا شَيْءٌ مَوْجُودٌ مَخْلُوقٌ؟ فَاللهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي المَخْلُوقَاتِ أَمْ تُرِيدُ بِالجِهَةِ مَا وَرَاءَ الْعَالَمِ؟ فَلَا رَيْبَ أَنَّ اللهَ فَوْقَ الْعَالَمِ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقَاتِ.

---

[١] أي: كما فِيهِ إثباتُ العُلُوِّ والاسْتِواءِ لَيْسَ بالنَّصِّ إثباتُ لفظِ الجِهَةِ ولا نَفْيُه، يعْني: أَنَّكَ لا تَجِدُ في القرآنِ ولا فِي السُّنَّةِ أَنَّ اللهَ في جِهَةٍ، أو أَنَّ اللهَ جِهَةَ العالَمِ، فلا تَجِدُ هذا نَفْيًا ولا إِثْباتًا، لكنَّكَ تَجِدُ إثباتَ العُلُوِّ والاستواءِ والفَوْقِيَّة والعُروجِ إليه ونَحْو ذلِكَ.

[٢] فَيُقَالُ لِمَنْ نَفَى: يعني: لمن نَفَى الجهةَ.

فصارت الجهةُ تُقال على وجهين:

أحدهما: أن يُقال: الله جِهَة.

والثَّاني: أن يُقال: اللهُ في جِهَةٍ.

وكِلا الأمرين لم يَرِدْ في الكتابِ والسُّنَّةِ لا إثباتًا ولا نفْيًا.

لكن مَعَ ذَلِك إذا ابتُلينا بشخْصٍ يتكَلَّمُ في ذَلِك ليتوصَّل بِهِ إلى نفْيِ مَا أخْبَرَ اللهُ بِهِ عن نفْسِه، فيَجِبُ علينا أن نَنْزِلَ الميدانَ لنخوضَ المعركةَ، أما أن نقولَ: هذا لم يرِدْ

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ قَالَ اللهُ فِي جِهَةٍ: أَتُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ اللهَ فَوْقَ الْعَالَمِ؟ أَوْ تُرِيدُ بِهِ أَنَّ اللهَ دَاخِلٌ فِي شَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقاتِ؟ فَإِنْ أَرَدْتَ الأَوَّلَ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْتَ الثَّانِيَ فَهُوَ بَاطِلٌ[1].

في الكتابِ والسُّنَّةِ فقط، فهذا لا يَكْفِي، بل ينبَغِي أن نَنْزِلَ معَه، ونقول: مَاذا تريدُ بالجِهَةِ؟ إنْ أردتَ بالجهةِ مَا هو مخلوقٌ؛ فاللهُ تعالى لا يصِحُّ أن يُطلَق عليه جِهَةٌ، وإنْ أردتَ بالجهة مَا فوق العالَمَ؛ فمعلومٌ أنَّ الله تعالى فوقَ العالم، لكن أن تُثْبِتَ أنَّ للهِ جِهةً أو أنَّ الله لَيْسَ بجهةٍ بهذا اللفظِ؛ فنحن لا نُوافِقُكَ، وإنَّما نستفسِر مِنكَ: ماذا تريدُ؟

فإذا أردْت شَيْئًا لا يليقُ بالله قلنا لك: لا نَقْبَلُ هذا لا إثبات لفظِهِ ولا معنَاه.

وإذا أردتَ به شَيْئًا يصِحّ أن يكون للهِ وافقْناكَ على المَعْنى، وخالَفْناكَ في اللفظِ.

[١] الصُّورة الثانِيَةُ أن يقولَ: اللهُ في جِهَةٍ، فنقول: كَلِمَةُ (في جهةٍ) إذَا أردْتَ أنها جِهَةٌ تُحيطُ بِهِ وتحُوزُه كما إذا قُلتَ: فُلانٌ في جِهة السَّطْحِ، أو في جِهةِ المنارَةِ؛ فالمعْنَى أن المنارَة تحمِلُه والسَّقْفُ يحمِلهُ ويحيطُ به، وإذا أردتَ بهذا بالجِهَةِ، فهذا المَعْنى باطل بلا شَكٍّ، إذن: يبْطُلُ إثباتُ اللَّفْظِ أو المعْنى.

وإذا أردتَ بالجِهَةِ أن اللهَ تعالى في جِهَةِ عُلُوٍّ لا يُحيطُ به شيءٌ من مخلوقاتِه؛ فهو حَقٌّ، ولكنَّنا مع ذَلِك لا نقولُ: إنَّ اللهَ في جِهةٍ؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَتَى بَدَلًا عنها بالعُلُوِّ والاستِوَاءِ على العَرْشِ والفوقيَّة وما أشْبَه ذَلِك.

ونقولُ: كُلُّ شَيْءٍ يحتمل مَعْنى حقٍّ وباطِلٍ، نجِدُ أن الله لم يُثْبِتْهُ لنفْسِه؛ لأنَّ الله تعالى مُتَّصِفٌ بصفاتِ الكَمالِ.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ التَّحَيُّزِ: إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ اللهَ تَحُوزُهُ المَخْلُوقَاتُ؛ فَاللهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ، بَلْ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]. وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصِّحَاحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَقْبِضُ اللهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟»(١).

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «وَإِنَّهُ لَيَدْحُوهَا كَمَا يَدْحُو الصِّبْيَانُ بِالْكُرَةِ»(٢). وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»(٣). وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقَاتِ؛ أي: مُبَايِنٌ لَهَا مُنْفَصِلٌ عَنْهَا لَيْسَ حَالًّا فِيهَا فَهُوَ -سُبْحَانَهُ- كَمَا قَالَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ: فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ[1].

---

[١] هذا المثال الثَّاني «إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ اللهَ تَحُوزُهُ المَخْلُوقَاتُ فَاللهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ؛ بَلْ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ». هذه واحدة، «وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقَاتِ؛ أي: مُبَايِنٌ لَهَا مُنْفَصِلٌ عَنْهَا لَيْسَ حَالًّا فِيهَا فَهُوَ -سُبْحَانَهُ- كَمَا قَالَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ: فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ» أيضًا في تفصِيلِ مسألةِ التَحيُّز نقولُ: إنْ أرادَ أن اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في حيِّزٍ بحَيْثُ تحيطُ به المَخْلُوقاتُ؛ فهذا لا يجوزُ؛ لِأنَّ اللهَ تعالى أعظمُ وأجَلُّ من أن تَحوزَهُ المَخْلُوقات، فإنَّه كما قَالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، والكُرسِيُّ كما قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: موضِعُ

---

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٩٢).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره من قول ابن عباس (١/ ٤٦٤).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٧٦).

القدَمَين[1]، فإذا كان موضِعُ القدمَينِ قد وَسِع السَّمواتِ والأرضِ يعني: أحاطَ بالسَّمواتِ والأرضِ جميعًا فما بالُك بالخَالِقِ.

وقد قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]، كل السَّمواتِ السَّبْعِ مطويَّات بيمينِهِ كما قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء:١٠٤]، فمن هذا شأنُه هَلْ يُمْكِنُ أن تُحيطَ بِهِ المَخْلُوقاتُ؟

لا، لا يُمْكِنُ، وقد ثبتَ في الصِّحاح عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ: «**يَقْبِضُ اللهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟**» وفي حديث آخر: «**وَإِنَّهُ لَيَدْحُوهَا كَمَا يَدْحُو الصِّبْيَانَ بِالْكُرَةِ**» يعني: أن اللهَ يَقْبِضُ، قَالَ: يقبض السَّمواتِ مِثْلُ مَا يقبِضُ الصَبيُّ الكُرةَ ويرُجُّهَا بيدِهِ، وتَعَالَى الله أن يُشبَّهَ، وفي حديثِ ابن عباسٍ: «**مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ**»، الخَرْدَلَةُ مَعْرُوفَةٌ: الحبَّةُ الصغيرةُ يُضرب بها المثَلُ بالصِّغَرِ، السَّموات والأرَضُون في يد الرَّبِّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كَخَرْدَلة في يدِ أحدِنا، وهذا أيضًا على سبيل التَّمثيلِ التَّقْريبي لا التَّحْقِيقي؛ لِأنَّ الله تعالى لَيْسَ كمِثْله شَيء، بل هي أصْغَر من ذَلِك.

قوله: «**وَإِنْ أَرَادَ**». هذا قَسِيمُ قولِهِ وإن أرادَ «**بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقاتِ؛ أي: مُبَاينٌ لَـهَا مُنْفَصِلٌ عَنْهَا لَيْسَ حَالًّا فِيهَا، فَهُوَ -سُبْحَانَهُ- كَمَا قَالَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ: فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ**».

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٣٠١).

الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ظَاهِرُ النُّصُوصِ مُرَادٌ أَوْ ظَاهِرُهَا لَيْسَ بِمُرَادٍ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ: لَفْظُ الظَّاهِرِ فِيهِ إِجْمَالٌ وَاشْتِرَاكٌ[١].

الخلاصة في هذه القاعدة: أنَّ مَا جاءَ بالكتابِ والسُّنَّةِ مِنْ أسْماءِ الله وصفاتِهِ وغيرِها من أمُورِ الغيبِ الواجِب علينا أن نُؤمِن بِهِ وإن لم نَفْهَم معناه إن فَهِمْنَا معْناهُ فهذا خيرٌ وإن لم نَفْهَمْ فعلينا أن نُسلِّمَ، وأما مَا تنَازَعَ فيه النَّاسُ المتأخِّرونَ من هذه الكلمات فالواجِبُ نحوها:

بالنِّسْبَةِ للفظِ: نتَوقَّفُ فيه لا نُثبتُهُ ولا نَنفِيهِ؛ لأنَّه لم يَرِدْ نَفيُهُ ولا إثباتُهُ، فموقفنا نحن أن نتوقَّف.

وبالنِّسْبَةِ لمعناهُ: الواجبُ أن نستَفْصِلَ نسألَ عن الَّذي أورَدَه إن أراد به حقًّا يَلِيقُ بالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فالواجِبُ قبولُه وإن لم يُردْ حقًّا بل أراد مَا يُنافي كمالَ الله فالواجب علينا أن نرُدَّه إلى هذه القاعدة، مثَّل المُؤلِّف للقاعدة بمثالَين:

المثال الأوَّل: الجِهَةُ، وتحت هذا المثال شيئانِ.

والمثال الثَّاني: الحَيِّزُ، الحيزُ نقول له: ماذا تُريدُ بأن الله بِحَيِّزٍ؟ إن أردتَ أن المَخْلُوقاتِ تحوزُهُ فهذا باطِلٌ؛ لِأنَّ الله أعظَمُ من أن تحوزُهُ المَخْلُوقات، وإن أردتَ أنه مُنحاز أي: بمكانٍ بائِن من الخلْقِ عالٍ عليهم فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كما قَالَ أهل السُّنَّة بائنٌ من خَلْقِهِ، والمَعْنى أننا نُقرُّ بذلِكَ؛ لِأنَّ هذه هي طريقة أئمَّةِ السُّنَّة.

[١] **القاعدَةُ الثالِثَةُ:** إذا قَالَ القائِلُ: ظاهِرُ النُّصوصِ مُرادٌ أو ظاهِرها لَيْسَ بمرادٍ، هذه أيضًا نُقطَةٌ مُهِمَّةٌ.

إذا قَالَ القائِلُ: مَا تقولونَ في نُصوصِ الصِّفَاتِ هل ظاهِرُها مرادٌ أو ظاهِرُها لَيْسَ بمرادٍ فماذا نقولُ؟

فَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ يَعْتَقِدُ أَنَّ ظَاهِرَهَا التَّمْثِيلُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ أَوْ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ فَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ[١].

وَلَكِنَّ السَّلَفَ وَالْأَئِمَّةَ لَمْ يَكُونُوا يُسَمُّونَ هَذَا ظَاهِرَهَا وَلَا يَرْتَضُونَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ كُفْرًا وَبَاطِلًا. وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ إِلَّا مَا هُوَ كُفْرٌ أَوْ ضَلَالٌ[٢].

نقولُ لَه: لفظ الظَّاهِر فيه إجمالٌ واشتراكٌ، وضدُّ الإجمالِ التَّفْصيلُ والبيانُ، والاشتراكُ يعني: بينَ مَا يصِحُّ وما لا يصِحُّ، وضدُّ الاشتراكِ الصَّريحُ؛ لِأنَّ الصريحَ هو الَّذي لا يحتَمِلُ إِلَّا معنًى واحدًا، وغيرُ الصريحِ يكونُ مشتركًا.

[١] الَّذِي يقولُ: ظاهِرُ النُّصوصِ مرادٌ أو غيرُ مرادٍ؟ نقول له: ماذا تريد بالظَّاهر؟

إن أردتَ بالظَّاهِرِ أنه يُشبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ؛ فهذا لَيْسَ بمرادٍ قطعًا، يعني: لو أَرَدْتَ أنَّ ظاهِرَ قولِ اللهِ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، أنَّ ظاهِرَه أن اليدَينِ المذْكورَتينِ كأيدِي المَخْلُوقين، أو أنَّها أيْدٍ يلحَقُها مَا يلحقُ أيْدِي المَخْلُوقِين من التَّعبِ والإعْياءِ والعَيبِ وما أشبه ذَلِك؛ فهذا غيرُ مرادٍ قَطعًا؛ لأنَّ فيه تَشْبيهًا، ولأنه يُنافي كمالَ اللهِ وهذا نقْصٌ.

وإن أردتَ بالظَّاهر أنْ نثْبِتَ لله تعالى صِفَات الكَمالِ على وجهٍ يَليقُ به من غيرِ تمْثيلٍ ولا تعْطِيلٍ، دون مُشَابهة المخلوقاتِ، فنثْبِتُ الظَّاهِرَ مِن (اليَدِ) على وجْهٍ يليقُ بالله بلا مشابَهَةٍ للمخْلوقينَ، ونَكِلُ الكيفَ إلى اللهِ، فلا رَيبَ أنَّ هذا الظَّاهرَ هو المُرادُ، وهذا ما كان عليه سلَفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها.

[٢] يقول: ماذا تُريدُ بالظَّاهِرِ حتَّى نقول لك نحْنُ أنه مُراد أو غير مُراد؟ إن قَالَ:

وَالَّذِينَ يَجْعَلُونَ ظَاهِرَهَا ذَلِكَ يَغْلَطُونَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

تَارَةً يَجْعَلُونَ المَعْنَى الْفَاسِدَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ، حَتَّى يَجْعَلُوهُ مُحْتَاجًا إِلَى تَأْوِيلٍ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ.

وَتَارَةً يَرُدُّونَ المَعْنَى الحَقَّ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ بَاطِلٌ[١].

أُريد بالظَّاهرِ مَا يُفهم منها من مُشابهَةِ المَخْلُوقِينَ أو من أنَّها يلْحَقُها مَا يلحق أيْدِي المَخْلُوقِين.

فالجوَاب: أن هذا غيرُ مُرادٍ بلا شكٍّ إذا كنت تَعْتَقِدُ أن هذا ظاهِرُها قلنا: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لا يُراد بها ظاهِرُه، ولكننا نريدُ أن نغيِّر مفْهومكَ أنت، كونُكَ تعتَقِدُ أن هذا ظاهِرُهُ خطَأ لماذا؟

يقول: لأَنَّ «**السَّلَفَ وَالْأَئِمَّةَ لَـمْ يَكُونُوا يُسَمُّونَ هَذَا ظَاهِرَهَا وَلَا يَرْتَضُونَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَالحَدِيثِ كُفْرًا وَبَاطِلًا**».

أهل السُّنَّة لا يَرْضَونَ ولا يَرَوْنَ أن هذا هو ظاهِرُ النُّصوصِ، لا يرضون تفسيرَ قولِه: ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ بأنَّ له يدًا تُشبه يدَ المَخْلُوقِين، أو يدًا يَعْتَرِيهَا النَّقْصُ كما يعتَرِي أيدِي المَخْلُوقِينَ، لا يَرْضَوْنَ هذا لِأَنَّه كُفْر وضَلالٌ وباطِلٌ، ولا يُمكن أن يكونَ ظاهِرُ كلامِ الله وكلامِ رسُولِهِ في أسْماءِ الله وصِفاتِهِ كُفْرًا وباطِلًا؟!

[١] الَّذين يقُولُونَ: إن هذا ظاهِرُ النُّصوصِ يغْلَطونَ من وجْهين:

الأوَّل: أنهم يجْعلونَ المعْنى الفاسِدَ ظاهِرَ اللَّفْظِ؛ والمَعْنى الفاسِدُ: التَّشْبيهُ أو إمكانُ العَيبِ، فيجعَلُونَه ظاهِرَ اللفظِ، حَتَّى يجعلُوه محتاجًا إلى تأويلٍ يُخالِفُ الظَّاهِر، ويقُولُونَ: ظاهِرُ اللَّفْظ كذا؛ يعني: من التَّشْبيهِ فحينئذٍ يجب أن نُؤوِّل ونقولَ: هذا النصُّ

فَالْأَوَّلُ كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ: «عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي» الحَدِيثَ(١)[١].

يحتاج إلى تأويلٍ، ونضْربُ المثلَ باليدِ.

وإذَا قالُوا: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ظاهِر النَّصِّ أن اليدَينِ تُشْبِهُ أيدِي المَخْلُوقِينَ.

فنقولُ: إنكم تغْلَطون حَيْثُ زعمْتُم أنَّ هذا ظاهِرُ اللَّفْظِ؛ لِأنَّ هذا كُفرٌ ولا يمْكِنُ أن يكونَ ظاهِرَ اللفظِ، لكِنَّ المشْكِلَ أنهم يعتَقِدُونَ أن هذا ظاهِرُ اللفظ، فلما اعتَقَدُوا ذَلِك قالوا: يجبُ أن يُؤَوَّلَ، لأَنَّه يقول: بل يداهُ ظاهِرَة، أن المُرادَ: إثباتُ يدٍ تُشبِهُ أيدي المَخْلُوقِين، فيَجِب أن نُؤَوِّلَ ونقولَ: المُرادُ باليدِ القُوَّةُ؛ فرارًا من التَّشبيه، بحَيْثُ اعتقدوا أن ظاهِرَ القرآنِ تَشْبيهُ اللهِ بالخلْقِ في هذه الصِّفَات.

ومعلومٌ أن الَّذِي يعتقد أن هذا ظاهِرُ القرآنِ يجِبُ عليه أن يُؤَوِّلَ؛ لِأنَّ هذا الظَّاهِرَ لا يلِيقُ بالله.

والوجْه الثَّاني: تارة يُؤَوِّلُونَ المَعْنى الفاسدَ باعتقادِهِمْ إلى معْنَى يرَوْنَه لَيْسَ فاسدًا، كتأويلِ اليدِ بالقُوَّةِ، وتارة يرُدُّونَ المَعْنى الحَقَّ لاعتقادِهِمْ أنه باطِلٌ، فمثلًا إذا قُلنا: قولُه ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ معنَاهُ اليدُ الحقيقيَّةُ اللائقَةُ باللهِ بدونِ تَشبيهٍ؛ فإنَّهم يرُدُّون هذا لاعتقادِهِمْ أَنَّه باطِلٌ، ومثَّلَ المؤلِّفُ بمثالَينِ:

[١] المثَل الأوَّلُ: أنَّهم يقُولُونَ: إنَّ الماضِي المتَّصِلَ بالضَّمير يكونُ على حسَب المضارِعِ، فأنت تقولُ: جَاعَ يجُوعُ فتقولُ: (جُعْتُ)، (قَامَ- يَقُوم- قُمْت)، كذا: (كَانَ- يَكُونُ- كُنْتُ)، تقول: (نَامَ- يَنَامُ- نِمْتُ)؛ لِأنَّ ينام بالفتح (خَاف- يخَاف- خِفْت)،

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩).

وَفِي الْأَثَرِ الْآخَرِ: «الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ أَوْ قَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»(١)[١].

وقوله: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»(٢)[٢].

نقول: خَفِ اللهَ، ولا تقلِ: خِف الله؛ لأنَّها على حسب المضارع، فترى (نَامَ، يَنَامُ) أصلُ نامَ الفتحُ، أصل نام (نَوَم، يَنْوَم) فعلَيْه تكون (نِمت)؛ لِأَنَّ أصلها الكَسْرة هنا (جَاعَ يَجُوعُ)؛ لِأَنَّ المضارع بالواو فهي واويَّة، واللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يجوعُ، فهم يقُولُونَ: إن هذا اللَّفْظ ظاهِرُه مستحيلٌ على اللهِ، فيَجِبُ أن يُؤَوَّلَ.

[١] فيها توزيعٌ، فكأنَّما صافَح اللهَ، أو قبَّل يَمِينَهُ.

[٢] قولُه: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» هذِه ثلاثَة أمثِلَة، يقُولُونَ: إنَّ ظاهرَها معْنًى باطِلٌ، فيجبُ أن يُؤَوَّلَ.

أوَّلًا: الجوعُ؛ لا شكَّ أنَّه لا يجوزُ إثباتُه للهِ؛ لِأَنَّ اللهَ يُطعِم ولا يُطْعَم، فلا يمْكِنُ أن يجُوعَ؛ لأنَّ الجوعَ نقْصٌ لا يجوزُ لله.

والثَّاني: حديثُ «الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ صَافَحَهُ أَوْ قَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»، فهذا الحَدِيثُ لا يصِحُّ مرْفوعًا إلى الرَّسُولِ ﷺ، ولكنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَتَى به تمْثيلًا لـهؤُلاءِ الَّذين مثَّلوا بهذا الحديثِ، وفي الحَقِيقَة كانَ علَيْهِ -يرحمه الله- أن يُبَيِّنَ أنَّ هذا الحديثَ لا يصِحُّ، فإذَا بيَّن أنَّه غيرُ صَحيحٍ يَسْلَمُ مِنَ الأصْلِ، لكنَّه أَتَى به ليَرُدَّ عليهم.

---

(١) أخرجه أبو بكر بن خلاد في الفوائد (١/ ٢٢٤)، وابن عدي (٢/ ١٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، رقم (٦٩٢١).

أي: هم ظَنُّوا أنَّ ظاهِـرَ الحدِيثِ أن الحَجَرَ نفْسَهُ يمينُ اللهِ، ولكـنْ عندَ التأمُّلِ لا يَدُلُّ الحدِيثُ على مَا ذكروا:

أولًا: لأَنَّه قَالَ: «**يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**»، ومعلومٌ أنَّ اللهَ في السَّماءِ، فيَمِينُه في السَّماءِ، لا يمكِنُ أن تكونَ في الأرضِ.

وقولُه: «**فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**» يَدُلُّ أيضًا على أنَّه لَيْسَ يمينَ الله؛ لِأنَّ المُشبَّه غيرُ المشبَّهِ به، فثبتَ بحمدِ الله أنَّ هذا الحديثَ لا يحتاجُ إلى تأويلٍ؛ لِأنَّ المَعْنى الفاسِدَ الَّذي اعتَقَدُوه دالًّا عليه غيرُ صحيحٍ، فتبَيَّنَ أنَّ هذا لا يحتاجُ إلى تأويلٍ.

وعلى أنَّه يقول: إنما جاءَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وحَتَّى لو فُرِضَ أنَّه صحَّ عن ابْنِ عباسٍ -ولا أظنُّه يصِحُّ- فإننا قد نقولُ: إنَّ ابنَ عبَّاسٍ إذا قَالَ مثلَ هذا القولِ حُكِمَ له بالرفْعِ؛ لِأنَّ مثْلَ هذا القولِ لا يُقالُ بالرَّأي، وفِي المصْطَلحِ أنَّ الصحِابِيَّ إذا قَالَ قولًا لا يُقال بالرَّأي فحُكْمُه الرَّفعُ، فهو مرفوعٌ حُكْمًا لكنْ بشرطِ أن لا يكونَ هذا القائلُ معروفًا بالأخْذِ عن الإسرائيليَّات.

وقد ذَكَرُوا أنَّ ابْنَ عباس -رضِيَ اللهُ عنْهُ وعَنْ أَبِيه- مِمَّنَ أخذَ عن الإسرائيلياتِ، معَ أنَّ البخَارِيَّ ذَكَر عنه أنه لا يَرْضَى أن يُؤخَذَ الدِّينُ عن بني إسرائيل.

فأقولُ: هذا الحَدِيثُ ضعِيفٌ، وعهْدِي بِه أن سنَدَهُ ضعيفٌ ولا يصِحُّ، حَتَّى ولا عَنِ ابْن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكِنْ على فرْض صِحَّته هل يُفْهَمُ منه مَا فهِمَه هؤُلاءِ من أنَّ الحجَر يَمينُ الله حقًّا؟

والجوابُ: لَا، إذَنْ لا يحتاجُ إلى تأويلٍ.

فَقَالُوا: قَدْ عُلِمَ أَنْ لَيْسَ فِي قُلُوبِنَا أَصَابِعُ الحَقِّ، فَيُقَالُ لَهُمْ: لَوْ أَعْطَيْتُمُ النُّصُوصَ حَقَّهَا مِنَ الدَّلَالَةِ لَعَلِمْتُمْ أَنَّهَا لَمْ تَدُلَّ إِلَّا عَلَى حَقٍّ.

أَمَّا الْوَاحِدُ فَقَوْلُهُ: «الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ» صَرِيحٌ فِي أَنَّ الحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيْسَ هُوَ صِفَةً للهِ وَلَا هُوَ نَفْسَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ»، وَقَالَ: «فَمَنْ قَبَّلَهُ وَصَافَحَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَبَّهَ لَيْسَ هُوَ الْمُشَبَّهَ بِهِ، فَفِي نَفْسِ الحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ مُسْتَلِمَهُ لَيْسَ مُصَافِحًا للهِ؛ وَأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ يَمِينِهِ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ ظَاهِرُهُ كُفْرًا؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّأْوِيلِ.

مَعَ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ إِنَّمَا يُعْرَفُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؟

وَأَمَّا الحَدِيثُ الْآخَرُ: فَهُوَ فِي الصَّحِيحِ مُفَسَّرًا: «يَقُولُ اللهُ: عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، فَيَقُولُ: رَبِّ، كَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا جَاعَ فَلَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، عَبْدِي، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، فَيَقُولُ: رَبِّ، كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ». وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ اللهَ -سُبْحَانَهُ- لَمْ يَمْرَضْ وَلَمْ يَجُعْ، فَلَمْ يَبْقَ فِي الحَدِيثِ لَفْظٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ[١].

---

[١] لِأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نفْسَه فسَّر الَّذِي قَالَ (جُعْتُ) والَّذِي قَالَ (مَرِضْتُ) فسَّرَ المُرادَ، وأما المُرادُ بجُوعِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جوعُ هذا العبد الَّذِي من أولياءِ اللهِ، وأن المُراد أيضًا في مَرضِهِ مرضُ هذا العبد من عبيدِ الله الَّذِي هو مِنْ أوليائِهِ، وهنا فسَّر الله المُرادَ به بنفسِه فلا نحتاج نَحنُ أن نُفسِّر أو أن نقول إن المُراد بجوع الله أن الله جاعَ، وأن

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[١] . ...

المُراد بـ(مرضت) أن الله مَرِضَ، كلا لَيْسَ هذا هو المُرادُ بنصِ الحديثِ، وحينئذٍ لا نحتاجُ إلى أن نؤولَهُ بأنفُسِنا مَا دام أن المُتكلِّمَ -وهو أعْلَمُ بكلامِهِ من غيرِهِ- هُو الَّذِي فسَّرَه، فحينئذٍ لا يحتاج إلى أن يكون ظاهِرُهُ غير مرادٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ هذا لَيْسَ المقصود.

[١] قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ».

كلِمَةُ أصْبع فيها عشْرُ لغاتٍ تشْتَرِكُ مع كلمة أُنْمَلَةٍ في بيتٍ واحدٍ هُو:

وَهَمْزَ أَنْمُلَةٍ ثَلِّثْ وَثَالِثَهُ ... التِّسْعُ فِي أُصْبُعٍ وَاخْتِمْ بِأُصْبُوعِ(١)

معْنَى (ثلِّث) أي: يجوز فيه ثلاثُ حركات (أُنملة، وأَنملة، وإِنملة).

(وثالثَه) ثالثُ أُنملة؛ أي: البَاقين (أنمُلة وأنمَلة وأنمِلة).

فإذا ضَرَبْت الثَّلاثة في الأوَّل والثَّلاثة في الثَّالثِ يكونُ الناتجُ تسعةً.

فهَذِه الحالاتُ التِّسْعُ فِي أُصْبُعٍ، وزد عليها بأُصْبُوعٍ، فتكون عشْرَ لغاتٍ؛ يعني: كلُّ الحركاتِ الثَّلاث جائزةٌ في الهمْزةِ والباءِ.

هم يقُولُونَ: إنَّ معْنَى «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» نفسُ القُلوب، وهَذا باطلٌ؛ لأنَّه لا يمكنُ أن يكونَ القلبُ بين إصبَعينِ من أصابعِ الرَّحمنِ؛ إذن فالمُرادُ به معْنَى خلافُ هذا الظَّاهِر، فيجِبُ أن يُؤَوَّلَ ويقال: كنايَةٌ عن تصريفِ الخلْقِ، ولَيْسَ معْنَى ذَلِك أن القلوبَ نفْسُها بين إصبِعَينِ من أصابعِ الرحمنِ.

---

(١) انظر: تاج العروس (٣١/ ٤١).

فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ أَنَّ الْقَلْبَ مُتَّصِلٌ بِالْأَصَابِعِ وَلَا مُمَاسٌّ لَهَا وَلَا أَنَّهَا فِي جَوْفِهِ[١]، وَلَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: هَذَا بَيْنَ يَدَيَّ مَا يَقْتَضِي مُبَاشَرَتَهُ لِيَدَيْهِ[٢].

وَإِذَا قِيلَ: السَّحَابُ الْمُسَخَّرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَمْ يَقْتَضِ أَنْ يَكُونَ مُمَاسًّا لِلسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ[٣]، ....

---

[١] قوله: «**فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ أَنَّ الْقَلْبَ مُتَّصِلٌ بِالْأَصَابِعِ وَلَا مُمَاسٌّ لَهَا وَلَا أَنَّهَا فِي جَوْفِهِ**». هل في الحديثِ أنَّه يقولُ: بين إصبعَيْنِ من أصابعِ الرَّحمنِ مُتَّصلًا بها أو مماسًّا لها؟ لم يقُل ذَلِك ولا أنَّها في جَوفِه، لم يقُلِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إن قلوب العبادِ بينَ إصبعينِ من أصابعِ الرحمنِ في جوفِ الرَّحْمَنِ.

[٢] قوله: «**وَلَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: هَذَا بَيْنَ يَدَيَّ مَا يَقْتَضِي مُبَاشَرَتَهُ لِيَدَيْهِ**»: فأنا أقولُ: هذا الكتابُ بينَ يدَيَّ، هل يَقْتضي أن يدَيَّ قد مَسَّته؟ لا يلْزَم أن تكونَ يَدَيَّ قد مسَّتْه، ربما أقولُ: كلُّ الطلَبَةِ أمامِي بين يَدَيَّ ومع ذَلِك فهذا لا يلْزَمُ أن أكونَ مماسًّا لهم، بمعْنَى أن يَدَي قد مسَّتْهم.

[٣] قوله: «**وَإِذَا قِيلَ: السَّحَابُ الْمُسَخَّرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَمْ يَقْتَضِ أَنْ يَكُونَ مُمَاسًّا لِلسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ**»، يعْني: إذا قَالَ الإِنسَانُ هذا الكَلامَ، وهذا اللفظُ مَوْجُودٌ فِي القُرآنِ ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، إذا قِيلَ: السَّحاب المسَخَّرُ بينَ السَّماءِ والأرضِ، هل يلْزَمُ أن يكون السَّماءُ والأرْض قد مسَّتَا هذا السَّحابَ؟ أَبَدًا، هي مَا مسَّته، وإنَّما هُو بينهما، لكن هي بعيدَةٌ عنْهما.

إِذَنْ تبيَّن أن كَلِمَةَ «بَيْنَ» لا تقْتَضِي المُماسَّة، فإنَّ قولَه: «**قُلُوبُ الْعِبادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**» لا يقْتَضِي أن تكونَ هذه القلوبُ مماسَّةً للأصابِعِ، ومما يشبِهُ هذا

وَمِمَّا يُشْبِهُ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يُجْعَلَ اللَّفْظُ نَظِيرًا لِـمَا لَيْسَ مِثْلَهُ، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]؟ فَقِيلَ: هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١][١]؟

القولَ إذا كان لا يَقْتَضِي أنْ تكونَ هذه القُلوبُ مماسَّةً للأصَابعِ، فيجب أن يَبْقَى الحديثُ على ظاهِرِه، ويقال: إن البَيْنِيَّةَ الَّتِي تكونُ القلوبُ فيها بيْنَ أصابعِ الرَّحْمَنِ هي بَيْنِيَّة حقِيقيَّة، لا يلزمُ منها المماسَّة، بل أقولُ أيضًا: ولا يَلْزَمُ أن تكونَ هذه البينيَّة مُشابَهَةً لبينيَّة المَخْلُوق، بل إنَّها ليست مُشابَهَةً بالتَّأكيد.

[١] قولُه: «**وَمِمَّا يُشْبِهُ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يُجْعَلَ اللَّفْظُ نَظِيرًا لِـمَا لَيْسَ مِثْلَهُ**». مما يُشبِهُ هذا القولَ -يعني القولَ بأنَّ ظاهِرَ النَّصِ باطِلٌ فيجب أن يُحَرَّفَ- «**كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ:** ﴿مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾؟»، والخِطاب في الآيَةَ للشَّيطانِ، والمُرادُ بـ (ما) هُنَا (مَنْ) في قولِهِ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (آدم).

﴿تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أي: لآدَمَ الَّذي خَلَقْتُه بيدَيَّ.

وإذا قالَ قائِلٌ: لماذا قالَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ولم يَقُلْ: (لمن خلقت) مع أنَّ آدم عاقِلٌ ومعروفٌ أنَّ (مَن) للعاقِلِ و(ما) لغيرِ العاقِلِ؟

فالجوَاب: ربَّما تأتي (مَن) لغير العاقِلِ ومَا للعاقلِ ﴿فَأَنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣]، وكذَلِك قولُه تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور:٤٥].

لكـن هذا خُـروجٌ عن الأصلِ، ولا يمْكِـنُ أن تخرجَ عن الأصلِ إلَّا لفائـدةٍ، هذا معروفٌ في القـرآنِ، تكـون (مَن) للعاقِـل إذا قَصَدَ مجرَّدَ الشَّخصِ، لا إذا قُصِدَتِ

المعَانِي الَّتِي اتَّصفَ بها الشَّخصُ، وإذا قُصِدَتِ المعاني الَّتِي اتَّصف بِها الشَّخصُ نقول (ما)، كَما فِي قولِهِ تَعالَى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣]، مَا طابَ لكُم بالصِّفَات؛ لِأنَّ المرأةَ تَطِيب بصفاتِها، «**تُنْكَحُ المَرْأَةُ لِأَرْبَع: لِمَالِهَا وَحَسَبِهَا وَجَمَالِـهَا**»[1] إلى آخرِه، لا لمجرَّد أنَّها امرأةٌ، ولكن بِصَفاتِها.

قولُه تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ المقصودُ هُنا تَغْليبُ المَعْنى على الشخصِيَّةِ؛ لِأنَّ كونَ اللهِ خَلَقَهُ بيدِهِ أمْر لا يشاركُهُ فيه أحَد، لكن مجرَّد أنَّه مخلوق فكلُّ الخلقِ يشارِكُه، نعم آدمُ مخلوقٌ، والكلبُ مخْلوقٌ، والحمار مخلوقٌ إلى آخرِه، لكن المَعْنى الَّذي تَميَّزَ به آدَم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هو أنَّ اللهَ خلقَهُ بيدِه، فكونُه خلقَه بيدِهِ معْنَى زائدٌ على مُجرَّدِ الشَّخْصِيَّةِ العاقِلَةِ، ولهذا قَالَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

فكانَ جوابُ إبليس: ﴿قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء:٦١]، لم يقُلْ (لما خلقت طينا)، إنكارًا للفضائلِ والمعانِي الَّتِي تَميَّزَ بها آدمُ، كأنَّه خُلِقَ خلقًا عاديًّا كغيرِهِ، مرَاعِيًا فيها الشخصيةَ دون الصِّفَات والمعانِي.

فإذَنْ (مَا) تأتي لغيرِ العاقِلِ إِلَّا إذا تَضمَّنَتْ بعضَ المعانِي، مثل الصِّفَات، سواء كانتَ حميدةً أو غيرَ حميدةٍ.

فهذا لَيْسَ مثلَ هذَا لو قَالَ قائِلٌ: إنَّ آدمَ لم يُخلَقْ بيدِ اللهِ؛ لِأنَّ اللهَ قَالَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فهـو كقـولِه: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾، ومِـن المعْلُـوم أنَّ هـذه الأنعـامَ الَّتي

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٤٨٠٢)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين رقم (١٤٦٦).

فَهَذَا لَيْسَ مِثْلَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ هُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الأَيْدِي[١]؛ فَصَارَ شَبِيهًا بِقَوْلِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠][٢]، ....

هي الإبلُ لم يخْلُقْها اللهُ بيدِه، ومَع ذَلِك قَالَ ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، يقصد أنهم يقُولُونَ: إنَّ هذَا مثْلُ ذَاكَ لأَجْل ذَلِك يُنْكِرُونَ اليدَ الحقيقيَّةَ.

ومِنَ المعْلوم أنَّ الله خلقَ الإبلَ بقُدرتِهِ، فهوَ يقُولُ: أنَا أجعَلُ مما خَلَقْتُ بيدَيَّ بقدرَتِي، وأجعلُها مثلَ قوله ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾؛ لِأنَّنا نعْلَمُ أنَّ اللهَ مَا خلق هذِه البهائمَ بيدِهِ لكنَّها مِن عمَلِ يدِهِ، فهُم يجْعَلُون اللَّفْظ ﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ مثل قولِه: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾؛ لأجل أنْ يقولُوا أنَّ هذا لا يستَلْزِمُ إثباتَ اليدِ الحقيقِيَّةِ لله عَزَّوَجَلَّ، وإنَّما المُرادُ بها القُدرةُ والقُوَّةُ.

[١] قولُه: «فَهَذَا لَيْسَ مِثْلَ هَذَا»، فهذا أي: الأخيرُ لَيْسَ مثلَ هذا الأوَّل؛ «لِأَنَّهُ هُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الأَيْدِي». الفعلُ إلى الأيْدِي ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ لم يقُل (مِما عمِلْنا) لكِن قَال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ فأضافَ الخَلْقَ إلَيْه، وجعل اليدَينِ مخلُوقًا بِهِم وهُو الخَالِق، أمَّا الأنعامُ فجعلَها مَفْعولًا وهُو الفاعِلُ، لم يجعل واسِطَةً بين فِعْلِهِ ومفعولِهِ.

ففرْقٌ ما بينَ قولِهِ تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، وقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾.

[٢] قولُه: «فَصَارَ شَبِيهًا بِقَوْلِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]» في القُرآن ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، أيديكُم، ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة:٧٩]، ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم:٤١].

وَهُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: ﴿خَلَقْتُ﴾ [ص:٧٥]، ثُمَّ قَالَ: ﴿بِيَدَيَّ﴾[١]، وَأَيضًا: فَإِنَّهُ هُنَا ذَكَرَ نَفْسَهُ الْمُقَدَّسَةَ بِصِيغَةِ الْمُفْرَدِ وَفِي الْيَدَيْنِ ذَكَرَ لَفْظَ التَّثْنِيَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وَهُنَاكَ أَضَافَ الْأَيْدِيَ إِلَى صِيغَةِ الجَمْعِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤][٢].

---

[١] قوله: «وَهُنَ أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: ﴿خَلَقْتُ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿بِيَدَيَّ﴾». لو قَالَ: «ما منعك أن تَسْجُدَ لما خَلَقْتُ أيدِينا» لكانت مثل ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾، أمَّا هنا فأضَاف الخلْقَ إِلَيْه ﴿خَلَقْتُ﴾، ثم جعلَ اليدَينِ مخْلُوقًا بهما.

ونضربُ مِثالًا ليَتَّضِحَ الأمرُ: قطَعْتُ اللَّحم بالسِّكين، السكِّينُ غيرُ نفْسي، ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ فهِمنا أنَّ اليدَيْن غيرُ ذاتِ الله، فلَيْست هي ذاتَ الله، بل هي معْنًى آخرُ زائدٌ، لكِنْ ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ أي: مما عمِلْنا كما في قولِه: (بما كَسَبَتْ أيدِيهِمْ)، إذا كانَتْ هذه الآيَةُ مِن القُرآن فالمَعْنى: بما كَسَبُوا، وإنَّما أضيفَ الفِعْلُ إلى الأيدِي لأنَّها آلةُ الفِعْلِ غالبًا.

[٢] قوله: «وَأَيضًا: فَإِنَّهُ هُنَا ذَكَرَ نَفْسَهُ الْمُقَدَّسَةَ بِصِيغَةِ الْمُفْرَدِ وَفِي الْيَدَيْنِ ذَكَرَ لَفْظَ التَّثْنِيَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]،...».

هنا يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: أضافَ الفِعْلُ إلى نفْسِه، فذكَرَ نفسَه فإنَّه هنَا ذكَر نفْسَه المقدَّسَةَ بصيغَةِ المُفرد ﴿بِيَدَيَّ﴾، يَدَيَّ أصلُها (اليدَيْن) هذا الأصل فحُذفَتْ اللامُ ثم أضيفت اليدُ إلى ضميرِ المفرَدِ بيَدِي وبأيْدِينا، ﴿أَيْدِينَا﴾ مثْلُها ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، ﴿بِيَدَيَّ﴾ أضَافَ الياءَ المفْرَد، وهناك أضيفتْ إلى الجَمْع كذَلِك المضافُ في قولِه: ﴿بِيَدَيَّ﴾ مُثَنًّى، والمضافُ في قولِه: ﴿أَيْدِينَا﴾ جمْعٌ، فكيفَ يجْعَلُ هذا مثل هذَا؟

وَهَذَا فِي الجَمْعِ نَظِيرُ قَوْلِهِ: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، وَبِيَدِهِ الخَيْرُ فِي الْمُفْرَدِ، فَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَذْكُرُ نَفْسَهُ تَارَةً بِصِيغَةِ الْمُفْرَدِ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا، وَتَارَةً بِصِيغَةِ الجَمْعِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح:١]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

وَلَا يَذْكُرُ نَفْسَهُ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ قَطُّ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الجَمْعِ تَقْتَضِي التَّعْظِيمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ؛ وَرُبَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانِي أَسْمَائِهِ، وَأَمَّا صِيغَةُ التَّثْنِيَةِ فَتَدُلُّ عَلَى الْعَدَدِ الْمَحْصُورِ؛ وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ فَلَوْ قَالَ: ﴿مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾ لَمَا كَانَ كَقَوْلِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ وَبِيَدِهِ الخَيْرُ، وَلَوْ قَالَ: خَلَقْتُ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ لَكَانَ مُفَارِقًا لَهُ؛ فَكَيْفَ إِذَا قَالَ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ؟ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ هَذَا مَعَ دَلَالَاتِ الْأَحَادِيثِ الْمُسْتَفِيضَةِ بَلِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى مِثْلِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ: «الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وُلُّوا»[1]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

توضيحُ الفَرْقِ: **أولًا**: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ أضاف الفِعْلَ إلى الأيْدِي، و﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أضاف الفِعْل إلى نفسِهِ.

ثانيًا: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ أضاف الأيْدِيَ إلى ضميرِ الجمْعِ، وأما ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أضافَه إلى مفردٍ.

ثالثًا: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ المضافُ مثنًّى، ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ المضافُ جمْعٌ، فكَيْف مع هَذه الفُروقِ الثَّلاثةِ نجعَلُ هذِه مثلَ هذِه؟! لا يمكنُ هذا.

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٠).

وَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ يَعْتَقِدُ أَنَّ ظَاهِرَ النُّصُوصِ الْمُتَنَازَعِ فِي مَعْنَاهَا مِنْ جِنْسِ ظَاهِرِ النُّصُوصِ الْمُتَّفَقِ عَلَى مَعْنَاهَا -وَالظَّاهِرُ هُوَ الْمُرَادُ فِي الجَمِيعِ-؛ فَإِنَّ اللهَ لَـمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ مُرَادٌ: كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ لَـمْ يُرِيدُوا بِهَذَا الظَّاهِرِ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ كَعِلْمِنَا وَقُدْرَتُهُ كَقُدْرَتِنَا، وَكَذَلِكَ لَـمَّا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ حَقِيقَةً، عَالِمٌ حَقِيقَةً قَادِرٌ حَقِيقَةً؛ لَـمْ يَكُنْ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ مِثْلُ الْمَخْلُوقِ الَّذِي هُوَ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ.

فَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة:١١٩]، وَقَوْله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَـمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُهُ اسْتِوَاءً كَاسْتِوَاءِ الْمَخْلُوقِ، وَلَا حُبًّا كَحُبِّهِ وَلَا رِضًا كَرِضَاهُ[١].

---

[١] هل الصِّفَات الأخيرَةُ الثَّلاث الَّتي ذكرها المُؤلِّف يوافق عليها الأشَاعِرَة؟

الجوَاب: لا، فهم لا يُوافِقُونَ على قولِه: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾، ولا قولِه: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، ولا قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، لا يُوافِقُونَ.

نقولُ للأشاعِرَةِ الَّذين يُثْبِتُونَ العِلمَ والقُدرةَ وما سَبَق: أنتُم تعتَقِدُونَ أنَّ هذا العِلمَ حقيقةٌ وأن النَّصَّ على ظاهِرِهِ، ويعتقدونَ أيضًا: أنَّه ليس مِثْلَ عِلم المَخْلُوقِ ولا قُدرَتِه، نقولُ: نحن أيضًا نقولُ بالمَحبَّة والرِّضَا أنَّه حَقٌّ على ظاهِره، ولا يُشبِهُ محبَّةَ المَخْلُوقِين ورضاهُم واستواءَهُم، فالأمرُ واضحٌ، فصار ظاهِرُ النُّصوصِ كلِّهَا مُراد، ولكن ظاهِرُها المَعْنى اللائق باللهِ ليس ظاهِرُها التشبيهُ الَّذي هو الكفرُ.

فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَمِعُ يَظُنُّ أَنَّ ظَاهِرَ الصِّفَاتِ تُمَاثِلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ لَزِمَهُ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ ظَاهِرِ ذَلِكَ مُرَادًا[١].

وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ ظَاهِرَهَا مَا يَلِيقُ بِالْخَالِقِ وَيَخْتَصُّ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْيُ هَذَا الظَّاهِرِ، وَنَفْيُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا[٢].

إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ؛ وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَلَا السَّمْعِ مَا يَنْفِي هَذَا إِلَّا مِنْ جِنْسِ مَا يَنْفِي بِهِ سَائِرَ الصِّفَاتِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ فِي الْجَمِيعِ وَاحِدًا[٣].

---

[١] إذا كانَ يظُنُّ أن ظاهِرَ النُّصوصِ إثباتُ التَّمثِيلِ لا يلْزَمُهُ أنَّ جميعَ الصِّفَاتِ ليس مُرادًا ظاهِرُها؛ لأَنَّه يعتقِدُ أنَّ الظَّاهِرَ هو التَّمثيلُ، والتَّمثيلُ بلا شكٍّ غيرُ مُرادٍ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بصفاتِه.

[٢] يَعْني: إذا كانَ يعتَقِدُ المستَمِعُ أن ظاهِرَ النُّصوصِ هو اللائقُ باللهِ، فلَا يجوزُ أن ينْفِيَ هذا، ولهذا قال: لم يكن له نَفْي هذا الظَّاهِرِ؛ يعني: لا يجوزُ أن يقولَ ظاهرًا غيرَ مرادٍ، ولا نفْيُ أن يكون مُرادًا، بل الواجب عليه إثباتُ هذا الظَّاهِرِ، وإثباتُ أن هذا هو مُرادُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[٣] بهذا تقَرَّرتْ هذه القاعِدَةُ العظيمَةُ، وهي أن يُقال: هَلْ ظاهِرُ النُّصوصِ في صِفَات الله تعالى مرادٌ أم غيرُ مرادٍ؟

وخلاصةُ الجوابِ أن نقولَ: إن أُريدَ بالظَّاهِرِ -أو إن كانَ القائل يفْهَمُ- أن ظاهرَها معْنى يلِيقُ باللهِ؛ فالظَّاهر مُرادٌ، وإن كان يفْهَمُ أن ظاهِرَها معْنَى لا يليقُ باللهِ؛ فالظَّاهِرُ ليس مُرَادًا.

مثالٌ على نصٍّ من نصوصِ الصِّفَاتِ: إذا قالَ لنا مثلًا: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ظاهره غيرُ مُرادٍ؟

وَبَيَانُ هَذَا أَنَّ صِفَاتِنَا مِنْهَا مَا هِيَ أَعْيَانٌ[١]، وَأَجْسَامٌ وَهِيَ أَبْعَاضٌ لَنَا كَالْوَجْهِ وَالْيَدِ، وَمِنْهَا: مَا هُوَ مَعَانٍ وَأَعْرَاضٌ[٢]، ....

فنقول: إن أردتَ استواءً يختَصُّ باللهِ ويليقُ به ولا يُشبِهُ استواءَ المَخْلُوقِين؛ فهو مُرادٌ، وإذا قال: لا، أنا أقولُ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بأني أنْفِي أن يكونَ استواءً يماثل صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، فأقولُ: إن الآيَةَ ظاهِرُها غيرُ مُرادٍ لهذا السَّبب.

نقول: صحيح، إنه غيرُ مُرادٍ.

هم يُفَسِّرُونَ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعْنَى استَولى، فإذا قلنا: لماذا لا تُثْبِتُ استوى بمَعْنى عَلا على العرشِ؟ قال: لأنَّ هذا يُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوقِين، ولو أنَّني أثْبَتُّ الاستواءَ لكان معْنَى ذَلِك أن اللهَ يُشْبِهُ المَخْلُوقِينَ، فأنا أقول: هذا الظَّاهرُ غيرُ مرادٍ.

فنقولُ: الآيَة لم تدُلّ على أن الاستِواءَ استواءٌ يُشبِهُ استواءَ المَخْلُوقِ، فالَّذي نجزِمُ به أنها تَدُلُّ على استواءٍ يليقُ به.

إذَنْ فكونُ هذا الرجلِ يعتقِدُ أن قولَه: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ يدُلُّ على أنه استواءٌ يُشْبِهُ استواءَ المَخْلُوقِين، فهذا باطِلٌ ليس بصحيحٍ، ويجب أن نُصَحِّحَ مفْهُومَهُ، وأن يَعْرِفَ أن المُرادَ بكل الصِّفَات ما يليقُ باللهِ.

[١] قولُه: «**وَبَيَانُ هَذَا أَنَّ صِفَاتِنَا**»: ما قال صِفَاتُ الله، «**مِنْهَا مَا هِيَ أَعْيَانٌ وَأَجْسَامٌ، وَهِيَ أَبْعَاضٌ لَنَا**»: أعيان يعنِي: عينٌ قائمٌ، فالصِّفَاتُ إمَّا أعيانٌ وأجسامٌ أوْ معانٍ وأعراضٌ، مثل: اليدِ صِفَة لنا، ولكنها عَيْنٌ، والعِلمُ صِفَةٌ لنا لكنَّه مَعْنى، فالمُراد بالعَينِ -ما يقابِلُ المعْنَى-.

[٢] معانٍ ضدُّ أعيانٍ، وأعراضٌ ضدُّ أجسامٍ.

وَهِيَ قَائِمَةٌ بِنَا كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ[١].

ثُمَّ إِنَّ مِن المَعْلُومِ أَنَّ الرَّبَّ لَـمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ: لَـمْ يَقُلِ المُسْلِمُونَ إِنَّ ظَاهِرَ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ مِثْلُ مَفْهُومِهِ فِي حَقِّنَا؛ فَكَذَلِكَ لَـمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ خَلَقَ آدَمَ بِيَدَيْهِ لَـمْ يُوجِبْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُهُ غَيْرَ مُرَادٍ، لِأَنَّ مَفْهُومَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ كَمَفْهُومِهِ فِي حَقِّنَا، بَلْ صِفَةُ المَوْصُوفِ تُنَاسِبُهُ.

فَإِذَا كَانَتْ نَفْسُهُ المُقَدَّسَةُ لَيْسَتْ مِثْلَ ذَوَاتِ المَخْلُوقِينَ فَصِفَاتُهُ كَذَاتِهِ لَيْسَتْ كَصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَنِسْبَةُ صِفَةِ المَخْلُوق إِلَيْهِ كَنِسْبَةِ صِفَةِ الخَالِقِ إِلَيْهِ[٢].

---

[١] قوله: «وَهِيَ قَائِمَةٌ بِنَا: كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ»: أصحيحٌ هذا أم لا؟

تقْسِيمُ المؤلِّفِ صِفَاتِ الإنسانِ بالنِّسبَةِ إلى صِفَاتِ الله يُبَيِّنُ أن صفاتِنَا منها أعيانٌ، ومنها وأجسامٌ هي أبعاضٌ لنا، مثْلُ اليدِ والوجهِ والعَينِ والرأسِ والرِّجْل إلى آخِرِهِ، وشيءٌ من صفَاتِنَا معانٍ وأعراضٌ، مثْلُ العِلم، فأنا مثلًا عِنْدِي عِلم وعنْدِي قُدرة، لكِنْ لَا يُمْكِنُ لأحدٍ أن يُشاهِدُ أحَدٌ عِلْمِي وقُدْرَتِي شيئًا متَمِيِّزًا كما تَتَمَيَّزُ اليد.

إِذَنْ صارت صفاتُنَا تنقسمُ إلى قسمَينِ: السَّمعِ والبصرِ معْنًى وليس عينًا، فالعَينُ هذِه وسيلةٌ؛ يعني: إناءٌ، والبصرُ فيها وسيلَةٌ إلى الرُّؤيةِ، وليس البَصَرُ هو العَينُ، أمَّا العينُ فهِي الجِسْم.

[٢] المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يَقِيسُ الصِّفَاتِ الَّتي هي غيرُ معانٍ إلى الصِّفَاتِ الَّتي هِي معانٍ، فصِفَاتُنا معانٍ وأجسامٌ، وصِفَاتُ الله تعالى معانٍ وشيء يشتَرِكُ في الاسمِ مع ما هُوَ أبعاضٌ لنا، ولا نَسْتطيع أن نقولَ: إنه بعْضٌ لله، لكن نقول: يشارِكُ في الاسمِ ما هو من أبْعَاضِنَا، مثل: اليدِ.

وَلَيسَ المَنْسُوبُ كَالمَنْسُوبِ، وَلَا المَنْسُوبُ إِلَيْهِ كَالمَنْسُوبِ إِلَيْهِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ**»، فَشَبَّهَ الرُّؤْيَةَ بِالرُّؤْيَةِ وَلَمْ يُشَبِّهْ المَرْئِيَّ بِالمَرْئِيِّ[١].

---

[١] يقْصِدُونَ أنَّ صفَةَ الخَالِقِ تَليقُ به، وصفَةَ المَخْلُوق تليقُ به، وليس المنسوبُ كالمنْسُوبِ، ولا المنسوبُ إلَيْهِ كالمنْسُوبِ إلَيْه، كما قالَ ﷺ: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ**»(١)، فشَبَّه الرُّؤيةَ بالرُّؤيةِ، ولم يُشَبِّهِ المَرْئيَّ بالمَرْئيِّ.

فالمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ رأى صِفَات معانٍ متَّفَقًا علَيْهَا، وصفات معانٍ مختَلَفًا عليها، وصفاتٍ معنويَّةً وصفاتٍ عينيَّةً.

صِفَاتُ معانٍ متَّفَقٌ عليها، مثل: العِلم والقُدْرَة والسمْع والبصَر، هذه كلُّنا متَّفِقُونَ على أن ظاهِرَ النُّصوصِ فيها مُرادٌ.

وصِفَاتٌ معنَوِيَّةٌ متنازَعٌ فيها، مثل: المَحَبَّةِ والاستواءِ والرِّضَا، فأهل السُّنَّةِ والجماعة يقُولُونَ: إن ظاهِرَهَا مُرادٌ، ولكن بالمَعْنى الَّذي يَلِيقُ باللهِ، ومن نازَعَهُم في ذَلِك يقولُ: ظاهِرُها غيرُ مرادٍ؛ لأنَّهم يعتَقِدُونَ أنَّ ظاهِرَها التشبيهُ، فلذَلِك قالوا: غيرُ مرادٍ.

أما الصِّفَاتُ المعنَوِيَّةُ والعيْنِيَّةُ؛ فمِن صفاتِنَا ما هو معْنَى كالعِلْمِ، ومن صفاتنا ما هو عَيْنٌ وبعْضٌ، مثلُ: اليدِ، فنَحْن نقول: كما أن الصِّفَاتِ المعنَوِيَّةَ المثبتَةَ لله كالعِلْمِ لا يُشبِهُ صفاتِنَا المعنَوِيَّةَ كعِلمِنا، فكذَلِك الصِّفَاتُ الأخرى الَّتي تُشارِكُ مما هو عينٌ له لا تُشْبِهُ ما هو عينٌ لنا، فيَدُ اللهِ لا تُشبهُ أيدِيَنَا، كما أن عِلْمه لا يُشْبِهُ عِلمَنا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٢٩)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣).

وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِالْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ، وَهُوَ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَتَوَهَّمُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ أَوْ كَثِيرٍ مِنْهَا أَوْ أَكْثَرِهَا أَوْ كُلِّهَا أَنَّهَا تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ[١]، ....

فالقاعِدةُ الثَّالِثَةُ تعودُ على شيءٍ واحدٍ، وهو: هَلْ ظاهِر النُّصوصِ مُرادٌ أم غيرُ مُرادٍ؟

وقد قَرَّرَ شيخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إذا أُريدَ بالظَّاهِرِ المَعْنى اللائقُ بالله فهو مُرادٌ، وإن أُريدَ به المَعْنى المماثِلُ لصفاتِ المَخْلُوقِين فهو غيرُ مُرادٍ، لكنَّ الواقِعَ أن هذا ليسَ ظاهِرَ النُّصوصِ؛ لأنَّ هذا كُفرٌ وضلالٌ، ولا يمكن أن يكونَ ظاهِرُ النُّصوصِ كفرًا وضَلالًا، وضربَ لذَلِك بأمثلة مِنَ الصِّفَاتِ المعنَوِيَّةِ والصِّفَاتِ الجزئيَّة بالنِّسبة لنَا، وقال: إن صفاتِنَا منها ما هو معَانٍ، مثلُ: العِلْمِ، ومنها ما هو أبعاضٌ وأجزاءٌ مثلُ: اليدِ، وتحاشَى المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُعبِّر بمثل ذَلِك بالنِّسبَةِ للبعضِ أو الجزء بالنِّسبة لصفاتِ اللهِ، وهذا حقٌّ ليسَ لنا أن نقولَ: يدُ اللهِ بعضٌ منه أو جزءٌ منه، فإنَّ هذا غيرُ وارِدٍ في الشَّرعِ، ولكن نقول: مِن صِفَاتِ الله ما يَشتَرِكُ في الاسم ما هو أبْعاضٌ لنا، وما يُشارك بالاسمِ ما هو مَعانٍ لنا.

ولهذا نقول بالنِّسبة لصفاتِ الله أنها تنْقَسِمُ إلى معنَوِيَّةٍ وغير مَعْنَوِيَّةٍ، فالمعنوية مثل العلمِ والقُدْرَةِ، وغيرُ المعنَوِيَّةِ مثلُ اليد والوجهِ إلى آخره بالنِّسبة لصفاتِ اللهِ.

[١] قوله: «**وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِالْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ، وَهُوَ: أَنَّ كَثِيرًا مِن النَّاسِ يَتوَهَّمُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ أَوْ كَثِيرٍ مِنْهَا أَوْ أَكْثَرِهَا أَوْ كُلِّهَا**»: جَعَلَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلَّ ما يمكِنُ من طَوائفِ المبتدِعَةِ يتوهَّم في بعْضِ الصِّفَات، وهؤُلاءِ الَّذين يُثبِتُونَ أكثَرَ الصِّفَاتِ يَتوهَّم في كثيرٍ منها أو أكثرِها، وهؤُلاءِ الَّذين يُثبِتُونَ بعضَ الصِّفَاتِ وينفُونَ أكثرَها

ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَنْفِيَ ذَلِكَ الَّذِي فَهِمَهُ فَيَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ المَحَاذِيرِ[١]:

-مثل الأشْعريَّة- يتوهَّم في كل الصِّفَاتِ، وهؤُلاءِ الَّذين يُنكِرُونَ جميعَ الصِّفَات مثل الجَهْمِيَّة والمعتزلة، يتوهَّمون أنها تُماثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِين، ثم يريدُ أن ينْفِيَ ذَلِك الَّذي فَهِمَه، فيقَعُ في أربعة أنواعٍ من المحاذِيرِ.

هُنَا من القاعدَةِ أنَّ بعضَ النَّاسِ -أو نقول كما قال المؤلِّفُ، أن كثيرًا من النَّاس، وكثيرٌ من النَّاس بمَعْنى: بعض النَّاس- يتوهَّمُ في صِفَات الله كُلِّها أو بعْضِها أنها تُماثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِين، إذا توهَّم هذا فهُو يريدُ أن ينفيَ التَّمثِيلَ عن اللهِ، ولا طريقَ له إلى نَفْي التَّمثيلِ إلا بنفي هذه الصِّفَاتِ؛ لأنَّه يعتَقِدُ أن الصِّفَاتِ تُماثِلُ صفةَ المَخْلُوقِين، ويقولُ -وقولُه حقٌّ-: إنَّ اللهَ لا مِثْلَ له.

هذا صحيحٌ أن اللهَ لا مِثْلَ له، وهذه الصِّفَةُ تقْتَضِي التمثِيلَ، فالواجبُ نحو هذه الصِّفَةِ أن نَنْفِيَهَا عن اللهِ ما دامتْ تقْتَضِي التَّمثيلَ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليسَ كمثْلِهِ شيءٌ.

إذَنْ هذا الرَّجُل يفْهَمُ من الصِّفَاتِ أنها تماثِلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِين، فإذا كان يعتَقِدُ هذا الاعتقادَ فالواجِبُ عليه نَفْي هذه الصِّفَات، ثم يُريدُ أن ينْفِيَ هذه الصِّفَاتِ عن اللهِ؛ لأنَّه يعتَقِدُ على زعْمِه أنها تماثل صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، ومماثلَةُ المَخْلُوقِين يجب نَفْيُهَا عن الله -سبحانه-، وهذا الفهمُ ليسَ بصحيحٍ، ففَهْمُه أنها تُنافِي المَخْلُوقات غيرُ صحيحٍ كما مَرَّ في القاعِدَةِ السَّابِقة.

[١] قوله: «فَيَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ أَنْواعٍ مِنَ المَحَاذِيرِ»، يقع؛ أي: هذا الَّذي فَهِم أن الصِّفَاتِ تُماثِلُ المَخْلُوقِين فيريد أن ينفيَ المُماثلة عَنِ الله، يقع في أربعةِ محاذِير:

أَحَدُهَا: كَوْنُهُ مَثَّلَ مَا فَهِمَهُ مِنَ النُّصُوصِ بِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، وَظَنَّ أَنَّ مَدْلُولَ النُّصُوصِ هُوَ التَّمْثِيلُ[١].

الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا جَعَلَ ذَلِكَ هُوَ مَفْهُومَهَا وَعَطَّلَهُ، بَقِيَتِ النُّصُوصُ مُعَطَّلَةً عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِاللهِ[٢].

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَنْفِي تِلْكَ الصِّفَاتِ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَيَكُونُ مُعَطِّلًا لِمَا يَسْتَحِقُّهُ الرَّبُّ[٣].

---

[١] المحْذُورُ الأَوَّلُ: فهمُهُ التَّمثِيلَ.

[٢] المحذورُ الثَّاني: إذا جَعَلَ هذا هو مَدْلولُ النُّصوصِ فهو يعطِّلُ النُّصوصَ عن معنَاها، يقول: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]، لا تَدُلُّ على وجه اللهِ، فإِذَنْ يكون عطَّلَ معنَاها عمَّا دلَّتْ عليه من إثباتِ الصِّفَاتِ اللائقةِ بالله، فبَقِيَ مع جِنايتِهِ على النُّصوصِ وظنِّه السيِّءِ الَّذي ظنَّهُ باللهِ ورسولِهِ؛ حيث ظنَّ أنَّ الَّذي يُفهَمُ من كلامِهِ أنَّه التَّمْثِيلُ الباطلُ، قد عطَّلَ ما أودعَ اللهُ ورسُولُه في كلامِهِمَا من إثباتِ الصِّفَاتِ للهِ والمعاني الإلهيَّةِ اللائقةِ بجلالِ الله تعالى.

إذن هَذان المحذورانِ جمَعَهُنَّ المُؤلِّف، وهذا نقول له: إنه جنَا على النُّصوص بأمرَين؛ بظنِّه أنها تقْتَضِي التَّمثيلَ، ثم بتَعْطِيلِهِ ما دلَّتْ عليه من المعاني اللائقةِ باللهِ.

هذانِ محذُورانِ بيِّنانِ.

[٣] المحذورُ الثَّالثُ: أنه قالَ على اللهِ بغير عِلْمٍ؛ حيث قال: إن هذه الصِّفَةَ تقتَضِي المماثَلَة، وهل قالَ اللهُ تعالى أنه مماثلُ المَخْلُوقِين؟ لم يَقُلْ ذَلِك اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بل نفى ذَلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فتبَيَّنَ بهذا

فَيَبْقَى مَعَ جِنَايَتِهِ عَلَى النُّصُوصِ، وَظَنِّهِ السَّيِّئِ الَّذِي ظَنَّهُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ - حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمَا هُوَ التَّمْثِيلُ الْبَاطِلُ-، قَدْ عَطَّلَ مَا أَوْدَعَ اللهُ وَرَسُولُهُ فِي كَلَامِهِمَا مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ للهِ وَالمَعَانِي الْإِلَهِيَّةِ اللَّائِقَةِ بِجَلَالِ اللهِ تعالى.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ يَصِفُ الرَّبَّ بِنَقِيضِ تِلْكَ الصِّفَاتِ مِنْ صِفَاتِ الْأَمْوَاتِ وَالجَمَادَاتِ[١] ....

المحذورِ الثَّالثِ أنه قال على الله بغيرِ عِلْمٍ، والقائلُ على الله بغير عِلْم واقِعٌ في جهْلٍ مرَكَّبٍ، وواقعٌ فيما حرَّم الله عليه بدليل آيتَينِ من القرآنِ:

أوَّلًا: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]. وهذا قَفا بما ليْسَ به عِلْم.

ثانيًا: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]، وهذا قالَ على اللهِ ما لا يَعْلَمُ؛ لأَنَّه قالَ: إن هذه الصِّفَات تقتَضِي المماثَلَةَ وهي لا تقتَضِي المماثَلَة.

[١] المحذورُ الرابعُ: أنه يَصِفُ الربَّ بنقيضِ تلكَ الصِّفَاتِ من صِفَات الأمواتِ والجَمادات، أو صِفاتِ المَعْدُومات، أو صِفَاتِ المُمْتَنعاتِ.

وقَدْ مرَّ عَلَيْنَا بعضُ هؤُلاءِ، بعضُ هؤُلاءِ يَسْلُبونَ عنه النَّقِيضين؛ يعني: يَصِفُونَهُ بالمُمْتَنعاتِ، فهو إذا نفَى ذَلِك وصفَ الربَّ بنَقِيضِ تلك الصِّفَات.

وهل هو يصَرِّحُ بوصفِ الله بنقيضِ تلكَ الصِّفَات أم هو مِن لازِمِ قولِهِ؟

الجوَاب: أنه من لازِمِ قولِه، فهو لا يُصرِّحُ بذلِكَ، لكن مِن لازِم قولِهِ، فمثلًا إذا قال: إن اللهَ تعالى ليس عَالِيًا بذاتِهِ، يلْزَمُ هذا الجَهْلُ أن يكـون سُفْليًّا، إذا انتفَى العُلُـوُّ

أَوْ صِفَاتِ المَعْدُومَاتِ[١]، ....

فنَقيضُه السُّفل؛ لأنَّ أي شيءٍ إما أن يكون عاليًا أو سافلًا، فإذا نَفَى العُلوَّ عن الله بذاته لزِمَ أن يكون سَافلًا.

لكن هل هو يَقولُ إن الله -سبحانه- في السُّفل؟!

لا، إلا إنه يلْزَمُ على قولِهِ.

وإذا نَفَى عنِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الرَّحمةَ لزِمَه ضدُّ الرَّحمةِ، أن يكون قاسِيًا ظالمًا، لكنه لم يَقُلْ: إن الله قاسٍ وظالمٌ، لكن إذا انتَفَتِ الرَّحمَةُ لزِمت القَسْوَةُ والظُّلم.

إذن هو إذا نَفَى ما وصَفَ الربُّ بِهِ نفسَه من الكمالِ لَزِمَ ضِدُّ ثبوتِ هذه الصِّفَات من النَّقائصِ، ولهذا يقول: «**الرَّابعُ: أَنَّهُ يَصِفُ الرَّبَّ بِنَقِيضِ تِلْكَ الصِّفَاتِ مِنْ صِفَاتِ الْأَمْوَاتِ وَالجَمَادَاتِ**».

من صِفَاتِ الأمواتِ إذا قال: إن اللهَ لا يفْعَلُ ولا يمْكِنُ أن ينزِلَ إلى السَّماءِ الدُّنْيا للقضاءِ بين عبادِهِ، أو لا يمكنُ أنْ يَسْتَوِي على العرشِ؛ لأنَّ هذا يسْتَلْزِمُ الحرَكة، والحرَكَةُ مُمْتَنِعَةٌ على اللهِ، يصيرُ إذن جمادًا أو مَيتًا -سبحانه-؛ لأنَّ هـذا هـو الَّذِي لا يتحَرَّكُ، إذن كلامُهُ في نَفْيِ صِفَاتِ الكمالِ يسْتَلْزِمُ إثباتَ نَقْيضِهَا، وترى نقِيضَها غيرَ ضِدِّهَا.

[١] «**أَوْ صِفَات المَعْدُومَـاتِ**» المُمْتَنعاتُ إذا قـال: إن الله ليس حيًّا ولا مَيِّتًا ولا جاهلًا، إذا نَفَى ما وصَفَ اللهُ به نفسَه من صِفَاتِ الكمالاتِ لزِمَ أن يصِفَه بصفاتِ النقائصِ، فمثلًا يقولُ: إن الله ليسَ بِحَيٍّ ولا ميِّتٍ، وليس بعالِمٍ ولا جاهلٍ، ولا بفاعِلٍ ولا بساكِنٍ، ما معْنَى هذا؟

فَيَكُونُ قَدْ عَطَّلَ بِهِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا الرَّبُّ، وَمَثَّلَهُ بِالْمَنْقُوصَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ، وَعَطَّلَ النُّصُوصَ عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِن الصِّفَاتِ، وَجَعَلَ مَدْلُولَـهَا هُوَ التَّمْثِيلُ بِالْمَخْلُوقَات، فَيُجْمَعُ فِي كَلَامِ اللهِ وَفِي اللهِ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ، فيَكُونُ مُلْحِدًا فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ[١].

وصفَهُ بالأشياءِ المُمْتنعةِ الَّتي لا يمكن في بَداهَةِ العُقولِ أن تتحَقَّق، (فيَكُونُ قَدْ عطَّلَ بِهِ) أي: بفِعلِهِ هذا، وهو نَفْي صِفَاتِ الكمالِ الَّتي يستَحِقُّها الرَّبُّ.

[١] التعْطيلُ والتَّمثيلُ كلاهما إلحادٌ؛ لأنَّ المعَطِّل نقَصَ وفرَّطَ، والممثِّل زادَ وأفرَطَ، المعُطِّل الَّذي يقول: لا يُوصَفُ اللهُ تعالى بالصِّفَاتِ الفُلانِيَّةِ والصِّفَة الفلانية هذا عطَّل نقَصَ، وفرَّق في دلالَةِ النُّصوصِ، والَّذي يقول: يُوصَفُ بهذا مع التمثِيلِ يكون قد زادَ وأفْرَطَ، كلاهما متطرِّفٌ، ولهذا الوسطُ أن يُوصفَ اللهُ بما وَصَف به نفسَه بدونِ تمْثيلٍ.

وقوله: «**مُلْحِدًا فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ**» وذلك لأنَّه عَطَّلَ الأسْماءَ عن معانِيهَا، فالرحمن عطَّله مِنَ الرَّحمَةِ؛ سبق أن قلنا: إن بعضَ المعطِّلةِ يَسْلُبُ معَاني أسْماءِ اللهِ تعالى عنه، يقول: مَعْنى الرحمن إما أنه اسْم عَلَم جامدٍ فقط، وإلا أن الرَّحمنَ هو السَّمِيعُ وهو العليمُ إلى آخِرِه؛ لأنَّها كلَّها مجرَّدَةٌ عن المعَانِي.

أما إلحَادُهُ في آياتِ الله فقَدْ وضَح جدًّا بأنه عطَّلها عن مَعانِيهَا، وهذا إلحادٌ ومَيْل بها، مثالُ ذَلِك أن النُّصوصَ كلها دلَّت على وصفِ اللهِ تعالى بالعُلُوِّ والفوْقِيَّةِ على المَخْلُوقاتِ واستوائِهِ على عرْشِهِ، فأما عُلُوُّهُ ومُبَاينَتُه للمخلوقاتِ فيُعلم بالعَقْلِ الموافِقِ للسَّمعِ، والعُلوُّ دَلالتُه عقليَّة وسمعيَّة؛ يعني: دلَّ عليه العَقْلُ والسَّمعُ، ووَجْهُ دلالَةِ العقلِ على العُلوِّ أن نقول: هل العُلُوُّ صفةُ كمالٍ أم صفةُ نقْصٍ؟

الجوَاب: أنها صفَةُ كمالٍ، هل الربُّ يجِبُ له صِفَاتُ الكمالِ أم يجوزُ عليه صِفَاتُ النَّقْصِ؟

يجب له صِفَات الكمالِ ويمْتَنِعُ عنه صِفَات النقصِ، إذن يلزَمُ ثبوتُ العُلوِّ لله تعالى بذاتِه، فبهذا تَبَيَّنَ دلالة العقْل على عُلوِّ الله.

إذن النَّتيجَةُ أن يَلْزَمَ ثُبوتُ العُلوِّ له -سبحانه-.

دلالة السَّمْع على عُلوِّ الله كثيرةٌ جِدًّا وبِصفة متنوعة: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨].

وقالَ النبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ للجارِيَةِ: «أينَ اللهُ؟». فَقَالَتْ: فِي السَّماءِ[(١)].

وأشارَ النَّبيُّ ﷺ في خطبة عَرَفَةَ إلى السَّماءِ: يُشهِدُ اللهَ تعالى على الخَلْق لما قال: «هَلْ بَلَّغتُ؟». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ»[(٢)].

إذن فالعُلُوُّ قد ثبَتَ بالسُّنَّةِ القولِيَّةِ والفعْلِيَّة والإقرارِيَّةِ، وثبتَ بالقُرآنِ مِنْ وجوهٍ متَنوِّعَةٍ.

أَدِلَّةٌ أخْرى غيرُ السَّمعِ والعَقْلِ:

لدَيْنَا أدِلَّةٌ أخْرى، وهي الفِطرَةُ؛ فإن كلَّ إنسانٍ مَفْطورٌ على عُلوِّ الله، ولذَلِك لو أن الإنسانَ من غيرِ أن يَدْرُسَ أو يتعلَّمَ لو سألَ اللهَ حاجَةً تجِدُهُ ينصرِفُ إلى عُلوٍّ،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧).
(٢) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، برقم (١٢١٨).

ولا نَجِدُ أيَّ إنسانٍ يقول: يا رَبِّي ويضعُ يدَيْهِ بالأرضِ أبدًا، كلُّ إنسانٍ يقول: يَا رَبِّ. نَجِدُهُ يرفعُ يدَيْهِ إلى السَّماء، ولهذا قال أبو المعالِي الجُوَيْنِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان من الأشاعِرة الَّذين يُنكرونَ عُلوَّ اللهِ، وكان يُقرِّر هذا المذهب-: إن اللهَ كانَ ولم يكُن شَيء قَبْلَه. ثم قال: وهو الآن على ما كَانَ عَلَيْهِ. أو قال: كانَ اللهُ ولم يَكُنْ شيءٌ معه، وهو الآن على ما كَانَ عليه.

صحيح، كان اللهُ ولم يكُنْ شيءٌ معَه، الآن على ما كانَ عليه، إذا كان هو الآن على ما كانَ عليه؛ معنَاه إذن: لَيسَ عالِيًا على الخلْقِ؛ لأنَّه ليس معه شَيء، فقال له الهَمَذانِيُّ: يا أَيُّهَا الشَّيخُ، دَعْنَا من ذِكْر العَرْشِ وأخبِرْنَا عن هذه الضَّرُورَةِ الَّتي يجِدُها كلُّ إنسانٍ، ما قال عارف قطُّ: يا اللهُ إلا وَجَد من قلبِهِ ضرورَةً في طلَبِ العُلُوِّ، فجعل الجويني يلطم على رأسِه، ويقول: حيَّرني الهمَذَانِيُّ. لأنَّه عَجَزَ أن يُجيبَ عن هذه الفِطْرَةِ والضرورةِ القَلْبِيَّةِ الَّتي يكون للإنسانِ بدونِ أن يتعلَّم، إذن دَلالَةُ الفطْرَةِ نضيفها إلى دَلالة السَّمع.

الآن نقولُ: هذه ثلاثَةُ أدِلَّةٍ، وهُناك أيضًا دليل رابعٌ: وهو إجماعُ السَّلفِ على أن اللهَ تعالى في العُلُوِّ، فتكون إذِنْ أدلَّةُ العُلُوِّ أربَعَةً:

١-السَّمعُ، ويشمَلُ الكتابَ والسُّنَّة.

٢-العَقْلُ.

٣-الفِطرةُ.

٤-الإجْماعُ.

مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ النُّصُوصَ كُلَّهَا دَلَّتْ عَلَى وَصْفِ الْإِلَهِ بِالْعُلُوِّ وَالْفَوْقِيَّةِ عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ وَاسْتِوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ، فَأَمَّا عُلُوُّهُ وَمُبَايَنَتُهُ لِلْمَخْلُوقَاتِ فَيُعْلَمُ بِالْعَقْلِ الْمُوَافِقِ لِلسَّمْعِ، وَأَمَّا الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ فَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِهِ هُوَ السَّمْعُ.

وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَصْفٌ لَهُ بِأَنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُبَايِنَهُ وَلَا مُدَاخِلَهُ، فَيَظُنُّ الْمُتَوَهِّمُ[١] أَنَّهُ إِذَا وُصِفَ بِالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ كَانَ اسْتِوَاؤُهُ كَاسْتِوَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى ظُهُورِ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف:١٢]، ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٣].

فَيَتَخَيَّلُ لَهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَوِيًا عَلَى الْعَرْشِ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ كَحَاجَةِ الْمُسْتَوِي عَلَى الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ، فَلَوْ غَرِقَتِ السَّفِينَةُ لَسَقَطَ الْمُسْتَوِي عَلَيْهَا، وَلَوْ عَثَرَتِ الدَّابَّةُ لَخَرَّ الْمُسْتَوِي عَلَيْهَا.

---

[١] المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: يظُنُّ المتوَهِّمُ؛ هو أتى بالاسْتِواءِ على العَرشِ ودليلُهُ سمْعِيٌّ محْضٌ وليس له دَلِيلٌ عقْلِيٌّ، ينكِرُ هذا المتَوَهِّمُ استواءَ الله على العرشِ بناءً على ظنِّه أن استواءَ الله على العَرْشِ كاستواءِ الإنسانِ على ظهورِ الفُلْكِ والأنعامِ، مثلُ قولِهِ: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾، فيَتَخَيَّلُ أنَّه إذا كان مستوِيًا على العرْشِ كان محتاجًا إليه كحاجةِ المستوِي على الفُلكِ والأنعامِ؛ ومعلومٌ أن السفينَةَ لو غَرِقَتْ لغَرِقَ الَّذي عليها؛ لأنَّه محتاجٌ إليها، ولو عَثَرَتِ الدَّابَّةُ لسقَطَ الَّذي عليها.

فهل إذا عُدِمَ العرْشُ يسقُطُ الرَّبُّ على زَعْمِهِ كذَلِك؟!

لما رأى أن هَذَا مُمتَنِعٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنكرَ الاستواءَ وقال: إذن أُنكِرُ الاستواءَ، وأقولُ: إنَّ الله تعالى لم يستوِ على العرشِ.

فَقِيَاسُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ عُدِمَ الْعَرْشُ لَسَقَطَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثُمَّ يُرِيدُ بِزَعْمِهِ أَنْ يَنْفِيَ هَذَا فَيَقُولَ: لَيْسَ اسْتِوَاؤُهُ بِقُعُودٍ وَلَا اسْتِقْرَارٍ[١]، وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ مُسَمَّى الْقُعُودِ وَالِاسْتِقْرَارِ يُقَالُ فِيهِ مَا يُقَالُ فِي مُسَمَّى الِاسْتِوَاءِ؛ فَإِنْ كَانَتِ الحَاجَةُ دَاخِلَةً فِي ذَلِكَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الِاسْتِوَاءِ وَالْقُعُودِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَلَيْسَ هُوَ بِهَذَا المَعْنَى مُسْتَوِيًا وَلَا مُسْتَقِرًّا وَلَا قَاعِدًا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي مُسَمَّى ذَلِكَ إِلَّا مَا يَدْخُلُ فِي مُسَمَّى الِاسْتِوَاءِ فَإِثْبَاتُ أَحَدِهِمَا وَنَفْيُ الْآخَرِ تَحَكُّمٌ.

---

[١] يقول: ليسَ اسْتِوَاؤُهُ بقُعُودٍ ولا استِقْرَارٍ، إذن ما هُوَ استِوَاؤُهُ على رأيِه؟

معروف أنَّ عندهم (استَوَى) بمَعْنى (استَوْلى)، وليس معْنَى استَقَرَّ على عرشِهِ أو قَعَدَ علَيْه، وكلمة قَعَد وإن كانَتْ ورَدَتْ في أثرٍ ضعيفٍ بلفظ (جَلَس عَلَى العَرْشِ)، لكن هي أيضًا تَنْفِرُ منها النَّفْسُ؛ لأنَّه ليس مَشهورًا، والمشهورُ أنَّ الاستواءَ بمعْنَى العُلُوِّ والاستقرارِ.

لكن مع ذَلِك المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أراد أن يَحْكِيَ كلامَ غيرِهِ فيقولُ: «**لَيْسَ اسْتِوَاؤُهُ بِقُعُودٍ وَلَا اسْتِقْرَارٍ وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ مُسَمَّى الْقُعُودِ وَالِاسْتِقْرَارِ يُقَالُ فِيهِ مَا يُقَالُ فِي مُسَمَّى الِاسْتِوَاءِ**»: وهذا يُقالُ فيه ما يُقال في مُسمَّى الاستواءِ؛ أي: أنَّ المَعْنى أنَّك إذا قلتَ: ليس بقُعودٍ ولا استِقْرَارٍ، فإن القعودَ والاستقرارَ يلزم في مُسمَّاه ما يلْزَمُ في مُسمَّى الاستواءِ؛ بمعْنَى أنَّ مَنْ قَعَد على شَيء كان مُضطرًا إليه.

وكلامُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ عن موضوعِ الاستواءِ على العَرْشِ، وأنه لا يجوزُ أن نعتَقِدَ أن استواءَ اللهِ على عرشِهِ كاستِواءِ الإنسانِ على الفُلكِ والأنْعامِ؛ لأنَّ اللهَ لم يقُل: (الاستواءُ) مطْلَقًا، بل ذكَرَ استواءً مُقيَّدًا بالعَرْشِ ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فهو استِوَاؤُهُ من

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ بَيْنَ مُسَمَّى الِاسْتِوَاءِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَالْقُعُودِ فُرُوقًا مَعْرُوفَةً.

وَلَكِنَّ المَقْصُودَ هُنَا أَنْ يُعْلَمَ خَطَأُ مَنْ يَنْفِي الشَّيْءَ مَعَ إِثْبَاتِ نَظِيرِهِ، وَكَأَنَّ هَذَا الخَطَأَ مِنْ خَطَئِهِ فِي مَفْهُومِ اسْتِوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ، حَيْثُ ظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُ اسْتِوَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى ظُهُورِ الْأَنْعَامِ وَالْفُلْكِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الِاسْتِوَاءَ إِلَى نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ كَمَا أَضَافَ إِلَيْهِ سَائِرَ أَفْعَالِهِ وَصِفَاتِهِ.

فَذَكَرَ أَنَّهُ خَلَقَ ثُمَّ اسْتَوَى، كَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ قَدَّرَ فَهَدَى، وَأَنَّهُ بَنَى السَّمَاءَ بِأَيْدٍ، وَكَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَعَ مُوسَى وَهَارُونَ يَسْمَعُ وَيَرَى، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

فَلَمْ يَذْكُرِ اسْتِوَاءً مُطْلَقًا يَصْلُحُ لِلْمَخْلُوقِ وَلَا عَامًّا يَتَنَاوَلُ المَخْلُوقَ، كَمَا لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ صِفَاتِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اسْتِوَاءً أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ فَلَوْ قُدِّرَ -عَلَى وَجْهِ الْفَرْضِ المُمْتَنِعِ- أَنَّهُ هُوَ مِثْلُ خَلْقِهِ -تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ- لَكَانَ اسْتِوَاؤُهُ مِثْلَ اسْتِوَاءِ خَلْقِهِ؛ ....

خاصٍّ إلى خاصٍّ، فلا يجوز أن يُجعَلَ كاستواءِ المَخْلُوقِ.

وذكر المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا مثالًا آخرَ وهو الأيدي، فقالَ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، ولا أحَدَ يَتوَهَّمُ أن بِناءَ الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ للسَّماءِ مثلُ بِناءِ البيتِ يحتاج إلى أيدٍ وما أشبَه ذلِكَ، إذَنْ بِناءُ الله للسَّماءِ خاصٌّ به، كما أن استِواءَهُ على العَرْشِ خاصٌّ به.

وهل يكونُ اللهُ تعالى محتاجًا إلى العَرْشِ بحيثُ لو أُزيل العَرْشُ لسقط الله -سبحانَه-؟

كلا، لكِنَّ الإنسانَ إذا استوَى على الفُلكِ فهو محتاجٌ إليه، فلو غَرِقَ الفُلكُ لغرقَ الإنسانُ، ولو عثَرَتِ البَهِيمَةُ لسقطَ الإنسان، فبيْنَهُما فرْقٌ.

أَمَّا إذَا كَانَ هُوَ لَيْسَ مُمَاثِلًا لِخَلْقِهِ بَلْ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ الْغَنِيُّ عَنِ الخَلْقِ، وَأَنَّهُ الخَالِقُ لِلْعَرْشِ وَلِغَيْرِهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا سِوَاهُ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَهُوَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا اسْتِوَاءً يَخُصُّهُ لَمْ يَذْكُرْ اسْتِوَاءً يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ، وَلَا يَصْلُحُ لَهُ -كَمَا لَمْ يَذْكُرْ فِي عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرُؤْيَتِهِ وَسَمْعِهِ وَخَلْقِهِ إِلَّا مَا يَخْتَصُّ بِهِ-، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَهَّمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَوِيًا عَلَى الْعَرْشِ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَوْ سَقَطَ الْعَرْشُ لَخَرَّ مَنْ عَلَيْهِ؟ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالجَاحِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، هَلْ هَذَا إِلَّا جَهْلٌ مَحْضٌ وَضَلَالٌ مِمَّنْ فَهِمَ ذَلِكَ وَتَوَهَّمَهُ أَوْ ظَنَّهُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ وَمَدْلُولَهُ، أَوْ جَوَّزَ ذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ الْغَنِيِّ عَنِ الخَلْقِ؟ بَلْ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ جَاهِلًا فَهِمَ مِثْلَ هَذَا وَتَوَهَّمَهُ لَبُيِّنَ لَهُ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَدُلَّ اللَّفْظُ عَلَيْهِ أَصْلًا كَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى نَظَائِرِهِ فِي سَائِرِ مَا وَصَفَ بِهِ الرَّبُّ نَفْسَهُ.

فَلَمَّا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾، فَهَلْ يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ أَنَّ بِنَاءَهُ مِثْلُ بِنَاءِ الْآدَمِيِّ الْمُحْتَاجِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى زِنْبِيلٍ وَمَجَارِفَ وَضَرْبِ لَبِنٍ وَجَبْلِ طِينٍ وَأَعْوَانٍ؟

قَدْ عَلِمَ أَنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ الْعَالَمَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَالِيَهُ مُفْتَقِرًا إِلَى سَافِلِهِ[١].

فَالهَوَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ وَلَيْسَ مُفْتَقِرًا إِلَى أَنْ تَحْمِلَهُ الْأَرْضُ، وَالسَّحَابُ أَيْضًا فَوْقَ الْأَرْضِ وَلَيْسَ مُفْتَقِرًا إِلَى أَنْ تَحْمِلَهُ، وَالسَّمَوَاتُ فَوْقَ الْأَرْضِ وَلَيْسَتْ مُفْتَقِرَةً إِلَى حَمْلِ الْأَرْضِ لَهَا؛ ....

---

[١] هذا مُسلَّمٌ.

فَالْعَلِيُّ الْأَعْلَى رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ إِذَا كَانَ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ، كَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى خَلْقِهِ أَوْ عَرْشِهِ؟ أَوْ كَيْفَ يَسْتَلْزِمُ عُلُوُّهُ عَلَى خَلْقِهِ هَذَا الِافْتِقَارَ وَهُوَ لَيْسَ بِمُسْتَلْزَمٍ فِي الْمَخْلُوقَاتِ[١]؟

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَا ثَبَتَ لِمَخْلُوقٍ مِنَ الْغِنَى عَنْ غَيْرِهِ فَالْخَالِقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحَقُّ بِهِ وَأَوْلَى[٢].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦][٣].

---

[١] أتى المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بدليلٍ عَقْليٍّ؛ وهو أن الشَّيءَ الأعلى لا يفتَقِرُ إلى الأسفلِ، وإذا كانَ الهواءُ لا يفتقِرُ إلى الأرضِ وهو فوقَه، والسَّحابُ لا يفتقِرُ إلى الأرضِ وهو فَوقَهُ، والسَّمواتُ لا تَفْتَقِرُ إلى الأرضِ وهي فَوقَها، فكذَلِك اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوقَ العَرشِ ولا يفتقِرُ إلى العرشِ.

[٢] كلُّ ما ثَبَتَ من غِنَى الإنسانِ عن غيْرِهِ فالخَالِقُ أوْلى، أنت مَثَلًا غَنِيٌّ عن فلان وفلان، لستَ بحاجَةٍ إلى أن يساعِدَكَ في مالٍ أو جاهٍ أو بدَن، إذن فالله تعالى أوْلى بالغِنَى من غيره، فإذا كانَ الإنسانُ قد يكُونُ غَنِيًّا عن غيرِهِ ولا يحتاجُ إليه في أيِّ شَيء فالخَالِق من بابِ أوْلى.

[٣] والَّذي في السَّماءِ هُو اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. ﴿فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾: تَضطَرِبُ. مَن تَوهَّم أن مُقْتَضَى هذه الآيَةِ أن يكونَ اللهُ في داخلِ السَّموات فهو ضَالٌّ بالاتِّفاقِ، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ في تَأتِي في اللغَةِ العرَبِيَّةِ للظَّرفِيَّةِ، ومعلوم أن المظروفَ داخل الظرفِ، مثل: الـماءُ في الإناءِ. الإناءُ محيطٌ بالـماءِ، والـماء داخِلُ الإناءِ، الإنسانُ في بيتِهِ.

مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ الآيَةِ -﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾- أَنْ يَكُونَ اللهُ فِي دَاخِلِ السَّمَوَاتِ فَهُوَ جَاهِلٌ ضَالٌّ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ كُنَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ فِي السَّمَاءِ يَقْتَضِي ذَلِكَ فَإِنَّ حَرْفَ «فِي» مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ وَبِمَا بَعْدَهُ، فَهُوَ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا يُفَرِّقُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي الْمَكَانِ وَكَوْنِ الْجِسْمِ فِي الْحَيِّزِ، وَكَوْنِ الْعَرَضِ فِي الْجِسْمِ، وَكَوْنِ الْوَجْهِ فِي الْمِرْآةِ[١]، ....

البيتُ محيطٌ به، وهو داخلُ البيتِ، الدراهِمُ في الجَيبِ. الجيبُ مُحيطٌ بالدَّراهِمِ، وهي في داخِلِ الجَيبِ.

قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، قد يَتَوَهَّمُ إنسانٌ أن السَّماءَ مُحيطَةٌ باللهِ، وأن الله في داخِلِهَا؛ لأنَّه يُعْرَفُ من مَعاني (في) الظرفِيَّةِ، والظرْفِيَّةُ لَا بُدَّ أن يكونَ الظرْفُ محيطًا بالمظْروفِ، والمظروفُ دائمًا في الظَّرْفِ.

[١] يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَرْفُ (في) متعلِّقٌ بما قبْلَهُ وبما بعْدَهُ؛ يعني: من حيثُ المَعْنى لا مِن حيثُ العَمَلِ، هذا ليس متعلِّقًا بكَذَا، بل هو متعلِّقٌ بما قبْلَهُ وبما بعدَهُ بحسَب المَعْنى، مبتدأٌ بحسبِ المَعْنى، متعلِّقٌ بما قبله وبما بَعْدَهُ فينظر لما قَبْلَهُ ويُنظر لما بعْدَهُ ويُفسَّرُ في كلِّ مكانٍ بحسَبِهِ، فانْظُرْ إذا قال الإِنسَان: الشمسُ في السَّماءِ فـ(في) هنا للظرفية، فالسَّماءُ مُحيطةٌ بالشَّمْسِ، وهي داخلُ السَّماءِ، والمُراد بالسَّماء العُلوُّ كما هُو معروفٌ.

وإذا قيل: الشَّيءُ في مكانٍ، والجسمُ في الحَيِّزِ، نجدُ أن بينَهما فرْقًا، الشَّيء في المكانِ فمثلًا: نحن في الغُرفَةِ، وجُدران الغُرفَةِ مُحيطة بِنا مُلاصِقة لنا، لوْ كانت ملاصِقَةً لم نستطع غيرَ المُلاصَقةِ، لكنَّها محيطةٌ بنا.

وَكَوْنِ الْكَلَامِ فِي الْوَرَقِ[١]، فَإِنَّ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ خَاصَّةً يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ حَرْفُ «فِي» مُسْتَعْمَلًا فِي ذَلِكَ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ لَقِيلَ: فِي السَّمَاءِ[٢].

والجسمُ في الحيِّزِ، هذا الحيِّزُ محيطٌ بالجِسْمِ؛ لأنَّ الجسمَ لا يشْغَلُ إلا الحيِّزَ الَّذي هو فيه، فعَلى هذا يكون مُحيطًا به مُلاصِقًا به، كذَلِك العَرَض في الجسمِ، يصلُحُ هذا وهذا.

ولو قُلنا: الطُّولُ في البدنِ، الحُمْرةُ في الوجه، فلا يُشبه معْنَى قولنا: الشَّيء في المكانِ؛ لأنَّ الظَّرْفِيَّةَ هنا غيرُ الظرفِيَّةِ هنا؛ إذ إنَّ هذا عرْضٌ قائمٌ بغيرِهِ، وأما الجسمُ في المكان فهو عيْنٌ حالٍ في غيرِهَا، فبينهما فرْق.

كذَلِك أيضًا تقول: العرَضُ صِفَةٌ، الوجه في المرآةِ، هل هذا مِثْلُ قولِهِ: الوجْهُ في جانبِ الرأسِ أم لا؟ إذا قلت: ضَرَبْتَ وجْهَكَ في المرآةِ، فهل تتألم؟

إذَنْ فكلمة (في) مختلفَةٌ بحسبِ ما تُضَافُ إليه.

[١] وقولُه: «وَكَوْنِ الْكَلَامِ فِي الْوَرَقِ» واحدٌ كتَبَ كلِمَةً في ورقَةٍ، تقول: هذا الكلامُ في الورقِ هل هو كقولِهِ هذا الجسمُ في المكان؟

لا نقول ذَلِك؛ لأنَّ الكلامَ في الورَقِ عبارَةٌ عن نُقُوشٍ وحُروفٍ، أما الكلامُ نفسُه فإنَّه إنما يخْرُجُ من الفَم، وكذَلِك الكلامُ في الورَقِ.

[٢] إذا قِيلَ: العَرْشُ في السَّماءِ أو في الأرضِ، هل يلزَمُ من كونِ العَرْشِ في السَّماء أن تكونَ السَّماءُ مُحيطةً به وهو داخِلَ السَّماءِ؟

وَلَوْ قِيلَ: الجَنَّةُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ لَقِيلَ: الجَنَّةُ فِي السَّمَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ دَاخِلَ السَّمَوَاتِ بَلْ وَلَا الجَنَّةُ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَأَلْتُم الله الجَنَّةَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَى الجَنَّةِ وَأَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَسَقْفُهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ»(١)، فَهَذِهِ الجَنَّةُ سَقْفُهَا الَّذِي هُوَ الْعَرْشُ فَوْقَ الْأَفْلَاكِ، مَعَ أَنَّ الجَنَّةَ فِي السَّمَاءِ يُرَادُ بِهِ الْعُلُوُّ سَوَاءٌ كَانَتْ فَوْقَ الْأَفْلَاكِ أَوْ تَحْتَهَا، قَالَ تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:١٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان:٤٨][١].

الجوَاب: لا؛ لأنَّ السَّمواتِ السبْعَ والأرَضين السبعَ بالنسبَةِ للكُرْسِيِّ كحلْقةٍ أُلقيتْ في فَلاةٍ من الأرْضِ، والكُرسيُّ فضْلُ العرْش عليه كفَضْلِ الفلَاةِ على تلك الحلْقَةِ(٢)، فهل يمكن أن يكونَ ما هذه سَعَتُه داخِلَةً في السَّماءِ أم لا يمكنُ؟ لا يمْكِنُ هذا، مثلُ لو قالَ قائِلٌ: إنه يمكِنُ أن تكونَ السَّمواتُ داخِلَ بَيْضَةٍ، لا يمكن أن تكونَ السَّمواتُ داخلَ بيضَةٍ، كذَلِك لا يمكِنُ أن يكونَ العَرْشُ داخل السَّموات؛ لأنَّه أكبرُ من السَّمواتِ بكثير.

فعلى هذا نقول: السَّماءُ يُراد به العُلوُّ.

[١] انظر إلى المثالَينِ اللَّذَيْن ذكرهما المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:١٥]، يعني: إلى العُلُوِّ، فالسَّماءُ كثيرُ العُلو، كذَلِك ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان:٤٨]، فليس المُرادُ هنا السَّماءُ الَّتي هي السَّماءُ، بل المُرادُ بِهِ العُلوُّ، قالَ اللهُ تعالى:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب درجات المجاهدين، رقم (٢٧٩٠).
(٢) أخرجه ابن حبان (٢/ ٧٦، رقم ٣٦١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦).

﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ﴾ [البقرة:١٦٤]، فالمُراد به هنا السَّماء؛ لقوله: ﴿ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، لكِنْ هُنا ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ المُرادُ بِهِ العُلُوُّ.

يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، لنا فيها ثَلاثُ تَصوُّراتٍ: تصوُّرٌ باطِلٌ، وتصوُّرانِ صحيحانِ:

التصوُّر الأوَّلُ (التصوُّر الباطل): أن نَظُنَّ أن معْنى كونه في السَّماءِ أن السَّماءَ تُحيطُ به، وأنه داخلها، فهذا تصوُّر باطلٌ يُبطِلُه العَقْلُ والشرعُ.

وأتى المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأمثِلَةٍ تدُلّ على أن (في) تكون للظرفية ولكن بحسبِ ما تُضافُ إليه بحسب موقْعِهَا ومكانها.

التَّصوُّرُ الثانِي: أن نقولَ: إن المُراد بالسَّماءِ هُنا العُلوُّ، وتكون في السَّماءِ؛ أي: في العُلُوِّ لا في الأجرامِ المعَيَّنَةِ، ولا شكَّ أن اللهَ تعالى في العُلوِّ وليس في السفلِ.

قد يطالِبُنَا إنسان فيقولُ: أينَ الدَّلِيلُ على أن السَّماء يُرادُ بها العُلُوُّ، نقول له: مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان:٤٨]، يعني: من العُلُوِّ، ومثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:١٥]، أي: إلى العُلُوِّ.

وكما يُقال: الجنَّة في السَّماءِ. يعني: في العُلوِّ، ليس معناه أن السَّماءَ محيطَةٌ بها؛ لأنَّ الجنَّةَ فوقَ السَّماءِ.

التصوُّرُ الثَّالثُ: أن نجعل (في) بمَعْنى (على)، يكون مَعْنى من (في السَّماء) (على السَّماء)، وإن كانَ الآن إذا قُلْنا: (في) بمَعْنى (على) نحتاج إلى الإتيانِ بشاهِدٍ يَدُلُّ على أن في بمَعنى على.

وَلَـمَّا كَانَ قَد اسْتَقَرَّ فِي نُفُوسِ المُخَاطَبِينَ أَنَّ الله هُوَ الْعَلِيُّ الأَعْلَى، وَأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ كَانَ المَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّهُ فِي السَّمَاءِ أَنَّهُ فِي الْعُلُوِّ، وَأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ. وَكَذَلِكَ الجَارِيَةُ لَـمَّا قَالَ لَـهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، إِنَّمَا أَرَادَت الْعُلُوَّ مَعَ عَدَمِ تَخْصِيصِهِ بِالْأَجْسَامِ المَخْلُوقةِ وَحُلُولِهِ فِيهَا، وَإِذَا قِيلَ: الْعُلُوُّ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ مَا فَوْقَ المَخْلُوقاتِ كُلِّهَا فَمَا فَوْقَهَا كُلِّهَا هُوَ فِي السَّمَاءِ وَلَا يَقْتَضِي هَذَا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ ظَرْفٌ وُجُودِيٌّ يُحِيطُ بِهِ؛ إِذْ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَـمِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ إِلَّا اللهُ، كَمَا لَوْ قِيلَ: الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ فِي شَيْءٍ آخَرَ مَوْجُودٍ مَخْلُوقٍ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ السَّمَاءَ المُرَادُ بِهَا الْأَفْلَاكُ كَانَ المُرَادُ أَنَّهُ عَلَيْهَا كَمَا قَالَ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، وَكَمَا قَالَ: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٣٧]، وَكَمَا قَالَ: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٢]، وَيُقَالُ: فُلَانٌ فِي الجَبَلِ وَفِي السَّطْحِ وَإِنْ كَانَ عَلَى أَعْلَى شَيْءٍ فِيهِ[١].

---

[١] نأتي بشاهدٍ مثل: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، إذ ليس المعْنَى في جوفِ الجُذوعِ، لكن المَعْنى: على جُذوعِ النَّخْلِ، وكذَلِك ﴿سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ليس معناهَا احْفُروا خنادِقَ وسيروا فيها، بل تَعني: سِيرُوا على الأرضِ.

فتبَيَّنَ بهذا أن (في) تأتي بمَعْنى (على)، ولا يجوز أن يتوهَّم من ذَلِك، ومَنْ تَوَهَّمَهُ فهو ضالٌّ خاطِئٌ.

فـ(في) للظرفية، وأن السَّماءَ مُحيطَةٌ باللهِ وهو داخِلَها، هذا شَيء مُمْتَنع ولا يجوزُ، ولا نَصِفُ الله تعالى به في قولِه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، فهذا المَعْنى لـم يُرِدْه أبدًا.

الْقَاعِدَةُ الخَامِسَةُ: أَنَّا نَعْلَمُ لِـمَا أُخْبِرْنَا بِهِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ[١].

فَإِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾، ....

---

[١] هذه قاعِدَةٌ مُهِمَّة، ومما أَخْبَرَنَا اللهُ به عن صفاتِهِ مَا نعْلمُه من وجهٍ دُون وجْهٍ، ونحن نضْرِبُ مثلًا لذَلِك: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، فنحن نعْلَمُ معْنَى خلق، وأن الخلقَ هو الإيجادُ والإبدْاعُ والاختِراعُ وما أشبه ذَلِك، لكن لا نعلم كيف خَلَقَ، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿۞ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف:٥١]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، ونحن نعْلَمُ معْنَى استوى، وأَنَّه عَلا واستَقَرَّ، لكن لا نعلمُ كيفَ استَوَى، إذن نحن نعلمُ ما أخبرنا الله به من وجْهٍ دونَ وجهٍ، فمِنْ وجْهِ المعْنى نعْلَمُه ومن وجْهِ الحقِيقَةِ والكَيفِيَّةِ لا نعلمُه، وبهذا يزُولُ الإشكال الَّذي يرِدُ: هلْ آياتُ الصِّفَاتِ من المتشابِه أو من المُحْكَمِ؟

فالجوَاب على هذا السُّؤالِ: إن أردتَ المعْنى فهِي من المُحكَمِ، وإن أردتَ الكَيفِيَّةَ والحقِيقَةَ فإنَّه متشابِهٌ، فمن حيثُ المعنَى فهُو معروفٌ كما قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الْاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ»(١)، ومن حيثُ الكَيْفِيَّةِ فهِي مجهولةٌ.

إذن كلُّ صِفَاتِ الله عَزَّوَجَلَّ إن أَرَدْتَ معناهَا فهِي من المحْكَمِ الواضِحِ، وإذا أردتَ التَّشْبيهَ والحقيقةَ فهي من المتَشَابِهِ؛ لأنَّنا لا نعْلَمُ ذَلِك.

ثم إن المُؤلِّف فرَّع وأطالَ على هذِهِ القاعِدَةِ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٦١).

وَقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾، وَقَالَ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[1].

---

[١]سؤال: هل هذه المغيباتُ فقط الَّتي نَعْلَمُها من وجهٍ دُونَ وجهٍ؟

الجوَاب: لا، كلُّ المغَيَّباتِ؛ الأسْماءُ والصِّفَات، والجنَّةُ أيضًا وما فيها من النَّعِيمِ، والنَّارُ وما فيها من الجَحيمِ كلها أيضًا نَعْلَمُه من وجْهٍ دونَ وجه، إن الأمورَ بمَبْنَاها، فإنا نَعْلمُها من وَجْه دونَ وجهٍ، وجهٌ أننا نعْلَمُه وأننا يمكِنُ أن نَبلُغَهُ بالدَّلِيل، فإن الله تعالى قال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[النساء:٨٢]، والاستفهامُ هنا للتَّوبيخِ؛ توبيخٌ مَنْ لم يتَدَبَّرِ القرآنَ، وكون من لم يتدبَّرِ القرآنَ مُوَبَّخًا يدلُّ على أن القُرآن يمكِنُ الوصولُ إلى معناه، إذ لو لم يُمْكِنِ الوصول إلى معناه ما كان التوبيخُ على ترْكِ التَّدَبُّرِ حالًّا محلَّه؛ يعني: ليس واقعًا في محلِّهِ فكيف يُوبَّخ الإِنسَان على عدم تدبُّر ما لم يُمْكِنْهُ فهمه؟!

الجوَاب: لا، لا يمكن؛ إذن فالقرآنُ يمكِنُ الوصولُ إلى معرفَةِ معناهُ، ولذَلِك وبَّخ اللهُ من لم يتَدَبَّروا القرآنَ.

إذن ما هو الدَّلِيلُ على أننا نعلم ما أخْبَرَنا به مِن وجْهٍ دونَ وجْهٍ؟ الدليلُ قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٢]، وجه الدَّلالة: تَوبِيخُ اللهِ هؤُلاءِ الَّذين لا يتَدبَّرونَ القُرآنَ، وهذا يدُلُّ على أنه يمكنُ الوصول إلى معناه وإلا لما كانَ لتَوبِيخِهِ حَدٌّ.

وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾[المؤمنون:٦٨]، المُراد بقولِهِ: ما قِيلَ لكم وهُو القرآنُ، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[ص:٢٩]، ليَدَّبَّـرُوا آياتِـه،

وَقَالَ تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤][١].

فَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ الكِتَابِ كُلِّهِ وَقَدْ قَالَ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧][٢].

هذا الشاهِدُ، وبعد التدبُّرِ تذَكُّرُ أولي الألبابِ، ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، لو كنا لا نعرفُ معْنَى القرآنِ هل يمكن أن نتَذَكَّرَ؟ أبدًا لو جاء أفصَحُ النَّاسِ باللغَةِ الأعجَمِيَّةِ ووقف أمامَنَا وخطَبَ خِطابًا فصيحًا ونحن لا نعرف لُغتَهُ هل يؤثِّرُ فِينا؟

الجوَاب: أنه لا يؤثِّرُ، إذن القُرآن لوْلا أنه يمكنُ الوصولُ إلى معناه ما قال: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]. إذ لا تَدبُّرَ إلا بعد مَعْرفة المَعْنى.

[١] فأمَرَ بتدبُّرِ القُرآنِ كلِّه، أين الأمرُ؟ فأمَرَ بتَدَبُّرِ القرآنِ، الآياتُ ليس فيها الأمرُ الَّذي هو بصِيغَةِ الأمرِ، لكن فيها ما يدُلُّ على الأمْرِ، وهو التَّوبيخُ والإنكارُ على منْ لم يتدَبَّرْهُ، فمن لازِم ذَلِك أن يُؤمرَ الإنسَان بتدبُّرِهِ، بتدَبُّرِ الكتاب كلِّه، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ لم يقُل إلا آيات الصِّفَات، ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:٦٨].

إذن هو شامِلٌ للقرآنِ كُلِّه ومنه آياتُ الصِّفَات، وحينئذٍ نعْرِفُ أنه يمكن الوصولُ إلى معاني آيات الصِّفَاتِ.

[٢] الآيَة تدُلُّ على أننا نعْلَمُ ما في القرآنِ مِنْ وجهٍ دون وَجْهٍ، لكن بيَّن أن القرآنَ ينقَسِمُ إلى مُحكَمٍ ومتَشَابِه، فالمحكمُ ما علِمْنَا مَعناه وحقيقَتَهُ.

مثل: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام:٧٢]، هذا مُحْكَمٌ، نعرف معْنَى إقامة الصلاة، ونعْرِفُ الصلاةَ ونُقِيمُها.

وَجُمْهُورُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٧][١].

وَهَذَا هُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

- تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا.
- وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ.

مثل: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ مُحكَم، لكنَّ صِفَاتِ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، هل من المُحكم أم المتَشابِهِ؟

من حيث المَعْنى مُحكم؛ لأنَّه واضِحٌ، ومن حيث الحقيقةِ متَشَابِهٌ ولهذا يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ إذا وقفنا أعْرَبْنَا لفظَ الجلالةِ (الله) فاعِلًا و﴿تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ مفعولًا، وتُعْرَبُ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ الرَّاسِخُونَ: مبتدأ، (ويقُولُونَ) الجملة خبرُ المبتدأِ؛ يعني: والراسخونَ في العلم يقُولُونَ آمنَّا به كُلٌّ من عند رَبِّنَا، الواو للاستئناف والراسخون: مبتدأ، وجملة (يقُولُونَ) خَبَرُهُ.

وقوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧]، يعني: ما يتذكَّر إلا أصحابُ العُقولِ.

[١] هذا الوقْفُ لازِمٌ؛ لأنَّه لو وَصَلْتَ لاختلفَ المَعْنى المقصودُ، فيكونُ الوقفُ لُزومًا على قولِهِ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ على رأي جمهورِ سلَفِ الأُمَّةِ وخَلَفِها.

- وَتَفْسِيرٌ تَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ.
- وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ مَنِ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ(١)[١].

---

[١] قسَّمَهُ على أربعَةِ أوجُهٍ:

- تَفْسيرٌ تَعْرِفُه العَرَبُ من كلامِهَا:

مثلُ مَعْرِفَةِ الكهفِ، والنَّمارِقِ، والسُّررِ والأكوابِ، وما أشبه ذلِكَ، فهذا المرْجِعُ فيه إلى اللُّغَةِ العربيَّةِ.

- وتَفْسيرٌ لا يُعذَرُ أحدٌ بجَهالتِهِ:

يعني: لا يُعْذَرُ لكن لَا بُدَّ أن يُعْلَمَ؛ وذلك مِثْلُ الأمورِ الَّتي تَلْزَمُ العَبْدَ من إقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والحجِّ، وما أشبَه ذلكَ، هذا ليس كلُّ أحدٍ يعرِفُهُ، لكن لا يُعذَرُ أحدٌ بجَهلِهِ، يجب أن يتعلَّمَه الإِنسَان.

- وتفسيرٌ تَعْلَمُهُ العلماءُ:

مثلُ الناسِخِ والمنسوخِ، والعامِّ والخاصِّ، والآياتُ الَّتي ظاهِرهَا التعارُض تحتاجُ إلى جمْعٍ وما أشبَه ذلكَ، هذا ليس كلُّ واحدٍ يَعْلَمُه، ولكن يعْلَمُه العلماءُ.

- تفسيرٌ لا يعْلَمُه إلا اللهُ:

مثلُ حقائقَ ما أخبرَ اللهُ بها عَنْ نفْسِهِ وعنِ اليومِ الآخِرِ، هذا لا يعْلَمُه إلا اللهُ، لا يجتَهِدُ أحدٌ فيقولُ: أنا أعْرِفُ حقيقةَ يدِ اللهِ، أعرِفُ حقيقةَ الجنَّةِ، حقيقةَ النَّارِ، فلا أحدَ يَعْرِفُها، ولو ادَّعى العلمَ فهو كاذِبٌ.

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٧٠).

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَطَائِفَةٍ: أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ: عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا. وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ[١].

---

[١] فيه اعتراض آخرُ يَرَوْن أن الراسخِينَ في العِلم يعْرِفُونَ التَّأويلاتِ، وهؤُلاءِ هُمُ الأقلُّ؛ لأنَّه ما دامَ يقولُ: جمهورُ سلفِ الأُمَّةِ وخلَفِها على الوقفِ على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ والراسِخُون في العلمِ يعلمونَ تأويلَهُ، إذا قُلنا: قِفْ على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فمعْنَى ذَلِك أن الرَّاسِخِينَ في العلمِ لا يَعْرِفُونَ التَّأويلَ، لكن رُوِيَ عن مجاهِدٍ وطائفَةٍ من أهلِ العلم حتى عن ابن عباس نفسِه أنه قال: «أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ»(١)، هو نفسه يقول هذا.

وما رُوِيَ عن مجاهد بأنه عرَض المصْحَفَ من فاتِحَتِه إلى خاتمتِهِ على ابنِ عباسٍ يقِفُ عندَ كلِّ آيَةٍ ويسألُه، يجْرِي على أن الرَّاسِخين في العلم أيضًا يعلَمُونَ التَّأويلَ، وعلى هذا الرَّأي لاَ يلزَمُ الوقفُ على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بل تَصِلُ وتقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، ونُعْرِبُها على هذا الوجه فنقول: الواو حرف عطفٍ، والرَّاسِخُونَ معطوفٌ على الله، فتكون فاعلًا، فالرَّاسِخُونَ إذن يعلمونَ تأويلَهُ، وتكون جملة ﴿يَقُولُونَ﴾ حالًا من الرَّاسِخِينَ في العِلمِ؛ يعني: أنهم يعلَمُونَ بقلوبِهِمْ هذا المَعْنى، ويقُولُونَ بألسنَتِهم: آمنَّا به كُلٌّ من عندِ ربِّنا، وبسببِ إيمانِهِمْ أمكنهم الوصولُ إلى معرفَةِ هذا المتشابِه؛ لأنَّ الَّذي لا يُؤمِنُ لو عرضْتَ عليه الآياتِ المتشابِهَاتِ أو عَرَضَتْ له المتشابهاتِ يزْدادُ نُفورًا، والمؤمن الَّذي يعْرف أنه مِنْ عندِ اللهِ، وأنه لا يمْكِنُ أن يتَناقَضَ يتمَعَّن ويتدَبَّر فيزداد إيمانًا، ولهذا قال: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٨٣).

كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، هل بين القولَين خلافٌ وتعارضٌ؟ قول من يقول: إن المتَشابِهَ لا يعلَمُه إلا الله لا يُعلم تأويلُه، وقول من يقول: إن المتشابِه يَعْلَمُ تأويلَه اللهُ والراسخونَ في العِلْمِ هل بينهما تعارَضٌ؟

يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تعارُض بينهما أو «**لَا مُنافَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ**».

القولُ الأوَّلُ: من يقول: إن المتشابِهَ لا يعلَمُ تأويلَهُ إلا الله، وهو الَّذي عليه جمهورُ سلفِ الأُمَّةِ وخلَفِها.

القول الثَّاني: الَّذي يقولُ: إن الرَّاسِخِينَ في العِلم يعلمُونَ التَّأويلَ أيضًا.

المؤلِّفُ تكلَّمَ على الآية: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران:٧]. في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ فيها رأيانِ؛ الرَّأيُ الأوَّل يقولُ: قِفْ على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فلا يكونُ الرَّاسِخُونَ في العِلمِ عالِمين بتأويلِهِ، لا يعلمُ تأويلَهُ إلا اللهُ فقط، ووظيفَةُ الراسِخينَ في العِلمِ أنهم يقُولُونَ: آمنَّا به كلٌّ من عِندِ رَبِّنَا.

الرَّأي الثَّاني يقولُ: لا تَقِفْ على ﴿ٱللَّهَ وَلَا﴾، بل صِلِ الكَلام وقُل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، يعلَمُونَ تأويلَهُ.

فعندك رأي يقول: إن المتشابِه لا يعْلَمُ تأويلَهُ إلا اللهُ، ورأي يقول: المتشابِه لا يعْلَمُ تأويلَهُ إلا اللهُ والرَّاسِخُونَ في العلمِ.

وإذا سأَلَ سائلٌ: هل يختَلِفُ الإعرابُ في حالِ الوقفِ أو الوصْلِ؟

فالجوَاب: نعم يختلِفُ؛ لأنَّك إذا وقفتَ على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فهي مبتدَأٌ والواو للاستئنافِ، وجملة (يقولونَ) خبرٌ، وإذا وصَلْتَ صارتِ الواوُ حرفَ عطْفٍ والراسخونَ معطوفٌ على الله، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ فهي فاعل، وجملة (يقُولُونَ) حالٌ في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ.

والمُؤلِّف يقول: «**لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ**» لماذا لم يكُنْ بينهما مُنافاة؟ لأنَّ كلَّ واحدٍ محمولٌ على جِهَةٍ أُخْرَى، التنافي إنما يكون فيما إذا اتَّفَقَ المتنَافِيانِ في جِهَةٍ واحِدَةٍ، أما إذا كان لكلِّ واحدٍ جهةٌ فلا مُنافاةَ ولا تصَالُح بينهُما، لا منافاةَ بين الوقفِ والوَصْلِ، لماذا لا منافاة؟ لأنَّ للوقْفِ معْنَى وللوصْلِ معْنَى آخر، ما هو مَعْنى الوصلِ؟

الجوَاب: أن التَّأويلَ بمَعْنى التفسيرِ؛ فإننا إذا قلنا: وما يَعْلَمُ تَفْسيرَهُ إلا الله، فإننا نعلَمُ أن الراسِخينَ في العِلْمِ يَعلَمون تفسيرَهُ، ولهذا فُسِّر القرآنُ من أوَّله إلى آخِرِهِ مثلُ ما قالَ مجاهِدٌ فيما جاء عن ابنِ عبَّاسٍ، وإذا قلنا: إن التَّأويلَ هو العاقِبَةُ والحقيقة الَّتي يَؤُولُ إليها الخبرُ أو الأمر، فإنما أخبرَ الله به عن نفْسِه وعن اليوم الآخرِ، لا يعْلَمُه إلا اللهُ.

﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمَعْنى استوْلى، كيفية استواءِ الله على العَرْشِ، استوى بمَعْنى: عَلا واستَقَرَّ، كيْفِيَّةُ كذا وكذا؛ أي: من التَّأويل بمعْنَى التفسير، وأي: من التَّأويل بمعْنَى الحَقِيقَة؟

فَإِنَّ لَفْظَ التَّأْوِيلِ قَدْ صَارَ بِتَعَدُّدِ الِاصْطِلَاحَاتِ مُسْتَعْمَلًا فِي ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ اصْطِلَاحُ كَثِيرٍ مِن المُتَأَخِّرِينَ مِن المُتَكَلِّمِينَ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ: أَنَّ التَّأْوِيلَ هُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَن الِاحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الِاحْتِمَالِ المَرْجُوحِ؛ لِدَلِيلٍ يَقْتَرِنُ بِهِ[١].

إذا قلت: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بمعْنَى: عَلَا واستَقَرَّ، فهذا تفْسِيرٌ ويعْلَمُهُ العُلَماءُ.

إذا قلت استوى على كيْفِيَّةٍ كذَا وكذَا فهذا من التَّأويلِ بمَعْنى الحقيقةِ، ولا يعلَمُهُ إلا اللهُ، فتبيَّنَ الآن أن للتَّأويلِ معْنَيينِ؛ إما التفسيرُ وإما حقِيقَةُ المؤَوَّلِ، فعلى الأَوَّلِ يكون الوقْفُ؛ لأنَّ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ يَعلمون، وعلى الثَّاني يكون القَصْدُ بأن ذَلِك لا يعْلَمُه إلا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

[١] التَّأويل يُطلَقُ على ثلاثَة اصطلاحاتٍ:

الأوَّل: الصَّرْفُ عن المَعْنى الرَّاجِحِ إلى المَعْنى المرْجُوح، وهل يمْكِنُ أن تتنَزَّلُ الآية ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران:٧]، على هذا الاصطلاحِ؟ الجوَاب: لا؛ لأنَّ هذَا اصطلاحُ المتأخِّرينَ، هل يُعرف هذا في كلامِ اللهِ ورسولِه؟ أبدًا.

يعْنِي: معنَّاه أوَّلَ الكَلام إلى كَلام ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ [النحل:٩٨]، إذا قرأتَ؛ مع أن المُرادَ: إذا ابتَدَأْتَ، صَرْف ﴿قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ إلى معْنَى إذا ابتدأتَ يُعْتَبَرُ تأْويلًا؛ لأننا صَرفْنَا الكلامَ عن ظاهِرِه؛ عن الاحتمالِ الرَّاجِحِ للاحتمالِ المرجوحِ بدليلٍ يقْتَرِنُ به؛ وهو أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يكن يَسْتَعِيذُ عندَ الانتهاء من القِراءةِ، ولكنه يستَعِيذُ إذا بَدَأَ القراءةَ، فإذا بدأ القراءةَ استعاذَ، ونُسَمِّي هذا التفسيرَ على هذا الاصطلاح تأويلًا.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنَاهُ أَكْثَرُ مَنْ تَكَلَّمَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي تَأْوِيلِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَتَرْكِ تَأْوِيلِهَا[١].

﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بمعْنَى استَوْلى هذا تأويلٌ؛ لأنَّه صرفُ اللفظِ عن المَعْنى الرَّاجِحِ إلى المَعْنى المرجوحِ، لكن هل هناكَ دَليلٌ؟ كلِمَةُ (بدليل) ليست من تمامِ التعريفِ، ولكنها من تمامِ صِحَّة التَّأويلِ؛ يعني: التَّأويلُ يكونُ صَحِيحًا إذا كان له دَليلٌ، ولا يكونُ صَحِيحًا إذا لم يكن له دليلٌ.

فالَّذي يقـول: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعْنَى استَوْلى، هم يَزعُمـونَ أن لـهم دَلِيلًا على ذَلِك، وهو أن العقْلَ يُحيلُ أن يكونَ الله تعالى مستويًا؛ أي: مرْتَفِعًا وعاليًا عن العَرْشِ، هذا دليلٌ عَقْلِيٌّ، ونحن نرى أن هذا غيرُ دليلٍ؛ ولهذا قلنا: إن هذا التَّأويلَ تأويلٌ فاسدٌ.

المهم: أن المعْنَى الأوَّلَ للتَّأويلِ هو صرْفُ اللفظِ عن المَعْنى الرَّاجِحِ إلى المَعْنى المرجوحِ، وهل نحتاج إلى كلمةِ (بدليل) يقْتَرِنُ به؟ لا، لا نحتَاجُ، إنما نحتاجُ إليها إذا كُنا نريدُ التَّأويلَ الصحيحَ، أما مجرَّدُ صرْفِ اللفْظِ فهو سواء بدليلٍ أو بغيرِ دَليلٍ يُسَمَّى تأويلًا، لكن إن كان بدليلٍ فهو تأويلٌ صحيحٌ إذا كان هذا الدليلُ صحيحًا، وإذا لم يكُنِ الدَّليلُ صحيحًا فليس صحيحًا إذن التَّأويلُ غيرُ مقبولٍ.

تعريف هذا التَّأويلِ: صرفُ اللفظِ عن المعنَى الرَّاجح إلى المَعْنى المرجوحِ، ثم إن كان بِدَليلٍ فهو صحيح وإن لم يكن بِدليلٍ فهو فاسِدٌ.

[١] يعني: الَّذين يقُولُونَ بتأويلِ آياتِ الكِتابِ وصرْفِ اللَّفْظِ على الاحتمالِ الرَّاجِحِ إلى الاحتمالِ المرجُوحِ.

وَهَلْ ذَلِكَ مَحْمُودٌ أَوْ مَذْمُومٌ أَوْ حَقٌّ أَوْ بَاطِلٌ[١]؟

---

[١] إذا كان عليه الدليلُ فهو محمُودٌ وحَقٌّ، وإذا لم يكن عليه الدَّلِيلُ فليس محمودًا وليس بحَقٍّ وهو باطِلٌ، والله أعلم.

التَّأويل له ثلاثَةُ اصطلاحاتٍ:

أولًا: اختلافُ الدليلِ مِنَ المتأخِّرِينَ كما قال المُؤلِّف وهو صَرْفُ اللَّفْظ عن المَعْنى الرَّاجِحِ إلى المَعْنى المرجوحِ، مثال ذَلِك: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل:٩٨]، المَعْنى الرَّاجِحُ: إذا قرأتَ أي: أتممتَ القِراءةَ؛ لأنَّه لا يَصْدُقُ الإنسانُ أنه قَرَأَ إلا إذا قَرأَ، أو على المَعْنى المرجوحِ: إذا قرأتَ؛ أي: أردتَ القِراءةَ؟ تُحمَلُ على المَعْنى المرجوح، فإذا قلنا: إذا قرأتَ القرآنَ؛ أي: إذا أَرَدْتَ قِراءتَهُ، سمَّينا هذا تأويلًا؛ لأننا أخرَجْنَا الآيَة عَنِ المعنَى الرَّاجِح إلى المَعْنى المرجوحِ، ولكن هذا التَّأويلُ صحيحٌ؛ لأنَّه دلَّتْ عليه السُّنَّة، وهو عمَلُ النَّبيِّ ﷺ حيث كان يستَعِيذُ إذا أرادَ أن يَقْرَأَ.

هذا مثال آخر: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، المَعْنى الراجح: عَلا واسْتَقَرَّ، والمَعْنى المرجوحُ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ أي: استَوْلى، الخَلَفُ مِنَ الأشَاعِرَةِ وغيرهم يقُولُونَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعْنَى استولى، ونُسمِّي هذا التفسيرَ تأويلًا؛ لأنَّهم أخرَجُوه عن المَعْنى الرَّاجِحِ إلى المَعْنى المرجوحِ، ما دَلِيلُكم؟

يقُولُونَ: دلِيلُنَا أن اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لا يمكن أن يسْتَوِيَ على العرشِ؛ لأنَّ هذا يقْتَضِي أن يكونَ له جِسمٌ إلى آخرَ ما يقُولُونَ، لكن أهلَ السُّنَّةِ والجماعَةِ يقُولُونَ: نَحمِلُ اللفظَ على المَعْنى الرَّاجِح وهو أنه بمعْنَى علا واسْتَقَرَّ؛ لأنَّ التَّأويلَ الَّذي ذَكَرْتُم ليس عليه دَليلٌ، وحمْله على المعْنى الرَّاجِح لا يمْنَعُه مانعٌ، فيجبُ أن يُحمل على المعْنى الرَّاجِح.

الثَّانِي: أَنَّ التَّأْوِيلَ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ[١].

وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُفَسِّرِينَ لِلْقُرْآنِ كَمَا يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي التَّفْسِيرِ، وَاخْتَلَفَ عُلَمَاءُ التَّأْوِيلِ[٢].

وَمُجَاهِدٌ إِمَامُ الْمُفَسِّرِينَ[٣]، قَالَ الثَّوْرِيُّ: «إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ»[٤]، وَعَلَى تَفْسِيرِهِ يَعْتَمِدُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا، فَإِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ فَالْمُرَادُ بِهِ مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِهِ[٥].

---

[١] ويقالُ: تأويلُهُ يدُلُّ على كذا، أي: تفْسِيرُهُ.

[٢] المَعْنى الثَّاني في التَّأويلِ أي: التَّفسيرُ، تأويلُ كذا أي: تفسِيرُهُ، يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن هذا هو اصطلاحُ المفسِّرينَ للقُرآنِ، ولا سيَّما الَّذين يُفسِّرونه بالأثر مثلُ ابنِ جَريرٍ وأمثالِه، دَعُونا من الَّذين يُفَسِّرُونَهُ بالنَّظَرِ مثل الزمخشَرِيِّ ونحو ذَلِك، هؤُلاءِ قد يَعْنُونَ بالتَّأويلِ المَعنى الأوَّل، لكن مثلَ ابنِ جرير الَّذين تفْسيرُهُم تفسِير أثَرِيٌّ، هؤُلاءِ إذا قالوا: التَّأويلُ أو تأويلُ قوله تعالى. يريدون بذلِكَ التَّفْسِير، فإذن هذا معْنَى آخر للتَّأويل.

[٣] قَصْدُهُ إمامَ المفسِّرينَ في زمنِهِ، وإلا فقَبْلَه مَن هو أعْلم منه كابنِ عبَّاسٍ مثلًا، لكنَّ مجاهدًا إمامُ المفسِّرينَ من التابِعين.

[٤] يعني: مَعْناهُ أنه يكْفِيكَ عن غيرِهِ، وهذا ثناءٌ سابِقٌ.

[٥] إذا قُلْنَا: التَّأويلُ أي: التَّفسِيرُ، فهنا يكون الصَّوابُ في الآيَة الوصْلَ؛ لأنَّ الرَّاسِخِينَ في العِلمِ يعلَمُونَ تأويلَ المتشابِه، فإذا قُلنا بالمَعْنى هذا الثَّاني أن التَّأويلَ

الثَّالِثُ مِنْ مَعَانِي التَّأْوِيلِ: هُوَ الحَقِيقَةُ الَّتِي يَؤُولُ إِلَيْهَا الْكَلَامُ كَمَا قَالَ اللهُ تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:٥٣]، فَتَأْوِيلُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَخْبَارِ المَعَادِ هُوَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِيهِ مِمَّا يَكُونُ مِنَ الْقِيَامَةِ وَالحِسَابِ وَالجَزَاءِ وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ اللهُ تعالى فِي قِصَّةِ يُوسُفَ لَـمَّا سَجَدَ أَبَوَاهُ وَإِخْوَتُهُ قَالَ: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:١٠٠]، فَجَعَلَ عَيْنَ مَا وَجَدَ فِي الخَارِجِ هُوَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَا[١].

بمعنَى التَّفْسِيرِ فلا شكَّ أن قراءةَ الوصلِ أصَحُّ؛ لأنَّ الراسِخينَ في العِلْمِ يعلمونَ تفسيرَ المتَشَابِه، ولهذا رُوي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قالَ: «أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ»(١)، ومعْنَى تأويلِهِ: تَفْسِيرُهُ، والَّذي قال له الرَّسولُ ﷺ: «اللهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»(٢)، عَلِّمْهُ التَّأويلَ أي: التَّفْسِيرَ، فصارتِ الآيَةُ إذا حَمَلْنَا التَّأويلَ في قولِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ إذا حملناهُ على التفسيرِ كان الوصلُ أوْلى من الوقفِ؛ لأنَّ الرَّاسِخِينَ في العلم يعْلمونَ التفسيرَ.

[١] هذا المَعْنى الثَّالثُ في التَّأويلِ أنه الحقيقَةُ الَّتي يَؤُولُ إليها الكلامُ.

فإذا كان الكَلام خَبَرًا عن شيءٍ فتأويلُهُ وُقوع المُخبَر به.

وإذا كان الكلامُ أمرًا فتأويلُهُ فِعْلُ المأمورِ به.

فيُوسفُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رأى في المنام أحدَ عشَرَ كوكبًا والشمسَ والقمرَ له ساجِدِينَ، فهذه الرُّؤيا خبرٌ في الواقعِ؛ لأنَّ «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٦٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (١٤٣).

جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»[(١)]، فكأنَّه لما رَأَى هؤُلاءِ يسْجُدونَ كأنه أُخْبِر بأن هؤُلاءِ يسْجُدونَ له، يعْنِي: أُوحِيَ إليه بأن هؤُلاءِ يسْجُدونَ له، بعْد مُدَّة من دخولهم مصرَ خرُّوا له سُجدًا قال: ﴿تَأْوِيلُ رُءْيَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:١٠٠]، وما معْنَى تأويلها؟ أي: وقُوعُ ما أخْبَرَ به، وكذَلِك يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في المكذِّبينَ يومَ القِيامَة: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣]، ومعْنَى تأويلِه: وقُوعُ ما أخبَرَ بِه، ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:٥٣]، فهذا التَّأويلُ الَّذي بمَعْنَى الحقِيقَةِ.

نقول: التَّأويلُ الَّذي بمعْنَى الحقِيقَةِ إن كان خبرًا فتأويلُهُ وقوعُ المُخبَرِ به، وإن كان أمرًا فتأويلُهُ فِعْلُ المأمورِ بِهِ، ولهذا قالتْ عائِشَةُ في فِعْل الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حينما كان يقولُ: «سُبْحَانَكَ اللهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللهُمَّ اغْفِرْ لِي»[(٢)]. قالت: إنه يتأوَّلُ القُرآنَ، ومعْنَى يتأوَّله أَيْ: يفْعَلُ ما أُمِرَ بِهِ؛ لأنَّ مآلَ الكلامِ إذا كانَ أمْرًا أن يَفْعَلَ هذا الأمْرَ، ومآلُ الكلامِ إذا كان خَبرًا أن يَقَع المُخْبَرُ بِهِ.

وعلى هذا المَعْنى -أي: على معْنَى أن التَّأويلَ بمَعْنَى العاقِبَةِ، وحقيقَةِ المُخْبَرِ بِهِ، وحقيقةِ المأمورِ بِهِ- يكونُ الوقْفُ على قولِهِ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أوْلَى مِنَ الوصْلِ؛ لأنَّ حقيقةَ ما أخْبَرَ اللهُ به عن نفْسِه وعن اليوم الآخِرِ لا يعْلَمُها إلا اللهُ، ولا يعْلَمُها الرَّسولُ.

إذن فالَّذي يتناسَبُ والآيَةُ هُما المعنيانِ الأخيرانِ الثَّاني والثَّالث، أما المَعْنى

(١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب: الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة، رقم (٦٥٨٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٧٨٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

الثَّانِي: هُوَ تَفْسِيرُ الْكَلَامِ وَهُوَ الْكَلَامُ الَّذِي يُفَسَّرُ بِهِ اللَّفْظُ حَتَّى يُفْهَمَ مَعْنَاهُ أَوْ تُعْرَفَ عِلَّتُهُ أَوْ دَلِيلُهُ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ الثَّالِثُ هُوَ عَيْنُ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الخَارِجِ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ[1] ....

الأوَّلُ فلا يتلاءمُ مع الآيَةِ، واللهُ تعالى بقولِه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] لم يُرِدِ المعْنَى المرجوحَ، وإنَّما أرادَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إما حقيقةَ الأمرِ الَّذي أَخْبَرَ به، وإما تَفْسيرَ الخبرِ.

وعليه فإذا أُريدَ بالتَّأويلِ التَّفْسيرُ، فإنَّ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ يعلَمُونَهُ ويكون الوقْفُ أوْلى، وإذا أُريدَ بالتَّأويلِ الحقيقَةُ الَّتي يَؤولُ إليها الكلامُ، وهو وقوعُ ما أخبَرَ به وما أمَرَ به، فإنَّ ما أَخْبر اللهُ به عن نفْسِه وعن اليومِ الآخِرِ لا يَعلمُه إلا اللهُ.

المَعْنى الثَّاني: التَّأويلُ بمعْنَى التَّفسيرِ.

والمَعْنى الثَّالثُ: التَّأويلُ بمعْنَى الحقيقَةِ الَّتي عَلَيْهَا المؤَوَّل، وهذان المعنيانِ هما اللذانِ يمكنُ أن تتنَزَّلَ عليهما الآيَةُ.

فإن فُسِّرْتَ الآيَة بمعْنى التفسيرِ فعليكَ أن تقِفَ، وإن فسَّرتَ التَّأويلَ بمعْنَى الحقيقةِ الَّتي عليها الكلامُ فإن الوقفَ أوْلَى، ويكون هذا مما لا يعْلمُه إلا الله.

وإذا سأل سائل: لماذا ترَكَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ المَعْنى الأوَّلَ؟

فالجوَاب: إنه تركَ المعْنى الأوَّلَ الَّذي هو صرْفُ اللفظِ عن المعْنَى الرَّاجِح إلى المَعْنى المرجوحِ؛ لأنَّه لا يُوافِقُ الآيَةَ ولا يُرادُ في الآيَةِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٧٨٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

يعْنِي: قَوْلَهُ: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ﴾، وَقَوْلُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: السُّنَّةُ هِيَ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ. فَإِنَّ نَفْسَ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ هُوَ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ بِهِ وَنَفْسَ الْمَوْجُودِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ هُوَ تَأْوِيلُ الْخَبَرِ وَالْكَلَامُ خَبَرٌ وَأَمْرٌ.

وَلِهَذَا يقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ: الْفُقَهَاءُ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ كَمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ يَعْلَمُونَ تَفْسِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ لِعِلْمِهِمْ بِمَقَاصِدِ الرَّسُولِ ﷺ كَمَا يَعْلَمُ أَتْبَاعُ بُقْراطٍ وَسِيبَوَيْهِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ مَقَاصِدِهِمَا مَا لَا يُعْلَمُ بِمُجَرَّدِ اللُّغَةِ[١].

---

[١] المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: إن التَّأويلَ بمعْنَى التَّفْسِيرِ، والتَّأويلُ بمعنَى الحقِيقَةِ الَّتي يُؤولُ إليها، نأتي مثلًا إلى تفسيرِ كَلامِ الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في الأمورِ الشَّرْعِيَّةِ إذا تعارَضَ عندنا التفسيرُ اللُّغَوِيُّ والشَّرْعِيُّ فأيهُمْ أعلمُ: الفُقهاءُ الَّذين يتكلَّمونَ على المقاصدِ الشَّرعِيَّةِ أو: أهلُ اللُّغَةِ الَّذين يتكلَّمُونَ على المعانِي اللُّغَوِيَّةِ؟

نقول: الفقهاءُ أعْلَمُ بالتَّأويلِ من أهلِ اللُّغَةِ؛ لأنَّ الفقهاء هم أهْلُ الشَّرعِ الَّذين تمرَّنوا على فِقْهِهِ ومعْرفتِه فيَعْرِفُونَ مُرادَه لكلامِهِ؛ لأنَّهم تعوَّدُوا عليه، مثلُ ما أن الأطباءَ يعرِفُونَ ما لا يَعْرِفُهُ أهلُ اللُّغةِ؛ لأنَّ عندهُمْ اصطلاحاتٍ طبيَّةً لا يعرفها أهلُ اللُّغةِ، سِيبويه يَعرف أتباعُه من كلامه ما لا يعْرِفُه غيرُه؛ لأنَّهم تمرَّنُوا على الكلامِ، والإنسانُ إذا قرأ كُتُبَ عالمٍ من العلماءِ وتَردَّدَ فيها يمْكِنُ لو قرأ عِبارة ما نُسبتْ إليه عَرَف أنها ليست من كلامِهِ؛ مثلًا من قرأ كُتبَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ بكثرةٍ وإذا عباراتها مِثْلُ عبارات الرجل تقول: هذا من كلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ؛ لأنَّك عرفت منهجَهُ وأسلوبَه وكلامَهُ، وكذَلِك كلُّ إنسانٍ يتكَرَّرُ قراءتُكَ لكلامِهِ لا شَكَّ أنك تعْرِفُ من كلامه ما لا يَعرفه غيرُك.

وَلَكِنَّ تَأْوِيلَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِخِلَافِ تَأْوِيلِ الخَبَرِ[١].

إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ: فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللهُ تعالى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ الْمُتَّصِفَةِ بِمَا لَهَا مِنْ حَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، هُوَ حَقِيقَةٌ لِنَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ الْمُتَّصِفَةِ بِمَا لَهَا مِنْ حَقَائِقِ الصِّفَاتِ، وَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ تعالى مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ هُوَ نَفْسُ مَا يَكُونُ مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، ....

الآن إذا جاءنَا إنسانٌ قرأ في الفِقْهِ وتمرَّنَ فيه وإنسان لم يتمرَّن فيه أيهم أعرفُ بكلامِ الفُقهاءِ؟ بالتأكيد الأوَّلُ أعرَفُ؛ لأنَّه مُتمرِّن، وهذا شَيء معروفٌ.

[١] معلومٌ تأويلُ الأمْرِ والنَّهْي، تَأْوِيلٌ للأمرِ بفعلِهِ فلَا بُدَّ أن تعْرِفَهُ؛ لأنَّك لَا بُدَّ أن تَصِفَ الأمرَ، والنهي كذَلِك لَا بُدَّ أن تَتَجَنَّبَهُ، لكنَّ الخبرَ هل نحن مُلْزَمُونَ بمعرفةِ الحقيقَةِ بالمعْنى؟

الجوَاب: لا، ولا يمكنُنَا ذلكَ أيضًا في الأمورِ المستَقبَلَةِ؛ الفَرعُ إذا أمَرَ اللهُ ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، تأويلُ ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ يعْنِي: أولًا تَفْهُم معْنى أَقِمْ، وهذا الشَّيءُ بمعْنَى التَّفْسِيرِ، ثم تُقيمُ الصلاةَ، وهذا التَّأويلُ بمَعْنَى الحقيقةِ الَّتي يؤُولُ إليها الكلامُ، فلَا بُدَّ أنك تَعْرِفُ معْنَى أقيمُوا الصلاةَ.

والنهي عن الزِّنا: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء:٣٢]، لَا بُدَّ أن تعْرِفَ ما هو الزنا ولَا بُدَّ أن تبتَعِدَ عنْهُ.

لكن ﴿ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]، ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، هل يلْزَمُ عليك أن تعْرِفَ حقيقةً للهِ؟ لا، تعْرِفُ معناه وكفى، وإن كنت لم تَصِلْ إلى معْرِفَةِ الحقيقَةِ فِيهَا.

وَلِهَذَا مَا يَجِيءُ فِي الحَدِيثِ نَعْمَلُ بِمُحْكَمِهِ وَنُؤْمِنُ بِمُتَشَابِهِهِ؛ لِأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ فِيهِ أَلْفَاظٌ مُتَشَابِهَةٌ يُشْبِهُ مَعَانِيهَا مَا نَعْلَمُهُ فِي الدُّنْيَا، كَمَا أَخْبَرَ أَنَّ فِي الجَنَّةِ لَحْمًا وَلَبَنًا وَعَسَلًا وَخَمْرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا يُشْبِهُ مَا فِي الدُّنْيَا لَفْظًا وَمَعْنًى، وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِثْلَهُ وَلَا حَقِيقَتَهُ فَأَسْمَاءُ اللهِ تعالى وَصِفَاتُهُ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْمَاءِ الْعِبَادِ وَصِفَاتِهِمْ تَشَابُهٌ أَنْ لَا يَكُونَ لِأَجْلِهَا الخَالِقُ مِثْلَ المَخْلُوقِ، وَلَا حَقِيقَتُهُ كَحَقِيقَتِهِ، وَالْإِخْبَارُ عَنِ الْغَائِبِ لَا يُفْهَمُ إِنْ لَمْ يُعَبَّرْ عَنْهُ بِالْأَسْمَاءِ المَعْلُومَةِ مَعَانِيهَا فِي الشَّاهِدِ، وَيُعْلَمُ بِهَا مَا فِي الْغَائِبِ بِوَاسِطَةِ الْعِلْمِ بِمَا فِي الشَّاهِدِ؛ مَعَ الْعِلْمِ بِالْفَارِقِ المُمَيِّزِ[١].

---

[١] المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: لَا بُدَّ أن يُخبِرَ اللهُ تعالى أن في الجنَّةِ من النَّعيمِ، ولكن بماذا يُخبِرُ؟ يُخبرُ بألفاظٍ تكون مماثِلَةً بما نُشاهِدُهُ في الدُّنيا، في الجنَّةِ فاكِهَةٌ ونخْلٌ ورُمَّانٌ، الحَقِيقَة مُختلِفَةٌ، لكن هِي غائبة عنَّا ولا نُشاهِدُها، هل يمكِنُ أن نعلمَ هذا إلا بأنْ يُعبَّرَ بها عنها بما نعْلَمُه، إذا لم يُعبَّر بعبارة نعْلَمُها لا نعرِفُهَا في الغالبِ، هذا معْنَى كلامِ المؤلِّفِ، كأنه يقولُ إن ما أخبرَ اللهُ به عَنْ نفسِه وما أخبرَ به عمَّا في الجنَّةِ من النَّعيمِ وما في النَّار من العَذابِ لَا بُدَّ أن يُعبَّرَ به بألفاظٍ معلومَةٍ لنا نعْرِفُ معانِيهَا؛ لأنَّه لو لم يُعبَّر بها كذَلِك ما عَرَفْنَا عنها شيئًا؛ إذ الغائبُ لا يمكن معرفَتُهُ إلا بالتعبير عنه فيما نُشاهِدُهُ.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ وجهانِ للسلَفِ في الوقفِ والوَصْلِ:

الوقْفُ: على أن معْنَى التَّأويلِ الحقِيقَة.

الوصلُ: على أن التَّأويلَ بمَعْنى التفْسيرِ.

ما هو تأويلُ الخبرِ على القولِ بأن التَّأويلَ هو الحقِيقَةُ؟

تأويل الخبر: هو وقوعُ المخبَرِ بِهِ.

وماذا يكون تأويل الأمرِ إذا كان بمَعْنى الحقِيقَةِ؟

تأويل الأمرِ: امتِثَالُ المأمورِ.

هل يمكن أن يَخْرُجَ التَّأويلُ الَّذي في الآيَة وما يعلَمُ قوْلَ اللهِ على المَعْنى أم لا يمكن؟ الآيَة تحتَمِلُ من معاني التَّأويلِ الثلاثِ؛ تحتَمِلُ التفسيرَ، والحقيقةَ، ولا تحتَمِلُ صرفَ اللفظِ عن المعْنى الرَّاجِح إلى المَعْنى المرجُوحِ.

وقوله: «**إذَا عُرِفَ ذَلِكَ: فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللهُ تعالى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ المُقَدَّسَةِ المُتَّصِفَةِ بِمَا لَـهَا مِنْ حَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، هُوَ حَقِيقَةٌ لِنَفْسِهِ المُقَدَّسَةِ المُتَّصِفَةِ بِمَا لَـهَا مِنْ حَقَائِقِ الصِّفَاتِ**»، تأويلُ ما أَخبَرَ اللهُ به عن نفْسِه بمعْنَى الحقيقَةِ هو نفْسُ ذاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وما لها مِنَ الأسْماءِ والصِّفَاتِ.

قوله: «**وَتَأْوِيلِ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ تعالى مِن الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ هُوَ نَفْسُ مَا يَكُونُ مِن الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ**» على المَعْنى؛ أي: المعاني على معْنَى الحقيقةِ على معْنَى أن التَّأويلَ هو الحقِيقَةُ.

مَا جَاءَ فِي القُرآنِ أو الحدِيثِ نَعْمَلُ بمُحْكَمِهِ ونُؤمِنُ بمُتَشَابِهِهِ:

قولُهُ: «**وَلِـهَذَا مَا يَجِيءُ فِي الحَدِيثِ نَعْمَلُ بِمُحْكَمِهِ وَنُؤْمِنُ بِمُتَشَابِهِهِ؛ لِأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَن الْيَوْمِ الْآخِرِ فِيهِ أَلْفَاظٌ مُتَشَابِهَةٌ يُشْبِهُ مَعَانِيهَا مَا نَعْلَمُهُ فِي الدُّنْيَا، كَمَا أَخْبَرَ أَنَّ فِي الجَنَّةِ لَـحْمًا وَلَبَنًا وَعَسَلًا وَخَمْرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَـذَا يُشْبِـهُ مَا فِي**

وَأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ مِن الْغَيْبِ أَعْظَمُ مِمَّا يُعْلَمُ فِي الشَّاهِدِ، وَفِي الْغَائِبِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، فَنَحْنُ إِذَا أَخْبَرَنَا اللهُ بِالْغَيْبِ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ مِن الجَنَّةِ وَالنَّارِ، عَلِمْنَا مَعْنَى ذَلِكَ وَفَهِمْنَا مَا أُرِيدَ مِنَّا فَهْمُهُ بِذَلِكَ الخِطَابِ، وَفَسَّرْنَا ذَلِكَ، وَأَمَّا نَفْسُ الحَقِيقَةِ الْمُخْبَرِ عَنْهَا مِثْل الَّتِي لَمْ تَكُنْ بَعْدُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَذَلِكَ مِن التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ[١].

وَلِهَذَا لَـمَّا سُئِلَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِن السَّلَفِ عَنْ قَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، قَالُوا: الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ[٢].

الدُّنْيَا لَفْظًا وَمَعْنًى؛ وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِثْلَهُ» يعني: هو ليسَ مِثلَه في الحقيقَةِ ولا هو حقِيقتُه أيضًا؛ الرُّمَّان الَّذي في الدُّنْيا ليس الرُّمَّان الَّذي في الآخِرةِ مَثلًا، واللَّحْمُ الَّذي في الدُّنيا ليس اللَّحْمَ الَّذي في الآخرة ولا هو أيضًا مِثلهُ، لكن يُوافقُهُ في الاسمِ والمَعْنى، أما في الحَقِيقَة فلا يوافِقُهُ.

وإذا سأَلَ سائلٌ: ماذا يجِبُ علينا تجاه المحكَمِ والمتشَابِهِ؟

فالجوَاب: أننا نعملُ بِمُحْكمِهِ ونؤمِنُ بمتَشَابِهِ، فمحكَمُه نعمَلُ به والمتشابهُ نتركُ عِلْمَه إلى اللهِ.

[١] حقيقةُ هذه المغيَّباتِ غيرُ معلُومَةٍ، ومعناها مَعلومٌ.

[٢] وهذا مَا رَأَيْنا.

«الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ» مَعناهُ العُلوُّ والاستِقْرارُ، «وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ» أي: لا نَدْرِي كيفَ استوى اللهُ على العَرْشِ، «وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ»، «بِهِ» أي: بالاستواءِ واجبٌ،

وَكَذَلِكَ قَالَ رَبِيعَةُ شَيْخُ مَالِكٍ قَبْلَهُ[١].

الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ[٢]، وَمِنَ اللهِ الْبَيَانُ[٣]، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ[٤].

والتَّعْلِيلُ أن الله تعالى أخبرَ به عن نفسِه ويجِبُ علينا تصْديقُهُ، «**وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ**» أي: عن الكَيفِيَّةِ؛ لأنَّه لم يسأَلْ عنه الصحابَةُ والسَّلَفُ.

أو أن المعْنى: **أن السُّؤالَ عنه من شأنِ أَهْلِ البِدعَةِ**، وأن الَّذينَ يسألون عن هذه الأشياءِ هم أهلُ البِدَعِ لأجل أن يتوصَّلُوا من التوقُّف عن الكَيفِيَّةِ إلى نفْيِهَا؛ يعني: يريدونَ أن يُحْرِجُوا أهلَ السُّنَّةِ فيسألونهم عن الكيْفيَّاتِ، فيحتمِل أن معْنَى السُّؤال عنه بِدْعَة أنه لم يسأَلْ عنه أحد الصَّحابةِ، أو أن المَعْنى: أنه من شأنِ أهلِ البِدَعِ وأنهم الَّذين يتساءلون لإحراجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ في إثباتِ الصِّفَاتِ.

[١] يَعْنِي: قَبلَ مالِكٍ.

[٢] الكلامُ الَّذي يتعَلَّقُ بالصفَةِ اتفق عليه مالِكٌ وشيخُه، وهو الاستِواءُ معلومٌ والكيفُ مجْهولٌ.

[٣] قوله: «**وَمِنَ اللهِ الْبَيَانُ**» واضحٌ **أن الله بَيَّن** ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل:١٢]، أوجبَ اللهُ على نفسِه أن يُبيِّن للناسِ أنه علينا لَلْهُدى، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القِيامَة:١٩].

[٤] وعلى الرَّسولِ البَلاغُ ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد:٤٠]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن﴾ [المائدة:٦٧]، فنحنُ وظِيفتُنَا الإِيمانُ؛ لأنَّه لا عُذرَ لنا بعْد ذلكَ.

فَبَيَّنَ أَنَّ الِاسْتِوَاءَ مَعْلُومٌ وَأَنَّ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ مَجْهُولٌ[١].

وَمِثْلُ هَذَا يُوجَدُ كَثِيرًا فِي كَلَامِ السَّلَفِ، وَالْأَئِمَّةُ يَنْفُونَ عِلْمَ الْعِبَادِ بِكَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللهِ، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ اللهُ إِلَّا اللهُ فَلَا يَعْلَمُ مَا هُوَ إِلَّا هُوَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»(١). وَهَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مَنْ خَلْقِكَ، أَو اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»(٢)[٢].

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ، وَصَحِيحِ أَبِي حَاتِمٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ فِيهِ أَنَّ للهِ مِن الْأَسْمَاءِ مَا اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ[٣]، فَمَعَانِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي اسْتَأْثَرَ بِهَا فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ لَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ.

وَاللهُ -سُبْحَانَهُ- أَخْبَرَنَا أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ غَفُورٌ رَحِيمٌ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، ....

---

[١] وهنا الصَّواب: مجهولَةٌ بالتأنيثِ؛ لأنَّ المبتدأ إذا كان مؤنَّثًا يكون الخبَرُ مؤنَّثًا.

[٢] ومعْنَى «اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»: أنك لم تُخبِر به أحدًا.

[٣] الأسْماءُ الَّتي استأْثَرَ الله بها ليستْ مَعلومَةً لنا لا بألفاظِهَا ولا بمَعانِيهَا، والأسْماءُ الَّتي بيَّنَهَا اللهُ لنا معلومَةٌ لنا بألفاظِهَا ومعانِيهَا دونَ حقَائقِهَا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٥٢).

فَنحْنُ نَفْهَمُ مَعْنَى ذَلِكَ وَنُمَيِّزُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَبَيْنَ الرَّحْمَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا اتَّفَقَتْ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى ذَاتِ اللهِ مَعَ تَنَوُّعِ مَعَانِيهَا[١]، فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ مُتَوَاطِئَةٌ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ مُتَبَايِنَةٌ مِنْ جِهَةِ الصِّفَاتِ[٢].

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ[٣]: مُحَمَّدٍ[٤] ....

---

[١] هَذِهِ مسألَةٌ مُهِمَّةٌ، أَسْمَاءُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اتفقَتْ واختلَفتْ، اتفقَتْ فِي دَلالَتُهَا على شيءٍ واحدٍ في الدَّلالَةِ على ذاتِ اللهِ؛ فالغفورُ هوَ اللهُ، والرحيمُ هُو اللهَ، والسميعُ والبصيرُ والعليمُ والقديرُ هو اللهُ، إذن فهي في الدَّلالَةِ على المسمَّى بها متفِقَةٌ.

أما في الدَّلالَةِ على مَعَانِيها وأن لكلِّ واحدٍ منها مَعنى يَختصُّ بِهِ فمختلفةٌ، فالغفورُ غيرُ الرحيمِ، والسميعُ غيرُ البصيرِ، والعزيزُ غيرُ الحكيمِ.

[٢] قوله: «**فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ مُتَوَاطِئَةٌ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ**» والمُرادُ: ذاتُ اللهِ؛ أي: أنها تَدُلُّ على ذاتٍ واحِدَةٍ، لكن يقول: «**مُتَبَايِنَةٌ مِنْ جِهَةِ الصِّفَاتِ**» فالصِّفَةُ المفهومَةُ من العَزيزِ غيرُ الصِّفَةِ المفهومةِ مِنَ الحكيمِ مَثَلًا.

إذا سأل سائل: هل أسماءُ اللهِ مترَادِفَةٌ أم متبَايِنَةٌ؟ فالجوَاب: أنه أما مِنْ حيثُ دَلالَتِها على الذَّاتِ فهِي مترَادِفَةٌ، كلها تدلُّ على ذاتٍ واحِدَةٍ، وأما من حيثُ دَلالَتِها على المَعْنى فهِي متبَايِنَةٌ؛ لأنَّ لكلِّ اسمٍ منها معْنًى يختصُّ بِهِ.

[٣] النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ له أسْماءٌ مُتعدِّدَةٌ، هذه الأسْماءُ في دَلالَتِها على ذاتٍ واحِدَةٍ متفِقَّةٌ مترادِفَةٌ، وباعتبارِ دَلالةِ كلِّ واحدٍ منها على مَعْنَاه تكونُ مُتَبَايِنَةً.

[٤] قوله: «**مُحَمَّدٍ**» اسمُ مفعولٍ، مُحَمَّدٌ من التَّحْمِيدِ؛ يعني: أنه يُحمَدُ لكثْرَةِ خِصالِهِ الحَمِيدَةِ.

وَأَحْمَدَ[١] وَالمَاحِي[٢] وَالحَاشِرِ[٣] وَالْعَاقِبِ[٤].

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ، مِثْلُ الْقُرْآنِ، وَالْفُرْقَانِ، وَالهُدَى، وَالنُّورِ، وَالتَّنْزِيلِ، وَالشِّفَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ[٥].

وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تَنَازَعَ النَّاسُ فِيهَا هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ المُتَرَادِفَةِ - لِاتِّحَادِ الذَّاتِ - أَوْ مِنْ قَبِيلِ المتَبَايِنَةِ لِتَعَدُّدِ الصِّفَاتِ؟ كَمَا إِذَا قِيلَ: السَّيْفُ وَالصَّارِمُ وَالمُهَنَّدُ وَقُصِدَ بِالصَّارِمِ مَعْنَى الصَّرْمِ، وَفِي المُهَنَّدِ النِّسْبَةُ إِلَى الهِنْدِ؛ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ فِي الذَّاتِ مُتَبَايِنَةٌ فِي الصِّفَاتِ[٦].

---

[١] قوله: «أَحْمَدَ» اسم تفضيلٍ من حَمِد فهو أحْمَدُ؛ يعني: أكثرُ النَّاسِ حَمدًا لله، أحْمَدُ النَّاسِ لِربِّه، ويجوزُ أن يكونَ أحْمدُ من بابِ إضافةِ الصفَةِ على أنها اسم مفعولٍ؛ يعني: أكثر من يُحمَدُ من النَّاسِ.

[٢] قوله: «المَاحِي» الَّذي محا اللهُ بِهِ الكُفْرَ والشِّرْكَ.

[٣] قوله: «الْعَاقِبِ» الَّذي يُحشَر النَّاسُ على قَدَمَيْه.

[٤] قوله: «الْعَاقِبِ» الَّذي يعقُبُ الأنبياءَ قبْلَه؛ لأنَّه خاتَمُهم.

[٥] كلُّ هذه أسْماءُ للقُرآنِ في دَلالَتِهَا على القُرآنِ مُترادِفَةٌ، وباعتبارِ أن الفرقانَ له مَعْنى والقُرآن له مَعنى، والهُدى له مَعْنى، والنُّور له مَعْنى تكون متَباينَة، وكذَلِك أيضًا غيرُ أسْماءِ الله تعالى ورسولِهِ وكِتابِهِ.

[٦] السيفُ له أسْماءٌ كثيرةٌ: الصَّارِمُ، والمهنَّدُ، والسَّيفُ والبتَّارُ وما أشبهَ ذَلِك، هذه الأسْماءُ باعتبارِ دَلالَتِهَا على السيفِ مُترادِفةٌ متفِقةٌ، وباعتبارِ أن لكلِّ واحدٍ منها معنًى متباينَة.

وَمِمَّا يُوَضِّحُ هَذَا أَنَّ اللهَ وَصَفَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ وَبِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ جَعَلَ مِنْهُ مَا هُوَ مُحْكَمٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ مُتَشَابِهٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ الْإِحْكَامُ وَالتَّشَابُهُ الَّذِي يَعُمُّهُ؛ وَالْإِحْكَامُ وَالتَّشَابُهُ الَّذِي يَخُصُّ بَعْضَهُ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾ [هود:١]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَحْكَمَ آيَاتِهِ كُلَّهَا، وَقَالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر:٢٣]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ كُلَّهُ مُتَشَابِهٌ[١].

العلماءُ اختلَفُوا هل هَذِهِ الأسْماءُ من المترَادِفَةِ أم من المتبَايِنَةِ؛ منهم من يقول: إنها مُترادفةٌ نظرًا إلى اتحادِهَا في الذَّاتِ.

ومنهم من قال: متبَايِنَةٌ نظرًا إلى دلالةِ الشَّيءِ.

ولكن كُلٌّ مِنْهما نَظَرَ إلى وجهٍ وأغْفَلَ الوجهَ الآخَرَ، فإذا نظرنا إلى الوجْهينِ قُلنا: مترَادِفَةٌ باعتبارِ دَلالَتِهَا على الذَّاتِ، ومتباينةٌ باعتبارِ دَلالَتِهَا على الصِّفَاتِ، وهذا كَما قالَ المؤلِّفُ: هذا هو التَّحْقِيقُ.

[١] يعني: القرآنُ وُصِفَ بثلاثَةِ أوْصافٍ:

أولًا: الآياتُ الَّتي دلَّتْ عَلى وصْفِهِ بالإحكامِ: ﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود:١]، ﴿يسٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس:١-٢].

ثانيا: الآياتُ الَّتي دلَّتْ على وصْفِهِ بالتَّشابُهِ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر:٢٣]، والمُرادُ به: القُرآنُ فوصَفُه كُلَّه بأنه متَشابِهٌ.

ثالثا: الآياتُ الَّتي دلَّتْ على وَصْفِ بعْضِه بالتَّشابُهِ وبعضِهِ بالإحكامِ، فمثل قولِهِ تعالى: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ [آل عمران:٧].

وَالْحُكْمُ: هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَالْحَاكِمُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، وَالْحُكْمُ فَصْلٌ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ عِلْمًا وَعَمَلًا إِذَا مَيَّزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ النَّافِعِ وَتَرْكَ الضَّارِّ فَيُقَالُ: حَكَمْتُ السَّفِيهَ وَأَحْكَمْتُه. إِذَا أَخَذْتُ عَلَى يَدَيْهِ، وَحَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا. إِذَا جَعَلْتُ لَهَا حَكَمَةً؛ وَهُوَ مَا أَحَاطَ بِالْحَنَكِ مِن اللِّجَامِ، وَإِحْكَامُ الشَّيْءِ: إِتْقَانُهُ[١].

فَإِحْكَامُ الْكَلَامِ إِتْقَانُهُ بِتَمْيِيزِ الصِّدْقِ مِن الْكَذِبِ فِي أَخْبَارِهِ، وَتَمْيِيزِ الرُّشْدِ مِن الْغَيِّ فِي أَوَامِرِهِ، وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَمٌ بِمَعْنَى الْإِتْقَانِ، فَقَدْ سَمَّاهُ اللهُ حَكِيمًا بِقَوْلِهِ: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس:١]، فَالْحَكِيمُ بِمَعْنَى: الْحَاكِمِ.

كَمَا جَعَلَهُ يَقُصُّ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل:٧٦].

وَجَعَلَهُ مُفْتِيًا فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء:١٢٧]، أي: مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ.

---

[١] المؤلِّفُ الآن أرادَ أن يُبيِّنَ أن الحكمَ هو الفَصْلُ بين الشيئينِ، والإحْكَامُ: هو الإتقانُ، فنحن إذا قالَ أحدُنا: أحكَمتُ الشَّيءَ؛ يعني: أتْقَنْتُهُ، قوله: «**وَالْحُكْمُ هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ**»، يذهب رجلانِ إلى القاضِي في خُصومةٍ فيَحْكُمُ القاضِي بينهما؛ فَصَلَ بين الشيئينِ بينَ الحقِّ والباطلِ وبين هذَيْن الرَّجُلينِ، أيضًا القرآنُ بهذا المَعنى كله مُحكمٌ، والقُرآنُ كُلُّه حَكَمٌ يعني: فَصْلٌ بين الحقِّ والباطلِ، والصدْقِ والكَذِبِ، والنافِعِ والضارِّ وغير ذَلِك، فلهذا صحَّ أن نقول: إن القران كُلَّهُ مُحكم بهذا الاعتبارِ، والله أعلَمُ.

وَجعَلَهُ هَادِيًا وَمُبَشِّرًا فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [الإسراء:٩][١].

وَأَمَّا التَّشَابُهُ الَّذِي يَعُمُّهُ فَهُوَ ضِدُّ الِاخْتِلَافِ المَنْفِيِّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢]، وَهُوَ الِاخْتِلَافُ المَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات:٨- ٩][٢].

فَالتَّشَابُهُ هُنَا هُوَ: تَمَاثُلُ الْكَلَامِ وَتَنَاسُبُهُ بِحَيْثُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فَإِذَا أَمَرَ بِأَمْرٍ لَـمْ يَأْمُرْ بِنَقِيضِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ يَأْمُرُ بِهِ أَوْ بِنَظِيرِهِ أَوْ بِمَلْزُومَاتِهِ.

وَإِذَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ لَـمْ يَأْمُرْ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ يَنْهَى عَنْهُ أَوْ عَنْ نَظِيرِهِ أَوْ عَنْ مَلْزُومَاتِهِ، إِذَا لَـمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَسْخٌ[٣].

وَكَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرَ بِثُبُوتِ شَيْءٍ لَـمْ يُخْبِرْ بِنَقِيضِ ذَلِكَ، بَلْ يُخْبِرُ بِثُبُوتِهِ أَوْ بِثُبُوتِ مَلْزُومَاتِهِ.

---

[١] هذا المَعْنى الأوَّلُ من كوْنِ القُرآنِ مُحكَمًا؛ يعني: مُتقَنًا في أخبارِه وفي أحكامِهِ، ففي أخبَارِهِ يُمَيِّزُ بينَ الحقِّ والباطلِ والصِّدْقِ والكذِبِ، وفي أحكامِهِ يُميِّز بينَ العدْلِ والجوْرِ والنافِعِ والضَّارِ، هو بهذا المَعْنى كلِّهِ مَوصوفٌ بهذه الصفَةِ أنه مُحكَمٌ.

[٢] الإشارَةُ هنا إلى التَّشابُهِ العامِّ الَّذي يَعُمُّ القرآنَ.

[٣] فإن كان هُناك نسْخٌ فقد يأمُرُ بنقِيضِهِ؛ لأنَّ النَّسْخَ يرْفَعُ الحُكمَ الأوَّلَ، لكن إذا لم يكُنْ نسخٌ لا يمكن أن يتناقَضَ.

وَإِذَا أَخْبَرَ بِنَفْيِ شَيْءٍ لَـمْ يُثْبِتْهُ بَلْ يَنْفِيهِ أَوْ يَنْفِي لَوَازِمَهُ.

بِخِلَافِ الْقَوْلِ الْمُخْتَلِفِ الَّذِي يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَيُثْبِتُ الشَّيْءَ تَارَةً وَيَنْفِيهِ أُخْرَى، أَوْ يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ فَيَمْدَحُ أَحَدَهُمَا وَيَذُمُّ الْآخَرَ؛ فَالْأَقْوَالُ الْمُخْتَلِفَةُ هُنَا هِيَ الْمُتَضَادَّةُ، وَالْمُتَشَابِهَةُ هِيَ الْمُتَوَافِقَةُ، وَهَذَا التَّشَابُهُ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي وَإِنِ اخْتَلَفَتِ الْأَلْفَاظُ.

فَإِذَا كَانَتِ الْمَعَانِي يُوَافِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُعَضِّدُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُنَاسِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، وَيَقْتَضِي بَعْضُهَا بَعْضًا؛ كَانَ الْكَلَامُ مُتَشَابِهًا.

بِخِلَافِ الْكَلَامِ الْمُتَنَاقِضِ الَّذِي يُضَادُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَهَذَا التَّشَابُهُ الْعَامُّ لَا يُنَافِي الْإِحْكَامَ الْعَامَّ بَلْ هُوَ مُصَدِّقٌ لَهُ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ الْمُحْكَمَ الْمُتْقَنَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، لَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا بِخِلَافِ الْإِحْكَامِ الْخَاصِّ؛ فَإِنَّهُ ضِدُّ التَّشَابُهِ الْخَاصِّ.

وَالتَّشَابُهُ الْخَاصُّ: هُوَ مُشَابَهَةُ الشَّيْءِ لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهٍ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ إِنَّهُ هُوَ أَوْ هُوَ مِثْلُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ[١].

وَالْإِحْكَامُ: هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَشْتَبِهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَهَذَا التَّشَابُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مَعَ وُجُودِ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا[٢].

---

[١] التشابُه الخاصُّ الَّذي وُصِفَ به بعضُ القُرآن: هو ما أَشْكِلَ معناه، وهذا التفسيرُ للتشابُهِ الخاصِّ واضحٌ ولا يحتاجُ إلى جهدٍ، والتشابُه الخاصُّ لا يعْرِفُه إلا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ.

[٢] الإحكامُ الخاصُّ: بمعْنَى وضوحِ المعْنَى.

ثُمَّ مِن النَّاسِ مَنْ لَا يَهْتَدِي لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ مُشْتَبِهًا عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى ذَلِكَ؛ فَالتَّشَابُهُ الَّذِي لَا يَتَمَيَّزُ مَعَهُ قَدْ يَكُونُ مِن الْأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ الْإِضَافِيَّةِ، بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ.

وَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مَا يُزِيلُ عَنْهُمْ هَذَا الِاشْتِبَاهُ، كَمَا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ مَا وُعِدُوا بِهِ فِي الْآخِرَةِ بِمَا يَشْهَدُونَهُ فِي الدُّنْيَا، فَظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُهُ فَعَلِمَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ مُشْبِهًا لَهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ[١].

والإحكامُ العامُّ معناه: الإتقانُ في أخبارِهِ وأحكْامِهِ.

والتشابُهُ العامُّ: بمعْنَى التماثُلِ والتناسُبِ بحيث لا يُناقِضُ بعضه بعضًا، هذا التَّشَابُه العامُّ الَّذي يعُمُّ جميعَ القرآنِ والإحكامِ العامِّ الَّذي يعُمُّ جميعَ القُرآن.

ودواءُ التَّشَابُهِ الخاصِّ أن نردَّهُ إلى الإحكامِ، ولهذا قالَ: «**وَالْإِحْكَامُ: هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَشْتَبِهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ**»، وهذا التَّشَابُهُ إنما يكونُ بقَدْرٍ مشْتَرَكٍ بينَ الشيئين مع وجودِ فاصِلٍ بينهما، فصارَ التَّشَابُهُ الخاصُّ على رأيِ المؤلِّفِ هو أن يُشبِهَ الشَّيء بعضُه بعضًا مع مخالَفَتِهِ في بعضِ الأمورِ، يُشبه غيرَه من وجْهٍ ويخالفُه من وجه آخَرَ، فيحتاجُ حينئذٍ إلى محُكم يَفْصِلُ بينهما، والمحكم الَّذي يفْصِلُ بينهما هو الَّذي يُردُّ إليه المتَشَابِهُ لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٧]، ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران:٧].

[١] إذن على رأيِ المؤلِّفِ يمكن أن يُمثِّلَ التشابُه الخاصَّ بما وُعِدنا به في الآخرة من الثَّوابِ، هذا الرُّمَّان الَّذي في الدُّنْيا هل هو مثلُ رُمَّانِ الآخرة؟ الجوَاب: لا، لكنَّ بعضَ النَّاس قد يظُنُّ أنه مِثْله فيشتَبِه عليه هذا بهذا.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الشُّبَهُ الَّتِي يَضِلُّ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ؛ وَهِيَ مَا يَشْتَبِهُ فِيهَا الحَقُّ وَالْبَاطِلُ حَتَّى تَشْتَبِهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ وَمَنْ أُوتِيَ الْعِلْمَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَـمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ الحَقُّ بِالْبَاطِلِ.

وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ لِلشَّيْءِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ بِمَا لَا يُشْبِهُهُ فِيهِ، فَمَنْ عَرَفَ الْفَصْلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ اهْتَدَى لِلْفَرْقِ الَّذِي يَزُولُ بِهِ الِاشْتِبَاهُ وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ.

وَمَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا وَيَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَيَفْتَرِقَانِ فِي شَيْءٍ، فَبَيْنَهُمَا اشْتِبَاهٌ مِنْ وَجْهٍ وَافْتِرَاقٌ مِنْ وَجْهٍ، فَلِهَذَا كَانَ ضَلَالُ بَنِي آدَمَ مِنْ قِبَلِ التَّشَابُهِ.

وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ لَا يَنْضَبِطُ[١].

كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ؛ فَالتَّأْوِيلُ فِي الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَالْقِيَاسُ فِي الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَالتَّأْوِيلُ الخَطَأُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَالْقِيَاسُ الخَطَأُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي المَعَانِي الْمُتَشَابِهَةِ[٢].

---

[١] يعني: أنه اشْتِبَاهٌ أنه ضَلالٌ كثيرٌ لا يُمكِنُ ضبطُهُ.

[٢] هذا الكلامُ جيِّدٌ فَصَّلَ المؤلِّفُ فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذا الاشْتِبَاهَ الَّذي يَقَع في هذه الأُمورِ يعْرِفُه مِنَ النَّاسِ أهلُ العلمِ الرَّاسِخُونَ فيه؛ بحيث لا يكون عنْدَهُم اشتِبَاهٌ في اللفْظِ فيؤَوِّلونَ تأوِيلًا فاسِدًا، أو يَقيسونَ قِياسًا فاسدًا؛ لأنَّ القِياسَ إلحاقُ غيرِ المنصوصِ عليه بالمنصوصِ عليه لِعِلَّةٍ، هذا الإلحاقُ قد يَشتَبِهُ علي بعضِ النَّاس، فيظنُّ أن المَعْنى الَّذي في المَقِيسِ عليه مَوْجُود في المقِيسِ فيُلْحِقُهُ به وليس كذَلِك.

وَقَدْ وَقَعَ بَنُو آدَمَ فِي عَامَّةِ مَا يَتَنَاوَلُهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ.

حَتَّى آلَ الْأَمْرُ إِلَى مَنْ يَدَّعِي التَّحْقِيقَ وَالتَّوْحِيدَ وَالْعِرْفَانَ مِنْهُمْ إِلَى أَنِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ وُجُودُ الرَّبِّ بِوُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ، فَظَنُّوا أَنَّهُ هُوَ فَجَعَلُوا وُجُودَ المَخْلُوقَاتِ عَيْنَ وُجُودِ الخَالِقِ[١].

كذَلِك أيضًا في الألفاظِ، الاشتِبَاهُ في اللفظِ قد يَظُنُّ بعض النَّاس أن معْنَى اللَّفْظِ كذا وكذا، وهو ليس كذَلِك فيَضِلُّ، فصارَ كما قالَ الإمام أحمدُ: أكثرُ ما يُخطِئُ النَّاس من جهَةِ التَّأويلِ. وهذا باعتبارِ الألفاظِ: الأدلة السَّمعية والقياس، وهذا باعتبارِ المعَانِي: وهي الأدِلَّةُ العقْلِيَّةُ.

الآن المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تكلَّمَ على الإحْكَامِ الخاصِّ والتشابُهِ الخاصِّ، وبين أنَّ التشابُهَ الخاصَّ كونُ الشَّيءِ مُشتَبِهًا بحيث إنه يُشْبِهُ غيرَه من وجْهٍ ويخالِفُه من وجهٍ آخرَ، فيظُنُّ بعضُ النَّاس أنه مثله من أجل موافقتِهِ له في الوجْهِ، أو أنه غيرُهُ من حيثُ مفارَقَتِهِ له في الوجْه، فيأتي أهلُ العلم ويبيِّنُونَ أن هذا ليس هو هذا، باعتبارِ الوجْه المفارِق، وأنه مِثلُهُ باعتبارِ الوجْه الموافِق.

ثم إن النَّاسَ يظنُّونَ في هذا الباب؛ في بابِ التَّشابِهِ الخاصِّ وهو الَّذي يقع فيه الضَّلَالُ؛ لأنَّ النَّاس منهم من يشْتَبِهُ عليه اللفظ فيُؤوِّلُهُ تأويلًا غير مقصودٍ، ومنهم من يشْتَبِهُ عليه المَعْنى فيلحَقُ به ما ليس مثله، وهذا القياس الفاسدُ.

حتى كلامُ الإمامِ أحمدَ يعْنِي: أكثرُ ما يُخطِئُ النَّاس من جِهَةِ التَّأويلِ والقياسِ.

[١] هذا- والعياذ بالله- من أبعَدِ الضَّلَالِ، اشتبَه على هؤُلاءِ قالوا: نحنُ نُريدُ أن نُوحِّدَ، نحنُ أهلُ التَّوْحِيدِ؛ هل المُرادُ توحيدِ الخَالِق بما يجِبُ له؟ لا، ليس هذا مرادُهُم،

مَعَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ أَبْعَدَ عَنْ مُمَاثَلَةِ شَيْءٍ، وَأَنْ يَكُونَ إِيَّاهُ أَوْ مُتَّحِدًا بِهِ؛ أَوْ حَالًّا فِيهِ مِن الخَالِقِ مَعَ المَخْلُوقِ[١].

بل يُرِيدُونَ التَّوْحِيد بين الخَالِق والمَخْلُوق، وجعلوهما واحدًا، كيف هذا؟

هم يدَّعُونَ أنهم همْ أهلُ التَّوْحِيد والتَّحقيقِ قالوا: نعم نَحْنُ نوحِّد وليس أنتُمْ، لماذا؟ قالوا: لأنَّ التَّوْحِيدَ جَعْلُ الأعْيانِ واحِدَةً، ومعْنَى ذَلِك أن الخَالِق هو عيْنُ المَخْلُوق؛ هذا هو التَّوْحِيدُ عندَهُم، أما أن تقولَ: خالِقٌ ومخلوقٌ فما وحَّدْتَ إنما ثنَّيْتَ، حينما تقول: واحدٌ واثنين خالِقٌ ومخلُوقٌ، فالخَالِق هو عيْنُ المَخْلُوق، هذا التوكيدُ.

وهذا الكلامُ غيرُ صحيحٍ، لكن اشتبَه عليهِمْ معْنَى التَّوْحِيد فأخطَئوا في فَهْمِه، ثم فسَّروهُ حسْبَ ما فَهِمُوه وقد رَدَّ المؤلِّفُ عليهِمْ.

[١] لو قلتَ مَثلًا: فلانٌ هو عَيْنُهُ فلانٌ، وأنك إذا ضَرَبْتَ فُلانًا هذا لو قيلَ: هذا لكانَ أقربَ إلى المعْقولِ من أن تقولَ: الإنسانُ هو الخَالِقُ، أو أن الإنسانَ والخَالِقَ هو السَّمواتُ والأرضُ والشمسُ والقمرُ، أيُّهما أبعدُ: قولُنا هو فلانٌ، أو نقول: إن الخَالِق هو السَّمواتُ والأرضُ والمَخْلُوقُ والبعيرُ وكلُّ شيءٍ؟

الثَّاني أبعدُ؛ لأنَّ الأوَّلَين من جِنْسٍ، وكم رأَيْنَا مثلًا اثنين يخْرُجونَ من بطنٍ واحدٍ، وكم رأينَا من اثنينِ متلاصِقَينِ، لكنَّ الخَالِق والمَخْلُوق بينهما من التَّباينِ الكبيرِ.

بل لا يُعقَلُ شيءٌ أشدُّ تبَاينًا من تُباينِ الخَالِق مع المَخْلُوقِ، ومع ذَلِك اشتبَه على هؤُلاءِ الجماعةِ أهلِ وَحدَةِ الوُجودِ، وظنُّوا أن حقيقَةَ التَّوْحِيد أن تجعل الخَالِقَ عينَ المَخْلُوقِ، أن تجعَلَ الخَالِق عينَ المَخْلُوقِ، ولا شكَّ أن هذا من أشدِّ الضَّلَالاتِ -والعِياذ بالله-.

فَمَن اشْتَبَهَ عَلَيْهِ وُجودُ الخَالِقِ بِوُجُودِ المَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا، حَتَّى ظَنُّوا وُجُودَهَا وُجُودَهُ؛ فَهُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ ضَلالًا مِنْ جِهَةِ الِاشْتِبَاهِ، وَذَلِكَ أَنَّ المَوْجُودَاتِ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ فَرَأَوْا الْوُجُودَ وَاحِدًا، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْوَاحِدِ بِالْعَيْنِ وَالْوَاحِدِ بِالنَّوْعِ[١].

وَآخَرُونَ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: المَوْجُودَاتُ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ لَزِمَ التَّشْبِيهُ وَالتَّرْكِيبُ، ....

والحاصلُ: أن التَّشَابُه الخاصَّ الَّذي وُصِفَ به بعضُ القرآنِ هو مَزَلَّة الأقدامِ، ومضلَّةُ الأفهامِ، ويظن فيه الباطلَ حقًّا والحقَّ باطلًا الَّذي هو التَّشَابُه؛ لأنَّ التَّشابُهَ الخاصَّ: هو خفاءُ المَعْنى بحيثُ يكون اللفظُ مشَابِهًا لغيرِهِ من وجْهٍ ومخالِفًا لغيرِهِ من وجهٍ آخَرَ، فيأتي الإنسانُ الخاطِئُ فيلحق ما ليس بمثله بما ليس مثلَهُ، ويفرق بين المتماثِلَيْنِ.

[١] وبينهما فَرْقٌ؛ قد تتَّحِدُ أمورٌ كثيرةٌ بنوعٍ واحد، كلنا الآن مشترِكُونَ في نوعٍ واحد على أن كُلًّا منا إنسان، ومن بَنِي آدم، لكن هل نحْنُ واحد بالعينِ؟

الجوَاب: لا، فيَجِبُ أن نُفرِّقَ بين الواحِدِ بالعينِ والواحد بالنوعِ، الخَالِقُ مَوْجُودٌ، المَخْلُوقُ مَوْجُودٌ، إذن هما في نَوعِ الوُجودِ مُتَّحدانِ، لكن في عين المَوْجُودِ غيرِ مُتَّحَدِينِ فاشتبَه على بعض النَّاس اشتبَهَتِ الوَحْدَةُ بالنوعِ مع الوحدةِ بالعينِ، فجعَلُوا هذا هو هذا، ومعلومٌ الفرْقُ بينهما بين الوحدَةِ بالنوعِ والوحدَةِ بالعَينِ.

في مسألة المَوْجوداتِ كلِّهَا مَوْجُودة كلها يَشترِكُ بأن هذا مَوْجُودٌ؛ لأنَّه عندنا مَوْجودٌ وقَسِيمُه مَعْدُومٌ، مَوْجُود مَعْدُوم؛ المَوْجُوداتُ تشتركُ في نوعِ الوُجودِ، لكن في أعْيانِهَا تختَلِفُ اختلافًا واضِحًا.

فَقَالُوا: لَفظُ الْوُجُودِ مَقُولٌ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، فَخَالَفُوا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ مَعَ اخْتِلَافِ أَصْنَافِهِمْ مِنْ أَنَّ الْوُجُودَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَمُحْدَثٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَوْجُودَاتِ[١].

وَطَائِفَةٌ ظَنَّتْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَوْجُودَاتُ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَارِجِ عَنِ الْأَذْهَانِ مَوْجُودٌ مُشْتَرَكٌ فِيهِ، وَزَعَمُوا أَنَّ فِي الْخَارِجِ عَنِ الْأَذْهَانِ كُلِّيَّاتٍ مُطْلَقَةً مِثْلَ وُجُودٍ مُطْلَقٍ وَحَيَوَانٍ مُطْلَقٍ وَجِسْمٍ مُطْلَقٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَخَالَفُوا الْحِسَّ وَالْعَقْلَ وَالشَّرْعَ، وَجَعَلُوا مَا فِي الْأَذْهَانِ ثَابِتًا فِي الْأَعْيَانِ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ نَوْعِ الِاشْتِبَاهِ[٢].

وَمَنْ هَدَاهُ اللهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْأُمُورِ وَإِنِ اشْتَرَكَتْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ وَعَلِمَ مَا بَيْنَهَا مِنَ الْجَمْعِ وَالْفَرْقِ وَالتَّشَابُهِ وَالِاخْتِلَافِ؛ وَهَؤُلَاءِ لَا يَضِلُّونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُحْكَمِ الْفَارِقِ الَّذِي يُبَيِّنُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَصْلِ وَالِافْتِرَاقِ.

---

[١] هذا أيضًا خطأٌ ثانٍ، وهو أنهم ظنُّوا بلَفْظِ المَعنى أخطَئوا، ظنُّوا أن لفْظَ الوُجودِ مشتَرِكٌ اشتِرَاكًا لفظيًّا بحيث يشْمَلُ وجودَ الخَالِق ووجودَ المَخْلُوق على حدٍّ سواء، وإن اختلفَ الخَالِقُ عن المَخْلُوق، ولكنَّ هؤُلاءِ أيضًا أخطئوا وذلك لأننا نعلَمُ أن ما في المَوْجُودِ ما هو قديمٌ وما هو حادِثٌ.

[٢] بعضُ الَّذين أنْكَرُوا صِفَاتِ الله قالوا: إنه يَلْزَمُ إذا كان الله مَوْجُودًا أن يكون مُشابهًا بالمَوْجُوداتِ؛ حيث ظَنُّوا أن هُناك وجُودًا مُطلَقًا تشتَرِكُ فيه المَوْجُوداتُ، فهذا الأخيرُ يُشيرُ إلى مذهَب المعتزِلَة.

وَهَذَا كَمَا أَنَّ لَفْظَ «إِنَّا» وَ«نَحْنُ» وَغَيْرُهُمَا مِنْ صِيَغِ الجَمْعِ يَتكَلَّمُ بِهَا الْوَاحِدُ لَهُ شُرَكَاءُ فِي الْفِعْلِ، وَيَتكَلَّمُ بِهَا الْوَاحِدُ الْعَظِيمُ الَّذِي لَهُ صِفَاتٌ تَقُومُ كُلُّ صِفَةٍ مَقَامَ وَاحِدٍ وَلَهُ أَعْوَانٌ تَابِعُونَ لَهُ؛ لَا شُرَكَاءَ لَهُ، فَإِذَا تَمَسَّكَ النَّصْرَانِيُّ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر:٩]، وَنَحْوَهُ عَلَى تَعَدُّدِ الْآلِهَةِ، كَانَ الْمُحْكَمُ كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٣][١].

وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنًى وَاحِدًا يُزِيلُ مَا هُنَاكَ مِنَ الِاشْتِبَاهِ، وَكَانَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ صِيغَةِ الجَمْعِ مُبَيِّنًا لِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعَظَمَةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَطَاعَةِ المَخْلُوقَاتِ مِنَ المَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ[٢].

---

[١] هذا المثالُ مِثْلُ (إِنَّا) و(نحنُ)، عندما يقولُ شخصٌ ما: نحن فاهِمُونَ للدرْسِ هل يقتَضِي هذا تعدُّدًا؟ فهذا متَعَدِّدٌ بلا شكٍّ، أما عندما يقول الملك: إِنَّا سنفعَلُ كذا، إننا سنقْتُلُ فلانًا المجرمَ، يقصِدُ هو وأعوانَه؛ لأنَّ المَلِكَ لن ينزِلَ بالسيف ليقْتُلَ هذا الرجلَ، يقولُ الله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر:٩]. يقول النَّصرانِيُّ فيها: (إِنَّا) جمْع، (نحن) جمْعٌ، (نزَّلنا) جمْعٌ؛ إذن فالله ثالثُ ثلاثة، هذا اشتِبَاهٌ اشتبه عليه هذا الضميرُ الجمْعُ بأنه يلْزَمُ منه تعدد الآلهَةِ فقال: إن اللهَ ثالثُ ثلاثَةٍ.

نقول: عندنا آية مُحْكَمَةٌ ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣]، هذه مُحكَمَةٌ، النصرانِيُّ في قلبِهِ زيْغٌ فتَبعَ المتشابِهَ، والراسخونَ في العلم قالوا: اصبِرْ عندنَا آيةٌ مُحكمَةٌ يجِبُ أن ترُدَّ إليها المتشابه وهي ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾.

[٢] يعني: إذا قالَ قائلٌ: كيف قالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ وهو واحدٌ؟

نقول: لأنَّـه له مِنَ الصِّفَات العظِيمَةِ الَّتي تكـونُ كلُّ صِفَةٍ بمَنزِلَةِ واحدٍ ما جعله

وَأَمَّا حَقِيقَةُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ حَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَمَا لَهُ مِن الجُنُودِ الَّذِينَ يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي أَفْعَالِهِ فَلَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا هُوَ ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١]، وَهَذَا مِنْ تَأْوِيلِ المُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ بِخِلَافِ المَلِكِ مِن الْبَشَرِ إِذَا قَالَ: قَدْ أَمَرْنَا لَكَ بِعَطَاءٍ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ هُوَ وَأَعْوَانُهُ مِثْلُ كَاتِبِهِ وَحَاجِبِهِ وَخَادِمِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أُمِرُوا بِهِ، وَقَدْ يُعْلَمُ مَا صَدَرَ عَنْهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِن اعْتِقَادَاتِهِ وَإِرَادَاتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ[١].

وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُعْلِمُ عِبَادَهُ الحَقَائِقَ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا مِنْ صِفَاتِهِ وَصِفَاتِ الْيَوْمِ الْآخِرِ، ....

يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾، ولـهذا يقولُ: فيتكلَّمُ بها الواحد العظيم الَّذي له صِفَاتٌ تقومُ كلُّ صفةٍ مقامَ واحدٍ؛ فالله تعالى له صِفَات عظيمة فهو عظَّم نفسَه لما له مِنَ الصِّفَاتِ.

[١] الملِكُ عندمَا يقولُ: أمَرْنا لكَ بكذا وكذا، قد يكونُ الآمِرُ وزيرَ الماليَّةِ أمَر بكذا وعرَضَه على الملكِ فوافَقَ، فهل الملِكُ هو الَّذي انفردَ بالأمرِ به؟ لا، لكن أعوانَهُ، أما الله جَلَّ وَعَلَا فإنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عندما يقولُ: أَمَرْنا بكذا، أو فَعَلْنا كذا فهو بمفرده، لكن لعِظَمِه وصفاتِهِ العظيمَةِ جاء بصيغَةِ التعظيمِ.

فالحاصلُ: أن المؤلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أتى لنا بمِثالٍ واضحٍ من المتَشابِه، وحمَله على المُحْكَم، المتَشابِهُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ اشتبه على النَّصْرانِيِّ فادَّعى أن الله ثالثُ ثلاثةٍ، قلنا له: المُحكَمُ قولُه تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾، فجمعَ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾ لعَظيمِ صِفاتِه لا بتَعدُّد ذاتِه.

وَلَا يَعْلَمُونَ حَقَائِقَ مَا أَرَادَ بِخَلْقِهِ وَأَمْرِهِ مِن الحِكْمَةِ وَلَا حَقَائِقَ مَا صَدَرَتْ عَنْهُ مِن المَشِيئَةِ وَالْقُدْرَةِ[١].

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ التَّشَابُهَ يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ المُتَوَاطِئَةِ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ المُشْتَرَكَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُتَوَاطِئَةٍ[٢]، ....

---

[١] الملِكُ مِن بَنِي آدمَ قد يُعْلِمُ النَّاسَ حقائقَ ما أمَرَ به، وأما اللهُ عَزَّوَجَلَّ فنحنُ لا نعلم هذه الحقَائقَ ولا نعْلَمُ حِكْمَته العَظِيمَةَ البالغَةَ في أمْرِه وخلْقِه.

[٢] الألفاظُ المتواطِئَةُ: ما اتَّفقَتْ في اللفظِ والمعْنى.

والألفاظُ المشترَكَةُ: ما اشتركَتْ في اللفْظِ واختلفتْ في المعْنى.

فمثلًا (إنسان) هذا من اللَّفْظِ المتَواطِئِ؛ لأنَّ الإنسانَ يصدُق عليَّ وعلى الثاني والثَّالثِ والرابعِ يصدُقُ باللَّفظِ والمَعْنى؛ فإنسانٌ من الألفاظ المتواطئة؛ لاتِّفاقِ لفْظِهَا ومعناها في كل مَا تُضافُ له.

عندما أقول: فلانٌ إنسان وأنا إنسانٌ والثَّالث إنسان والرابع إنسان، فهذا لفظ يُسَمُّونَهُ متَواطِئًا لاتِّفاقِ اللفْظِ والمعْنَى.

كلمة (عين) تُطلقُ على العينِ الباصِرَةِ، وتُطْلق على عينِ الماءِ الَّتي تَنبُعُ مِنَ الماءِ، وتُطلقُ على الشمس، وتُطلقُ على الذهَب، اللفظُ واحد والمَعْنى مُتعدِّدٌ بالنوع، هذا ماء، وهذه عَينٌ، وكلُّهَا تُسَمَّى (عين) هذا يسمى مشترَكٌ، اللفظ واحدٌ والمَعْنى مختلفٌ أصْلًا وفصْلًا.

هُناك كلماتٌ مثلُ الحَيِّ، تُطلقُ على الإِنسَان، وتُطلقُ على الخَالِق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هل هي مِنَ المشتَرَكِ أم مِنَ المتواطِئِ؟

وَإِنْ زَالَ الِاشْتِبَاهُ بِمَا يُمَيِّزُ أَحَدَ النَّوْعَيْنِ مِنْ إِضَافَةٍ أَوْ تَعْرِيفٍ، كَمَا إِذَا قِيلَ: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ [محمد:١٥]، فَهُنَاكَ قَدْ خَصَّ هَذَا المَاءَ بِالجَنَّةِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ مَاءِ الدُّنْيَا، لَكِنَّ حَقِيقَةَ مَا امْتَازَ بِهِ ذَلِكَ المَاءُ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَنَا، وَهُوَ مَعَ مَا أَعَدَّهُ اللهُ لِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ- مِمَّا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ- مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ[١].

مَن نَظَر إلى أصلِ الحَيَاة قال إنها مِنَ المتواطئةِ، ومَن نَظر إلى الاختلافِ والتَّبايِنِ بين حَيَاة الإنسَان وحَيَاة الخَالِق قال: إنها من المشْتَركِ، ولهذا سماها بعضُ النَّاسِ مُشكِّكَةً لتشكُّك الإنسَان فيها هل هي من المشتركِ أم مِنَ المتواطِئِ، ولكن شيخَ الإسلامِ رجَّح في الفتوى الحمَويَّةِ أنها نوع من المتواطئِ قال: لأنَّ الحقيقةَ أننا إذا نظَرْنَا إلى المَعْنى فهو متواطِئٌ، فالاختلاف بين حَيَاة الخَالِق والمَخْلُوقِ في صفةِ الحَيَاةِ، لكنَّ الاختلاف بين العَينِ الباصِرَة والعَين النابعَةِ في الحَقِيقَة، في شَيء بينهما تكونُ الحَقِيقَة واحدة ولكن الوصْفَ أو الصفَةَ مختلفةٌ، بعضُ العلماء يقول: متَواطِئٌ، وبعضهم يقول: مشتَرَكٌ، والصحيحُ على ما قاله شيخُ الإسلام أنها من بابِ المتواطِئةِ؛ لأنَّ المَعْنى واحد لكن اختلف في الصِّفَة.

[١] سبق أن المؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ قرَّر بأن القرآنَ محُكمٌ ومتشَابه، ويُوصف به كُلُّ القرآنِ أو بعضُ القُرآن، وسبق أيضًا معْنَى الإحكامِ العامِّ ومعْنَى الإحكام الخاصِّ ومعْنَى التشابُه العامِّ ومعْنَى التشابُهِ الخاصِّ، وذكر أن التشابه الخاص إنما يكون فيما يُشبه غَيرَهُ من وجهٍ دونَ وجْهٍ، وأن هذا هو محَلُّ اختلافِ النَّاسِ، فمنهم من إذَا رآه مُوافقًا لغيرِهِ في وجْهٍ حمَله عليه، ومنهم من إذا رآه مُخالِفًا لغيره في وجْهٍ أبْعده منه.

وذكر المُؤلِّف أن التشابُهَ يكون في الألفاظِ المتواطِئَةِ، ويكون في الألفاظِ أيضًا المشترَكة، ومثَّل للتشابُهِ الخاصِّ باستدلال النصرانيِّ على تعدُّد الآلهة بقولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾ وما أشبَهَ ذَلِك، قال: هذا ضميرُ جمْع، والأصلُ: أن الجمْعَ تعدُّد، وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذا التشابُهَ يُحمَلُ على المحكَمِ في قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾.

ويكون الجمْعُ الَّذي يَصفُ الله نفسَه به إشارةً إلى عظَمَةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وما له من الصِّفَاتِ من صِفَات الكمالِ الَّتي تُعدُّ كلُّ صفَةٍ كأنها شَيء مستقِلٌّ؛ فلذَلِك يأتي ذِكْر الجمعِ مُضَافًا إلى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبيَّنَّا في ﴿نَحْنُ﴾ الألفاظَ المتواطِئَةَ والألفاظَ المشترَكَةَ، وأن المتواطئة هي ما اتَّفَقَ لفظُهُ ومعناه، والمشتركَةُ ما اتَّفَقَ لفظُه واختلف معنَاهُ، وأن من الأشياءِ ما يكونُ متَواطئًا مشترَكًا باعتبارين، ويُسَمِّيهُ بعضُ العلماء مُشكِّكًا، وأن شيخَ الإسلامِ حقَّقَ بأنه متَواطِئٌ لكنه نوع خاصٌ من المتواطِئِ اعتبارًا بالأصل، ومثَّل المؤلِّفُ بذلك بمثلِ الوُجودِ كلمة وجود، هل هِيَ من الألفاظِ المتواطئة أم مِنَ الألفاظِ المشتَرَكَةِ؟

في أصل المَعْنى متفِقٌّ، لكن في حقِيقتِهِ، فوصْفُ الله في حقِيقتِهِ وصْف مختلِف، ووجودُ الخَالِق واجِبٌ، والمَخْلُوقُ وجودُهُ مُمكن، ووجودُ الخَالِق وجودٌ لا عدَمَ معه، ووجود المَخْلُوقِ وجودٌ معه عَدَم.

إذن هل ننظُرُ إلى اختلاف الصِّفَةِ ونقول إنه من المشتركِ أم إلى أصل المَعْنى ونقول: إنه مِنَ المتَواطِئِ؟

ننظر إلى أصل المَعْنى ونقول: إنه مِنَ المتواطِئِ، ولكنه متواطئٌ من نوعٍ خاصٍّ.

وَكَذَلِكَ مَدْلُولُ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهَا الَّتِي هِيَ حَقِيقَةٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ[١].

وإذا قالَ قائِلٌ: بماذا نسَمِّي ما اتفَقَ في اللفظِ واختلَفَ في المَعْنى؟

فالجوَاب: أن ما اتَّفَقَ في المَعْنى واختلف في اللَّفْظِ يُسَمُّونَهُ المترادِفَ، يعني مثلًا: البُرُّ والقمح؛ اللفظ مُتعدِّد والمَعْنى واحد، يُسَمُّونَ هذا مترادِفًا، الأسدُ والـهِزَبْرُ والضِّرْغامُ والضَّيغَمُ، اللفظ هنا متعَدِّدٌ لكنَّ المَعْنى واحد.

وإذا قالَ قائِلٌ: ما المُراد بالمَعْنى المتفق؟

فالجوَاب: أن التَّشَابُهَ الَّذي في القرآنِ ليسَ تَشابُه الكلِمَةِ؛ يعني: أن القرآنَ تختلِفُ ألفاظُه لكنَّها لا تَتناقَضُ، فهي تَتَشَابه من حيث دَلالَتِهَا على الصِّدقِ، دَلالَتُها على العَدْلِ ولا يناقِضُ بعضها بعضًا، هذا المَعْنى، هذا المُراد بالمَعْنى المتَّفِقِ. المتَّفِقُ معناه الَّذي لا يناقِضُ بعضُهُ بعضًا هذا المُرادُ بالاتِّفاق، لا أن مدلُولَهُ واحدٌ.

[١] هذا يعني: حقيقةَ دَلالاتِ الألفاظِ على مَعَانِيها، قد يتَعدَّد اللفْظُ ويتَّحِدُّ المَعْنى، وقد يتَعَدَّدُ المَعْنى ويتَّحِدُ اللفْظُ، وقد يتفقانِ، إذا تعدَّد المَعْنى واختلف اللفْظُ يُسمَّى مُشتركًا، وإذا اتَّحَدَ المَعْنى وتعدَّد اللفظُ يُسمَّى مترادفًا، وإذا اتفق اللفْظُ والمَعْنى فهذا متَواطِئٌ، وإذا اختلف المعْنَى واللفظ فهذا متَباينٌ.

والحاصل أن أقسامَ الألفاظِ بالنسبَةِ للمعاني أربعةٌ:

متَبايِنَةٌ، مشْتَرَكَةٌ، متواطِئَةٌ، مترادِفَةٌ؛ فالمتباينةُ تُقَابِل المتواطِئَةَ؛ لأنَّ المتباينةَ ما تعدَّد لفْظُه ومعناهُ، والمتواطِئُ ما اتحدَ لفظُهُ ومعناهُ، المشتركة والمترادِفَةُ مُتقابلتانِ، المشترك ما اتَّحد لفظُهُ واختلَف معناهُ، والمترادِف ما اتحد معناهُ وتعدَّد لفظه.

وَلِهَذَا كَانَ الْأَئِمَّةُ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ يُنْكِرُونَ عَلَى الجَهْمِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ- مِنَ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ- تَأْوِيلَ مَا تَشَابَهَ عَلَيْهِمْ مِن الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ[١].

كَمَا قَالَ أَحْمَدُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ والجَهْمِيَّة فِيمَا شَكَّتْ فِيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَتَأَوَّلَتْهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَإِنَّمَا ذَمَّهُمْ لِكَوْنِهِمْ تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ مَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِمْ مَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَذَمَّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ تَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَلَمْ يَنْفِ مُطْلَقَ لَفْظِ التَّأْوِيلِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ لَفْظَ التَّأْوِيلِ يُرَادُ بِهِ التَّفْسِيرُ الْمُبَيِّنُ لِمُرَادِ اللهِ بِهِ، فَذَلِكَ لَا يُعَابُ، بَلْ يُحْمَدُ، وَيُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ: الحَقِيقَةُ الَّتِي اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِهَا، فَذَاكَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَقَدْ بَسَطْنَا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ[٢].

---

[١] تأويلُهُ على غيرِ تأويلِهِ، المُراد بتأويلِهِ الأوَّل: صرْفُ لفظِهِ عن ظاهِره عن المَعْنى الرَّاجح إلى المَعْنى المرجوحِ، وعلى غيرِ تأويلِهِ أي: تفْسيرِه.

[٢] هُناك ثلاثةُ أقسام للتَّأويل:

١- التَّأويلُ بمعْنى صرْف اللَّفْظِ عن ظاهِره مِنَ المعنَى الرَّاجح إلى المَعْنى المرجوحِ.

٢- التَّأويلُ بمَعْنى التَّفْسيرِ.

٣- التَّأويلُ بمعْنَى الحقِيقة.

وذكرنا أن تأويلَ الأمْرِ فِعْلُه، وتأويلُ الخبَرِ وقُوعُ المخبَر بِهِ.

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُ مِثْلُ طَائِفَةٍ يَقُولُونَ: إِنَّ التَّأْوِيلَ بَاطِلٌ، وَإِنَّهُ يَجِبُ إِجْرَاءُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، وَيَحْتَجُّونَ بِهَذِهِ الآيَةِ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ[١]، وَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الآيَةَ تَقْتَضِي أَنَّ هُنَاكَ تَأْوِيلًا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ وَهُمْ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا.

وَجِهَةُ الْغَلَطِ[٢].

أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِهِ هُوَ الحَقِيقَةُ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ.

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ المَذْمُومُ وَالْبَاطِلُ فَهُوَ تَأْوِيلُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ وَالْبِدَعِ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَيَدَّعُونَ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ مَدْلُولِهِ إِلَى غَيْرِ مَدْلُولِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ ذَلِكَ[٣].

---

[١] في الحقيقةِ إذا قالَ قائلٌ: هل التَّأويلُ مذْمومٌ أم لا؟

فالجوَاب: أن هذا الأمْرَ فيهِ تفْصيلٌ؛ فالتَّأويلُ بمعْنَى التفسيرِ لا يُذَمُّ بل يُحمَدُ صاحِبُه، أمَّا التَّأويلُ بمَعْنى صرْفِ اللفظِ عن ظاهِرِهِ أو عن المَعْنى الرَّاجِح، فهذا هو المذمُومُ إلا إذا قامَ عليه دليلٌ، والتَّأويلُ بمعْنَى الحَقِيقَة الَّتي يَؤوُّلُ إليها، هذا لا أحدَ يتكَلَّمُ فيه، ومن حاوَلَ أن يتكلَّمَ فيه فهو مخطِئٌ؛ لأنَّه لا يمكنه الوصولُ إلى ذَلِك.

[٢] يعني: جِهَة الغلطِ في نفْيِ التَّأويلِ؛ فالتَّأويلُ لا يُنْفي مُطلقًا.

[٣] هذا تكْرارٌ لما سبقَ في قولِه: «**إِنَّ القَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَات كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ**»، إن الَّذي ينفي المَحبَّة ويُثبتُ الإرادَةَ يلْزَمُه فيما أثْبَتَ نظيرَ ما يَلْزَمُه فيما نفى.

وَيَدَّعُونَ أَنَّ فِي ظَاهِرِهِ مِن المَحْذُورِ مَا هُوَ نَظِيرُ المَحْذُورِ اللَّازِمِ فِيمَا أَثْبَتُوهُ بِالْعَقْلِ، وَيَصْرِفُونَهُ إِلَى مَعَانٍ هِيَ نَظِيرُ المَعَانِي الَّتِي نَفَوْهَا عَنْهُ فَيَكُونُ مَا نَفَوْهُ مِنْ جِنْسِ مَا أَثْبَتُوهُ.

فَإِنْ كَانَ الثَّابِتُ حَقًّا مُمْكِنًا كَانَ المَنْفِيُّ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ المَنْفِيُّ بَاطِلًا مُمْتَنعا كَانَ الثَّابِتُ مِثْلَهُ.

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا وَيَحْتَجُّونَ بِقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، قَدْ يَظُنُّونَ أَنَّا خُوطِبْنَا فِي الْقُرْآنِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ أَحَدٌ؛ أَوْ بِمَا لَا مَعْنَى لَهُ أَوْ بِمَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ[١].

---

[١] هؤُلاءِ الَّذين يقُولُونَ: إنه لا يمكِنُ أن نَعْلَمَ التَّأويلَ أبَدًا، فعلى رأيهِمْ نقول: إذَن نكونُ خُوطِبْنَا بشيءٍ لا يفهَمُهُ أحدٌ، فإذا قالوا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، فإذن في القُرآنِ أشياءُ لا يفْهمُها أحدٌ، أو أنَّنا خُوطبنا بما لا معْنَى له، وهذا أيضًا خطأٌ لا يُمْكِنُ، فالقرآنُ كلُّ ما فيه له مَعْنًى، اللَّهُمَّ إلا الحروفَ الهجائيَّةَ في أوَّلِ بعضِ السُّورِ، والصَّحيحُ أنَّه ليس لـها معنًى؛ لأنَّها حروفٌ هجائيَّةٌ، وهي ليست رُموزًا كما قِيلَ، وليست لـها معانٍ اللهُ أعلَمُ بمرادِهَا، بَل إننا حسَبَ ما فَهِمْنا من اللُّغةِ العَرَبيةِ -والقُرآنُ باللُّغةِ العربية- عَلِمْنا أنَّها ليس لـها معْنًى، ولهذا ذهَب بعضُ السَّلَفِ ومجاهدٌ إلى أنَّها حروفُ هجاءٍ ليس لـها مَعْنى، مثل ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓمٓر﴾، لكن لـها مَغْزى، وهو أنَّ هذا القرآنَ الَّذي نَزَل وأعجزَكُم هو من هذه الحروفِ الَّتي هي مادَّةُ لُغتِكم، ومع ذَلِك أعجَزَكُم.

وكذَلِك ربـما يظُـنُّ الإنسـانُ الَّذي ينفِـي التَّأويلَ مُطْلَقًا أنَّنا خُوطِبْنَا بـما لا يُفْهَـمُ

منْه شيءٌ، وهذا لا شكَّ أنه نقْصٌ في القرآنِ؛ ولهذا قالَ شيخُ الإسلامِ في كلامٍ له: «إن أهلَ التفْويضِ قولهُم من شِرِّ أقوالِ أهلِ البِدعِ والإلحادِ»[1].

الَّذين يقُولُونَ: نقرأُ آياتِ الصِّفَات ونفوِّض ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، لا نقولُ شيئًا، بل نُفوِّضُ عِلمُه إلى اللهِ، وهذا خطأٌ بل نقول: نَعَم، الاستواءُ معلومٌ كما قالَ أئمَّةُ السلفِ.

مثلًا: الإرادةُ أثبتُوها أوَّلًا، الأشَاعِرَةُ يُثْبِتُونَ سبعَ صِفَات، أثبتُوا الإرادَةَ، ونَفَوْا المَحبَّة، نقول له: إن كانت الإرادَةُ الَّتي أَثْبَتُّموهَا حقًّا فالمَحبَّة الَّتي نفيْتُموهَا حق؛ لأَنَّه لا فرْقَ بينهما، وإن كان المنْفِيُّ الَّذي نفيتُمُوه باطلًا وهو المَحبَّة كانت الإرادةُ باطلًا؛ لأنَّهم يقُولُونَ: ما نُثْبِتُ لله محبَّةً؛ إذ المَحبَّة ميْلُ الإِنسَان إلى ما يُحبُّ ولا يمكن أن يَمِيلَ اللهُ، الرَّحْمة هي ضعفٌ وانكِسار يكون في قلْبِ الراحِمِ، والله تعالى مُنزَّه عن ذَلِك.

نقول: والإرادةُ أيضًا هي مَيلُ المُرِيد إلى ما يجلِبُ له منفْعَةً أو يدفع عنه مضرَّة، فإن كان ما أثبتُّمُوه من الإِرادَةِ حقًّا فما نَفَيْتُموه من الرَّحمَةِ والمَحبَّة ونحوها حق، وإن كان ما نفَيتُموه باطلًا فما أثبتُّموه فهو باطلٌ إذْ لا فرْقَ بينهم.

الإشارَة هنا إلى نَفْي التَّأويلِ مُطْلقًا؛ لأَنَّه قال: وهؤُلاءِ الَّذين ينْفُونَ التَّأويل (وهذا) أي: نفي التَّأويلِ مطلَقًا مع أنه باطِلٌ فهو متناقِضٌ؛ لأننا إذا لم نفهمْ منه شيئًا لم يَجُزْ لنا أن نقول: إن له تأويلًا يُخالِف الظَّاهِرَ ولا يُوافِقَهُ.

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

إذا كنا لا نفهَمُ من اللَّفْظِ شيئًا هل يصْلُح أن نقول لهذا اللفظِ تأويلٌ لا يعلَمُه إلا الله؟

الجوَاب: لا، فنحنُ إذا كُنَّا لا نفهم عنه شيئًا فإنَّه يمكِنُ أن يكون له تأويلٌ، ويمكن أن لا يكونَ له تأْويلٌ، ويمكن أن يكون له تأويلٌ يعْلمُه الله فقط، ويمكن أن يكون له تأويل يعلمه الله وغيرُه.

إذا قلنا: له تأويلٌ لا يعلمه إلا اللهُ؛ معناه أننا عَرَفْنَا أن له تأْويلًا وأنه لا يعْلمُه إلا اللهُ؛ لأَنَّنا إذا قلنا: له تأويلٌ، فالجملة هنا نَفْي.

فالَّذي يقول: له تأويلٌ لا يعلَمُه إلا اللهُ يكون فاهمًا منه شيئًا فهِم الآن أن هذا اللفظَ له تأويلٌ، وأن تأويلَهُ لا يعلَمُه إلا اللهُ، فإذن تناقُض هذا كونه يقول: إنا لا نَفْهَمُ شيئًا، ثم يقول: له تأويلٌ لا يعْلَمُه إلا الله، هذا تناقُضٌ، ووجه التناقضِ الحَصْرُ الَّذي أشرتُ إليه؛ لأننا نقولُ: هذا اللَّفْظُ الَّذي تقول إنه لا يُفهم منه شَيء إما أن يكونَ له مَعْنًى أو لا، هل هُناك قسمٌ ثالث غيرُ هذا؟

لا، وإذا قُدِّرَ أن له مَعْنًى فإما أن يكونَ هذا المَعْنى معلومًا أو مَجْهُولًا؛ إذن حَصْرٌ، وإذا قدّر أنه معلومٌ فإما أن يكونَ مَعْلومًا لكلِّ أحدٍ أو لا يعْلَمُه إلا اللهُ.

إذن أنتَ الآن حكمت بأن له مَعْنى، وأنه لا يَعْلَمُه إلا اللهُ فقد فَهِمْتُ منه شيئًا وإلا لو كنتَ لا تَفْهَمُ ما حكمتَ هذا الحكمَ؛ إذ إن الَّذي لا يفْهَمُ يقول: ما دامَ تحتملُ هذه الاحتمالات يجبُ أن لا أتكَلَّمَ به، فالآن أنت حكمتَ عليه والحُكمُ على الشَّيء يكونُ فَرْعًا عن تصوُّرِه.

وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّا إِذَا لَمْ نَفْهَمْ مِنْهُ شَيْئًا لَمْ يَجُزْ لَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ وَلَا يُوَافِقُهُ؛ لِإِمكَانِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنًى صَحِيحٌ، وَذَلِكَ المَعْنَى الصَّحِيحُ لَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ المَعْلُومَ لَنَا؛ فَإِنَّهُ لَا ظَاهِرَ لَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ فَلَا تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى دَلَالَةً عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ فَلَا يَكُونُ تَأْوِيلًا، وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعَانٍ لَا نَعْرِفُهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ[١].

فَإِنَّ تِلْكَ المَعَانِيَ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا قَدْ لَا نَكُونُ عَارِفِينَ بِهَا[٢]؛ ....

---

[١] والكلامُ تقْسِيمٌ حَصْرِيٌّ، تُقَسِّمَ حتى تنْحصَرَ الأقسامُ، وحينئذٍ يتبَيَّنُ لك الموضوع.

قوله: «**وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعَانٍ لَا نَعْرِفُهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ**».

يعني: على تقديرِ أنه غيرُ مفهومٍ لنا إذا كان غيرُ مفْهومٍ لنا فإنَّه لا يجوزُ أن نقول: إنه دالٌّ على معانٍ لا نعرِفُها؛ لأنَّ الَّذي يقولُ: إن له معْنًى لا يعلمُهُ إلا الله يقول: إنه دَلَّ على معانٍ لكنَّها ليستْ معْروفَةً، وهو إذا كان مَفْهومًا لا يمكن أن نقولَ هذا على تقديرِ أنه ليسَ بمَفهومٍ.

[٢] كلُّ هذا كلامٌ جيِّدٌ ورَصِين، لكن يحتاجُ إلى تأمُّلٍ.

قوله: «**تِلْكَ المَعَانِيَ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا قَدْ لَا نَكُونُ عَارِفِينَ بِهَا**».

ويقابل هذا التَّقْسِيمَ: وقد نكونُ عارِفينَ بها، ولكن إذا لم نَفهَم اللفظَ ومدلُولَه على زعْمِهِ أن في القرآنِ ما ليس بمفهومٍ، وأن التَّأويلَ مُنتفٍ فلأَنْ لا نَعرِفَ المعاني الَّتي لم يدُلَّ عليها اللفظ أوْلى.

وَلِأَنَّا إِذَا لَـمْ نَفْهَمِ اللَّفْظَ وَمَدْلُولَهُ، فَلِأَنْ لَا نَعْرِفَ المَعَانِيَ الَّتِي لَـمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا اللَّفْظُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ إِشْعَارَ اللَّفْظِ بِمَا يُرَادُ بِهِ أَقْوَى مِنْ إِشْعَارِهِ بِمَا لَا يُرَادُ بِهِ[١].

فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِمَعْنًى مِن المَعَانِي، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنًى أَصْلًا لَـمْ يَكُنْ مُشْعِرًا بِمَا أُرِيدَ بِهِ، فَلَأَنْ لَا يَكُونَ مُشْعِرًا بِمَا لَـمْ يُرَدْ بِهِ أَوْلَى فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُتَأَوَّلٌ. بِمَعْنَى أَنَّهُ مَصْرُوفٌ عَن الِاحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الِاحْتِمَالِ المَرْجُوحِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ[٢].

إذا كنت لا تَفهَمُ اللفظَ ولا تفهَمْ معناهُ، فالمعاني الَّتي لم يَدُلَّ عليها أولى أن تكونَ مجهولَةً عندَكَ؛ لأنَّه ما دامَ أن اللفظَ الآن لا تَفْهَمُهُ ولا تفهَمْ معناه المُراد منه، فكيف تفْهَمُ شيئًا لا يدُلُّ عليه اللَّفْظُ؟ فامتناعُ فهْمِ ما دَلَّ عليه اللفظ دليلٌ على امتناعِ فهْمِ ما لم يدُلَّ عليه؛ لأنَّ إشعارَ اللفظ بما يُرادُ به أقوى من إشعارِهِ بما لا يُراد به، وهذا معْنًى صحيح.

[١] قوله: «**إِشْعَارُ اللَّفْظِ بِمَا يُرَادُ بِهِ**»، **يعْني**: دلالة على ما يُرادُ به أقْوى من دَلالَتِهِ على ما لا يُرادُ به، فإذا كنتَ الآن تقول: له معانٍ لا يعْلَمُها إلا اللهُ، مع أن اللفْظَ ذُو معْنًى فأنتَ الآن ادَّعَيْتَ أنك تعْلَمُ شيئًا يُخالِفُ الظَّاهِرَ، وحَكمتَ عليه بأنه لا يَعْلمُه إلا اللهُ، فنفيتَ دَلالَةَ اللَّفظ الَّذي يُشعِرُ بِهِ اللفظُ، وأثبتَّ دلالَةَ لا يُشْعِرُ بها اللفظ، هذا كلامُ المؤلِّفِ.

[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكلامُ جيِّدٌ جِدًّا.

وخلاصةُ القولِ: أن الَّذين يُنكِرُونَ التَّأويلَ مطلَقًا ينْفُون التَّأويلَ مُطلَقًا وهم مخطئونَ؛ لأنَّهم ينفُونَ التَّأويلَ ثم يتَناقَضُونَ فيقولُونَ: إن لِهَذِهِ الألفاظ تأْويلًا لا يعْلمُه إلا اللهُ.

اللهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرُهُ الْمُخْتَصَّ بِالْخَلْقِ[١].

فَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِالظَّاهِرِ هَذَا لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ.

لَكِنْ إِذَا قَالَ هَؤُلَاءِ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، أَوْ أَنَّهَا تَجْرِي عَلَى الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ مِنْهَا كَانُوا مُتَنَاقِضِينَ[٢].

نقول لهم: كيف تقولونَ إنكُمْ لا تفهَمُونَ المتشابِه، ثم تدَّعونَ أن لَهُ تأويلًا لا يَعْلَمُهُ إلا اللهُ؟

هذا خلافُ المعْقُولِ، وهذا تناقُضٌ؛ لأنَّ من حَكَمَ أن لها تأويلًا لا يعْلَمُه إلا الله فقد أَثْبَتَ لها فهمًا، لكنه حمَلَها على أمر لا يدُلُّ عليه لفْظُهَا حيث قال: إنه لا يَعْلَمُها إلا الله.

فنقول له: إذا كنتَ تَرَى أن التَّأويلَ منتَفٍ فكيف تقولُ أن لها تأويلًا لا يعلَمُه إلا الله؟ لأنَّك إذا كنتَ غيْرَ عالِمٍ به فكيف تحكُمُ بأنه معلومٌ ولا يفهمه إلا اللهُ؟ فإن هذا من التناقُضِ البيِّن.

[١] إذا أرادَ هذا التَّأويلُ ونفَى التَّأويلِ مُريدًا بِهِ هذا المَعْنى، إذا قال: أنا أقولُ: آياتُ الصِّفَاتِ ليس لها تأويلٌ؛ بمعْنَى: أنه لا يُرادُ بها ما يختَصُّ بالمَخْلُوق نقوله له: كلامُكَ صحيحٌ، كلامُكَ حقٌّ؛ لأنَّ هذه الآيات لا يُراد بظاهِرِها ما يختَصُّ بالمَخْلُوق.

[٢] لأنَّه كيف يقولُ: إن لها تأوِيلًا لا يعْلَمُه إلا الله. ثم يقولُ: تُجْرى على خلافِ الظَّاهِرِ؟ هذا تناقُضٌ إذا كنت تقولُ: لها تأويل لا يعلَمُه إلا اللهُ. فلا تقُلْ: تجْرِي على خلافِ الظَّاهِرِ؛ إذ إنه مِنَ الجائزِ أن يكون ظاهِرُها هو التَّأويلُ الَّذي يعْلَمُه إلا هُو، فكيف تنْفِيهِ؟

وَإِنْ أَرَادُوا بِالظَّاهِرِ مُجَرَّدَ اللَّفْظِ، أَيْ: تَجْرِي عَلَى مُجَرَّدِ اللَّفْظِ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ لِمَعْنَاهُ كَانَ إِبْطَالُهُمْ لِلتَّأْوِيلِ أَوْ إِثْبَاتُهُ تَنَاقُضًا؛ لِأَنَّ مَنْ أَثْبَتَ تَأْوِيلًا أَوْ نَفَاهُ فَقَدْ فَهِمَ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي[١]، وَبِهَذَا التَّقْسِيمِ يَتَبَيَّنُ تَنَاقُضُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ وَمُثْبِتِيهَا فِي هَذَا الْبَابِ.

الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا بُدَّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ ضَابِطٍ يُعْرَفُ بِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى اللهِ مِمَّا لَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ[٢]؟ إِذِ الِاعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ[٣] عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ أَوْ مُطْلَقِ الْإِثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ لَيْسَ بِسَدِيدٍ[٤]، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا بَيْنَهُمَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ وَقَدْرٌ مُمَيِّزٌ.

---

[١] يعني: إن أرادُوا بالظَّاهِرِ ما يختَصُّ بالمَخْلُوقِ في موضِعٍ، وأرادُوا بالظَّاهِرِ: المَعْنى الَّذي يَليقُ بالله في موضِعٍ، ثم نَفَوا الظَّاهِرَ مُطلقًا صارُوا مُلَبِّسِينَ؛ لأنَّ الواجبَ التفصِيلُ.

[٢] الحقيقةُ أن المؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ جاءَ بسِياقِ الاستِفْهامِ يقولُ مثلًا: هل هناكَ ضابِطٌ يُعرفُ به ما يجوزُ على اللهِ ممَّا لا يجوزُ في باب النَّفْيِ وفي بابِ الإِثْبَاتِ؟ لأنَّك لو تقولُ: أنا أُثبِتُ من غيرِ تَشْبيهٍ، وأنا أَنْفِي من غيرِ تعْطِيلٍ، فهذا لا يكْفِي، كذَلِك أيضًا في النَّفْيِ لو أنَّك قلتَ: (أنا أَنْفِي عن اللهِ التَّشْبِيهَ) وأطلَقْتَ، فهذَا لا يكْفي هذا.

[٣] قوله: «إِذِ الِاعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ» يعْني: باب الأسْماءِ والصِّفَاتِ.

[٤] وذلك أنه ما مِنْ شيئين إلا بينَهُما قدْرٌ مشترَكٌ وقدْر مميِّزٌ، وهذا صحيحٌ مثلًا الحَيَاةُ للهِ والحَيَاةُ للإنسان هُناك قَدْر مشتَرَكٌ، وقدْرٌ مميِّز، فحيَاةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كامِلةٌ ليس فيها نقصٌ، وحيَاة الإِنسَان ناقِصَةٌ، هذا القدْرُ المميِّزُ.

فَالنَّافِي إِنِ اعْتَمَدَ فِيمَا يَنْفِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ، قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُمَاثِلٌ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَهَذَا بَاطِلٌ.

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، أَوْ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الِاسْمِ، لَزِمَكَ هَذَا فِي سَائِرِ مَا تُثْبِتُهُ[١].

---

[١] يقولُ: عندَنَا نفْي وعنْدنا إثْباتٌ، فإذا قالَ قائلٌ: إن الاعتمادَ على مجرَّدِ التَّشْبيهِ أن تقولَ: إن اللهَ لا شبيهَ له، فهذا لا يكْفِي، إذ ما مَعْنى (لا شبيهَ له)؟ فلا يجوزُ أنَّه لا يُوجدُ له أحدٌ مشارِكٌ له في كلِّ اسم من أسمائِهِ ولو في أصلِ المعْنى؟ طبْعًا لا، وكذلك لا يرادُ أنه ليس له مشابِهٌ من كلِّ وجْهٍ؛ لأنَّ فيه مشابَهَةً من وجْهٍ دونَ وجْهٍ، فأصلُ المَعْنى متَّفِقٌ، ولكن المَعْنى بالنِّسبة للهِ ولغَيرِهِ مختلِفٌ.

يقول: فالنَّافِي إن اعتَمَدَ في ما ينْفِيهِ على أن هذا تَشْبيهٌ فقال: أنا أنْفِي هذا؛ لأنَّه تَشْبيهٌ؛ لأنَّ الَّذين يُنكِرُونَ الاستواءَ يقُولُونَ: إنه تشْبِيهٌ، والَّذين يُنْكِرُونَ اليدَ للهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يقُولُونَ: نُنْكِرُها لأنَّ إثباتَها تَشْبِيهٌ، وهكَذا إذن لا يكْفِي أن نقولَ بصحَّةِ الاعتمادِ على مجرَّدِ التشْبيهِ؛ لأنَّ كُلَّ نافٍ ينفي شيئًا يَدَّعِي أن إثباتَهُ تَشبيهٌ.

ولـهذا يقولُ: إن اعتَمَدَ فيما ينْفِي على أنه تَشْبيهٌ قيل له: إن أردتَ أنه مماثِلٌ له مِنْ كلِّ وجه فهذا باطِلٌ.

يعني: إن أردتَ بقولِكَ: إن هذا تشْبِيهٌ فأنْفِي أنه مماثِلٌ للهِ من كلِّ وجه، فهذا باطلٌ.

وإن أردتَ أنه مُشابِهٌ له من وجه دونَ وجْهٍ، أو مشاركًا له في الاسْمِ، لزِمَكَ هذا في سائرِ ما أثبتَّه.

إذا قلت: أنْفِي اليدَ؛ لأنَّها مشابِهة للهِ، وأردتَ أنَّها مشابِهة للهِ مِنْ وجْهٍ دونَ وجْهٍ،

وَأَنْتُمْ[١] إِنَّمَا أَقَمْتُمُ الدَّلِيلَ عَلَى إِبْطَالِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَاثُلِ، الَّذِي فَسَّرْتُمُوهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، وَيَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ لَهُ[٢]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِثْبَاتَ التَّشْبِيهِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ.

أو أن المُرادَ بالمشابَهَةِ المشاركةُ في الاسم، قلنا: هذا التَّشْبِيهُ الَّذي اعتمدتَ عليه في نَفْيِ اليدِ عليه يلزَمُك فيما تُثْبِتُه؛ هو يُثبت القُدرةَ، يُثبتُ الحَيَاة، يُثبتُ العِلمَ، مثل من يُثبِتُ سبعَ صِفَات، نقول: إذا كنتَ تقول: أنا أنْفِي هذا لأنَّ فيه تَشْبيهًا من وجْه دون وجْهٍ؛ قلنا: إذن يجبُ عليكَ أن تنفيَ القدرةَ، وأن تنْفِيَ الإرادةَ، وأن تنفيَ العِلْم، وأن تنْفِيَ الحَيَاة؛ لأنَّ في ذلِكَ مشابِهَةً من وجه دونَ وجهٍ أو مشاركةً في الاسْم دونَ الحقيقةِ، فصارَ الاعتمادُ على مجرَّد نفْي التشْبِيهِ في تنْزِيهِ الله.

[١] ثم قال: «وَأَنْتُمْ» يخاطِبُ الذِينَ يُنكِرُونَ اعتمادًا على نفي التَّشْبِيهِ.

[٢] هذا التَّشْبيهُ الَّذي عندَ هؤُلاءِ؛ يقُولُونَ: التَّشْبيهُ والتماثُل أن يكونَ الشيئانِ المتماثلانِ يجوزُ على أحدِهِمَا ما يجوزُ على الآخر، وما يمْتَنِعُ عليه، ويجبُ له ما يَجِبُ له، هذا الشَّيءُ مماثِلٌ للشيءِ ومعْنَى مماثِلٌ له: أنه يجوزُ عليه ما يجوزُ عليه، ويمتنع عليه ما يَمْتَنِعُ عليه، يجبُ له ما يجبُ له.

إِذَنِ المماثَلَةُ بينَ الخَالِقِ والمَخْلُوقِ بهذا المَعْنى، لا تمكِنُ، فالتماثُلُ كونُ الشيئين المتماثِلَيْنِ يجوزُ على أحدِهما ما يجوزُ على الآخرِ، ويمتَنِعُ عليه ما يمتَنِعُ على الآخرِ، ويجبُ له ما يجبُ للآخِرِ، وهذا شيءٌ لا يمكِنُ ولا يُتصوَّر وجُودُه على هذَا؛ لأنَّه مَثلًا يجوزُ على الإِنسَانِ المَوْتُ ولا يجوزُ على اللهِ، كذا يمْتَنِعُ على الإنسانِ الدوامُ ولا يمتَنِعُ على اللهِ، فيجِبُ للهِ الكمالُ ولا يجِبُ للإنسانِ.

فكيف يمْكِنُ التماثُل بين الخَالِقِ والمَخْلُوقِ بمجَرَّدِ إثبات يدٍ حقيقِيَّةٍ لله عَزَّوَجَلَّ؟

إذن نَقول لهؤُلاءِ الَّذين يعتَمِدُونَ في نفْي ما نفَوْه منَ الصِّفَاتِ على مجرَّدِ نَفْي التَّشْبيهِ: إن أردتُم المشابَهة من كُلِّ وَجْهٍ فهذا باطلٌ؛ لأنَّكم تُفسِّرونَ المشابَهَةَ والتماثُل بأنه يجوزُ على المتماثِلَينِ ما يجوزُ على الآخَرِ، وما يمْتَنِعُ عليه وما يجِبُ له، وهذا شيءٌ مستحِيلٌ.

وإن أَرَدْتُمُ المشابَهَةَ من وجهٍ دونَ وجهٍ فأنْتُم تُثبتُونَ لله بعضَ الصِّفَاتِ، وذلك مشابَهَةٌ من وَجْه دونَ وجْهٍ، أو مشارَكةٍ في الاسمِ، فعلَيهِ يلزَمُكم الآن أن لا تعتَمِدُوا على مجرَّدِ نفْي التشْبيهِ؛ لأنَّ المشابَهَةَ مِنْ جميعِ الوجوه مُمْتَنعةٌ حتى عندكم، وإن أردْتُمْ بالتَّشبيهِ الَّذي نفَيْتُمُوه المشابهةَ مِنْ وجْهٍ دُونَ وجهٍ، أو المشابَهَةِ في الاسم دونَ الحقِيقَةِ، فأنتُمْ قد أثبَتُّمْ هذا التشبيهَ فيما أثبَتُّمُوهُ من الصِّفَاتِ، إذا قُلْتُم إن هذا هو التَّشْبِيهُ الَّذي اعتَمَدَ في نَفْي الصِّفَاتِ عليهِ.

فالإنسان الَّذِي يعتَمِدُ في نفْي الصِّفَاتِ عن اللهِ على مجرَّدِ التَّشبيهِ نقول له: هذا غيرُ صحيحٍ لعدَّةِ أسبابٍ:

الْوَجه الأوَّل: إذا قَصَدَ بالتَّشْبِيهِ التَّشْبيهَ المُطْلَقَ من كلِّ وجهٍ، فهذا باطلٌ ولا يمكن أن يكونَ؛ لأنَّهم يفسِّرُونَ المماثِل أو المشابِهَ بأن ما يجوزُ عليه ويجب ويمْتَنِعُ مثل ما يجوزُ على الآخَرِ ويجِبُ ويمتَنِعُ، وهذا شيءٌ مستَحِيلٌ حتى لو أثبتَ صِفَات الله ما تحقَّقَ ذَلِك.

الوجه الثَّاني: إذا أردتَ بالمشابَهَةِ الَّتي نفيتَها المشابَهَةَ من وجهٍ دُونَ وجهٍ فإننا نقول: هذه المشابَهَةُ في الواقِعِ أنتَ قد أثبتَّها؛ لأنَّك أثْبَتَّ بعض الصِّفَات، فيلزَمُك فيما أثبتَّ أن تكون مشبِّهًا؛ لأنَّك أثبْتَّ للهِ حَيَاةً وعِلمًا وقُدْرةً، إلى آخِرِه.

فَإِنَّهُ يُعْلَمُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ امْتِنَاعُهُ[١]، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ هَذَا نَفْيُ التَّشَابُهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الْمُتَوَاطِئَةِ، وَلَكِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ التَّشْبِيهَ مُفَسَّرًا بِمَعْنَى مِن المَعَانِي، ثُمَّ إِنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ المَعْنَى قَالُوا: إِنَّهُ مُشَبِّهٌ، وَمُنَازِعُهُمْ يَقُولُ: ذَلِكَ المَعْنَى لَيْسَ مِنَ التَّشْبِيهِ[٢].

ماذا يعنِي بالتَّفْسِيرِ أن نقولَ: إن المتَشَابِهَينِ هما اللذانِ يجوزُ على أحدِهما ما يجوزُ على الآخرِ ويمْتَنِعُ عليه ما يمْتَنِعُ، ويجبُ له ما يَجِبُ؛ إذ إثباتُ التَّشْبِيهِ بهذا التَّفْسِيرِ لا يقبَلُهُ عاقلٌ أبدًا ولا يقولُهُ أحدٌ، إن الله -سبحانه- مشابِهٌ للمخلوقِ بهذا المعنَى، هل يقولُ أحدٌ إن اللهَ مشابِهٌ للمخلوق فيجِبُ للمخلُوقِ ما يجبُ لله، ويمْتَنِعُ عليه ما يمْتَنِعُ على الله، ويجوزُ عليه ما يجوزُ على الله؟ لا، فهذا لا يقولُهُ عاقِلٌ يَتصوَّرُ ما يقولُ.

[١] مِنَ النَّاسِ مَنْ يُفسِّر التَّشْبِيهَ بمَعْنًى آخر؛ فقَدْ عَرَفْنَا أن التَّشْبِيهَ بالمَعنى الَّذي قالُوه مُمْتَنِعٌ، ولا أحدَ يقولُ بمثلِ ما قالُوا حتى المعتزِلَةِ والجهْمِيَّةِ وجميع المبتَدِعَةِ، وأهلُ السُّنَّةِ لا يقُولُونَ بالتَّشْبِيهِ الَّذي هو التماثُل بحيثُ يجوزُ على أحدِهما ما يجوزُ على الآخرِ، ويجبُ له ما يجِبُ له، ويمْتَنِعُ له ما يمتَنِعُ له.

[٢] أما التَّشبيهُ الآخرُ الَّذي دونَه بحيثُ يُشبِهُهُ من وجْه دونَ وجهٍ، فهنا من النَّاس من يَجْعَلُ هذا التشبيه مُمْتَنِعًا، فيُنكِرُ من أجْلِهِ الصِّفَاتِ، ومِنَ النَّاسِ من يُنازِعه ويقولُ: ليس هذا مِنَ التَّشْبِيهِ المُمْتَنِع.

والمثال: الإرادَةُ، إذا قالَ المعتزِلَةُ إثباتُها مِنَ التَّشْبِيهِ.

فالأشاعِرَةُ يقُولُونَ: إثْباتُها ليسَ بتَشْبيهٍ، فلا يُنكِرُونَها.

وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ لَفْظِ «التَّشْبِيهِ» وَ«التَّمْثِيلِ»[١]، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَنَحْوَهُمْ مِنْ نُفَاة الصِّفَاتِ يَقُولُونَ: كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ للهِ صِفَةً قَدِيمَةً فَهُوَ مُشَبِّهٌ مُمَثِّلٌ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ للهِ عِلْمًا قَدِيمًا أَوْ قُدْرَةً قَدِيمَةً كَانَ عِنْدَهُمْ مُشَبِّهًا مُمَثِّلًا؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ هُوَ أَخصُّ وَصْفِ الْإِلَهِ، فَمَنْ أَثْبَتَ لَهُ صِفَةً قَدِيمَةً فَقَدْ أَثْبَتَ للهِ مَثَلًا قَدِيمًا، وَيُسَمُّونَهُ مُمَثِّلًا بِهَذَا الِاعْتِبَارِ[٢].

الرحمةُ: يقولُ الأشاعِرَةُ: إثباتُها تَشْبيهٌ فينْفُونَها.

ويقولُ أهلُ السُّنَّةِ: إثباتُها ليس بتَشْبِيهٍ فيُثْبِتُونَها.

الحاصل: هو أن الاعتمادَ في إثباتِ الصِّفَاتِ على مُجَرَّدِ نَفْي التشبيهِ لا يصِحُّ؛ لسَبَبينِ:

أولًا: إن أُريدَ بالتَّشْبيهِ المُطْلق، فهذا غَيْرُ ممكنٍ ولا أحدَ يقولُهُ.

ثانيًا: وإن أُريدَ به التَّشْبيهُ من بعضِ الوُجوهِ، فهذا مُنازَع فيه؛ لأنَّك قد تقولُ: هذا تَشْبيهٌ ويقولُ غيرك: ليس بتَشْبِيهٍ، والمؤلِّفُ الآن يُقرِّبُ الكلامَ على الصحيحِ.

[١] قوله: «**قد يُفرَّقُ**» يعني: قد يُفرَّقُ بين لفظِ التَّشْبيهِ والتَّمْثيلِ، وأهل السُّنَّةِ والجماعَةِ لا يُفرِّقونَ، فإذا قلتَ: هذه اليدُ ثابِتَةٌ للهِ بدونِ تشبيهٍ فهُو كقولك: هذه اليدُ ثابِتَةٌ لله بدونِ تمثيلٍ، لكن مِنَ النَّاس من يُفرِّقُ (فقد) هنا باعتبار القِلَّةِ من الفاعِلِ لا القِلَّة في الوُجودِيَّةِ؛ يعني: قد يُفرِّق بعضُ النَّاسِ.

[٢] وضرب مثلًا لهذا المعْتزِلَةَ ونحوْهُم من نُفاة الصِّفَاتِ، يقُولُونَ: كُلُّ من أثْبَتَ للهِ صفَةً قديمَةً فهو مُمثِّلٌ مشبِّهٌ، المُراد بالقديمة ما نُسمِّيهِ نَحْنُ بالصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الملازِمة للهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، هذه الصِّفَاتُ القَديمَةُ- مثل: العِلْمِ والقُدْرَةِ والعِزَّة والقُوَّة- كثيرةٌ،

لكن المؤلِّفَ ضَرَبَ مَثَلًا العِلْم والقُدرة، يقُولُونَ: من قال: إن لله عِلمًا قديمًا فهو مُمَثِّل، والقَدِيمُ عِندَهُم ما ليس له أوَّل، ليس القَدِيمُ عندَهم ما يُعْرفُ باللغَةِ العربية أنه السابِقُ لغِيره، لا ما ليس له ابتداءٌ هو القَديمُ عندَ الفلاسفة.

فإذا قلت: إن لله عِلْمًا قَدِيمًا ليس معْنى القدِيمِ هو السَّابِقُ على غيرِهِ، تقولُ مثلًا: عِلْمِي بهذا قديم، معناه في اللُّغة العربية: أنه سابقٌ، علمتَ قبلَ هذا، وليس مَعْنى أنه لا ابتداءَ له وأَنَّهُ أزَلِيٌّ، لكنَّ القدِيمَ عندَ الفلاسِفَةِ خاصة ما لا ابتداءَ له؛ يعني: أنه أزليٌّ فيقُولُونَ: إذا قلت: إن لله عِلْمًا قديمًا فقد شبَّهتَ؛ لأنَّ أخصَّ وصْفِ الإلِهِ عندْهُم هو القِدَمُ، وما معْنَى أخصِّ وصفٍ؟

أخصُّ وصفٍ معناه الَّذي يختَصُّ باللهِ، ولا يمكن أن يُوصَفَ به غيرُهُ هو القِدَمُ، فإذا قلت: لله عِلْم قدِيمٌ، فقد أثبَتَّ قَدِيمَينِ أحدهُما اللهُ والثَّاني العِلْمُ، وحينئذٍ تكون مُشبِّهًا، ولذَلِك يمنعون جميعَ الصِّفَات القديمة الذَّاتِيَّةِ.

لأنَّهم عندهم الوَصْفُ الَّذِي لا يصِحُّ إلا لله هو القِدَم، فلا يمكن أن يُشابِهَ اللهَ غيرُهُ في ذَلِك، لو قلت: لله عِلْمٌ قدِيمٌ، قالوا: أنت مُشبِّه، لو قلت: لله قُدرةٌ قِدِيمَةٌ قالوا: أنت مُشبِّه، لو قلت: لله حَيَاةٌ قدِيمَةٌ، قالوا: أنتَ مُشبِّه، وهكَذا، يعني: فهِمُوا التشبيهَ على غيرِ معناه.

وإذا أردت بالتشبيهِ الَّذي نفيتَه من وجه دونَ وجْهٍ فقد يُنازِعُكَ غيرُك من النَّاس؛ لأنَّ القدِيمَ عندَ جمهورِهِمْ هو أخصُّ وصفِ الإلِهِ، ومعْنَى أخصِّ وصفِهِ: هو الَّذي لا يُمْكِنُ أن يَشْرَكُه فيه أحدٌ، فمن أثْبَتَ له صِفة قديمَةً فقد أثبتَ لله مَثلًا قَدِيمًا ويُسَمُّونه ممثِّلًا بهذا الاعتبارِ.

وَمُثْبِتَةُ الصِّفَاتِ لَا يُوَافِقُونَهُمْ عَلَى هَذَا بَلْ يَقُولُونَ: أَخَصُّ وَصْفِهِ مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ غَيْرُهُ مِثْلُ كَوْنِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ وَالصِّفَةُ لَا تُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ[١].

---

[١] ومثبتَةُ الصِّفَاتِ لا يوافِقُونَهم على هذا إطلاقًا، بل يقُولُونَ: أخصُّ وصفٍ -يعني: ما لا يتَّصِفُ به غيرُه مثل كونه ربّ العالمين- هذا لا يمكن أن يُوصَفَ به غيرُ الله، فلا يجوز أن تقول لأي مخْلوقٍ: أنت ربُّ العالمين، وأنه بكلِّ شيءٍ علِيمٍ، فهو من أخَصِّ أوْصافِ الله، لا يُوصفُ به غيرُه، وأنه على كلِّ شيءٍ قَدِيرٌ، وأنه إلهٌ واحدٌ كذَلِك أيضًا؛ لأنَّ غيرَهُ لا يَصِحُّ أن يكون إلهًا، ولا يمكِنُ أن يكونَ واحدًا، كلُّ قومٍ لهم إله، والصِّفَةُ لا تُوصف بشيء من ذلكَ.

ومعْنَى (الصِّفَة لا توصَفُ بشيءٍ من ذلِكَ) أي: أنك لا تقول: إنَّ قُدرَةَ اللهِ ربِّ العالمين موصوفةٌ بكونِه ربّ العالمين ونحوه، ولهذا يحرُمُ عليك أن تقول: يا قُدرةَ اللهِ هيِّئي لي كَذَا وكذا، ومن هنا نعرفُ أن تَعبيرَ بعضِ النَّاس في قولهم: شاءتِ المشيئةُ، أو قضَتْ مشيئةُ اللهِ. أن فيها نَظَرًا؛ لأنَّ المشيئةَ وصْفٌ لا مَوْصوفٌ، فالَّذي يقْضِي ويَشاء هو الله، ولكنهم يُعبِّرون بهذا إمَّا تسامُحًا وإمَّا جهْلًا.

بعضهم أيضًا يقول: تقتَضِي الحِكمَةُ كذا وكذا، اقتَضْتُه حِكْمةُ الله، هذا أهوَن من الأوَّلِ من قولِ: شاءتْ مشيئةُ الله؛ لأنَّ معْنَى اقتَضَتْهُ حِكْمة اللهِ أن الحكمةَ من حيثُ هي حكمَةٌ تستَلْزِمُ كذا وكذا؛ بمعْنَى الالتزامِ، المهم أن الصِّفَةَ ليستْ موصُوفًا.

يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا تُوصَفُ بشيءٍ مِنْ ذلكَ**» فلا تَقُلْ عن صفةِ الله أنها -أي: الصِّفَة- بكلِّ شيءٍ عليمٌ، ولا أنها على كلِّ شيءٍ قَدِيرٌ، ولا أنها إله واحد، فإذن

ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ الصِّفَاتِيَّةِ[١] مَنْ لَا يَقُولُ فِي الصِّفَاتِ إِنَّهَا قَدِيمَةٌ، بَلْ يَقُولُ: الرَّبُّ بِصِفَاتِهِ قَدِيمٌ.

لـم تَتَّصِف الصفَةُ بشيءٍ من خصائص اللهِ، فإذا أثبتَ لله العِلْمَ والقُدْرَةَ والحَيَاة والسَّمْعَ والبصرَ لم تكن ممثِّلًا إلا عندَ المُعْتَزِلَةِ الَّذين يقُولُونَ: كُلُّ منْ وَصَفَ الله بِصِفةٍ قدِيمَةٍ فهو ممثِّل؛ لأنَّ أخصَ وصْفٍ لله عندهم هو القِدَمُ.

[١] الآن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قسَّمَ الصِّفَاتيَّة إلى هذه الأقسامِ، والمُرادُ بالصِّفَاتية: هم الَّذين يُثبتُونَ الصِّفَاتِ كُلِّها أو بعضها، منهم من لا يقولُ إن الصِّفَاتِ منها قديم؛ يعْنِي: يمتَنِعُ أن يقولَ: حَيَاةُ اللهِ قَدِيمَةٌ، سَمْعُه قديمٌ، بصَرُهُ قديمٌ، لا يقولُ هذا، ولكن يقول: الرّبُّ بصفاتِهِ قديمٌ؛ إذ ما مِنْ ذاتٍ إلا ولها صِفَات، ولا يمكن أن تُوجدَ ذاتٌ مجرَّدَةٌ بدون صِفَاتٍ أبدًا ما يمكن أن تُوجد ذات مُجرَّدة عن صفَةٍ إطْلاقًا.

فهذه واحدَةٌ، ومنهم من يقولُ: هو قديمٌ وصِفَتُهُ قديمَةٌ، ولا يقولُ هو وصفاتُهُ قَديمانِ؛ يعني: إن أخْبَرْتَ بالقِدَمِ عن اللهِ وحدَهُ وعن الصفَةِ وحدَها فهو جائز، وإن جمعتهُما في خبرٍ واحد فهو لا يجوزُ؛ يعني: غَريبٌ.

إذن يجوزُ أن نقولَ: اللهُ قَدِيمٌ وصِفَتُهُ قديمَةٌ، ولا يجوز أن نقول: الله وصِفَتُهُ قديمانِ، فتَجمَعُهُما في خبرٍ واحدٍ.

يقُولُونَ: إذا أخَّرْتَ كُلَّ واحدٍ عن الآخِرِ فقد ميَّزْتَ بينهما، وإذا قَرَنْتَهُما في خَبَرٍ واحد فقد أشْرَكْتَ بينهما، مثل ما أنك لو تقول: لوْلا اللهُ وزيدٌ أنقَذَنِي من الغَرقِ هلكتُ، أو أنقَذانِي مِنَ الغرقِ لهلكْتُ. هل هذا يجوز؟ لا يجوزُ، لكن لو قلت: لوْلا زيدٌ أنقَذَنِي من الغرقِ لجازَ ذَلِك، وقولنا: لوْلا الله أنقذني مِنَ الغَرقِ، يجوز.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ قَدِيمٌ وَصِفَتُهُ قَدِيمَةٌ، وَلَا يَقُولُ: هُوَ وَصِفَاتُهُ قَدِيمَانِ[١].

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ وَصِفَاتُهُ قَدِيمَانِ؛ وَلَكِنْ يَقُولُ: ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي مُشَارَكَةَ الصِّفَةِ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِهِ؛ فَإِنَّ الْقِدَمَ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِ الذَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ، بَلْ مِنْ خَصَائِصِ الذَّاتِ الْمَوْصُوفَةِ بِصِفَاتٍ، وَإِلَّا فَالذَّاتُ الْمُجَرَّدَةُ لَا وُجُودَ لَهَا عِنْدَهُمْ فَضْلًا عَنْ أَنْ تَخْتَصَّ بِالْقِدَمِ[٢].

---

[١] هم يقُولُونَ: إن قلت: الله القَدِيمُ وصِفَتُهُ قديمَةٌ ليس في هذا بأس، وإن قلت: اللهُ وصِفَتُهُ قديمانِ فهو لا يجوز عندهم.

[٢] الرَّأيُ الثَّالثُ: يقول هُوَ وصِفاتُهُ قديمانِ لكن يقول: ذَلِك لا يقْتَضِي مُشاركة الصِّفَة له في شيءٍ من خَصائصِهِ، فإن الصفةَ ليسَت من خصَائص الذَّاتِ المجرَّدة، بل من الخصائصِ الموصوفةِ بصِفاتِهِ، وإلا فالذَّات المجرَّدَةُ لا وجودَ لها عندَهُم فَضْلًا عن أن تختَصَّ بالقِدَم، هذا هو أقربُ الأقوالِ أن نقول: هو وصفاتُهُ قديمانِ، لكن ذَلِك لا يقْتَضِي أن تكونَ الصِّفةُ مُشارِكة له في شَيء من خصَائصِهِ.

نقول: هو وصفاتُهُ قِديمانِ لكن لا يقْتَضِي أن تكونَ الصِّفَةُ المنفَصِلَةُ عنه مشاركِةً له في شيءٍ من خصَائصهِ، لا يمكن أن نقولَ هذا؛ لأنَّ الذَّاتَ المجرَّدَةَ عن الصِّفَاتِ غيرُ ثابتةٍ، ما من ذاتٍ إلا ولها صِفَاتٌ.

فيقُولُونَ: هو وصِفَاتُه قَديمانِ، لكن لا نقولُ: إنه لا نُقَدِّرُ أن الصِّفَة مُستقلَّةً عن الذَّاتِ؛ لأنَّ استقلالَ الصِّفَةِ عن الذَّات أمْرٌ غيرِ ممكِنٍ، وقد يقُولُونَ: الذَّاتُ مُتَّصِفَةٌ بالقِدَمِ، والصِّفَاتُ مُتَّصِفة بالقِدَمِ، وليستِ الصِّفَاتُ إلهًا ولا رَبًّا؛ يعني معناه: يَفْصِلُونَ هذا عن هذا ويقُولُونَ: إنه ليس في الصِّفَاتِ إلهٌ ولا رَبٌّ؛ مثل: أن النَّبِيَّ محدَثٌ وصِفاتُهُ

مُحدَثَةٌ، رسولُ الله ﷺ محدَثٌ، صفاتُهُ من الطُّولِ أو القِصَرِ أو البياضِ أو السوادِ أو ما أشبه ذَلِك محدَثَة، تقول مثلًا: النَّبِيُّ محمدٌ ﷺ رسولٌ، تقول: كونه رَبْعةً من الرِّجالِ ليس بالقَصيرِ ولا بالطويلِ البائنِ، هذا رسولٌ يعني: هذه الصِّفَة فِيه، نقول مثلًا: بياضُ وجْهِهِ ونورُهُ.

نقول: الله تعالى قديمٌ، ولكن صِفَتُه الَّتي هي قديمَةٌ ليست إلهًا، كما أن الرَّسولَ مُحدَثٌ وليست صِفتُهُ المُحدَثة رَسولًا.

الواقع أننا نَقولُ بأحدِ أمْرَينِ؛ إما أن تقول: إنَّ الله بصفاتِهِ قَدِيمٌ، وأنه لا يُمكن أن تُوجَدَ ذاتٌ بدُونِ صِفَةٍ، أو تقول: اللهُ وصفاتُهُ قَدِيمانِ، لكن ليس معْنَى ذَلِك أن الصِّفَةَ متَمَيِّزَةٌ عن الخَالِق عن الموصوفِ بحيثُ تكون ربًّا أو إلهًا، وأما أن نُفرِّق بين أن تقول: الله قَدِيمٌ وصِفَتُهُ قديمَةٌ فهو جائز، فإن قلت: الله وصفَتُهُ قديمانِ فهو ممنوعٌ، وهذا لا وَجْهَ له؛ فالأمرُ لا يدُورُ على التعبير، ولكن يدُورُ على المَعْنى.

ذكرتُ مثالَيْنِ في الإرادَةِ والرَّحمَةِ، فإن شئتم ثبِّتُوا الإرادَةَ بالسمْعِ، فإثبات السَّمعِ عندَ المعتزلة تشْبيهٌ، وعند الأشَاعِرَة ليس بتَشْبِيهٍ، وإثبات الرَّحمة عندَ الأشَاعِرَة تشبيهٌ وعند أهل السُّنَّة ليس بتَشْبِيهٍ.

والحاصلُ أن التَّشْبِيهَ المنفِيَّ إن أُريد به المماثلةُ الَّتي فيها يجُوزُ على كلِّ واحدٍ منهما ما يجوزُ على الآخَرِ، ويمتَنِعُ عليه ما يمْتَنِعُ، ويجبُ ما يجب إن أريدَ بها ذَلِك فهذا لا يُمْكِنُ.

وإن أُريدَ بالمشابهةِ المشابَهَةُ بوجهٍ دونَ آخَر أو المشاركة في الاسم فهذا جائز،

وَقَدْ يَقُولُونَ: الذَّاتُ مُتَّصِفَةٌ بِالْقِدَمِ وَالصِّفَاتُ مُتَّصِفَةٌ بِالْقِدَمِ، وَلَيْسَتِ الصِّفَاتُ إِلَهًا وَلَا رَبًّا، كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ مُحْدَثٌ وَصِفَاتُهُ مُحْدَثَةٌ، وَلَيْسَتْ صِفَاتُهُ نَبِيًّا[1].

لكنه لا يُمْكِنُ القول به؛ لأنَّ كُلَّ من يدَّعِي أن هذا تشبيهٌ يُنكِرُهُ أو ينازِعه في ذَلِك خصْمُهُ ويقول: ليس بتَشْبيهٍ فتبَيَّنَ أن الاعتمادَ في إثباتِ الصِّفَات على مُجرَّدِ في التَّشْبيهِ، حُكْمُهُ لا يجوزُ.

[١] من شُبَهِهِمْ أيضًا أن إثباتَ الصِّفَاتِ يستَلْزِمُ التَّجسيمَ والأجْسَامُ مُتماثِلَةٌ، وهذا امتدادٌ لما سبَقَ من أن إطلاقَ الاعتمادِ على نفْي التَّشْبيهِ لا يجوزُ؛ وذلك لأنَّ النَّاسَ اختلَفُوا في التَّشْبيهِ حتى إن منهم مَنْ يَرَى أن إثباتَ الصِّفَاتِ تَشْبِيهٌ، ومنهم من يَرَى أن وصفَ اللهِ بأنه مَوْجُود تَشْبِيهٌ، فالاعتمادُ على مُجَرَّدِ نفْي التَّشْبِيهِ أمْرٌ لا يجوزُ، كما أن الاعتمادَ على إثباتٍ بلا تَشْبيهٍ أمْرٌ لا يجوزُ.

كلُّ ما يأتِي مِنْ كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكَلامُهُ مع المنازِعِينَ فرْعٌ، إنما القاعِدَةُ أنه لا يصِحُّ في إثباتِ صِفَاتِ الله أن نعتمدَ على مُجَرَّدِ نفْي التَّشْبيهِ، أو على مجرَّدِ الإثْبَاتِ بلا تَشْبيهٍ.

أما الأوَّل فلأنَّك إذا قُلْتَ: نعتَمِدُ على النَّفْي المطلَقِ الَّذي هو نَفْي التَّشْبيهِ، فقد يقولُ قائل: إن إثباتَ السَّمْعِ والبصَرِ تشبيهٌ، وقد يقولُ غيرُه: إثباتُ العُلُوِّ تشْبِيهٌ، وقد يقول آخر: إثباتُ الحَيَاةِ تشْبيهٌ، وإثباتُ العِلْم تشبيهٌ، وإثباتُ القُدرَةِ تشبيهٌ.

كذَلِك إذا اعتَمَدْتَ على إثباتٍ بلا تَشْبيهٍ ما يصِحُّ؛ لأنَّه قد يقولُ قائلٌ: نُثبتُ أن لله تعالى أَنْفًا لا يُشْبهُ آنافَ المَخْلُوقِين، أن له بطنًا لا يُشبِهُ بطون المَخْلُوقِين، وهذا لا يجوزُ.

النقطة الثَّانية: مجرَّدُ نفْي التَّشبيهِ لا يصِحُّ لا في الإثْبَاتِ ولا في النَّفْي.

فَهَؤُلَاءِ إِذَا أَطْلَقُوا عَلَى الصِّفَاتِيَّة اسْمَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ كَانَ هَذَا بِحَسَبِ اعْتِقَادِهِم الَّذِي يُنَازِعُهُمْ فِيهِ أُولَئِكَ[١].

ثُمَّ تَقُولُ لَـهُمْ أُولَئِكَ: هَبْ أَنَّ هَذَا المَعْنَى قَدْ يُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ بَعْضِ النَّاسِ تَشْبِيهًا، فَهَذَا المَعْنَى لَـمْ يَنْفِهِ عَقْلٌ وَلَا سَمْعٌ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ نَفْيُ مَا نَفَتْهُ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ[٢]، ....

[١] قوله: «فَهَؤُلَاءِ» يقصِدُ الَّذين يُنكرونَ الصِّفَاتِ، «**إِذَا أَطْلَقُوا عَلَى الصِّفَاتِيَّةِ**» الَّذين يُثبِتُونَ الصِّفَاتِ سواء أثبَتُوا الجميعَ أو أثبتُوا البعضَ، «**اسْمَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ كَانَ هَذَا بِحَسَبِ اعْتِقَادِهِم الَّذِي يُنَازِعُهُمْ فِيهِ أُولَئِكَ**» يُطْلقون على الصِّفَاتيَّة اسمَ التَّشْبِيهِ.

الأشاعرةُ يقولُونَ لأهلِ السُّنَّةِ: أنتُم مشبِّهةٌ؛ لأنَّكم تُثبِتُونَ لله تعالى الرَّحْمَةَ والمَحبَّة وما أشبَهَ ذَلِك، والمعتزِلَةُ يقُولُونَ للأشاعِرَةِ: أنتم مُشبِّهَةٌ؛ لأنَّكم تُثبِتُونَ الإرادةَ والكلامَ والبصرَ والسمْعَ، والغُلاةُ الَّذين يقُولُونَ: إن الله لا مَوْجُودٌ ولا مَعْدُومٌ يقُولُونَ لمن أثْبَتَ وجودَ الله: أنتَم مُشبِّهَةٌ، كَانَ هَذَا بِحَسَبِ اعْتِقَادِهِم الَّذِي يُنَازِعُهُمْ فِيهِ أُولَئِكَ.

[٢] مثلًا نقول: أنا أُثبِتُ السمْعَ لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وأهْلُ التَّعْطِيلِ يقُولُونَ: إثباتُ السَّمعِ تَشْبيهٌ، نقول لـهم: هَبْ أن إثباتَ السَّمعِ يُسمى في اصطلاحِكَ تشْبِيهًا، هبْ بمعْنَى: قدِّر، قدِّر أنه يُسَمَّى تشبيهًا، فهل إذا سمَّيْتَهُ أنت تَشْبيهًا يجب عليَّ نفْيُهُ مع أن الأدِلَّةَ أثْبَتَتْهُ؟

الجوَاب: لا، فلهذا يقولُ: «**فَهَذَا المَعْنَى لَـمْ يَنْفِهِ عَقْلٌ وَلَا سَمْعٌ**».

فإذا لم ينفِهِ العقْلُ ولا السمْعُ بل أثْبَتَتْهُ الأدِلَّةُ السمْعِيَّةُ والعقليةُ فالواجب إثباتُه، سمِّه أنتَ تَشْبيهًا أوْ لا تُسمِّه، مع أننا نحن لا نُثبِتُهُ على سبيلِ التَّشْبِيهِ؛ إذْ إننا نقولُ: إنَّ الله

وَالْقُرْآنُ قَدْ نَفَى مُسَمَّى المِثْلِ وَالْكُفْءِ وَالنِّدِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ[١].

وَلَكِنْ يَقُولُونَ: الصِّفَةُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَيْسَتْ مِثْلَ المَوْصُوفِ وَلَا كُفُؤَهُ وَلَا نِدَّهُ فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّصِّ، وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَلَمْ يَنْفِ مُسَمَّى التَّشْبِيهِ فِي اصْطِلَاحِ المُعْتَزِلَةِ[٢].

سَمْعًا لا يُشبِهُ أسماعَ المَخْلُوقِينَ وبَصَرًا لا يُشبِهُ أبصارَ المَخْلُوقِين، ونحن إذا رَأينا في الشاهِدِ أن السامَعاتِ تختلف أسماعُهُم والباصراتِ تختلفُ أبصارُهم، الطيرُ في جوِّ السَّماءِ ينظُر إلى الحبَّة في الأرضِ، وإذا طلَعْنَا إلى سطحٍ لننظُرَ إلى الحبَّةِ في الأرض فلن نَراهَا.

[١] المحْذُورُ أن تكونَ المشابَهَةُ مُطْلَقةً بحيث يكون هذا كُفْؤًا لهذا وهذا مِثْلًا لهذا، ولكن يقُولُونَ: الصِّفَةُ في لغة العَربِ ليست مثلَ الموصُوفِ ولا كفؤه ولا نِدَّه فلا يَدْخُلُ في النَّصِّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، هذا نَفْيٌ للمِثْلِ فهل الصِّفَةُ مثلُ الموصوفِ؟

الجوَاب: لا، ليست الصفَةُ كالموصوفِ؛ إذ إنَّ الصِّفَةَ معْنَى في الموصوفِ وليستْ هي الموصوفَ، فالبصَر ليس هو العَيْنَ، ولكنه قُوَّة في العَينِ، والسَّمْعُ ليس هو الأُذن، لكنه قُوَّةٌ للأذُنِ الظَّاهرَةِ والباطنَةِ، النُّطق ليس هو اللسان، ولكنه قُوَّةٌ في اللِّسانِ والشَّفَتينِ والحَلْقِ.

[٢] قوله: «**وَأَمَّا الْعَقْلُ فَلَمْ يَنْفِ مُسَمَّى التَّشْبِيهِ فِي اصْطِلَاحِ المُعْتَزِلَةِ**».

المعتزِلةُ يَرَوْنَ كلَّ من أثبَتَ صفَةً فهو مشبِّه، وكلُّ إثباتِ صِفَةٍ عندَهُم تشْبيهٌ، والعقْلُ لا ينْفِي ذلكَ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَقُولُونَ: إِنَّ الصِّفَاتِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ مُتَحَيِّزٍ، وَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ، فَلَوْ قَامَتْ بِهِ الصِّفَاتُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلًا لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ، وَهَذَا هُوَ التَّشْبِيهُ[١].

وَكَذَلِكَ يَقُولُ هَذَا كَثِيرٌ مِنَ الصِّفَاتِيَّةِ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ، وَيَنْفُونَ عُلُوَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَقِيَامَ الْأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ بِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَيَقُولُونَ: الصِّفَاتُ قَدْ تَقُومُ بِمَا لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَأَمَّا الْعُلُوُّ عَلَى الْعَالَمِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَ جِسْمًا، فَلَوْ أَثْبَتْنَا عُلُوَّهُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، وَحِينَئِذٍ فَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ فَيَلْزَمُ التَّشْبِيهُ[٢].

---

[١] يعني: تقرير المعتزلَةِ بأن إثباتَ الصِّفَاتِ تشبيهٌ يقول: الصِّفَاتُ لا تقومُ إلا بجِسْمٍ متحَيِّزٍ، هذه مُقدِّمَةٌ، المقدمة الثَّانية: والأجسامُ متماثِلَةٌ.

النتيجة: لو قامَتْ به الصِّفَاتُ لَلَزِمَ أن يكون مماثِلًا لسائرِ الأجسامِ، وهذا هو التَّشْبيهُ.

يقول المعتَزِلَةُ: إن الصِّفَات لا تقومُ إلا بجِسْمٍ، لا يمكن أن يكونَ هناكَ سمِيعٌ إلا وهو جسمٌ يسْمَعُ، بصيرٌ إلا وهو جِسْم يُبصِرُ وهكَذا، والأجسامُ متماثِلَةٌ، كلُّ جسمٍ يماثِلُ الجسم الآخر، واحد زائد اثنين النتيجة ثلاثة، الصِّفَات لا تكونُ إلا بجِسْمٍ، والأجسام متماثلة إذن إثباتُ الصِّفَات يستلزم التَّشْبِيهَ، هذه النتيجة مثلُ نتِيجَةِ الجمْعِ بالضَّبْطِ.

[٢] قوله: «**وَكَذَلِكَ يَقُولُ**» مقولُ القَولِ، «**هَذَا كَثِيرٌ مِنَ الصِّفَاتِيَّةِ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ، وَيَنْفُونَ عُلُوَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَقِيَامَ الْأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ بِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيَقُولُونَ:**

الصِّفَاتُ قَدْ تَقُومُ بِمَا لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَأَمَّا الْعُلُوُّ عَلَى الْعَالَمِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَ جِسْمًا، فَلَوْ أَثْبَتْنَا عُلُوَّهُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، وَحِينَئِذٍ فَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ».

هُناك أناسٌ يُثْبِتُونَ بعض الصِّفَاتِ وينْفُونَ عُلوَّهُ على العرشِ، وقيامُ الأفعالِ الَّتي تليق به مِثْل الأشَاعِرَة الَّذين يُثبِتُونَ بعضَ الصِّفَات ويُنكرونَ عُلُوَّهُ على العرش، يقُولُونَ: اللهُ لم يَعْلُ على العرْشِ؛ يعني: لم يسْتوِ عليه، ويُنكرونَ قيامَ الأفعالِ الاختيارِيَّةِ به: مثل النزولِ مثلًا إلى السَّماءِ الدُّنْيا، هذا فعلٌ اخْتيَارِيٌّ، يقُولُونَ: لا يمكن أن ينْزِلَ إلى السَّماءِ الدُّنْيا ولا يمْكِنُ أن يفْعَلَ الأفعال الاختيارية، لماذا؟

قالوا: لأنَّ هذه الصِّفَاتِ لا تكونُ إلا بجِسْمٍ، والأجسام متماثِلَةٌ، أما السمْعُ والبصَرُ فلا، فإنَّه قد يقومُ بما ليس بجِسْمٍ، وفي الحقيقةِ أنَّ قولَهم إن الصِّفَاتِ لا تكونُ إلا بجِسْمٍ والمَخْلُوقات تكونُ بغيرِ جِسْمٍ هذا صحيحٌ.

ولهذا الآن أنا أريدُ أن أرُدَّ عليهم وعلى الأوَّلينَ فنقول:

قول الأوَّلين إنَّ الصِّفَاتِ لا تقومُ إلا بجِسْمٍ. مردُودٌ بقولِ الآخرينَ: إن الصِّفَاتِ قد تَقومُ بما ليس بجِسْمٍ؛ فأنت الآن تقولُ: اليومُ طويلٌ بدَلًا من أن تقول: النهارُ، وتقول: ليلٌ طويلٌ ونهارٌ قصيرٌ، وتصِفُ النهارَ بالقِصَرِ، وتصِفُ الليلَ بالطُّولِ، الطولُ والقِصَرُ صفَةٌ، والليل والنهار غير جِسْمٍ.

قولهم: الاثنان يقولانِ: إن الأجسامَ متماثِلَةٌ؛ الأوَّلُونَ قالوا: إن الأجسامَ متَماثِلَةٌ وهؤُلاءِ أيضًا يقُولُونَ ذَلِك، وأما العُلُوُّ فلا يَصِحُّ إلا إذا كان جِسمًا فلو أثبَتْنا عُلوَّهُ لَزِمَ أن يكون جِسْمًا وحينئذٍ فالأجسامُ متماثِلَةٌ.

هل صحيحٌ أن الأجسامَ متماثِلَةٌ؟

الأجسامُ ليست متماثِلَةً بلا شكٍّ، لا في الكِبر ولا في الصِّغر، ولا في الحَجْم، ولا في الوَزْن بعضها خَفِيفٌ وبعضها ثَقِيلٌ، ولا في اللَّمْسِ، ولا في اللَّوْنِ، ولا في الشَّكْلِ، المهِمُّ ليست متماثلة بأيِّ شيءٍ من الأشياءِ، عندك حَجَرٌ صَلْبٌ قديمٌ وعندك زِبْدة هل هما متَماثِلانِ؟ عندك مثلًا شوكٌ وعندك بِساطٌ ليِّن، هل هما واحد؟!

إذن القولُ بأن الأجسامَ مُتماثِلَةٌ هذا منْ أبطَلِ الأقوالِ، ولا يمكن أن تتماثَلَ الأجسامُ، وأنا أتعجَّبُ من هؤُلاءِ الَّذين يَدَّعون أنهم عُقلاءُ كيف يقُولُونَ إن الأجسامَ متماثِلَةٌ؟! إذا قالوا الأجسامُ متماثِلَةٌ نقول: بأي شيءٍ تتماثَلُ بالوُجودِ مَثَلًا؟

لَا بُدَّ لكلِّ مَوْجُودٍ أن يشارِكَ غيرَه في أصلِ الوُجودِ، إن أرادُوا بالتَّسْمِيَةِ كلَّ واحدٍ منها هو جِسْمٌ صحيحٌ، لكن إن أرادُوا في الحقيقَةِ هل يمْكِنُ أنها تتماثَلُ؟

الجوَاب: لا يمكِنُ، إذن نمنَعُ المقدمَّةَ الأولى والثَّانية، وإذا مَنَعْنَا المقدِّمَتينِ انتفَتِ النتيجةُ؛ لأنَّ النتيجة مَبْنِيَّةٌ على ثبوتِ المقَدِّمَتينِ، فإذا انتفَتِ المقدِّمَتانِ انتفتِ النتِيجَةُ، إذا قلنا لهم: قولكم إن الصِّفَات لا تَقومُ إلا بجِسْمٍ. هذا ممنوعٌ، وعندنا بُرهانٌ على مَنعِهِ مثل: الليلِ والنهارِ يُوصَفانِ بالطولِ والقِصَر، ويوصفانِ بالشِّدَّةِ والرخاءِ، قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود:٧٧]، ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر:١٠].

فعلى هذا: الصِّفَاتُ تقُومُ بما ليسَ بجِسْمٍ.

إذا قالوا الأجسامُ متماثِلَةٌ، وعندنَا بُرهانٌ، نقول: مثلًا: الزُّبدَةُ، والقُطْن، والحَجَر، هل بينهم فرقٌ؟!

فَلِهَذَا تَجِدُ هَؤُلَاءِ يُسَمُّونَ مَنْ أَثْبَتَ الْعُلُوَّ وَنَحْوَهُ مُشَبِّهًا، وَلَا يُسَمُّونَ مَنْ أَثْبَتَ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْكَلَامَ وَنَحْوَهُ مُشَبِّهًا، كَمَا يَقُولُ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ وَأَمْثَالُهُ[١].

وَكَذَلِكَ يُوَافِقُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِتَمَاثُلِ الْأَجْسَامِ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَأَمْثَالُهُ مِنْ مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ وَالْعُلُوِّ؛ لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَجْعَلُونَ الْعُلُوَّ صِفَةً خَبَرِيَّةً كَمَا هُوَ أَوَّلُ قَوْلَي الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، فَيَكُونُ الْكَلَامُ فِيهِ كَالْكَلَامِ فِي الْوَجْهِ[٢].

وقُمْ مثلًا إلى الشَّيء الأحمَرِ والشَّيءِ الأصفَرِ، انظر إلى الطويلِ والقصيرِ، هل هي متماثِلَةٌ؟! إذا امتنَعَتِ المقدِّمَتانِ المبنيُّ عليهما التَّشْبيهُ انتفَت النتيجةُ وهي التَّشْبِيهُ.

[١] قوله: «**تَجِدُ هَؤُلَاءِ يُسَمُّونَ مَنْ أَثْبَتَ الْعُلُوَّ وَنَحْوَهُ مُشَبِّهًا، وَلَا يُسَمُّونَ مَنْ أَثْبَتَ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْكَلَامَ وَنَحْوَهُ مُشَبِّهًا، كَمَا يَقُولُ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ وَأَمْثَالُهُ**».

لأنَّ عنْدهُم بأن هذا يقْتَضِي التَّشبيهَ، وهذا لا يقْتَضِي التَّشْبيهَ، الَّذي يُثبتُ العُلوَّ يُثبِتُ أنه جسْمٌ، والَّذي يُثبتُ السمْعَ والبصر لم يُثْبِتْ أنه جِسم، هذا تحكُّم في الحَقِيقَة ليس فيه فَرْقٌ.

[٢] يقُولُونَ: نحنُ نُثْبِتُ الصِّفَاتِ ونرى أن الأجسامَ متماثِلَةٌ، لكنهم يمنَعُونَ أن تكون الصِّفَاتُ لا تقومُ إلا بجِسْمٍ، ويجعلونَ العُلُوَّ صِفَةً خبَرِيَّةً كما هو أوَّلُ قولَيِ القاضِي أبي يعلى، فيكون الكلامُ فيه كالكلامِ في الوجْهِ.

عندنا العلماءُ يُقسِّمُونَ الكلامَ في الصِّفَات، أو يقسِّمُون الصِّفَاتِ إلى قسمين:

صِفَاتٍ خبَرِيَّةٍ؛ بمعْنَى أن إثباتَها جاءَ عن طريقِ الخبَرِ المحْضِ، ما للعقْلِ فيها مَدْخَلٌ مثل: إثباتِ الوجْه، واليدِ والعينِ.

ولا تَدُلُّ عليها الفطرَةُ ولا العقلُ، ولهذا لو قالَ قائِلٌ: أَتُثْبِتُونَ لله رأسًا؟ نقول: لا. لماذا لا تُثْبِتُونَ؟ لأنَّ السَّمْعَ لم يَرِد به.

وهل تُثْبِتُونَ أن الله يتكلَّمُ؟ نعم؛ لأنَّ الشَّرْعَ والعقلَ دلَّ عليهِ.

تُثْبِتُونَ أن له لسَانًا؟ لا؛ لأنَّه ما جاءَ به السَّمْعُ.

صِفَاتٌ عقْلِيَّةٌ مثلُ: القُدْرَةِ والعِزَّة والخَلْقِ، هذه صِفَاتٌ خبَرِيَّةٌ عقْلِيَّةٌ دلَّ عليها العقْلُ وتُثْبَتُ بالعقْلِ والسمْعِ.

وإذا سأل سائل: هل يصحُّ أن يقولَ شخص: لِسَان الله؟

فالجوَاب: لا، أوَّلُ ما نقول: لا ينْبَغِي أن تقول على لسانِ الله؛ لأنَّ هذا ما ثَبَتَ لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، لكنه هو لا يُريدُ اللِّسانَ الَّذي هو الجارِحُ، بل يريد باللسانِ الَّذي هو القَولُ والكلامُ، ومع ذَلِك نقول: لا تفْعَلْ؛ لأنَّه لا يمكن إطلاقُ اللِّسانِ على القول إلا في قوْل مَنْ لَهُ لسانٌ فلا تقُل: لسان الله.

ويجوز أن يكونَ الكلامُ بلا لسانٍ كما تَتكَلَّمُ الأرض في قولِهِ تعالى: ﴿تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤]، وكما أن جِلْدَكَ يشهدُ يومَ القِيامَة وينْطِقُ.

أليس الحصَى يُسبِّح بين يدَيِ الرَّسولِ ﷺ ويسمَعُ؟ فلا يلزمُ من الكلامِ أن يكونَ لِسَانًا.

يقولُ أبو يَعْلى ومَنْ وافقَهُ: إنما ذَكَرْنا أنَّ ما أَثْبَتْنَاهُ لا يُنافي الجِسْمَ؛ يعني: وإن قُدِّرَ أن الله جِسْمٌ حيث إنه اتَّصَفَ بهذه الصِّفَات فلا مانِعَ من ذَلِك، ونقولُ: إن الأجسامَ ليستْ متماثِلَةً.

وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا يُثْبِتُونَهُ لَا يُنَافِي الجِسْمَ. كَمَا يَقُولُونَهُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ.

وَالْعَاقِلُ إِذَا تَأَمَّلَ وَجَدَ الْأَمْرَ فِيمَا نَفَوْهُ كَالْأَمْرِ فِيمَا أَثْبَتُوهُ لَا فَرْقَ.

وَأَصْلُ كَلَامِ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ عَلَى أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّجْسِيمِ وَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ[١].

وَالْمُثْبِتُونَ يُجِيبُونَ عَنْ هَذَا تَارَةً بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى، وَتَارَةً بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ، وَتَارَةً بِمَنْعِ كُلٍّ مِن الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَتَارَةً بالاسْتِفْصَالِ[٢].

---

[١] هذا الأصلُ، كلُّ الكلامِ الَّذي ذكَرَهُ هنا من أخْذٍ وردٍّ يعودُ على هاتَيْنِ النُّقطتَيْنِ، إثباتُ الصِّفَاتِ مستلزم للتَّمثيلِ، والأجسامُ متماثِلَةٌ، ونحن نُجِيبُهم بمنعِ المقدِّمَتينِ جميعًا، فنقول: قولكُمْ: إثباتُ الصِّفَاتِ مستَلْزِمٌ التجْسِيمَ. ليس بصحيح؛ إذْ قد تقُومُ الصفَةُ بما ليس بجسْمٍ.

وقولكم: الأجسامُ متماثِلَةٌ ليس بصحِيحٍ؛ لأنَّها متباينَةٌ كما هُو مَعلومٌ، وعلى هذا يمتَنِعُ وجودُ النتيجةِ، والنتيجَةُ التَّشْبِيهُ.

كل الكلامِ الَّذي سبق مبنِيٌّ على حُجَّة وهي: أن إثباتَ الصِّفَاتِ مستَلْزِمٌ للتَّجْسِيمِ؛ لأنَّ الصِّفَاتَ عندَهُم لا يقُوم إلا بجِسْمٍ، والأجسام متماثِلَةٌ.

[٢] الإجابات بيَّنَهُنَّ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

المقدِّمَةُ الأُولى: إثباتُ الصِّفَاتِ مستَلْزِمٌ للتَّشْبيهِ للتَّجسيمِ، ومنعَها أن نقول: إثباتُ الصِّفَاتِ لا يسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ؛ لأنَّ الصِّفَاتِ قد تكون بما ليس بجِسْمٍ، هذا بمنعِ المقدِّمَةِ الأُولى.

المقدِّمَةُ الثَّانيةُ: الأجسامُ متَماثِلَةٌ، فيقُولُونَ مثلًا كقولِ القاضِي أَبِي يعْلى: هبْ أنها تسْتَلْزِمُ التَّشْبيهَ لكنَّ الأجسامَ غيرُ متَماثِلَةٍ، هَبْ أن إثباتَ الصِّفَاتِ يستلْزِمُ التَّشْبيهَ، وأن الصِّفَاتِ لا تكونُ إلا بجِسْمٍ، ولكننا نقول: نَمنعُ المقدمةَ الثَّانيةَ الَّتي تقُولُ: إن الأجسامَ متماثِلَةٌ.

وتارةً بمَنْعِ المقَدِّمَتينِ جمِيعًا، وهذا الأخيرُ هو الصحيحُ؛ يعني: نَمْنَعُ المقدِّمتين جميعًا بالدليلِ والبُرهانِ، المقدِّمَتَانِ: إثباتُ الصِّفَات مستلزمٌ للتَّجْسيمِ، والأجسامُ متماثِلَةٌ.

قوله: «**وَتَارَةً بالاسْتِفْصَالِ**»، فنقول مثلًا: ماذا تَعْنِي بالتَّماثُلِ؟ إن أردْتَ بالتماثُلِ: التماثُلَ في الحقيقَةِ فهذا ممنُوعٌ، وإن أردتَ بالتماثُلِ: التماثُلَ في أصلِ الشَّيءِ كأصْلِ الوُجودِ مثلًا، وأصلِ السمْعِ، وأصلِ البصَرِ، وأصلِ الكَلامِ وما أشبه ذَلِك، فهذا جائزٌ وليس فيه نَقْصٌ.

نقول: ماذا تعْنِي بقولِكَ: الأجسامُ متماثِلَةٌ؟ هل تَقْصِدُ متماثِلَةً في الجسْمِيَّةِ؟ بمعْنَى: أن كُلًّا منها جِسْمٌ قائمٌ بنفْسِهِ؟

فهذا صحيح؛ لأَنَّك عِنْدَمَا تقولُ مثلًا: هذا الكتابُ جِسْمٌ، وهذا المسجِّلُ جِسْمٌ، وهذه الماصَّة جِسْم، وهذا الإنسانُ جِسْمٌ، كلها متَّفِقَةٌ متماثِلَةٌ في الجِسْمِيَّة، في كونها جِسمًا لكنَّها ليْسَتْ متَماثِلَةً في الحَقِيقَة، فنسْتَفْصِل منه، فنقول: ماذا تعني بالتَّماثُلِ؟ إن أردتَ كذا فحَقٌّ ولا يلْزَمُه أي نقص، فإذا أرادَ أن اللهَ تعالى ذاتٌ قائمةٌ بنَفْسِها، فليس في هذا مانعٌ، لكن لو قال: إن اللهَ ذاتٌ تُشْبِه ذواتَ غيرِهِ قلنا: قِفِ الآن هذا المُمْتَنعُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ قَوْلَـهُمْ بِتَمَاثُلِ الْأَجْسَامِ قَوْلٌ بَاطِلٌ سَوَاءٌ فَسَّرُوا الجِسْمَ بِمَا يُشَارُ إِلَيْهِ، أَوْ بِالْقَائِمِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِالمَوْجُودِ[١]، أَوْ بِالمُرَكَّبِ مِن الهَيُولَى وَالصُّورَةِ[٢]، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

---

[١] هم مختَلِفُونَ في تفْسيرِ الجِسْمِ؛ فمنهم من يقول: إن الجِسْمَ ما يُشارُ إليه، كلُّ ما يمْكِنُ الإشارَةُ إليه فهو جِسمٌ.

ومنهم من يقولُ: إن الجسم هُو القائمُ بنفْسِه، فأما الَّذي يكونُ صِفَةً في غيرِهِ فليس بجِسمٍ كالطُّولِ والقِصَر والقِيَام والقُعود والبَياض والسَّوادِ والحُمْرةِ؛ لأنَّها لا تكون قائمَةً بنفسِها، إنما هي قائِمَةٌ بغَيرِهَا، أو بالمَوْجُودِ، وهذا ما عَرَفْتُ أن أحدًا يقولُ إن الجسمَ هو المَوْجُودُ، كل مَوْجُودٍ فهو جسمٌ لا أدْرِي عنْهُ.

على كلِّ حالٍ الَّذي يُفهَمُ من كلامِ شيخِ الإسلام أن مِن النَّاسِ مَن فسَّرَ الجِسْمَ بالمَوْجُودِ، وهذا في الحقيقةِ ما لم يُتصوَّرْ، إذا قلنا: كلُّ مَوْجُودٍ هو جسمٌ. لم يَبْقَ شيءٌ ويسَمَّى جسم على هذا الحال حتى الصِّفَات تُسمَّى جسمًا؛ لأنَّها قد تكونُ مَوْجُودةً وقد تكون مَعْدُومةً.

[٢] قوله: «**أَوْ بِالمُرَكَّبِ مِن الهَيُولَى وَالصُّورَةِ**» الهيولى: اسم للشيءِ للحقيقَةِ الَّتي عَليهَا الشَّيء، مثلًا الإِنسَان هُيولى وصورَة؛ يعني: جِسْم غير مصوَّر وصورَة أيضًا (فالهيولى) اسم للشيء، والصورَةُ اسمٌ لصِفَتِهِ فيقُولُونَ: ما ترَكَّبَ من شيءٍ وصفَةٍ فهو جِسْمٌ، وما ليس كذَلِك فليس بجسم مهما فُسِّر الجسمُ بهذه التفاسير الَّتي ذكر المؤلِّفُ الأربعة: «**بِمَا يُشَارُ إِلَيْهِ، أَوْ بِالْقَائِمِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِالمَوْجُودِ، أَوْ بِالمُرَكَّبِ مِن الهَيُولَى**». هذه التفاسير مهما قيل إنها هي الجسم فإنَّه لا يمكن أن تكون متماثِلَةً.

فَأَمَّا إِذَا فَسَّرُوهُ بِالْمُرَكَّبِ مِن الجَوَاهِرِ الْمُفْرَدَةِ وَعَلَى أَنَّهَا مُتَمَاثِلَةٌ، فَهَذَا يُبْنَى عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ، وَعَلَى إِثْبَاتِ الجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَعَلَى أَنَّهُ مُتَمَاثِلٌ، وَجُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ يُخَالِفُونَهُمْ فِي ذَلِكَ[١].

---

[١] أقول: يقولُ المؤلِّفُ -رَحِمَه اللهُ تَعَالى- إذا فُسِّرَ الجسمُ بأنه مركَّبٌ من الجواهِرِ المفردَةِ، وأن هذه الجواهِرَ متماثِلَةٌ فهذا ينبَنِي على صِحَّة ذَلِك، وعلى إثباتِ الجوْهَرِ الفردِ، وعلى أنه متماثِلٌ، صحَّةُ تفْسِيرِ الجِسْمِ بالمركَّبِ من الجواهِرِ المفردَةِ؛ لأَنَّ عندنَا ثلاثَةَ أمورٍ الآن:

الأوَّل: تفْسيرُ الجِسْمِ بالمركَّبِ من الجواهِرِ المفْرَدَةِ.

والثَّاني: إثباتُ هذه الجواهِرِ.

والثَّالث: أنها متماثِلَةٌ، يقول: وعلى إثباتِ الجوهَرِ الفرْدِ وعلى أنه متماثِلٌ وجمهورُ العقلاءِ يخالِفُونهم في ذَلِك؛ لأَنَّ الجوهَرَ الفردَ عندهم ما لا يُمكن أن يتجزَّأ، كلُّ شيءٍ لا يمكِنُ يتجزَّأُ يُسَمُّونَهُ جوهرًا فَرْدًا، ولهذا يسمُّونُه بالفردِ، والجوهَرُ ضِدُّ العَرَضِ، والعرَض هي الصِّفَةُ، وفردٌ يعني: لا يتجَزَّأُ ما يكون لها أجزاء، والجوهرُ الفردُ يقُولُونَ إنه يمْكِنُ وجودُهُ، وجمهور العقلاء- كما قال شيخ الإسلام- ينْكِرُونَ وجودَهُ؛ لأَنَّ الَّذين يقُولُونَ بوجُودِهِ، يقُولُونَ: إن رأسَ الإِبْرَةِ جوهَرٌ فرْدٌ؛ لأَنَّه لا يمكن أن يتجَزَّأَ، ولكنَّ جمهورَ العُقلاءِ- كما قال شيخ الإسلام- يقول: أبدًا ما مِن شَيء له جِسْمٌ إلا ويمْكِنُ أن يتَجَزَّأَ إلى أن ينْتَهِي إلى أن لا يكونَ شيئًا، فما مِنْ شَيء إلا يمْكِنُ أن يتَجَزَّأَ، والآن في عالم الذَّرَّة تبين الآن أن ما مِنْ شَيءٍ له حَجْمٌ ومهما كان صغيرًا إلا ويمكن أن يتجَزَّأ وعلى هذا فالجواهرُ الفرْدَةُ غيرُ مَوْجُودةٍ.

وَالمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ التَّشْبِيهَ عَلَى مَا يَعْتَقِدُونَهُ تَجْسِيمًا بِنَاءً عَلَى تَمَاثُلِ الْأَجْسَامِ، وَالْمُثْبِتُونَ يُنَازِعُونَهُمْ فِي اعْتِقَادِهِمْ[١]؛ كَإِطْلَاقِ الرَّافِضَةِ النَّصْبَ عَلَى مَنْ تَوَلَّى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ أَحَبَّهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَهُوَ نَاصِبِيٌّ[٢].

والخلاصَةُ: أن هذا الكلامَ المقصودُ به شيءٌ واحدٌ وهو: بُطلانُ كونِ الأجسامِ متماثلةً، وهذه التفسيرات الَّتي ذكَرَها المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: بعْضها لا يمكنُ أن يوافِقُوا عليها مثل أن يُفسِّروا الجسمَ بأنه مُركَّبٌ من الجواهِرِ المفرَدَةِ، فيقال: إنه لا حقيقةَ للجَوْهر الفرْدِ أبدًا ولا يمكن وجُودُهُ.

[١] وهذه طَبْعًا دَعْوى، فالمُؤلِّف يقول: إنهم يُطلِقُونَ التَّشْبيهَ على ما يعتقِدُونَهُ تجْسِيمًا بناءً على تماثُلِ الأجسامِ، وقد مرَّ علينَا أن هذا ليس بصحيحٍ، وأن إثباتَ الصِّفَاتِ ليس تجْسِيمًا، وأنه على فرْضِ أن يكون دالًّا على الجِسْمِ فإن الأجسامَ غيرُ متماثِلَةٍ.

[٢] شبَّهَ المؤلِّفُ -رَحِمَه اللهُ تَعَالى- هؤُلاءِ بالرافِضَةِ الَّذين يقُولُونَ: كل مَنْ أحبَّ أبا بكْرٍ وعُمرَ فإنَّه ناصِبِيٌّ، والناصِبِيُّ: من نَصب العَداوةَ لعليٍّ بنِ أَبِي طالِبٍ، لماذا؟ يقول: لا يمكن أن تُحِبَّ أبا بكرٍ وعمُرَ وتحبَّ عليًّا أبدًا، ولذَلِك الرافِضَةُ يبْغَضُونَ أبا بكْرٍ وعمر، وربما يلْعَنُونَهما ويُسَمُّونَهما صنَمَيْ قريشٍ، أو أن أحدَهُما الطَّاغوتُ، والثَّاني الجِبْتُ والعياذُ بالله، يقول: اللهُمَّ العَن طاغُوتَي قريشٍ وجِبتَيهِما وصَنَمَيْهِما.

كل هذا دليل على خُبْثِ الرافِضَةِ، وأنهم مِنْ أجهلِ النَّاسِ بالأمورِ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ يُنَازِعُونَهُمْ فِي الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى؛ وَلِهَذَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ: إِنَّ الشَّيْئَيْنِ لَا يَشْتَبِهَانِ مِنْ وَجْهٍ وَيَخْتَلِفَانِ مِنْ وَجْهٍ، وَأَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ[١].

وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَّا فِيهِ حُجَجَ مَنْ يَقُولُ بِتَمَاثُلِ الْأَجْسَامِ وَحُجَجَ مَنْ نَفَى ذَلِكَ، وَبَيَّنَّا فَسَادَ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بِتَمَاثُلِهَا، وَأَيضًا فَالِاعْتِمَادُ بِهَذَا الطَّرِيقِ عَلَى نَفْيِ التَّشْبِيهِ اعْتِمَادٌ بَاطِلٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَثْبَتَ تَمَاثُلَ الْأَجْسَامِ فَهُمْ لَا يَنْفُونَ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحُجَّةِ الَّتِي يَنْفُونَ بِهَا الْجِسْمَ[٢].

---

[١] النُّفاةُ الَّذين يقُولونَ إنَّهم إذا اشتبَهَ في شيءٍ فلَا بُدَّ أن يكونَ التَّشَابُهُ مطْلَقًا، وأكثرُ العُقلاءِ على خلافِ ذلِكَ.

[٢] وهم ليس عِندَهُم حُجَّة على نَفْي الجسْمِ؛ لأننا لو قُلْنَا بأن إثباتَ الصِّفَاتِ يستَلْزِمُ التَّجْسيمَ فقد سبَقَ أنْ قُلنا للذي يقولُ: إن اللهَ جِسْمٌ أو ليس بجسم: ماذا تَعْني بكلمة الجِسْم؟

إن أردتَ معنًى صحيحًا يلِيقُ بالله فهذا حَقٌّ، وإن أردتَ معنًى باطلًا فهذا باطلٌ، لو قال: أردتُ بالجِسمِ ما يقومُ بنفسِه ويتَّصِفُ بالصِّفَاتِ اللائقة به قلنا: هذا هُو اللهُ.

وإذا قال: أردتُ بالجِسمِ ما يكونُ مكونًا مُركَّبًا من دَمٍ وعظْمٍ ولحْمٍ إلى آخِرِه، قلنا: هذا باطلٌ.

يقول: وإذا ثبتَ أن هذا يستَلْزِمُ الجسمَ، وثبَتَ امتِناعُ الجِسْمِ، كان هذا وحدُه كافِيًا في نفْيِ ذلِك، إذا ثبت أن هذا يستَلْزِمُ الجسم بناء على المُنْكِرين الَّذين يقُولُونَ: إن إثباتَ الصِّفَاتِ يستَلْزِمُ الجسم، والجسمُ متماثِلٌ.

وَإِذَا ثبَتَ أَنَّ هَذَا يَسْتَلْزِمُ الجِسْمَ، وَثَبَتَ امْتِنَاعُ الجِسْمِ كَانَ هَذَا وَحْدَهُ كَافِيًا فِي نَفْيِ ذَلِكَ، لَا يَحْتَاجُ نَفْيُ ذَلِكَ إِلَى نَفْيِ مُسَمَّى التَّشْبِيهِ، لَكِنَّ نَفْيَ التَّجْسِيمِ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى نَفْيِ هَذَا التَّشْبِيهِ[١] بِأَنْ يُقَالَ: لَوْ ثَبَتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا لَكَانَ جِسْمًا، ثُمَّ يُقَالُ: وَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ فَيَجِبُ اشْتِرَاكُهَا فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ[٢]، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ[٣].

---

[١] كلامُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحقِيقَةِ فيه صُعُوبَةٌ من حيثُ التَّصوُّرِ، لكن من حيث المَعْنى العامِّ واضحٌ، نقول مثلًا: لنَفْرِضْ أن الكَلامَ في الرحمَةِ، لو ثبت أن الله يرحمُ، أو في الاستواءِ على العَرْشِ لو ثبتَ أن الله استوى على العَرشِ لكان جسمًا والأجسامُ متماثِلَةٌ، يقولُ هذا المنْكِرُ للصفَةِ: لو ثبتَ أن الله مستوٍ على العرشِ لَزِمَ أن يكون جِسمًا، وبعد ذَلِك يقولُ: الأجسام مُتماثِلَةٌ، وإذا كانت متماثِلَةً وَجَب اشتراكُها فيما يجِبُ ويجوزُ ويمتَنِعُ، إذا ثبت أنها متَماثِلَةٌ وجبَ أن يشتركَ الخَالِقُ والمَخْلُوقُ فيما يجِبُ ويجوز ويمتَنِعُ.

[٢] قوله: «لَوْ ثَبَتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا»، هذا المبْهَمُ فسَّرناهُ بالاستواءِ على العرشِ، لو ثبتَ أن الله مستوٍ على العَرْشِ «**لَكَانَ جِسْمًا، ثُمَّ يُقَالُ: وَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ فَيَجِبُ اشْتِرَاكُهَا**» اشْتِرَاكُها يعني: اشتراك الأجسامِ «**فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ**»، وعلى هذا ما يجِبُ للإنسان يجِبُ للهِ، وما يجوز على الإنسانِ يجوزُ على اللهِ، وما يمتَنِعُ على الإِنسَان يمتَنِعُ على الله، فهل هذا ممكنٌ؟!

[٣] ولهذا قال: «**وَهَذَا مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ**» مُمْتَنِعٌ على اللهِ، إذا كان مُمْتَنِعًا على الله لَزِمَ أن يكون الاستواءُ مُمْتنعا؛ لأنَّه يؤدِّي إلى مُمْتنع، وما أدَّى إلى مُمْتنع فهو مُمْتنع، وكلُّ الكلامِ في الحقِيقَة فيه تكرارٌ كثيرٌ، لكن بعبارات مختلفة، وقد سبق أننا نَرْجِعُ إلى أصل القاعِدَةِ، وشيخُ الإسلامِ ابن تَيْمِية ليس مثْلَ المُؤلِّفين الآن الَّذي يُنمِّقُون الكَلام ويتردَّدون عليه

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا يَسْتَلْزِمُ الجِسْمَ، وَثَبَتَ امْتِنَاعُ الجِسْمِ كَانَ هَذَا وَحْدَهُ كَافِيًا فِي نَفْيِ ذَلِكَ.

لَكِنَّ نَفْيَ التَّجْسِيمِ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى نَفْيِ هَذَا التَّشْبِيهِ بِأَنْ يُقَالَ: لَوْ ثَبَتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا لَكَانَ جِسْمًا، ثُمَّ يُقَالُ: وَالْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ فَيَجِبُ اشْتِرَاكُهَا فِيمَا يَجِبُ، وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ[١].

لَكِنْ حِينَئِذٍ يَكُونُ مَنْ سَلَكَ هَذَا المَسْلَكَ مُعْتَمِدًا فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ؛ فَيَكُونُ أَصْلُ نَفْيِهِ نَفْيُ الجِسْمِ، وَهَذَا مَسْلَكٌ آخَرُ سَنَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللهُ[٢].

وَإِنَّمَا المَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ مُجَرَّدَ الاِعْتِمَادِ فِي نَفْيِ مَا يُنْفَى عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ لَا يُفِيدُ؛ إِذْ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا يَشْتَبِهَانِ مِنْ وَجْهٍ وَيَفْتَرِقَانِ مِنْ وَجْهٍ، بِخِلَافِ الاِعْتِمَادِ عَلَى نَفْيِ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ -سُبْحَانَهُ- مُقَدَّسٌ عَنْهُ، فَإِنَّ هَذِهِ طَرِيقَةٌ صَحِيحَةٌ[٣].

مرَّاتٍ كثيرة، بل يكتب الكلامَ وينْتَهِي منه، وهو بحْرٌ يتلاطَمُ تَجِدُ المعانِي تسبقُ الكتابَةَ.

[١] لو ثَبَتَ كذا لكانَ جِسمًا، والأجسامُ متماثِلَةٌ، من سَلَك هذا المسلكَ معتَمِدًا في نفي التَّشبيهِ على نفْي التَّجْسِيمِ، وهو يقولُ: كلُّ ما أدَّى إلى ثُبوتِ الجِسمِيَّةِ فإنَّه مُؤَدٍّ إلى التشبيهِ، وحينئذٍ أَنْكَرَ كلما رأى أنه يقتَضِي التَّجسيمَ.

[٢] نقول: مجردُ الاعتِمادِ في نفْي ما يُنفَى على مجرَّدِ نفْي التَّشبيهِ لا يُفيدُ، ومعْنَى ذَلِك لو قلت: أنا أَنْفِي عنِ اللهِ كُلَّ ما يقْتَضِي التَّشبِيهَ، هل يكفي الاعتماد على هذا؟

[٣] المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: ما مِنْ شيئينِ إلا ويَشتَبهانِ مِنْ وجْهٍ ويخْتَلِفانِ من وَجْهٍ؛

وَكَذَلِكَ إِذَا أَثْبَتَ لَهُ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَنَفَى مُمَاثَلَةَ غَيْرِهِ لَهُ فِيهَا، فَإِنَّ هَذَا نَفْيُ المُمَاثَلَةِ فِيمَا هُوَ مُسْتَحِقٌّ لَهُ، وَهَذَا حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ أَنْ لَا يَشْرَكُهُ شَيْءٌ مِن الْأَشْيَاءِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَكُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ فَهُوَ مُتَّصِفٌ بِهَا عَلَى وَجْهٍ لَا يُمَاثِلُهُ فِيهِ أَحَدٌ، وَلِهَذَا كَانَ مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: إِثْبَاتُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِن الصِّفَاتِ وَنَفْيُ مُمَاثَلَتِهِ بِشَيْءٍ مِن المَخْلُوقَاتِ[١].

الآن مثلًا نجدُ أن الخَالِق سمِيعٌ وبصيرٌ والإنسان سميعٌ بصيرٌ، ونجدُ أنَّ اللهَ حَيٌّ والإنسانُ حَيٌّ، فهل يلزمُ من الاشتِباهِ في الاسم الاشتراكَ في المسَمَّى؟

الجوَاب: لا يَلْزَمُ أيضًا، لكن على أيِّ شيءٍ نعتَمِدُ؟ نعتمِدُ على المشابَهَةِ الَّتي تقتَضِي النقْصَ والعيبَ، أما المشابهة الَّتي لا تقتَضِيهِ مثل أن يُقال: إن الله حيٌّ لكن حَيَاة لا تُشبِه المَخْلُوقِينَ، سميعُ لكن لا يشْبِهُ سمعَ المَخْلُوقِين، وهكَذا فلا بأسَ بذلِكَ، وكذَلِك إذا أثبتَ له صِفَاتِ الكمالِ ونَفَى مُماثلَةِ غيرِه له فيها.

[١] سبق لنا أن من الصِّفَاتِ ما يكون كَمالًا في حقِّ المَخْلُوقِ ونقْصًا في حقِّ الخَالِقِ، وما يكون نَقْصًا في حق المَخْلُوقِ وكمالًا في حقِّ الخَالِق، وذلك لأنَّ الخَالِقَ لا يُشبِهُ المَخْلُوق؛ فالنَّوْمُ والأَكْلُ والشُّربُ والنِّكاح بالنِّسبة للمخلوق كمالٌ؛ لأنَّ الَّذي لا ينامُ مريضٌ فيه عَيْبٌ، والَّذي لا يأكُلُ ولا يشرب ولا يتزوج كذَلِك فيه عيْب، وبالنِّسبة للخالِقِ نَقْص.

والتكبُّرُ والعظَمَةُ بالنِّسبة للخالق صفَةُ كَمالٍ وبالنِّسبة للمَخْلوق صِفَةُ نَقْصٍ، ومنه ما يكون كمالًا فيهم في المَخْلُوق والخَالِق، لكن للخالِقِ ما هو أكْمَل مثل: السَّمعِ والبصرِ والقُدْرةِ والقُـوَّة وما أشبهها، ونقصًا في الخَالِـقِ والمَخْلُوقِ، ولكـن الخَالِـق أشدَّ

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَابَهَ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهٍ جَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَوَجَبَ لَهُ مَا وَجَبَ لَهُ، وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ[١].

قِيلَ: هَبْ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ لَا يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّبِّ -سُبْحَانَهُ-، وَلَا نَفْيَ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَـمْ يَكُنْ مُمْتَنِعًا[٢].

تنزُّهًا عنه، مثل: العَجْزِ والصَّمَم والبَكَمِ والمَرَضِ وما أَشْبَه ذَلِك، هذا عَيْب في الخَالِق والمَخْلُوقِ لكن تَنَزُّه الخَالِق عنه أعظمُ؛ لأَنَّه واجب أن يتنزَّه عنه بخلاف المَخْلُوق.

[١] الشَّيءُ إذا شابَه غيرَهُ من كُلِّ وَجْهٍ فإنَّه يجوزُ على هذا المشَابِهِ ما يجوز على المشابَهِ، ويمتَنِعُ عليه ما يمتَنِعُ عليه، ويجِبُ له ما يجِبُ له، هذا إذا شابَهَه من كلِّ وجهٍ، وهذا بالنسبَّةِ للخالِقِ والمَخْلُوق مُمْتَنعٌ.

وإذا شابَهَ غيرَه من وجهٍ دونَ وجْهٍ، وهذا بالنِّسبة للخالِقِ والمَخْلُوقِ ممكن أنْ يشابِهَهُ في أصلِ وجودِ الحَيَاةِ، ولكن لا يشابهه في حقِيقَتِها، يشابِهُهُ في أصلِ وجودِ القُدرةِ ولكن لا يشابِهُهُ في حقيقتِهَا، وهكَذا.

أفلا يجوز أن نقول: إذا كان يُشْبِهُهُ من هذا الوجه، يجوزُ عليه من هذَا الوجه ما يجوز على الخَالِق ويمتَنِعُ عليه ما يمتَنِعُ على الخَالِق؟ ويجبُ له ما يجبُ على الخَالِق؟ هذا السُّؤال الَّذي أوردَهُ المؤلِّفُ وسيُجِيبُ.

[٢] يقول: قَدِّرْ لنا مثلًا إذا شابَهَ المَخْلُوقُ لنا الخَالِقَ من هذا الوجْه جَازَ للخالق ما يجوزُ للمَخلوقِ، وامتنَعَ عليه ما يمتَنِعُ على المَخْلُوقِ، ووجَبَ له ما يجبُ للمَخلوقِ، هبْ أن الأمرَ كذَلِك.

وكلمة «**هَبْ أَنَّ الْأَمْـرَ كَذَلِكَ**» تـدُلُّ على أَنَّهُ غيرُ مُسَلَّمٍ، لكـن على سبيلِ التَّنَزُّلِ،

اشتركَ الخَالِقُ والمَخْلُوقُ في أصلِ السَّمعِ والبصَرِ، واختلفا في حقيقَتِهِمَا هل نقولُ: إن هذا الأصل لما تشَارَكا فيه يجِبُ للمخلوق ما يجِبُ للخالِقِ؟

الجوَاب: لا؛ لأنَّ المَخْلُوقَ يجوزُ أن يُعْدَمَ هذا الأصلَ، أو يجوز أن يكون غيرَ بصيرٍ وغيرَ سميعٍ، والخَالِقُ يمتَنِعُ عليه ذَلِك، الخَالِق يجبُ أن يكون سَمِيعًا بَصيرًا، والمَخْلُوقُ لا يجب أن يكون سَمِيعًا بصِيرًا، إنما سمْعُه وبصرُه من بابِ الجواز الَّذي يمْكِنُ وجودُه ويمكِنُ عدَمُهُ.

فتبين الآن أننا إذا قُلْنَا: إنه يُشبِهُ هذا من وجْهٍ لا يلزم أن يتَّفِقَا في هذا الوَجْه في الوجوبِ والجوازِ والامتناعِ، وبيَّنّا وجهَ عدَمِ اللُّزومِ، لكن إذا قدَّرنا هَبْ أنه يلزم فما هو الجوَاب؟

قوله: «**وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ لَا يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّبِّ -سُبْحَانَهُ-، وَلَا نَفْيُ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَـمْ يَكُنْ مُمْتَنِعًا**».

يقول: هَبْ أنه يجِبُ ويجوزُ ويمْتَنِعُ، لكن إذا كانَ هذا القدْرُ المشتَرَكُ لا يستلزمُ إثباتَ ما يمْتَنِعُ على الربِّ؛ سمْعٌ للهِ، سمْعٌ للإنسانِ اشتَرَكا في أصلِ السَّمْعِ، إذا قلت: إن هذا الاشتراكَ يلْزَمُ منه إثباتُ ما يمتَنِعُ على الربّ وهو إمكان عدَمِ السمْعِ مثلًا هل هو ممكِنٌ بالنسبَةِ للخالِقِ؟

الجوَاب: لا، فإذا قلتَ إنهما اشتَرَكا في أصلِ السَّمعِ، ولكن لا يجوز بالنِّسبة للهِ أن يُفْرِدَ هذا السَّمعَ قلنا: ما المَضَرَّةُ؟ هل في هذا مضَرَّةٌ إذا اشتركا في هذا القَدْرِ؟! الحَقِيقَة أنه ليس هُناك مضَرَّةٌ من ذلكَ.

كَمَا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ حَيٌّ عَلِيمٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَقَدْ سُمِّيَ بَعْضُ المَخْلُوقَاتِ حَيًّا سَمْعِيًّا عَلِيمًا بَصِيرًا، فَإِذَا قِيلَ: يَلْزَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَوْجُودًا حَيًّا عَلِيمًا سَمِيعًا بَصِيرًا، قِيلَ: لَازِمُ هَذَا الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ لَيْسَ مُمْتَنِعًا عَلَى الرَّبِّ تعالى، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي حُدُوثًا وَلَا إِمْكَانًا وَلَا نَقْصًا وَلَا شَيْئًا مِمَّا يُنَافِي صِفَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ[١].

وَذَلِكَ أَنَّ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ هُوَ مُسَمَّى الْوُجُودِ أَوِ الْمَوْجُودِ، أَوِ الحَيَاةِ أَوِ الحَيِّ، أَوِ الْعِلْمِ أَوِ الْعَلِيمِ، أَوِ السَّمْعِ أَوِ الْبَصَرِ، أَوِ السَّمِيعِ أَوِ الْبَصِيرِ، أَوِ الْقُدْرَةِ أَوِ الْقَدِيرِ[٢].

---

[١] القدْرُ المشتَرَكُ إذا لم يَتَضَمَّنْ نقْصًا من جانبِ الخَالِق فإنَّه ليسَ بالمُمْتَنِع؛ يعني: اشتراكُ الخَالِقِ والمَخْلُوق في أصْلِ الصِّفة إذا لم يتضَمَّنْ نقصًا فإنَّه ليس بمُمْتَنع، مثال ذَلِك يقول: وذلك أن القَدْر المشْتَرَك هو مُسمَّى الوُجودِ أو المَوْجُودِ، الوُجودُ بالنِّسْبَةِ للصفَةِ والمَوْجُودِ بالنسْبَةِ للموصوفِ.

فمثلًا: وجودُ الخَالِقِ ووجودُ المَخْلُوق يَشتركانِ في أصل المَعْنى، وهل هذا مُمْتَنع إذا اشتركا في أصْلِ المعْنى وقلنا: إن وجودَ الخَالِق يختَصُّ به ووجودُ المَخْلُوق يختَصُّ بهِ؟

لا يلزم ذَلِك، كذَلِك أيضًا المَوْجُودُ، يشتركُ المَوْجُودُ بينَ الخَالِقِ والمَخْلُوقِ، كلاهما مَوْجُود، واشتراكُهُما في هذا غيرُ مُمْتَنع وإن تشَابَها في هذا الأصلِ بأن هذا مَوْجُودٌ وهذا مَوْجُودٌ، لكن وجودُ هذا يخصُّهُ ووجودُ هذا يخصُّه.

[٢] المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكَرَ الصِّفَةَ والموصوفَ.

وَالْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، فَلَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا اشْتِرَاكٌ لَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ الْمُحْدَثِ[١]، وَلَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْوَاجِبِ الْقَدِيمِ.

فَإِنَّ مَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا يَمْتَنِعُ اشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ[٢].

فَإِذَا كَانَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ الَّذِي اشْتَرَكَا فِيهِ صِفَةَ كَمَالٍ، كَالْوُجُودِ وَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِ الْخَالِقِ لَـمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ هَذَا مَحْذُورٌ أَصْلًا؛ بَلْ إِثْبَاتُ هَذَا مِنْ لَوَازِمِ الْوُجُودِ، فَكُلُّ مَوْجُودَيْنِ لَا بُدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ مِثْلِ هَذَا، وَمَنْ نَفْي هَذَا لَزِمَهُ تَعْطِيلُ وُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ[٣].

---

[١] المُمْكِنُ المحدَثُ يعني: بِهِ المَخْلُوقَ، والواجِبُ القَديمُ، يعني: بِه اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[٢] مثلًا الاشتِرَاكُ من وجْهٍ دُونَ وجْهٍ، هل يلزَمُ الاشتراكُ من وجْهٍ دونَ وجهٍ أن يكونَ الخَالِقُ مُشابِهًا للمخلوقِ في الوجهِ الَّذي يشتركانِ فيه؟

المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: لا يَلْزَمُ، ومثالُ ذَلِك كلمة الحَيَاةِ والسَّمْعِ والبصرِ والعِلْمِ والقُدْرةِ، فإن هذه الصِّفَاتِ صِفَاتٌ للخالِقِ وصفاتٌ للمَخْلوقِ، تشتركُ هذه في القَدْرِ المشتَرَكِ، القَدْرُ المشتركُ لا يختَصُّ به الخَالِق ولا مخلوق وإنما هو مُشتركٌ، فالحَيَاةُ الَّذي وُجد أصلُها بين هذا وهذا لم نَفْهَمْ معْنَى الحَيَاة، لكن هل يلْزَمُ من اشتِراكِهِما في هذا الأصلِ أن يتَشَابَها؟ لا يلزم؛ لأنَّ حَيَاةَ هذا تخُصُّه وحَيَاةَ هذا تخُصُّه، ولا يجوزُ لحَيَاةِ المَخْلُوقِ ما يجوزُ لحَيَاةِ اللهِ أو يجب أو يمْتَنِعُ.

[٣] إذا كان القَدْرُ المشتركُ الَّذي اشتَرَكا فيه صِفَةَ كمالٍ مثل الحَيَاةِ والعِلْمِ والقُدرَةِ والسَّمعِ والبصرِ والكلامِ وغير ذَلِك، وكلُّ هذه صِفاتُ كَمالٍ، اشتراك الخَالِق والمَخْلُوقِ

وَلِهَذَا لَـمَّا اطَّلَعَ الْأَئِمَّةُ عَلَى أَنَّ هَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِ الجَهْمِيَّةِ سَمُّوهُمْ مُعَطِّلَةً، وَكَانَ جَهْمٌ يُنْكِرُ أَنْ يُسَمَّى اللهُ شَيْئًا، وَرُبَّمَا قَالَتِ الجَهْمِيَّةُ: هُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ، فَإِذَا نَفَى الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ مُطْلَقًا لَزِمَ التَّعْطِيلُ الْعَامُّ.

وَالمَعَانِي الَّتِي يُوصَفُ بِهَا الرَّبُّ تعالى كَالحَيَاةِ وَالعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ بَلِ الْوُجُودُ وَالثُّبُوتُ وَالحَقِيقَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ تَجِبُ لَوَازِمُهَا، فَإِنَّ ثُبُوتَ المَلْزُومِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللَّازِمِ، وَخَصَائِصُ المَخْلُوقِ الَّتِي يَجِبُ تَنْزِيهُ الرَّبِّ عَنْهَا لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَصْلًا[١].

فيها في القَدْر المشتركِ الَّذي هو أصلُ الصِّفَةِ هل هذا تشبيهٌ؟

الجوَاب: لا، لماذا ليس بتَشْبيهٍ؟ لأنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما ما يَخُصُّه من هذه الصِّفَةِ؛ ولأننا لو لم نَقُلْ بوجودِ أصلِ الاشتراكِ في هذه الصِّفَة لَزِمَ أن نعطِّل وجودَها؛ إذا قلنا مثلًا: ليس لله حَيَاةٌ؛ لأنَّهُ لله حَيَاةٌ وللإنسان حَيَاةٌ معناه تشَابها، إذا نَفيتَ الحَيَاة لله وقَعْتَ في التَّعْطِيلِ.

إذن: لَا بُدَّ من إثباتِ الحَيَاةِ، وكون المَخْلُوقِ له حَيَاة والخَالِق له حَيَاة لا يلزمُ من ذَلِك التَّشْبِيهَ، مثل إذا قلنا: للإنسانِ جِسمٌ وللجبلِ جسْمٌ، لا يكون ذَلِك تشْبيهًا.

فإثباتُ القَدْرِ المشتَرَكِ بين حَيَاة المَخْلُوق وحَيَاة الخَالِق، وسمْع المَخْلُوقِ وسْمعِ الخَالِق، إلى آخره، هذا من لوازِمِ الوُجودِ، إذ لو نفَيْتَهُ نفَيْتَ وُجودَ الصِّفَةِ، لو نفَيْتَ الحيَّ وقلت: لا يمكن أن نقول: إن اللهَ هُو الحَيُّ لأنَّ المَخْلُوقَ يُسَمَّى الحَي، فبذلك تكون قدْ نفَيْتَ وجودَ الحَيَاةِ.

[١] تكَرَّرَتْ هذه المعانِي مع اخْتلافِ العِبارَةِ؛ المعاني الَّتي يُوصَفُ بها الربُّ كالحَيَاةِ

بَلْ تِلْكَ مِنْ لَوَازِمِ مَا يَخْتَصُّ بِالْمَخْلُوق مِنْ وُجُودٍ وَحَيَاةٍ وَعِلْمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاللهُ -سُبْحَانَهُ- مُنَزَّهٌ عَنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ وَمَلْزُومَاتِ خَصَائِصِهِمْ[١].

وَهَذَا الْمَوْضِعُ مَنْ فَهِمَهُ فَهْمًا جَيِّدًا وَتَدَبَّرَهُ زَالَتْ عَنْهُ عَامَّةُ الشُّبُهَاتِ، وَانْكَشَفَ لَهُ غَلَطُ كَثِيرٍ مِن الْأَذْكِيَاءِ فِي هَذَا الْمَقَامَ، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ وَبُيِّنَ فِيهَا أَنَّ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ الْكُلِّيَّ لَا يُوجَدُ فِي الخَارِجِ إِلَّا مُعَيَّنًا مُقَيَّدًا[٢].

تستَلْزِمُ وجودَ هذه الأشياء وإلا لكانَ تعطِيلًا محْضًا، إنما خصائصُ المَخْلُوقِ الَّتي يجبُ تَنزِيهُ الربِّ عنها ليست مِنْ لوازِمِ ذَلِك أصلًا، فإذا قيلَ مثلًا: حَيَاةُ المَخْلُوقِ مسبُوقةٌ بعدمٍ وملحُوقةٌ بمَوْتٍ، هل هذه الخصائص في حَيَاة المَخْلُوق تلحقُ حَيَاةَ الخَالِقِ؟

الجوَاب: لا؛ لأنَّ حَيَاة الخَالِقِ تخُصُّهُنَّ وحَيَاةُ المَخْلُوق تخُصُّه.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةًۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩]، فسَمَّى اللهُ نفسَهُ شيئًا.

أي شَيء، هذا استِفْهَامٌ عن الأشياءِ أي شَيء أكبرُ؟ إذن فهو شيءٌ، وإلا لما صحَّ أن يُخبر عن قوله: ﴿أَيُّ شَيْءٍ﴾ بقوله: ﴿ٱللَّهُ﴾ أي: أكبرُ شهادة والله أكبر شهادة، ثم قال: ﴿شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ يعني: هو شهيدٌ بَيْني وبينكُم؛ لأنَّه لو قال: قلِ اللهُ شهيدٌ لم يصحَّ أن يكونَ جوابُه لقوله: ﴿أَيُّ شَيْءٍ﴾ أكبرُ شهادةٍ؟

[١] هذه مواضِيعُ جُزئيةٌ يذكُرُها المؤلِّفُ استِطْرادًا، وليست هي المقْصودَ، لكن المقصودَ القاعِدَةُ الأساسيةُ والَّتي طال الكَلام فيها؛ وهي أننا نقولُ: الاعتمادُ على مجرَّدِ الإثْبَاتِ بدون تشْبيهٍ لا يَصِحُّ، والاعتمادُ على مجرَّدِ نفْي التشبيهِ أيضًا غيرُ صحيحٍ.

[٢] هذا تقدَّمَ الكلامُ عليه؛ أن المشتَرَكَ الكُلِّي لا يوجدُ في الخارِجِ وإنما يُوجدُ في الذِّهنِ مثلًا: نحن الآن أحياء، يتصوَّر الإنسانُ أن هُناك حَيَاة شاملة تجمَعُنَا جميعًا،

هذه الحَيَاةُ الشاملة هل هي مَوْجُودةٌ في الخارِجِ؟ يعني: هل هُناك حَيَاة كأنها تنْزِلُ تُشِعُّ على النَّاس جَمِيعًا؟

الجوَاب: لا، لكن يتَصَوَّرُهَا الذِّهْنُ، ويفرضُهَا وهي ليست مَوْجُودةً في الخارجِ لا يمكن أن تُوجَدَ في الخارجِ إلَّا كما قال المؤلِّفُ: إلَّا على وجهٍ مُعَيَّنٍ مُقيَّد، فمثلًا: الإنسانُ منَّا توجدُ حياتُهُ في الخارجِ في هذا الواحدِ، ولهذا يقول:

«**الْمُشْتَرَكَ الْكُلِّيَّ لَا يُوجَدُ فِي الخَارِجِ إِلَّا مُعَيَّنًا مُقَيَّدًا**» مُعيَّنًا كحَيَاة فُلانٍ، مُقيدًا بما يختَصُّ بِهِ، فحَيَاةُ المَخْلُوقِ تناسِبُه، وحَيَاةُ الخَالِقِ تناسِبُه، أمّا أن يُوجدَ قدْرٌ مُشترَكٌ كُلِّيٌّ وهو اسم الحَيَاةِ ويوجَدُ في الخارجِ، فهذا شيءٌ لا يمكن، كلُّنَا إنسٌ، والإنسانُ كُلٌّ، وكلنا فينَا معْنَى الإنسانية، هل الإنسانية شيءٌ مَوْجُود في الخارج يُشار إليه ويُسمَعُ ويُرَى؟

الجوَاب: لا، ولكنَّ الشخصَ منَّا تُوجدُ الإنسانية فيه، لكن إنسانِيَّة معيَّنَةٌ مُقيدَةٌ؛ لأنَّ إنسانيةَ هذا الإِنسَان تختلفُ عن هذا الإنسانِ الآخَرِ، قد يكون هذا الشخصُ أخذ من الإنسانيةِ بالكمالِ، والثَّاني أخذ من الإنسانية بالنَّقْصِ وصار مثل البَهيمَةِ.

هذه من القواعدِ الَّتي هي فرْعٌ من القاعدَةِ الأولى، القدْرُ المشتركُ الكُلِّي، الكلِّيُّ الَّذي يجمعُ أشياء لا يوجدُ في الخارج إلَّا مُعينًا مُقيَّدًا، المثال: كالحَيَاةِ مثلًا؛ الحَيَاةُ قدْر مشتَرَكٌ كُلِّيٌّ يشترك فيه كل حَيٍّ، هذا القدْر المشترك الَّذي هو الحَيَاة هل هو مَوْجُود في الخارِجِ؟ يعني: في المُشَاهد المسْمُوعِ؟ لا، لكنه يوجدُ في الخارِجِ إذا كان مُعَيَّنًا مُقيَّدًا، مثل شخص حَيٍّ، هذا فيه الآن حَيَاةُ الكُلِّيَّة المشتركَةِ لكنَّها على وجه التَّعْيينِ وعلى وجه التَّقْييدِ، التعيينُ يعني: فُلانًا، والتقْييدُ يعني: أن حياته تخُصُّهُ.

وَأَنَّ مَعْنَى اشْتِرَاكِ الْمَوْجُودَاتِ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ هُوَ: تَشَابُهُهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ[١].

وَأَنَّ ذَلِكَ المَعْنَى الْعَامَّ يُطْلَقُ عَلَى هَذَا وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ فِي الخَارِجِ لَا يُشَارِكُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي شَيْءٍ مَوْجُودٍ فِيهِ، بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ مُتَمَيِّزٌ عَنْ غَيْرِهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مُتَنَاقِضًا فِي هَذَا المَقَامِ؛ ....

---

[١] هذا صحيحٌ، الخَالِقُ له حَيَاةٌ والمَخْلُوق له حَيَاة، كُلّ منهما مَوْجُود اشترَكا في الحَيَاةِ؛ إذن يتَشَابهانِ مِن هذا الوَجْهِ فقَطْ، لكن حَيَاةَ الخَالِق تخُصُّه وحَيَاةَ المَخْلُوق تخُصُّه، إن كان هناكَ عالمٌ علمُهُ غزيرٌ وعالم عِلْمُه أقلُّ كلاهما اشترَكا في أصلِ العِلْم، فبينهما تشابُه مِن هذا الوَجْه، لكن عِلْم هذا يختصُّ به، وعِلْم هذا يختَصُّ به، الإِنسَان والحيوان كِلاهما يَأْكُل، اشتركا في المَعْنى الكُلِّيِّ للأَكْلِ، كلاهما آكِل، لكن معلوم أن أَكْل الحيوانِ غيرُ أكْلِ الإِنسَان، وأكل الإنسانِ غيرُ أكْل الحيوان فهذه قاعِدَةٌ عامَّةٌ تنْتَفِعُ بها، كيفَ تنْتَفِعُ بها؟ تقول مثلًا: الخَالِق له قُدْرةٌ والمَخْلُوق له قُدْرةٌ، هل يلزمُ مِن اشتراكِهما في القُدرةِ أن يَتَشابَها في حقيقةِ هذه القُدْرَةِ؟

الجوَاب: لا، ولكن يلْزَمُ أن يتَشَابَها في أصلِ القُدْرةِ، لكن تَشابهما في هذا الأصلِ لا يعني: تشابُهَهما في الحقيقَةِ، وبهذا يزولُ الإشكالُ؛ لأننا لو نَفَيْنا التشابُه كُليَّةً- يعني: مُطلَقَ التشابُهِ بين الخَالِق والمَخْلُوق- وقَعْنا في أي شَيء، وقد سبق أَنَّنا إذا نَفَيْنا عنه الإِثْبَات ووقَعْنَا في التعطيلِ شبَّهناه بأي شَيء بالمُمْتَنعات، ثم إذا قالَ القائلُ: أنا لا أقولُ: كذا ولا كذا. شبَّهْناه بالمُمْتَنعاتِ المستَحِيلاتِ؛ لأنَّ نَفْي النَّقِيضينِ مستَحِيلٌ، كما أن إثباتَهما مستحيلٌ.

فَتَارَةً يَظُنُّ أَنَّ إِثْبَاتَ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ يُوجِبُ التَّشْبِيهَ الْبَاطِلَ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ لَهُ حُجَّةً فِيمَا يَظُنُّ نَفْيَهُ مِنَ الصِّفَاتِ حَذَرًا مِنْ مَلْزُومَاتِ التَّشْبِيهِ، وَتَارَةً يَتَفَطَّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ هَذَا عَلَى تَقْدِيرٍ[١].

فَيُجِيبُ بِهِ فِيمَا يُثْبِتُهُ مِن الصِّفَاتِ لِمَنِ احْتَجَّ بِهِ مِنَ النُّفَاةِ[٢].

وَلِكَثْرَةِ الِاشْتِبَاهِ فِي هَذَا المَقَامِ وَقَعَتِ الشُّبْهَةُ فِي أَنَّ وُجُودَ الرَّبِّ هَلْ هُوَ عَيْنُ مَاهِيَّتِهِ أَوْ زَائِدٌ عَلَى مَاهِيَّتِهِ[٣]؟

---

[١] يعني: على تقْدِيرٍ من التَّقْدِيراتِ.

[٢] يعني مثلًا نقول: الاستواءُ على العَرْشِ معناهُ الاستقرارُ والعُلُوُّ عليه، بعضُ النَّاسِ يظُنُّ أن إثباتَ الاستواءِ للخالِقِ وللمَخلوقِ في قوله إذا استوى على ظهورِهِ يتَضَمَّنُ التَّشبيهَ؛ لأنَّهما اشترَكا في أصلِ مَعْنى الاستواءِ، فيظن أن ذَلِك تشْبيهٌ فينْفِيهِ، وتارةً يتفطَّن أنه لَا بُدَّ من قدْرٍ مُشتركٍ، ولكن هذا القَدْرُ المشتركُ لا يُوجبُ التَّشبِيهَ فيثبت ويُجيبُ به مَنْ نفاهُ بناءً على أنه يقتَضِي التَّشْبيهَ.

والحاصلُ أن الَّذي يجِبُ أن نعْرِفَه نحن ونبْنِي اعتقادَنَا عليه أنه لَا بُدَّ من الاشتراكِ في المَعْنى الكُلِّيِّ، وأن الاشتراكَ في المَعْنى الكُلِّيِّ لا يمكن أن يُوجدَ في الخارِجِ؛ فإثباتُنَا الاشتراكَ في المَعْنى الكُلِّيِّ لا يعني التَّشْبِيهَ؛ لأنَّه ليس مَوْجُودًا في الخارجِ؛ لأنَّ هذا المَعْنى الكُلِّيَّ لا يمكنُ أن يُوجدَ في الخارجِ إلا مُعيَّنًا مُقيَّدًا؛ معيَّنًا بمن اتصَفَ به مُقيَّدًا بما يختَصُّ به، وعلى هذا فلا يمكن إذا أثبَتْنَا أن للهِ قُدْرَةً وللمخلوقِ قُدرة لا يمكن أن نقولَ ذَلِك تَشْبِيهٌ.

[٣] للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذاتٌ مُقدَّسَةٌ قائمةٌ بنفسِه، إذا قلت: وُجودُ اللهِ، هل وجودُه هو نفْسُه أم أمْرٌ زائدٌ على نفْسِهِ؟

هذا هو الَّذي اختَلَفَ فيه النَّاسُ، وفي الحقيقةِ أن هذا الاختلافَ أشبَهُ ما يكون بالأمرِ الجَدَلِيِّ فقط؛ لأَنَّه ما دُمنا أننا أثبَتْنَا أنه إله فلَا بُدَّ أن نُثبِتَ أنه مَوْجُودٌ، وإذا أَثْبَتْنَا أنه مَوْجُود فلَا بُدَّ فيه من الوُجودِ؛ إذ لا يوصَفُ الشَّيءُ بأنه مَوْجُودٌ إلا حيث تُحقَّق الوُجودُ، إذا لم يتَحَقَّقْ وجودُه كيف يكون مَوْجُودًا؟

لكن مع ذَلِك نقولُ: إنَّ الوُجودَ صفَةٌ زائدَةٌ عن الذَّات، لكنَّها لازِمَةٌ للذاتِ المَوْجُودةِ، فهَلْ وجُودِي هو نفْسُ ذاتِي أم شيءٌ زائد عليه؟!

الجوَاب: هو شيءٌ زائدٌ عليه؛ لأَنَّه صِفَةٌ، لكنه في الحقيقَةِ صفَةٌ لازِمَةٌ؛ إذ مجرد كَوني إنسانًا ووُجِدْتُ في هذا الكون يَلْزَمُ منه الوُجود، مجرد خروجِي لهذا الكون معناه أنني وُجِدْتُ، فالوُجودُ إذن لازمٌ، كوننا نبحث هل هو عين معِيَّتِه؟ هل هو أمرٌ زائد على معيَّتِه، هذا الحَقِيقَة جَدَلٌ محْضٌ.

الآن وجودي صحيحٌ ليس هو هذا الجسم المكوّن من لَحم وعَظْمٍ ودَمٍ وعَصَبٍ، ليس هُناك شكٌّ أنه ليس هو أو ليس إياه، لكنه لازِم لهذا، ما دام أمامكم الآن شخص قائمٌ فلَا بُدَّ أن يكونَ مَوْجُودًا ولَا بُدَّ أن يكون صِفَتُهُ الوُجودَ، فالبحثُ في هذا الأمورِ هو مِنَ الأمورِ الجَدَليَّة المحضَةِ.

كل مَوْجُودٍ لَا بُدَّ أن يكونَ الوُجودُ صِفتُهُ، كذَلِك أيضًا هل لفْظُ الوُجودِ مقولٌ بالاشتراكِ اللفْظِيِّ أو التواطؤ أو التشكيكِ؟

المشترك: ما اتفَقَ لفظُهُ واختلَفَ معنَاهُ؛ مثل: العين بالنِّسبة للعَينِ الباصرةِ، بالنِّسبة للماءِ النابعِ.

المتواطئُ: ما اتفقَ لفْظُه ومعناهُ.

المشكَّكُ: ما اتفقَ في أصلُهُ واختلَفَ في وصفِهِ؛ يعني: فيه اشتراكٌ، وفيه تواطُؤ، ولهذا يُسمِّيه بعضُ النَّاس مُشَكِّكًا.

وقد تقدَّم أن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يَذكُره في هذا الكتابِ، بل ذكرَه في الحمَوِيَّةِ أنه يرى أنه مِنَ المتَواطِئِ، ولكنه نوع خاصٌّ منه نظرًا إلى أن العِبْرة في الأصل لا بالوَصْفِ؛ فمثلًا: المعِيَّةُ تقالُ لله وتُقال لِغيرِه، يُقال: إنَّ اللهَ مَعَنا ويقال: فلانٌ مَعَنا، هل المعِيَّة هنا من بابِ المشتركِ؟

يعني: كلمة (مع) أطْلِقَتْ على مَعِيَّة للهِ وهي مُستقِلَّة ومعِيَّةٍ للمخلوقِ مستَقِلَّةٍ، أم هي من المتَواطِئِ بأنها بمعْنَى المصاحبَةِ، أو من باب المشكِّكِ؛ لأنَّها اتفقتْ في أصل المَعْنى والمصاحبة لكن تختَلِفُ بالإضافَة، فمَعِيَّةُ الخَالِق ليستْ كمعيةِ المَخْلُوقِ؟

على هذا تكون مُشكِّكَة يعني: معناها أنها تُشكِّكُ الإنسانَ هل هو مِن المتواطِئِ أو من المشتَرَكِ؟ فلذَلِك نقول: إن الصحيحَ أنها مِنَ المتواطِئِ.

كلمةُ الوُجودِ الآن، الله له وُجودٌ يكون بالبقاءِ، والإنسانُ له وجودٌ، فكلمة الوُجودِ مَقولة للخالِقِ والمَخْلُوقِ، يَشترك فيها الخَالِق والمَخْلُوقُ، هل إن هذا اللفْظَ وجود مشترك بحيث نجْعَلُ وجود الخَالِق معْنَىً مُستقلًّا لا يُشابه وجود المَخْلُوق بأي شيءٍ، أو من المتواطِئِ بحيثُ نجعل حقيقةَ الوُجودِ في اللهِ وفي الإنسانِ شيئًا واحدًا، أو مِنَ المشكِّكِ؛ لأنَّها اشتركَت في أصل المَعْنى وهو الوُجودُ واختلَفَتْ في وقتِهِ؛ لأنَّ وجود الخَالِق واجبٌ ووجود المَخْلُوق ممكِنٌ.

وَهَلْ لَفْظُ الْوُجُودِ مَقُولٌ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ أَوْ التَّوَاطُؤِ أَوْ التَّشْكِيكِ؟ كَمَا وَقَعَ الِاشْتِبَاهُ فِي إِثْبَاتِ الْأَحْوَالِ وَنَفْيِهَا، وَفِي أَنَّ المَعْدُومَ هَلْ هُوَ شَيْءٌ أَمْ لَا[١]؟

وقسَّمْنَا فيما سبق الألفاظ إلى أربعةِ أقسامٍ: (متَباينَةٍ، ومتواطِئَةٍ، ومتَرادِفَة، ومشتَرَكَة)، وهذا متَّفَقٌ عليه عند العُلماءِ، لكن بَقِينَا في القسم الخامس المشكِّكِ؛ الَّذي اتَّفَقَ في أصلِ المعْنى واختلف في وَصْفِه، منهم من يراه مُشْتَرَكًا، ومنهم مَنْ يراه من المتَواطِئِ، ومنهم من يراهُ قِسْمًا مُستقِلًّا ويسمِّيهِ مُشكِّكًا.

[١] يقُولُونَ في معْنى الأحوالِ مثلًا: القُدْرَةُ صِفَةٌ، والقادِرُ مَوْصوفٌ؛ فالَّذين يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ يُثبتُونَ الأحوالَ، يقول: لا أقولُ إن الله قادِرٌ بمعْنَى أن له قُدْرةً فأُثبِتُ الصِّفَةَ، ولكني أقول: قادِرٌ حالُهُ القُدْرَةُ، ولا أقول: صِفتُه القُدْرَةُ؛ يعني معْنَى قادِرٍ: ذُو قُدرَةٍ، ولكن ليس له قُدرة.

ولا شك أنَّ هذا الكَلام غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّك إذا قلتَ: ذو قُدْرَةٍ، أو حالُه القدرة، فالمَعْنى: أن له قُدْرَةً، ولهذا يقُولُونَ: إن الأحوالَ منَ الأمورِ الَّتي لا حَقِيقةَ لها.

فمما يُقالُ ولا حقيقَةَ تحتَهُ تبدُو إلى الأذهانِ والأفهامِ: الكسبُ عندَ الأشعَرِيِّ، والأحوالُ عند أبي هاشِمٍ، وطَفْرَةُ النَّظَّامِ، وهو معروف مِنَ المعتَزِلَةِ يقول: إن الخلق لا نقول أنه أُنشئَ مِنَ العَدَم لكنه وُجِدَ طفْرَةً.

كذَلِك المَعْدُوم، هل هو شَيء أم لا؟

المَعْدُوم شيءٌ، اختلَفُوا أيضًا في وجودِ المَوْجُوداتِ هل هو زائدٌ على ماهيَّتها أم لا؟

والصحيح: أن وجودَ المَوْجُوداتِ وصفٌ، ولكن لَا بُدَّ من كلِّ مَوْجُودٍ من الاتصاف بِهِ، وإلا لما صحَّ أن نقول إنه مَوْجُودٌ.

وَفِي وُجُودِ المَوْجُودَاتِ هَلْ هُوَ زَائِدٌ عَلَى مَاهِيَّتِهَا أَمْ لَا[١]؟

---

[١] هذه الأشياءُ مثل ما قلنا أوَّلًا أن الاشْتِبَاهَ لا يمكن أن يكونَ حدًّا فاصلًا فيما يُوصفُ الله به، لو قالَ أحدٌ: إن اللهَ تعالى يُثْبَتُ له كذا بدون تشْبِيهٍ؛ لأنَّه يجوزُ لقائمٍ على هذا أن يقولَ: إن اللهَ تعالى يأكُلُ وليس كأكلِ المَخْلُوقِينَ، وإن له رأسًا وليس كرأسِ المَخْلُوقِينَ، فالاعتماد على مُجرَّد نفي التشبيه أمرٌ لا يجوزُ، وإنما يُثْبَتُ للهِ تعالى الكَمالُ، وذلك بأنَّ النَّاسَ يشتَرِكُونَ فيما يمكن أن يكونَ ثابتًا لله، وبما لا يُمْكِنُ أن يكونَ ثابتًا.

وإذا قالَ قائِلٌ: هل المَعْدُوم شيءٌ أم لا؟

الجوَاب: أن المَعْدُومَ ليسَ بشيءٍ.

هل وجود الموجداتِ زائدٌ على ماهِيَّتِهَا أم لا؟

الحَقِيقَة أن المَوْجُودَ مَوْجُودٌ، ومِن صِفته الوُجودُ، يكون مَوْجُودًا من صِفَتِهِ الوُجودُ، فإذا أُريد بماهِيَّةٍ مثلًا الشَّيءُ المركَّبُ أو جسم الشَّيء أو ما أشبهَ ذَلِك، فلا شكَّ أن الجسمَ غيرُ وجودٍ، وإذا أُريدَ الملازمَةُ فلا شكَّ أن المَوْجُودَ مُلازمٌ للوُجودِ، وأنه لا يُمكن مَوْجُود بِدونِ وجودٍ، وكل هذا من الأمور الَّتي شُغِلَ النَّاس بها في العُصورِ الوُسْطى لهذه الأمة؛ لأنَّهم ليس عندهم إلا أن يتكلَّمُوا في هذا الكَلام الَّذي أدخَلَهُ المتكلِّمُونَ على الأمَّةِ الإسلامية، وشغَلُوا به المسلمين عما ينْبَغِي أن يشتَغِلُوا به مثل ما يوجدُ أيضًا في الفِقهِ أشياء تفريعات لا وُجودَ لها في الحَقِيقَة، مثال: عشرين جَدَّة وعشرة أجداد وما أشبهَ ذَلِك، هل يمكن وجود هذا؟!

بالطبع لا يمكن، فالحاصلُ أن هذه كلَّها مما شُغِلَ النَّاسُ به وهو لا فائدةَ مِنْهُ.

وَقَدْ كَثُرَ مِنْ أَئِمَّةِ النُّظَّارِ الِاضْطِرَابُ وَالتَّنَاقُضُ فِي هَذِهِ المَقَامَاتِ؛ فَتَارَةً يَقُولُ أَحَدُهُم الْقَوْلَيْنِ المُتَنَاقِضَيْنِ، وَيَحْكِي عَنِ النَّاسِ مَقَالَاتٍ مَا قَالُوهَا؛ وَتَارَةً يَبْقَى فِي الشَّكِّ وَالتَّحَيُّرِ[١].

وَقَدْ بَسَطْنَا مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ المَقَامَاتِ، وَمَا وَقَعَ مِنَ الِاشْتِبَاهِ وَالْغَلَطِ وَالحَيْرَةِ فِيهَا لِأَئِمَّةِ الْكَلَامِ وَالْفَلْسَفَةِ مَا لَا تَتَّسِعُ لَهُ هَذِهِ الجُمَلُ المُخْتَصَرَةُ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الصَّوَابَ هُوَ أَنَّ وُجُودَ كُلِّ شَيْءٍ فِي الخَارِجِ هُوَ مَاهِيَّتُهُ المَوْجُودَةُ فِي الخَارِجِ، بِخِلَافِ المَاهِيَّةِ الَّتِي فِي الذِّهْنِ فَإِنَّهَا مُغَايِرَةٌ لِلْمَوْجُودِ فِي الخَارِجِ.

وَأَنَّ لَفْظَ الذَّاتِ وَالشَّيْءِ وَالمَاهِيَّةِ وَالحَقِيقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَلْفَاظٌ كُلُّهَا مُتَوَاطِئَةٌ[٢].

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهَا مُشَكِّكَةٌ لِتَفَاضُلِ مَعَانِيهَا، فَالمُشَكِّكُ نَوْعٌ مِن المُتَوَاطِئِ الْعَامِّ الَّذِي يُرَاعَى فِيهِ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْقَدْرِ المُشْتَرِكِ، سَوَاءٌ كَانَ المَعْنَى مُتَفَاضِلًا فِي مَوَارِدِهِ أَوْ مُتَمَاثِلًا[٣].

---

[١] ومِن نِعْمَةِ اللهِ تعالى على الأُمَّةِ أن هذه الأشياءَ تُعرَفُ بالضَّرورةِ، وهي أن كلَّ إنسانٍ يَعْرِفُ أنَّ كُل مَوْجُود لَا بُدَّ له من وُجودٍ، وأن المَعْدُوم ليس بشَيْءٍ.

وعلى كلِّ حالٍ هذه كلُّها مثلُ ما قالَ المؤلِّفُ فيها كلامٌ بدونِ فائدةٍ.

[٢] المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: إنَّ وجودَ كُلِّ شيءٍ في الخارِجِ هو ماهِيَّته مثل ما قُلْتُ: الجسمُ مَثَلًا وُجودُه هو نفْسُه فهو مَوْجُودٌ بِوجُودِهِ، لكن عندما تَتَصَوَّرُ أن هُناك وجودًا منفصلًا فإنما تتصوَّرُه ذِهْنِيًّا، فالمُتصوَّر بالذِّهْنِ قد لا يكونُ له حَقيقة في الخارجِ.

[٣] تكلَّمْنا عن هذا، وبيَّنَّا أن الألفاظَ تنقَسِمُ باعتبارِ المعْنى واللفْظُ إلى أربعةِ أقسامٍ.

وَبيَّنَّا أَنَّ المَعْدُومَ شَيْءٌ أيضًا فِي العِلْمِ وَالذِّهْنِ لَا فِي الخَارِجِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالْوُجُودِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ ثَابِتٌ بَيْنَ الْوُجُودِ الْعِلْمِيِّ وَالْعَيْنِيِّ، مَعَ أَنَّ مَا فِي الْعِلْمِ لَيْسَ هُوَ الحَقِيقَةَ المَوْجُودَةَ، وَلَكِنَّهُ هُوَ الْعِلْمُ التَّابِعُ لِلْعَالِمِ الْقَائِمِ بِهِ[١].

وَكَذَلِكَ الْأَحْوَالُ الَّتِي تَتَمَاثَلُ فِيهَا المَوْجُودَاتُ وَتَخْتَلِفُ لَـهَا وُجُودٌ فِي الْأَذْهَانِ وَلَيْسَ فِي الْأَعْيَانِ إِلَّا الْأَعْيَانُ المَوْجُودَةُ وَصِفَاتُهَا الْقَائِمَةُ بِهَا الْمُعَيَّنَةُ، فَتَتَشَابَهُ بِذَلِكَ وَتَخْتَلِفُ بِهِ[٢].

---

[١] يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الفَرْقُ ثابتٌ بين الوُجودِ العِلْمِيِّ والعَيْنِيِّ، والفرقُ بين الوُجودِ العِلْمِيِّ والعَيْنِيِّ:

العِلْمِيُّ: ما وُجِدَ بالذِّهنْ، **والعَيْنِيُّ**: ما وُجِدَ في الخارجِ.

لو قلت: إن الاختِبَارَ في السادسَ عشرَ من هذا الشَّهْرِ، هذا وجودُ عِلْمٍ، لكن عنْدمَا يقعُ الاختبارُ يكونُ وجُودًا عَيْنِيًّا، وهو شَبيهٌ بقولِنَا فيما سبق: الوُجودُ الذهْنِي والوُجودُ الخارِجي.

[٢] الأحوالُ أيضًا مِثْلُ ما قالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تختلِفُ باختلافِ أصحَابِها، ولكن ليس لها وجودٌ في الخارجِ إلا إذا وُجِدتْ، فَوجودُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ووجودُ الإِنسَان مُشترِكان في أصلِ الوُجودِ، لكن حَالُ وُجودِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس كَحالِ وُجودِ الإِنسَان، تختلِفُ الأحوال فيه؛ فالإنسان عندما يُقال: هذا الوُجودُ يُقال بالاشتراكِ أو يقالُ بالتَّواطُؤ أو يُسمى مشككًا؟

المُؤلِّف ذكَرَ أن العلماءَ اختَلَفُوا فيه، وأن الصحيحَ أنها نوعٌ من المتواطِئ، لكنَّها تتصل بِكُلِّ محَلٍّ بما تختَصُّ بِهِ.

وَأَمَّا هَذِهِ الجُمْلَةُ المُخْتَصَرَةُ فَإِنَّ المَقْصُودَ بِهَا التَّنْبِيهُ عَلَى جُمَلٍ مُخْتَصَرَةٍ جَامِعَةٍ مَنْ فَهِمَهَا عَلِمَ قَدْرَ نَفْعِهَا، وَانْفَتَحَ لَهُ بَابُ الهُدَى، وَأَمْكَنَهُ إِغْلَاقُ بَابِ الضَّلَالِ، ثُمَّ بَسْطُهَا وَشَرْحُهَا لَهُ مَقَامٌ آخَرُ؛ إِذْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ[١].

وَالمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الِاعْتِمَادَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الحُجَّةِ فِيمَا يُنْفَى عَنِ الرَّبِّ وَيُنَزَّهُ عَنْهُ - كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ المُصَنِّفِينَ - خَطَأٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ ذَلِكَ، وَهَذَا مِنْ طُرُقِ النَّفْيِ البَاطِلَةِ[٢].

---

[١] بسطَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الأمورَ في كتاب له يُسمى: (دَرْءُ تعارُضِ العقْل والنَّقْل)، وبعضهم يسميه كتابَ: (العَقْل والنَّقْل)، ويُسمَّى أيضًا: (مُوافقَة صَريحِ المعْقولِ لصَحِيح المنْقول)، له ثلاثة أسماءُ، وهو معروف، كان مطبوعًا على هامشِ مِنهاجِ السُّنَّةِ، ولكنه الآن طُبع طَبْعة منفردة بنحو ثمانية أجزاء، وهو كتاب مهمٌّ جِدًّا.

يقول ابن القيّم في الماهية(١): وله- يعْنِي: شيخَ الإسلامِ- كتابُ (العقْل والنَّقل) الَّذي ما في الوُجودِ له نَظِيرٌ ثانٍ. وقد مدَحه بهذه العِبَارَةِ، حيث يُسميه كتاب (العقْل والنَّقل).

[٢] إذن الاعتمادُ على مجرَّدِ النَّفْي لا يصِحُّ، وعلى مجرَّدِ الإثْبَاتِ بلا تَشْبِيهٍ لا يَصِحُّ أيضًا؛ لأنَّ في الاعتمادِ على هذا أو هذا فِيه اشْتِباهٌ حصَلَ بما اختلَفَ فيه أهلُ العِلْمِ من هذه الأمور الَّتي يَبتعِدُ بعضُ النَّاس من إثباتِ هذا التشبيهِ، وبعضهم يقولُ: هذا لازِمٌ للتَّشْبيهِ، وبعضُهُمْ يقولُ: إثباتُ هذا ليس فيه تشْبِيهٌ، وبعضهم يقول: إثباتُ هذا فيه تشْبِيهٌ.



---

(١) القصيدة النونية لابن القيم (ص:٢٣٠) وهو قوله:

واقرأ كتاب العقل والنقل الذي ... ما في الوجود له نظير ثان

ما يَسْلُكه نُفَاةُ الصِّفَاتِ

فَصْلٌ: وَأَفْسَدُ مِنْ ذَلِكَ: مَا يَسْلُكُهُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ أَوْ بَعْضِهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُنَزِّهُوهُ عَمَّا يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ مِمَّا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْكُفْرِ، مِثْلُ: أَنْ يُرِيدُوا تَنْزِيهَهُ عَنِ الحُزْنِ وَالْبُكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُرِيدُونَ الرَّدَّ عَلَى الْيَهُودِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بَكَى عَلَى الطُّوفَانِ حَتَّى رَمِدَ[١] وَعَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِلَهِيَّةِ بَعْضِ الْبَشَرِ وَأَنَّهُ اللهُ[٢].

---

[١] يُقال: رَمِدَ و رَمُد.

[٢] اليهودُ لا يتورَّعونَ أن يصِفُوا الله تعالى بصفَةِ النَّقْصِ؛ النقْصُ المعنَوِيُّ والنقْصُ غيرُ المعنَوِيِّ، فهم يقُولُونَ: إن الله لما خلَقَ السَّمواتِ والأرضَ في ستة أيام: الأحدِ والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة، تعِبَ فلما كان يومُ السبْتِ استراحَ، ولهذا عندهم الراحَةُ يومُ السبت، هذه واحدة.

ويقُولُونَ: ﴿ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٣١].

ويقُولُونَ: إنَّ اللهَ بخِيلٌ؛ ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤].

فهُمْ والعياذُ باللهِ وصَفُوا الله تعالى بأبشَعِ الصِّفَاتِ المعنَوِيَّةِ وغير المعنويَّةِ، يقُولُونَ أيضًا إنه بكَى على الطوفانِ، وأنه أصابَهُ الرمَدُ في عيْنِهِ وعادَتْهُ الملائكَةُ، قبَّحَهم اللهُ، يعني: ما قَدَرُوا الله حقَّ قدْرِهِ، وكذَلِك الَّذين يقُولُونَ بإلهيَّة بعضِ البَشَرِ، وأن اللهَ إذا أرادَ نُفاةُ الصِّفَاتِ أن يُنزِّهُوه عمَّا يجِبُ من هذه الأمور يقولُ:

فَإِنَّ كَثِيرًا مِن النَّاسِ يَحْتَجُّ عَلَى هَؤُلَاءِ بِنَفْيِ التَّجْسِيمِ وَالتَّحَيُّزِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيَقُولُونَ: لَوِ اتَّصَفَ بِهَذِهِ النَّقَائِصِ وَالْآفَاتِ لَكَانَ جِسْمًا أَوْ مُتَحَيِّزًا وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ[١].

وَبِسُلُوكِهِمْ مِثْلَ هَذِهِ الطَّرِيقِ اسْتَظْهَرَ عَلَيْهِمْ هَؤُلَاءِ الْمَلَاحِدَةُ نُفَاةُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَإِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لَا يَحْصُلُ بِهَا الْمَقْصُودُ لِوُجُوهٍ[٢]:

---

[١] يقولُ اليهودُ: لو أنَّنَا وصَفْنَاه بأنه يبْكِي لكان جِسْمًا، هل يمكِنُ أن يُرَدَّ على اليهودِ بمثل هذا؟

أبدًا؛ لأنَّ اليهودَ يقُولُونَ: وإذا كان جسمًا فما المانِعُ؟ وحينئذٍ يُثبتُونَ أن الله تعالى يبكِي، فنفي هذه النقائصِ العظِيمَةِ بهذا الأمر الَّذي ليس بنقصٍ وفيه تفصيلٌ هذا خطأٌ.

[٢] واستَظْهَرَ عليهم: عَلا عليهِمْ وغلَبهُم، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [الصف:٩]، أي: لِيُعْلِيه.

وهل يمكن أن نقولَ عنوانُ البحثِ: بلَغَ بعضُ النُّفاةِ بالرَدِّ على اليهودِ مَسلَكًا وهو أن وصفَ اللهِ بما ذكَرَهُ اليهودُ يستَلْزِمُ أن يكون جِسمًا، والجسم مُمْتَنع، هل هذا المسلكُ صحيحٌ؟

الآن العنوان الَّذي يتَّضِحُ هو أن يقالَ: إن بعضَ النُّفَاةِ اختلَفُوا في ردِّهِمْ على اليهودِ الَّذين وصفُوا اللهَ بأنه بكَى ونحو هذا، اختلَفُوا في الردِّ عليهم بأن قالوا: لو كان كذَلِك لكان جِسْمًا أو متَحَيِّزًا فهل هذا النَّفْي صحيحٌ؟

الجوَاب أنه ليس بصحيحٍ، بوجوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ وَصْفَ اللهِ تعالى بِهَذِهِ النَّقَائِصِ وَالْآفَاتِ أَظْهَرُ فَسَادًا فِي الْعَقْلِ وَالدِّينِ مِنْ نَفْيِ التَّحَيُّزِ وَالتَّجْسِيمِ[١].

فَإِنَّ هَذَا فِيهِ مِنَ الِاشْتِبَاهِ وَالنِّزَاعِ وَالخَفَاءِ مَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ[٢].

---

[١] يعني: وصف اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في هذه الأمورِ أظهرُ فَسَادًا مِن نَفْيِ التحيُّزِ والتَّجْسِيمِ، يبْدُو أن الصَّوابَ أظهرُ فسادًا من وصفِه بالتحيُّز والتجسِيمِ؛ يعني: معنَاهُ أنه لا يكْفِي أن نقولَ إنها تنْتَفِي هذه بانتفاءِ التجسيمِ والتحيُّزِ.

الَّذين ردُّوا على اليهودِ يقُولُون: يجِبُ أن تَنْتَفِي هذه لانتِفَاءِ التحيِّزُ والتجسيمِ، نقول: انتفاءُ هذه النقائصِ عن اللهِ أبينُ وأظهرُ من انتِفاءِ التحَيُّزِ والتجسيمِ؛ لأنَّ وصْفَهُ بهذه النقائصِ أظهرُ فسَادًا من وَصفِه بالتحَيُّزِ والتجسيمِ، فيبْدُو أن العبارةَ فيها انقلابٌ، الآن هؤُلاءِ اليهود وصَفُوا الله بالنقائصِ، ونحن نُريدُ أن ننفِيهَا فما هو الطَّريق لنفْيِهَا؟

الطَّريق أن نقولَ لأنَّ الله ليس بجِسْمٍ ولا بمتَحيِّزٍ، فنقول: انتفاء هذه النقائصِ عن اللهِ أظهرُ من انتفاء التحيُّزِ والتجسيمِ.

[٢] فإن هذا الضميرَ يعودُ على التَحَيُّزِ والتجْسِيمِ «**فِيهِ مِنَ الِاشْتِبَاهِ وَالنِّزَاعِ وَالخَفَاءِ مَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ**» كيف ذَلِك؟

لأَنَّه سبق لنا أنه وصَفَ اللهَ بالجسْمِ أو التحيُّزِ، إن أرادَ بالجِسْمِ أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو القائمُ بنفسِهِ المتَّصِلُ بما يليقُ به، فهذا حقٌّ بلا شك، وإن أرادَ بالجِسْمِ أنه المكوَّن من أعضاءٍ وأجْزاءٍ، فهذا مُمْتنع عن اللهِ، إذن فيه تفْصِيلٌ، لكن عندما نقول: إن اللهَ تعالى بكى على الطوفانِ وأصابَهُ الرمدُ؛ لا يصلحُ فيه تفْصِيلٌ؛ لأَنَّه كله نقْصٌ.

وَكُفْرُ صَاحِبِ ذَلِكَ[١].

مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَالدَّلِيلُ مُعَرِّفٌ لِلْمَدْلُولِ وَمُبَيِّنٌ لَهُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الْأَظْهَرِ الْأَبْيَنِ بِالْأَخْفَى كَمَا لَا يُفْعَلُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ[٢].

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَصِفُونَهُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّحَيُّزِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ وَيَنْفِي التَّجْسِيمَ فَيَصِيرُ نِزَاعُهُمْ مِثْلَ نِزَاعِ مُثْبِتَةِ الْكَلَامِ وَصِفَاتِ الْكَمَالِ فَيَصِيرُ كَلَامُ مَنْ وَصَفَ الله بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَصِفَاتِ النَّقْصِ وَاحِدًا وَيَبْقَى رَدُّ النُّفَاةِ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِطَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ[٣].

---

[١] الَّذي وصَفَهُ بأنه رَمِدَ وعادَتْهُ الملائكةُ.

[٢] عندما نُريدُ أن نستَدِلَّ على انتفاءِ ما وصَفَهُ به اليهودُ بانتفاءِ الجِسْمِ والتحيُّزِ عن اللهِ هل هذا الكَلام سليمٌ؟ ليس سليمًا؛ لأننا استَدْلَلْنَا بالأخفَى على الأظهرِ؛ لأنَّ انتفاءَ الرَّمَدِ عن الله أظهَرُ من انتفاءِ التَحيُّزِ والتجسيم؟ وهل يُعْقَلُ أن نستَدِلَّ بالأخْفَى على الأظهرِ؟!

أيضًا نقول: كُفرُ من يقولُ: إن اللهَ تعالى رَمِدَ حتى عادتْهُ الملائكَةُ أظهرُ من كُفْرِ من يقول: إن الله جِسْمٌ؛ لأنَّ القولَ بأن الله جِسْمٌ إذا أراد بالجسمِ القائمَ بنفْسِهِ المتصِلَ بالصِّفَاتِ فهذا حقٌّ، هذا وجهٌ يُبيِّنُ فسادَ احتجاجِ هؤلاءِ المتكلِّمِينَ على إبطال ما وَصَفه به اليهودُ.

[٣] ويعْنِي بهم اليهُودَ، يمكنُ أن يقُولُوا: نحن لا نَقولُ بالتجْسِيمِ، نقول: رَمِدَ، لكـن لا نقـولُ له جِسْم، في بابِ المجادَلَةِ يمكنهم أن يقـولوا: نحن لا نقـول بالتَّجْسِيمِ

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ يَنْفُونَ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَاتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ[١].

والتحَيُّزِ، ولكننا نصِفُهُ بهذه الصِّفَاتِ نقولُ: تَعِبَ، ونقول: حَزِنَ، ونقول: إنه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على رأيهم- فَقِيرٌ، وإنه بخِيلٌ، ومع ذَلِك لا نقولُ: له جِسْمٌ لا تُلزمُونَنَا بالجسم، كما أن الَّذين يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ كاليَدِ، والوجهِ، والعينِ، والقُدْرةِ والسَمْعِ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هل يُلزِمُونَ بالتَّجْسِيمِ؟

لا يلْزَمُنَا ذَلِك، فعلى هذا نقولُ لهؤُلاءِ المنْكِرِينَ الَّذين استَدَلُّوا على بُطلانِ ما قالَ اليهودُ بأنه لو ثَبتَ ما قالُوه لكان جِسْمًا يمكن لليهودِ أن يقُولوا: نحن نُثبتُ ذَلِك بدون تجسيمٍ مثلُ ما قال أهلُ السُّنَّة والجماعة: نحن نُثْبِتُ أن للهِ قُدرةً وسَمْعًا وبَصرًا واستواء.. إلخ، ولا يلْزَمُنَا أن نقول إِنَّهُ جِسْمٌ.

[١] الضميرُ يعودُ على هؤُلاءِ الَّذين رَدُّوا ما قالَ اليهودُ بنَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ يعني الأشاعِرَةَ؛ هؤُلاءِ المنْكِرُونَ للصفاتِ نفَوْا صِفَاتِ الكمالِ بمثل هذه الطَّرِيقَةِ قالوا: لو اسْتَوى على العرْشِ لَزِمَ أن يكون جِسْمًا، والجسمُ مُمْتَنِعٌ، ويجِبُ امتِناعُ استواءِ اللهِ على عرْشِه.

طريقةُ ردِّ نُفاةِ الصِّفَاتِ على نفْيِ ما قالَ اليهودُ فاسِدَةٌ.

ودليلُ فسادِهَا الوجهانِ الأوَّلانِ.

والوجهُ الثالِثُ: أنكم بطَرِيقَتِكُمْ هذه نَفَيْتُم صِفَةَ الكمالِ للهِ؛ لأنَّهم يقُولُونَ: إثباتُ الوَجْهِ يستَلْزِمُ التجْسِيمَ، والجِسْم مُمْتَنِع فيَجِبُ إبطالُ أو نفـي صِفةِ الوجْهِ، يقُولُونَ:

الرَّابِعُ: أَنَّ سَالِكِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مُتَنَاقِضُونَ، فَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ الْآخَرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِن الإِثْبَاتِ كَمَا أَنَّ كُلَّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ الْآخَرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِن النَّفْيِ، فَمُثْبِتَةُ الصِّفَاتِ- كَالحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ-[١] ....

إثباتُ الاستِواءِ يستَلْزِمُ التجسيمَ فيَجِبُ نفْيِ الاستواءِ، إثباتُ الرَّمَد في عينِ الله يستَلْزِمُ التجسيمَ فيَجِبُ نفْيِ الرَّمَدِ لماذا؟

فصارتِ الطَّرِيقَةُ الَّتي يمْشُونَ عليها تُبْطِلُ صِفَاتِ الكمالِ وصفاتِ النَّقْصِ وكل طريقةٍ لا تُميِّز بين ما يجِبُ لله وما يمْتَنِعُ عن الله فلَيْستْ طريقَةً سليمَةً.

ولهذا يقولُ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أَنَّ هَؤُلَاءِ يَنْفُونَ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَاتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ**».

ذكَرَ المُؤلِّف أن هذِه فاسدَةٌ من وُجوهٍ متعَدِّدَةٍ:

الوجهُ الأَوَّلُ: أنَّ وصْفَ اللهِ تعالى بالنقَائصِ الَّتي ذكَرَهَا اليهودُ أعظمُ امتِناعًا من وصْفِهِ بالتجْسِيمِ، ولا يمكن أن نستَدِلَّ بالأخفَى على الأبينِ الأظْهَرِ.

الوجهُ الثاني: يمكِنُهُم أن يقُولُوا هذا؛ نُثْبِتُ أن اللهَ تعالى توجِعُه عينُه ويَرْمُدُ وليس بجِسْمٍ كما يقولُ من يُثْبِتُ الصِّفَاتِ وينْفُونَ التجْسِيمَ.

الوجهُ الثالِثُ: أن هؤُلاءِ الَّذين وَصَفُوه بالتَّجْسِيمِ يَنفون عنه صِفاتِ الكمالِ.

[١] قوله: «**الرَّابِعُ: أَنَّ سَالِكِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مُتَنَاقِضُونَ**» وهي الاعتمادُ فيما يُوصفُ اللهُ به أو يُنفَى عنه التجْسِيمُ، نقولُ لهؤُلاءِ الَّذين اعتَمَدُوا عليها: إنهم متَناقِضُونَ،

إذَا قَالَتْ لَـهُمُ النُّفَاةُ كَالْمُعْتَزِلَةِ: هَذَا تَجْسِيمٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إلَّا بِالْجِسْمِ أَوْ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ إلَّا جِسْمًا[١].

قَالَتْ لَـهُم الْمُثْبِتَةُ: وَأَنْتُمْ قَدْ قُلْتُمْ: إنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ.

وَقُلْتُمْ: لَيْسَ بِجِسْمٍ؛ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ مَوْجُودًا حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا إلَّا جِسْمًا فَقَدْ أَثْبَتُّمُوهُ عَلَى خِلَافِ مَا عَلِمْتُمْ فَكَذَلِكَ نَحْنُ[٢].

وجهُ التَّنَاقضِ- كما قال المُؤلِّف- كلُّ من أثبتَ شيئًا منهم ألزمَهُ الآخر بما يوافِقُهُ فيه مِنَ الإثْبَاتِ، وكل مَنْ نَفى شيئًا منهم ألزمَه الآخَرُ بما يُوافِقه فيه مِنَ النَّفْي، المثال: عندنا مثلًا مُثبِتةُ الصِّفَاتِ كالحَيَاةِ والعِلْمِ والقُدْرةِ والكلامِ والسَّمْعِ والبَصَرِ، ست صِفَات وغيرها من الصِّفَاتِ.

[١] هذا أي: إثباتُ هذه الصِّفَاتِ تجْسِيمٌ؛ لأنَّ هذه الصِّفَاتِ هي أعراضٌ، والعَرَضُ لا يقومُ إلا بجسمٍ، يعني يقُولُونَ: مثلًا العِلم والقُدْرةُ والكلامُ إلى آخِرِهِ هذه أعْراضٌ؛ يعني معانٍ لا تقوم إلا بجسمٍ؛ أي: لا حَيَاة إلا بحيٍّ ولا قدْرَةَ إلا بِقادِر، وهكذا أو يقُولُونَ أيضًا فإنَّا لا نعرفُ موصوفًا بالصِّفَات إلا بالجسمِ؛ يعني: لهم في استِلْزَامِ هذا الإثْبَات للتجسيمِ طريقانِ:

تارةً يقُولُونَ: هذه أعْراضٌ، والعَرَض لا يكون إلا بالجِسْمِ.

وتارةً يقُولُونَ: لا نعرِفُ موصوفًا بالصِّفَات إلا جِسمًا، وقد مَضَى علينا بيانُ أن هذا القولَ ليسَ بصحيحٍ.

[٢] جواب آخر: قالوا لهم: أنتم أثْبِتُوا حيًّا عالمًا قادرًا بلا حَيَاةٍ ولا عِلمٍ ولا قُدْرةٍ وهذا تناقضٌ يُعلَمُ بضَرورَةِ العقْلِ، أيضًا قال المُثْبِتَةُ لـهؤُلاءِ المعتزلة: أنتم تقولونَ إن اللهَ

وَقَالُوا لَـهُمْ: أَنْتُمْ أَثْبَتُّمْ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا؛ بِلَا حَيَاةٍ وَلَا عِلْمٍ وَلَا قُدْرَةٍ وَهَذَا تَنَاقُضٌ يُعْلَمُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ الْمُثْبِتُونَ إِذَا قَالُوا لِمَنْ أَثْبَتَ أَنَّهُ يَرْضَى وَيَغْضَبُ وَيُحِبُّ وَيُبْغِضُ أَوْ مَنْ وَصَفَهُ بِالِاسْتِوَاءِ وَالنُّزُولِ وَالْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ أَوْ بِالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا قَالُوا: هَذَا يَقْتَضِي التَّجْسِيمَ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ[١].

حيٌّ بِلا حَيَاةٍ، وعليمٌ بِلا عِلْم وقَديرٌ بلا قُدرَةٍ، وهل يمكن هذا؟

المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: هذا تناقُضٌ يُعلَمُ بضرورَةِ العقْلِ؛ إذ كيف تقولون إن هذا حيٌّ وليس بهِ حَيَاة؟ أو هذا قديرٌ وليس فيه قدرة؟ أو هذا عليمٌ وليس فيه عِلْمٌ؟!

لو أنك قلتَ للصَّبِيِّ الَّذي خرَجَ من بطْنِ أمِّهِ الآن: هذا عليمٌ يعْرِفُ الفِقْه، ويعرِفُ التدمُرِيَّةَ، ويعْرِفُ شرحَ الطحاوية ويعرف؟ هل يصِحُّ هذا؟!

هذا بالطبع لا يصِحُّ، كذَلِك أيضًا لو قُلْنَا لإنسان ميِّت: هذا حَيٌّ، وليس فيه حَيَاة فلا يصِحُّ، فكيف تقولون: إن الله حَيٌّ لكن بلا حَيَاة، عليمٌ لكن بلا عِلْم، قديرٌ لكن بلا قُدرةٍ؟! هذا غيرُ معقولٍ؛ لأنَّ كلمة قديرٌ اسم مشتَقٌّ من القُدْرةِ، وعلِيم اسم مشتَقٌّ من العِلْم، وكذَلِك حيٌّ اسمٌ من الحَيَاة، فعلى هذا نقول: هذا أيضًا تناقُضٌ.

[١] كلامُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأَوَّلِ في النزاعِ بينَ المعتزِلَةِ والأشاعِرَةِ؛ لأنَّه قال: المثبِتَةُ للصفاتِ كالحَيَاةِ والعِلمِ والقُدْرَةِ والكلامِ والسَّمْع والبَصر، لم يَبْقَ إلا واحدَةً لعل المؤلِّفَ إما سَهَا عنها أو سقَطَت من النُّسَّاخ وهي الإرادَة، عاد النزاع الآن بين أهلِ السُّنَّةِ والجماعة المُثْبِتَةِ إثباتًا كامـلًا وبين الأشعَرِيَّة، هـؤلاءِ المثْبِتُونَ للصفاتِ السبْعِ،

قَالَتْ لَـهُمُ الْمُثْبِتَةُ[١]:

فَأَنْتُمْ قَدْ وَصَفْتُمُوهُ بِالحَيَاة وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَهَذَا هَكَذَا؛ فَإِذَا كَانَ هَذَا لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا الجِسْمُ فَالْآخَرُ كَذَلِك، وَإِنْ أَمْكَنَ أَنْ يُوصَفَ بِأَحَدِهِمَا مَا لَيْسَ بِجِسْمٍ فَالْآخَرُ كَذَلِك؛ فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا تَفْرِيقٌ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ[٢].

وَلِهَذَا لَـمَّا كَانَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ وَصَفَ اللهُ تعالى بِالنَّقَائِصِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ طَرِيقًا فَاسِدًا لَـمْ يَسْلُكْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ فَلَمْ يَنْطِقْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَقِّ اللهِ بِالجِسْمِ لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَلَا بِالجَوْهَرِ وَالتَّحَيُّزِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَاتٌ مُجْمَلَةٌ لَا تُحِقُّ حَقًّا وَلَا تُبْطِلُ بَاطِلًا[٣].

إذا قالوا لمن أثْبَتَ أنه يرْضَى ويغْضَبُ ويحبُّ ويُبغِضُ أو من وصَفَهُ بالاستواءِ والنُّزولِ والإتيانِ والمجيءِ أو بالوجهِ واليدِ ونحـو ذَلِك إذا قالـوا هذا يقْتَضِي التجسيمَ لأنّا لا نعرف ما يوصَفُ بذلك إلا نحو جِسْمٍ.

[١] أي: المثْبِتَةُ لجميعِ الصِّفَاتِ وهم أهْلُ السُّنَّةِ.

[٢] والحاصلُ أننا نقُولُ لهؤُلاءِ المُثْبِتَةِ الَّذين يُثْبِتُونَ بعض الصِّفَاتِ ويُنكرونَ البعض نقـول لـهم: أنتم متَناقِضُونَ؛ لأنَّه يلزَمُكم فيما نفَيْتُموه نظَيرَ ما يلزمُكُمْ فيما أثبتُّمُوه.

[٣] يقول: إن السلَّفَ ما نطقُوا بالجِسْمِ، ولهذا الصحيحُ في مسألةِ الجِسْمِ أنه لا يجوزُ بالنِّسبة للفْظِه إثباتُهُ ولا نَفْيهُ، لا تقول: إن الله جسْمٌ، ولا تقول: إن الله ليسَ بجسْمٍ، لكـن في معناه يجبُ أن تستَفْصِلَ، فـإذا أردتَ بالجسم أنه -سبحانه- ذاتٌ قائمٌ

وَلِـهَذَا لَـمْ يَذْكُرِ اللهُ فِي كِتَابِهِ فِيمَا أَنْكَرَهُ عَلَى الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ مِن الْكُفَّارِ مَا هُوَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، بَلْ هَذَا هُوَ مِن الْكَلَامِ الْمُبْتَدَعِ الَّذِي أَنْكَرَهُ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ[١].

بنفسهِ متَّصِفٌ بما يجبُ له فهذا حَقٌّ، وإن أردت بذلك أنه جسمٌ مرَكَّب من أعضاءٍ وعِظامٍ وأعصَابٍ ولحومٍ، فهذا ليس بجائز.

[١] وإذا سألَ سائلٌ عن الفَرْقِ بين قولِ المعتزِلَةِ واليهودِ؟

فالجوَابُ: أن المعتزِلَةَ يرُدُّون على اليهود في قولهم: إنَّ اللهَ تعالى رَمِدَ؛ يقُولُونَ: لو قُلْتُمْ بهذا لَزِمَ أن يكون جِسمًا، والجسمُ مُمْتَنِعٌ.

والخلافُ مترَتِّبٌ:

بين المعتَزِلَةِ واليهودِ.

ثم بين المعتَزِلَةِ والأشاعِرَةِ.

ثم بين الأشَاعِرَةِ وأهلِ السُّنَّةِ.



مَنْ أَثْبَتَ بعضَ الصِّفَاتِ أَثْبَتَ البَاقِي

فَصْلٌ: وَأَمَّا فِي طُرُقِ الإِثْبَاتِ فَمَعْلُومٌ أيضًا أَنَّ الْمُثْبَتَ لَا يَكْفِي فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ إِذْ لَوْ كَفَى فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ لَجَازَ أَنْ يُوصَفَ -سُبْحَانَهُ- مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَفْعَالِ بِمَا لَا يَكَادُ يُحْصَى مِمَّا هُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَأَنْ يُوصَفَ بِالنَّقَائِصِ الَّتِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ[1]، ....

---

[١] وإذا سألَ سائلٌ: لو قلنا إنه يكْفِي أن نعْتَمِدَ بالإِثْبَاتِ على نَفْيِ التشبيهِ هل يصِحُّ هذا؟ الجوَاب: لا يصِحُّ أن تقول: أنا أُثبِتُ للهِ ستَّ صِفَاتٍ بدونِ تشْبِيهٍ لا يمكن هذا للأسبابِ التاليةِ:

أولًا: لأنَّ صِفَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى توقِيفِيَّةٌ لا يمكِنُ أن نُثْبِتَها من عندِ أنفسِنَا.

ثانيًا: ثَبَتَ أن اللهَ تعالى لا يُمكِنُ أن يُوصَفَ بالنَّقْصِ لا على وجْه التَّشْبِيهِ، ولا على غيرِ وجْهِ التَّشْبِيهِ، لو قلتَ مثلًا- ولله المثلُ الأعلى، وحاشاه أن يكونَ- لو قلت: إن الله أعْرَجُ، ولكن ليس كعَرَجِ الإنسانِ فهذَا لا يجوز، لو قلت: يأكُلُ لكِنْ ليس كأكلِ الإِنسَان، فهذا لا يجوزُ.

إذن فالاعتمادُ في الإِثْبَاتِ على نفي التشْبيهِ غيرُ جائزٍ؛ ولهذا المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: إذ لو كَفَى في إثباتِهِ مُجَرَّدُ نفي التَّشْبيهِ لجازَ أن يُوصفَ -سبحانه- من الأعضاءِ والأفْعالِ بما لا يكادُ يُحْصَى مما هو مُمْتَنع عليه معْنَى في التَّشْبِيهِ. كأن نقول: له رأْسٌ وله أُذُنٌ ولَهُ سُرَّة،

كَمَا لَوْ وَصَفَهُ مُفْتَرٍ عَلَيْهِ بِالْبُكَاءِ وَالْحُزْنِ وَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ[١].

وَكَمَا لَوْ قَالَ الْمُفْتَرِي: يَأْكُلُ لَا كَأَكْلِ الْعِبَادِ، وَيَشْرَبُ لَا كَشُرْبِهِمْ، وَيَبْكِي وَيَحْزَنُ لَا كَبُكَائِهِمْ وَلَا حُزْنِهِمْ؛ كَمَا يُقَالُ: يَضْحَكُ لَا كَضَحِكِهِمْ، وَيَفْرَحُ لَا كَفَرَحِهِمْ، وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِهِمْ[٢].

وله كذا وله كذا، ولكن بدونِ تشْبيهٍ، هذا لا يجوز ولا يصْلُحُ، كأن يقولَ بالنِّسبة للأفعالِ: إنه يفعَلُ كذا، ويفْعَلُ كذا ويفْعَلُ كذا مما يمْتَنِعُ عليه، ولكن بدونِ تَشْبِيهٍ، هذا أيضًا لا يجوزُ.

يقول: كذَلِك أيضًا وأن يُوصَفَ بالنقائصِ الَّتي لا تجوز عليه معْنًى في التشْبيهِ كأن يُقَالَ مثلًا بأنه أعْورُ، ولكن ليس كعَورِ الإِنسَان، إنه أصَمُّ ولكن ليس كصَمَمِ الإِنسَان مثلًا. إذن لا يجوزُ أن نعتمِدَ في الإثْبَات على نفي التَّشْبيهِ.

[١] قوله: «**كَمَا لَوْ وَصَفَهُ مُفْتَرٍ عَلَيْهِ بِالْبُكَاءِ وَالْحُزْنِ وَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ**» هذا لا يجوزُ.

[٢] يضحَكُ ويفرَحُ ويتكلَّمُ؛ لأنَّ الفَرَح والضَّحِكَ والكَلام صِفَاتُ كَمال، ولهذا يقولُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**للهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ أَحَدِكُمْ مِنْ أَحَدِكُمْ بِرَاحِلَتِهِ...**»(١) إلى آخر الحديث.

ويقول: «**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَقْتُلُ الْجَنَّةَ**»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها، رقم (٢٧٤٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، برقم (٢٦٧١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، برقم (١٨٩٠).

وَلَجَازَ أَنْ يُقَالَ: لَهُ أَعْضَاءٌ كَثِيرَةٌ لَا كَأَعْضَائِهِمْ كَمَا قِيلَ: لَهُ وَجْهٌ لَا كَوُجُوهِهِمْ[١]، وَيَدَانِ لَا كَأَيْدِيهِمْ، حَتَّى يَذْكُرَ المَعِدَةَ وَالْأَمْعَاءَ وَالذَّكَرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَالَى اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا[٢].

فَإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ نَفَى ذَلِكَ مَعَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِن الصِّفَاتِ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا أَثْبَتَّهُ إِذَا نَفَيْتَ التَّشْبِيهَ وَجَعَلْتَ مُجَرَّدَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ كَافِيًا فِي الإِثْبَاتِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ فَرْقٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ[٣]؟

ويقول تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [آل عمران:٧٧].

الحاصلُ أننا نقولُ: هذه الأمثلةُ جائزَةٌ؛ لأنَّ الله أَثْبَتَها لنفْسِهِ، لكن الأكلَ والنَّومَ والشُّربَ وما أشبَهه لا يجوزُ؛ لأنَّ الله نَفَاها عن نفْسِهِ.

[١] يجوز أن نقولَ: لَهُ وجهٌ لا كَوُجُوهِهِمْ.

[٢] ولهذا قالَ بعضُ المُشبِّهَةِ: سَلُوني عمَّا شِئْتُمْ وأعفُوني من ذِكْر اللِّحْية والفرَجِ، أعوذ بالله يعْنِي: كلَّ شيءٍ تُريدونَ أُعلِمُكم عن اللهِ إلا مسألَتَينِ؛ اللِّحْيةَ والفَرْجَ، أنا لا أَقْدِرُ أن أقولَ إن الله له لحيَةٌ، ولا أقدِرُ أن أقولَ إن الله له فرْجٌ، والباقي كل الَّذي تُريدونَ أعلِمُكم به- والعياذُ بالله- وهذا من الافتراءِ على اللهِ والجَرْأةِ على اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والحاصل أننا نقُولُ: الاعتمادُ بالإثْبَاتِ على نفْي التَّشْبيهِ لا يجوزُ، وهذا الَّذي ذكَرَهُ المؤلِّفُ أمثلة فقط.

[٣] المهِمُّ أن المؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أبطَلَ هذه القاعِدَةَ المهمَّة العظيمةَ؛ وهي أنه لا يكْفِي في صِفَاتِ الله اعتماد الإثْبَاتِ بِدُونِ تشْبيهٍ، ولا على مُجرَّدِ نَفْي التَّشْبيهِ:

فَإِنْ قَالَ: الْعُمْدَةُ فِي الْفَرْقِ هُوَ السَّمْعُ فَمَا جَاءَ بِهِ السَّمْعُ أَثْبَتُّهُ دُونَ مَا لَـمْ يَجِئْ بِهِ السَّمْعُ.

قِيلَ لَهُ أَوَّلًا: السَّمْعُ هُوَ خَبَرُ الصَّادِقِ عَمَّا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، فَمَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ فَهُوَ حَقٌّ مِنْ نَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ، وَالْخَبَرُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَالدَّلِيلُ لَا يَنْعَكِسُ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ فَمَا لَـمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَـمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ إِذَا لَـمْ يَكُنْ نَفَاهُ[١].

أما الأَوَّلُ الَّذي هو الاعتمادُ على مُجَرَّدِ نفْيِ التَّشْبيهِ، فقد سبق بَيان بُطلانِهِ؛ لأَنَّه ما مِنْ أحدٍ ينْفِي شيئًا إلا ويدَّعي أنه تَشْبِيه، فلا يمكِنُ الاعتمادُ عليه.

كذَلِك الإِثْبَاتُ بِدون تشْبِيهٍ لو اعتَمَدْنَا عليه لقُلنا: إن كلَّ إنسانٍ يجوز أن يصِفَ الله بكلِّ وصفٍ ويقولُ بلا تَشْبيهٍ، وهذا مُمْتَنعٌ.

[١] إذا قالَ القائلُ: أنا أعتَمِدُ في ذَلِك على السمْعِ قيلَ لهُ:

أولًا: السَّمعُ الَّذي يجِبُ قبولُهُ هو خبَرُ الصادقِ عما هُو عليه الأمْرُ عليه في نفسِ الأمرِ (في نفسه) أي: في نفْسِ الأمرِ مثل: إذا أخبَرَ الله عَنْ نفسِهِ أن له وجهًا فهذا خبَرٌ صادِقٌ عما هو الأمرُ عليه في نفْسِ الأمرِ، الأمر الواقعُ أن اللهَ تعالى له وَجْه أخبرَ اللهُ به عن نفْسِه فهو خبَرٌ، ولكن الاعتمادَ على الخبَرِ في هذا الأمرِ بالحقيقة مُصادِرَةٌ؛ لأَنَّه لا يكفي أن تَقولَ هذا الكلامَ؛ لأَنَّك لو اعتَمَدْتَ على مجرَّدِ السمْعِ لما استطعتَ أن تَنْفِيَ عن اللهِ الأكل، اللهم إلا إذا قُلنا: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٤]، ولكن لا تستَطِيعُ أن تنْفِيَ أن اللهَ له أمعاءٌ، لا يمكن لا في القُرآنِ ولا في السُّنَّةِ نَفْي الأمعاءِ عن اللهِ، لا في القـرآنِ ولا في السُّنَّةِ نَفْـي الأُذُن عن الله، لا في القُـرآن ولا في السُّنَّةِ نفْـي السُّرَّة عن اللهِ،

ولا إثْباتها أيضًا، إذن يقول: «الخَبَرُ دَلِيلٌ على المُخبَرِ عَنْهُ».

إذا أخبرَ اللهُ عن شيءٍ فإن هذا الخبَر دليلٌ على المُخبَرِ عنه (والدَّلِيلُ لَا يَنْعَكِسُ) فلا يَلْزَمُ من عدمِه عدمُ المدلولِ عليه، المَعْنى: أننا إذا عُدِمْنَا الدليلَ على شَيء، والمُرادُ الدليلُ المُعيَّنُ مثل ما مَرَّ علينا في أوَّلِ الكتابِ هل يلزم من نفْي الدليلِ المُعين انتفاءَ المدلولِ؟

لا يلزم؛ لأنَّه قد يكونُ له دليلٌ آخرُ سِوَى هذا المدلولِ، وهذا كثيرٌ من مسائلِ العِلْمِ، المسألةُ الواحدةُ لها عِدَّةُ أدلَّةٍ فإذا انتَفَى عنها دليلٌ واحدٌ من هذه الأدلَّةِ ثَبَتَتْ بالدَّليلِ الآخَرِ، فنحن نقول الآن: إذا قدَّرْنَا أن السمْعَ لم يرِد بنفي هذه الصِّفَاتِ عن اللهِ.

المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الآن يُركِّز في الردَّ على من يقولُ: أنا أعتَمِدُ على السمْعِ فما أثبتَه أثبتُّهُ وما نَفَاه نفيتُهُ، فالسَّمعُ الآن لم يرِدْ أنه نفَى عنِ اللهِ هذه الصِّفَات الَّتي أنكرناها عليهم مثل: الحُزْنِ والبُكاءِ والرَّمَدِ، وكذَلِك أيضًا التَّعَب، ولكن التَّعَبَ مَوْجُود في القُرآن نَفْيُه، الأمعاء الأُذن هذه لم يرِدْ نفْيُها، لكن هل نقول لما لم يرد نَفْيها أنها ليست مُنتفية؟ لا يجوز ذَلِك؛ لماذا؟ يقول: لا يلزمُ من عدَمِ الدلِيلِ عدمُ المدلولِ عليهِ، فما لم يُرِدْ به السَّمعُ يجوزُ أن يكون ثابتًا في نفس الأمر وإن لم يَرِدْ به السَّمع إذا لم يكن نفاهُ.

ولكن إذا وُجد في العقل ما يمْنَعهُ وجبَ أن نَمْنَعَهُ، مثلُ الَّذي ذكَرَ من الرَّمَدِ والحُزن والخوفِ.

لكن هل نقولُ لَـمَّا لم يرِد السَّمْع بنفْيه يجوزُ إثباتُه؟

لا؛ لأنَّ هناكَ دَلِيلًا آخر عقليًّا يمنع وُجودَه.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ السَّمْعَ لَـمْ يَنْفِ هَذِهِ الْأُمُورَ بِأَسْمَائِهَا الخَاصَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَنْفِيهَا مِن السَّمْعِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ نَفْيُهَا كَمَا لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا[١].

وَأَيضًا فَلَا بُدَّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يُثْبَتُ لَهُ- يعْنِي للهِ- وَيُنْفَى فَإِنَّ الْأُمُورَ المُتَمَاثِلَةَ فِي الجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَالِامْتِنَاعِ[٢].

---

[١] نقولُ: إنه لم يرِدْ أن السَّمعَ نفاهَا بأسمائهَا الخاصَّةِ، لكن نفاهَا بالمَعْنى العامِّ، والمُرادُ بالمعْنى العامِّ أن الله موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ مُنزَّهٌ عن صِفَاتِ النَّقْصِ، فكل ما اقتَضى نقْصًا أو حُدوثًا فإن الله تعالى مُنزَّهٌ عنه، كلُّ شيءٍ يقْتَضِي النَّقْصَ فإن اللهَ مُنزَّهٌ عنه.

[٢] كما قالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لَا بُدَّ من فرْقٍ بين ما يُثْبَتُ لهُ وما يُنفى عنه، لا بُدَّ أن نُفرِّقَ وإلا وقَعْنا في حَيْرةٍ، والتَّفْرِيقُ مدارُه كما أرادَ المؤلِّفُ؛ مدارُهُ على الكمالِ والنَّقْصِ، فما اقتَضَى نقْصًا فإنَّه ممنوعٌ عنِ اللهِ، وما لم يقْتَضِ نقْصًا فإنَّه ثابتٌ للهِ، لو قالَ القائلُ: أنا أُثْبِتُ أن اللهَ يحْزَنُ كما يفْرَحُ، نقول له: لا، فالفرقُ بينهما ظاهِرٌ؛ الفرحُ صِفَةُ كَمالٍ والحُزْنُ صِفَةُ نقْصٍ؛ لأنَّ الحزينَ عاجزٌ عن دفْعِ ما نَزَلَ به، لكن الفرَح هو دليلٌ على كمالِ الفارِحِ فإن الله إذا كان يفرحُ بتوبةِ عبدِهِ فهذا دَليلٌ على محبَّتِهِ للكرَمِ والتوبةِ على العبادِ، لو قالَ قائِلٌ: إن الله يكْرَهُ كما أنه يُحِبُّ، ماذا نقولُ؟

نقول: وردت الكراهَةُ ولا شكَّ في ذَلِك، ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ﴾ [التوبة:٤٦]، وأيضًا يعني لو قالَ: لماذا لا تُثْبِتُونَ الحُزنَ مثل ما أثْبَتُّمُ الكراهَةَ؟

نقـول: الحزنُ يدُلُّ على ضعْفِ الحزينِ، والكراهـة لا تَدُلُّ على ضعف الكارِه؛ فالإنسانُ يكـونُ كارِهًا للشيء وهو أقوى فالكراهَةُ لا تقْتَضِي النقصَ؛ ولذَلِك ثَبَتَتْ لله،

وهي ضِدُّ المَحَبَّةِ، والحزنُ يقْتَضِي النَّقصَ، ولذَلِك وجبَ نفيُهُ عن اللهِ دونَ الكراهَةِ، فالفرقُ إذن بَيْنَ ما نُثْبِتُه لله من هذه الصِّفَاتِ وما نَنفِيهِ هو أن ما اقْتَضَى النقْصَ فهو منْفِيٌّ عن اللهِ عَقْلًا وسمْعًا وما لم يقْتَضِ النقْصَ، بل اقتَضَى الكَمال فهو ثابِتٌ لله تعالى عَقْلًا وسَمْعًا وإن لم يُنصَّ عليه بِعَينِهِ.

وإذا قالَ قائِلٌ: ماذا عنِ الأشياءِ الَّتي لا تقْتَضِي النقْص ولم يُنصَّ عليها؟

فالجوَاب: إذا كان ذَلِك يقْتَضِي كَمالًا وهو غيرُ واردٍ فإننا لا نَنْفِيهِ عن اللهِ، ولكننا نتوقَّفُ في إثباتِهِ ونسْتَفْصلُ في معنَاهُ؛ لأنَّه قد يقْتَضِي كَمالًا بحسَبِ مفهُومي أنا، ولكنه في الواقعِ لا يقْتَضِي الكمالَ، فالشَّيءُ الَّذي لم يرد في الكتابِ والسُّنَّة وهو في نظَرِي يقتَضِي كمالًا لا يجوز إثباتُه بِعَيْنه، لكني أقول: إن كان كَمالًا فهو ثابِتٌ لله وإن كان نَقْصًا فهو مُنزَّهٌ عنه، أما أن أُثبته أنا للهِ، فهذا لا يجوز؛ لأنَّه من المُمْكِنِ أن أعتقدَ أنه كمالٌ وهو ليس بِكَمالٍ.

وإذا سأل سائلٌ: هل من المُمْكِنِ أن يرِدِ السَّمعُ بما لا يقتَضِي الكمالَ؟

فالجوَاب: لا، لا يمكنُ أن يرِدَ السَّمعُ إلا بما يقْتَضِي الكمالَ.

هُناكَ صِفَاتُ كمال تستُر نقْصًا، فيكون هذا الكمالُ مُكمِّلًا لنقْصٍ فيه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يحتاج إلى تكْمِيلٍ، ونحن نعْلَمُ الآن امتناع اللِّباسِ عنِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لهذا السببِ؛ لأنَّ كوْن اللباسِ كَمالًا للإنسان من أجل أن الإِنسَان ناقِصٌ يحتاجُ إلى تكمِيلِهِ باللِّباسِ.

وإذا قالَ قائِلٌ: ما المُرادُ بالسَّمْعِ هنا؟ فالجوَاب: أن المُرادَ بالسَّمعِ القُرآنُ والسُّنَّةُ.

يَمْتَنِعُ اخْتِصَاصُ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ فِي الجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَالِامْتِنَاعِ فَلَا بُدَّ مِن اخْتِصَاصِ المَنْفِيِّ عَنِ المُثْبتِ بِمَا يَخُصُّهُ بِالنَّفْيِ وَلَا بُدَّ مِنِ اخْتِصَاصِ الثَّابِتِ عَنِ المَنْفِيِّ بِمَا يَخُصُّهُ بِالثُّبُوتِ[١].

وَقَدْ يُعَبَّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يُوجِبُ نَفْيَ مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَن اللهِ كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يُثْبِتُ لَهُ مَا هُوَ ثَابِتٌ، وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ كَافِيًا كَانَ مُخْبِرًا عَمَّا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ فَمَا الْفَرْقُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا[٢]؟

فَيُقَالُ: كُلُّ مَا نَافَى صِفَاتِ الْكَمَالِ الثَّابِتَةِ للهِ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ، فَإِنَّ ثُبُوتَ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْآخَرِ، فَإِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ وَاجِبُ الْقِدَمِ عُلِمَ امْتِنَاعُ العَدَمِ وَالحُدُوثِ عَلَيْهِ، وَعُلِمَ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ[٣].

---

[١] عندنا قسمانِ، قِسْم مُثْبَتٌ وقِسْم منفٍ، مثلُ: الكراهَةِ والحُزنِ، الكراهة مُثْبَتَةٌ والحزن منفِيٌّ لَا بُدَّ من فرْق مميزٍ لماذا يُثْبتُ هذا ويَنْفِي هذا؟ فالنَّفْي هنا نُفي؛ لأنَّه إذا ثبَتَ كان نقْصًا، والمثبت لأنَّه إذا نُفِي كانَ نقْصًا.

[٢] المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُريدُ أن يُقرِّرَ الفرْقَ.

السَّمْعُ والعقْلُ يُثْبتانِ لله صِفَاتِ الكَمال، وينفيانِ عنه: ما ضَادَّ صِفاتِ كمالِهِ

[٣] يُقال: كُلُّ ما نافى صِفَاتِ الكمالِ الثابتَةِ للهِ فهُو مُنزَّهٌ عنه، هذا الضابِطُ كلُّ ما نافى صِفَاتِ الكمالِ الثابتَةِ لله فهو مُنزَّهٌ عنه.

مثاله: إذا عَلِمْنَا أنه مَوْجُود واجبُ الوُجودِ بنفسِه.

مَوْجُود: هذا أوَّلًا، واجبُ الوُجودِ: ثانيًا، بنفسه: ثالثًا.

فَالْمُفْتَقِرُ إِلَى مَا سِوَاهُ فِي بَعْضِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ لَيْسَ هُوَ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ، بَلْ بِنَفْسِهِ وَبِذَلِكَ الْآخَرِ الَّذِي أَعْطَاهُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ فَلَا يُوجَدُ إِلَّا بِهِ[١].

وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَكُلُّ مَا نَافَى غِنَاهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ؛ وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- قَدِيرٌ قَوِيٌّ، فَكُلُّ مَا نَافَى قُدْرَتَهُ وَقُوَّتَهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ[٢].

وأنه قديمٌ واجِبُ القِدَمِ عُلِمَ امتناعُ العَدَمِ؛ لأنَّ العَدَم ضدُّ الوُجودِ، والحدوثُ عليه ضِدُّ القِدَمِ وعلم أنه غَنِيٌّ عن ما سِواه من قوله: بنَفْسِه، فهو غنِيٌّ عما سواه.

لو قال لك قائل: هل يجوزُ الحدوث على اللهِ؟

الجوَاب: لا يجوز ذلكَ؛ والدليل أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واجبُ الوُجودِ، ووجوبُ الوُجودِ بنفسِه صِفَةُ كَمالٍ، وتجويزُ الحُدوثِ عليه أو افتقارِه إلى غيرِه صفَةُ نقْص، فعلى هذا نعْرِفُ أن الحدوثَ أو افتِقارَ الله إلى غيرِه مُمْتَنِعٌ؛ لأنَّه منافٍ لصفاتِ الكمالِ الَّتي هي وجوبُ الوُجودِ بنَفْسِهِ.

[١] كالإنسانِ مثَلًا ليس هو مَوْجُودًا بنَفْسِهِ بل بغَيرِه، وتلك مسَائلُ عقْلِيَّةٌ، والمَعْنى العام هو أنَّنا لا نعتَمِدُ في الإثْبَاتِ أو النَّفْي فيما يُثْبِتُ اللهُ ورسولُه عنه على مجرَّدِ نفْيِ التَّشْبِيهِ أو على الإثْبَاتِ بلا تَشْبِيهٍ، والله أعلم.

[٢] يعْنِي لو قالَ أحدٌ: إن اللهَ تعالى يفتَقِرُ إلى كذا؛ إلى الأكلِ، إلى الشُّرْبِ، إلى اللِّباسِ، إلى النَّوْمِ مثلًا وقلنا: إن اللهَ مُنَزَّهٌ عنه حتى وإن لم يَرِد في الشَّرْع نفْي ذَلِك؛ لأننا نَعْلَمُ أن اللهَ تعالى غَنِيٌّ عمَّا سواه، وافتقارُهُ إلى هذه الأشياء يُنافِي غِناهُ، فكُلُّ ما نافَى صِفَاتِ كمالِهِ فهو مُنزَّه عنه، كذَلِك هو قديمٌ قَوِيٌّ.

لو قالَ لنا قائلٌ: إن اللهَ تعالى خلَقَ السَّمواتِ والأرضَ فتَعِبَ. كما قال اليهودُ.

وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- حَيٌّ قَيُّومٌ، فَكُلُّ مَا نَافَى حَيَاتَهُ وَقَيُّومِيَّتَهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ[١].

وَبِالجُمْلَةِ فَالسَّمْعُ قَدْ أَثْبَتَ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الحُسْنَى وَصِفَاتِ الْكَمَالِ مَا قَدْ وَرَدَ، فَكُلُّ مَا ضَادَّ ذَلِكَ فَالسَّمْعُ يَنْفِيهِ كَمَا يَنْفِي عَنْهُ الْمِثْلَ وَالْكُفُؤَ، فَإِنَّ إِثْبَاتَ الشَّيْءِ نَفْيٌ لِضِدِّهِ وَلِمَا يَسْتَلْزِمُ ضِدَّهُ، وَالْعَقْلُ يَعْرِفُ نَفْيَ ذَلِكَ كَمَا يَعْرِفُ إِثْبَاتَ ضِدِّهِ، فَإِثْبَاتُ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ نَفْيٌ لِلْآخَرِ وَلِمَا يَسْتَلْزِمُهُ[٢].

فَطُرُقُ الْعِلْمِ بِنَفْيِ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ الرَّبُّ مُتَّسِعَةٌ لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الِاقْتِصَارِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ كَمَا فَعَلَهُ أَهْلُ الْقُصُورِ وَالتَّقْصِيرِ[٣].

قُلْنَا: هذا مُمْتَنِعٌ؛ لأنَّ التَّعَبَ يُنافي كَمالَ القُوَّةِ، وكل ما نَافَى كمالَ صفاتِهِ فهو مُنزَّه عنه حتى وإن لم يَرِدْ في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، مثلًا فإننا نُنزِّهُهُ عن اللُّغُوبِ؛ لأنَّ ذَلِك يُنافي كَمالَ صِفَاتِه.

[١] إِذَنِ القَاعِدَةُ أن يُنزَّهَ الله عن كُلِّ ما يُنَافِي كمالِ صِفاتِهِ.

٢- أن يكون لَهُ مِثْلٌ أو كُفْؤٌ في مخلوقاتِهِ.

[٢] هذا ليسَ فيهِ إشكَالٌ، فإذا وَصَفْنَا اللهَ بِصِفاتِ الكَمالِ، فكُلُّ ما نَافَى صِفاتِ الكمالِ فاللهُ مُنزَّه عنْهُ، والله تعالى قد وَصَف نفْسَهُ بصِفاتِ الكمالِ كما في الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وكلما نافَى هذه الصِّفَاتِ الكامِلَةَ فإنَّه يجب أن يُنزَّهَ الله عنه؛ لأنَّ إثباتَ الشَّيءِ نَفْيٌ لِضِدِّهِ ولما يستَلْزِمُه ذَلِك الضِّدُّ.

[٣] الفَرْقُ بين القُصور والتقْصِيرِ واضحٌ؛ القُصورُ: معْنَاهُ أن الإِنسَان ليس عِنْدَهُ عِلْمٌ فهو قاصِرٌ، هؤُلاءِ عندهم قُصورٌ في العِلْمِ، وعندهم تقْصِيرٌ في طَلَبِهِ أيضًا، والتقْصِيرُ أشدُّ من القُصورِ؛ لأنَّ التقصيرَ مِنْ فِعْلِ الإِنسَان، والقُصورَ من غَيرِ فِعْلِهِ،

الَّذِينَ تَنَاقَضُوا فِي ذَلِكَ وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ حَتَّى إِنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا احْتَجَّ عَلَيْهِ مَنْ نَفَاهُ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَكَذَلِكَ احْتَجَّ الْقَرَامِطَةُ عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ الْأُمُورِ حَتَّى نَفَوْا النَّفْيَ، فَقَالُوا: لَا يُقَالُ: لَا مَوْجُودَ وَلَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا حَيَّ وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهٌ بِالْمَوْجُودِ أَوِ الْمَعْدُومِ فَلَزِمَ نَفْيُ النَّقِيضَيْنِ، وَهُوَ أَظْهَرُ الْأَشْيَاءِ امْتِنَاعًا[١].

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَلْزَمُهُمْ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالْمَعْدُومَاتِ وَالْمُمْتَنِعَاتِ وَالْجَمَادَاتِ أَعْظَمُ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْأَحْيَاءِ الْكَامِلِينَ، فَطُرُقُ تَنْزِيهِهِ وَتَقْدِيسِهِ عَمَّا هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ مُتَّسِعَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى هَذَا[٢].

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ نَفْيَ مَا يُنْفَى عَنْهُ -سُبْحَانَهُ- نَفْيٌ مُتَضَمِّنٌ لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ؛

قد يكونُ الإنسانُ قاصِرًا لا يستطيعُ الكَمالَ، وقد يكونُ يستَطِيعُ الكَمالَ، ولكنه مُقصِّرٌ في طلَبِهِ، فهؤُلاءِ عندهم قُصورٌ وعندهم أيضًا تقْصِيرٌ، حيث لم يطْلُبُوا ما يجِبُ لله وما يمتَنِعُ عليه، لم يطْلُبُوه من الكتابِ والسُّنَّةِ بل طلَبُوه مِن عُقولِهِمْ المتناقِضَة كما مرَّ علينا كثيرًا، فهم إذن أهلُ قصُورٍ وأهل تقْصِيرٍ.

[١] قلنا: إن بعضَهُمْ يقولُ: لا أُشبِّهُهُ بالمَوْجُوداتِ فلا أُثْبِتُ له صِفَةَ وُجودٍ.

وبعضُهم يقولُ: لا أشبِّهُهُ لا بالمَوْجُوداتِ ولا بالمَعْدُوماتِ.

فأقولُ: لا مَوْجُود ولا مَعْدُوم، وتقدم أن هذا تَشْبِيهٌ له بالمُمْتَنعاتِ عنْه.

[٢] المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أجْلِ إيضاحِ الأمورِ ينَوِّعُ العباراتِ وإن كانتْ متكَرِّرَةً لأجلِ أن ترْسُخَ في أُذُنِ السَّامِعِ.

إِذْ مُجَرَّدُ النَّفْيِ لَا مَدْحَ فِيهِ وَلَا كَمَالَ[١].

فَإِنَّ المَعْدُومَ يُوصَفُ بِالنَّفْيِ وَالمَعْدُومَ لَا يُشْبِهُ المَوْجُودَاتِ، وَلَيْسَ هَذَا مَدْحًا لَهُ؛ لِأَنَّ مُشَابَهَةَ النَّاقِصِ فِي صِفَاتِ النَّقْصِ نَقْصٌ مُطْلَقًا، كَمَا أَنَّ مُمَاثَلَةَ المَخْلُوقِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهٌ يُنَزَّهُ عَنْهُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى[٢].

---

[١] وقد تَقَدَّمَ هذا أن ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ فهو نَفْي متَضَمِّنٌ للإِثْباتِ؛ لأنَّ مجَرَّدَ النَّفْي ليس مَدْحًا.

وقد قُلْنا فيما سَبَق: إن النَّفْي قد يكونُ لكوْنِ الشَّيْءِ غيرَ قابِلٍ له كما لو قُلْتُ: الجِدارُ لا يَظْلِمُ، وقد يكونُ النَّفْي لضعف في المنفِيِّ عنه مثلُ قولِ الشَّاعر:

قُبيلَــــةٌ لا يَغْــــدِرُونَ بِذمَّــــةٍ ... ولا يَظلِمُــون النَّــاسَ حبَّــةَ خَــرْدَلِ

فتجد أن نفيَ الغَدْرِ ونفيَ الظُّلْم هنا ذَمٌّ، فإذن النَّفْي المجرَّدُ ليس مدْحًا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليس له من الصِّفَاتِ إلا الكامِلَةَ، وما ليسَ مدْحًا فليسَ بكمالٍ، وعلى هذا فلا يمْكِنُ أن يكونَ في صِفَاتِ الله مدْحُ نفي مُجرَّد، لا يمكن أن يكونَ في صِفَاتِ الله نفْي مُجرَّد عندما نقولُ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩].

وهنا ليس هذا نَفْيًا مجرَّدًا؛ لأنَّه -سبحانه- كامِلُ العَدْلِ؛ لا لأنَّه عاجِزٌ عن الظُّلْم، ولا لأنَّه غيرُ قادِرٍ له، فتبيَّن لنا أنه لا يُوجَدُ في صِفَات الله نفيٌ مجرَّدٌ، والمُؤلِّفُ علَّله هنا وعلَّله سابقًا بأن مُجرَّد النَّفْي لا مدْحَ فيه ولا كمالَ.

[٢] فهِمْنَا من كلامِ المُؤلِّفِ أن اللهَ تعالى لا يُوجد في صِفاتِهِ نفيٌ مُجرَّد حتَّى يكُونَ هذا النَّفْي مُتَضَمِّنًا للكمالِ، وذلك لأنَّ النَّفْي المجرَّد ليس فيه مدح، وليس فيه كمالٌ كما سبقَتِ الإشارة إليه.

وَالنَّقْصُ ضِدُّ الْكَمَالِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ: أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ حَيٌّ وَالمَوْتُ ضِدُّ ذَلِكَ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ؛ وَكَذَلِكَ النَّوْمُ وَالسِّنَةُ ضِدَّ كَمَالِ الحَيَاةِ، فَإِنَّ النَّوْمَ أَخُو المَوْتِ، وَكَذَلِكَ اللُّغُوبُ نَقْصٌ فِي الْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ، وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ فِيهِ افْتِقَارٌ إِلَى مَوْجُودٍ غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ الِاسْتِعَانَةَ بِالْغَيْرِ وَالِاعْتِضَادَ بِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ تَتَضَمَّنُ الِافْتِقَارَ إِلَيْهِ وَالِاحْتِيَاجَ إِلَيْهِ[١].

وَكُلُّ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَحْمِلُهُ أَوْ يُعِينُهُ عَلَى قِيَامِ ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ لَيْسَ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ مَنْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ، وَالْآكِلُ وَالشَّارِبُ أَجْوَفُ وَالْمُصْمَتُ الصَّمَدُ أَكْمَلُ مِنَ الْآكِلِ وَالشَّارِبِ، وَلِهَذَا كَانَتِ المَلَائِكَةُ صُمدًا لَا تَأْكُلُ وَلَا تَشْرَبُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِمَخْلُوقٍ فَالخَالِقُ أَوْلَى بِهِ، وَكُلُّ نَقْصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ المَخْلُوقُ فَالخَالِقُ أَوْلَى بِتَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ[٢].

وَالسَّمْعُ قَدْ نَفَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:٢]، وَالصَّمَدُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ، ....

---

[١] قد قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ:٢٢]، من ظَهيرٍ يعني: مُعِين؛ وذلك لأَنَّه مُسْتغنٍ عن غيرِه فلا يحتاجُ إلى مُعِينٍ ولا إلى شَريكٍ ولا إلى أحدٍ يساعِدُهُ على خلْقِهِ.

[٢] قال: «**وَكُلُّ نَقْصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ المَخْلُوقُ**».

ولـم يَقُلْ: كلُّ ما يجِبُ أن يتنزَّه عنه مخلوقٌ؛ لأنَّه من صِفاتِ الله ما لا يجوزُ للمخلوقِ أن يتَّصِفَ به مِثْلُ: المتكبِّر.

وَهَذِهِ السُّورَةُ هِيَ نَسَبُ الرَّحْمَنِ، أَوْ: هِيَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ[١].

وَقَالَ فِي حَقِّ الْمَسِيحِ وَأُمِّهِ: ﴿مَا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٥]، فَجَعَلَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ الْأُلُوهِيَّةِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى وَالْأَحْرَى، وَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ وَنَحْوُ ذَلِكَ هِيَ أَعْضَاءُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، فَالْغَنِيُّ الْمُنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ، مُنَزَّهٌ عَنْ آلَاتِ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْيَدِ فَإِنَّهَا لِلْعَمَلِ وَالْفِعْلِ، وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- مَوْصُوفٌ بِالْعَمَلِ وَالْفِعْلِ؛ إِذْ ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ؛ فَمَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ[٢].

وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- مُنَزَّهٌ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ وَعَنْ آلَاتِ ذَلِكَ وَأَسْبَابِهِ.

---

[١] هي نسبُ الرَّحْمَنِ؛ لأنَّ المشركينَ قالوا: يا محمد، انسُب لنا ربَّك من أين هو؟ من أي قَبيلَةٍ؟ من أي ناسٍ؟ فأنزلَ الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١- ٤].

[٢] **مثلًا لو قالَ قائلٌ**: هل يجوزُ أن نُثبِتَ لله أمعاء وكبدًا ومَعِدَةً وما أشبه ذلكَ؟

نقول: لا يجوزُ ذَلِك؛ لأنَّ هذه إنما هِي للأكلِ والشُّرْبِ، أوعيةُ الأكل والشُّرب، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يأكُل ولا يشْرَبُ، فليس بحاجةٍ إلى هذا لا إلى الأكْلِ، ولا إلى الشُّربِ، ولا إلى آلتِهما بخلافِ اليدِ، اليدُ يجوز أن تُثْبَتَ لله، بل يجِبُ أن تُثْبَتَ لله؛ لأنَّها آلةُ الفِعْلِ والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يفعَلُ ويعمَلُ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس:٧١]، وقال تعالى: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٤].

وَكَذَلِكَ الْبُكَاءُ وَالحُزْنُ هُوَ مُسْتَلْزِمٌ الضَّعْفَ وَالْعَجْزَ الَّذِي يُنَزَّهُ عَنْهُ -سُبْحَانَهُ-؛ بِخِلَافِ الْفَرَحِ وَالْغَضَبِ فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَكَمَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ دُونَ الْعَجْزِ وَبِالْعِلْمِ دُونَ الجَهْلِ، وَبِالحَيَاةِ دُونَ المَوْتِ وَبِالسَّمْعِ دُونَ الصَّمَمِ وَبِالْبَصَرِ دُونَ الْعَمَى وَبِالْكَلَامِ دُونَ الْبَكَمِ. فَكَذَلِكَ يُوصَفُ بِالْفَرَحِ دُونَ الحُزْنِ وَبِالضَّحِكِ دُونَ الْبُكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأيضًا فَقَدْ ثَبَتَ بِالْعَقْلِ مَا أَثْبَتَهُ السَّمْعُ مِنْ أَنَّهُ -سُبْحَانَهُ- لا كُفُؤَ لَهُ وَلَا سَمِيَّ لَهُ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَتُهُ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، وَلَا حَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ المَخْلُوقَاتِ.

فَيُعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ المَخْلُوقَاتِ، لَا المَلَائِكَةِ، وَلَا السَّمَوَاتِ، وَلَا الْكَوَاكِبِ، وَلَا الهَوَاءِ، وَلَا المَاءِ، وَلَا الْأَرْضِ، وَلَا الْآدَمِيِّينَ، وَلَا أَبْدَانِهِمْ، وَلَا أَنْفُسِهِمْ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ، بَلْ يَعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ عَنْ مُمَاثَلَاتِ شَيْءٍ مِن المَوْجُودَاتِ أَبْعَدُ مِنْ سَائِرِ الحَقَائِقِ، وَأَنَّ مُمَاثَلَتَهُ لِشَيْءٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مِنْ مُمَاثَلَةِ حَقِيقَةِ شَيْءٍ مِن المَخْلُوقَاتِ لِحَقِيقَةِ مَخْلُوقٍ آخَرَ، فَإِنَّ الحَقِيقَتَيْنِ إذَا تَمَاثَلَتَا جَازَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مَا يَجُوزُ عَلَى الْأُخْرَى وَوَجَبَ لَـهَا مَا وَجَبَ لَـهَا.

فَيَلْـزَمُ أَنْ يَجُوزَ عَلَى الخَالِـقِ الْقَدِيمِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ مَا يَجُـوزُ عَلَى المُحْدَثِ المَخْلُوقِ مِن العَدَمِ وَالحَاجَةِ، وَأَنْ يُثْبَتَ لِهَذَا مَا يُثْبَتُ لِذَلِكَ مِن الْوُجُوبِ وَالْفَنَاءِ، فَيَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ غَيْرَ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ بُطْلَانُ قَوْلِ المُشَبِّهَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: بَصَرٌ كَبَصَرِي أَوْ يَدٌ كَيَدِي وَنَحْوِ ذَلِكَ، تَعَالَى اللهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا اسْتِيفَاءَ مَا يَثْبُتُ لَهُ وَلَا مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ وَاسْتِيفَاءَ طُرُقِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى جَوَامِعِ ذَلِكَ وَطُرُقِهِ.

وَمَا سَكَتَ عَنْهُ السَّمْعُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ مَا يُثْبِتُهُ وَلَا يَنْفِيهِ سَكَتْنَا عَنْهُ، فَلَا نُثْبِتُهُ وَلَا نَنْفِيهِ.

فَنُثْبِتُ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ وَنَنْفِي مَا عَلِمْنَا نَفْيَهُ، وَنَسْكُتُ عَمَّا لَا نَعْلَمُ نَفْيَهُ وَلَا إِثْبَاتَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ[١].

---

[١] وخلاصةُ هذا الكَلام أن نقولَ: إنه لا يجوزُ الاعتمادُ في إثباتِ أو نفْيِ صِفَاتِ الله على مجرَّد نفْي التَّشْبيهِ أو الإثْبَات بلا تَشْبيهٍ.

وذلك لأنَّ كُلًّا من هذَيْن القاعدَتينِ مثلًا يُرَدُّ عليهما؛ لأنَّك إذا قلت: أعتَمِدُ على مجرَّدِ نفْي التشبيهِ. ادَّعى أحدٌ مِنَ الَّذين يُنكِرُونَ الصِّفَات بأن هذا تشْبيهٌ فنفَوْه.

وأيضًا إذا قلت: أعتَمِدُ على مجرَّدِ نفْي التَّشبيهِ فإنك تقول: الله ليسَ له حَيَاةٌ؛ لأنَّ الإنسانَ له حَيَاةٌ وليس له بَصَر؛ لأنَّ الإِنسَان له بَصَرٌ.

كذَلِك الاعتمادُ على مُجرَّد الإثْبَات بدونِ تشْبيهٍ يلزَمُ أن تَصِفَهُ -سبحانه- بصفاتِ النَّقْصِ بدون تشْبيهٍ، فتقول: يأكلُ لا كأكْلِ المَخْلُوقِين، وينامُ لا كنومِ المَخْلُوقِين وهكَذا، وهذا أيضًا مُمتَنع.

إذن فما هو الاعتماد الصحيحُ على ما يجِبُ إثباتُه ونفْيُه؟

الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ «السَّمْعُ»[١].

يُعْلَمُ «بِالْعَقْلِ» أَيْضًا، وَالْقُرْآنُ يُبَيِّنُ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ الْعَقْلُ وَيُرْشِدُ إِلَيْهِ وَيُنَبِّهُ عَلَيْهِ؛ كَمَا ذَكَرَ اللهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ[٢].

نقول: هو الكمالُ والنقصُ، وقد ورد السمْعُ بآياتٍ كثيرةٍ بإثباتِ الكمالِ له، ووردَ أيضًا بنفي النقائصِ عنه، ثُمَّ العَقْلُ كما قال المؤلِّفُ في الأخيرِ: يُثْبِتُ الكمالَ لله على سبيلِ الإطلاقِ وليس على سبيلِ التفْصِيلِ، وينفي النقْصَ على سبيلِ الإطلَاقِ أيضًا لا على سبيلِ التَّفْصِيلِ.

ما ورد إثباتُهُ من صِفَات الكمالِ فإننا نقول: يجِبُ نفْي ضِدِّهِ من صِفَاتِ النَّقْصِ، فإذا وردَ السَّمْع بأنه سمِيعٌ يجِبُ نَفَي الصَّمَم، بصيرٌ يجِبُ نفي العَمَى، يعني: ليس في القُرآنِ ولا في السُّنَّة أن الله ليس بأعْمَى، ما في هذا، لكنه ورَد أنه بصِيرٌ، والبصَرُ صِفةُ كمالٍ، وضدُّه العَمَى صفَةُ نقْصٍ؛ إذن فالعَمى مُنتفٍ عن الله بدلالَةِ السَّمْع ودَلالَةِ العَقْلِ، دلالةُ السمْعِ؛ لأنَّ الله أثبتَ لنفسِه البَصَر، ودلالَةُ العقْلِ؛ لأنَّ العمى نَقْصٌ، والله تعالى مُنزَّه عنْه.

[١] السَّمع إنما هو الكتابُ والسُّنَّةُ، وسُمِّي سمعًا لأنَّه يُسْمَعُ، ليس للعَقْلِ فيه مجالٌ، إنما يُدرَكُ بالسَّمعِ يسمَعُه النَّاسُ بعضُهم من بعض.

[٢] إن كثيرًا مما دَلَّ عليه السمْعُ يُعلمُ بالعقْلِ أيضًا، فمثلًا: كونُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سمِيعًا بصيرًا عليمًا قادِرًا إلى آخره، هذا دلَّ عليه السَّمْعُ، ويدل عليه العَقْلُ، ولهذا استدلَّ إبراهيمُ على أَبيهِ بأنَّ الأصنامَ لا تصْلُحُ أن تكونَ إلـهًا بقولِهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢]، وهذا استدلالٌ عَقْلِيٌّ على أنَّ الَّذي لم يَسْمَعْ ولم يُبصِرْ ولا يغني شَيئًا بضعفِه وعجْزِه لا يمكن أن يُعبَدَ.

فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بَيَّنَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا أَرْشَدَ الْعِبَادَ إِلَيْهِ وَدَلَّهُمْ عَلَيْهِ؛ كَمَا بَيَّنَ أَيْضًا مَا دَلَّ عَلَى نُبُوَّةِ أَنْبِيَائِهِ؛ وَمَا دَلَّ عَلَى الْمَعَادِ وَإِمْكَانِهِ، فَهَذِهِ الْمَطَالِبُ[١] هِيَ شَرْعِيَّةٌ مِنْ جِهَتَيْنِ:

مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّارِعَ أَخْبَرَ بِهَا[٢].

وَمِنْ جِهَةِ أَنَّهُ بَيَّنَ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَيْهَا، وَالْأَمْثَالُ الْمَضْرُوبَةُ فِي الْقُرْآنِ هِيَ «أَقْيِسَةٌ عَقْلِيَّةٌ»[٣].

استواءُ الله على العرْش دلَّ عليه السمْعُ ولم يدُلَّ عليه العَقْلُ؛ يعني: لوْلا أن الله أخبرَنا أنه استوَى على العرش ما عَلِمْنَا أنه استوى على العرْشِ، أما العُلُوُّ فقد دلَّ عليه السَّمْع ودلَّ عليه العَقْلُ؛ لأنَّ الربَّ لا ينبغي أن يكونَ في أسفلَ، بل لَا بُدَّ أن يكون عَاليًا، وبهذا عرَفْنَا أن المؤلِّفَ احتَاطَ قال: «**إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ**» ولم يقُل: إن ما دَلَّ عليه السمْعُ؛ لأنَّ في صِفَاتِ الله مما دَلَّ عليه السمْعُ ما لم يدُلَّ عليه العقْلُ، ويخْرُجُ من كلمة (كثيرًا) أن شيئًا مما دَلَّ عليه السمْعُ لا يدُلّ عليه العَقْلُ، كالاستواءِ على العرش، وإثباتِ اليدِ لله، والنُزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، هذا لم يدُلَّ عليه عقْلٌ، لكن دلَّ عليه السمْعُ.

[١] قوله: «**فَهَذِهِ الْمَطَالِبُ**». يعني بالمطالب: ما يُطلَبُ من إثباتِ الصِّفَاتِ لله تعالى أو نَفْيهَا عنه.

[٢] أولًا: مِنْ جِهةِ أن الشَّرْعَ أخبرَ بها، وكل ما أَخْبَرَ به الشَّرْعُ من صِفَات اللهِ فإنَّه شَرْعِيٌّ بلا شَك.

[٣] الثَّاني: أنه بيَّنَ الأدلَّةَ العقْلِيَّة الَّتي يُستَدَلُّ بها عليها، مثال ذَلِك وبيانُهُ:

الأمثالُ المضْرُوبَةُ في القرآنِ هي أقيِسَةٌ عقْلِيَّة، وقد بُسِطَ الكلامُ فيها في غيرِ هذا الموضع، وهي أيضًا عقْلِيَّةٌ من جهة أنها تُعَلَمُ بالعَقْلِ.

مثلًا ضرب الله مثلًا بِقُدرَتِهِ على إحياءِ المَوْتى بأنه يُحيي الأرض بعد مَوْتها، وقال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الروم:٥٠]، هذا القياسُ عقْلِيٌّ؛ يعني: الأرضُ تكون يابِسَةً هامِدَةً أشْجَارُها تتكسَّر ليس فيها شيءٌ، فيَنْزِلُ عليها المطر فإذا هي رابِيَة تَهْتَزُّ، أليس في هذا دَليلٌ على قُدرة اللهِ على إحياءِ المَوْتى؟ بَلَى فيه دَليلٌ.

كون الشارعِ يُرشِدُنا إلى الاستدلال بهذا الإثْبَات العَقْلِيِّ هذا إرشادٌ شرْعِيٌّ، فهذه المطالب شرعية من وجهين.

قوله: «**إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ**» من صِفَات الله «**دَلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ**» دلَّ عليه العقلُ إذن فهذه المطالِبُ الَّتي هي أسْماءُ الله وصفاتُهُ أو ما يجِبُ أن يُثْبتَ أو يُنفى عن الله هي شَرْعِيَّة وعقْلِيَّةٌ؛ شرْعِيَّةٌ من وجْهينِ:

الوجه الأوَّل: أن الشَّرْعَ أخبرَ بها.

الوجه الثَّاني: أنه أرشَدَ إلى الاستدلالِ بالعَقْلِ عليها.

وما مثالُ الاستدلالِ؟ نقول: منه مثالُ اتخاذ المشْرِكينَ إلهًا مع الله، وهذا مُمْتَنع؛ لأنَّه نقْصٌ: ﴿ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر:٢٩]، هذا مِثالٌ للمُوحِّدِ وللمُشركِ؛ المُوحِّد: السَّلَم لِرجُل، والمشرِكُ الَّذي فيه شُركاءُ مُتشاكِسُون، إذن هنا استدل على وحدانية الله بمثَلٍ مضْرُوبٍ؛ معْنَى ذَلِك أن هذا من الأدلة الشرْعِيَّةِ، لكنَّها بواسطة العقل الَّذي أرشَدَ الشَّرْعُ إليه.

وَقَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهِيَ أَيْضًا عَقْلِيَّةٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ أَيْضًا، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يُسَمِّي هَذِهِ «الْأُصُولُ الْعَقْلِيَّةُ» لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهَا لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْعَقْلِ فَقَطْ[١].

فَإِنَّ السَّمْعَ هُوَ مُجَرَّدُ إِخْبَارِ الصَّادِقِ، وَخَبَرُ الصَّادِقِ الَّذِي هُوَ النَّبِيُّ لَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْأُصُولِ بِالْعَقْلِ[٢].

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ يَتَنَازَعُونَ فِي الْأُصُولِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ عَلَيْهَا.

فَطَائِفَةٌ تَزْعُمُ أَنَّ تَحْسِينَ الْعَقْلِ وَتَقْبِيحَهُ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْأُصُولِ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ بِدُونِ ذَلِكَ، وَيَجْعَلُونَ التَّكْذِيبَ بِالْقَدَرِ مِمَّا يَنْفِيهِ الْعَقْلُ[٣].

قلنا: إن سمعَ الله وبصرَه وعلمَه وقُدرته إلى آخِره تُعلَمُ بالشَّرعِ وتعلم أيضًا بالعقل، لذا قال المُؤلِّف: إن هذه المطالب شَرْعِيَّةٌ وعَقْلِيَّةٌ.

[١] الأصولُ العَقْلِيَّةُ يعني: ما يجبُ إثباتُهُ ونفيُه عن اللهِ، يُسمِّيه المتكلِّمُ بـ«الأصول العقْليَّة»؛ لأنَّه يزْعُمُ أنها لا تَثْبُتُ إلا بالعقْلِ ولا تُعلم إلا بالعَقْلِ فقط.

[٢] سيُبيِّن المؤلِّفُ خطأ هذه الطَّريقَةِ، وأن القول بأن هذا لا يُعلَمُ إلا بالعقلِ، ووجه كونِهَا لا تُعْلَمُ إلا بالعقلِ يقُولُونَ: لأنَّ هذه ثَبتَتْ بخبَرِ النبِيِّ؛ صِفَاتُ الله المثْبتَةُ والمنفِيَّةُ ثبتَت بأخبارِ الأنبياء، الأنبياءُ لا نعْلَمُ أنهم أنبياءُ إلا بعْد دلالَةِ العقْلِ على نُبُوَّتِهِمْ، ولهذا لم يُرسلِ الله نبيًّا إلا جعَلَ له آياتٍ يسْتَدِلُّ بها النَّاسُ على نُبوَّتِهِ، وطبعًا الاستدلال بطريق العقْلِ.

[٣] أولًا: طائِفَةٌ تقولُ بتَحْسِينِ العقْلِ وتقْبيحِه، وأن مِنَ الأصولِ الَّتي يُعلم بها ثُبوتُ النُّبُوَّةِ تحسينُ العقْل وتقبيحُهُ؛ معْنَى تحْسِين العقْلِ وتَقْبيحه: مثلًا العَقْلُ يُحسِّن أن

وطَائِفَةٌ تَزْعُمُ أَنَّ حُدُوثَ الْعَالَمِ مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِالصَّانِعِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ حُدُوثِهِ[١]، وَإِثْبَاتُ حُدُوثِهِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ[٢]،

اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُرسِلُ الرُّسلَ حتى يُبيِّن للناسِ، ويُقبِّحَ أن يدَعَ اللهُ النَّاسَ بدون رُسل، فيقول: إثبات صِحَّةِ النُّبُوَّةِ مبنيٌّ على تحسِينِ العقْلِ وتقْبِيحِهِ؛ لأنَّ العقل يُحسِّن أن يبعثَ الله الرُّسلَ ويقبِّحَ أن لا يبعث اللهُ الرُّسلَ، يلزم بذلكَ إثباتُ رِسالَةِ الرُّسلِ بناءً على تحسِينِ العَقْلِ وتقبيحِهِ.

ومسألةُ التَّحْسينِ والتَّقبِيحِ هذه من المسائل الَّتي كثُرَ فيها النزاعُ والجِدالُ، هل العقْلُ يُحسِّنُ ويقبِّحُ، أم لا يحسِّنُ ولا يُقبِّح، أو يُحسِّن ويُقبِّح، ولكن لا يُوجبُ ولا يُحرِّمُ؟ ولن نتطرق لها؛ لأنَّها مسألة طويلة.

المهم: أن طائفة مِنْ هؤُلاءِ يُثبتُونَ النُّبوة بطريقِ العقلِ بناءً على تحسينِ العقلِ وتقبيحِهِ وتقول: إن العقلَ يُحسنُ بعْثَ الرُّسل فيجِبُ بعثُهم، ويُقبِّح عدم إرسالِهِمْ فيمْنَعُ عدمَ إرسالِهِمْ هذه القاعدة.

[١] قوله: «وَأَنَّ الْعِلْمَ بِالصَّانِعِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ حُدُوثِهِ». حُدوثُ العالَمِ، قاعدَةٌ أخرى تقول: حُدوثُ العالَمِ من هذه الأصولِ، وأن العِلْم بالصانعِ لا يمكن إلا بإثباتِ حدوثِ العَالَمِ.

[٢] قوله: «وَإِثْبَاتِ حُدُوثِهِ» إثباتُ حدوثِ العَالَمِ «لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ» يعني: لا نَعْرِفُ أنَّ العالَمَ حادِث إلا بحدوثِ الأجسام، فجِسْمِي مثلًا وجِسْمك وجِسْمُ الآخر لسْنَا بشيء ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، في أي شيءٍ نَعرِفُ حدوثَ الأجسامِ؟

وَحُدُوثُهَا يُعْلَمُ إِمَّا بِحُدُوثِ الصِّفَاتِ، وَإِمَّا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهَا[١]، فَيَجْعَلُونَ نَفْيَ أَفْعَالِ الرَّبِّ وَنَفْيَ صِفَاتِهِ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ إِلَّا بِهَا[٢].

---

[١] قوله: «**يُعْلَمُ إِمَّا بِحُدُوثِ الصِّفَاتِ، وَإِمَّا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهَا**». سبحانَ اللهِ، لا يكون العِلم بحُدوثِهَا وجودها، بل العِلْمُ إما بحدوث الصِّفَات وإما بحدوثِ الأفعالِ القائمَةِ بها؛ مثل: حدوثِ الصِّفَاتِ كأن يكون طَويلًا بعد أن كانَ قَصِيرًا، ويكون ذَكِيًّا بعْد أن كان بَلِيدًا، ويغْضَبُ بعد أن يكونَ هادئًا، وهكَذا هذا حُدوثُ الصِّفَات، حدوثُ الصِّفَات في هذا الجسمِ يدُلُّ على أن الجِسْمَ حادِثٌ.

هذه القاعدة ليستْ صَحِيحَةً؛ لأنَّه لو قلنا بهذا لزِمَ أن نقولَ بنَفْي الفَرحِ عن الله، ونفْي الغَضَبِ.

إذن وبعضهم يقول: نعْلَم حُدوثَ الأجْسامِ بحدوثِ الأفْعالِ القائمَةِ بها، مِثْل الأفْعال القائمَة، شخصٌ يذْهَبُ يصلي فيَفْعَلُ، يأتي إلى المدرسة فيفعل، يقول: حدوثُ هذا الفعْلِ لما قُمتَ من النَّومِ وصلَّيْت، هذا حَدَث، يدل على حدوث الجِسْم.

وهذا أيضًا في الحَقِيقَة غيْرُ صحيحٍ؛ لأننا لو قُلْنَا بهذا لزِم إذا قلنا إن الله ينْزِلُ إلى السَّماء الدُّنيا ويسْتَوِي على العَرْش يلزَمُ أن نقول: إن الله تعالى حادِثٌ، إذا قلنا: إن حُدوثَ الأفعال يدُلُّ على حُدوثِ الأجسَامِ، وهذا ليس بصحيح، لكن هم قالوا هَذَا، المُؤَلِّف الآن يحْكِي قولَ غيرِهِ ولا يُقِرُّهُ.

[٢] أعوذ باللهِ، يعني نقول: لا يمْكِنُ أن تُثْبِتَ النُّبُوَةَ إلا إذا نفيتَ أفْعالِ الرَّبِّ، وهذا تناقضٌ أيضًا.

ذكر المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ كثيرًا مما دلَّ عليه السَّمْع يُعلم بِالعَقْلِ أيضًا.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ لَا يَقْبَلُونَ الِاسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى نَقِيضِ قَوْلِهِمْ، لِظَنِّهِمْ أَنَّ الْعَقْلَ عَارَضَ السَّمْعَ- وَهُوَ أَصْلُهُ- فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ؛ وَالسَّمْعُ إِمَّا أَنْ يُؤَوَّلَ وَإِمَّا أَنْ يُفَوَّضَ[١]، ....

---

[١] يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ هؤُلاءِ لا يقبلُون الاستِدْلالَ بالكتابِ والسُّنَّة على نقِيضِ قولِهِمْ؛ يعني: معناهُ أن الكتابَ والسُّنَّة لا يقْبَلُونَه في الأمر الَّذي يُخالف قولهم، لماذا؟

قال: لِظنِّهم أن العقلَ عارَضَ السَّمْعَ وهو أصلُهُ فيَجِبُ تقديمُه عليه، يقُولُونَ: إنَّ العَقْل عارَض السَّمْعَ في هذا، وهل الأصْلُ العقْلُ أم السَّمْع؟

عندهم هم أن العَقْل هو الأَصْلُ، وإذا صارَ العَقْلُ هو الأصل، وعارض الفَرْعَ فالواجِبُ تقدِيمُ الأصلِ، فيقُولُونَ مثلًا: إن هذه الصِّفَات يمنعُها العَقْلُ، فهو معارِضٌ للسَّمْعِ، وإذا كان هو أصلُ السَّمعِ فإن الأصْلَ يُقدَّم على الفَرْعِ وتُنفى هذه الصِّفَات.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: طرِيقَتُهُمْ هذه إذا جاءَ شيءٌ من العقل إما أن يُؤَوَّلَ وأما أن يُفوَّض.

يُؤَوَّل: بمعْنَى يُصْرفُ عن ظاهِره.

يُفوَّض: لا يتكلَّمُ في معناه إطلاقًا، ويُقال: هذا لا نَدْرِي معناه.

مثال ذَلِك: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس:٣]، له ثَلاثة مَعَانٍ: مَعْنى صحِيح، ومَعْنى مُؤوَّل، ومَعْنى مُفوَّض.

الصحيح: استَوى على العَرشِ؛ أي: عَلَا علَيْهِ واستقرَّ على الوجه الَّذي يَلِيقُ بِهِ.

وَهُمْ أيضًا عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا يَقْبَلُونَ الِاسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى وَفْقِ قَوْلِهِمْ لِـمَا تَقَدَّمَ[١].

والمُؤَوِّل: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمَعنَى استوْلى.

والمُفوِّض: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ لا نَقُولُ في معناه شيئًا، نقْرَؤُه ولا نتكَلَّمُ في معناه فيكون عندنا بمنْزِلَةِ اللُّغَةِ الأجنَبِيَّةِ الَّتي لا نعرِفُ معناها، مثل: لو جاء إنسان إنجليزي ورطَنَ علينا ونحن لا نعْرِفُ، هم يقُولُونَ: إن الصِّفَاتِ المفوَّضة؛ كلُّ آياتِ الصِّفات وأحاديثِهِ بمنزلَةِ اللسانِ الأعْجَمِيِّ أمام اللسانِ العربي، وأننا لا نقُولُ فيها شيئًا لا نعرف معنَاها إطلاقًا، هذا التفويضُ.

[١] يقُول: أنتم على طريقَتِكُمْ لا تقبَلُونَ الكِتابَ والسُّنَّةَ.

وهذا نحتَجُّ به على جميعِ النُّفَاة حتى الَّذين ينفُونَ جميعَ الصِّفَات يمكن أن نحتَجَّ عليهم بمثل ما احتَجُّوا به فإنَّه سبَقَ لنا المجادَلَةُ مع هؤُلاءِ الَّذين ينفونَ بعضَ الصِّفَات ويُثبتون البعضَ، ومع الَّذين يُثبتُونَ الأسْماء ويُنكرونَ الصِّفَات، ومع الَّذين يُنكِرُونَ الأسْماء والصِّفَات، ومع الَّذين يُنكرون الإثْبَات والنَّفْي، كلهم سَبَق أنه بطريقَةٍ عقليةٍ يلْزَمُهُم أن يقْبلوا بما جاء في الكِتَابِ والسُّنَّة.

وهم بالطَّريقة العقلية كَما قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لَا يَقْبَلُونَ الِاسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ**».

مع أن العقلَ يُلْزِمُهم به، فالَّذِي يُنكِرُ الصِّفَات يقول لكَ: لماذا أثبتَّ الأسْماءَ؟

نقول: لماذا أنكرتَ الصِّفَاتِ؟ قال: لأني لا أجِدُ في الشاهِدِ ما يتَّصِفُ بهذه الصِّفَات إلا ما هو جسم، والتجسيم مُمْتَنِعٌ.

وَهَؤُلَاءِ يَضِلُّونَ مِنْ وُجُوهٍ؛ أَحَدُهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ السَّمْعَ بِطَرِيقِ الخَبَرِ تَارَةً وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْقُرْآنُ بَيَّنَ مِنَ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ- الَّتِي تُعْلَمُ بِهَا المَطَالِبُ الدِّينِيَّةُ- مَا لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ أَئِمَّةِ النَّظَرِ، فَتَكُونُ هَذِهِ المَطَالِبُ شَرْعِيَّةً عَقْلِيَّةً[١].

نقول له: ولا نجِدُ في الشاهد ما يُسمَّى بالحيِّ والعِليمِ والقادِرِ إلا ما هو جسم، والتجسيمُ عندك ممنُوعٌ، فلماذا أنكرت هذَا وأثبتَّ هذا؟

وسبق الكلامُ على هذه المسائل، وبينَّا أن كلَّ الَّذين يُنكرون ما جاءَ في الكتابِ والسُّنَّةِ من أسْماءِ الله وصفاتِهِ يلزَمُهم أن يقولوا بها بطريق عقْلِيٍّ، كما أنه يلزمهم بالطَّريقِ السَّمْعي.

[١] هم يقُولونَ: إن السَّمعَ ما هُو إلا خبرٌ فقط، وليس مبْنيًّا على معقُولاتٍ ودلائلَ عقليَّةٍ، والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: بل في القُرآنِ من الأدلَّةِ العقلِيَّةِ ما لا يُوجد مِثلُه في كلامِ هؤُلاءِ.

ولنَضْرِبْ لذَلِك مثلًا بالبعثِ بعدَ المَوْت، هل البعثُ بعدَ المَوْتِ ثابتٌ بطريقِ السمْعِ الخبري فقط، أم بطريقِ السمْع الخبَرِيِّ والنظرِ العقْلِيِّ؟

والله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يضْرِبُ الأمثالَ دائمًا بإمكانِ البَعْثِ بأنه يُنزِّل الماءَ على الأرضِ اليابِسَةِ الهامِدَةِ فإذا هي رابِيَةٌ تهتَزُّ، ﴿إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحۡيَاهَا لَمُحۡىِ ٱلۡمَوۡتَىٰٓ﴾ [فصلت:٣٩].

كذَلِك أيضًا يَضرِبُ اللهُ تعالى أمثالًا معقُولةً للمُشْرِكينَ به، ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ﴾ [الزمر:٢٩]، هذا مَثَل عقلِيٌّ أنهما لا يَستويانِ.

ومِنْهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ إِلَّا بِالطَّرِيقِ الْمُعَيَّنَةِ الَّتِي سَلَكُوهَا، وَهُمْ مُخْطِئُونَ قَطْعًا فِي انْحِصَارِ طَرِيقِ تَصْدِيقِهِ فِيمَا ذَكَرُوهُ، فَإِنَّ طُرُقَ الْعِلْمِ بِصِدْقِ الرَّسُولِ كَثِيرَةٌ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ[1].

وضَرَبَ مثلًا أيضًا في الذِين يدْعُون من دونِ اللهِ ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ [الرعد:١٤]، إنسانٌ بَسَط كفَّيْه إلى ماءٍ في النَّهْرِ يريدُ أن يَصِلَ الماءُ إلى فَمِهِ، ولكنه لن يَصِل أبدًا؛ لأنَّ اليَدَيْنِ المبوسُطَتَينِ لم يَضُمَّ بعضَهَا لبعضٍ، فلا يمكن أن يَبقى الماء، فالحاصِلُ أن في القُرآنِ الكَريمِ من الأدلَّةِ العقليةِ ما لا يُوجَدُ له نظيرٌ في كلامِ هؤُلاءِ.

[١] هم يقُولُونَ: إنَّنَا نعْلَمُ صِدْقَ الرَّسولِ بطريقٍ ويتركُونَ ما سواه، وهل العِلْمُ برسالةِ النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مُنحِصِرٌ فيما ذكَرُوه من الطَّريقِ؟

مثل أن يقولوا مثلًا: الرَّسولُ جاءَ بأشياءَ تُعجِزُ البشرَ، فهذا الطَّريق طريقُ إثباتِ النبوَّاتِ، ونحن نقول: لا، الرَّسولُ جاء بأشياء تُعجِزُ البشرَ، وأشياء تُحيِّرُ العقولَ وأنظمَةٍ بدِيعة تُسعِدُ الخلْقَ إلى آخِرِهِ، القُرآن ليس دَلِيلًا على رسالَةِ الرَّسولِ ﷺ من حيث الإعجازِ فقَطْ، بل من حيثُ أحكامِهِ وحِكَمِه وأسرارِهِ وأخبارِهِ وغير ذَلِك مما ينْتَفِعُ به الخلْقُ.

يقُولُونَ: لا نعلمُ رسالَةَ الرَّسولِ إلا بطريقٍ معَيَّنٍ، ولا نعلم ما يستحقُّه الربُّ إلا بطريقٍ معيَّنٍ، هذا خطأ منهم؛ لأنَّ طُرقَ الأدلَّة أكثرُ أو أوسعُ من المدْلُولِ؛ يعني: معْنَى ذَلِك أن الشَّيءَ قد يكون عليه دَلِيلٌ واحد، وقد يكون عليه أدلَّة متعدِّدةٌ تُحصَرُ أو لا تُحصر، وكونكُم تحصُرونَ دليلَ النُّبُوَّةِ بهذا الطَّريق المعيَّنِ خطأ، بل إننا نَعْلم رسالةَ الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بطُرق كثيرة غيرِ ما ذكَرُوا.

ومِنْهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ تِلْكَ الطَّرِيقَ الَّتِي سَلَكُوهَا صَحِيحَةٌ وَقَدْ تَكُونُ بَاطِلَةً[١].

وَمِنْهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ مَا عَارَضُوا بِهِ السَّمْعَ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ، وَيَكُونُونَ غَالِطِينَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا وُزِنَ بِالمِيزَانِ الصَّحِيحِ وُجِدَ مَا يُعَارِضُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مِن المَجْهُولَاتِ لَا مِنَ المَعْقُولَاتِ، وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ[٢].

---

[١] فعلًا هذا هو الواقع؛ لأنَّهم يظُنُّونَ أن ما هم عليه هُو الحَقُّ، وأن من سواهُم على باطل، ولهذا يُسمُّونَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعة المجسِّمَةَ والمشبِّهَةَ، فيزعُمُونَ أن قولَ أهلِ السُّنة والجماعةِ: بلا تشْبيهٍ ولا بتكْييفٍ. هو التَّجْسِيمُ، ومن المعلوم أن من سَلَك هذا المسلكَ فقد ضَلَّ ومن عادَاهُ فهو مُحِقٌّ؛ لأنَّ الحقَّ لا يتعَيَّنُ فيما قاله فلان وفلان.

[٢] هذا مبنيٌّ على ما سَبَق، حيث ظنُّوا أن ما عَارَضُوا به السَّمْع معلومٌ بالعَقْلِ، فنقولُ لهم: كلُّ ما عارَضَ الكِتابَ والسُّنَّة إذا وُزنَ بِالميزان الصحيح: هو من المجْهُولاتِ لا مِنَ المعْقُولاتِ، ونحن نَزيدُ أيضًا أن نقول: هو مِن السَّفاهاتِ أيضًا لا مِن المعقولاتِ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠].

وهذا كما يقُولُونَ في البحثِ عن أسْماءِ الله وصفاتِهِ يكون أيضًا في تشريعاتِ الله الَّذين يَسُنُّونَ القوانِينَ، ويزعُمونَ أن ما جاء به الكِتابُ والسُّنَّةُ من القوانين أمرٌ لا يُصْلِحُ الخَلْقَ في الوقتِ الحاضر هم أيضًا على خطأ، بل نقول ما يُصْلِحُ الخلقَ إلا ما جاءَ به الحَقُّ من كتابِ اللهِ وسُنَّة رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تعالى مَا قَدْ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَمَا يُعْلَمُ أَنَّهُ عَالِمٌ وَأَنَّهُ قَادِرٌ وَأَنَّهُ حَيٌّ؛ كَمَا أَرْشَدَ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك:١٤][١].

وَقَد اتَّفَقَ النُّظَّارُ مِنْ مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ عَلَى أَنَّهُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ أَنَّهُ حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، مُرِيدٌ، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ يَثْبُتُ بِالْعَقْلِ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ، بَلْ وَكَذَلِكَ الحُبُّ وَالرِّضَا وَالْغَضَبُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِالْعَقْلِ، وَكَذَلِكَ عُلُوُّهُ عَلَى المَخْلُوقَاتِ وَمُبَايَنَتُهُ لَـهَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَمَا أَثْبَتَتْهُ بِذَلِكَ الْأَئِمَّةُ: مِثْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ، وَمِثْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ المَكِّيِّ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ، بَلْ وَكَذَلِكَ إِمْكَانُ الرُّؤْيَةِ يَثْبُتُ بِالْعَقْلِ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا بِأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ تَصِحُّ رُؤْيَتُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا بِأَنَّ كُلَّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ يُمْكِنُ رُؤْيَتُهُ. وَهَذِهِ الطَّرِيقُ أَصَحُّ مِنْ تِلْكَ[٢].

---

[١] قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ فيها إثباتُ الحُكْم والدليلِ، الحكْمُ: العِلْم، الدليلُ: الخَلْق، فإنَّه لا يمكن أن يكون الخَالِق غيرَ عالمٍ بما خَلَقَ.

و(من خلَق) هل هي فاعِلٌ أم مفعول؟ كونها فاعلًا أحسن، وتصلح أيضًا أن تكون مفعولًا؛ يعني: ألا يَعْلَمُ الَّذي خلقَهُ؟ ولكنها فاعِلٌ أوْلى، يعني ألا يعلم الخَالِق مخلوقَه؟ الجوَاب: بلى؛ فالاستفهام هنا للتقرير.

إذن هذه الآيَة جملتانِ لا جُملة واحدة في الحَقِيقَة فيها ثلاثُ كَلماتٍ، ذكَرت الحُكْمَ والدَّليلَ، والآن لو تذهب إلى الطُّرقِ العقْلِيَّةِ في إثبات العِلم لله لأتيت بِعِدَّة جُمَلٍ لكنَّها لا تُفيدُ ما تفِيدُهُ هذه الجملةُ.

[٢] رؤيةُ اللهِ هل هِي ثابتَةٌ بالعَقْلِ أم بالشَّرعِ؟

لا شكَّ أنها ثابِتَةٌ بالشَّرعِ وبالعقْلِ، إمكانيتها ثابتَةٌ بالعَقلِ، ووجوبها ثابتٌ بالشَّرعِ؛

وَقَدْ يُمْكِنُ إِثْبَاتُ الرُّؤْيَةِ بِغَيْرِ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ بِتَقْسِيمٍ دَائِرٍ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، كَمَا يُقَالُ: إِنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى أُمُورٍ وُجُودِيَّةٍ؛ فَإِنَّ مَا لَا يَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى أُمُورٍ وُجُودِيَّةٍ يَكُونُ الْمَوْجُودُ الْوَاجِبُ الْقَدِيمُ أَحَقَّ بِهِ مِن الْمُمْكِنِ الْمُحْدَثِ[١].

لأَنَّه لوْلا أن اللهَ أخبرَنَا بأنه يُرى ما علِمنا بذلك، لكن إمكان رؤية الله ثابِتَةٌ بالعَقْلِ، والإمكانُ غيْرُ الوجوبِ، كيف يمْكِنُ؟ بأحد الطَّريقَتَينِ:

- إما أن نقُولَ: كلُّ قائمٍ بنَفْسِهِ يمكِنُ رؤيَتُه.
- أو نقولَ: كلُّ مَوْجُودٍ تصِحُّ رؤيتُهُ.

وأيهُمَا الأصَحُّ؟

كلُّ قائمٌ بنفْسِه تصِحُّ رؤيتُه، لا كل مَوْجُودٍ؛ لأنَّ مثلًا: أنا فيَّ قُوَّةٌ وفيَّ عِلْمٌ وفيَّ قُدْرة، القُدْرَةُ والعِلْمُ والقوة مَوْجُودةٌ ولا نَراهَا، لكن كلَّ قائمٍ بنفسِهِ يمكِنُ رؤيتُهُ؛ لأَنَّك إذا قلت: كلُّ مَوْجُودٍ دخَلَ في ذلكَ الأعيانُ والصِّفَاتُ.

والصِّفَاتُ منها ما يُرى ومنها ما لا يُرى؛ فاحْمِرارُ الوجهِ مثلًا صِفَة تُرى والعَقْلُ والعِلْمُ والإدراكُ صِفات لا تُرَى، لكن كلَّ قائمٍ بنفسِه يرى؛ فهو أصحُّ مثلُ ما قالَ المُؤلِّف قال: وهذه الطَّريقَةُ أصَحُّ.

[١] هذه هي الطَّريقةُ الثانِيَةُ وهي شبِيهَةٌ بالطَّرِيقَةِ الأُولى، وهي إمكانُ الوُجودِ، إمكان الرؤية مُقيَّدٌ بالوُجودِ، يقول مثلًا: الرؤية لَا بُدَّ أن يكونَ فيها أمورٌ وجُودِيَّةٌ محَلّ للوصْفِ ومحَلّ للقابل، عندما يكون الإنسانُ أعْمَى لا تَثْبُتُ الرؤيةُ؛ لأَنَّه ليس عندَهُ الآلـة الَّتي يتوَصَّـلُ بها إلى البَصَرِ، وعندما يكـون الشَّيءُ غيرَ قائمٍ بنفْسِهِ لا يمكـن

وَالْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ[١].

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ مِنَ الطُّرُقِ الَّتِي يَسْلُكُهَا الْأَئِمَّةُ وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ مِنْ نُظَّارِ السُّنَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّهُ لَوْ لَـمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْنِ لَلَزِمَ اتِّصَافُهُ بِالْأُخْرَى، فَلَوْ لَـمْ يُوصَفْ بِالحَيَاةِ لَوُصِفَ بِالمَوْتِ، وَلَوْ لَـمْ يُوصَفْ بِالْقُدْرَةِ لَوُصِفَ بِالْعَجْزِ؛ وَلَوْ لَـمْ يُوصَفْ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ لَوُصِفَ بِالصَّمَمِ وَالخَرَسِ وَالْبَكَمِ، وَطَرْدُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَـمْ يُوصَفْ بِأَنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ لَكَانَ دَاخِلًا فِيهِ.

فَسَلْبُ إِحْدَى الصِّفَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْن عَنْهُ يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ الْأُخْرَى، وَتِلْكَ صِفَةُ نَقْصٍ يُنَزَّهُ عَنْهَا الْكَامِلُ مِنَ المَخْلُوقَاتِ فَتَنْزِيهُ الخَالِقِ عَنْهَا أَوْلَى.

وَهَذِهِ الطَّرِيقُ غَيْرُ قَوْلِنَا: إِنَّ هَذِهِ صِفَاتُ كَمَالٍ يَتَّصِفُ بِهَا المَخْلُوقُ، فَالخَالِقُ أَوْلَى، فَإِنَّ طَرِيقَ إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِأَنْفُسِهَا مُغَايِرٌ لِطَرِيقِ إِثْبَاتِهَا بِنَفْيِ مَا يُنَاقِضُهَا[٢].

الرؤيةُ ولو كان الإنسان عندَهُ بصرٌ؛ لأنَّ هذا لا يمكن أن يُرى مثلُ الصِّفَاتِ المعنوية فيقال مثلًا: إذا كانت الرؤيَةُ مُتوقِّفة على أمورٍ وُجوديَّة فالمَوْجُود الواجبُ الوُجودُ أحقُّ من الممكن المحدَثِ.

[١] مسألَةُ الرُّؤيَةِ الآن تبيَّنَ لنا أنَّها تُثبتُ بالعقْلِ إمكانًا، وثَبَتَتْ بالشرعِ وُجوبًا.

مِن الطُّرقِ العَقْلِيَّةِ في إثباتِ الصِّفَاتِ أنه -سبحانه- لو لَـمْ يُوصَفْ بإحدى الصِّفتَينِ المُتقابلتينِ لَلَزمَ وصفُهُ بالأخرَى.

[٢] في الحقيقـةِ إثباتُ صِفَاتِ الكمالِ الآن لـه طريقـان بيَّنَهُما المـؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَد اعْتَرَضَ طَائِفَةٌ مِنَ النُّفاةِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِاعْتِرَاضٍ مَشْهُورٍ لَبَّسُوا بِهِ عَلَى النَّاسِ؛ حَتَّى صَارَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ يَظُنُّ صِحَّتَهُ، وَيُضَعِّفُ الإِثْبَاتَ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِن النُّظَّارِ، حَتَّى الآمِدِيُّ وأَمْثَالُهُ مَعَ أَنَّهُ أَصْلُ قَوْلِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الجَهْمِيَّةِ.

فَقَالُوا: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ؛ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ مَعَ كَوْنِهِ حَيًّا لَكَانَ مُتَّصِفًا بِمَا يُقَابِلُهَا، فَالتَّحْقِيقُ فِيهِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى بَيَانِ حَقِيقَةِ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَبَيَانُ أَقْسَامِهِمَا.

فَنَقُولُ: أَمَّا الْمُتَقَابِلَانِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ[1].

وَهُوَ إِمَّا أَلَّا يَصِحَّ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الصِّدْقِ وَلَا فِي الْكَذِبِ، أَوْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ؛ وَلِأَنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ بِالسَّلْبِ والإِيجَابِ، وَهُوَ تَقَابُلُ التَّنَاقُضِ.

الطَّرِيقُ الأَوَّلُ: هذه صفَةُ كمالٍ فيَجِبُ إثبَاتُها لله؛ السمْعُ صفَةُ كمالٍ يجِبُ إثباتُه لله.

الطَّريق الثَّاني: أن نقُولَ يُقابِلُ السَّمْعَ الصَّمَمُ، والصمَمُ صِفَةٌ يُنزَّهُ الله عنها؛ لأنَّها صِفَةُ نَقْصٍ، فيجِبُ إثباتُ السَّمْعِ، فصارَ إثباتُ السَّمْع له طريقان مثلما قالَ المؤلِّفُ.

[١] المتقابِلَانِ كالضِّدَّينِ مثلًا والنَّقِيضَينِ لا يجتَمِعانِ في شيءٍ واحِدٍ من جهة واحدة أولًا، فلا يصِحُّ أن يكونَ الإنسانُ سَمِيعًا أصمَّ، لكن يمكن أن يكون سميعًا في وقتٍ وأصمَّ في وقتٍ آخر، لكن من جِهَةٍ واحدة فلا.

وَالتَّنَاقُضُ هُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالسَّلْبِ والْإِيجَابِ عَلَى وَجْهٍ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الصِّدْقِ وَلَا فِي الْكَذِبِ لِذَاتَيْهِمَا؛ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ حَيَوَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ [١].

وَمِنْ خَاصَّةِ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ طَرَفَيْهِ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، وَلَا اسْتِحَالَةَ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الصِّدْقِ وَلَا فِي الْكَذِبِ؛ إِذْ كَوْنُ الْمَوْجُودِ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ وَمُمْكِنًا بِنَفْسِهِ، لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ[٢].

---

[١] عندنا الآن قَضِيتَانِ؛ إحداهُما صادِقَة، والثَّانية كاذِبَة، لا يجتمعانِ في الصِّدقِ، ولا يجتمعانِ أيضًا في الكذِب، بل أحدُهما صادِق.

قولنا: زيدٌ حيوانٌ، وزيد ليس بحيوان، أي الجملتين الصَّادقة؟

(زيد حيوانٌ) صادِقَةٌ، و(ليس بحيوان) كاذِبَةٌ، هذا على لُغتنا نحن، وأنا قلت: إن الإنسانَ حيوانٌ، لكنه مُوصَّف بوصفٍ يُخرِجُه عن بقية الحيوانات وهو ناطقٌ، فعندما تقول: زيدٌ حيوان، زيد ليس بحيوانٍ، فلنطبِّقْها على ما سبَقَ؛ كلاهما كاذبان، زيدٌ حيوانٌ على إطلاقِهِ ليس بصحيح أولًا، وزيدٌ ليسَ بحيوانٍ على إطلاقه ليس بصحيح، فهما كاذبتَانِ سلبًا وإيجابا متى يَصِحَّانِ؟

يصحان إيجَابًا إذا قلت: زيدٌ حيوانٌ ناطِق، صحَّت الإيجابِيَّةُ، وتَصِحّ السَّلْبية إذا قلت: زيْد ليس بحيوان غيرِ ناطَقٍ، فالتقابلُ إذن يقول المُؤلِّف: إما أن لا يَصِحَّ اجتماعهما في الصدْقِ ولا في الكذِبِ، أو يصح ذَلِك في أحد الطرفين؛ يعني: السَّلْب والإيجاب.

[٢] وهذا أيضًا تقدَّم لنا، وهو مَوْجُودٌ في تقْسِيمِ الأشياءِ إلى أربعَةِ أنواعٍ: متضَايفَانِ، وخِلافانِ، وضِدَّان، ونقِيضانِ.

فَإِذَا جَعَلْتُمْ هَذَا التَّقْسِيمَ وَهُمَا «النَّقِيضانِ مَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ»، فَهَذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ وَلَيْسَ هُمَا السَّلْبُ والْإِيجَابُ، فَلَا يَصِحُّ حَصْرُ النَّقِيضَيْنِ- اللَّذَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ- فِي السَّلْب والْإِيجَابِ.

وَحِينَئِذٍ فَقَدْ ثَبَتَ وَصْفَانِ -شَيْئَانِ- لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى هَذَا، فَمَنْ جَعَلَ المَوْتَ مَعْنًى وُجُودِيًّا، فَقَدْ يَقُولُ: إِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ لَا يَخْلُو مِنَ الحَيَاةِ وَالمَوْتِ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالجَهْلُ وَالصَّمَمُ وَالْبَكَمُ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: هَذَا الْقَسِيمُ يَتَدَاخَلُ؛ فَإِنَّ العَدَمَ وَالمَلَكَةَ يَدْخُلُ فِي السَّلْبِ والْإِيجَابِ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ، والمُتَضَايِفَانِ يَدْخُلَانِ فِي المُتَضَادَّيْنِ إِنَّمَا هُمَا نَوْعٌ مِنْهُ[١].

فالنَّقِيضان -كما قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لا يمكِنُ إذا نُفِي أحدُهما إلا أن يثْبُت الآخَرُ؛ فالصَّمَمُ والسَّمْع متناقِضَانِ.

[١] المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أرادَ أن يحصُرَ الأقسامَ الأربعَةَ في قِسمَينِ، يريدُ أن يجعَلَ ما يتقابلانِ تقابُلَ العَدَمِ وملَكة داخِلَينِ في السَّلْبِ والإيجابِ، السَّمْعُ والبَصَر يتقابلانِ تقابُل العَدَمِ والملَكَةِ.

السَّمعُ والصمَّم متقابلانِ، ما نوع تقَابُلِهما؟ تقابل عدَم وملَكَة؛ لأنَّهما قد يرتفِعَانِ عما لا يمْكِنُ أن يسمْعَ ويُبصِرَ، قد يُقال: هذا الكتاب لا يَسمع وليس أصمَّ، فهما متقابِلانِ تقابُلَ العَدَم والملَكة.

شيخُ الإسلامِ يقولُ: يمكِنُ أن نجعَلَ ما يتَقابلانِ تقابل العَدَم والملَكَة من بابِ

النَّقِيضَينِ الَّذي هو تقابُلُ السَّلْبِ والإيجابِ؛ لأنَّ تقابُلَ السَّلْب والإيجاب يعني: الإثْبَات والنَّفْي بالاتِّفاقِ، فهو من باب تقابُلِ المتناقِضَينِ، فالشَّيء إما مَوْجُودٌ، وإما غير مَوْجُودٍ، كذَلِك الشَّيء إما سَمِيعٌ وإما أصمٌّ، فالجدارُ، وإن كان لا يصِحُّ أن نصِفَهُ بأنه أصم أو سميع فهو في الحَقِيقَة لَا بُدَّ أن يكون متَّصِفًا بإحْدى الصفتَين.

فإن أردتَ بالسَّمعِ الَّذي كسمْعِ الإِنسَان فهذا قد نقولُ إنه غير ممكنٍ؛ لأنَّه لا شُعورَ له، وإن أردتَ بالسَّمع الَّذي هو أعمُّ فإن اللهَ يقولُ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة:٤- ٥].

وهل تُحدِّثُ بما لم تَسْمَعِ الأرضُ يومَ القيامَةِ؟ تشهد على من عَمِل فيها من خَيرٍ وشرٍّ قَولًا أو فِعْلًا تشهدُ به عندَ اللهِ، إذن فهي تسْمَعُ وتُبصِرُ، تسمَعُ ما يُفْعَلُ عليها وتشْهَدُ به وتُبْصِرُ ما يُقال عليها وتشْهَدُ به، فهنا تقابلُ السَّمْعِ والصَّممِ تقابلُ العَدَم والملَكَة، ومع ذَلِك صحَّ أن نجعَلَهُما من باب تقابُلِ السَّلْبِ والإيجابِ بالنِّسبة للخِلَافَيْنِ، يقول أيضًا: الخلافانِ يمكن أن نَجْعلهما من باب المتضادَّيْنِ، ولكنهما نوع منه.

وسبق أن الخِلَافينِ: هما اللذان يجتَمِعانِ ويرتفعانِ لكن معناهُما ليس بواحد، مثلًا: قيامُ الإنسانِ وكونُه أبيضُ، فالبياضُ غيرُ القيام يمكِنُ يجتمعانِ، ويمكن يرتفعانِ.

والمتضَايِفَانِ: هو ما لا يُعقَلُ أحدهُما بدون الآخر، مثل إذا قلت: الصُّبحُ قبلَ المساء، هذانِ المتضايِفَانِ؛ لأنَّك لما قلت: قبلَ المساءِ عُلم أنه صُبحٌ، وإذا قلت: هذا ولدُ فُلانٍ، فالولدُ لا يُعْقَلُ إلا بإضافةِ الأبِ له، فمجَرَّدُ إثباتِ الولد لَا بُدَّ أن يكونَ له أبٌ، وطبعًا هذا حسَبَ العادَةِ لا حسَب العقل، وإلا فاللهُ تعالى قد خَلَق آدَمَ من غيرِ أُمٍّ ولا أب، وخَلَق عيسى من غير أبٍ.

فَإِنْ قَالَ: أَعْنِي بِالسَّلْبِ والْإِيجَابِ فَلَا يَدْخُلُ فِي العَدَمِ وَالْمَلَكَةِ- وَهُوَ أَنْ يُسْلَبَ عَنِ الشَّيْءِ مَا لَيْسَ بِقَابِلٍ لَهُ-، وَلِهَذَا جُعِلَ مِنْ خَوَاصِّهِ أَنَّهُ لَا اسْتِحَالَةَ لِأَحَدِ طَرَفَيْهِ. إِلَى آخِرِهِ.

قِيلَ لَهُ: عَنْ هَذَا جَوَابَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ غَايَةَ هَذَا أَنَّ السَّلْبَ يَنْقَسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: سَلْبُ مَا يُمْكِنُ اتِّصَافُ الشَّيْءِ بِهِ.

وَالثَّانِي: سَلْبُ مَا لَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِهِ[1].

---

[١] الجوَاب على هذا أن يُقَالَ: إن غايَةَ هذا أن السَّلْب- يعْنِي بالسَّلْب النَّفْيَ- ينقسِمُ إلى نوعَينِ:

أحدهما: سَلْبٌ لا يمكِنُ اتِّصافُ الشَّيء به كما إذا قلنا: زيدٌ ليس بأعمَى، سَلَبنا عنه العمى، وهو يمكن اتِّصافُهُ به.

والثَّاني: سَلْب ما لا يمكِنُ اتصافه به مثل أن نقولَ: الجدارُ ليس بأعمى، هذا سَلْب، لكنه سَلْبٌ لشيءٍ لا يمكن اتِّصَافُهُ به، وهو صحيح؛ لأَنَّه ليس قابلًا له فالجِدارُ ليس ببصِيرٍ؛ لأَنَّه ليس بقابلٍ له، فكما أن السَّلْب يكون فيما يمكِنُ اتصافه وما لا يمكِنُ.

فالأوَّل: إثباتٌ لا يمكِنُ اتصافُهُ به ولا يجِبُ.

والثَّاني: إثباتُ ما يجِبُ اتصافُهُ به، فيكونُ المُرادُ به سَلْبَ مُمْتَنعٍ وإثباتَ واجبٍ، كقولنا: زيْدٌ حيوانٌ، فإن هذا إثباتٌ واجِبٌ، وقولنا: ليس بِحَجَر، ولكنه سلْبُ شَيء مُمْتَنعٍ، ليس بحجر مُمْتَنع أن يكون زيدٌ حَجَرًا، ومع ذلك صحَّ سلبُه عنه.

فَيُقَالُ: الْأَوَّلُ: إِثْبَاتُ مَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ وَلَا يَجِبُ، وَالثَّانِي: إِثْبَاتُ مَا يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ سَلْبٌ مُمْتَنِعٌ، وَإِثْبَاتُ الْوَاجِبِ، كَقَوْلِنَا زَيْدٌ حَيَوَانٌ، فَإِنَّ هَذَا إِثْبَاتٌ وَاجِبٌ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِحَجَرٍ، فَإِنَّ هَذَا سَلْبٌ مُمْتَنِعٌ[١].

وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَالْمُمْكِنَاتُ الَّتِي تَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ -كَقَوْلِنَا: الْمُثَلَّثُ إِمَّا مَوْجُودٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ- يَكُونُ مِنْ قِسْمِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

كَذَلِك نقول: الجدار ليس بعاقلٍ ليس بمُبْصِرٍ ليس بأعمَى، هو مُمْتَنع أن يكون مبصرًا وأعمى.

وإذا قالَ قائِلٌ: ما المُرادُ بالعَدَمِ والملكَةِ؟

فالجوَاب: أن العَدَم والملكَةَ معناه القَبولُ وعدمُ القبولِ، يعني: يكون الشَّيء قابلًا أو غيرَ قابلٍ.

فمثلًا: السَّمْع والبَصَر بالنسبَّةِ للإنسان هذا قابِلٌ، وبالنِّسبة للجِدَارِ ليس بقابِلٍ، هذا عَدَمٌ وملَكَةٌ، لكن ليسَ وجود وعدم، هذا سلْبٌ وإيجابٌ؛ لأنَّ كُلَّ شَيء يمكن أن يُوصف بأنه مَوْجُود ويمكن أن يُوصَفَ بأنه عَدَمٌ.

[١] السَّلْبُ والإيجابُ يعنِي: النَّفْي والإثْبَاتَ، هذا ما هو بعَدَم وملَكة؛ لأنَّه يمكن أن يُوصفَ به كُلُّ شيءٍ، لكن سميعٌ وأصمُّ وبصيرٌ وأعمى تقابلهما تقابلَ عَدَمٍ وملكَةٍ؛ لأنَّهما قد يقبلانِ أن يتَّصِفَ بهما هذا الشَّيء ولا يتَّصِفَ بهما الشَّيء الآخر.

وشيخ الإسلامِ يقولُ بطريق عقْلِيٍّ: يمكن أن نجْعَلَ العَدَمَ والملكة أيضًا من بابِ السَّلْب والإيجاب فنقولُ: هذا الجدار ليس بأعمَى صحيح، ليس بأعمى، كما يقول: فلان ليس بحَجَرٍ، وهو مُمْتَنعٌ أن يكون حَجَرًا.

فَإِنَّ ذَلِكَ الْقِسْمَ يَخْلُو فِيهِ الْمَوْصُوفُ الْوَاحِدُ عَلَى الْمُتَقَابِلَيْنِ جَمِيعًا، وَلَا يَخْلُو شَيْءٌ مِنْ الْمُمْكِنَاتِ عَنْ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ.

وَأيضًا فَإِنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ -فَصِفَاتُ الرَّبِّ كُلُّهَا وَاجِبَةٌ لَهُ- فَإِذَا قِيلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيًّا أَوْ عَلِيمًا أَوْ سَمِيعًا أَوْ بَصِيرًا أَوْ مُتَكَلِّمًا؛ أَوْ لَا يَكُونُ: كَانَ مِثْلُ قَوْلِنَا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا؛ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ.

وَهَذَا مُتَقَابِلٌ تَقَابُلَ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، فَيَكُونُ الْآخَرُ مِثْلُهُ وَبِهَذَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا لَا يَصِحُّ حَتَّى يُعْلَمَ إِمْكَانُ قَبُولِهِ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ: قِيلَ لَهُ هَذَا إِنَّمَا اشْتَرَكَا فِيمَا أَمْكَنَ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ وَيَزُولَ كَالْحَيَوَانِ؛ فَأَمَّا الرَّبُّ تعالى: فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهَا لَهُ فَهِيَ وَاجِبَةٌ ضَرُورَةً؛ فإِنَّه لَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِهَا وَبِعَدَمِهَا بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ.

فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ تَارَةً حَيًّا وَتَارَةً مَيِّتًا، وَتَارَةً أَصَمَّ وَتَارَةً سَمِيعًا، وَهَذَا يُوجِبُ اتِّصَافُهُ بِالنَّقَائِصِ؛ وَذَلِكَ مُنْتَفٍ قَطْعًا؛ بِخِلَافِ مَنْ نَفَاهَا وَقَالَ: إِنَّ نَفْيَهَا لَيْسَ بِنَقْصٍ لِظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَا، فَإِنَّ مَنْ قَالَ هَذَا لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مَعَ إِمْكَانِ الِاتِّصَافِ بِهَا لَا يَكُونُ نَفْيُهَا نَقْصًا، فَإِنَّ فَسَادَ هَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ.

وَقِيلَ لَهُ أَيْضًا: أَنْتَ فِي تَقَابُلِ السَّلْبِ والإِيجَابِ إِنْ اشْتَرَطْتَ الْعِلْمَ بِإِمْكَانِ الطَّرَفَيْنِ: لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقُولَ وَاجِبُ الْوُجُودِ؛ إِمَّا مَوْجُودٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ؛ «ط» وَالْمُمْتَنِعُ الْوُجُودِ إِمَّا مَوْجُودٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ هُنَا مَعْلُومُ الْوُجُودِ، وَالْآخَرَ مَعْلُومُ الِامْتِنَاعِ، وَإِنْ اشْتَرَطْتَ الْعِلْمَ بِإِمْكَانِ أَحَدِهِمَا صَحَّ أَنْ تَقُولَ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ إِنْ كَانَ مُمْكِنًا صَحَّ التَّقْسِيمُ، وَإِنْ كَانَ مُمْتَنِعًا: كَانَ الْإِثْبَاتُ وَاجِبًا وَحَصَلَ الْمَقْصُودُ، فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُفِيدُ أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ يُقَابِلُ السَّلْبَ وَالْإِيجَابَ، وَنَحْنُ نُسَلِّمُ ذَلِكَ كَمَا ذُكِرَ فِي الِاعْتِرَاضِ؛ لَكِنَّ غَايَتَهُ: أَنَّهُ إِمَّا سَمِيعٌ وَإِمَّا لَيْسَ بِسَمِيعٍ، وَإِمَّا بَصِيرٌ وَإِمَّا لَيْسَ بِبَصِيرٍ.

وَالْمُنَازِعُ يَخْتَارُ النَّفْيَ فَيُقَالُ لَهُ: عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: فَالْمُثْبَتُ وَاجِبٌ؛ وَالْمَسْلُوبُ مُمْتَنِعٌ.

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَاتُ وَاجِبَةً لَهُ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُمْتَنِعَةً عَلَيْهِ وَالْقَوْلُ بِالِامْتِنَاعِ لَا وَجْهَ لَهُ؛ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ بِوَجْهٍ.

بَلْ قَدْ يُقَالُ: نَحْنُ نَعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ بُطْلَانَ الِامْتِنَاعِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ إِلَّا بِمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى إِبْطَالِ أَصْلِ الصِّفَاتِ؛ وَقَدْ عُلِمَ فَسَادُ ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ فَيَجِبُ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ طَرِيقَةً مُسْتَقِلَّةً فِي إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَهُ فَإِنَّهَا إِمَّا وَاجِبَةٌ لَهُ وَإِمَّا مُمْتَنِعَةٌ عَلَيْهِ وَالثَّانِي بَاطِلٌ فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ قَابِلًا «ى» لَـهَا خَالِيًا عَنْهَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُمْكِنًا وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّهِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ مَعْرُوفَةٌ لِمَنْ سَلَكَهَا مِنَ النُّظَّارِ.

الْجَوَابُ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: فَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْنَا زَيْدٌ إِمَّا عَاقِلٌ وَإِمَّا غَيْرُ عَاقِلٍ؛ وَإِمَّا عَالِـمٌ وَإِمَّا لَيْسَ بِعَالِـمٍ، وَإِمَّا حَيٌّ وَإِمَّا غَيْرُ حَيٍّ، وَإِمَّا نَاطِقٌ وَإِمَّا غَيْرُ نَاطِقٍ.

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ سَلْبُ الصِّفَةِ عَنْ مَحَلٍّ قَابِلٍ لَهَا لَمْ يَكُنْ هَذَا دَاخِلًا فِي قِسْمِ تَقَابُلِ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا خِلَافُ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ، وَخِلَافُ اتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، وَخِلَافُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْمَنْطِقِ وَغَيْرِهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْقَضَايا تَتَنَاقَضُ بِالسَّلْبِ والإيجاب عَلَى وَجْهٍ يَلْزَمُ مِنْهُ صِدْقُ إِحْدَاهُمَا كَذِبُ الْأُخْرَى، فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، فَهَذِهِ شُرُوطُ التَّنَاقُضِ مَوْجُودٌ فِيهَا.

وَغَايَةُ فِرَقِهِمْ أَنْ يَقُولُوا إِذَا قُلْنَا: هُوَ إِمَّا بَصِيرٌ وَإِمَّا لَيْسَ بِبَصِيرٍ: كَانَ إِيجَابًا وَسَلْبًا. وَإِذَا قُلْنَا: إِمَّا بَصِيرٌ؛ وَإِمَّا أَعْمَى: كَانَ مَلَكَةً وَعَدَمًا. وَهَذِهِ مُنَازَعَةٌ لَفْظِيَّةٌ وَإِلَّا فَالْمَعْنَى فِي الْمَوْضِعَيْنِ سَوَاءٌ.

فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ نَوْعٌ مِنْ تَقَابُلِ السَّلْبِ والإيجاب وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ فِي حَدِّ ذَلِكَ التَّقَابُلِ: أَنَّهُ لَا اسْتِحَالَةَ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ إِلَى الْآخَرِ، فَإِنَّ الِاسْتِحَالَةَ هُنَا مُمْكِنَةٌ كَإِمْكَانِهَا إِذَا عُبِّرَ بِلَفْظِ الْعَمَى.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ أَنْ يُقَالَ: التَّقْسِيمُ الحَاصِرُ أَنْ يُقَالَ: الْمُتَقَابِلَانِ إِمَّا أَنْ «ك» يَخْتَلِفَا بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَخْتَلِفَا بِذَلِكَ بَلْ يَكُونَانِ إِيجَابِيَّيْنِ أَوْ سَلْبِيَّيْنِ.

فَالْأَوَّلُ: هُوَ النَّقِيضَانِ.

وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ خُلُوُّ المَحَلِّ عَنْهُمَا، وَإِمَّا أَنْ لَا يُمْكِنَ:

وَالْأَوَّلُ: هُمَا الضِّدَّانِ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ.

وَالثَّانِي: هُمَا فِي مَعْنَى النَّقِيضَيْنِ، وَإِنْ كَانَا ثُبُوتِيَّيْنِ كَالْوُجُوبِ وَالْإِمْكَانِ،

وَالْحُدُوثِ وَالْقِدَمِ، وَالْقِيَامِ بِالنَّفْسِ وَالْقِيَامِ بِالْغَيْرِ، وَالْمُبَايَنَةِ وَالْمُجَانَبَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الحَيَاةَ وَالمَوْتَ وَالصَّمَمَ وَالْبَكَمَ وَالسَّمْعَ، لَيْسَ مِمَّا إِذَا خَلَا الْمَوْصُوفُ عَنْهُمَا وُصِفَ بِوَصْفٍ ثَالِثٍ بَيْنَهُمَا كَالْحُمْرَةِ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، فَعُلِمَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ لَا يَخْلُو عَنْ أَحَدِهِمَا فَإِذَا انْتَفَى تَعَيَّنَ الْآخَرُ.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: المَحَلُّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِالحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَنَحْوِهَا، أَنْقَصُ مِنْ المَحَلِّ الَّذِي يَقْبَلُ ذَلِكَ وَيَخْلُو عَنْهَا، وَلِهَذَا كَانَ الحَجَرُ وَنَحْوُهُ أَنْقَصَ مِنْ الحَيِّ الْأَعْمَى، وَحِينَئِذٍ فَإِذَا كَانَ الْبَارِئُ مُنَزَّهًا عَنْ نَفْيِ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ مَعَ قَبُولِهِ لَـهَا فَتَنْزِيهُهُ عَنْ امْتِنَاعِ قَبُولِهِ لَـهَا أَوْلَى وَأَحْرَى، إِذْ بِتَقْدِيرِ قَبُولِهِ لَـهَا يَمْتَنِعُ مَنْعُ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَاتِّصَافُهُ بِالنَّقَائِصِ مُمْتَنِعٌ، فَيَجِبُ اتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَبِتَقْدِيرِ عَدَمِ قَبُولِهِ «ل» لَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ لَا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَلَا بِصِفَاتِ النَّقْصِ، وَهَذَا أَشَدُّ امْتِنَاعًا، فَثَبَتَ أَنَّ اتِّصَافَهُ بِذَلِكَ مُمْكِنٌ، وَأَنَّهُ وَاجِبٌ لَهُ وَهُوَ المَطْلُوبُ.

وَهَذَا فِي غَايَةِ الحُسْنِ.

الْوَجْهُ الخَامِسُ: أَنْ يُقَالَ: أَنْتُمْ جَعَلْتُمْ تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالمَلَكَةِ فِيمَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِثُبُوتٍ، فَإِذَا عَنَيْتُمْ بِالْإِمْكَانِ الْإِمْكَانَ الخَارِجِيَّ -هُوَ أَنْ يُعْلَمَ ثُبُوتُ ذَلِكَ فِي الخَارِجِ- كَانَ هَذَا بَاطِلًا لِوَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُلْزِمُكُمْ أَنْ تَكُونَ الجَامِدَاتُ لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا لَا حَيَّةٌ وَلَا مَيِّتَةٌ، وَلَا نَاطِقَةٌ وَلَا صَامِتَةٌ، وَهُوَ قَوْلُكُمْ -لَكِنَّ هَذَا اصْطِلَاحٌ مَحْضٌ-، وَأَلَّا تَصِفُوا هَذِهِ الجَمَادَاتِ بِالمَوْتِ وَالصَّمْتِ، وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِذَلِكَ.

قَالَ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل:٢٠- ٢١]، فَهَذَا فِي الْأَصْنَامِ، وَهِيَ مِنْ الجَمَادَاتِ، وَقَدْ وُصِفَتْ بِالمَوْتِ وَالْعَرَبُ تُقَسِّمُ الْأَرْضَ إِلَى الحَيَوَانِ وَالمَوَتَانِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: المَوَتَانُ بِالتَّحْرِيكِ خِلَافُ الحَيَوَانِ، يُقَالُ: اشْتَرِ المَوَتَانِ وَلَا تَشْتَرِ الحَيَوَانَ. أي: اشْتَرِ الْأَرْضَ وَالدُّوْرَ؛ وَلَا تَشْتَرِ الرَّقِيقَ وَالدَّوَابَّ؛ وَقَالُوا أَيْضًا: المَوَاتُ مَا لَا رُوحَ فِيهِ، فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا إِنَّمَا يُسَمَّى مَوَاتًا بِاعْتِبَارِ قَوْلِهِ: «لِلْحَيَاةِ» الَّتِي هِيَ إِحْيَاءُ الْأَرْضِ: قِيلَ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الحَيَاةَ أَعَمُّ مِنْ حَيَاةِ الحَيَوَانِ وَأَنَّ الجَمَادَ يُوصَفُ بِالحَيَاةِ إِذَا كَانَ قَابِلًا لِلزَّرْعِ وَالْعِمَارَةِ؛ وَالخَرَسُ ضِدُّ النُّطْقِ وَالْعَرَبُ تَقُولُ «م» «لَبَنٌ أَخْرَسُ» أي: خَاثِرٌ لَا صَوْتَ لَهُ فِي الْإِنَاءِ، «وَسَحَابَةٌ خَرْسَاءُ» لَيْسَ فِيهَا رَعْدٌ وَلَا بَرْقٌ، «وَعَلَمٌ أَخْرَسُ» إِذَا لَـمْ يُسْمَعْ لَهُ فِي الجَبَلِ صَوْتُ صَدًى، وَيُقَالُ: «كَتِيبَةٌ خَرْسَاءُ» قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: هِيَ الَّتِي صَمَتَتْ مِنْ كَثْرَةِ الدُّرُوعِ لَيْسَ لَهُ فَقَاقِعُ، وَأَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ الصَّمْتُ وَالسُّكُوتُ؛ فَإِنَّهُ يُوصَفُ بِهِ الْقَادِرُ عَلَى النُّطْقِ إِذَا تَرَكَهُ؛ بِخِلَافِ الخَرَسِ فَإِنَّهُ عَجْزٌ عَنْ النُّطْقِ.

وَمَعَ هَذَا فَالْعَرَبُ تَقُولُ: «مَا لَهُ صَامِتٌ وَلَا نَاطِقٌ» فَالصَّامِتُ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَالنَّاطِقُ: الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ، فَالصَّامِتُ مِنْ اللَّبَنِ: الخَاثِرُ، وَالصَّمُوتُ: الدِّرْعُ الَّتِي صَمَتَ إِذَا لَـمْ يُسْمَعْ لَهُ صَوْتٌ.

وَيَقُولُونَ: دَابَّةٌ عَجْمَاءُ وَخَرْسَاءُ. لِـمَا لَا تَنْطِقُ وَلَا يُمَكَّنُ مِنْهَا النُّطْقُ فِي الْعَادَةِ وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ**»[1]، وَكَذَلِكَ فِي «الْعَمْيَاءِ» تَقُولُ الْعَرَبُ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب العجماء جبار، برقم (٦٩١٣)، ومسلم: كتاب الحدود، باب جرح العجماء جبار والمعدن والبئر جبار، رقم (١٧١٠).

عَمَى المَوْجُ يَعْمِي عَمَّا إذَا رَمَى بِالْقَذَى وَالزَّبَدِ؛ و «الْأَعْميانِ»: السَّيْلُ وَالجَمَلُ الهَائِجُ.

وَعَمِيَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ إِذَا الْتَبَسَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تعالى: ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ [القصص:٦٦]، وَهَذِهِ الْأَمْثِلَةُ قَدْ يُقَالُ فِي بَعْضِهَا إِنَّهُ عَدَمُ مَا يَقْبَلُ المَحِلُّ الِاتِّصَافَ بِهِ كَالصَّوْتِ؛ وَلَكِنْ فِيهَا مَا لَا يَقْبَلُ كَمَوْتِ الْأَصْنَامِ.

الثَّانِي: أَنَّ الجَامِدَاتِ يُمْكِنُ اتِّصَافُهَا بِذَلِكَ، فَإِنَّ الله -سُبْحَانَهُ- قَادِرٌ أَنْ يَخْلُقَ فِي الجَمَادَاتِ حَيَاةً كَمَا جَعَلَ عَصَى مُوسَى حَيَّةً تَبْتَلِعُ الحِبَالَ وَالْعِصِيَّ -وَإِذَا فِي إِمْكَانِ الْعَادَاتِ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ عُلِمَ بِالتَّوَاتُرِ-، وَأَنْتُمْ أيضًا قَائِلُونَ بِهِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَإِذَا كَانَ الجَمَادَاتُ يُمْكِنُ اتِّصَافُهَا بِالحَيَاةِ وَتَوابِعِ الحَيَاةِ ثَبَتَ أَنَّ جَمِيعَ المَوْجُودَاتِ يُمْكِنُ اتِّصَافُهَا بِذَلِكَ، فَيَكُونُ الخَالِقُ أَوْلَى بِهَذَا الْإِمْكَانِ، وَإِنْ عَنَيْتُمْ الْإِمْكَانَ الذِّهْنِيَّ -وَهُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالِامْتِنَاعِ-، فَهَذَا حَاصِلٌ فِي حَقِّ اللهِ فَإِنَّهُ لَا يُعْلَمُ امْتِنَاعُ اتِّصَافِهِ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ.

الْوَجْهُ السَّادِسُ أَنْ يُقَالَ: هَبْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِالْإِمْكَانِ الخَارِجِيِّ فَإِمْكَانُ الْوَصْفِ لِلشَّيْءِ يُعْلَمُ تَارَةً بِوُجُودِهِ لَهُ، أَوْ بِوُجُودِهِ لِنَظِيرِهِ، أَوْ بِوُجُودِهِ لِـمَا هُوَ الشَّيْءُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الحَيَاةَ وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْكَلَامَ ثَابِتٌ لِلْمَوْجُودَاتِ المَخْلُوقَةِ وَمُمْكِنٌ لَـهَا.

فَإِمْكَانُهَا لِلْخَالِقِ تعالى أَوْلَى وَأَحْرَى؛ فَإِنَّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ.

وَهُوَ قَابِلٌ لِلِاتِّصَافِ بِالصِّفَاتِ؛ وَإِذَا كَانَتْ مُمْكِنَةً فِي حَقِّهِ فَلَوْ لَـمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَاتَّصَفَ بِأَضْدَادِهَا.

الْوَجْهُ السَّابِعُ أَنْ يُقَالَ: مُجَرَّدُ سَلْبِ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَقْصٌ لِذَاتِهِ، سَوَاءٌ سُمِّيَتْ عَمًى وَصَمَمًا وَبَكَمًا أَوْ لَمْ تُسَمَّ.

وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ ضَرُورِيٌّ، فَأَمَّا إذَا قَدَّرْنَا مَوْجُودَيْنِ أَحَدُهُمَا يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ وَيَتَكَلَّمُ وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ: كَانَ الْأَوَّلُ أَكْمَلَ مِنْ الثَّانِي، وَلِهَذَا عَابَ اللهُ -سُبْحَانَهُ- مَنْ عَبَدَ مَا تَنْتَفِي فِيهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ؛ فَقال تعالى عَنْ إبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢]، وَقَالَ أيضًا فِي قِصَّتِهِ: ﴿فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٣]، وَقَالَ تعالى عَنْهُ: ﴿هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٧٢-٧٧]، وَكَذَلِكَ فِي قِصَّةِ مُوسَى فِي الْعِجْلِ: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾، وَقَالَ تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾، فَقَابَلَ بَيْنَ الْأَبْكَمِ الْعَاجِزِ وَبَيْنَ الْآمِرِ بِالْعَدْلِ الَّذِي هُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.



التَّوْحِيدُ في العبادَاتِ

وَأَمَّا الْأَصْلُ الثَّانِي: وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي الْعِبَادَاتِ الْمُتَضَمِّنُ لِلإِيمَانِ بِالشَّرْعِ وَالْقَدَرِ جَمِيعًا[١]، فَنَقُولُ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِيمَانِ بِخَلْقِ اللهِ وَأَمْرِهِ[٢].

فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ[٣].

---

[١] قوله: «**وَأَمَّا الْأَصْلُ الثَّانِي**» معْطُوفٌ على قولِهِ في أوَّلِ الكتابِ: «**الْأَصْلُ الأَوَّلُ التَّوْحِيدُ فِي الصِّفَاتِ**»، وعلى هذا فيكونُ الأصلانِ والمَثَلانِ المضْروبانِ والقواعدُ السِّتُّ كلُّها تتعَلَّقُ بالتَّوْحِيد، والصِّفَاتُ كلها تتَعَلَّقُ بالتَّوْحِيد، والصِّفَاتُ هنا التَّوْحِيد في العبادَاتِ، والشرعُ ما شرَعه الله تعالى على رُسُلِهِ من العباداتِ كالصلاةِ والزكَاةِ والصيامِ والحجِّ وما أشْبَهَهُ، والقدَرُ ما يقْضِيهِ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على عبادِهِ مما تقْتَضِيهِ الحِكْمة، وذلك أن أحكامَ الله نوعانِ: حُكمٌ شَرْعيٌّ، يجبُ على العبد الرِّضا به وتنفِيذه، وحُكم قدَرِيٌّ تنْفِيذُه على الله، ويجِبُ على العبدِ الرِّضَا بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وبما يُقدِّرُه عليه.

[٢] لَا بُدَّ من الْإِيمَانِ بهذين الأمْرَين بخلْقِ الله، وهو يتعلَّقُ بالقَدَرِ، وبأمْرِهِ، وهو الشَّرْعُ.

[٣] هذا يتعلق بالقدَر، تَعْلَمُ بأن اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ، وربُّه ومليكُهُ وأنه على كلِّ شيءٍ قَدِيرٌ، وأنه ما شاءَ كان وما شاء لم يكُنْ، ولا حول ولا قوةَ إلا بالله، كل هذا يتعَلَّقُ بِالقَدَر.

وَقَدْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ، وَقَدَّرَ المَقَادِيرَ وَكَتَبَهَا حَيْثُ شَاءَ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحج:٧٠][١].

---

[١] إلى هنا انتهى الكلامُ على الخَلْقِ، فيجِبُ علينا بالنِّسْبَةِ للقَدَر الإِيمانُ بما يلي:

أولًا: عُمُوم عِلْمِ الله لقولِهِ: «**عَلِمَ مَا سَيَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ**»، كلُّ ما سيكونُ فقد عَلِمَه، فإن اللهَ تعالى قد عَلِمه، فيجِبُ أن نؤمنَ بعُمومِ عِلْم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثانيًا: أن نؤمِنَ بأن الله كَتبَ مقادِيرَ كلِّ شيءٍ لقولِهِ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحج:٧٠]، هذه الآية جَمَعَت الدليلَ للأمْرَينِ جَميعًا، وهما العِلْمُ والكِتابةُ.

ثالثًا: أن نؤمنَ بأن كلَّ ما كان فهو بمشيئةِ اللهِ، لقولِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أَنَّ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَـمْ يَشَاءْ لَـمْ يَكُنْ**»، فكلُّ ما يُوجد في الكونِ مما يفْعَلُهُ الله تعالى أو يفعَلُه الخلقُ فإنَّه واقِع بمشيئة الله، هذه ثلاثة أمور.

الأمر الرابع: أن نؤمنَ بأن كلَّ شيءٍ مخلوقٌ لله، وأن الله خَالِقُ كلِّ شَيء وربُّهُ ومليكُهُ، إذن فكُلُّ ما وقع في الكون فهو مخلُوقٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

أربعُ مراتِبٍ، هي المراتب في القَضاءِ والقدَر، وإليه يُشير القائل:

عِلْـمٌ كِتَابَـةُ مَوْلَانَـا مَشِـيئَتُهُ ... وَخَلْقُـهُ وَهْـوَ إِيجَادٌ وَتَكْـوِينُ

فمَراتبُ الإيمانِ بالقضاءِ والقدَر جُمِعَتْ في هذا البَيتِ.

هذه المراتبُ الأربَعُ هي مراتِبُ القدَر، ولا يتم الإِيمانُ بالقَدَر إلا بهذه المراتِبِ.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»(١)[١].

وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ أَمَرَ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، كَمَا خَلَقَ الجِنَّ وَالْإِنْسَ لِعِبَادَتِهِ، وَبِذَلِكَ أَرْسَلَ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ.

وَعِبَادَتُهُ تَتَضَمَّنُ كَمَالَ الذُّلِّ وَالحُبِّ لَهُ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ كَمَالَ طَاعَتِهِ ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠][٢].

---

[١] قوله: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**»، كَتَبَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مقادِيرَ كُلِّ شيءٍ؛ مقادِيرَ الخلْقِ، وهذه الكتابَةُ في اللَّوحِ المحفُوظِ وثَمَّةَ كتاباتٌ أخْرَى تكون بحسب ما تقتَضِيه حِكمَةُ الله، ففي ليلَةِ القَدْرِ يُكتبُ مقادِيرُ السَّنَةِ، وإذا خُلِقَ الإنسَان في بطْنِ أمِّه بَعَثَ إليه الملك فكتَبَ رِزْقه وأجَلَه وعمَلَه، وشقِيًّا أم سعيدًا إنما الكتابَةُ الأولى العامَّةُ الشامِلَةُ قبلَ خلقِ السَّمواتِ والأرض بخمسين ألفَ سنة.

[٢] تَتَعَلَّقُ هذه الجملَةُ بالشَّرْعِ، تُؤمن بأمرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأن الأمرَ له، والتَّشرِيعُ إليه، وعلى هذا فتَعْبدُه والعبادَةُ -كما يقولُ المُؤلِّف -رَحِمَهُ اللَّهُ: «**تَتَضَمَّنُ كَمَالَ الذُّلِّ وَالحُبِّ لَهُ**». لأنَّ العِبادَةَ في الحقيقَةِ مِنَ الذُّل ومن القَصْدِ، ففِيهَا إذن حُبٌّ وذُلٌّ، فبالحُبِّ يفعلُ الإنسانُ الأوامِرَ، وبالذُّلِّ يتجنَّبُ النَّواهِي؛ لأنَّ المحبوبَ مطْلُوبٌ، والمطلوبُ يفعَلُ الإنسَان الطُّرُق الَّتي تُوصِّلُ إليه، والمَخُوفُ والمُتَذَلَّل لَهُ يَهْرُبُ الإنسَان من مُخالفتِه.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٣).

وَقَدْ قَالَ تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾، وَقَالَ تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[1]، ....

ولـهذا نقول: العِبادَة مَبنيَّة على هذَينِ الأمْرينِ، وهما كما قال المُؤلِّف: «كَمالُ الحُبِّ والذُّلِ». فبكمالِ الحُبِّ يحْصُلُ فعْلُ الأوامر؛ لأنَّ الأوامِرَ هذه سُلَّم يُوصِّلُكَ إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ الصلاةَ، والصيامَ، والزكاةَ، والحجَّ، وبِرَّ الوالدَينِ إلى آخره، هذه عِبارة عن سُلَّمٍ تصِلُ به إلى اللهِ، وبكَمالِ الذُّلِّ يحصلُ اجتِنابُ المحظُورِ؛ لأنَّك تَذِلُّ فتخافُ، والخائفُ لا يخالِفُ، يقول: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، الرَّسولُ المُرادُ بِهِ هنا: محمَّدٌ ﷺ، ولكن مع ذلِكَ مَنْ أطاعَ غيرَهُ من الرُّسلِ في زمَنِ قِيامِ رسالَتِهِ فقد أطاعَ الله.

[١] قـال اللهُ تعالـى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:٦٤]، لكن حتمًا بإذن اللهِ فكَمْ مِنْ رَسولٍ أُرسِلَ فلم يُطَعْ؛ لأنَّ الله لم يأذَنْ بذلِكَ، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران:٣١]، هذه نزلَت في قومٍ ادَّعَوْا أنهم يُحِبُّونَ اللهَ، فأنزلَ اللهُ تعالى ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾، فأيُّ إنسانٍ يدَّعِي بأنه يحِبُّ الله لا يَتِمُّ قولُه إلا باتِّباعِ الرَّسولِ ﷺ، إن كان مُتبعًا له فقولُهُ حقٌّ، وإن كان مخالِفًا له فقولُه باطلٌ.

ولهذا هؤُلاءِ المبتَدِعَةُ الَّذين يبْتَدِعُونَ الموالِدَ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وغيرَها من المناسبات كمسألةِ المِعراج وما أشبَهَها، إذا قالوا: نحنُ نفعل ذلِكَ تعْظِيمًا للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ومحبةً له. نقول: كذَبْتُم في هذا، لو كان عنْدكُم محبَّةٌ للرسولِ ﷺ للزمتم طريقَه وسُنَّتَه.

وَقَالَ تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾[١]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾، وَقَالَ تعالى: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾[٢].

وليست المسألة دَعْوَة، «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَـهُمْ»(١)، ولكان المُشْركَ يدَّعِي أنه يحِبُّ الله ويتَوَسَّلُ إليه تعالى بالصَّنم، ولكننا نقول: كلُّ إنسانٍ يدَّعِي أنه يحِبُ اللهَ ورَسولَهُ، فلنقِس هذا بعمله، إذا كان عمَلُه متابعًا للرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فهو حق وإلا فَهُو كاذِبٌ.

[١] وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف:٤٥]، الرَّسول يقولُ الله له: اسأل، وهل أدرك الرَّسول أحدًا؟ فكيف يُؤمر بأمر لا يطيقُه؟

المَعْنى: أن كتُبهُم مَوْجُودةٌ، ورِسَالاتِهم مَوْجُودَةٌ، وأخبارَهُم مَوْجُودةٌ، فابحثْ اسألْ مَنْ أرْسَلْنَا من قَبْلِكَ، ومن ذَلِك أحبارُهُم المنصِفُون، فإن العلماءَ ورثَةُ اللهِ، فعندما نقولُ: اسأل نبيًّا؛ يعني: اسألْ أتْبَاعَهُ، ولكنَّ المُرادَ: المنْصِفُونَ المعتَدِلُونَ.

وإذا قالَ قائِلٌ: هل جعلَ اللهُ من دونِ الرحمَنِ آلهَةً يُعْبَدُونَ؟ الجوَاب: لا.

[٢] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، برقم (٤٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه، رقم (١٧١١).

وَقَالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ [المؤمنون:٥١]، ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون:٥٢]. فَأَمَرَ الرُّسُلَ بِإِقَامَةِ الدِّينِ وَأَنْ لا يَتفرَّقُوا فِيهِ.

وَلِـهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ[١]، وَإِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ لَأَنَا؛ إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ»(١)[٢].

فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وَقال تعالى: ﴿۞شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورى:١٣].

ما هو المشْرُوعُ هنا ومَا الموصَى بِهِ؟ قولُهُ: «﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِ﴾ [الشورى:١٣]»، هذه الآيَة، وآية أُخْرَى في سورةِ الأَحْزابِ: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ﴾ [الأحزاب:٧].

قال أهل العلم: في هاتين الآيتين ذِكْرُ أولي العَزْمِ مِنَ الرُّسل؛ لأنَّ أُولي العَزْمِ من الرُّسلِ خَمسَةٌ: النَّبِيُّ محمَّدٌ ﷺ، وإبراهِيمُ، وموسى، ونُوحٌ، وعِيسَى، هؤُلاءِ هم أولُو العَزْمِ، وهم المذْكُورونَ في هذه الآيَة كما أنهم مذكُورونَ في آية الأحزابِ.

[١] أولادُ العلَّاتِ: هُم الإخْوَةُ من الأمِّ، والأبُ متفرِّقٌ؛ يعني: الأصلُ واحدٌ والفروعُ متفَرِّعَةٌ.

[٢] قوله: «إِنَّهُ لَيسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ»، فهذا دليلٌ على بُطلان قـولِ المؤرِّخِينَ الَّذين

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٦).

وَهَذَا الدِّينُ هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللهُ دِينًا غَيْرَهُ، لَا مِن الْأَوَّلِينَ وَلَا مِن الآخِرِينَ، فَإِنَّ جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ اللهُ تعالى عَنْ نُوحٍ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ﴾ [يونس:٧١]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٧١].

وَقَالَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة:١٣١]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٢].

وَقَالَ عَنْ مُوسَى: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس:٨٤]، وَقَالَ فِي حوارِيِّ المَسِيحِ: ﴿أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة:١١١].

وَقَالَ فِيمَنْ تَقَدَّمَ مِن الْأَنْبِيَاءِ: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [المائدة:٤٤]، وَقَالَ عَنْ بَلقِيسَ أَنَّهَا قَالَتْ: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل:٤٤][١].

يقُولُونَ: إن أناسًا مِنَ الجاهِلِيَّةِ كانوا أَنْبياءَ مثلَ خالدِ بنِ سِنان وغيره، هؤُلاءِ كذَبوا في ذَلِك فليس بين عِيسى بنِ مَريمَ ومحمد ﷺ نبيٌّ، لا مِنَ العربِ ولا من غيرِهم.

[١] هذه الآياتُ ساقَهَا المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ليُبيِّنَ لنا أن الإسلامَ دينُ الأنبياءِ كلِّهم، ليس دِينَ محمدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فقط، لكن بعدَ أن بُعثَ محمَّدٌ ونَسَخَ الأدْيانَ صار

فَالْإِسْلَامُ: يَتَضَمَّنُ الِاسْتِسْلَامَ للهِ وَحْدَهُ؛ فَمَن اسْتَسْلَمَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ كَانَ مُشْرِكًا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ لَهُ كَانَ مُسْتَكْبِرًا عَنْ عِبَادَتِهِ، وَالْمُشْرِكُ بِهِ وَالْمُسْتَكْبِرُ عَنْ عِبَادَتِهِ كَافِرٌ، وَالِاسْتِسْلَامُ لَهُ وَحْدَهُ يَتَضَمَّنُ عِبَادَتَهُ وَحْدَهُ وَطَاعَتَهُ وَحْدَهُ[١].

فَهَذَا دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللهُ غَيْرَهُ؛ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ يُطَاعَ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِفِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ[٢].

الإسلامُ هو دِينُ الرَّسولِ ﷺ فقط، وإلا ففي زمَن موسى الإسلامُ هو اليهُودِيَّةُ، وفي زمن عِيسَى الإسلام هو النَّصرانيَّةُ، وفي زمَنِ إبراهيمَ الخليلِ الإسلامُ دينُه، وهكَذا الإسلامُ هو دِينُ الرُّسلِ، لكن خُصَّ الإسلام بالمَعْنى المفهومِ عُرفًا الآن بدِينِ محمَّدٍ ﷺ؛ لأنَّ كلَّ ما سِواه من الأديانِ أصبَحَتْ منسوخَةً باطِلَةً به فلم تكن الآن إسلامًا، فالنصارى مثلا ليسوا مُسْلِمينَ اليوم، لكنهم في زمَنِ عيسى مسْلِمُون، اليهود لَيْسُوا مسْلِمِينَ اليوم لكنهم في زَمَنِ موسى مسلمونَ، وبهذا كلُّ الآياتِ تدُلُّ على أن الإسلامَ دِينُ الأنْبياءِ، إذا كان الإسلامُ دِينُ الأنبياءِ، فما هو الإسلامُ بالمعْنَى الأعَمِّ؟

[١] نأخذ من ذَلِك أولًا: ما هُو الإسْلامُ؟ الإسلام: هو الاسْتِسْلَامُ للهِ وحْدَه بهذا القَيدِ، فمن لم يَسْتَسْلِمْ له فهو مستكْبِرٌ عن عبادتِه، ومنِ استَسْلَم له ولغيرِه فهو مُشْركٌ في عِبادَتِه، والمستكْبِرُ عن عبادتِهِ والمشركُ به في عبادتِهِ كلاهُما كافرٌ، هذا التعريف للإسلام هل يختَصُّ بالإسلامِ الَّذي بُعِث به محمَّدٌ ﷺ أو هو عامٌّ؟ هو عامٌّ؛ فالإسلامُ هو الاستِسْلامُ للهِ وحدَهُ، لكنه بعْدَ أن بُعِث محمَّدٌ ونسَخَ جميعَ الأديان صارَ خاصًّا بما علَيْهِ محمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٢] أي: هذا المشارُ إليه أي: الاستِسْلَامُ لله وحدَهُ، الإسلام للهِ في زمَنِ موسى

فَإِذَا أَمَرَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ بِاسْتِقْبَالِ الصَّخْرَةِ، ثُمَّ أَمَرَنَا ثَانِيًا بِاسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ كَانَ كُلٌّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ حِينَ أَمَرَ بِهِ دَاخِلًا فِي الْإِسْلَامِ[١].

فَالدِّينُ هُوَ الطَّاعَةُ وَالْعِبَادَةُ لَهُ فِي الْفِعْلَيْنِ؛ وَإِنَّمَا تَنَوَّعُ بَعْضِ صُوَرِ الْفِعْلِ، وَهُوَ وَجْهُ الْمُصَلَّى، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ دِينُهُمْ وَاحِدٌ وَإِنْ تَنَوَّعَتِ الشِّرْعَةُ وَالْمِنْهَاجُ وَالْوَجْهُ وَالْمَنْسَكُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ وَاحِدًا كَمَا لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ فِي شَرِيعَةِ الرَّسُولِ الْوَاحِدِ[٢].

هو طاعته باتِّباع التوراةِ، وفي زمَنِ عِيسَى طاعَتُه باتِّباع الإنجِيلِ، وفي زمن محمَّدٍ طاعَتُهُ باتِّباعِ القُرآنِ.

[١] المسلِمُونَ حين قَدِمُوا المدينة كانوا يُصلُّونَ إلى بيتِ المقْدِسِ، وبعد ذَلِك صُرِفُوا إلى الكعْبَةِ، فصَلاتُهُم إلى بيتِ المقْدِسِ إسلامٌ، وصلاتُهم إلى الكعبةِ بعد أن نُسِخَ إسلامٌ، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، قال العلماءُ: معْنَى إيمانكم: صَلاتُكُم إلى بيتِ المقْدِسِ فسَمَّاهُ الله تعالى إيمانًا، مع أن الإنسانَ لَوْ أرادَ أن يُصَلِّيَ هكَذا إلى بيت المقدسِ صار مجْرِمًا وصار فاعلًا للمُحرَّم، وإذا استحلَّه أو أوْجَبَهُ كان كافرًا.

فالحاصلُ أن نقولَ: الإسلامُ هو الاستِسْلَامُ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وحدَه، وذلك بطاعَتِهِ في كلِّ وقتْ بما أمَرَ به في ذَلِك الوَقْتِ، سواءٌ كانَ ذلِكَ في الشريعَةِ كامِلَة، أو كان في جُزْءٍ من أجزاء الشَّريعَةِ.

[٢] الدِّينُ واحِدٌ، وهو الإسلامُ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، سواءٌ بهَذَا أو بهذا في شريعَةٍ واحِدَةٍ أو في شرائعَ فالإسلامُ هو طاعَةُ اللهِ تعالى في ذَلِك الدِّينِ.

وَاللهُ تعالى جعَلَ مِنْ دِينِ الرُّسُلِ أَنَّ أَوَّلَـهُمْ يُبَشِّرُ بِآخِرِهِمْ وَيُؤْمِنُ بِهِ، وَآخِرَهُمْ يُصَدِّقُ بِأَوَّلِهِمْ وَيُؤْمِنُ بِهِ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِىۖ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَاۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران:٨١].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَـمْ يَبْعَثِ اللهُ نَبِيًّا إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ المِيثَاقَ: لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُوَ حَيٌّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرُنَّهُ».

وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ المِيثَاقَ عَلَى أُمَّتِهِ لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُمْ أَحْيَاءٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرُنَّهُ، وَقَالَ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨][١].

---

[١] كلُّه يُفِيدُ بأن الرُّسلَ أولهم مُبشِّرٌ بآخِرِهُ، ويؤمِنُ به حتى عِيسَى آخر الأنبياء قال لقَومِهِ: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦]، ولهذا النصارَى يُعتبَرُونَ الآن كافِرين بعيسى كما هم كَافِرُونَ بمحمَّدٍ؛ لأنَّ عِيسى بشَّرهُم بِشارَةً خاصَّة بهذا الرَّسولِ، وهل يُبشِّرُ الإنسانُ بما لا ينتَفِعُ به؟ وهل يمكن أن ينْتَفِعُوا بمحمَّدٍ إلا باتباعه؟

الجوَاب: لا، بل إنهم إذا خَالَفُوه تَضَرَّرُوا، وكان ضَررًا عليهم لَا بُدَّ منه.

فالمهِمُّ: أن ما قالَهُ المؤلِّفُ يدُلُّنا على أن الإسلامَ هُو الاستسلامُ لله تعالى، وذلِكَ بطاعَتِهِ في كلِّ وقتٍ بما أمَرَ به في ذلِكَ الوقْتِ.

وَجَعَلَ الْإِيمَانَ مُتَلَازِمًا، وَكَفَّرَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء:١٥٠-١٥١][1]، وَقَالَ تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٨٥].

وإذا سأَلَ سائلٌ عن مَعْنَى ﴿إِصْرِى﴾، فالجوَابُ: إِصْرِي يعني: عَهْدِي، وسُمِّيَ العَهْدُ إِصْرًا.

[١] قولُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾. الآيَةُ الأُولى تدُلُّ على أن مَنْ فرَّق بينَ الرُّسُلِ فهو كافِرٌ، ويريدونَ أن يفرِّقوا بينَ الله ورسُولِهِ، والآيَة الثَّانية تدُلُّ على أنَّ منْ كفَرَ ببعضِ شريعَةِ النَّبِيِّ وآمَنَ ببعضٍ فهو أيضًا مستَحِقٌّ للعُقوبَةِ، ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ﴾.

وعلى هذا فالإسلامُ للهِ هو أن يَستسْلِمَ الإنسانُ للهِ ظاهِرًا وباطنًا بطاعَةِ الله تعالى في كلِّ وقتٍ بما أَمَرَ به في ذلِكَ الوقتِ، وبهذا المَعْنى يكون الإسلامُ شامِلًا، يكون هذا التعريفُ شامِلًا للإسلامِ في عهدِ الرَّسولِ ﷺ وما كان قَبْلَهُ.

وإذا سأَلَ سائلٌ: هلْ كُلُّ الكفَّارِ مخاطَبونَ بأصُولِ الشَّريعَةِ وفُروعِهَا؟

الجوَاب: نعم، كلُّ الكفَّارِ مخاطَبُونَ بأصولِ الشَّريعَةِ وفروعِ الشَّريعَةِ؛ لأنَّ اللهَ يعاقِبُهم عليها قال: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ

وَقَدْ قَالَ لَنَا: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:٨٤][1]، ....

وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ﴾ [المدثر:٤٢-٧٤]، فمخاطَبون بكُلِّ شَيء، وكيفَ أن المُسْلم إذا عصَى الله بهذا الذَّنْبِ يُعذَّبُ والكافر لا يُعَذَّبُ به؟ فهذا من بابِ أَوْلى.

تقدَّم أن المؤلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكَرَ أن الأصلَ الثَّانِي هو التَّوْحِيدُ بالعِبادَةِ، وأما الأصلُ الأوَّلُ فهو التَّوْحِيدُ في الصِّفَاتِ، وذَكَر أن الإسلامَ هو الاسْتِسْلَامُ للهِ وحْدَهُ، فمن لم يَستَسْلِمْ لله فهو مُستكبِرٌ، ومن استَسْلمَ له ولغيرِهِ فهو مُشْرِكٌ، وكل منهما كافِرٌ.

وذكرَ أيضًا أن الإسلامَ هو طاعَةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فيما أَمَرَ به في ذَلِك الوقتِ الَّذي أمَرَ به، وأن هذا يشمَلُ الشرائعَ عامَّة أو بعضَ أجزاء الشريعةِ، وذكر لهذا أمثلة، فالرُّسلُ السابِقُونَ -عليهم الصلاة والسلام- وأتباعُهم مسْلِمُونَ؛ لأنَّهم أطاعُوا الله تعالى في ذَلِك الوقتِ الَّذي أمَرَهُمْ الله به، والمسلِمُونَ حين كانوا يتَّجِهُونَ إلى بيت المقدس كانوا مسْلِمينَ لله قبل أن تُحوَّلَ القِبْلَةُ، فالمهِمُّ: أن الإسلامَ هو الاستسلام لله تعالى في الالتزامِ بطاعَتِهِ في كلِّ وقتٍ فيما أمَرَ به.

[١] الأسبَاطُ في بَنِي إسرائيلَ، وقد قيل: إنهم هُمْ أولادُ يعقوبَ، وقيل: إنهم غيرُهُمْ، وأما قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾، فالضَّميرُ في قوله: ﴿لَهُۥ﴾ يعودُ على اللهِ، ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ أي: لله مسْلِمُونَ، وفي تقديمِ المعْمُولِ ﴿لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ دليلٌ على الحَصْرِ، وأننا لا نُسلِّمُ إلا لله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٣٧][١].

فَأَمَرَنَا أَنْ نَقُولَ: آمَنَّا بِهَذَا كُلِّهِ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ، فَمَنْ بَلَغَتْهُ رِسَالَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَمْ يُقِرَّ بِمَا جَاءَ بِهِ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا وَلَا مُؤْمِنًا؛ بَلْ يَكُونُ كَافِرًا وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ أَوْ مُؤْمِنٌ[٢].

كَمَا ذَكَرُوا أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٥][٣]، ....

---

[١] في قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة:١٣٧]، دَليلٌ على أن هَذَا هو الإيمانُ، وأنه بعدَ بَعْثَةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يصِحُّ الإسلامُ إلا على هَذا الوجْهِ.

[٢] أمرَنَا اللهُ تعالى أن نقولَ: آمَنَّا باللهِ وما أُنْزِلَ إلينا... إلى آخره، فمن بلَغَتْهُ هذه الرسالةُ رسالةُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولم يؤمِنْ به لم يبقَ مُؤمِنًا حتى لو قالَ إنه مؤمِنٌ، فإنَّه لا يمْكِنُ أن يكون مؤمنًا مَع كُفْرِهِ بالرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

[٣] قوله: «كَمَا ذَكَرُوا» يعني: المفَسِّرِينَ ذكَرُوا هذا، ولكن هذا ليسَ لَهُ سَنَدٌ يُعْتَمَدُ عليه وإنما هو منْقَطِعٌ، وعلى كلِّ حالٍ فالآيَةُ عامَّةٌ، وهي قَولُهُ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾.

والإسلامُ: الاستِسْلامُ للهِ وحْدَه، وهو أيضًا طاعَتُه في كلِّ وقتٍ بما أمَر به، فبعدَ بَعْثَةِ الرَّسولِ الإسلام هو دِينُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، واليهودُ والنصارى ليسوا مُسلِمِينَ حتى لو قالوا: إنا مُسلِمُونَ؛ لأنَّهم لم يؤمِنُوا بما جاءَ به محمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى: فَنَحْنُ مُسْلِمُونَ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، فَقَالُوا: لَا نَحُجُّ، فَقَالَ تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

فَإِنَّ الِاسْتِسْلَامَ للهِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ بِمَا لَهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنْ حَجِّ الْبَيْتِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ**»(١).

وَلِهَذَا لَـمَّا وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَفَةَ أَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ[١] أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

وَقَدْ تَنَازَعَ النَّاسُ فِيمَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أُمَّةِ مُوسَى وَعِيسَى هَلْ هُمْ مُسْلِمُونَ أَمْ لَا[٢]؟

---

[١] قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ يعني به: يومَ عَرفَة، فـ(ال) للعَهْد الحُضُوري؛ يعني اليوم هذا اليومُ الحاضِرُ، أتْمَمْتُ لكم دينكُم... إلى آخِرِهِ.

[٢] **والصَّواب أن نقُولَ:** إنهُمْ مسْلِمُونَ، الَّذين تقَدَّمُوا من أتباعِ مُوسى وعيسى وغيرهما أيضًا كلُّهُم مسْلِمُونَ، وقد ذكر المُؤلِّف فيما سبَقَ آياتٍ كثيرةٍ منذُ نوحٍ إلى عِيسَى، كُلّها تدُلُّ على أن الإسلام في هذه الأُمَمِ، وأنهم يُوصفونَ بالإسلام، لكن كما قالَ المؤلِّفُ: بعد بعثةِ الرَّسولِ ﷺ لا يُوصَفُ بالإسلامِ إلا مَنْ كان على دِينِ محمَّدٍ ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «**بني الإسلام على خمس**»، رقم (٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم (١٦).

وَهُوَ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ[١]؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ الْخَاصَّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ الْمُتَضَمِّنُ لِشَرِيعَةِ الْقُرْآنِ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ وَالْإِسْلَامُ الْيَوْمَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَتَنَاوَلُ هَذَا.

وَأَمَّا الْإِسْلَامُ الْعَامُّ الْمُتَنَاوِلُ لِكُلِّ شَرِيعَةٍ بَعَثَ اللهُ بِهَا نَبِيًّا، فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ إِسْلَامَ كُلِّ أُمَّةٍ مُتَّبِعَةٍ لِنَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ.

وَرَأْسُ الْإِسْلَامِ مُطْلَقًا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[٢]، ....

---

[١] قوله: «وَهُوَ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ». صَحِيحٌ النِّزَاعُ لفظِيٌّ يعني: ليس له مَا يؤدِّي إلى تفرُّقٍ في المَعْنَى، فالَّذين يقُولُونَ إنهم ليسوا مسْلِمِينَ يعنُونَ: أنهم ليسوا مسلِمِينَ باعتبارِ اليومِ، والَّذين يقُولُونَ إنهم مسْلِمُونَ يقُولُونَ: إنهم مسلمونَ باعتبار قيامِ شَرِيعَتِهِمْ، فهُم في وقتِ قِيامِ شَرِعيتِهم مسلِمونَ، وأما اليوم فليسوا بمُسْلِمينَ؛ لأنَّه نُسخت الأدْيانُ بهذه الشَّرِيعَةِ.

فالمُؤلِّف يُبيِّن لماذا قال الله إنَّهم كفَرَة بأن الله غَنِيٌّ عن العالمين فجعَله كافرًا قال: لأنَّ الإسلامَ لا يَتِمُّ إلا بالإقرارِ بما فَرَضَ الله على عبادِهِ مثل الحج.

[٢] قوله: «وَرَأْسُ الْإِسْلَامِ مُطْلَقًا» يعْنِي به: الإسلامَ الَّذي بعدَ بعْثَةِ الرَّسول ﷺ والإسلامَ الَّذي قَبْلَهُ، فإن رأسَ الإسلام ورأسَ الرِّسَالاتِ الَّتي جاءت بها الرُّسلُ هي شهادَةُ أن لا إله إلا اللهُ، وبها بُعِثَ جميعُ الرُّسُلِ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦].

قوله: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ المُرادُ بالطاغُوتِ: كلُّ ما تجاوزَ به العَبدُ حدًّا من مَعْبُودٍ أو مَتبوعٍ أو مُطاعٍ هذا هو الطاغُوتُ، كلُّ شيءٍ يتجَاوَزُ الإنسَان بِهِ حَدَّه من

وبها بُعِثَ جميعُ الرُّسُلِ، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال عن الخليل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف:٢٦]، ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف:٢٦]، ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف:٢٨][١].

وقال تعالى عنه[٢]: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٧٥- ٧٧].

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:٤].

معبودٍ؛ فالأصنامُ نسمِّيها طواغيت، أو متْبُوعٍ كالأحْبارِ والرُّهْبانِ المضِلِّينَ، أو مطَاعٍ كالأُمَراءِ الفَسَقةِ، فكُلُّهُم يُسمَّونَ طَواغِيتَ؛ لأنَّهم تجاوَزُوا الحدَّ، وطغَوا، والطغيانُ في الأصلِ مجاوَزَةُ الحدِّ، فأمرنا الله تعالى بعِبادَتِهِ وحدَهُ واجتنابِ الطاغوتِ.

هذه في المَعْنى على وزان قولِ لا إله إلا الله.

قوله: «**لَا إِلَهْ**» تَبرُّأٌ من جميعِ الآلهةِ «**إِلَّا اللهُ**» إثباتُ الأُلوهِيَّةِ لله عَزَّوَجَلَّ فقوله هنا: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ بمَعْنَى: لا إله إلا اللهُ.

[١] قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ أي: هَذِه البَرَاءةُ من عِبادَةِ غيرِ الله جعلها كلِمَةً باقِيَةً في عقِبِه؛ أي: عقِبِ إبراهيم، يدْخُل فيهِمُ اليهُودُ والنَّصارَى؛ لأنَّ اليهودَ والنَّصَارى من بَنِي إسرائيل، وإسرائيلُ هو: يَعْقُوبُ بنُ إسحاقَ بنِ إبْراهيمَ.

[٢] القائلُ هو إبراهِيمُ.

وَقَالَ تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف:٤٥][١].

وَذَكَرَ عَنْ رُسُلِهِ كَنُوحٍ وَهُودٍ وَصَالِحٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ: ﴿ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، وَقَالَ عَنْ أَهْلِ الْكَهْفِ: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟[٢] مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا ۖ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا[٣]﴾ [الكهف:١٣- ١٤].

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف:١٥]، وَقَدْ قَالَ -سُبْحَانَهُ-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ[٤].

---

[١] تقَدَّمَ الكلامُ على إشكَالٍ حولَ هذا.

وإذا سأل سائلٌ: كيف يأمُرُ الله بسُؤالِهِمْ وقد مَاتُوا؟ وهل هذا الأمر فيما يُطاقُ؟

فالجوَاب: أن المُرادَ الرجوعُ إلى أتبَاعِهِم مِنَ العُلماءِ، والكتب الَّتي بَقِيَتْ في أَيْدِيهِمْ.

[٢] قوله: ﴿نَّدْعُوَا۟﴾ الواو هنا ليسَتْ ضَمِيرًا هي مِنَ الفِعْلِ، ولهذا نُصِبَتْ ﴿لَن نَّدْعُوَا۟﴾، أما لو كانتْ ضَمِيرًا أقول على القوم: يدْعُونَه، ثم تقول: القومُ لن يدْعُوا أحدًا. فالألف إنما تأتي بعد واو الضميرِ لا بعْدَ واوِ الفِعْلِ.

[٣] قوله: ﴿شَطَطًا﴾: أي: قَولًا بَعِيدًا عَنِ الصَّوابِ.

[٤] ذكر ذَلِك في موضِعَينِ من كتابِهِ، وكلا الموضِعَينِ في سورةِ النساءِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

وَقَدْ بَيَّنَ فِي كِتَابِهِ الشِّرْكَ بِالْمَلَائِكَةِ، وَالشِّرْكَ بِالْأَنْبِيَاءِ، وَالشِّرْكَ بِالْكَوَاكِبِ، وَالشِّرْكَ بِالْأَصْنَامِ- وَأَصْلُ الشِّرْكِ: الشِّرْكُ بِالشَّيْطَانِ- فَقَالَ عَنِ النَّصَارَى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:٣١].

فدلَّ هذا على عِظَمِ الشِّركِ، وهل يشمَلُ الشِّركَ الأصغرَ فيكون غيرَ مغفورٍ أم المُراد الشركُ الأكبَرُ؟

﴿لَا يَغْفِرُ﴾ نفي، و﴿أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ مُؤَوَّل بمصدَرٍ: إشراكًا به، والمعروف أنَّ النَّكِرَةَ في سياق النَّفْي تُفيدُ العُمومَ.

ولهذا قال شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الشركُ لا يَغْفِرُهُ الله ولو كانَ أصغَرَ، فالَّذي يحلِفُ بغيرِ الله لا يُغفَرُ له هذا إلا إذا تابَ منه.

وقد رُوي عنِ ابنِ مسْعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: «**لأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا**»[1]؛ لأنَّ الحَلِفَ بغيرِ الله كاذِبًا من الكبائرِ والحَلِفُ بغيرِهِ صادِقًا من الشِّركِ، وخطيئة الشِّرْك أعظَمُ من خَطِيئةِ الكبائرِ.

فالمهم: أن هذا فيه دَلِيلٌ على عِظَمِ الشِّرْكِ وأنه لا يُغْفَرُ، وظاهِرُ الآيَة الكريمةِ ولو كان أصغَرَ، ولكن ليس معْنَى لا يُغفَرُ أنه إذا تابَ الإنسانُ مِنْهُ لا يُغفَرُ له، لكنه إذا تاب منه غُفِرَ لَهُ.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٩).

وَقَالَ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ[١] قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:١١٦-١١٧].

وَقَالَ تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٧٩]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا[٢] أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:٨٠]، فَبَيَّنَ أَنَّ اتِّخَاذَ المَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا كُفْرٌ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدًا مِن الخَلْقِ لَمْ يَزْعُمْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَالْأَحْبَارَ وَالرُّهْبَانَ وَالمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ شَارَكُوا اللهَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ[٣].

---

[١] قولُ الله تعالى لعِيسَى هذا يكون يومَ القيامَةِ، والغرَضُ منه تَوبِيخُ عابدِيه، أما الله -سبحانه- فيَعْلَمُ أنه لم يَقُلْ لهم إلا ما أمَرَ به، لكنَّ المرَادَ بذلك تَوبِيخُ عابِدِي عِيسى مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير:٨-٩]، الموءودَةُ تُسْأَلُ تَوْبِيخًا لمن قتَلَها، وليس توبِيخًا لها هِيَ؛ لأنَّها هي مُفْتَرَى عليها، فهنا السُّؤالُ لتَوبِيخِ من اتَّخَذُوه إلهًا من دونِ اللهِ.

[٢] وبيَّن ذلِكَ بقولِهِ -سبحانه-: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ﴾ [آل عمران:٨٠].

[٣] بل إنهم إذا سُئِلوا: مَنْ خَلَقَ السَّمواتِ والأرض؟ يقُولُونَ: الله، ولا زَعَمَ أحدٌ من النَّاسِ أن العالَمَ له صَانِعانِ متكافِئانِ في الصِّفَاتِ والأفعالِ صحيحٌ هذا، لكن مِنَ المشهورِ أن المجوسَ يقُولُونَ: إنَّ للعالَمِ صانِعَيْنِ أو خالِقينِ، لكنهم -أي: المجوس-

بَلْ وَلَا زَعَمَ أَحَدٌ مِن النَّاسِ أَنَّ الْعَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ.

بَلْ وَلَا أَثْبَتَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ إِلَهًا مُسَاوِيًا للهِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ[١].

بَلْ عَامَّةُ الْمُشْرِكِينَ بِاللهِ: مُقِرُّونَ بِأَنَّهُ لَيْسَ شَرِيكُهُ مِثْلَهُ بَلْ عَامَّتُهُمْ يُقِرُّونَ أَنَّ الشَّرِيكَ مَمْلُوكٌ لَهُ، سَوَاءٌ كَانَ مَلَكًا، أَوْ نَبِيًّا، أَوْ كَوْكَبًا، أَوْ صَنَمًا، ....

لا يرَوْن أن هذَيْن الخَالِقينِ متكافِئانِ في الصِّفَات والأفعالِ، بل يقُولُونَ: إن النورَ أفضَلُ من الظُّلْمَةِ؛ لأنَّ الخَالِقين عندهم هما النورُ والظلْمَةُ، لكنهم يقُولُونَ: إن النُّور خيرٌ وأفضَلُ من الظُّلمة؛ ولذَلِك يخْلُقُ الخيرَ، والظلمة تخْلُقُ الشرَّ، بل ولا أثبتَ أحدٌ من بَنِي آدم إلهًا مساويًا للهِ في جميعِ صِفاتِهِ.

[١] كيف يكون كلامُ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ صحيحًا: إنه لا يوجَدُ أحدٌ يُثْبِتُ إلهًا مساويًا لله تعالى في الصِّفَاتِ، وقد عَلِمْنَا أن فرعونَ قال لقومِهِ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص:٣٨]؟

نقول: إن فِرعونَ في قَرارَةِ نفْسِه لا يرى ما يَقُولُ، ولهذا قالَ له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢]، فسَكَتَ فِرْعونُ.

كذَلِك يقولُ اللهُ تعالى عنهم: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل:١٤]، فلا يمكن لأي أحَدٍ أن يستَقِرَّ على هذا القولِ على أن للعالَمِ خالِقَينِ متَساوِيَينِ في الصِّفَاتِ والأفعالِ أبدًا، بل ولا يمكن لأي عاقِلٍ أن يُقِرَّ بأنه لا خالِقَ للخلْقِ، أبدًا حتى الشيوعيون الآن لا شكَّ أن العُقلاءَ منهم يدْرُونَ بأن للعَالِمِ خالقًا، لكنهم طبعًا مثل اليهود لا يُقِرُّونَ.

وكَمَا كَانَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَتِهِمْ: «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»(١)[١].

فَأَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ وَقَالَ: «**لَبَّيْكَ اللهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ**»(٢)[٢].

وَقَدْ ذَكَرَ أَرْبَابُ المَقَالَاتِ: مَا جَمَعُوا مِنْ مَقَالَاتِ الْأَوَّلِينَ والآخِرِينَ فِي المِلَلِ وَالنِّحَلِ وَالْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ، فَلَمْ يَنْقُلُوا عَنْ أَحَدٍ إِثْبَاتَ شَرِيكٍ مُشَارِكٍ لَهُ فِي جَمِيعِ المَخْلُوقاتِ، وَلَا مُمَاثِلَ لَهُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ.

بَلْ مِنْ أَعْظَمِ مَا نَقَلُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ الثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْأَصْلَيْنِ «النُّورِ» و«الظُّلْمَةِ»، وَأَنَّ النُّورَ خَلَقَ الخَيْرَ، وَالظُّلْمَةَ خَلَقَتِ الشَّرَّ، ....

---

[١] انظر التناقض «**لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ**»، إذا كان له كَيْفَ يصيرُ شَرِيكًا؟ نقول لهم: وماذا تقُولونَ هل المَمْلُوكُ يكون شَرِيكًا للمالكِ؟

لا، هذا تناقُضٌ فالمالكُ لا يمْكِنُ أن يَصِيرَ المملوكُ شَرِيكًا له، ولهذا يقولُ اللهُ تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [الروم:٢٨].

[٢] فلم يَقُلْ: «إلا شَريكًا هو لك»، لكن قالَ بدلَهَا: «**إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ**»، هذا التَّوْحِيد.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها، رقم (١١٨٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب التلبية، رقم (١٥٤٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب التلبية وصفتها، رقم (١١٨٤).

ثُمَّ ذَكَرُوا لَـهُمْ فِي الظُّلْمَةِ قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُحْدَثَةٌ، فَتَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ المَخْلُوقاتِ لَهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا قَدِيمَةٌ، لَكِنَّهَا لَـمْ تَفْعَلْ إِلَّا الشَّرَّ، فَكَانَتْ نَاقِصَةً فِي ذَاتِهَا وَصِفَاتِهَا وَمَفْعُولَاتِهَا عَنِ النُّورِ[١].

وَقَدْ أَخْبَرَ -سُبْحَانَهُ- عَنِ المُشْرِكِينَ مِنْ إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّ اللهَ خَالِقُ المَخْلُوقاتِ مَا بَيَّنَهُ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ[٢] قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ[٣] ......

---

[١] سبقَ أن المؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ نَقَلَ عن الَّذين يتكلَّمونَ في مقالاتِ النَّاسِ في الإلهيات أنهم لم ينْقُلوا أن أحدًا مِنَ النَّاسِ قال في إثباتِ صَانَعِينِ للعالَمِ متَساوِيَينِ، وهذا صحيحٌ لم يقل أحدٌ إن للعالَمِ خالِقَينِ متَساوِيينَ، ولا يمكن أن يقول عاقِلٌ ذلكَ أبدًا، يقول: نعم، أعظَمُ ما نقَلُوا في ذَلِك قول الثَّنَوِيَّةِ الَّذين يقُولُونَ بأصْلَي النُّورِ والظُّلمةِ، وأن النورَ خلَقَ الخيرَ، وأن الظُّلمَةَ خلَقَتِ الشَّرَّ، ثم ذكروا لهم في الظُّلمةِ قولَينِ:

أحدهما: أنها محدَثَةٌ فتكون من جملَةِ المَخْلُوقاتِ لَهُ.

والثَّاني: أنها قديمَةٌ لكنَّها لم تفعَلْ إلا الشرَّ، فكانت ناقصة في ذاتِها وصفاتِها ومفعولَاتِها عن النُّورِ.

[٢] لفظ الجلالة: ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعل لِفِعْلٍ محذوفٍ تقْدِيرُه: خَلَقَهُنَّ اللهُ، وهذا إقرارٌ بأن اللهَ وحدَهُ هو الخَالِقُ.

[٣] قوله: «﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٨]»، الجواب: لَا.

أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِۦ[١] قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر:٣٨][٢].

وَقَالَ تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ [المؤمنون:٨٤-٨٩]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون:٩١]، وَقَالَ: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[٣].

---

[١] قوله: «﴿أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِۦ﴾» لَا.

[٢] قوله: «﴿قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾» حَسْبِيَ: بمَعْنَى كافِيَّ.

[٣] كلُّ هَذِه الآياتِ تَدُلُّ على أن المشركينَ كانوا مُقرِّينَ بأنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وحْدَهُ هو الخَالِقُ؛ إذن ما اتَّخَذَ اللهُ من ولَدٍ، لماذا لم يتَّخِذْ ولَدًا؟

لِكمالِ غِناهُ عن الوَلَدِ؛ ولأنه ليس كمثلِهِ شيءٌ فهو مُسْتَغْنٍ عن الولَدِ، لا يحتاجُ إلى الولدِ ليُعِينَهُ، ولا ليسَاعِدَهُ ولا ليُبقي ذِكْرَه، وكذَلِك أيضًا لا شبيهَ له، والولدُ لو فُرِضَ أن له ولدًا لكان مشَابِهًا له، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنزَّه عن ذَلِك.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ ﴿مِنْ﴾ حرفُ جَرٍّ زائدٌ لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ، لكنه من حيثُ المَعْنى هـو للتَّوكيدِ؛ يعني: وما كان معـه إلـه ﴿إِذًا﴾ هذا التنوين عِوضٌ

عن جملَةٍ، تقديرُ هذه الجملة: إذ لو كان مَعهُ إله لذَهَب كلُّ إلهٍ بما خلَقَ، ولعَلَا بعضهم على بعْضٍ، سبحانَ الله عمَّا يصِفُونَ.

لو كان مَعَهُ إله لوجَبَ أن ينْفرِدَ كلُّ إلهٍ بما خَلَقَ؛ إذْ يكونُ للعَالم خالقينَ، وكل خالِقٍ ينْفرِدُ بما خلَقَ ونحن الآن نُشاهِدُ أنَّ الكونَ شيءٌ واحدٌ، ليس فيه تنَاقُضٌ، ولا يُصَادِمُ بعضُه بعضًا، ولا يُخالِفُ بعضه بعضًا، مما يدُلُّ دلالَةً قطْعِيَّة على أن مُدبِّره واحد، لو كان هُناك إلهَانِ كان كلُّ واحدٍ له مملكة مثلما نَرى في ملوكِ الدْنيا، كل مَلِكٍ له مملَكَة وحدَه، لا يمكن أن يدْخُلَ عليه الآخَرُ ولا هو يدْخُلُ على الآخر، ونحن نشاهِدُ الآن الكون أنه شَيء واحدٌ لا تَنَاقُض فيه.

قوله: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ هذا أيضًا ضَرُورِيٌّ، ضرُورِيٌّ أن يعْلُوَ بعضهم على بعضٍ، فإذا عَلا بعْضُهم على بعضٍ فمن الَّذي يسْتَحِقُّ أن يكون إلهًا؟

العالي هـو الَّذي ينبَغِي أن يكون إلـهًا، وحينئذٍ ينْفَرِدُ بالألُوهِيَّةِ، وإن عجزَ بعضُهُم أن يعْلُـوَ بعضًا صـارَ الجميعُ غيرَ صالِحِينَ للألوهِيَّةِ؛ لأنَّ الإله لا يكونُ عاجزًا.

فتبَيَّن بهذه الآيَة الكريمةِ امتِنَاعُ تعدُّد الإلهة منْ وجْهَيْنِ:

الوجه الأوَّلُ: لو تعدَّدت الآلهَةُ لذَهَب كلُّ إلهٍ بما خلَقَ، ونحْنُ نرى الآن أن الكونَ شيءٌ واحدٌ لا اضطرابَ فيه، الشمْسُ تطْلُعُ على ما هيَ عليه، وتَغِيبُ، ولا أحدَ يقول: أنا أريدُهَا اليوم ألا تَطْلُعَ، القمر كذَلِك، نجدُ أن الكونَ كلَّهُ واحدٌ، ولسنا مُكلَّفين بما لا نَعْلَمُ، كل ما نَعْلَمُه من الكون نجِدُ أنه يُدبَّرُ بتدْبِيرِ إلهٍ واحدٍ.

وَبِهَذَا وَغَيْرِهِ يُعْرَفُ مَا وَقَعَ مِن الْغَلَطِ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يُقَرِّرُونَ التَّوْحِيد فِي كُتُبِ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ، غايتُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا التَّوْحِيد ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ، فَيَقُولُونَ:

هُوَ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا قَسِيمَ لَهُ[١].

وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شَبِيهَ لَهُ.

وَوَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ.

الشَّيء الثَّاني: مما يدُلُّ على الامْتِنَاعُ أنهم لو تَعدَّدُوا وذهَبَ كلُّ إلهٍ بما خلَقَ، لعَلا بعْضُهم على بعضٍ، أو عَجَزَ بعضُهم عن بعضٍ، فإنْ عَلا بعْضُهم على بعضٍ فالعَالِي هُو الإلهُ والمعلوُّ عليه ليس بإلهٍ، وإن عَجَزَ كلٌّ منهما على الآخر فكُلٌّ منهما لا يصْلُح إلهًا، وهذا دليلٌ قطْعِيٌّ من أوضِحِ ما يكونُ.

[١] قوله: «**هُوَ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا قَسِيمَ لَهُ**». معْنَى لا قِسَيمَ له: أنه لا ينْقَسِمُ، واحد في ذاتِهِ لا يمكِنُ أن ينْقَسِمَ، «**وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شَبِيهَ لَهُ**»، صفاتُهُ تختَصُّ به، «**وَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ**».

كذَلِك أيضًا أفعالُهُ لا أحدَ يشَارِكُه فيها هو الَّذي يخْلُقُ السَّمواتِ والأرضِ، وهو الَّذي يُحْيِي ويُمِيتُ ويُعِزُّ ويُذِلُّ إلى آخِره، هذا الكلامُ إذا قرأتَه تظنُّ أنه غايَةُ التَّوْحِيدِ.

لكن يبقى علينا توحيدٌ مهِمٌّ، التَّوْحِيدُ الَّذي بُعِثت به الرُّسلُ إلى الآن لم تُقِرُّوا بِهِ، وهو أنه واحدٌ في أُلوهِيَّتِهِ؛ لأنَّ توحيدَ الأُلوهيَّةِ الآن ساقط على رأيِ هؤُلاءِ، ولهذا يقولُ: «**وَأَشْهَرُ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَهُمْ هُوَ الثَّالِثُ، وَهُوَ «تَوْحِيدُ الْأَفْعَالِ وَهُوَ أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ وَاحِدٌ**». وهو أن خالِق العَالم واحِدٌ.

وَأَشْهَرُ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَهُمْ هُوَ الثَّالِثُ وَهُوَ «تَوْحِيدُ الْأَفْعَالِ»، وَهُوَ أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ وَاحِدٌ[١].

وَهُمْ يَحْتَجُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ دَلَالَةِ التَّمَانُعِ وَغَيْرِهَا، وَيَظُنُّونَ أَنَّ هَذَا هُوَ التَّوْحِيد المَطْلُوبُ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. حَتَّى يَجْعَلُوا مَعْنَى الْإِلَهِيَّةِ الْقُدْرَةَ عَلَى الِاخْتِرَاعِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ مِن الْعَرَبِ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ ﷺ أَوَّلًا لَمْ يَكُونُوا يُخَالِفُونَهُ فِي هَذَا[٢].

بَلْ كَانُوا يُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى إِنَّهُمْ كَانُوا يُقِرُّونَ بالقُدْرَة أيضًا، وَهُمْ مَعَ هَذَا مُشْرِكُونَ[٣].

---

[١] أشهَرُ الأنواعِ الثَّلاثَةِ هو توحيدُ الأفعالِ عندَهُم؛ معناه: أعْلَى شَيء من أقسَامِ التَّوْحِيدِ عنْدَهُم توحيدُ الأفعالِ، عنْدَنَا نحنُ أهلَ السُّنَّةِ والجماعَةِ نقولُ: التَّوْحِيدُ ثلاثَةُ أقسامٍ:

توحيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وهو توحيدُ الأفعالِ.

وتوحيد الألُوهِيَّةِ، وهو توحيدُ العِبادَةِ، أي: توحِيدُكَ أنتَ بأفعالِكَ، تُوحِّدُ الله بأفعَالِكَ.

وتوحيدُ الأسْماءِ والصِّفَاتِ، توحِّدُ اللهَ تعالى بأسمائِهِ وصِفاتِهِ.

[٢] يعْنِي: يخَالِفُونَ الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٣] كانوا يُقرُّونَ بأن اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ، حتى إنهم كانُوا يُقرُّون بالقُدْرَةِ أيضًا

ومع هذا مشْرِكُونَ، يعني: مع كونهم يُقرُّون بأن اللهَ هو الخَالِقُ وحْدَهُ، ويُقِرُّونَ بقدَرْةِ الله، وأنه هو الَّذي بِيدِهِ ملكوتُ كلِّ شيءٍ، مع هذا هم مشركون.

فتبَيَّنَ أن هذا التَّوْحِيدَ الَّذي سلكَهُ هؤُلاءِ النُّظَّارُ وأهلُ الكَلام أنه توحيدٌ قاصِرٌ؛ لأنَّهم أسقَطُوا رُكنًا من أهمِّ أركانِ التَّوْحِيد، وهو: توحيدُ الله في أُلُوهِيَّتِهِ في العبادَةِ؛ بمعْنَى أن لا نعبدَ سِواه، فقد تبيَّن أن ليس في العَالَمَ من يُنازِع في أصلِ هذا الشِّرك.

ولكن غاية ما يُقال: إن مِنَ النَّاسِ من جَعَل بعضَ المَوْجُوداتِ خَلْقًا لغيرِ الله كالقَدَرِيَّةِ وغيرهم، القدريَّةُ جعلوا بعضَ المَوْجُودات خلْقًا لغيرِ اللهِ، والمُرادُ بالقدرِيَّة هنا: الَّذين يُثْبِتُونَ القَدَر أو ينفُون القَدَر؛ لأنَّ الَّذين يُثبتون القدَر نوعان: معتدِلون وغالُونَ:

المعتدلون: أهلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ.

والغالُونَ: الجَبْرِيَّةُ الَّذين يقُولُونَ: إن الإنسانَ مُجبرٌ، قابلَهم في ذَلِك القدريَّةُ الَّذين يُنكِرُونَ قدَرَ اللهِ بأفعالِ العبادِ، ويقُولُونَ: إن أفعالَ الإِنسَان ليست مخلوقَةً للهِ، من الَّذي خلقها؟ خلَقَها الإنسانُ، القدريةُ يقُولُونَ: أفعالُكَ ما خَلَقَها الله، أنتَ الَّذي خَلَقْتَهَا.

هل نقول: إنهم أثبَتُوا مع اللهِ خالِقًا؟ المُؤلِّف أرادَ أن يُبَيِّنَ أن حتى على قولِ هؤُلاءِ لا يُثْبِتُونَ مع اللهِ خالِقًا، ولهذا قال: لكن هؤُلاءِ يُقِرُّون بأن اللهَ خالقُ العبادِ وخالقُ قُدْرَتهِم، وإن قالُوا: إنهم خلَقُوا أفعالَهم.

الكَلام هنا يقـول: ليسَ في العالَـم من يقُـولُ: إن للعالَـمِ خالِقَينِ متَسَاوِيَينِ، إذن

لَيْسَ فِي الْعَالَمِ مَنْ يُنَازِعُ فِي أَصْلِ هَذَا الشِّرْكِ؛ وَلَكِنْ غَايَةَ مَا يُقَالُ: إِنَّ مِنْ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الْمَوْجُودَاتِ خَلْقًا لِغَيْرِ اللهِ كَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ؛ لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ خَالِقُ الْعِبَادِ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَإِنْ قَالُوا إِنَّهُمْ خَلَقُوا أَفْعَالَـهُمْ.

وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْفَلْسَفَةِ وَالطَّبْعِ[١] وَالنُّجُومِ[٢] ....

فجميعُ العالم متَّفِقُونَ على أن هذا الشِّرك الَّذي يُثْبِتُ معَ الله شريكًا في أفعالِه مساويًا له فَهو مُشركٌ.

هل في العالم من يجْعَلُ شيئًا مخلوقًا لغيرِ اللهِ؟

الجوَاب: نعم، أفعالُ العباد عندَ القَدَرِيَّة مخلوقةٌ لغيرِ اللهِ.

مَن خالِقُها؟ يقولُونَ: الإِنسَان، لكن مع ذَلِك يقولُونَ: نَفْسُ الإِنسَان الَّذي خَلَقَ هذه الأفعال مخلوقٌ لله عَزَّوَجَلَّ، قُدرَتُه مخلُوقَةٌ للهِ.

في الحَقِيقَة أن خالقَ الأصلِ خالِقٌ للفَرْعِ ما دام أن الإِنسَان نفْسَهُ مخلوقٌ لله وقُدْرَتُه مخلوقَةٌ لله، إذن فالأفعال الناتجة عنْه وعن قُدْرتِهِ تكون مخلوقَةً لله، لكن هم يُنكرون ذَلِك، يقول: الإِنسَان خالِقٌ لِفعْلِه، فعلى كل حالٍ ليس في العالَم مَن يقول: إن للعالَمِ مخلُوقَين أو خالِقَيْن متساويينِ أبدًا.

[١] قوله: «**أَهْلُ الْفَلْسَفَةِ وَالطَّبْعِ**»، ما معْنَى الطبْعِ؟ الَّذين يجْعَلُونَ الأمورَ تتفاعَلُ بطبائعِهَا.

[٢] كذَلِك أصحابُ النجومِ الَّذين يجعَلُونَ النُّجومَ لها تأثيرٌ في الخَلْقِ، يقُولُونَ: إن هـذا النَّجْـم الفـلاني يأتـي بالمطَـرِ وما أشبه ذلِكَ أو هذا النجـم الفلاني إذا ولِـدَ فيه

الَّذِينَ يَجْعَلُونَ بَعْضَ المَخْلُوقاتِ مُبْدِعَةً لِبَعْضِ الْأُمُورِ، هُمْ مَعَ الْإِقْرَارِ بِالصَّانِعِ يَجْعَلُونَ هَذِهِ الْفَاعِلَاتِ مَصْنُوعَةً مَخْلُوقَةً، ولَا يَقُولُونَ: إِنَّهَا غَنِيَّةٌ عَنِ الخَالِقِ مُشَارِكَةٌ لَهُ فِي الخَلْقِ[١]، فَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ الصَّانِعَ، فَذَاكَ جَاحِدٌ مُعَطِّلٌ لِلصَّانِعِ، كَالْقَوْلِ الَّذِي أَظْهَرَ فِرْعَوْنُ[٢].

الإِنسَان يكون سعِيدًا، أو إذا ولِدَ فيه يكونُ شقيًّا، أصحابُ هذه يجعلونَ بعضَ المَخْلُوقاتِ مُتَّبِعَةً لبعضِ الأمور، مثلًا يجعلون الطبيعة تتفاعلُ وبعضها يُنشئ بعضًا، النجومُ يجعلونَها تفعَلُ وتُسْعِدُ الإنسانَ أو تُشقِيه، وتُنزِلُ المطر أو تمنَعُهُ، ومع ذَلِك يجعلونَ هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة، لا يقولُونَ: إنها غَنِيَّةٌ عن الخَالِق بل مشارِكَةٌ له في الخلْقِ.

[١] كأن المؤلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الآن يريدُ أن يُجِيبَ عن شُبْهةٍ، خلاصَةُ الشُّبهةِ: أنه قرَّر في أوَّلِ كلامِهِ أنه لا يُوجد من يقولُ: إن للعالم خالِقَينِ متَسَاوِيَيْنِ:

- وأورَدَ على نفْسِه قضِيةَ الثَّنَوِيَّةِ، وأجاب عنها.
- وأوردَ على نفسه قضية القَدَرِيَّةِ، وأجاب عنْها.
- وأورد على نفسه قضيةَ أهل الطَّبْعِ والنُّجومِ، وأجاب عنها.

[٢] قوله: «**فَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ الصَّانِعَ فَذَاكَ جَاحِدٌ مُعَطِّلٌ لِلصَّانِعِ، كَالْقَوْلِ الَّذِي أَظْهَرَ فِرْعَوْنُ**» جاحدٌ، هذه الحقيقةُ غيرُ مشرِكٍ؛ لأنَّه جاحِدٌ، قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل:١٤]، هذا أصْلًا لم يُثْبِتِ الخَالِقَ يقولُ عن نفسِه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ ولم يَقُلْ: أنَا واللهُ سواء، بل قال هُو نَفْسُه الربُّ، وهذا أيضًا قدَّرَهُ المُؤَلِّف سؤالًا وأجاب عنه، كأنه قيل: فِرعونُ أنكَرَ الخَالِقَ. قال: نعم، لكن لم يجعله شَرِيكًا،

وَالْكَلَامُ الْآنَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِاللهِ الْمُقِرِّينَ بِوُجُودِهِ، فَإِنَّ هَذَا التَّوْحِيدَ الَّذِي قَرَّرُوهُ لَا يُنَازِعُهُمْ فِيهِ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ، بَلْ يُقِرُّونَ بِهِ مَعَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، كَمَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَكَمَا عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ[١].

والقضِيَّةُ الَّتي أثبتَها من قَبْلُ أنه لم يقُلْ أحدٌ من النَّاس إن للعالَم خالقينِ حتى فرعون لم يَقُلْ: إن للعالَمِ خالقين، بل أنكر الخَالِق إطلاقًا، وقال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص:٣٨].

إذن فالشُّبْهَةُ أنه لم يَقُلْ أحَدٌ بأنَّ للعالَمِ خالِقَين متَسَاوِيَيْنِ؛ لأنَّ متساويين هما اللذان يُصْلُحَانِ أن يكونا كذَلِك. ثم قال:

[١] نقول: أنتُمْ يا أهلَ الكلامِ توحيدُكُم هذا؛ وهو: أن اللهَ واحِدٌ في ذاتِهِ لا قَسِيمَ له، واحدٌ في صفاتِهِ لا شبيهَ له، واحدٌ في أفْعالِهِ لا شَريكَ له. هذا الَّذي يزْعُمونَهُ غايةَ التَّوْحِيدِ، وأن هذا هو التَّوْحِيد الَّذي جاءتْ به الرُّسُل، وهو الَّذي كُلِّف به الإنسانُ، نقول: هذا التَّوْحِيدُ الَّذي أنتُمْ جعَلْتُموه توحيدًا هو توحيدُ المشْرِكِينَ.

لم يقُل أحَدٌ مِنَ المشْرِكِينَ: إن الله ينقَسِمُ، ولا أن الله له شَبِيهٌ في صِفاتِهِ، ولا أن الله له شَريكٌ في أفعَالِه، هذا التَّوْحِيدُ الَّذي هو تَوحيدُ المشْرِكينَ هلْ أخرجَهُم مِنَ الشركِ؟

الجوَاب: لا، ظَلُّوا مشْرِكينَ مع أنهم يُوحِّدون هذا التَّوْحِيدُ الَّذي زعَمْتُمْ أنه هو التَّوْحِيدُ، وهذا شيءٌ معْلُومٌ بالضرورةِ، كما قال شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالمشركونَ باللهِ مُقِرُّونَ بوجودِهِ، المشركون بالله في العِبادَة، المشركون بالله في ألوهِيَّتِهِ وعبادَتِهِ، هم مشركونَ مثلُ الكفَّارِ أنفُسِهِم وغيرهم، من سئل عن الرُّبُوبِيَّةِ أَقَرُّوا به، فهُم يُقِرُّونَ بالله وبوجودِهِ وبرُبوبيَّتِهِ لكن ينكرونَ توحيدَه في العبادَةِ.

لو أخذنا تعريفَ التَّوْحِيد على حسبِ ما قالَهُ هؤُلاءِ المتكلِّمُونَ لكان هؤُلاءِ الَّذين يُقرُّون بِهِ ويعْبُدُونَ غيرَهُ لكانوا موحِّدِينَ، والأمر ليس كذلِكَ، فالله تعالى جعَلَهُم مُشركِينَ، وأجمعَ المسلِمُونَ على أنهم مشرِكُونَ، ومع ذَلِك هم يدَّعونَ التَّوْحِيدَ.

المهم: الآن نعرفُ أن هذا التَّوْحِيدَ الَّذي ذَكَرَهُ أهْلُ الكلامِ والنَّظَرِ هو توحيدٌ غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّهم خافُوا، هم لو زَادُوا عبارة: وواحِدٌ في أُلُوهِيَّتِهِ لا يُعبدُ سِواه. لو قالوا هذا لكان توحيدُهُم صَحِيحًا، لكن هُمْ قَصَروا التَّوْحِيد مع الأسفِ على الأفعالِ والصِّفَات.

وأما مسألةُ: واحِدٌ في ذَاتِهِ، لا قسيمَ له. فما عَلِمْنَا أحَدًا قالَهُ، ولا حاجةَ إلى ذِكْره؛ لأنَّه معلومٌ أن الرَّبَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس بأعضاءَ، لم يقُل أحدٌ بهذا، لكن هم يُرِيدُونَ أن ينَمِّقُوا الكَلام، فبدلا من أن يقالَ: إن أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ يجعَلُونَ التَّوْحِيد ثلاثةَ أقسامٍ، هم يقُولُونَ: التَّوْحِيدُ ثلاثة أقسام:

واحدٌ في ذاتِهِ، واحدٌ في صفاتِهِ، وواحد في أفعالِه، لكن هُناك فرْقٌ بين الثَّلاثةِ والثَّلاثةِ.

فالمشركون يُقِرُّونَ بذلك مع أنهم مشركونَ «**كَمَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَكَمَا عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ**».

على الوجه الَّذي ذَكَرْنَا توحيدُ الأفعالِ يعني: عندَهم الآن الأنواعَ الثَّلاثة: عندَهُم توحيدُ الذَّاتِ، وتوحيدُ الصِّفَاتِ، وتوحِيدُ الأفعالِ؛ توحيدُ الذَّاتِ: لا قسيمَ له، الأفعالِ: لا شَرِيكَ له، الصِّفَاتِ: لا شَبِيهَ له.

وَكَذَلِكَ النَّوْعُ الثَّانِي- وَهُوَ قَوْلُهُمْ: لَا شَبِيهَ لَهُ فِي صِفَاتِهِ-[١] فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْأُمَمِ مَنْ أَثْبَتَ قَدِيمًا مُمَاثِلًا لَهُ[٢] فِي ذَاتِهِ[٣] سَوَاءٌ قَالَ إِنَّهُ يُشَارِكُهُ أَوْ قَالَ: إِنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ، بَلْ مَنْ شَبَّهَ بِهِ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ فَإِنَّمَا يُشَبِّهُهُ بِهِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ.

وَقَدْ عُلِمَ بِالْعَقْلِ امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ فِي المَخْلُوقَاتِ يُشَارِكُهُ فِيمَا يَجِبُ أَوْ يَجُوزُ أَوْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الجَمْعَ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ[٤].

تكلَّمَ المُؤلِّف عن النَّوعِ الأوَّلِ الَّذي هو أشهرُ الأنواع عنْدَهم، وهو توحِيدُ الأفعَالِ، وبيَّن أنه باطِلٌ، إن الاقتصارَ عليه باطِلٌ، وأن المشْرِكينَ الَّذين وصَفَهم اللهُ بالشِّركِ وأجمعتِ الأُمَّةُ عليه كانوا يُوحِّدونَ الله تعالى، هذا التَّوْحِيدَ الَّذي قالَهُ.

[١] الكَلام ليسَ في توحِيدِ الذَّاتِ الآن، الكلامُ في تَوحِيدِ الصِّفَاتِ.

[٢] في نسخَةٍ ثانِيَةٍ: «**مُمَاثِلًا لَهُ فِي الْاسْتِوَاءِ**»، صحيحٌ الاستواءُ صِفَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ، لكن قصْرُهُ على الاستواءِ مُشْكِلٌ أيضًا، لو قال: لا قَسِيمَ له في صفاتِهِ.

[٣] قوله: «**لَيْسَ فِي الْأُمَمِ مَنْ أَثْبَتَ قَدِيمًا مُمَاثِلًا لَهُ فِي ذَاتِهِ**». الظَّاهِرُ -والله أعلم- الصَّواب: (في صِفَاتِهِ)؛ لأنَّ الكلامَ فِيهِ نظَرٌ، وهو قولُهُ: لا شَبِيهَ له في صفاتِهِ سواءٌ قال إنه يشارِكُه أو قال إنه لا فِعْلَ له، بل مَن شَبَّه شيئًا من مخلوقاتِهِ فإنما يشَبِّهُهُ في بعضِ الأُمورِ.

[٤] لو قلنا: إن لله تعالى مشابهًا يُشارُكه فيما يجِبُ ويجوزُ ويَلْزَمُ، لزِم الجمعُ بين النَّقِيضَيْنِ، ولكان الخَالِقُ واجبَ الوُجودِ، والمَخْلُوقُ واجِبَ الوُجودِ، هذا الجمع بين النَّقِيضَيْنِ، أو كان الخَالِقُ جائزَ الوُجودِ، والمَخْلُوق جائزَ الوُجودِ، هذا مُمتَنع، أو كان يجوزُ على الخَالِقِ النقْصُ والعَجْزُ كما يجوز على المَخْلُوق، وهذا أيضًا مُمتَنِعٌ.

وَعُلِمَ أيضًا بِالْعَقْلِ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودَيْنِ قَائِمَيْنِ بِأَنْفُسِهِمَا فَلَا بُدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ، كَاتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ وَالْقِيَامِ بِالنَّفْسِ[١].

وَالذَّاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ[٢].

فَإِنَّ نَفْيَ ذَلِكَ يَقْتَضِي التَّعْطِيلَ المَحْضَ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ خَصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ[٣].

فالمهم: أن الجمعَ بين النَّقِيضَينِ لا يمْكِنُ أن يكون كلٌّ من الاثْنَيْنِ واجبًا بنَفْسِهِ، هذا مستحيل أن يكون كلٌّ منْهُما واجبَ الوُجود بنفسِه، هذا تناقُضٌ؛ لأنَّه واجبُ الوُجودِ لَا بُدَّ أن يقابِلَه جائزُ الوجوبِ، أما واجبانِ قديمانِ فهذا شيءٌ ممْتَنِعٌ؛ لأنَّه جمْعَ بين النَّقِيضَينِ.

[١] أليسا مَوْجُودَينِ؟ إذن اشْتَرَكا في الوُجودِ، لكن هل يلْزَمُ من اشتراكهما في الوُجودِ تَساويهما فيه؟

الجوَاب: لا، قد يكون هذا مَوْجُودًا واجبَ الوُجودِ، والثَّاني مَوْجُودًا جائزَ الوُجودِ، اشتركا أيضًا في القيامِ بالنَّفْسِ أليس كل منهما قائمًا بنفْسِهِ؟ لكن بينهما فرْقٌ، أحدُهُما قائمٌ بنفْسِهِ استِقْلالًا والثَّاني قائم بنفسِه بإقامَةِ غيرِهِ لَهُ.

[٢] ومعْنَى الذَّاتِ: أن كُلَّ شَيئينِ قائِمَينِ بأنفُسِهِما فكلٌّ منْهُما ذاتٌ، فإذن: لَا بُدَّ بضرورةِ العقْلِ من تَسَاوِي كلِّ شيئينِ مَوْجُودين في الأصلِ المشتَرَكِ بينهما، وهو: الوُجودُ والقِيامُ بالنفْسِ والذَّاتِ والاتصافِ بالصِّفَاتِ، وما أشبَه ذلِكَ.

[٣] والعياذُ باللهِ يقولُونَ: نفْيُ الصِّفَات من توحيدِ الله لا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ إلا بنَفْيِ الصِّفَاتِ؛ لأنَّه مرَّ علينا قاعِدَةُ الجهْمِيَّةِ والمعتزلةِ: أن إثباتَ الصِّفَاتِ يستَلْزِمُ التَّشْبيهَ،

والتَّشْبِيهُ تشْرِيكٌ بين الخَالِق والمَخْلُوق في هذه الصِّفَةِ، فيلزم- على قولهم- أن مِنْ شرطِ التَّوْحِيد نفيُ الصِّفَاتِ.

تقدَّم أن المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ قالَ: إنه لا يُوجَدُ في مقالاتِ أحَدٍ من النَّاسِ إثباتُ خالِقَيْن للعالَم متَساوِيَينِ في جميع الصِّفَات.

وسبق أن قال: إن النُّظَّارَ من المتكلمين وغيرهم يرون أن التَّوْحِيدَ:

أولًا: أن الله تعالى واحدٌ في ذَاتِهِ؛ لا قَسِيمَ له، بمعْنَى أنه لا ينقَسِمُ.

ثانيًا: واحدٌ في صِفاتِهِ لا شَبِيهَ لَهُ.

ثالثًا: واحد في أفعاله لا شريكَ له، ويرون أن هذا هُو غايَةُ التَّوْحِيد،

وقال المؤلِّفُ عنهم: إن أشهَرَ أنواعِ التَّوْحِيدِ عندَهُم هو النوع الثَّالثُ؛ أي: أنه واحد في أفعاله لا شريكَ له.

وبيَّن المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لم يقُلْ أحدٌ من الخَلْقِ أن اللهَ تعالى له مشارِكٌ في أفعَالِهِ مسَاوٍ له من كلِّ وجْهٍ أبدًا، وأن هذا التَّوْحِيدَ الَّذي قالُوه هو والتَّوْحِيد الَّذي قالَهُ المشْرِكُونَ على حدٍّ سواءٍ؛ فإن المشركِينَ الَّذين يعبُدونَ مع الله غيرَهُ لا يُنازِعُون هؤُلاءِ في قولِهِمْ: إن الله واحِدٌ في أفعالِهِ لا شريكَ له، بل هم يقُولُونَ- أي: المشركون-: إن اللهَ واحِدٌ في أفعالِهِ لا شريكَ له.

وبينَّا أن هذه الأنواعَ الثَّلاثَةَ عندَهُم قد نقَص منها نَوْعٌ مهِمٌّ؛ وهو توحيدُ الأُلوهيةِ فإنهم لم يقُولُوا: وواحد في أُلوهيَّته لا شَرِيكَ له، وإنما مَعْنَى الإله عندَهُم: هو القادِرُ على الاختراع.

ثم ذكرَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ بعد هذا أن هذا التَّوْحِيدَ بجَميعِ أنواعِهِ فيه نَقْصٌ، فسيأتي أن قولَهم: واحدٌ في ذاتِه لا قِسَيمَ له. أنهم يُريدُونَ بذلك نَفْيَ الصِّفَات الخبَرِيَّةِ، بمعْنَى: أن الله ليس لَهُ يَدٌ، ولا وجه، ولا عينٌ وما أَشْبَه ذَلِك.

نقول: لو كان له هكَذا لكان له قَسِيمٌ، وكان يتَجزَّأُ ويتَقَسَّمُ من أقسامٍ وأجزاءٍ، فجعلوا هذا التَّوْحِيدَ يتضمَّنُ إنكارَ الصِّفَات الَّتي وَصَف الله بها نفْسَهُ، كذَلِك واحدٌ في صفاتِهِ لا شَبيهَ له هذا أيضًا قاصِرٌ؛ لأنَّ كلمة: (لَا شَبِيهَ له) المعتَزِلَةُ يُنكرون الصِّفَات ويقول: إن هذا تَوحيدٌ، لا يقُولُونَ هذا توحيد؛ لأننا لو أثْبَتْنَا الصِّفَاتِ لشبَّهنا الله بخلقِهِ، واللهُ تعالى واحِدٌ في صفاتِهِ لا شبيهَ لَه.

فتبين أيضًا أن هذا التَّوْحِيدَ مُجْمَلٌ فيه حَقٌّ وباطِلٌ؛ لأنَّهم إن أرادُوا لا شبيهَ مُطْلَقَ المشابهَةِ، فهذا ليس بصحيح ما من مَوْجُودين- كما قال المُؤلِّف- إلا وبينَهُما اشتراك في مُطْلَقِ الصِّفَةِ كالوُجودِ والذَّاتِ والقيام بالنفس، وما أشبه ذَلِك.

لو أرادوا: لا شَبِيهَ له المشابَهَة المطْلَقَة. هذا أيضًا خطأٌ؛ لأنَّه ما مِن أحد يقولُ: إنَّ اللهَ تعالى له شَبِيهٌ مُشَابَهَةٌ مطْلَقَةٌ، فتبين أيضًا أن هذا التَّعرِيفَ بالتَّوْحِيد ناقِصٌ، واحدٌ في أفعالِه لا شريكَ له.

المُؤلِّف أيضًا سيَنْتَقِدُهم على هذا الإطلاقِ والإجْمالِ؛ لأنَّهم يقُولُونَ: ما من أحد يقول: إن لله مُشارِكٌ في أفعالِه مسَاويًا له من كُلِّ وجْهٍ أبدًا، حتى القدرِيَّةُ الَّذين يقُولُونَ: إن العبدَ يخلُقُ فِعْلَه، وأن الله لم يخلُقْ فِعْلَ العبد، لا يَرَوْنَ أن العبد مُستَقِلٌّ ومشارك، يَرَوْنَ أن الله خالِقٌ للعَبدِ وخالِقٌ لقُدْرَتِهِ الَّتي مكَّنته من الفِعْلِ.

ثُمَّ إِنَّ الجَهْمِيَّةَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ أَدْرَجُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ، فَصَارَ مَنْ قَالَ: إِنَّ للهِ عِلْمًا أَوْ قُدْرَةً، أَوْ إِنَّهُ يُرَى فِي الْآخِرَةِ، أَوْ إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُشَبِّهٌ لَيْسَ بِمُوَحِّدٍ[١].

وَزَادَ عَلَيْهِمْ غُلَاةُ الْفَلَاسِفَةِ وَالْقَرَامِطَةِ فَنَفَوْا أَسْمَاءَهُ الْحُسْنَى وَقَالُوا: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، فَهُوَ مُشَبِّهٌ لَيْسَ بِمُوَحِّدٍ.

وَزَادَ عَلَيْهِمْ غُلَاةُ الْغُلَاةِ وَقَالُوا: لَا يُوصَفُ بِالنَّفْيِ وَلَا الإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا تَشْبِيهًا لَهُ. وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ وَقَعُوا مِنْ جِنْسِ التَّشْبِيهِ فِيمَا هُوَ شَرٌّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ، فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالْمُمْتَنعاتِ وَالمَعْدُوماتِ وَالجَمَادَاتِ، فِرَارًا مِنْ تَشْبِيهِهِمْ -بِزَعْمِهِمْ- لَهُ بِالْأَحْيَاءِ[٢].

---

[١] صارَ قولـهُمْ واحِدًا في صِفاتِهِ لا شَبِيهَ له، بهذا الإجمال يتوصَّلُ به إلى نفي الصِّفَاتِ.

حتى الأَشَاعِرَةُ الَّذين أنكرُوا بعض الصِّفَاتِ يقُولونَ: إِنَّ نفْيِ الصِّفَاتِ الَّتي نَفَيْناهَا ليس تَوحِيدًا، ثـم الَّذين أنكـرُوا الصِّفَات وأثْبَتُوا الأسْماءَ مثلَ الجهميَّةِ والمعتَزِلَةِ يقُولُونَ: إن نفْـي الصِّفَاتِ وإثباتَ الأَسْماءِ توحيدٌ، ثم إن الَّذين أنكـرُوا حتى الأَسْماءَ مثل غُلاةِ الفلاسِفَـةِ والقرامِطَةِ وشِبْهِم يقُولُـونَ: إِنَّ نَفْيَنَا للأسْماءِ والصِّفَاتِ توحيدٌ.

[٢] ثم غُلاةُ الغُلاةِ الَّذين أنكروا وَصْفَه بالإثْبَات وبالنَّفْي يقُولُونَ: إن هذا هو التَّوْحِيدُ؛ لأنَّ إثباتَ ذَلِك تَشْبِيهٌ، والتشبيهُ يُنافي التَّوْحِيدَ؛ لأنَّه واحِد في صفاتِهِ لا شبيهَ له.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةَ للهِ لَا تَثْبُتُ لَهُ عَلَى حَدِّ مَا يَثْبُتُ لِمَخْلُوقٍ أَصْلًا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الذَّاتِ وَإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ؛ فَإِذَا لَـمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ الذَّاتِ إِثْبَاتُ مُمَاثَلَةٍ لِلذَّوَاتِ لَـمْ يَكُنْ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ إِثْبَاتُ مُمَاثَلَةٍ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَصَارَ هَؤُلَاءِ الجَهْمِيَّةُ المُعَطِّلَةُ يَجْعَلُونَ هَذَا تَوْحِيدًا؛ وَيَجْعَلُونَ مُقَابِلَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا، وَيُسَمُّونَ أَنْفُسَهُم المُوَحِّدِينَ.

وَكَذَلِكَ «النَّوْعُ الثَّالِثُ» وَهُوَ قَوْلُـهُمْ: هُوَ وَاحِدٌ لَا قَسِيمَ لَهُ فِي ذَاتِهِ[١].

فتبَيَّنَ الآن أن التعريفَ الثَّانِي الَّذي هو قولهُم: واحدٌ في صِفَاتِهِ لا شبِيهَ له، أنه على إجمالِهِ فيه حقٌّ وباطِلٌ، وهذه المناقَشَةُ من المُؤلِّف قوِيَّةٌ جِدًّا، وهكذا يجِبُ علينا أن لا نغْتَرَّ بظاهِرِ اللفْظِ؛ لأننا إذا قَرَأْنَا أقسام التَّوْحِيد عند هؤُلاءِ النُّظَّارِ نظُنُّ هذا غايَةَ التَّوْحِيد، وهذا القِمَّةَ، لكن عندما نُناقِشُ ونعرفُ ما يريدُ هؤُلاءِ نعْرِفُ المقصودَ.

فالحاصل: أنه يجِبُ عَلَيْنا أن نعرِفَ كيف نُبطِل هذا التَّعرِيفَ بالتَّوْحِيد عند هؤُلاءِ النُّظَّارِ.

[١] كلامُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بداَهُ مِنَ الآخرِ؛ يعني:

ردَّ أولًا على قولِهِمْ: (واحِدٌ في أفعَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ).

ثم ردَّ على قولهم: (واحِدٌ في صفاتِهِ لا شَبيهَ لهُ).

ثُمَّ ردَّ على (واحِدِ لا قسيمَ له في ذلِكَ)، فجعل النوع الأوَّلَ عند الردِّ جعله النوعَ الثَّالث يُسَمُّون هذا لفًّا ونشْرًا مشوَّشًا يعني: غيرَ مرتَّبٍ.

أَوْ لَا جُزْءَ لَهُ أَوْ لَا بَعْضَ لَهُ؛ لَفْظٌ مُجْمَلٌ، فَإِنَّ اللهَ -سُبْحَانَهُ- أَحَدٌ صَمَدٌ، لَـمْ يَلِدْ وَلَـمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ؛ فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَرَّقَ، أَوْ يَتَحَيَّزَ[١]، أَوْ يَكُونَ قَدْ رُكِّبَ مِنْ أَجْزَاءٍ[٢]؛ لَكِنَّهُمْ يُدْرِجُونَ فِي هَذَا اللَّفْظِ نَفْيَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَمُبَايَنَتِهِ لِخَلْقِهِ، وَامْتِيَازِهِ عَنْهُمْ.

---

[١] التحيُّز ممنوعٌ، فلا يُمكِنُ أن يَصِفَهُ بفوقِ العَالَمِ، ولا ينحَازَ عن المَخْلُوقاتِ، وما أشبهَ ذلِكَ.

[٢] كذلِك أيضًا يُنْكِرُونَ اليدَ والوجْهَ والعَينَ بحُجَّة أن هذه أجزاءُ، وأن التَّوْحِيدَ هو أن تُوحِّدَ اللهَ في ذاتِه فتقولُ: لا قسيمَ له، ويجعلون هذا من التَّقْسيمِ، فصَارُوا في الحقيقةِ يريدُونَ بهذه الكلماتِ المجْمَلَةِ معنًى باطلًا، ويجبُ هنا أن نُلاحِظَ أنهم يَدُسُّونَ السُّمَّ في الدَّسمِ.

يقُولُونَ مثلًا: سبحانَ من تنزَّهَ عن الفَحشاءِ. ما مَعنى هذا؟

يقول الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ [الأعراف:٢٨]، فأنت عندما تَقُولُ هذه الكلمة تقول: هذه طَيِّبة، لكن هم يُرِيدُونَ بقولِهِمْ: سبحانَ من تَنَزَّهَ عن الفحشاءِ. أن أفعال العبادِ ليْستْ مخلُوقَةً لله؛ لأنَّ أفعالَ العبادِ تَتَضَمَّنُ الفحشاءَ، كذا يقُولُونَ: سبحان من تنزَّه عن الأبعَاضِ والأعْراضِ والأغراض -بِالْغَيْنِ-.

هذه كلماتٌ مُجملة ظاهِرُها حسَنٌ، لكن يُريدونَ بمن تنزَّه عن الأبعَاضِ؛ يعني: أنه ليسَ له وجهٌ ولا يَدٌ ولا عَيْنٌ، والأعراض يعني: لا يغْضَبُ ولا يُحبُّ ولا يَرْضَى ولا يَكرَهُ؛ لأنَّ هذه صِفَات عرَضِيّة، والأعراض يعني: الحِكمة، إن الله ليس بحكِيمٍ بزعْمِهم.

وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ المَعَانِي الْمُسْتَلْزِمَةِ لِنَفْيِهِ وَتَعْطِيلِهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ مِنَ التَّوْحِيدِ.

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا يُسَمُّونَهُ تَوْحِيدًا فِيهِ مَا هُوَ حَقٌّ، وَفِيهِ مَا هُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ جَمِيعُهُ حَقًّا[١].

فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ إِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ كُلِّهِ لَمْ يَخْرُجُوا مِن الشِّرْكِ الَّذِي وَصَفَهُمْ بِهِ فِي الْقُرْآنِ وَقَاتَلَهُمْ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَعْتَرِفُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[٢].

قلنا قبل ذَلِك: إنَّ التَّوْحِيد في أقْسامِهِ ليس فيه إلا نَقْصُ توحيدِ الألوهِيَّةِ، تبين الآنَ أن كُلَّهُ نقْصٌ، تبيَّنَ بعد مناقشة المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ لَهُ بأنه يَعْلَمُ خبَايَاهُمْ، تبيَّنَ أنه كلَّهُ نقْصٌ؛ لأنَّهم يُريدُونَ بهذا اللفْظِ المجمل معانيَ باطلةً.

ولاحظوا ما يتَرَتَّبُ أو ما يُعارَض به كلُّ واحد من هذه الأقسَامِ الثَّلاثة؛ لأنَّ هذا مُهِمٌّ جدًّا، يعني: الأسئلة أو الاعتراضَ الَّذي يُمكن أن يُورَدَ على كل قِسْم من هذه الأقسامِ، ما يُورَدُ على قولهم: (في أفعَالِه لا شَريكَ له)، وما يورَدُ على قولهم: (في صِفاتِهِ لا شبيهَ له)، وأن منهم من جَعَلَ إنكارَ الصِّفَات من التَّوْحِيد، وما يرِدُ على قولِهِمْ: واحدٌ في ذاتِهِ لا قَسِيمَ لَهُ.

[١] يعني: لو قُدِّر أنهم أرَادُوا في ظاهِره معنَاهُ الحقِيقِيَّ، مع أنهم لا يُريدُونَ هذا كما سبق، لكن لو فُرِضَ أنهم أرادوا المعْنَى الحقِيقِيَّ المتبادَرَ مِنْ هذا اللفْظِ فهو حَقٌّ، فإن المشركِينَ إذا أقرُّوا بهذه الأشياء، هل يكونُونَ موحِّدِينَ؟ نقول: بقي عليكم توحيدُ الأُلُوهِيَّةِ.

[٢] تعريفُ التَّوحيدِ الَّذي زَعَمَه المتكَلِّمُونَ غايةَ التَّوْحِيد عليه مُناقَشاتٌ:

أولًا: من جِهَةِ قُصورِهِ حيث أسقَطَ توحيدَ الألوهِيَّةِ، وعلى هذا فليس بصالِحٍ إطْلاقًا.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِلَهِ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ، كَمَا ظَنَّهُ مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الْإِلَهِيَّةَ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ دُونَ غَيْرِهِ فَقَدْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُقِرُّونَ بِهَذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

بَلِ الْإِلَهُ الْحَقُّ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِأَنْ يُعْبَدَ، فَهُوَ إِلَهٌ بِمَعْنَى مَأْلُوهٍ؛ لَا إِلَهَ بِمَعْنَى آلِهٍ[١]؛ وَالتَّوْحِيدُ: أَنْ يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْإِشْرَاكُ أَنْ يُجْعَلَ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ.

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ غَايَةَ مَا يُقَرِّرُهُ هَؤُلَاءِ النُّظَّارُ؛ أَهْلُ الْإِثْبَاتِ لِلْقَدَرِ الْمُنْتَسِبُونَ إِلَى السُّنَّةِ إِنَّمَا هُوَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّ اللهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَعَ هَذَا فَالْمُشْرِكُونَ كَانُوا مُقِرِّينَ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ[٢].

ثانيًا: من جِهَةِ إجمالِهِ، حيث إن هذا الكلامَ الَّذي قَالُوه يدْخُلُ فيه أشياء هم أنكرُوها والله تعالى أَثْبَتَها.

[١] إذن الإِلَهُ بمعْنَى مَأْلُوه؛ أي: مَعبودٌ أو مُستحَقٌّ أن يُعبَدَ، المُؤَلِّف يقول: بل الإلهُ الحَقُّ هو الَّذي يَستَحِقُّ أن يُعبَدَ، أما هذه الإِلِهَةُ فلَيْست آلهَةً حقًّا؛ لأنَّها لا تَسْتَحِقُّ أن تُعبَدَ.

[٢] إذن ليس ما يُقَرِّرُهُ هؤُلاءِ هو التَّوْحِيد ما دَامَ أن المشْرِكينَ يُقِرُّون به ويأْخُذونَهُ أيضًا ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]، ومع ذَلِك فَهُم مُشْركون، فدَلَّ هذا على أن ما ذَكَرَهُ هؤُلاءِ ليسَ بتَوحيدٍ عندَ اللهِ.

وإذا سأَلَ سائلٌ: هل نأخُذُ معْنَى: (لا شريكَ له) على ظاهِرِهِ؟

وَكَذَلِكَ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيد: غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ مِن التَّوْحِيدِ هُوَ شُهُودُ هَذَا التَّوْحِيدِ، وَأَنْ يَشْهَدَ أَنَّ اللهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ وَخَالِقُهُ، لَا سِيَّمَا إِذَا غَابَ الْعَارِفُ[١] بِمَوْجُودِهِ عَنْ وجُودِهِ، وَبِمَشْهُودِهِ عَنْ شُهُودِهِ، وَبِمَعْرُوفِهِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَدَخَلَ فِي فَنَاءِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، بِحَيْثُ يَفْنَى مَنْ لَمْ يَكُنْ وَيَبْقَى مَنْ لَمْ يَزَلْ، فَهَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ الْغَايَةُ الَّتِي لَا غَايَةَ وَرَاءَهَا[٢].

فالجواب: أن هؤلاءِ القَدَرِيَّةَ مثلًا يُنكِرُونَ أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يخلُقُ أفعالَ العِبادِ، فيَجْعَلُونَ لله شَرِيكًا، لكنه لا يُسَاوِي اللهَ تعالى في خلْقِه، وكذَلِك الثَّنوِيَّةُ يقُولُونَ: إن العالَمَ له خَالِقَانِ؛ النورُ والظُّلْمَةُ، فإذا جعلناه على ظاهِرِهِ وأنه لا شريكَ له فهُو الحقُّ، كما أن قولهم: واحدٌ في صفاتِهِ لا شَبِيهَ له على ظاهِره حَقٌّ، لكن هم يُرِيدونَ به معْنًى باطلًا، فلذَلِك نقول: هذا فيه حقٌّ وفيه باطِلٌ، فإن أرادُوا به المعْنَى الحقَّ صارَ حقًّا، وإن أرادوا به المَعْنى الباطِلَ صارَ باطِلًا، ولهذا يقول المُؤلِّف: (إِنَّهُ لفظٌ مجْمَلٌ)، اللفظ المجمل الَّذي يحتَمِلُ مَعْنَيينِ.

[١] العارِفُ يُطلِقُونَه على الصُّوفِيِّ، يقول: هو الَّذي عَرَفَ الله، وهؤُلاءِ عندهم فَنَاءٌ في توحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ بمعْنَى كما قالَ المُؤلِّف: أنه يشْهَدُ أن الله ربُّ كُلِّ شيءٍ ومَلِيكُهُ وخالِقُهُ، لكنه يغِيبُ بمَوْجُودِهِ عن الوُجودِ، وبمشْهُودِهِ عن شُهودِهِ، وبمعروفِهِ عن معْرِفَتِهِ؛ معْنَى يغيبُ بهذه الأشياء يعني: عندما يُفكِّرُ هو بزعْمِهِ يفكِّرُ في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَغِيبُ حتى عن نفسِه، ينسى نفسه فيقول: إنه يَغِيبُ بمَوْجُودِهِ عن وُجوده؛ (مَوْجُودِه) هو اللهُ، (عنْ وُجُودِهِ) عن كُلِّ الوُجودِ، وينْسَى كُلَّ شيءٍ حتَّى نفْسَهُ.

[٢] لا شكَّ أن هذه حالَةٌ قد تَرِدُ للإنسان مَعَ قُوَّةِ العِبادَةِ والرغْبَةِ والمَحَبَّة

لكنَّها قاصِرَةٌ في الحقِيقَةِ؛ لأَنَّه إذا غاب بمَوْجُودِهِ عن وُجودِهِ صارَ كأنه آلةٌ لا تَعْمَلُ بنِيَّةٍ، ويغِيبُ حتى عن عِبادَتِهِ، لا يدْرِي ما يصنَعُ في عبادته؛ لأَنَّه مثلُ ما لو قُلْنَا أن الإِنسَان إذا لاقَاهُ صدِيقٌ له يُحِبُّهُ حُبًّا شَدِيدًا، لاقَاهُ لأوَّلِ مرَّةٍ تجِدُ ينْدَهِشُ وينْسَى كلَّ شيءٍ كأن لا شيءَ أمامَه سِوى هذا الإنسانِ، حتى إنه رُبَّما يتَصَرَّفُ من شِدَّة الفرح تَصَرُّفًا غيرَ لائقٍ؛ لأَنَّه اندهش، ذهب فِكْرُه وقلْبُه بهذا الشَّيء الواردِ على قلْبِهِ.

هؤُلاءِ يَغِيبُونَ بمَعبودِهِمْ حتَّى عن عبادَتِهِم، فإذا قام يُصَلِّي ويرْكَعُ ويسْجُدُ ويقومُ ويسْجُد ويُسَبِّحُ ويقرأُ يَغيبُ عن هذا؛ لأَنَّه ما في قلبِه الآن مُشَاهَد إلا المعبُودُ، فيغِيبُ عن نفسِه وعن فِعْلِه.

فهُم يرون هذا غايَةَ الكَمالِ، والصَّواب: أنها لَيْسَتْ غايَةَ الكمالِ بل هذا نقْصٌ.

فهل غابَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بمَعْبودِهِ عن عبادَتِهِ وهو أَوَّلُ العابِدِينَ وأكمَلُهُمْ؟

الجوَاب: لا، بلْ كان يسْمَعُ بكاءَ الصَّبِيِّ وهو في الصلاة فيُوجِزُ مخافَةَ أن تُفْتَتَنَ أُمُّهُ[1]، وكان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يرى أصحابَه من ورَائِه[2]، ويراهم إذا تأَخَّرُوا في الصُّفوفِ، وكان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أيضًا يبْقَى للحسَنِ وهو ساجد حتى يقضيَ نَهْمَتَهُ من ركوبِه على ظهرِه[3].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، رقم (٧٠٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم (٤٧٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، رقم (٧١٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها، رقم (٤٣٤).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٤٤).

وهل هؤُلاءِ أكمَلُ من الرَّسولِ ﷺ؟!

ليسوا أكملَ مِنَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بلا شَكٍّ.

فالحاصل: أن هؤُلاءِ يجْعَلُونَ غايَةَ المعرِفَةِ والتحقيقِ أن يصِلَ المرء إلى هذه الغايَةِ، نقول: لا، الغاية أن يكونَ الإِنسَان مُتَّزِنًا قائمًا بهذا، يعبُدُ الله حقًّا، لكنه لا يَغِيبُ بمَعْبودِهِ عن عبادَتِهِ، ولا بمَوْجُودِهِ عن وجودِهِ، ولا بمعروفِهِ عن مَعْرِفَتِهِ.

وإذا سأل سائل: هل يجوز أن نُطلِقَ على الله -سبحانه- اسمَ المَوْجُود؟

فالجوَاب: لا، أبدًا هذه بِدْعَةٌ، ربما تؤدِّي إلى وَحْدَةِ الوُجودِ، إذا قال: أنت وجُودِي؛ معناه: أنه يجعَلُ اللهَ هو ونفسُه هو الله، وهذا مُنكَر عظيمٌ جدًّا؛ لأنَّه لم يرِد في الأسْماء الحسنى، هل مِنْ أسْماءِ الله المَوْجُودِ؟

ليس من أسْماء الله المَوْجُود؛ يصِحُّ أن تخبر بأنَ الله مَوْجُود لكن لا يجوزُ أن تُسَمِّيَ الله مَوْجُودًا؛ لأنَّ المَوْجُود اسم مطْلَقٌ يشمَلُ الناقص والكامِلَ والخَبيثَ والطَّيِّبَ، وما كان منقَسِمًا لا يمكن أن يقالُ في إطلاقِهِ على الله عَزَّوَجَلَّ، لكن هذه من العباراتِ المبْتَدَعَةِ الَّتي يجِبُ النهْيُ عنها وإنكارُها.

إذا دخَلَ الإنسانُ في فَناءِ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ بحيث يغِيبُ عن كلِّ شيءٍ إلا عن الله، ولا شك أن هذه حالَةٌ قاصِرَةٌ، وأنها لا تكون بها لا دُنيا ولا دين، حتى الدِّين لا يقوم بها فضْلًا عن الدُّنْيا، وهذا مما يُدْخِلُهُ الشيطان على بعضِ النَّاس.

أقول: إن هذه مسائلُ خطيرَةٌ؛ لأنَّ حقيقَةَ العِبادَةِ الاتِّباعُ، فالعِبادَةُ مبنيَّة على أمرين هامَّيْنِ: الأوَّلِ: الحُبُّ، والثَّانـي: التَّعْظِيـمُ؛ فبالحُبِّ يكـون الإخـلاصُ؛ لأنَّك إذا

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا هُوَ تَحْقِيقُ مَا أَقَرَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَلَا يَصِيرُ الرَّجُلُ بِمُجَرَّدِ هَذَا التَّوْحِيدِ مُسْلِمًا فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا للهِ، أَوْ مِنْ سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالمَعْرِفَةِ يُقَرِّرُونَ هَذَا التَّوْحِيدَ مَعَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، فَيَفْنَوْنَ فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مَعَ إِثْبَاتِ الخَالِقِ لِلْعَالَمِ المُبَايِنِ لِمَخْلُوقَاتِهِ، وَآخَرُونَ يَضُمُّونَ هَذَا إِلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ فَيَدْخُلُونَ فِي التَّعْطِيلِ مَعَ هَذَا، ....

أحببتَ الله أخلَصْتَ له، وبالتَّعْظيمِ تكون المتابَعَةُ وعدمُ الخروجِ عن شرْعِهِ، كلُّ إنسان يعبُدُ الله بغيرِ هذَيْن القِسْمينِ فليس بعابِد، فلَا بُدَّ من الإخلاصِ، ومنْشَؤهُ الحُبُّ، ولَا بُدَّ من متابَعَةِ الشَّرْعِ، وهذا منشؤهُ التعْظِيمُ.

وإذا سأل سائل: ما المقصودُ بالحَقيقَةِ الكونيَّةِ؟

فالجوَاب: المُراد بشهودِ الحقِيقَةِ الكونِيَّةِ أنهم يَغِيبونَ عن مشَاهَدَةِ الكونِ بالخَالِقِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ولا يُعظِّمُونَ الأمْرَ والنهْي حتى إن بعضَهُم ربما يذْكُرُه المؤلِّفُ أو لا يذْكُرُه، بعضُهم يُسقِط الأمرَ والنهي إذا بَلَغَ الإنسانُ منْهُم مرْتَبَةً معيَّنَةً، قالوا: هذا شَهِدَ الحقيقةَ فلا يُؤمَرُ ولا يُنهى حتى فسَّرُوا اليقين في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، بمشَاهَدَةِ مقامِ الرُّبوبيَّةِ؛ أي: أنك تعبُدُ الله إلى أن تصِلَ إلى هذه الدَّرجَةِ، فإذا وصَلْتَ سقَطَتْ عنكَ العِبادةُ، ولا شكَّ أن هذا تحرِيفٌ للقُرآنِ، وأن المُراد: حتى يأتيكَ المَوْتُ؛ لأنَّ المَوْت يتيقَّن به الإنسانُ ما وُعِد ويشَاهِدُ أمورَ الآخِرَةِ.

الحاصِلُ: أن هؤُلاءِ المتَصوِّفَةَ الَّذين يشْهُدون الحقيقَةَ الكونِيَّةَ يَغيبُونَ عن الشَّرعِ والقَدَرِ، يغِيبُونَ بمشهودِهم عن شهادتِهم، وبمعبودِهِم عن عبادَتِهم، وبمَوْجُودهِمْ عن وجُودِهِ.

وَهَذَا شَرٌّ مِنْ حَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ[١].

وَكَانَ جَهْمٌ يَنْفِي الصِّفَاتِ وَيَقُولُ بِالجَبْرِ، فَهَذَا تَحْقِيقُ قَوْلِ جَهْمٍ[٢]، لَكِنَّهُ إِذَا أَثْبَتَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالثَّوَابَ وَالْعِقَابَ فَارَقَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[٣]، لَكِنَّ جَهْمًا وَمَنِ اتَّبَعَهُ يَقُولُ بِالْإِرْجَاءِ؛ فَيَضْعُفُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ عِنْدَهُ.

---

[١] لأنَّ بعضَ المشْرِكينَ يُقرُّون بالصِّفَاتِ ويُنكِرُونَ البَعْضَ، وهؤُلاءِ يُنكرُونَ جميعَ الصِّفَاتِ، فتَوحِيدُ كثيرٍ من المشركين خيرٌ منه.

[٢] عرفنا أن الجَهمِيَّة يقُولُونَ بالجَبْر؛ ومعْنَى الجبرِ: أن الإنسانَ مُجبَرٌ على عملِهِ، ليس له إرادَةٌ ولا اختِيارٌ، ولكن هل هذا فيه تعْظِيمٌ للأمْرِ والنَّهْي؟!

الجوَاب: لا؛ فهو يقولُ بالإرجاءِ، والقولُ بالإرجاء يُضْعف الأمرَ والنَّهي، الإرجاءُ معْنَاهُ أن الطاعاتِ ليست داخِلَةً في الإِيمَانِ، وأن الإِيمَانَ هو الإقرارُ بالقَلْبِ، وعلى هذا فالأعمالُ لا تدْخُلُ في الإِيمَانِ، فلا يُنقِصُ الإِيمَانَ معصِيَةٌ ولا يَزيدُه طاعَةٌ، يقول: أفجرُ النَّاس وأتقى النَّاس في الإِيمَانِ سواء؛ ولذَلِك عندَ جَهْم ومن تابَعَهُ أن الزانِيَ والسارق وشاربَ الخمْرِ واللائطَ كلُّ هؤُلاءِ ليسوا فُسَّاقًا، هؤُلاءِ مؤمنون كامِلُو الإِيمَان، إيمانهم مثلُ إيمانِ جِبْريلَ وميكائيلَ ومحمدٍ ﷺ.

[٣] إذا كان الإِنسَان يعتقِدُ هذه العَقيدَةَ فهل يتَهَاونُ في الأمر والنَّهْي؟

نعم، يتهاونُ ما دام يقولُ: إن الرجُلَ سيكونُ مؤمنًا كاملَ الإِيمَانِ لو زَنَا ولو سَرَق ولو شَرِبَ الخَمر ولو قتَلَ النفْسَ، فيكون الأمرُ والنهي لدَيْهِ ضعيفًا، ولهذا يقول المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: إن القول بالإرجاء يُضعف الأمرَ والنهي والعِقابَ والثَّوابَ، عندهم

وَالنَّجَّارِيَّةُ والضِّرَارِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ يَقْرَبُونَ مِنْ جَهْمٍ فِي مَسَائِلِ الْقَدَرِ وَالإِيمَانِ، مَعَ مُقَارَبَتِهِمْ لَهُ أيضًا فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ.

والكُلَّابِيَّةُ[١] وَالْأَشْعَرِيَّةُ خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ للهِ الصِّفَاتِ الْعَقْلِيَّةَ، وَأَئِمَّتُهُمْ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةَ فِي الجُمْلَةِ كَمَا فُصِّلَتْ أَقْوَالُـهُمْ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَأَمَّا فِي بَابِ الْقَـدَرِ وَمَسَائِلِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ فَأَقْوَالُـهُمْ مُتَقَارِبَةٌ.

الزاني والسارِقُ وقاتِلُ النفْسِ وما أشبه ذَلِك لا يدخُلُونَ النَّار؛ لأنَّ عنده هذا ليس له علاقة بالإِيمانِ، وكل مؤمِنٍ فهو في الجنَّةِ، وعلى هذا فكلُّ من عمِل هذه الكبائرَ فإنها لا تُنْقِصُ إيمانَه ولا تَحول بينَهُ وبين دُخولِ الجنَّةِ بدون أن يدخُلَ النَّار، فمن يعتقِدُ هذه العَقيدَةِ فإن ميزان الأمرِ والنَّهي والعِقابِ والثَّوابَ عنده لا شَيء.

حقيقة مذهب جهْمٍ الَّذي هو الإرْجَاءُ يصلُحُ لفُسَّاقِ هذا الزَّمان يقُولُونَ: ما دام أنه الواحدُ يسْرِقُ ويزْني ويشربُ الخمْرَ وكل شَيء، وهو مؤمنٌ كإيمانِ جِبريلَ وميكَائيلَ ومحمَّدٍ، إذن دَعُونا نَزْني ونسْرِقُ ونفعل الأشياء الَّتي نُحِبُّهَا، والحمد لله ونرفَعُ الرايات على أننا مؤمنون كإيمانِ محمَّدٍ وجبريلَ وميكائيل، ولا شك أن هذا قولٌ من أبطلِ الأقوالِ.

يقُولُونَ: إن الجَهْمِيَّةُ فيهم ثلاثُ جِيماتٍ -أعاذنا الله مِنَ الجِيماتِ-: الجهْم، والجبْرُ، والإرجَاءُ. وبئس الجيمات الثلاث.

[١] الكُلَّابِيَّة مُتقدِّمين على الأشعَريَّة، والكُلَّابيَّة هم: أتباع أبي محمد عَبدِ الله ابنِ سعيد بْنِ كُلَّابٍ.

والكُلَّابِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ، الَّذِي سَلَكَ الْأَشْعَرِيُّ خُطَّتَهُ، وَأَصْحَابُ ابْنِ كُلَّابٍ كَالحَارِثِ الْمُحَاسَبِيِّ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيِّ وَنَحْوِهِمَا خَيْرٌ مِن الْأَشْعَرِيَّةِ فِي هَذَا وَهَذَا.

فَكُلَّمَا كَانَ الرَّجُلُ إِلَى السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ أَقْرَبَ كَانَ قَوْلُهُ أَعْلَى وَأَفْضَلَ.

والكرَّامِيَّة قَوْلُهُمْ فِي الإِيمَانِ قَوْلٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَسْبِقْهُمْ إِلَيْهِ أَحَدٌ[١].

حَيْثُ جَعَلُوا الإِيمَانَ قَوْلَ اللِّسَانِ، وَإِنْ كَانَ مَعَ عَدَمِ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ، ....

---

[١] وإذا سأل سائل: هل نُكفِّرُ هؤلاءِ؟

فالجوَاب: لا، ليس عَلَيْنا نحن الآن أن نتكَلَّمَ بالتَّكفِيرِ، نتكلم بالمقَالاتِ، هذه المقالَةُ خاطِئَةٌ؛ لأنَّ مسألَةَ التكفِيرِ مسألَةٌ دَقِيقَة جدًّا ولا تعنينا هذه المسألة.

ولا نستَطِيعُ أن نحكُمَ حُكمًا عامًّا؛ لأنَّ بعضَهُم يكونُ أقربَ إلى السُّنَّةِ والجماعَةِ في باب وأبعدَ في باب آخر.

فمثلًا الأشَاعِرَة بالنِّسبة للمُعْتَزِلَةِ لا شكَّ أنهم أقربُ إلى السُّنَّةِ والجماعة في باب الصِّفَاتِ.

وإذا سأل سائل: هل يمكِنُ أن نُفَضِّلَ بعضَهُم على بَعض على الإطلاقِ؟

الجوَاب: لا، فلا يصْلُحُ ذَلِك؛ لأنَّهم قد يكونون مخالِفين كثيرًا في القَدَرِ مثلًا، في الإرْجاءِ، فلا يمكن أن نفضِّل بعضًا على بعض على سبيلِ الإطلاقِ.

نقول: في الصِّفَات لا شكَّ أن أقربَهم الأشْعَرِيَّةُ بل الماتُرِدِيةُ أقربُ منهم؛ لأنَّهم يَزِيدونَ عن الأشْعريَّةِ بعضَ الصِّفَات الَّتي يُنْكرهَا الأشاعِرَةُ.

فَيَجْعَلُونَ الْمُنَافِقَ مُؤْمِنًا؛ لَكِنَّهُ يَخْلُدُ فِي النَّارِ، فَخَالَفُوا الجَمَاعَةَ فِي الإِسْمِ دُونَ الحُكْمِ[١].

وَأَمَّا فِي الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ وَالْوَعِيدِ: فَهُمْ أَشْبَهُ مِنْ أَكْثَرِ طَوَائِفِ الْكَلَامِ الَّتِي فِي أَقْوَالِهَا مُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ.

---

[١] هذا أيضًا من المُرْجِئَةِ، المرجئةُ الأَوَّلُونَ الجهمِيَّة يقُولُونَ: الإِيمَانُ مُجَرَّدُ إقرارِ القَلْبِ، إذا أقررتَ أنَّ الله مَوْجُود هذا الإِيمَانُ عنْدَهُم، القول لا يدْخُلُ في الإِيمَانِ، الفِعْل لا يدْخُل في الإِيمَانِ.

الكرَّامِيَّةُ يقُولُونَ: العقيدَةُ ليس لها دخلٌ في الإِيمَانِ، الإِيمَانُ قولُ اللِّسانِ فقط، وإن كان مع عَدمِ تصْدِيقِ القَلْبِ على رأي هؤُلاءِ يكون المنافِقُون مؤمِنِين، لكن مع ذَلِك يقولُ: المنافق مؤمِنٌ مخلَّدٌ في النَّارِ، فهُم وافقوا الجماعَةَ بالحكم دُونَ الاسم؛ الحكم واحدٌ يقول: فخالَفُوا الجماعة في الاسم دون الحكم إذن وافَقُوهم في الحكم دون الاسمِ؛ يعني المنافق نحن نقول: إنه مخَلَّدٌ في النَّار، وهم يقُولُونَ: إنه مخلَّدٌ في النَّار.

لكن نحن نقول: المنافِقُ ليس بمؤمِنٍ، وهم يقُولُونَ: مؤمِنٌ، فصار عندنا الآن طائفَةُ المرْجِئةِ الَّذين يجعلُونَ الإِيمَانَ مجرَّدَ الاعتقادِ بالقَلْبِ.

الثَّاني: الكرَّامِيَّة يقُولُونَ: الإِيمَانُ قولُ اللسانِ، أهلُ السُّنَّةِ والجماعة يقُولُونَ: الإِيمَان إقْرارُ القلْب، وقولُ اللِّسان، وعَمَلُ الأركان، كل هَذه من الإِيمَانِ.

منشأ هذه الطوائفِ من أئمَّتِهِمْ يَضِلُّ الواحِد، ولهذا زلَّةُ العالِم ليست هيِّنَةً.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ وَيُقَارِبُونَ قَوْلَ جَهْمٍ لَكِنَّهُمْ يَنْفُونَ الْقَدَرَ؛ فَهُمْ وَإِنْ عَظَّمُوا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ؛ وَغَلَوْا فِيهِ؛ فَهُمْ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ، فَفِيهِمْ نَوْعٌ مِن الشِّرْكِ مِنْ هَذَا الْبَابِ[١].

---

[١] يوافق الجهميَّةَ المعتَزِلَةُ في نفْيِ الصِّفَات: يقارِبُونَ قوْلَ جَهْم؛ لأنَّ جهمًا يُنكِرُ جميع الصِّفَاتِ بدونِ تفْصِيلٍ، وأولئك يُثْبِتُونَ ثلاث صِفَات وهي: الحَيَاةُ، والعِلْم، والقُدْرةُ، وإن كانوا يُفسِّرونها بغيرِ تفْسِيرِ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ، فهم في الصِّفَات في الحَقِيقَة مثلُ الجهْمِيَّة أو مقارِبون لهم، في باب الإرجاءِ على العكْسِ من الجَهْمِيَّةِ؛ لأنَّ الجهمية يقُولُونَ بالإرْجاءِ.

والمعتَزِلَةُ على العكس يقُولُونَ بالمنزلَةِ بين المنْزلَتين، مثال ذَلِك مثلًا: فاعِلُ الكبيرةِ عندَ الجهْمِيَّةِ حُكمُه أنه مؤمِنٌ كاملُ الإيمانِ، وعندَ المعتَزِلَةِ ليس بمؤمنٍ ولا كافر أيضًا لكنه مخلَّدٌ في النَّارِ وهو في منزلَةٍ بين مَنْزِلَتَيْنِ.

الفرقُ بينهما الآن واضحٌ؛ الجهْمِيَّة يقُولُونَ: إن فاعِلَ الكبيرَةِ مؤمِنٌ كاملُ الإيمانِ ولا يدْخُلُ النَّارَ، وأولئك يقُولُونَ: فاعِلُ الكبيرة ليس عِندَهُ إيمانٌ لكن ليسَ بكافِرٍ، بل في منزِلة بينَ مَنزِلَتينِ، أما في الآخِرَةِ فهو مُخلَّد في النَّار، فخالفوا الجهمِيَّة مُخالفَةً تامَّة في أحكامِ الدُّنيا وأحكامِ الآخِرَةِ.

في باب القدَر أيضًا على العكس من الجهمِيَّة تمامًا؛ لأنَّهم يُنكرون القَدَر والجهْمِيَّة يثْبِتُونَه مع مُغالاةٍ، فيُثْبِتونَ الجبْر، وفرْق بين الإنسانِ الَّذي يقول: إن العبدَ يفعلُ فِعلَهُ باختِيارِهِ وإرادته وليس لله فيه إرادةٌ ولا اخْتيارٌ، وبين الَّذي يقول: إن العبدَ يفعلُ بدونِ اخْتيارٍ ولا إرادَةٍ وهو مجبَر على فعْلِه؛ لأنَّ ذَلِك تقدير اللهِ.

وَالْإِقْرَارُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ مَعَ إِنْكَارِ الْقَدَرِ خَيْرٌ مِن الْإِقْرَارِ بِالْقَدَرِ مَعَ إِنْكَارِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ[١].

وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَنْ يَنْفِي الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ، وَكَانَ قَدْ نَبَغَ فِيهِم الْقَدَرِيَّةُ، كَمَا نَبَغَ فِيهِم الخَوَارِجُ الحَرُورِيَّةُ[٢].

وإذا سألَ سائلٌ: ما مَعْنى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]؟ الجوَاب: المَعْنى أن ما أصَابَتْهُم سَيِّئَةٌ فمِن أنفُسِهِمْ؛ يعني: أنت سَبَبُهَا هذا المَعْنى، تُفسِّرها الآيَة: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾، أما الحسناتُ فَضْلٌ مِنَ اللهِ ليس لنَا فِيها حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ، وأما السَّيِّئاتُ فعندَهُ أسبَابُها.

[١] فهم يُكذِّبون بالقَدَر، وهذا واضحٌ؛ لأَنَّه يتضَمَّنُ أن أمرَ الله ونَهْيَهُ يكون عَبثًا، يعني: يُعظِّمُ القضاءَ والقَدَر، ويُنكرُ الأمْرَ والنهيَ والوعْد والوعيدَ، يَصِيرُ أمرُ اللهِ ونَهْيه من سبيل العبَثِ ليس فيه فائدة.

ما دام أنك تأمُره ثم تُجبِرُهُ أن لا يفْعلَ وتَنْهَاه وتُجبُرُه أن يفْعَلَ، فهذا من باب العبَثِ، أدنى ما نقول: إنه عبثٌ قد نقول: إنه ظُلْمٌ أيضًا، لكن الَّذي يُعظِّم الأمْرَ والنَّهْي ويقولُ: إن الإنسانَ له اختيارٌ وإرادَةٌ، وإذا فعل المنهيَّاتِ وترَكَ المأمورات فهو يُعاقَبُ عليه، هذا خيرٌ مِنَ الَّذي يقولُ: إنه لا يُعاقَبُ، فإنَّه إذا عُوقِبَ فهو مظْلومٌ.

[٢] المعروفُ أن الخَوارِجَ يُلقَّبون بالحَروريَّة، وإن كانوا أعمَّ مِنَ الحَرُوريَّةِ؛ لأنَّه يشْمل كلَّ من خرَجَ عن الإمامِ، وأما الحروريَّة فخاصَّة بطائفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وهم الَّذين خرَجوا على عليِّ بنِ أبي طالِبٍ.

وَإِنَّمَا يَظْهَرُ مِنَ الْبِدَعِ أَوَّلًا مَا كَانَ أَخْفَى، وَكُلَّمَا ضَعُفَ مَنْ يَقُومُ بِنُورِ النُّبُوَّةِ قَوِيَتِ الْبِدْعَةُ، فَهَؤُلَاءِ الْمُتَصَوِّفُونَ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ الْحَقِيقَةَ الْكَوْنِيَّةَ مَعَ إِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، شَرٌّ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ: أُولَئِكَ يُشْبِهُونَ الْمَجُوسَ، وَهَؤُلَاءِ يُشْبِهُونَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وَالْمُشْرِكُونَ شَرٌّ مِنَ الْمَجُوسِ[١].

فَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَعْرِفَهُ؛ فَإِنَّهُ أَصْلُ الْإِسْلَامِ الَّذِي يَتَمَيَّزُ بِهِ أَصْلُ الإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ، ....

لم يكن بزمنِ الصحابَةِ من ينْفِي الأمْرَ، «وكَانَ قَدْ» معطوفة على النَّفْي لقولِه «لَـمْ يَكُنْ» يعني: أنه ما كانَ في زمَنِ الصحابَةِ ما ينْفِي الأمرَ والنَّهْي كما تقول الجَبْرِيَّةُ، لكن فيهم القدَريَّة، ونبغ هنا بمَعْنى: ظَهَر، (في زَمَنهم) المُرادُ في زمَنٍ؛ لأنَّه مثلُ ما قالَ لم يكن في زَمَنٍ، ونبغ فيهم يعني: في زَمَنِهم.

[١] المشرِكُونَ شرٌّ من المجُوسِ بلا شَكٍّ، ولهذا فإنَّ المجوسَ يُقِرّونَ بالجزْيَةِ بالنص، والمشركون لا يُقِرُّون بالجزيَةِ عندَ أكثرِ أهل العِلْم، فصارَ المشركون شرًّا من المجوسِ، وإن كان المجوسُ يُطلقُ عليهم أنهم مشْرِكُونَ؛ لأنَّهم يعبدون النَّارَ، لكنَّ المُراد الَّذين يعبدونَ الأوثان، ولا يَدِينونَ بدِينِ المجوسِ.

فإن قيل: مَن الَّذين يُشبهون المشْرِكين هل هم المعْتزِلَةُ أم الجَهْمِيَّةُ؟

فالجوابُ: الجهميَّة هم الَّذين يُشْبِهونَ المشْرِكينَ، والَّذي يشْبِهُ المجوس هم القدَريَّة المعتَزِلَةُ؛ لأنَّهم يقُولُونَ: إن الإِنسَان خالِقٌ أفعالَهُ، كما أن المجوس يقُولُونَ: إن العالَمَ له خالِقَانِ.

وَهُوَ الإِيمَانُ بِالوَحْدَانِيَّةِ وَالرِّسَالَةِ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَقَدْ وَقَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي الْإِخْلَالِ بِحَقِيقَةِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، مَعَ ظَنِّهِ[١] أَنَّهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيد وَالْعِلْمِ وَالمَعْرِفَةِ.

فَإِقْرَارُ الْمُشْرِكِ بِأَنَّ اللهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ وَخَالِقُهُ لَا يُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ اللهِ إِنْ لَـمْ يَقْتَرِنْ بِهِ إِقْرَارُهُ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ أَحَدٌ إِلَّا هُوَ؛ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَيَجِبُ تَصْدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ وَطَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ، فَلَا بُدَّ مِن الْكَلَامِ فِي هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ[٢].

الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ، فَإِنَّهُ -سُبْحَانَهُ- أَخْبَرَ عَن الْمُشْرِكِينَ -كَمَا تَقَدَّمَ- بِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ يَدْعُونَهُمْ وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ بِدُونِ إِذْنِ اللهِ، ....

---

[١] الضميرُ يعودُ «ظَنِّهِ» على الضالِّ هذا الَّذي يظُنُّ أنه في غايَةِ التَّحْقِيقِ والتَّوْحِيدِ وكَمالِ العِلْمِ والمعْرِفةِ، ومع ذَلِك فهو جاهِلٌ كما نقْرَأُ قريبًا في تعريف التَّوْحِيد عندَ هؤُلاءِ المتكَلِّمِينَ الَّذين يزْعُمونَ أنهم هُمْ أهلُ التَّوْحِيد، وقد عرفنا ما يدْخُلُ في مسمى التَّوْحِيد عندَهُم من الضَّلَالات والكفْرِ.

[٢] على رأيِ المتكلِّمِينَ، إذا أقرَّ الإِنسَان بأن اللهَ رَبُّه وخالِقُهُ ومليكُه، وأنه مُتَّصفٌ بالصِّفَات الَّتي لا شَبِيهَ له فيها على زعْمِهم، ويفسِّرُونَ أيضًا لا شبيهَ بحسب ما يرَوْنَ، وأنه واحدٌ لا قسيمَ له في ذاتِهِ، على رأيهم يكون موحِّدًا ناجيًا من عذابِ الله، وهذا ليس بصَحيحٍ، المشركُون يُقِرُّون بأكثرَ مما أقرَّ به هؤُلاءِ، يُقِرُّون بالله، وبخَلْقِه، وفي عمومِ مشْيئَتِه وقُدرَتِه، وهؤُلاءِ لم يكونوا مُوحِّدِين، بل قاتَلَهُم الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قَالَ تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[يونس:١٨].

فَأَخبَرَ أَنَّ هؤُلاءِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا هؤُلَاءِ شُفعَاءَ مُشْرِكُونَ، وَقَالَ تعالى عَنْ مُؤْمِنِ يَس: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ﴾[يس:٢٢-٢٥].

وَقَالَ تعالى: ﴿جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام:٩٤]، **فَأَخْبَرَ -سُبْحَانَهُ- عَنْ شُفَعَائِهِمْ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ فِيهِمْ شُرَكَاءُ.**

وَقَالَ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[الزمر ٤٣-٤٤].

وَقَالَ تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة:٤]، **وَقَالَ تعالى:** ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام:٥١].

وَقَالَ تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة:٢٥٥]، **وَقَالَ تعالى:** ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ

وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء:٢٦- ٢٨].

وَقَالَ تعالى: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٦].

وَقَالَ تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ ﴾ [سبأ:٢٢- ٢٣].

وَقَالَ تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء:٥٦- ٥٧][١].

قَالَ طَائِفَةٌ مِن السَّلَفِ: كَانَ قَوْمٌ يَدْعُونَ الْعُزَيْرَ وَالمَسِيحَ وَالمَلَائِكَةَ فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الآيَةَ، يُبَيِّنُ فِيهَا أَنَّ المَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللهِ، وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ، وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ.

---

[١] كُلُّ هذهِ الآياتِ فيها أنَّ الشَّفاعَةَ لا يمكِنُ أن تقَع إلا بشرطين:

أحدهما: أن يأذَنَ اللهُ، والثَّاني: أن يَرْضَى.

يرضَى الشفاعَةَ عنِ الشافعِ والمشفُوعِ له: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٦]، فلا بُدَّ من هذينِ الشَّرْطينِ في الشفاعة المذكورَيْنِ في الآية: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٦].

فهؤُلاءِ المشركونَ الَّذين زَعَمُوا أن أصنامَهُم شفعاءُ نقولُ لـهُم: إن أصنامَكم لا تنفعُكم؛ لأنَّ اللهَ تعالى لم يرضَ بذلك ولم يأذَنْ، ولن يأذنَ أيضًا لهذه الأصنام الَّتي تُعْبَدُ أن تَشْفعَ، بل قالَ تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء:٩٨]، ومن كان حَصَبًا لجهنَّم هل يشْفَعُ؟

إذا كان هو لا يُنَجِّي نفْسَهُ، فكيف يُنجِّي غيرَه؟

هذه الأصنامُ الَّتي اتخَذُوهَا وأرادُوا أن تكونَ وسيلةً إلى رَبهم لا تنْفَعُهم، من اتَّخَذَ رسولَ الله ﷺ شَفِيعًا بَينَهُ وبينَ الله، وصارَ يدْعُو رسولَ اللهِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أو اتخَذَ عليَّ بن أبي طالبٍ شفيعًا عندَ الله، فإن ذَلِك لا يَنْفَعُه؛ لأنَّه لم تَتَحَقَّقْ فيه الشروطُ، وهي إذْنُ الله ورِضَاهُ؛ لأننا نعلم أن الله لنْ يَرْضَى أنَّ أحْدًا يشْفَعُ بدونِ إذنْهِ، ولن يأذَنَ لِمُشْرك أن تكونَ له الشفاعَةُ من أي أحدٍ كان، حتى الأنبياءِ لا يَشْفَعُون له.

وفي الآيَةِ الأخِيرَةِ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [سبأ:٢٢-٢٣].

قَطَعَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ جميعَ الأسبابِ الَّتي يتعَلَّق بها هؤُلاءِ، لا يملكون مِثقالَ ذَرَّة استِقْلالًا، وما لهم فيها مِنْ شِرْك شَرِكة، يعني: ولا مشَاركة مع اللهِ في مُلكِهِ، فلا يملكُونَ شيئًا استِقْلالًا، ولا يشارِكُونَ الله تعالى في شيءٍ من مِلْكِهِ، ﴿وَمَا لَهُمْ﴾ لله منهم مما يَدْعُونَ من دونِ اللهِ من ظَهِيرٍ من مُعينٍ، كما نفَى أن تكونَ هذه الأصنام مُعينَةً للهِ؛ يعني: فليسَ لها حتَّى ولا إعانَةً فيما يخلُق اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وهؤُلاءِ لن يُؤذَنَ لهم، فقد نَفَى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ جميعَ ما تعَلَّقَ به المشركونَ الَّذين تعَلَّقُوا بالأصنام، بأن هذه الأصنامَ ليس لـها حَقٌّ في ملكُوتِ السَّمواتِ والأرضِ، لا استِقلالًا، ولا مشاركَةً، ولا مساعدَةً، ولا شَفاعَةً.

وإذا سأل سائل: هل يُخرِجُ هذا الإِنسَانَ من الإِيهانِ؟

فالجوَاب: نعم إذا ظَنَّ أو اعتقدَ أن الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يستَجِيبُ له دُعاءه فإنَّه كُفْرٌ شرك، الرَّسولُ ﷺ لا يمْلِكُ لنِفْسِه شيئًا ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:١٨٨].

ولا يشاءُ إلا بشَرْطَينِ فقَدْ أعلَمَنَا أنه سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه لا تَحْصُلُ الشفاعة إلا بهذَينِ الشَّرطَيْنِ؛ إذن فلو شاءَهَا مع تخلُّفِ واحدٍ منهما لكان خبَرُهُ كَذِبًا، ولا يمكن أن يكون خَبَرُ الله -سبحانه- كَذِبًا، فمَشِيئةُ الله للشفاعَةِ لا تكون إلا إذا وُجِد الشَّرطانِ.

وإذا سأَلَ سائلٌ: هل الرِّضَا للشافِعِ أم المشْفُوعِ؟

فالجوَاب: أن الرِّضَا للجَميعِ للشافِعِ والمشْفُوعِ إليه؛ لأنَّه لا يمكِنُ أن يُؤذَنَ للشَّافِعِ إلا بعدَ الرِّضا عنه، كما قالَ اللهُ تعالى.

قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ ﴾ [الإسراء:٥٧]، أين خَبَرُ أولئكَ؟ الخبرُ: ﴿يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾؛ يعني: هُمْ أنفُسُهُم يبْغُونَ الوسيلَةَ إلى اللهِ، فكيف تَتَّخِذُونَهُم أنتم وسائلَ ووسائطَ تعْبُدونَهُم، إذا كانوا هم يَرْجونَ رحْمَةَ اللهِ، ويخافُونَ عذابَهُ، ويطلُبونَ الوسيلة، فكيف أنتم تَتَّخِذُونهم وسائل؟!

وَمِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ تعالى أَثْبَتَ لَهُ حَقًّا لَا يُشْرِكُهُ فِيهِ مَخْلُوقٌ؛ كَالْعِبَادَةِ[١] وَالتَّوَكُّلِ[٢] ....

وإذا سأل سائلٌ: ما الفَرْقُ بين كشفِ الضُّرِّ وتحويلِهِ في الآيَةِ؟

فالجوَاب: كشْفُه بدونِ أن يتَحَوَّل إلى غيرِهِ، أما التحويلُ فيُحَولهُم زيد إلى عَمْرٍو، والكشف يرفَعُه نهائيًّا.

دعَا النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لـما وصَلَ المدينَةَ دعَا اللهَ تعالى أن ينقل حُمَّى المدينة إلى الجُحْفَةِ(١)، يصيرُ هذا تَحْوِيلًا، وإذا قلت: اللَّهُمَّ اشفْنِي. فهذا كشْفٌ.

[١] العبادَةُ لا تصْلُحُ لغَيرِ اللهِ ولو بـ«ثُمَّ»؛ يعني مثلًا: الأمورُ القَدَرِيَّةُ لا مانعَ أن تُشرِكَ مع الله غيرَهُ بحرفٍ يقْتَضِي التَّرتِيبَ: ما شاء الله، ثُمَّ شِئْتَ، لوْلا الله ثُمَّ أنتَ مثلًا، هذا لا بأسَ به، لكِنْ تقول: أعبدُ الله ثُمَّ أعْبُدُك؟! هذا لا يجوز.

[٢] قول النَّاس الآن: التوكُّلُ من العِبادَةِ، فقول النَّاس: أنا مُتوكِّلٌ على الله، ثُمَّ عليك، لكن التوكُّلَ عبادَةٌ كما قال المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، فالتوكُّل عبادَةٌ، لكن يجِبُ أن نعرفَ أن التوكُّلَ العِبادَةَ هو الَّذي يقْتَضِي الحُبَّ والتعظِيم، أو الذُّلَّ والخُشوعَ، هذا توكُّل العِبادَةِ الَّذي لا يجوزُ إلا للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأما التَّوَكُّلُ الَّذي هو الاعتمادُ المُطلَقُ ولو مع اعتقادِ المتَوَكِّلِ أنه فوق المتوكِّلِ عليه فهذا يصْلُحُ لله ولغَيرِهِ، ولهذا فرَّقَ الله بين قولِهِ ﴿فَاعْبُدْهُ﴾ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فليس التَوَكُّـل بجَمِيعِ أقسامِهِ أو على وجـهِ الإطـلاقِ من العبادَةِ؛ فالتَوَكُّلُ الَّذي

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل المدينة، باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة، رقم (١٨٨٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها، رقم (١٣٧٦).

وَالخَوْفِ وَالخَشْيَةِ[١] وَالتَّقْوى، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء:٢٢].

هو مطلَقُ الاعتمادِ، هذا يصِحُّ للهِ ولغيرِهِ، ولهذا تقول: هذا وكيلٌ لي وأنَا موكِّله وتوكَّلتُ عليه؛ يعني: اعتَمَدَتُ، وتقول: فوَّضْتُ الأمر إلى فلان وتقول: أفوِّضُ أمرِي إلى الله؛ لأنَّ التوكُّل الَّذي هو العِبادَةُ هو ما يقْتَضِي الذُّلَّ والخضوعَ والتَّعْظِيمَ، لكن التَّوَكُّلَ الَّذي هو مُطْلَقُ الاعتمادِ ولو مع اعتِقَادِ الموكِّل أنه فوقَ رتْبَةِ المتوكِّلِ، هذا يجوزُ لغيرِ اللهِ.

[١] مثله أيضًا الخوفُ والخَشْيَةُ، الخوفُ أيضًا مُنقَسِمٌ ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥]، الخوفُ يكونُ عبادَةً ويكونَ غيرَ عِبادةٍ، فخوْفُ الإنسانِ من المَخْلُوق لا نقول: إذا خِفْتَ من أحدٍ فهذا حَرام؛ لأنَّك عبَدْتَ غيرَ اللهِ؛ لأنَّ الخوفَ يكونُ من كلِّ ما يُخاف، لكنَّ خوْفَ العبادَةِ الَّذي يقْتَضِي الذُّلَّ والخُضوعَ هذا إلى اللهِ، هذا للهِ وحدَهُ، فلذَلِكَ تخافُه فتُطِيعُ أمْرَهُ حُبًّا وتعْظِيمًا.

تخافُ المَلِكَ أو القائدَ أو الضابطَ أو ما أشْبَه ذلِكَ وتفْعَلُ أمرَه، لكن لا محبَّةَ وتعْظِيمًا إنما تَمَشِّيًا مع أمرِ الله تعالى بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، ولهذا لو فَصَلَ هذا عن كونِهِ ضابِطًا أو كونه مُدِيرًا له، فلن تُطِيعَهُ؛ إذن الطاعَةُ ليست لذاتِه، ولكن لأمرِ الله تعالى بطاعَتِهِ.

فأنا عندما أُطِيعُ أمِيرِي مَثَلًا أو رَئِيسِي أو مُدِيرِي أو ما أشبهَ ذَلِك، أو المدَرِّس، عندمَا أطيعُه فإنما أطيعُه لا من أجْلِه هو ولكن من أجْلِ أمرِ اللهِ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩].

فتبَيَّنَ هنا أن طاعتَهُ إنما هِي طاعَةٌ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والخوفُ منه ليس تقَرُّبًا إليه،

فهذه الفروقُ يجِبُ أن نَعرِفَها حتى لا يلْتَبِسَ علينا الأمرُ، ونظن كلَّ شيءٍ منها يكون عبادَةً فلا يجوزُ.

وإذا سأل سائل: ما الفَرْقُ بين الخوفِ والخَشْيةِ؟

فالجوَاب: إن الخشْيةَ تكونُ من قُوَّة المخْشِي وعظَمتِه، والخوفُ يكون من ضَعْفِ الخائفِ، والخائفُ ضعِيف ليس قويًّا، فالخَشْيَةُ أعْلَى وأقْوَى.

لأنَّ اللهَ يقول: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة:٤٤].

وإذا سأَلَ سائلٌ: هَل يجِبُ طاعَةُ وَلِيِّ الأمرِ العَاصِي؟

فالجوَاب: وَلِيُّ الأمرِ العَاصِي يجِبُ طاعَتُهُ ما لم يكُنْ كافِرًا، إن كفَرَ كُفْرًا صَرِيحًا عندنا فيه مِنَ اللهِ برهان لا نُطِيعُهُ.

وأما إذا كان يشْرَبُ الخمرَ، ويزْنِي، ويتلَوَّط، ويَقْتُلُ النَّفْسَ بغيرِ الحقِّ فإنَّه يجب طاعتُه حتى لو ضربَكَ ضربًا، فيَجِبُ عليك أن تُطِيعَهُ.

ولو سأَلَ سائل: ألَا يتَرَتَّبُ على طاعتِهِمْ مع مَعصِيتِهِمْ مفسَدة؟

فالجوَاب: ليس في طاعتِهِمْ مفْسَدَة؛ لأنَّك إذا نابذتَهُمُ حصَلَ ردُّ فِعْلٍ منهم عليك وعلى غيرك، هذه واحِدةٌ، ومجابُهَتُهم لا تَزِيدُ الأمرَ إلا شِدَّةً.

وهل أفسدَ الأُمَّةَ الإسلامِيَّة إلا الخُروجُ على الأئمةِ والعِصْيانُ، الرَّسولُ ﷺ قَالَ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ»[1]. هذا لفظ الحديثِ الصحيح.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، رقم (١٨٤٧).

وَقَالَ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:٢]، وَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:١١]، وَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر:٦٤]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر:٦٦][١].

أقول: ما ضَرَّ الأُمَّةَ إلا العِصْيانُ والتمَرُّد، هذا يتمرَّد وهذا يتَمَرَّدُ ثم يزدَادُ الولاةُ شِدَّة عليه بسببِ ظُلْمِهِ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩]، لكن لو أنهم اسْتَبْدَلُوا هذا بالنُّصْحِ، فربما يخْجَلُ هؤُلاءِ الولاةِ المسلَّطُون ويمْتَنعونَ أو ربما يأتِيهِمْ ناصِحٌ بأسلُوبٍ هادِئٍ ويحصل الخيرُ.

[١] في هذا دَلِيلٌ على أن كُلَّ من أَمَرَ بالشِّركِ فهو جاهِلٌ ولو كان عالمًا، وكل مَنْ أشركَ أيضًا فهو سَفِيهٌ ولو كان عاقِلًا، ومن يرْغَبُ عن مِلَّة إبراهيمَ إلا مَنْ سَفِه نفسَه، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٣].

فالَّذين يدْعُونَ أو يَصِفُونَ الغَربَ وغيرَ الغربِ ممن أُعطُوا عِلْمَ الكونِ بالعِلْمِ، وتجِدُه يُثنِي على هؤُلاءِ بالعلمِ أكثرَ مما يُثْنِي على علماءِ الشريعَةِ بالعِلْمِ، هذا في الحَقِيقَة يدُلُّ على جهلِهِ؛ لأنَّ العِلْم بطبائعِ الكَونِ هو كعِلْم البهائمِ بأن هذا العَلَف مُلائم لها فتأكُلُه وغيرُ مُلائمٍ فلا تأكُلُهُ، وهو عِلْم يُدْرِكُ أيُّ إنسانٍ يضَعُ بالَهُ لهذا الشَّيءِ يُدْرِكُه، لكن عِلْمَ الشريعَةِ الَّذي لا يتلقَّى إلا من الوَحْي لا يُدْركُه إلا مَنْ وهَبَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فهؤُلاءِ الَّذين يُعظِّمون هذا العلم إنما يُعظِّمونَهُ لجَهْلِهِمْ، وفي الحقيقةِ هو لا يحتاجُ إلى تعظيمٍ؛ لأنَّه كما أشرْتُ إنما هو عِلْمٌ بشيءٍ محْسُوسٍ يشتَرِكُ في عِلْمه حتى البهائم، أليس كذَلِك؟

وَكُلٌّ مِن الرُّسُلِ يَقُولُ لِقَوْمِهِ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩].

وَقَدْ قَالَ تعالى فِي التَّوَكُّلِ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران:١٢٢]، وَقَالَ: ﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر:٣٨].

وَقَالَ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة:٥٩][١].

فالحاصلُ أن هذه لا ينْبَغِي أن تكونَ محطَّ المدْحِ، والعِلْمُ بما في الكَونِ أو عِلم طبيعَةِ الكونِ، هذا ليس بِعلمٍ في الحَقِيقَة هو عِلْمٌ إن استَعانَ به الإنسانُ على معرفة الخَالِق والاطلاعِ على حِكْمَته، فهذا يكونُ خَيْرًا، لكن ليس خَيْرًا ذاتيًّا، ولكنه خيرٌ لغيرِهِ، وأما إذا كان إنما ينْتَفِعُ به لمجَرَّدِ الدُّنْيا فهذا لا ينْفَعُه إلا في الدُّنيا وما لا ينْفَعُ إلا في الدُّنيا فكأنه ليسَ بشيءٍ.

ثم هذه المعلومات أيضًا لو أن أي واحدٍ من النَّاسِ عندَهُ تجْرِبَةٌ يستطيعُ أن يدْرِكَها، وهم في الحَقِيقَة ما سَبَقُوا بموهبة وهبَهُمُ اللهُ تعالى على وجه يُمدَحُونَ عليها إنما هي مَوهِبَةٌ صالحة لكلِّ إنسانٍ يستطيعُ أن يعملَ مثل هذه الأعمالِ.

[١] هذا الأصلُ يتحَقَّقُ في أن العبادَةَ لا تكونُ إلا للهِ وحْدَهُ، وهذا توحِيدُ العبادَةِ، والأوَّلُ: توحيدُ الأسْماءِ والصِّفَاتِ، وتوحيدُ الأسْماءِ والصِّفَاتِ هُو من تَمامِ توحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ، وإن كان أهلُ العِلْمِ يقُولونَ: التَّوْحِيدُ ثلاثَةُ أقسامٍ: توحيدُ الرُّبوبِيَّةِ، وتوحيدُ الأسْماءِ والصِّفَات، وتوحيدُ الألُوهيَّةِ.

الآياتُ الَّتي ساقَها المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منها ما يجْعَلُهُ الله تعالى لنفسِه خاصَّةً، ومنها

فَقَالَ فِي الْإِتْيَانِ: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٥٩]، وَقَالَ فِي التَّوَكُّلِ: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [التوبة:٥٩]، وَلَمْ يَقُلْ: وَرَسُولُهُ؛ لِأَنَّ الْإِتْيَانَ هُوَ: الْإِعْطَاءُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ الْإِبَاحَةَ وَالْإِحْلَالَ الَّذِي بَلَّغَهُ الرَّسُولُ، فَإِنَّ الحَلَالَ مَا أَحَلَّهُ، وَالحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ، وَالدِّينَ مَا شَرَعَهُ، قَالَ تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧][١].

وَأَمَّا الحَسْبُ فَهُوَ الْكَافِي، وَاللهُ وَحْدَهُ كَافٍ عَبْدَهُ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، فَهُوَ وَحْدَهُ حَسْبُهُمْ كُلُّهُمْ، ....

ما يجعَلُهُ لنفسِهِ ولرُسُله؛ فالطاعةُ والإتيانُ والشَّرْعُ والعِلْم وما أشْبه ذَلِك يكون للهِ وللرُّسُلِ، ولـهذا نحن نقول: الله ورسولُه أعلم، ويقول: ﴿ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة:٥٩].

[١] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٥٩]، وهذا إتيانٌ شَرْعِيٌّ لا إتيانٌ قدَرِيٌّ، والإتيانُ الشَّرْعِيُّ يكونُ للرسولِ كما يكونُ لله، بل قد يكونُ لمن دُونَ الرَّسولِ ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور:٣٣]، ﴿وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء:٥]، وما أشبه ذَلِك.

المهم: أنَّ الأشياءَ التِي لا تصْلُحُ إلا للهِ لا يجوزُ أن يُشرَّك مع اللهِ فِيها أحدٌ، لا على وجْهِ الاستِقْلالِ ولا على وجهِ التَّبَعِية، فلا يجوزُ أن أقولَ: اخشَ فلانًا خَشْيةَ العبادَةِ، ولا اخشَ الله واخشَ فلانًا، لا يجوزُ لا هذا ولا هذا.

والشَّيءُ الَّذي يكونُ للهِ ولغيرِهِ لا يُعدُّ تَشْرِيكا غير الله مَعه فِيه شِرْكًا؛ لأَنَّه للهِ ولغَيرِهِ، مثلُ الطاعَةِ ﴿ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي﴾ [النساء:٥٩].

وَقَالَ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٦٤][1]؛ أي: حَسْبُكَ وَحَسْبُ مَنِ اتَّبَعَكَ مِن المُؤْمِنِينَ هُوَ الله، فَهُوَ كَافِيكُمْ كُلَّكُمْ، وَلَيْسَ المُرَادُ: أَنَّ الله وَالمُؤْمِنِينَ حَسْبُك كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ الغالِطِينَ؛ إِذْ هُوَ وَحْدَهُ كَافٍ نَبِيَّهُ، وَهُوَ حَسْبُهُ لَيْسَ مَعَهُ مَنْ يَكُونُ هُوَ وَإِيَّاهُ حَسْبًا لِلرَّسُولِ، وَهَذَا فِي اللُّغَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ(١)[2]

---

[١] قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٦٤]، المَعْنى: وحسْب مَن اتَّبَعَكَ، فليسَ مَعْطوفًا على اسمِ الله، فلَيْستِ الآيَةُ: حَسْبَكَ اللهُ وحسْبَكَ من اتَّبعكَ منَ المؤمنين، بل المَعْنى: حسْبُكَ الله وحسبُ من اتَّبَعَكَ.

وقد غلَطَ من قالَ: إن قولَهُ: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا﴾ معْطُوفَةٌ على لفْظِ الجَلالَةِ؛ لأنَّه إذا كان مَعْطُوفًا على لفظِ الجلالَةِ صارَ النَّبِيُّ ﷺ حسبُهُ اللهُ وحسْبُه من اتَّبَعه، والمعْلومُ أن الحسبَ هُو الكافِي، وإذا قلنا: معطوفة على (الله)، صارَ من اتَّبَعَهُ من المؤمِنينَ أعلى مِنْه مَرْتَبَةً، وهذا لا يستَقِيمُ واستشهد المُؤلِّف بذلك بهذا البيت:

[٢] يعْنِي: حسبُكَ أنْتَ والضحاكُ جَميعًا وليس حسْبُكما السيفُ، فالآيَة على مِيزانِ هذا البيتِ؛ بمعْنَى أن هذا البيت بيتُ لُغَةٍ مشْهُورٍ والآيَة تَتنَزَّلُ عليه، وليس المَعْنى أن المؤمنين حَسْبٌ له مع اللهِ أبدًا، هذا هو تَقْرِيرُ هذا الأصلِ، وهو أن العبادَة لا تكونُ إلا للهِ وحْدَه، أما الطاعَةُ فإنها تكونُ لله ولرُسلِهِ ولمن دُون الرُّسل، ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت:٨]، وفي غير ذلكَ أطِعْهما، ولهذا يُوصَي الإنسانُ بطاعَةِ والِدِيه.

---

(١) انظر: أمالي القالي (٢/ ٢٦٢).

وَتقُولُ الْعَرَبُ: «حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ» أي: يَكْفِيك وَزَيْدًا جَمِيعًا دِرْهَمٌ.

وَقَالَ فِي الخَوْفِ وَالخَشْيَةِ وَالتَّقْوَى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [النور:٥٢]، فَأَثْبَتَ الطَّاعَةَ لله وَالرَّسُولِ، وَأَثْبَتَ الخَشْيَةَ وَالتَّقْوَى لله وَحْدَهُ، كَمَا قَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح:٣]، فَجَعَلَ الْعِبَادَةَ وَالتَّقْوَى لله وَحْدَهُ، وَجَعَلَ الطَّاعَةَ لِلرَّسُولِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ.

وَقَدْ قَالَ تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة:٤٤]، وَقَالَ تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥].

وَقَالَ الخَلِيلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨١- ٨٢].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَن ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: لَـمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَالُوا: وَأَيُّنَا لَـمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ، أَوَ لَـمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ:...

كذَلِك: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، وقال الرَّسولُ ﷺ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ»[1].

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٤٦٧).

إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»(١)، وَقَالَ تعالى: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل:٥١]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١].

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: «مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا»(٢)، وَقَالَ: «وَلَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ»(٣).

فَفِي الطَّاعَةِ: قَرَنَ اسْمَ الرَّسُولِ بِاسْمِهِ بِحَرْفِ الْوَاوِ، وَفِي الْمَشِيئَةِ: أَمَرَ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ بِحَرْفِ «ثُمَّ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ طَاعَةٌ للهِ، فَمَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَطَاعَةُ اللهِ طَاعَةُ الرَّسُولِ بِخِلَافِ الْمَشِيئَةِ، فَلَيْسَتْ مَشِيئَةُ أَحَدٍ مِنَ الْعِبَادِ مَشِيئَةً للهِ، وَلَا مَشِيئَةُ اللهِ مُسْتَلْزِمَةً لِمَشِيئَةِ الْعِبَادِ، بَلْ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ وَإِنْ لَمْ يَشَأِ النَّاسُ، وَمَا شَاءَ النَّاسُ لَمْ يَكُنْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللهُ.

الْأَصْلُ الثَّانِي: حَقُّ الرَّسُولِ ﷺ، فَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ، وَنُطِيعَهُ، وَنَتَّبِعَهُ، وَنُرْضِيَهُ[١]، ....

---

[١] قوله: «وَنُرْضِيَهُ» لو قالَ: نَرْتَضِيهِ كان الأمرُ واضِحًا، لكن نُرْضِيهِ إذا قيل: كيف نُرْضِيهِ وهو ميِّت؟ نقول: أفعلُ ما يَرْضَى بِهِ ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٦٢].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قَوْل الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس، رقم (١٠٩٧).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٣٩٣)، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٨).

وَنُحِبَّهُ، وَنُسَلِّمَ لِحُكْمِهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، قَالَ تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وَقَالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢].

وَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة:٢٤].

وَقَالَ تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ[1] لَا يُؤْمِنُونَ ....

وقد يُقال: إنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ تُعْرَض عليه أعمالُ أُمَّتِهِ كما روي ذَلِك عنه ﷺ وإن كان الحدِيثُ ضَعِيفًا(١)، لكنه إذا كان كذَلِك فإنَّه إذا عَلِم بعمل أُمَّتِه فإنَّه يرْضَى أو يغْضَبُ ولو كان ميِّتًا، وإذا قلنا بعَدَمِ صِحَّة هذا فإن مَعْنى إرضائِهِ أن نفعلَ مَا يُرْضِيهِ وإن لم يتَحقَّقْ ذَلِك بالفِعْلِ؛ لأنَّه ميِّتٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإذا سأل سائلٌ: أليس عندمَا نُلْقِي السلامَ على رَسولِ الله ﷺ يرُد اللهُ عليه الرُّوحُ فيرُدُّ السلامَ(٢)؟

فالجوَاب: إذا كان الميِّت دونَ الرَّسولِ ﷺ إذا سَلَّم عليه من يَعْرِفُه ردَّ عليه كما جاءَ ذَلِك في حديثٍ ذَكَرَهُ ابن عبد البرّ وصحَّحَهُ، فما بالك بالرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟!

[١] قوله في القَسَم: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾: ﴿فَلَا﴾ هذه ليست نَافِيَةً، لو كانت نافِيَةً لانْتَفَى القَصْدُ، لكنَّها مُؤَكِّدَة للتَّنْبيهِ والتأكيدِ، فهي من حيثُ الإعراب زائِدَةٌ.

الأصل: فورَبِّكَ لا يؤمِنُونَ.

---

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير(١٥/ ١٣)، والبيهقى فى دلائل النبوة (٢/ ٣٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب زيارة القبور، رقم (٢٠٤١).

حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥][١].

---

[١] قوله: ﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]. ثلاثةُ شروطٍ لا يؤمِنُونَ إلا بهذه الأمورِ الثَّلاثةِ:

أولًا: يُحكِّمُوكَ فيما شجَرَ بينَهُم، فلا يُحكِّمُوا غيرَكَ من القَوانِينِ ولا من الطَّواغيتِ، لكن يُحكِّمُوا الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثانيًا: ﴿لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ ومعْنَى ﴿حَرَجًا﴾ أي: ضِيقًا، لا يجِدُونَ فيما جاءَ به الرَّسولُ ضِيقًا كما يُوجَدُ عند بعضِ النَّاس، وإذا وجَدْتَ أن نفسَك تضِيقُ بشيءٍ من الشَّرْعِ فاعلَمْ أن إيمانَكَ ناقِصٌ.

لو رأيتَ أن نفْسَكَ تضِيقُ بصلاةِ الجماعة، أو تَضِيقُ بوجوبِ كذَا وكذا من الأمور الواجبَةِ عليكَ، أو تَضِيقُ بتحرِيمِ شيءٍ من الأشياء الَّتي تَهْواهَا، إذا وجدتَ نفسكَ تضِيقُ بهذا فاعلم أن إيمانَكَ ضَعِيفٌ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أقسَم بربُوبِيَّته لرسولِهِ ألا يؤمن من وَجَد هذا الضِّيقَ.

ثالثًا: ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾، التوكيدُ في هذا المصْدَرِ دَليلٌ على أنَّه لَا بُدَّ مِنْ تَسْليمٍ تامٍّ للغايَةِ ليس فيه أي دَغَل، وهذا التنفيذُ.

فهنا ذَكَرَ الوسيلَةَ والاطمئنانَ القَلْبِيَّ والتنفيذَ الفِعْلِيَّ، فالوسِيلَةُ يُحكِّموكَ؛ لأنَّ هذه طريقُ الوصولِ إلى معْرِفَةِ الشرْعِ؛ تحكيمُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ واطمئنانُ القلبِ يكون أنهم لا يجِدُونَ حَرَجًا في ذَلِك يعني: صُدُورُهم لا تَضِيقُ، والتَّنفِيذُ الفِعْلِيُّ ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾.

هذه الشروطُ الثلاثَةُ يجِبُ أن تُطبقَها على نفسِكَ في كلِّ شيءٍ، ولتَنْظُرْ هل أنت إذا أشْكَلَ عليكَ شيءٌ ترجِعُ إلى الكتَابِ الفُلانِيِّ وإلى قولِ فُلانٍ وقولِ فلانٍ، إن كان الجوَابُ بالإيجَابِ؛ فإيمانُكَ ناقِصٌ، وإن كان الجوَابُ بالنَّفْي وأنك عندمَا تُريدُ الحُكْمَ لا تذْهَبُ إلا للكتابِ والسُّنَّةِ فإيمانُكَ صحيحٌ.

وسَيلَتُكَ الآن صَحِيحَةٌ إلى معرِفَةِ الحَقِّ، يبقى عندنا وصلتَ إلى الحُكمِ وعرَفْتَ أن الحكم يحرُمُ عليك كذا وكذا، نفَّذْتَ هذا الحكم بسُهولَةٍ أو قبِلت هذا الحكمَ بقَلْبِكَ بدون أن تجدَ فيه ضِيقًا، انشَرحَ صَدْرُكَ له فأنت مُؤمن، أما إذا ضاقَ صدرُك به فأنتَ ناقِصُ الإيمانِ.

نأتي للمرْتَبَةِ الثالِثَةِ: انشَرحَ قَلْبُكَ له ورَضِيتَ به واطمأنَنْتَ لهذا الحُكم، لكن صارَ عندك تهاونٌ في تنْفِيذِهِ فالإيمانُ ضعيف، لَا بُدَّ من أن تُسَلِّمَ تَسْلِيمًا، هذه هي الأوْصافُ الَّتي تَرِدُ في القُرآن، وكذَلِك في السُّنَّة ليس معناها أننا نَقرَؤُها فقط لنَعْلَمَ بها، لكن نَقرَؤها لنُطَبِّقَها على أنفُسِنَا حتَّى يكُونَ سيْرُنا ومنْهَاجُنَا على شريعَةِ اللهِ، أما أن تَقرَأَ ولا تَعْمَلْ فأي فائدةٍ؟

لَا بُدَّ أن يَقْرَأَ العبدُ ليعلمَ ثُمَّ يعمَلَ: نَظَرٌ، فعِلْمٌ، فعَمَلٌ، وإلا أصبحَتْ تِلاوتُنا لكتابِ اللهِ ولسُنَّة رسولِهِ ﷺ لا شيءَ، بل أصبحتْ ضَرَرًا علينا؛ لأنَّ مَنْ حَمَل شيئًا من كتابِ الله وسُنَّة رسولِهِ فإما لَهُ وإمَّا عليه.

وإذا سأَلَ سائلٌ: هل يجُوزُ أن نقولَ: اللهُ ورسُولُه أعلَمُ على الإطلاقِ؟

فالجوَاب: يجوز أن نقول: «اللهُ ورسُولُهُ أعْلَمُ» في الأمورِ الشَّرْعِيَّة، لكـن لا يجـوز

في الأمورِ الكوْنيَّة، فمثلًا: لو قلت: هل سيَنْزِلُ غدًا مَطَرٌ؟

فالجوَاب: اللهُ أعلَمُ، وليسَ اللهُ ورَسُولُهُ.

وإذا قالَ قائِلٌ: كيف وقد ماتَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟

فالجوَاب: أنه يَعْلمُ الحُكْمَ الشَّرْعِيَّ؛ لأنَّ الحكم الشرعيَّ ثابِتٌ من قَبْلِ أن يمَوْتَ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

جميعُ الأحكام الشرْعِيَّةِ الَّتي في هذه الشريعة ثابِتَةٌ من قَبْلِ أن يَمَوْت الرَّسولُ ﷺ؛ ليس هُناك حُكْمٌ تجدَّد أبدًا، الحلالُ حلالٌ والحرامُ حرامٌ قبلَ أن يمَوْتَ الرَّسولُ، ولهذا ليس هُناك نسْخٌ بعدَ الرَّسولِ ﷺ ولا إيجابٌ بعدَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هل يمكن أن نُحِدَثَ حُكمًا جديدًا بعد مَوْتِ الرَّسولِ؟! لا يمكن ذَلِك، إذن فالأحكامُ على ما هي عليه.

مثلا إذا قلنا: هل الزِّنَا حَرامٌ؟

فالجوَاب: اللهُ ورسولُه أعلم؛ لأنَّ الرَّسولَ يعْلَمُ أنه حَرامٌ.

ولهذا قُلْنا: أن الأحكام القَدَرِيَّة لا نقولُ إن الله ورسولَهُ أعلَمُ؛ لأنَّ هذه مسائلُ قدَريَّة لا يعْلَمُها إلا الله، لكن أي مسألَةٍ شَرْعِيَّةٍ فإنَّ الرَّسولَ ﷺ يعْلمُها؛ لأنَّ الشَّرع قد كَمُل ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، هذه نَزَلَتْ في حَيَاة الرَّسولِ.

إذن: المسائلُ الشَّرْعِيَّةُ نقول فيها: الله ورسولُهُ أعلَمُ والمسائل الكونِيَّة، نقول فيها: الله وَحْدَهُ أعلَمُ.

وَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ[١].

---

[١] هذه تُسمَّى آيةُ المِحْنَةِ؛ قومٌ ادَّعَوا أنهم يُحبُّون الله، فجاءتْ هذه الآيَةُ امتِحَانًا ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، فمِيزان محبَّةِ الله اتِّباعُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فبِقَدْر اتِّباعِكَ الرَّسولَ ﷺ تكون محبَّتُكَ لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وتأمَّل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران:٣١]، ماذا تَتَوَقَّعُ الجوَابَ؟ فاصْدُقوا بذلِكَ. هذا الجوَابُ؛ يعني: تَصْدُقُوا وتكونُوا مُحِبِّينَ لله، لكن جاءَ الجوَابُ فوقَ الشرطِ: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾.

قال أهلُ العِلْمِ: ليسَ الشأنُ أن تُحبَّ اللهَ، ولكِنَّ الشأنَ أن يُحبَّكَ اللهُ، وهذه هي النَّتِيجَةُ والثَّمَرَةُ العظِيمَةُ أن يكونَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُحبًّا لك، فيكونُ الجوَاب هنا أفادَ فائدَتَينِ؛ أفادَ تصديقَكَ في دَعْواكَ وزيادَة على ذَلِك ثوابكَ عليه، وثوابَكَ على ذَلِك ما هو؟

أن يُحبَّكَ اللهُ، فاتِّبَاعُ الرَّسولِ ﷺ تَصديقٌ لدعَواكَ محبَّةَ اللهِ، وثوابٌ لكَ لمحبَّةِ الله لكَ.



الإيمانُ بخَلْقِ اللهِ وأمْرِهِ

فَصْلٌ: وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَجِبُ الإِيمَانُ بِخَلْقِ اللهِ وَأَمْرِهِ وبِقَضَائِهِ وَشَرْعِهِ، وَأَهْلُ الضَّلَالِ الخَائِضُونَ فِي الْقَدَرِ انْقَسَمُوا إِلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ: مَجُوسِيَّةٍ ومُشْرِكِيَّةٍ وإِبْلِيسِيَّةٍ.

فَالمَجُوسِيَّةُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِقَدَرِ اللهِ وَإِنْ آمَنُوا بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ؛ فَغُلَاتُهُمْ أَنْكَرُوا الْعِلْمَ وَالْكِتَابَ، وَمُقْتَصِدُوهُمْ أَنْكَرُوا عُمُومَ مَشِيئَتِهِ وَخَلْقِهِ وَقُدْرَتِه، وَهَؤُلَاءِ هُم الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ[1].

---

[١] إنَّ القَدَرِيَّةَ وهم المعْتزِلَةُ هُمْ مجوسُ هذه الأُمَّة؛ لأنَّهم أنكَروا قدرَ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فيما يتعَلَّقُ بأفعالِ العَبْدِ، ولكنهم عَظَّموا الأمْرَ والشَّرْعَ، ولكنهم نقَصُوا في الخَلْقِ والقَدَرِ.

قولُهُ: «**فَغُلَاتُهُمْ أَنْكَرُوا الْعِلْمَ وَالْكِتَابَ، وَمُقْتَصِدُوهُمْ أَنْكَرُوا عُمُومَ مَشِيئَتِهِ وَخَلْقِهِ وَقُدْرَتِه**»، وقد مَرَّ علَيْنَا أن القَضَاءَ والقَدَرَ يتضمَّن أربعَ مراتبٍ وهي: العِلْمُ، ثم الكِتَابَةُ، ثم المشِيئَةُ، ثم الخَلْقُ، وأنشَدْنَا في ذَلِك بيتًا:

عِلْـمٌ كِتَابَـةُ مَوْلَانَـا مَشِـيئَتُهُ ... وَخَلْقُـهُ وَهـوَ إِيجَادٌ وَتَكْـوِينُ

القدريَّة انقسموا إلى فَرِيقَين:

غُلاتُهـم السَّابِقـونَ أنكَـرُوا العِلْـم والكِتَابَةَ، ومن بابِ أَوْلى أنهم يُنكـرونَ المشْيئةَ

وَالْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ: الْمُشْرِكِيَّةُ الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَأَنْكَرُوا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، قَالَ تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، فَمَن احْتَجَّ عَلَى تَعْطِيلِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِالْقَدَرِ فَهُوَ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَهَذَا قَدْ كَثُرَ فِيمَنْ يَدَّعِي الحَقِيقَةَ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ[١].

والخَلْقَ، يقُولُونَ: إن اللهَ لا يَعلَم أفعالَ العِبادِ إلا إذا وَقَعَتْ، ولا كَتَبها في اللَّوحِ المحْفُوظِ، وإنما الأمر أُنفٌ -أي: مُسْتأنفٌ- لا يعلمُ الله عنْهَا شيئًا من أفعَالِنَا أبدًا.

المقتَصِدُّونَ منهُمْ الَّذين استَقَرَّ رأي المعتزلة عليه هم الَّذِينَ يقُولُونَ: إن الله تعالى يعلَم وكتَبَ لكِنْ لا يشَاءُ ولا يخلُق، فالعبْدُ مُسْتقِلٌّ بعمَلِه ليس لله فيه مَشِيئةٌ ولا خَلْقُهُ، هؤُلاءِ نُسمِّيهم مجوسِيَّة، ولهذا جاءَ في الحديثِ وإن كان ضَعِيفًا: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ»(١).

وإذا سأل سائل: هل هم مَوْجُودونَ الآن؟

فالجوَاب: لا، ليسوا مَوْجُودين، لكن هذا مما أَخْبَرَ به مِنْ أمورِ الغَيبِ.

[١] هذا مذْهَبُ المُشْركيَّةُ، لكن من همُ الطوائفُ المبتدِعة؟

الجوَاب: الجَبْرِيَّةُ الجهميَّة؛ لأنَّ الجهْمِيَّة جبْرِيَّةٌ ومُرْجِئةٌ كما مرَّ علينا فيهم ثلاثُ جيماتٍ، هؤُلاءِ يقُولُونَ: ما لكُم تَلُومُونا على المعَاصِي؟ ليس لكم حقٌّ في لَوْمِنَا على المعاصِي؛ لأنَّ الله- كما زعموا- كتبَهَا وأجْبَرنا عليْهَا، لو شاءَ الله ما أشْرَكْنَا ولا آباؤنا فقالوا: ما عَلَيْنَا لا أمْرٌ ولا نَهْي ولا شيءٌ، نحن أُناسٌ نتَحَرَّكُ بغيرِ إرادةٍ ونفْعَلُ بغيرِ إرادَةٍ فليس علينا أمْرٌ ولا نَهْي، إذن يَزْني، ويسْرِقُ، ويَقْتُل ويقول: أنا لسْتُ مَلُومًا

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩١).

على هذا؛ لأنَّه مُقدَّر عليَّ.

وقد قيلَ: إنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جِيءَ إليه بسارِقٍ يَسْرِقُ فأمَرَ بقطْعِ يدِهِ فقال: مَهْلًا يا أميرَ المؤمنينَ، واللهِ ما سَرَقْتُ إلا بقدَر الله. فقال أمير المؤمنين: نعم، ونحن لا نَقْطَعُكَ إلا بقدَرِ اللهِ. فقابل الحُجَّة بالحُجَّة مع أن أميرَ المؤمنين معه حُجَّتانِ: حُجَّةٌ شَرْعِيَّة؛ لأنَّه مأمورٌ بِقَطع يدِ السارِقِ، وحُجَّة قدريَّة وهو أنه سيَقْطَعُ يدَ هذا السارِقِ بقَدَرِ الله، والسارقُ ليس معه إلا حُجَّة قدَريَّة وليس مأمورًا بالشَّرع أن يسْرِقَ مع أن الحُجَّة القدَرِيَّةَ باطِلَةٌ؛ لأنَّها لو كانت صحِيحَةً لما كان للهِ على النَّاسِ حُجَّةٌ بعدَ الرُّسل، لكان إرسالُ الرُّسلِ ليس بِحُجَّة؛ لأنَّ القَدَر باقٍ مع إرسال الرُّسُل.

ومن يدَّعي الحقيقةَ مِنَ المتَصَوِّفة، وهم يُغالُونَ في العبادَةِ، وسُمُّوا متصوفة قيل: إنه مِنَ الصَّفا، وقيل: إنه مِنَ الصُّوفِ، وقيل: من الصُّفَّة؛ ثلاثة أقوالٍ في الاشتقاق:

فمن قال مِن الصَّفا: زعموا أن قُلوبَهُم مع الله صافِيَةٌ، ولكن هذا ليس بصحيحٍ؛ لأنَّه لو كان من الصَّفَا لسمَّيْناهم: الصَّفوية، وهم لا يُسمَّونَ الصَّفويةَ.

ومن قال من الصُّفَّةِ: نسبة لأهل الصُّفَّةِ الَّذين قدِمُوا مهاجِرينَ إلى الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ليس لهم أهلٌ ولا مالٌ فيأْوُونَ بالصُّفَّة في المسجدِ، وهذا أيضًا ليس بصحيح، وإلا لسميناهم: الصُّفِّيَّة، نِسبَة لِلصُّفَّة.

إذن بَقِي علينا النسبَةُ إلى الصوف، وسموا بذلك؛ لأنَّ شعارَهُم لُبْس الصوفِ تَزهُّدًا، يقُولُونَ: لا نلْبَسُ الكِتَّانَ نلْبَسُ الصوفَ، لكن ليس الصوفُ الناعِمُ الغَالي الَّذي يُلبس الآن، هم يلْبسونَ الأصواف الَّتي تُنسجُ حِبالُهُ الغليظَةُ باليد، فيلبسون

وَالْفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ: وَهُم الإِبْلِيسِيَّةُ الَّذِينَ أَقَرُّوا بِالأَمْرَيْنِ، لَكِنْ جعَلُوا هَذَا مُتَنَاقِضًا مِنَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَطَعَنُوا فِي حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ كَمَا يُذْكَرُ ذَلِكَ عَنْ إِبْلِيسَ مُقَدِّمِهِمْ؛ كَمَا نَقَلَهُ أَهْلُ المَقَالَاتِ وَنُقِلَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ[١].

ذَلِك تزهُّدا يقُولُونَ: نلبس الصوف؛ لأننا لا نريد أن نتَمَتَّعَ بالدنيا، فلذَلِك يُسمّون: صُوفِيَّة.

وإذا سأل سائل: هل كان الرَّسولُ ﷺ يلْبَسُ الخَشِنَ من الثِّيابِ؟

فالجوَاب: أن الرَّسول ﷺ كانَ يلْبَسُ خَشِنًا، ولَبِسَ الكِتَّانَ، ولَبِسَ غيرَه من الأشياءِ الرَّقِيقَةِ، ويلبس هذا وهذا، يعني: حسَب ما تيسَّر له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يتعبد بلِبَاس خشن أبدًا.

[١] المجوسيَّة الآن يحتَجُّونَ عَلَى اللهِ تعالى بالشَّرْعِ، يقُولُونَ: كيفَ تأْمُرُنَا وتنهَانَا وأنت الَّذي تُجبِرُنَا؟! مثلما قال لإبليس: اسجُدْ لآدمَ قال: أنا خيرٌ مِنْهُ، كيف تأمُرُنِي أن أسجدَ له وأنا خَيْرٌ منه؟! فاحتَجَّ على شَرْعِ الله بقَدَرِ اللهِ، هم أيضًا يحتَجُّون بالشرع على القَدَر، وبالعكس يرَوْنَ أن هذا تناقُضٌ، ويقول القائل منهم:

أَلْقَاهُ فِي الْيَمِّ مَكْتُوفًا وَقَالَ لَهُ ... إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلَّ بِالمَاءِ[١]

اليَمُّ مَعْروفٌ عندنا وهو البَحْر، كَتَّفَ واحِدًا ورماه بالبَحْرِ، وقال له: إياك أن تَبْتَلَّ بالماء هل يمكن هذا؟

هم يقُولُونَ: اللهُ أمرَنا ونهانَا، افعَلُوا كذا ولا تَفْعَلُوا كذا، ثم يُجْبِرُنَا على أن نَعْصَيَ اللهَ هذا تناقُضٌ، فهم يحتَجُّونَ على شرعِ الله بقدَرِ الله.

---

(١) هو من قول الحلاج، انظر: الوافي بالوفيات (١٣/ ٤٦).

وَالمَقْصُودُ أَنَّ هَذَا مِمَّا تَقَوَّلَهُ أَهْلُ الضَّلَالِ؛ وَأَمَّا أَهْلُ الهُدَى وَالْفَلَاحِ فَيُؤْمِنُونَ بِهَذَا وَهَذَا، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ، وَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَاهُ فِي إِمَامٍ[١] مُبِينٍ.

وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الأَصْلُ مِنْ إِثْبَاتِ عِلْمِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ، وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ: مَا هُوَ مِنْ أُصُولِ الإِيمَانِ.

وَمَعَ هَذَا فَلَا يُنْكِرُونَ مَا خَلَقَهُ اللهُ مِنَ الأَسْبَابِ الَّتِي يَخْلُقُ بِهَا المُسَبَّبَاتِ، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف:٥٧]، وَقَالَ تعالى: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة:١٦]، وَقَالَ تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ [البقرة:٢٦]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِالأَسْبَابِ[٢].

ومعلومٌ أن هذا ليس بصحيحٍ فالَّذين عطَّلُوا الأمرَ والنَّهْيَ هؤُلاءِ مُشركونَ، والَّذين أقرُّوا بالأمرِ والنَّهْيِ وبالقَدَرِ، لكن جعلوا ذَلِك تَناقُضًا هؤُلاءِ إبْلِيسِيَّة، ووجه المشابَهَةِ بينهم وبين إبليس: أنهم احتَجُّوا على الشرْعِ بالقدَر مثلَ ما احتجَّ إبليسُ بالشَّرْع على القَدَرِ، أُمِر أن يسْجُد فقال: أنا خيرٌ منه، والأوَّلون مجُوسيَّة؛ لأنَّهم زَعمُوا أن العَبْدَ خالِقٌ مع اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأنه مُستَقِلٌّ بفِعْلِه.

[١] معْنَى: «إمام» كِتابٌ، وسُمِّيَ الكتابُ إمامًا؛ لأنَّه يُؤَمُّ ويُقْصَدُ.

[٢] نحن نُؤمن بالقَدَر ونُؤمن أيضًا بالأسبابِ، نُؤمِنُ بأن القدر لهُ سببٌ، هذا السَّببُ خلَقُه اللهُ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حكيمٌ يجْعَلُ لكلِّ شيء سَببًا ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَفْعَلُ عِنْدَهَا لَا بِهَا فَقَدْ خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ وَأَنْكَرَ مَا خَلَقَهُ اللهُ مِنَ الْقُوَى وَالطَّبَائِعِ[1]، ....

ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف:٥٧]، ﴿بِهِ﴾ أي: بالماءِ.

قوله: ﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، فالماءُ إذَن سببٌ لإخراجِ الثَّمراتِ.

قوله: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة:١٦]، ﴿بِهِۦ﴾ أي: بالكِتابِ فهو سببٌ للهدايَةِ، ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦]، فهو سببٌ للإِضْلالِ والهدايَةِ.

[١] المُؤلِّف أشارَ إلى ثلاثة آراء بِدعِيَّة:

أولًا: من يقولُ إنه يفْعَلُ عندَ الأسبابِ لا بها، وهذا مذْهَبُ الأشَاعِرَة الَّذين ينْكِرُونَ تأثيرَ الأسبابِ بالمسَبَّباتِ، ويقُولُونَ: إن المسَبَّباتِ تحصُلُ عند السَّببِ لا بِهِ، فمثلًا إذا كَسَرْتَ الزُّجاجَ، لا يقُولُونَ إن الانكسَارَ حَصَل بالكَسْرِ، ولكن حصلَ عندَ الكسْرِ، لا به، وعندما توقِد النَّارُ ويَفُورُ الماءُ، يقُولُونَ: إن الماءَ لا يَفُورُ بالنَّارِ ولكنه يفُورُ عندَ النَّارِ، يفُورُ عندها لا بِهَا، عندما تُغلِّقُ فرْجَةً وتنْغَلِقُ يقُولُونَ: إن هذا الانغلاقُ لم يحصُلْ بفِعْلِكَ وإنما حصلَ عند فِعْلِكَ لا بِهِ، ينْكِرُونَ أن يكون للأسبابِ تأثِيرٌ في مسبَّبَاتِهَا، ويقُولُونَ: إن تأثيرَ الأسباب ليس مباشرًا للمسبَّبات، ولكنه يحصُلُ عند الأسبابِ لا بالأسبابِ.

عندما يأكُلُ الإنسانُ حتى يملأَ بطْنَه ويشبَعَ يقُولُونَ: شَبعَ عندَ الطعامِ لم يَشْبَعْ بالطعامِ، عندمَا يَكْوِي الإِنسَان شيئًا من جِسْمِهِ فيَحْتَرِقُ يقُولُونَ: احترقَ عند النَّارِ؛

وَهُوَ شَبِيهٌ بِإِنْكَارِ مَا خَلَقَهُ اللهُ مِنَ الْقُوَى الَّتِي فِي الحَيَوَانِ الَّتِي يَفْعَلُ الحَيَوَانُ بِهَا مِثْلَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ[١]، كَمَا أَنَّ مَنْ جَعَلَهَا هِيَ الْمُبْدِعَةَ لِذَلِكَ فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللهِ وَأَضَافَ فِعْلَهُ إِلَى غَيْرِهِ[٢].

قالوا: لأننا لو قلنا: إن الأسبابَ مُؤَثِّرةٌ بنَفْسِهَا شابَهْنَا القدريَّة الَّذين يقُولُونَ: ثمَّة خالِق غير الله. وفي الحَقِيقَة قالَ الشيخُ: أنْكَرُوا ما خَلَقَهُ أولًا، وخالَفُوا ما جاء به القُرآنُ، فإن الله أثْبَتَ أن للأشياءَ أسبابًا، وأنكرُوا ما خلقَهُ الله مِنَ القُوَى والطبَائعِ؛ عندما تحتَمِي الحدِيدَةُ بالنَّار هل هي احتَمَتْ بالنَّارِ أم عندَ النَّارِ؟

لا شكَّ أنها احتَمَتْ بالنَّارِ، عندهم عندَ النَّارِ مع أننا لو وَضَعْنا حدِيدةً عند النَّارِ ساعَة كامِلَة ما احتَمَتْ، لكن لو وَضَعْنَاها وسطَ النَّارِ تنقَلِبُ إلى حمراء، أنكروا ما أودَعَ الله تعالى من القِوى والطبائع في هذه الأشياء.

[١] ثانيًا من يقول: «شَبِيهٌ بِإِنْكَارِ مَا خَلَقَهُ اللهُ مِنَ الْقُوَى».

وإذا سأل سائل: هل يُشْبِهُ هذا مَذْهَبَ الأشاعِرَةِ؟

فالجوَاب: لا، مذْهَبُ الأشاعِرةِ: أنَّ الأسبابَ لا تُؤَثِّرُ تحصلُ عندها لا بِها، لكن «**وَهُوَ شَبِيهٌ بِإِنْكَارِ مَا خَلَقَهُ اللهُ مِن الْقُوَى الَّتِي فِي الحَيَوَانِ الَّتِي يَفْعَلُ الحَيَوَانُ بِهَا مِثْل قُدْرَةِ الْعَبْدِ**» مذْهَب الجبرِيَّة، الجبريَّة يُنكِرونَ للعَبْدِ قُدْرَةً على العَمَلِ، يقُولُونَ: العبْدُ يَفْعَلُ بِدون اختيارٍ وبدُونِ قُدْرَةٍ، وأنه مَسْلوبُ القُدْرَةِ عن فِعْله، فهؤُلاءِ أشْبَه للجبريَّة مِنْ غيرِهِم.

[٢] ثالثًا: مَنْ جَعَلَها هي المبدِعَةُ لذَلِك- أي: القُوَى الَّتي في الحيوانِ- فقد أشْرَكَ بالله، هذا مذهَب القدَريَّة.

فهنا أشارَ المؤلِّفُ إلى ثلاثة مذاهب: مذْهَب الأشاعِرة، ومذْهَب الجبريَّة، ومذهب القدَريَّة.

بقِيَ مذْهبُ أهْلِ السُّنَّة والجماعَة، وهو خلافُ هذه المذاهب، يقُولُونَ: إنَّ الأسبابَ مؤَثِّرَةٌ في مُسَبَّباتِها مباشَرَة، لكن من الَّذي جعَلَ الأسبابَ مؤَثِّرَةً؟

الَّذي جعَلَها مؤثِّرَةً هو اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولهذا لما أُلْقِيَ إبراهيمُ في النَّارِ وهي تَتَأَجَّجُ وتحرِقُ ما حولها فضْلًا عمَّنْ فيها: صارَتْ برْدًا وسَلامًا عليه، فعَلِمَ أن الله هو الَّذي أوْدَعَ هذه الأسبابَ.

ونحن إذا قلنا: هـذا الشَّيءُ يحُـرِقُ، وهـذا الشَّيء يُتلِفُ، وهـذا الشَّيءُ يفعَـل كـذا وكـذا فَلَسْنَا نعْنِـي: أنه ينْفَرِدُ بها عنِ اللهِ، بل نَعْنِـي: أن اللهَ خَلَق فيه هذه القُوَّةَ المؤثِّرة.

وليس في هذا الشَّيءِ إشْراكٌ للهِ أو تَشْرِيكٌ مع الله ما دُمْنَا نؤمِنُ بأن هذه الطبِيعَةَ إنما خَلقَهَا الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا مذْهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، يؤمنون بأن الأسبابَ مُؤثِّرةٌ في مسبِّباتها، وأن المسبِّبات تحْصُـلُ بالأسبابِ لا عندَ الأسباب، وهذا مذهَبُ أهـلِ السُّنَّةِ.

والمذهب الثَّاني: مذهَبُ الأشاعِرَةِ يقُولُـونَ: الأسبابُ لا تُـؤثِّر، وإنما يحْصُلُ الشَّيءُ عندها لا بها.

عندما يُصَلِّي الواحدُ هل حصلَتْ صلاتُهُ بقُدْرته أم عِنْدَ قُدْرَتِهِ، والله يقول: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن:١٦]، ويقـول النَّبِيُّ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**مَـا أَمَرْتُكُـمْ بِشَيْءٍ**

وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَّا وَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ فِي حُصُولِ مُسَبَّبِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ عَدَمِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مُقْتَضَاهُ إِذَا لَمْ يَدْفَعْهُ اللهُ عَنْهُ، فَلَيْسَ فِي الْوُجُودِ شَيْءٌ وَاحِدٌ يَسْتَقِلُّ بِفِعْلِ شَيْءٍ إِذَا شَاءَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ، قَالَ تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات:٤٩]. أي: فَتَعْلَمُونَ أَنَّ خَالِقَ الْأَزْوَاجِ وَاحِدٌ[١].

وَلِهَذَا مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ- لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ- كَانَ جَاهِلًا، ....

فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»(١)، ويقول: «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا»(٢)، إذن القيامُ في الصلاةِ والركوعِ حصَلَ بالقُدْرَةِ.

المذهب الثَّالث: مَذْهَبُ الجبريَّةِ الَّذين يُنكِرُونَ أن يكونَ للعبدِ قُدْرَةٌ يفعل بها، ويقُولُونَ: إنه -سبحانه- جعلَهُ بلا قُدرَةٍ وبغيرِ اختيارٍ، وأنه يُجبَرُ عليه.

المذهب الرابعُ: من يقُولُونَ: إنَّ للعبدِ قدْرَةً مؤثِّرَة بنفْسِهَا وليس لله تعالى فيها أي شَيء، وهذا مذْهَبُ القدرِيَّةِ، وهو إشراكٌ مع اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[١] قوله: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ زَوْجَينِ يحصُلُ بهما هذا الشَّيءُ. يقول: ما مِنْ شيءٍ إلا وهُو مركَّب، ولو لم يكُنْ إلا سَبَبٌ ومسبِّبٌ ليُعْلَمَ أن الخَالِقَ واحدٌ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ...، رقم (١٣٣٧).
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، رقم (١١١٧).

فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ وَاحِدٌ صَدَرَ عَنْهُ وَحْدَهُ شَيْءٌ -لَا وَاحِدَ وَلَا اثْنَانِ- إِلَّا اللهُ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ، فَالنَّارُ الَّتِي خَلَقَ اللهُ فِيهَا حَرَارَةً لَا يَحْصُلُ الْإِحْرَاقُ إِلَّا بِهَا وَبِمَحَلٍّ يَقْبَلُ الِاحْتِرَاقَ؛ فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى السَّمَنْدَلِ وَالْيَاقُوتِ وَنَحْوِهِمَا لَمْ تُحْرِقْهُمَا، وَقَدْ يُطْلَى الْجِسْمُ بِمَا يَمْنَعُ إِحْرَاقَهُ[١].

---

[١] قُوَّة الحرارةِ في النَّارِ تُحْرِقُ، لكن قد يكون هُناك مانِعٌ يمْنَعُ منَ الإحراقِ، مثلًا قُدْرةُ الله عَزَّوَجَلَّ كما حَدَثَ لنارِ إبراهيمَ، كذَلِك هُناك بعضُ الأدوِيَةِ أو بعضُ المركَّبَاتِ تمْنعُ من الاحتراقِ، يقولُ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: السَّمندَلُ والياقُوتُ ونحوهما لا تحترق بالنَّارِ، ولا تؤثِّرُ فيه، والآن مَوْجُود غيرُ السَّمَنْدَل، رأيتُ حديدًا يحيطُ بالمدْفئةِ ولا يحتَرِقُ، كذَلِكَ ربما يَصِلُ الإِنسَان لِطلاءٍ يمنْعُ من الاحتراقِ، وهذا أظنُّه مَوْجُودًا عند أصحاب الإطفاءِ، يُطفئون به النَّارَ.

ويقُولُونَ: إن شيخ البطائحِيَّةِ، وهو من المبتَدِعَةِ، صِنفٌ أظنُّه من الصوفِيَّة، تناظَرَ هو وشيخُ الإسلامِ ابن تَيمِيَّة في مسألةٍ من المسائلِ فقال له شيخ البطائحِيَّةِ: إذا كان كلامك حقًّا أو كلامِي حقًّا ندخُلُ النَّارَ، والَّذي لا تأكُلُه النَّار فهو على صواب؟ هذا الشيخ قد طَلا جِسْمَه بشيء يمْنَعُ من الاحتراقِ، ففَطِنَ شيخ الإسلام لهذا فقال: ولكن أُريدُ أشتَرِطُ عليكَ شَرْطًا وبعدها ندخل النَّار: أن تزيلَ هذا الطِّلاءَ، فقال الرجل: لا(١).

السَّبب مَوْجُود، لكن المانِعَ منَعَ وجودَ هذا الشَّيءِ، والأشياءُ لا يمْكِنُ أن تَتِمَّ إلا بوجودِ أسْبابِهَا.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٤٧).

وَالشَّمْسُ الَّتِي يَكُونُ عَنْهَا الشُّعَاعُ لَا بُدَّ مِنْ جِسْمٍ يَقْبَلُ انْعِكَاسَ الشُّعَاعِ عَلَيْهِ، فَإِذَا حَصَلَ حَاجِزٌ مِنْ سَحَابٍ أَوْ سَقْفٍ لَمْ يَحْصُلِ الشُّعَاعُ تَحْتَهُ، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ[١].

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ «الإِيمَانِ بِالْقَدَرِ» فَإِنَّ الإِيمَانَ بِالْقَدَرِ مِنْ تَمَامِ التَّوْحِيدِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللهَ وَآمَنَ بِالْقَدَرِ تَمَّ تَوْحِيدُهُ، وَمَنْ وَحَّدَ اللهَ وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ نُقِضَ تَوْحِيدَهُ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الإِيمَانِ بِالشَّرْعِ[٢] وَهُوَ الإِيمَانُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، كَمَا بَعَثَ اللهُ بِذَلِكَ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ.

---

[١] إذا كان الجوُّ مُظْلِمًا، لا يمكِنُ أن تظْهَرَ الشمسُ إلا إذا كان لها جُزْءٌ ينعَكِسُ عليه الضوءُ، الآن عندنا نُورٌ أبيضُ مِنَ الشمسِ؛ لأنَّها ذرَّاتُ غبارٍ انعكَسَتْ فبانَ ضَيَاؤُهَا، لكن عندما تكونُ السَّماءُ صافِيَةً تجِدُ زُرْقة مُظلِمَةً، ولا يمكن أن تَنْعَكِسَ إلا إذا قابلَتْ جِسْمًا، إذا كان هذا الجسمُ كَثِيفًا حتى تنظُرَ وراءهُ، فالحاصِلُ أنه لَا بُدَّ من وجودِ السَّببِ وانتفاءِ موانِعِهِ.

[٢] ما من أُمَّةٍ إلا ولـها شرْعٌ: هذا الشَّرْعُ إما أن يكونَ شَرْعًا مُنزَّلًا.

أو شَرْعًا مُبدَّلًا، أو شَرْعًا مُؤَوَّلًا.

كلُّ أُمَّةٍ لَا بُدَّ لها مِنْ شريعَةٍ، المسلِمُونَ شَرعَيتُهم مُنَزَّلَةٌ من عندِ اللهِ، وأهلُ التَّأويلِ والبِدَعِ شَرْعُهم مُؤَوَّلٌ، وأهلُ الانْحرافِ شرْعُهم مُبدَّل بدَّلُوه؛ استَبْدَلُوا شريعَةَ الله بغيرِهَا.

وَالْإِنْسَانُ مُضْطَرٌّ إِلَى شَرْعٍ فِي حَيَاتِهِ الدُّنْيَا، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَرَكَةٍ يَجْلِبُ بِهَا مَنْفَعَتَهُ، وَحَرَكَةٍ يَدْفَعُ بِهَا مَضَرَّتَهُ؛ وَالشَّرْعُ هُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْفَعُهُ وَالْأَفْعَالِ الَّتِي تَضُرُّهُ، وَهُوَ عَدْلُ اللهِ فِي خَلْقِهِ وَنُورُهُ بَيْنَ عِبَادِهِ؛ فَلَا يُمْكِنُ لِلْآدَمِيِّينَ أَنْ يَعِيشُوا بِلَا شَرْعٍ يُمَيِّزُونَ بِهِ بَيْنَ مَا يَفْعَلُونَهُ وبَيْنَ مَا يَتْرُكُونَهُ[1].

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالشَّرْعِ مُجَرَّدَ الْعَدْلِ بَيْنَ النَّاسِ فِي مُعَامَلَاتِهِمْ، بَل الْإِنْسَانُ الْمُنْفَرِدُ لَا بُدَّ لَهُ مَنْ فِعْلٍ وَتَرْكٍ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ هَمَّامٌ حَارِثٌ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَّامٌ»(١)[2]، ....

---

[١] لا بُدَّ لأَيِّ أُمَّةٍ من نظَام، إما نَظَامٌ مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو الشَّرْعُ المنزَّلُ أو نظامٌ من عنْدِهَا وهو الشرْعُ المُبَدَّل، أو شرْعٌ مُؤوَّلٌ بالتَّحرِيفِ؛ فالشُّيُوعِيُّون عندهَم أنظِمَةٌ يمْشُونَ عليها، والنَّصَارى والرأْسِمالِيُّونَ عندهم أنظِمَةٌ يمْشُونَ عليها، كل أُمَّةٍ لَا بُدَّ من نظامٍ تمْشِي عليه وإلا أصبَحَ النَّاسُ فَوضَى، لكن ما هُو النِّظَامُ الَّذي يكون به صَلاحُ الخلْقِ على الإطلاقِ؟

الجوَاب: نظامُ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّه نظَامٌ مَنْ عَلِمَ بأحوالِ الخلْقِ وما ينفَعُهم، نظام مَنْ هو أرْحَمُ بالخلْقِ من أنفُسِهِمْ اللهُ يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء:٢٩]، إذِنْ فالله أرحَمُ بي مِنْ نفْسِي، ولهذا نهَانِي أن أقتُلَ نفْسِي؛ لأَنَّه رحِيمٌ، فالحاصل أنَّا نقولُ كما قالَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُٱللَّهُ: إنه لَا بُدَّ من شَرْعٍ، ولكن لا شَرع يُصلِحُ الخلْقَ إلا شرع الله؛ لأَنَّه العَدْلُ والنُّورُ.

[٢] قوله ﷺ: «حَارِثٌ» يعني: فاعِلُ الحرَكَةِ، يتحرَّكُ يَفعَلُ.

---

(١) أخرجه أحمد (٣١/ ٣٧٧)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (٤٩٥٠).

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِـهِمْ: مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَاتِ، فَإِذَا كَانَ لَهُ إِرَادَةٌ فَهُوَ مُتَحَرِّكٌ بِهَا، وَلَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ مَا يُرِيدُهُ هَلْ هُوَ نَافِعٌ لَهُ أَوْ ضَارٌّ؟ وَهَلْ يُصْلِحُهُ أَوْ يُفْسِدُهُ؟.

وَهَذَا قَدْ يَعْرِفُ بَعْضَهُ النَّاسُ بِفِطْرَتِهِمْ كَمَا يَعْرِفُونَ انْتِفَاعَهُمْ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَكَمَا يَعْرِفُونَ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ بِفِطْرَتِهِمْ، وَبَعْضُهُمْ يَعْرِفُونَهُ بِالِاسْتِدْلَالِ كَالَّذِي يَهْتَدُونَ بِهِ بِعُقُولِهِمْ، وَبَعْضُهُ لَا يَعْرِفُونَهُ إِلَّا بِتَعْرِيفِ الرُّسُلِ وَبَيَانِهِمْ لَـهُمْ وَهِدَايَتِهِمْ لَـهُمْ[١].

وَفِي هَذَا الْمَقَامِ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي أَنَّ الْأَفْعَالَ هَلْ يُعْرَفُ حُسْنُهَا وَقُبْحُهَا بِالْعَقْلِ أَمْ لَيْسَ لَـهَا حَسَنٌ وَلَا قَبِيحٌ يُعْرَفُ بِالْعَقْلِ؟ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَّا مَا وَقَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الِاشْتِبَاهِ[٢].

وقوله: «همَّامٌ» مِنَ الهمَّة وهي الإرادَةُ، فكلُّ إنسانٍ عندَهُ إرادةٌ وعندَهُ حركَةٌ، لكن هل هذه الإرادَةُ والحركة تنْفَعُه أو لا تَنْفَعُه؟ نعرف ذَلِك مِنَ الشَّرْعِ.

[١] قسَّمَ الأشياءَ المعْرُوفَةَ ثلاثةَ أقسام: معروفَةً بالفِطْرَةِ، ومعْرُوفةً بالاستِدْلالِ بالعَقْلِ، ومعروفة بالوَحْي من طريقِ الرُّسُلِ.

هذا صحيحٌ، المعلومات الآن الَّتي نتعَلَّمُها: إما بالفِطرةِ مثلُ تعْرِفُ أنك إذا أكلتَ شَبِعتَ، وإما بالعقل والاستنتاجِ مثل أن تعْرِفَ أن الأثَرَ لَا بُدَّ له من مُؤثِّرٍ، وبعضُه تعرفه عن طَريقِ الرُّسلِ، وهو الوَحْي الَّذي جاءتْ به الرُّسُلُ.

[٢] مسألة الحُسن والقُبْح، وهل يُعلَمُ حُسنُ الشَّيءِ وقُبحُه بالشَّرعِ أو يُعلَمُ حُسْنُه وقُبْحهُ بالعقْلِ؟

الحقيقةُ: الصَّـوابُ أن بعضَهُ يُعرفُ بالعَقْـلِ وبعْضـه بالشَّرْعِ، وبعضُـهُ بهما جميعًا؛

فَإِنَّهُم اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ يُلَائِمُ الْفَاعِلَ أَوْ يُنَافِرُهُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ سَبَبًا لِـمَا يُحِبُّهُ الْفَاعِلُ وَيَلْتَذُّ بِهِ وَسَبَبًا لِـمَا يُبْغِضُهُ وَيُؤْذِيهِ، ....

بمعْنَى أن بعضَ الأشياءِ نعرِفُ حسْنَها أو قُبحَهَا وإن لم يَرِدْ بها الشرعُ، وليس معناه أننا حَسَّنَّا شيئًا أو قبَّحناهُ أن الشرْعَ لم يُحسِّنه أو يقَبِّحْهُ، وبعضه لا نعرفُ أنه حسنٌ أو قَبيحٌ إلا بطريقِ الشرْعِ، وبعضه نعلم أنه حَسَنٌ وقبيحٌ بالعقْلِ والشرْعِ.

هُناك أشياءُ لا نعرِفُ الحِكمَةَ في تشْرِيعِهَا؛ إذن قُبْحُها أو حُسنُها هذا معلومٌ بالشرعِ، كما لو قيل مثلا: لماذا لا تصِحُّ الصلاةُ في أعطانِ الإبلِ مِثلا؟ عند الَّذين يقُولُونَ: إن العِلَّة تعبُّدِيَّةٌ يُعلَمُ قُبحُ الصلاةِ في أعطانِ الإبلِ بالشرْعِ لا بالعقْلِ.

عندما يُقال: لماذا يجِبُ الوُضوءُ من لحْمِ الإبلِ؟ الَّذين يقُولُونَ: إن الوضوءَ من لحْمِ الإبلِ تعبُّدي يقُولُونَ: لا نعْرِفُ عِلَّته يُعلم حُسنُه بالشَّرْعِ لا بالعَقْلِ.

مثلًا: الاعتِداءُ على النَّاس والأذِيَّةُ للناس معلومٌ قُبْحُه بالعَقْلِ وبالشَّرْعِ، بالشرع لأَنَّه نَهى عنه، وبالعقْلِ لأنَّ كلَّ إنسانٍ يعْرِفُ أن العُدوانَ على الغيرِ أمرٌ مكْرُوهٌ عندَ النَّاس؛ فهو قَبِيحٌ.

توجد أشياءُ العَقْلُ يَهتَدِي إلى حُسنِهَا وقُبْحِها وإن لم يَرِدْ بها الشرْعُ، حتى لو فُرِضَ أن الشرعَ سَكَتَ عنها فإنَّ الإنسانَ يعلَمُ قُبْحَهَا أو حُسنَهَا بِعقْلِهِ، مثل ما يتعارَفَهُ النَّاس في عادَاتِهِمْ مِنَ الأمورِ الَّتي ما جَرَى بها الشرْعُ، لكنَّ النَّاسَ اعتادوا فيها يرَوْنَ أنها قَبيحَةٌ أو يروْنَ أنها حسَنٌ، فهذا الَّذي ذكرَهُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هو الصَّوابُ أنا نقول: الأشياءُ الحسَنَةُ والقبيحَةُ منها يُعلَمُ قُبْحُه أو حُسْنَهُ بالشرْعِ، ومِنها ما يُعلَمُ بالشَّرعِ وبالعَقْلِ، ومنها ما يُعلَمُ بالعقْلِ وَحْدَهُ.

وَهَذَا الْقَدْرُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ تَارَةً وَبِالشَّرْعِ أُخْرَى وَبِهِمَا جَمِيعًا أُخْرَى؛ لَكِنَّ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَمَعْرِفَةَ الْغَايَةِ الَّتِي تَكُونُ عَاقِبَةُ الْأَفْعَالِ مِن السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، فَمَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ تَفَاصِيلِ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَمَرَتْ بِهِ مِنْ تَفَاصِيلِ الشَّرَائِعِ لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، كَمَا أَنَّ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ تَفْصِيلِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ[١] مِنْ تَفَاصِيلِ الشَّرَائِعِ لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، كَمَا أَنَّ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ تَفْصِيلِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ وَإِنْ كَانُوا قَدْ يَعْلَمُونَ بِعُقُولِهِمْ جُمَلَ ذَلِكَ.

---

[١] قوله: «**وَأَمَرَتْ بِهِ مِنْ تَفَاصِيلِ الشَّرَائِعِ لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ، كَمَا أَنَّ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ تَفْصِيلِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ**».

ولـهذا يقول المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا القدْرُ يُعلَمُ بالعَقْلِ تارَّةً وبالشَّرْعِ أخْرَى، وبهما جميعًا.

وإذا سألَ سائلٌ: هل نتَعَرَّفُ على تحريمِ الدُّخانِ بالعَقْلِ أم بالشرْعِ؟

فالجوَاب: هذا يُعْلمُ بالعَقْلِ والشَّرْع معًا؛ لأنَّ الشرْع نهى عن كُلِّ ما فيه مَضَرَّةٌ، والعقْلُ يرْفُض كلَّ ما فيه مَضَرَّةٌ.

لكن إذا استَحْسَنَ العَقْلُ شيئًا قبَّحَهُ الشَّرعُ، كما لو استَحْسَنَ حَلْقَ اللحِيَّةِ؛ لأنَّ هُناك ناسٌ يستَحْسِنُونَ حلْقَ اللِّحيةِ، أو استَحْسَنَ تسْويدَ شعَرِهِ إذا ابيَضَّ، يقول: أريدُ أن أظلَّ شابًّا.

نقول: هذا العقلُ ليس بعقْلٍ، هو عقْلٌ منْحَرِفٌ في الواقِعِ؛ لأنَّ تحْسِينَ العقلِ أن ينْزِلَ كل إنسانٍ في منْزِلَتِهِ، الشايِبُ يجِبُ أن يكون هكَذا، والشابُّ يجِبُ أن يكون شابًّا.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الإِيمَانُ، وَجَاءَ بِهِ الْكِتَابُ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى:٥٢]، وقَولُهُ تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي[١] وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ:٥٠]، وَقَوْلُهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء:٤٥].

وَلَكِنْ تَوَهَّمَتْ طَائِفَةٌ أَنَّ لِلْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مَعْنًى غَيْرَ هَذَا، وَأَنَّهُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ، وَقَابَلَتْهُمْ طَائِفَةٌ أُخْرَى ظَنَّتْ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ مِنَ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ يَخْرُجُ عَنْ هَذَا، ....

---

[١] قوله: ﴿إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ﴾ [سبأ:٥٠]، هل هَذِه مسألَةٌ فَرْضِيَّةٌ أم واقِعِيَّةٌ يمكن وقوعها؟ الجوَاب: أنها مسألة فرَضِيَّة، هذا من بابِ التَّنَزُّل مع الخَصْمِ، ﴿إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي﴾ [سبأ:٥٠]، مثلُ قولِ المؤمِنِ مِنْ آل فرعون: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ [غافر:٢٨]، وهذا المؤمنُ يعتَقِدُ أنه صادِقٌ، لكن قالَهُ على سبيلِ التنزُّلِ مع الخَصْمِ، ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، كيف هذا؟ هل بينهُما مفاضَلَةٌ؟

معلوم أن اللهَ خيرٌ، لكن لماذا قِيلَ ذَلِك؟ للتنزُّلِ مع الخَصْمِ.

قوله: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]. والجوابُ: نحْنُ على الهُدَى، لكن هذا من بابِ التنزُّلِ مع الخَصْمِ والإنصافِ معهم؛ يعني يقول: إنا المسلِمُونَ أو إياكُمْ لعلى هُدًى أو في ضلالٍ مبين، صحِيحٌ هذا، لكن من المعلومِ أن المسلِمِينَ على هُدى وأن الكفَّار على ضلالٍ مُبينٍ.

فَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ أَثْبَتَتَا الحُسْنَ وَالْقُبْحَ الْعَقْلِيَّيْنِ أَو الشَّرْعِيَّيْنِ وَأَخْرَجَتَاهُ عَنْ هَذَا الْقِسْمِ غَلِطَتْ، ثُمَّ إِنَّ كِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ لَـمَّا كَانَتَا تُنْكِرُ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِالْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا وَالسُّخْطِ وَالْفَرَحِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ الْإِلَهِيَّةُ وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّوَاهِدُ الْعَقْلِيَّةُ تَنَازَعُوا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ اللهَ لَا يَفْعَلُ مَا هُوَ مِنْهُ قَبِيحٌ، هَلْ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ لِذَاتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ قُدْرَتُهُ عَلَى مَا هُوَ قَبِيحٌ، وَأَنَّهُ -سُبْحَانَهُ- مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُهُ لِمُجَرَّدِ الْقُبْحِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي أَثْبَتُوهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ[١].

---

[١] تنَازعُوا بعد اتِّفاقِهِمْ على أن الله لا يفعَلُ ما هو قَبيحٌ، هل ذَلِك مُمتَنع لذاتِهِ وأنه لا يُتَصَوَّرُ قدرتُه على ما هو قَبيحٌ؟ أو أنه -سبحانه- مُنزَّهٌ عن ذَلِك وإن كان يَقْدِرُ؟ أو أنه -سبحانه- مُنزَّه عن ذلِكَ؟

نضربُ مِثَالًا في الظلْمِ؛ مثلا الظلمُ قَبِيحٌ شرْعًا وعقْلًا، هل هو مُمْتَنعٌ على اللهِ بذاتِه؟ بمعْنَى أنه لا يُتَصَوَّرُ أن يقْدِرَ على الظلْمِ، أو أن الله مُنزَّهٌ عن الظلْمِ مع قُدرتِهِ عليه؟

الجوَاب: أنه -سبحانه- مُنزَّهٌ عن الظُّلْمِ مع قُدرَتِه عليه، وهذا في الحقِيقَةِ هو وجهُ المدْحِ والكمالِ؛ يكون قادرًا لكنه مُنزَّهٌ عنه؛ لأننا لو قُلْنَا: أنه مستَحِيلٌ لله، وأن كلَّ قَبِيحٍ فهو مستَحِيلٌ على اللهِ لذاتِهِ هل يُمدَحُ على هذا؟

الجوَاب: لا، الَّذي لا يقْدِرُ على أن يبْطِشَ ولا أن يَسْرِقَ والسَّرِقَةُ مستحيلَةٌ عليه لذاتِهِ لأنَّه ليس له يدَانِ ولا رَجُلانِ، هل يمْدَحُ على تَرْكِ السَّرِقةِ؟

بالطبع لا يُمْدَحُ على تركِ السَّرِقَةِ؛ لأنَّه عاجز، لكن لو أن هناكَ رَجُلًا نشيطًا وقويًّا يستطيعُ السَّرِقَةَ ويفِرُّ ولا أحَدَ يلْحَقُه ولكنه تركَ السَّرِقَةَ فهذا يُمدحُ.

وَالْقَوْلَانِ فِي الِانْحِرَافِ مِنْ جِنْسِ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ[١] ....

هم يقُولُونَ: هل هَذَا القبيحُ -الَّذي يَرَوْنَ أنه قبيحٌ- هل هو مُمْتَنِعٌ على الله بذاتِهِ؟ بمعْنَى أن اللهَ لا يقْدِرُ عليه أو أن الله مُنَزَّهٌ عنه وإن كان قادِرًا عليه؟

الصَّواب أن نقولَ: مُنَزَّهٌ عن وإن كانَ قادِرًا عليه، لكن يجِبُ أن يَعْرِفَ أنه ليستْ عُقُولنَا هي الميزانُ للعَقْلِ القبيحِ والحسَنِ.

لو كانتْ عُقُولُنَا هي الميزانُ لكنا مثلًا نُحسِّنُ أن يكون النَّاسُ كلُّهُم أمةً واحدةً على الحقِّ، أحسنُ من كَوْنِ بعضِهِمْ للنارِ وبعضِهِمْ للجنَّةِ مَثَلًا، قد يُحسِّنُ عَقْلَنا هذا، لكن هل هَذَا صحِيحٌ أن يكونَ النَّاسُ كلُّهُم أمَّةً واحدة على الحقِّ حتى لا يُعذَّبَ أحدٌ؟

الجوَاب: لا، ليس هذا هو الحُسْنُ، الحُسْنُ ما اقتَضَتْهُ حِكْمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لهذا يجِبُ أن تعْرِفَ أنك وإن أثْبَتَّ الحُسْنَ والقُبْحَ العَقْلِيَّيْنَ فليس معْنَى ذَلِك أن عقْلَكَ هو الميزانُ للحُسْنِ والقُبحِ باعتبار فِعْلِ الله؛ لأننا نحن لا نُحيطُ بقُدرةِ اللهِ وحِكْمَتهِ حتى نَحْكُمَ عليه بعقُولِنَا ونقول: هذا حسن، لماذا لم يفعَلْه اللهُ؟ وهذا قبيحٌ لماذا فعَلَهُ؟ فهذا غيرُ ممكِنٍ.

[١] الأصلُ في القولينِ أنهما من جِنسِ القولَيْنِ المتقدِّمَينِ يعْنِي: في القضاءِ والقدَرِ الَّذي هو قولُ الجَبْرِيَّةِ وقولُ القدَريَّةِ.

الجبريَّةُ عظَّمُوا الأمْرَ والنَّهْي، ولكنهم عطَّلوا القَضَاءَ والقدَرَ.

والقدَريَّةُ على العكسِ؛ الجبْرِيَّةُ يقُولُونَ: إنه يجِبُ على الإنسانِ أن يكونَ طائعًا لله تعالى في تـرْكِ المعاصِي وبِفعْلِ العِباداتِ، لكنهـم يقُـولُونَ: إنه خاضِـعٌ بالقَـدَرِ فعظَّمُـوا

أُولَئِكَ لَـمْ يُفَرِّقُوا فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ بَيْنَ الْهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَالْأَبْرَارِ وَالْفُجَّارِ، وَأَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، وَالرَّحْمَةِ وَالْعَذَابِ؛ فَلَا جَعَلُوهُ مَحْمُودًا عَلَى مَا فَعَلَهُ مِن الْعَدْلِ أَوْ مَا تَرَكَهُ مِنَ الظُّلْمِ، وَلَا مَا فَعَلَهُ مِن الْإِحْسَانِ وَالنِّعْمَةِ، وَمَا تَرَكَهُ مِن التَّعْذِيبِ وَالنِّقْمَةِ، وَالْآخَرُونَ نَزَّهُوهُ بِنَاءً عَلَى الْقُبْحِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي أَثْبَتُوهُ وَلَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَسَوَّوْهُ بِخَلْقِهِ فِيمَا يَحْسُنُ وَيَقْبُحُ، وَشَبَّهُوهُ بِعِبَادِهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ.

فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْقَدَرِ فَقَطْ[١]، وَعَظَّمَ الْفَنَاءَ فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ[٢]، ....

القَدَر وغلَوْا فيه وتهَاونُوا في الأمْرِ والنهْي حتى إننا سبَقَ أن قُلنا: إن الجبرِيَّة مُرجئةٌ، ويقُولُونَ: إن العَاصِيَ الفاسقَ مُؤمنٌ كامِلُ الإيمَانِ والقَدْرِيَّةُ بالعكْسِ.

[١] الَّذين ينظُرُونَ إلى الحقيقَةِ الكونِيَّةِ فقط لا يُميِّزونَ؛ لأنَّهم يقُولُونَ: الكُلُّ من إرادَةِ اللهِ، ونحْنُ نَفْنَى في توحيدِ اللهِ تعالى توحيدُ الرُّبُوبِيَّةِ فلا نقولُ: هذا حَسَنٌ وهذا قَبِيحٌ؛ لأنَّ الكُلَّ يُعتبَرُ حسَنًا عندَهم، كُلُّه من تقدِيرِ اللهِ، فهو يفْنَى أن يُشاهِدَ الحُسْنَ والقُبْح فيما يقعُ مِن أفْعالِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ويقول: إن كل ما أوجَدَهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنَّه حَسَنٌ؛ لأنَّه يقِفُ أمامَ القَدَر وُقوفَ الميِّتِ بين يدَيِ الغاسِلِ، لا يشعُرُ بما يُفعَل فيه، فهو يقول: نحن نُعظِّم القَدَرَ غايةَ التعْظِيمِ، وتوحيدُ الربُوبيَّة، ونفْنَى بهذا التَّوْحِيدِ عمَّا سُواه.

[٢] ومعْنَى الفَناءُ فيه الانغماسُ بحيث يَضْمَحِلُّ وجودُ المرءِ في هذا البابِ.

فتبَيَّنَ الآن أن هؤُلاءِ الَّذين يُعظِّمُونَ الفناءَ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ ويقِفُونَ عند الحقِيقَةِ الكونِيَّةِ لا يُميِّزُونَ بين الضارِّ والنافِعِ، لماذا؟

وَوَقَفَ عِنْدَ الحَقِيقَةِ الْكَوْنِيَّةِ لَـمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالجَهْلِ، وَالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَالْبِرِّ وَالْفُجُورِ، وَالْعَدْلِ وَالظُّلْمِ، وَالطَّاعَةِ وَالمَعْصِيَةِ، وَالهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالرَّشَادِ وَالْغَيِّ، وَأَوْلِيَاءِ اللهِ وَأَعْدَائِهِ، وَأَهْلِ الجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ[١].

وَهَؤُلَاءِ مَعَ أَنَّهُمْ مُخَالِفُونَ بِالضَّرُورَةِ لِكُتُبِ اللهِ وَدِينِهِ وَشَرَائِعِهِ، فَهُمْ مُخَالِفُونَ أَيْضًا لِضَرُورَةِ الحِسِّ وَالذَّوْقِ وَضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ، فَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَلْتَذَّ بِشَيْءٍ وَيَتَأَلَّمَ بِشَيْءٍ، فَيُمَيِّزَ بَيْنَ مَا يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ، وَمَا لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ، وَبَيْنَ مَا يُؤْذِيهِ مِنَ الحَرِّ وَالْبَرْدِ وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَهَذَا التَّمْيِيزُ بَيْنَ مَا يَنْفَعُهُ وَيَضُرُّهُ هُوَ الحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ الدِّينِيَّةُ[٢].

لأنَّ الكُلَّ بتقديرِ الله، فهم يقُولُونَ: كلُّ ما قدَّر الله فلا فرْقَ فيه، يجِبُ أن نسْتَسْلِمَ للرُّبوبيَّةِ اسْتسْلَامًا كاملًا أعمْى فلا نُفرِّق بين الضارِّ والنافعِ، ولا بينَ الحسنِ والقَبيحِ، ولا بين الظُّلْمِ والعَدْل؛ لأنَّ الكُلَّ من فِعْلِ اللهِ، فهم يَفْنونَ في هذا التَّوْحيدِ عن كل ما يقَعُ من جانِبِ الربوبيَّة.

[١] الإنسانُ الَّذي لا يُحسُّ بجانِبِ الشَّيء طبعًا لا يُفرِّقُ بينَ الأشياءِ النافِعَةِ والضارَّةِ والملائِمةِ وغيرِ الملائمَةِ، هذا وجهُ كلامِ المُؤلِّفِ، أنهم لم يُمَيِّزُوا بينَ العِلْمِ والجَهْلِ، والصِّدْقِ والكَذِبِ، والبِرِّ والفُجورِ، والعَدْل والظُّلمِ إلى آخِرِهِ.

[٢] كلامُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ واضحٌ في الردِّ عليه، يقول: أنتم تُفرِّقونَ بين الذِي يلائِمُكم والَّذي لا يُلائمُكم، والَّذي ينفعُكم والَّذي يَضُرُّكم، فكيف تَفْنَوْن في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ؟

والتفـريقُ بين هذهِ الأشياءِ هـو ما جاءتْ به الشَّريعَـةُ، فكَوْنُكـم تفنَون في جانبِ

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْبَشَرَ يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يَسْتَوِي عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ دَائِمًا فَقَد افْتَرَى وَخَالَفَ ضَرُورَةَ الحِسِّ؛ وَلَكِنْ قَدْ يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ بَعْضَ الْأَوْقَاتِ عَارِضٌ كَالسُّكْرِ وَالْإِغْمَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْغَلُ عَنِ الْإِحْسَاسِ بِبَعْضِ الْأُمُورِ، فَأَمَّا أَنْ يَسْقُطَ إِحْسَاسُهُ بِالْكُلِّيَّةِ مَعَ وُجُودِ الحَيَاةِ فِيهِ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ، فَإِنَّ النَّائِمَ لَمْ يَفْقِدْ إِحْسَاسَ نَفْسِهِ بَلْ يَرَى فِي مَنَامِهِ مَا يَسُوءُهُ تَارَةً وَمَا يَسُرُّهُ أُخْرَى، فَالْأَحْوَالُ الَّتِي يُعَبَّرُ عَنْهَا بِالِاصْطِلَامِ[١] وَالْفَنَاءِ وَالسُّكْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

إِنَّمَا تَتَضَمَّنُ عَدَمَ الْإِحْسَاسِ بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ، فَهِيَ مَعَ نَقْصِ صَاحِبِهَا- لِضَعْفِ تَمْيِيزِهِ- لَا تَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يَسْقُطُ فِيهِ التَّمْيِيزُ مُطْلَقًا، وَمَنْ نَفَى التَّمْيِيزَ فِي هَذَا المَقَامِ مُطْلَقًا وَعَظَّمَ هَذَا المَقَامَ فَقَدْ غَلِطَ فِي الحَقِيقَةِ الْكَوْنِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ قَدْرًا وَشَرْعًا، وَغَلِطَ فِي خَلْقِ اللهِ وَفِي أَمْرِهِ؛ حَيْثُ ظَنَّ وُجُودَ هَذَا ولَا وُجُودَ لَهُ، وَحَيْثُ ظَنَّ أَنَّهُ مَمْدُوحٌ وَلَا مَدْحَ فِي عَدَمِ التَّمْيِيزِ وفُقْدَانِ الْعَقْلِ وَالمَعْرِفَةِ[٢].

الرُّبوبيَّةِ وتَنْسَونَ ما جاءت به الشَّريعَةُ، هذا أمرٌ مخالِفٌ للكتابِ والسُّنَّة والفطْرَةِ وحتى القياسِ الصحيحِ.

[١] الاصطِلامُ: الشَّيء الَّذي يفْنَى به الإنسانُ.

[٢] قَضِيَّةُ الفِناءِ هذه الَّتي يَفْنُونَ في توحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ يرون أنهم كالسَّابِحِ في البحرِ تَتَلاطَمُهُ الأمواجُ وهو لا إرادةَ له ولا شُعورَ ولا قُدْرةَ، يسيرُ مع الأمواجِ إن ارتفَعَتْ ارتفَعَ وإن انخفَضَتْ انخفَضَ، فهو يقول: الكُلُّ حَسَن ولا يُفَرِّقُ بين الضارِّ والنافِعِ ولا بينَ الحُسن والقُبْح، ولا بين الواجِبِ والمُحَرَّم؛ لأنَّه سائرٌ في قدَرِ الله وتحتَ إرادتِهِ وسيطرتِهِ الكامِلَةِ.

وَإِذَا سَمِعْتَ بَعْضَ الشُّيُوخِ- يعني الصُّوفِيَّة- يَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ لَا أُرِيدَ، أَوْ أَنَّ الْعَارِفَ لَا حَظَّ لَهُ، وَأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْمَيِّتِ بَيْنَ يَدَيِ الْغَاسِلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا إِنَّمَا يُمْدَحُ مِنْهُ سُقُوطُ إِرَادَتِهِ الَّتِي يُؤْمَرُ بِهَا وَعَدَمُ حَظِّهِ الَّذِي لَا يُؤْمَرُ بِطَلَبِهِ، وَأَنَّهُ كَالْمَيِّتِ فِي طَلَبِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِطَلَبِهِ وَتَرْكِ دَفْعِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِدَفْعِهِ.

وَمَنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ تَبْطُلُ إِرَادَتُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يُحِسُّ بِاللَّذَّةِ وَالْأَلَمِ؛ وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ فَهَذَا مُخَالِفٌ لِضَرُورَةِ الْحِسِّ وَالْعَقْلِ.

وَمَنْ مَدَحَ هَذَا فَهُوَ مُكابِر مُخَالِفٌ لِضَرُورَةِ الدِّينِ وَالْعَقْلِ.

ولا شكَّ أن هذا كما قال الشيخُ: مخالِفٌ للدِّينِ، ومخالفٌ للشَّرعِ، ومخالِفٌ للحِسِّ والعقْلِ والفِطْرةِ وللقدَرِ أيضًا؛ حتى القَدَر فيه أشياء لم نؤمَرْ بها، ولم نُلْزَمْ أن نرْضَى بها.

هل يجوزُ لنا أن نَرْضَى بالمعَاصِي، بمعْنَى: أنها بقَدَرِ اللهِ، بل يجِبُ علينا مدافَعَتُها وإزالَةُ المنكَرِ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»[1].

والحاصلُ أنَّ هذه الطَّريقةَ من الفَناءِ والَّتي يزْعُم هؤُلاءِ الشيوخُ الَّذينَ يُسَمُّونَ أنفُسَهُم بالعارِفينَ باللهِ، يزعُمونَ أن هذه هي حقيقَةُ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، نقول: هذه حقيقَةُ الجُنونِ، فإن من لا يُمَيِّزُ لا فرْقَ بينه وبينَ المجنونِ، والبهيمَةُ خيرٌ منه؛ لأنَّ البهيمةَ تُميِّز بين ما يَنْفَعُها ويضُرُّها فتأكل ما ينْفَعُها وتتركُ ما يضُرُّها.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، رقم (٤٩).

فصلٌ في أقسامِ الفنَاءِ الثّلاثةِ

وَالْفَنَاءُ يُرَادُ بِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: هُوَ الْفَنَاءُ الدِّينِيُّ الشَّرْعِيُّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَأُنْزِلَتْ بِهِ الْكُتُبُ، وَهُوَ أَنْ يَفْنَى عَمَّا لَمْ يَأْمُرْهُ اللهُ بِهِ بِفِعْلِ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ، فَيَفْنَى عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِهِ بِعِبَادَتِهِ، وَعَنْ طَاعَةِ غَيْرِهِ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَعَنِ التَّوَكُّلِ عَلَى غَيْرِهِ بِالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، وَعَنْ مَحَبَّةِ مَا سِوَاهُ بِمَحَبَّتِهِ وَمَحَبَّةِ رَسُولِهِ، وَعَنْ خَوْفِ غَيْرِهِ بِخَوْفِهِ، بِحَيْثُ لَا يَتْبَعُ الْعَبْدُ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِن اللهِ، وَبِحَيْثُ يَكُونُ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا كَمَا قَالَ تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [التوبة:٢٤]، فَهَذَا كُلُّهُ هُوَ مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ[١].

---

[١] هذا الفناءُ الدِّينِيُّ الشَّرْعِيُّ، وهو الفناءُ بالطَّاعَةِ عن المعْصِيةِ، وبعبارة أعمّ: في كلِّ ما أمَرَ الله به عما نَهى الله عنه، ومعْنَى الفناءِ: هو الانشِغَالُ والذَّوبان، وكلمةُ الفناءِ الدِّينِيِّ فيما أعتقِدُ أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قالها مِنْ باب تَتْمِيمِ الأقسام، وإلا فلا يصِحُّ أن نقول إن هذا فَناءٌ.

لم نسمع أن الإنسانَ يفْنَي في الصلاةِ عن ترْكِ الصَّلاةِ، ولا يفنى بالصيامِ عن الإفطار، لكن من باب تَتْمِيمِ الأقسام كي تنْضَبِطَ المسألةُ أتى به المُؤلِّف.

وَأَمَّا الْفَنَاءُ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي يَذْكُرُهُ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ، وَهُوَ أَنْ يَفْنَى عَنْ شُهُودِ مَا سِوَى الله تعالى فَيَفْنَى بِمَعْبُودِهِ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَبِمَذْكُورِهِ عَنْ ذِكْرِهِ، وَبِمَعْرُوفِهِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ بِحَيْثُ قَدْ يَغِيبُ عَنْ شُهُودِ نَفْسِهِ لِـمَا سِوَى الله تعالى، فَهَذَا حَالٌ نَاقِصٌ قَدْ يَعْرِضُ لِبَعْضِ السَّالِكِينَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ لَوَازِمَ طَرِيقِ اللهِ، وَلِهَذَا لَـمْ يُعْرَفْ مِثْلُ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلِلسَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَمَنْ جَعَلَ هَذَا نِهَايَةَ السَّالِكِينَ فَهُوَ ضَالٌّ ضَلَالًا مُبِينًا، وَكَذَلِكَ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ لَوَازِمِ طَرِيقِ اللهِ فَهُوَ مُخْطِئٌ خَطَأً فَاحِشًا، بَلْ هُوَ مِنْ عَوَارِضِ طَرِيقِ اللهِ الَّتِي تَعْرِضُ لِبَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، لَيْسَ هُوَ مِنَ اللَّوَازِمِ الَّتِي تَحْصُلُ لِكُلِّ سَالِكٍ[١].

---

[١] إذا سأَلَ سائلٌ: هذه الطَّريقةُ أو هذا الفناءُ هل هُو محمودٌ أم لا؟

الجوَاب: لا، ليس بمحمودٍ؛ لأنَّه ما دامَ لـم يُعرَفْ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولا عن السابِقينَ الأوَّلين فهُو مُبتدِعٌ، ثم إننا قَدْ مَرَّ علينا هذا القِسْمَ من قبلُ، وأن بعضهم جعَلَ هذا من تمامِ التَّوْحِيدِ، وقلنا: إن الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لـم يَغِبْ بمعبودِهِ عن عبادَتِهِ، بل إنه ﷺ كانَ أعبدَ النَّاس لربِّهِ ومع ذَلِك لم يَغِبْ عن عبادَتِهِ، بل إنه يُخفِّفُ الصلاة إذا سَمِع بُكاءَ الصَّبِيِّ مخافةَ أن تُفتَتَنَ أُمُّهُ(١)، ويحمِلُ أُمامَةَ بنتِ زينَبَ وهو في صَلاتِهِ(٢).

وكان عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقولُ: «كُنْتُ لَأُجَهِّزُ جيشِي وأَنَا فِي الصَّلَاةِ»(٣).

---

(١) تقدم تخريجه (ص: ٤٥٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة، رقم (٥١٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، رقم (٥٤٣).

(٣) أخرجه البخاري: أبواب العمل في الصلاة، باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة، تعليقا.

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ الْفَنَاءُ عَنْ وُجُودِ السِّوَى[١] ....

فهل هؤُلاءِ غابوا بمَعْبُودِهِمْ عن عبادتِهِمْ؟ لا، بل شهِدُوا عبادَتَهم، وشهِدُوا معبودَهُم، فهم يعْبُدونَ الله كأنهم يرَوْنَه، ولم ينْسَوْا عبادتهم، ولم يَدْرُوا هم يعْبُدون أم لا يعْبِدُونَ اشتغالًا بمعبودِهِمْ، فالحاصل أن هذا الفناء ليس بطريقٍ سليمٍ.

أما أمْر عُرْوةُ بن الزُّبيرِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كبارِ الفُقهاءِ، فهو لم يغِبْ بعبادته عن معبودِه، غابَ بعبادَتِه عن ما يُفعَلُ به، ففرَّقْ بين هذا وهذا، يعني هو قال: «تقْطَعُونَ قَدَمِي إذا دخَلْتُ في صَلَاتِي»(١) ففعَلُوا، لكن ليس معناه: أنه غابَ بمعبودِهِ عن عبادَتِهِ، بل هو غابَ بعبادَتِهِ عمَّا سِوَى العِبادَةِ، هذا ليس كما قالَ هؤُلاءِ.

الفرقُ بين الأمْرَينِ؛ قلنا: إن التعبيرَ بالفناءِ هذا مبتدَعٌ، لكن معناه أن الإنسانَ يشْتَغِلُ بالطاعَةِ عن المعْصِيَةِ هذا المَعْنى؛ يعني: بَدَلًا من أن يذهَبَ ليعْصِيَ اللهَ يقعُدُ يعبدُ الله، أما هذا فإنَّه يَغِيبُ ويذهَبُ عن العِبادَةِ بالمعْبُودِ؛ يعني: إذا قامَ يُصَلِّي لا يشْعُرُ كأنه في صلاةٍ لا يشْعُرُ بأن اللهَ أمامه مثلًا وينْسَى كلَّ شيءٍ كأنه لا يُصَلِّي ولا يدْرِي هو رَكَعَ أو لم يرْكَعْ وسجدَ أو لم يسْجُدْ، غائب ذاهب بما شاء.

فالمعبود إن كان في عبادَةٍ، إن كانَ في ذِكْرٍ حتى في جانب الرُّبُوبِيَّةِ يغيبُ أو يفْنَى بمشْهُودِهِ عن مشاهدتِهِ، هذا ليس صحِيحًا هذا مثلُ الجنونِ، وهذه ليست بممدوحةٍ كما قال شيخُ الإسلام، ومن قال: إن هذا ممدُوحٌ؛ فهذا خَطَأٌ.

[١] «السِّوَى» سِوى المفني فيه؛ يفْنَى عن وجودِ ما سِوى الَّذي فنِيَ فيه، فالسِّوى هنا هي كلمة سِوَى كذا وكذا؛ بمعْنَى الغير أي: غيرُ هذا، رأيت القـومَ سِوى زيد؛ أي:

---

(١) صفة الصفوة (٢/ ٨٧).

بِحَيْثُ يَرَى أَنَّ وُجُودَ المَخْلُوق هُوَ عَيْنُ وُجُودِ الخَالِقِ، وَأَنَّ الْوُجُودَ فِيهِمَا وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ، فَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْإِلْحَادِ وَالِاتِّحَادِ الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَضَلِّ الْعِبَادِ[١].

غيرَ زيدٍ، لكن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه العباراتِ الصُّوفِيَّةِ يسيرُ معهم ويذْكُرُ بعضَ ألفاظهم، ولو قال: الفَناءُ عن وجودِ الغيرِ لكان أوضحَ من السِّوى.

[١] هذا -والعياذ بالله-، هذا الفَناءُ بَاطِلٌ، يغيبُ عن وجودِ سِوَى الله؛ بمعْنَى أنه يعتقد أن الخَالِقِ والمَخْلُوق شيءٌ واحدٌ، وأن لا إلهَ إلا اللهُ؛ أي: لا مَوْجُودَ إلا اللهُ، هذا التفْسِيرُ هو تفسيرُ الحلُوليَّةِ والاتحاديَّةِ، يغِيبُونَ عن وُجودِ السِّوى؛ أي: وجودُ شيءٍ سوى الله فيجْعَلُونَ المَخْلُوق هو عين الخَالِقِ يغيبُ عنه كلُّ شيءٍ، ويَرَى أن كُلَّ شَيء هو الله، إنه مثلُ ما قال شيخُ الإسلام مِنْ أَضَلِّ العِبَادِ، هذا أيضًا فناء أهلِ وحدة الوُجودِ.

وفي هذه المناسبة أُحذِّركم من رجُل يأتي بالتِّلفزيون يُسمُّونه مصطفى محمود، يشَاهَدُ وله كتب مَوْجُودةٌ، ويزعم أنه كان شاكًّا في الأوَّلِ، ثم صارَ مُنْكرًا، وله كتابٌ في هذا العبارة «رِحْلتي من الشَّكِّ إلى اليَقِينِ».

وفي الحَقِيقَة أنه- واللهُ أَعْلم- ارتَحَلَ من الشَّك إلى يقينِ الكفْرِ؛ لأنَّ له كتاب «تفسير القرآنِ بمفهومِ العصر» يقول: معْنَى لا إلهَ إلا الله؛ أي: لا مَوْجُودَ إلا الله، وهذا التفسير بعَينِهِ هو تفسيرُ أهل وَحْدةِ الوُجودِ، ونُقِل عنه أنه قال: إنه لا يجوزُ أن نعتَقِدَ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُباينٌ للخلْقِ، وأنه على العَرْشِ، وأنه في العُلُوِّ، هذا لا يمكن، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُتصوَّرُ أن يكون كَذَا، يحاول أن يُقرِّر مذهبَ الجهْمِيَّة، وهم حُلولِيَّةٌ يرَوْنَ بأن الله تعالى بذاتِه في كلِّ مكان.

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لِضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَطْرُدَ قَوْلَهُ، فَإِنَّهُ إذَا كَانَ مُشَاهِدًا لِلْقَدَرِ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَحْظُورِ فَعُومِلَ بِمُوجبِ ذَلِكَ، مِثْلَ: أَنْ يُضْرَبَ وَيُجَاعَ حَتَّى يُبْتَلَى بِعَظِيمِ الْأَوْصَابِ وَالْأَوْجَاعِ، فَإِنْ لَامَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ وَعَابَهُ فَقَدْ نَقَضَ قَوْلَهُ وَخَرَجَ عَنْ أَصْلِ مَذْهَبِهِ وَقِيلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي فَعَلَهُ مَقْضِيٌّ مَقْدُورٌ، فَخَلْقُ اللهِ وَقَدَرُهُ وَمَشِيئَتُهُ مُتَنَاوِلٌ لَكَ وَلَهُ، وَهُوَ يَعُمُّكُمَا فَإِنْ كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً لَكَ فَهُوَ حُجَّةٌ لِـهَذَا، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لَا لَك وَلَا لَهُ.

فَقَدْ تَبَيَّنَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الْقَدَرِ وَيُعْرِضُ عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَالْمُؤْمِنُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَفْعَلَ الْمَأْمُورَ، وَيَتْرُكَ الْمَحْظُورَ، وَيَصْبِرَ عَلَى الْمَقْدُورِ، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [آل عمران:١٢٠].

وَقَالَ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠]، ....

وهذا من الأمور الَّتي يُؤسَفُ لـها أن يتسرَّبَ أمثالُ هؤُلاءِ إلى الإعلامِ هنا أو إلى نشرِ كتُبٍ في بلد؛ لأنَّهم وإن تظاهَرُوا بالصَّلاح فهم ضالُّونَ سواء كانوا متعَمَّدينَ ومستكْبِرينَ عن الدِّينِ أم كانوا جاهِلِينَ، نحن لا نقول إنه مُستكبرٌ؛ لأننا لم نناقش الرَّدَّ، لكننا نقول: إنه ضالٌّ بلا شَكٍّ، وأن ما زعَمَهُ من (الرِّحلة من الشَّكِّ إلى اليقينِ) فإنَّه ضلالٌ، بل إنه إن كانَ شاكًّا في الأوَّل فقد انتقل إلى مرحلَةٍ أكبرَ من الشَّكِّ، انتقل إلى مرحلة يقينِ الكُفْر.

فَالتَّقْوَى: فِعْلُ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَتَرْكُ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ اللهُ تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [غافر:٥٥][١].

فَأَمَرَهُ مَعَ الِاسْتِغْفَارِ بِالصَّبْرِ؛ فَإِنَّ الْعِبَادَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِن الِاسْتِغْفَارِ أَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»(١)

---

[١] المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «**التقْوى: فِعْل ما أَمَرَ اللهُ به وترْكُ ما نَهى اللهُ عنه**»، وجه ذَلِك أن التَّقْوى مأخُوذةٌ من الوقايةِ، وهي أن يتَّخذَ الإنسانُ وقايةً من عذابِ اللهِ، ولا يقِي من عذابِ الله إلا فِعْلُ ما أمَرَ وترْكُ ما نَهى.

أقسام الفناء ثلاثةٌ:

الأوَّل: الفَناءُ الشَّرْعِيُّ، وهو الفناءُ بطاعَةِ الله عن معصِيَتِه.

الثَّاني: الفناء القدَرِيُّ؛ يعني: أن يفْنَى بالمشْهُود عن الشهادَةِ، وبالمذْكُور عن الذِّكْرِ.

الثَّالث: الفناءُ عن وُجودِ السِّوى عن وُجودِ الغَيرِ؛ بأن يفنى عَنْ وجودِ ما سِوَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ويَرَى في نفسِهِ أن المَوْجُودَ كلَّه شيءٌ واحدٌ بالعَيْن لا بالجِنْسِ، فالربُّ عنده هو عَيْنُ المربُوبِ، والخَالِق عيْنُ المَخْلُوقِ، والعابد عيْنُ المعبودِ، وهكَذا، ما يمكن أن يَرَى شيئًا مُباينًا لله عَزَّوَجَلَّ، يَرى أن الشَّيءَ كُلَّه واحد بالعيْنِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة، رقم (٦٣٠٧).

وَقَالَ: «إِنَّهُ لِيُغَانُ عَلَى قَلْبِي[١]؛ وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ»(١).

وَكَانَ يَقُولُ: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي، وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَئِي وَعَمْدِي وَهَزْلِي وَجِدِّي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ»(٢)[٢].

---

[١] قوله: «يُغانُ عَلَي» يعني: يضِيقُ، يضيقُ حتى يستَغْفِرَ، وهذا من نِعْمَة الله تعالى على العبدِ أن الإنسان إذا لَـهَا عن العبادَةِ أحسَّ بشيءٍ في نفْسِه حتى يرْجِعَ إلى عبادةِ اللهِ، وانظر إلى ما حَصَلَ حين سلَّم الرَّسولُ ﷺ من صَلاة إحدَى صلاتي العشيِّ سلَّم مِنْ ركْعَتَينِ، فقام إلى خَشبَةٍ معرُوضة في المسْجد وشبَّكَ بين أصابِعِه واتكَّأَ عليها كأنه غضْبَانُ نفسهُ منقبضة(٣)؛ لأنَّ عبادَته لم تكْمُل.

وهذا إحساسٌ نفْسِيٌّ من نِعمةِ اللهِ على العبْدِ يحصُلُ هذا الانقباضُ ليعودَ إلى العبادَةِ، فالرَّسولُ ﷺ أخبرَ بأنه يُغانُ على قلبِه وهو يستَغْفِرُ في اليومِ مئة مرَّة، أما الإنسانُ الَّذي لا يُحِسُّ بهذه الأمور فهو يبقى على ضلالِه وعلى معْصِيَتِهِ ولا يُحسُّ بطاعَةٍ ولا بمَعْصِيَةٍ.

[٢] في هذا الحديثِ دليلٌ واضِحٌ على أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد يُخطِئُ،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، رقم (٢٧٠٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت»، رقم (٦٣٨٩)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب التعوذ من شر ما عمل، رقم (٢٧١٩).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم (٥٧٣).

....

وأنه ليسَ معصُومًا من الذُّنوبِ خِلافًا لمن قال إنه معْصومٌ من الذُّنوبِ، فالَّذين يقُولُونَ بأنه معْصُومٌ من الذُّنوبِ قولهم خَطَأٌ جِدًّا، فالله في القُرآن يقول: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [محمد:١٩]، ﴿لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:٢]، ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة:٤٣].

والغريبُ أن الَّذين يقُولُونَ بأنه معصُوم يُحرِّفونَ القرآنَ تحرِيفًا بالغًا يقولُ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:٢]، أي: ليغْفِرَ لأُمَّتِك، ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [محمد:١٩].

لكن الشَّيءَ الَّذي يجِبُ أن نعْرِفَهُ هو: أن النبيَّ ﷺ لا يُقَرُّ على خطَأ، وهذا هو الفرقُ بينه وبين غيرِهِ، فالنبي يمكنُ أن يعْمَلَ الخطأَ اليسيرَ، لكنَّ الرَّسولَ ﷺ لا يُقَرُّ لا شرْعًا ولا قَدَرًا على مَعْصِيَتِهِ، إما أن يُنبِّهَهُ الله عَزَّوَجَلَّ بالوحْي مثل: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [التوبة:٤٣]، وإما أن يُيسِّر له ذلكَ قدَرًا فيُقْلِعَ عنه مثل قوله: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ»(١)، وهل إذا قُلْنا: إن الرَّسولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قد يخْطِئ ولكنه معْصُومٌ من الإقرارِ على خطَأ، هل في ذَلِك قدْحٌ فيه؟!

الجوَاب: لا، بل هذا غايَةُ الكَمالِ، وكم من إنسان ابتُلِيَ بذَنْبٍ وتاب منه، وكان بعدَ التوبةِ أحسنَ حالًا مما كان عليه قَبْلَها، وهذا شَيء مُشاهَد؛ لأنَّ النفْسَ إذا عَصَتْ وعَرَفَتْ قدْرها ولجأَ الإنسانُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالتوبةِ والاستغفارِ وكثرةِ الأعمالِ الصالحَةِ كان في هذا مصلحَةٌ عظيمة وكبيرةٌ خلافَ الإنسَان المستمِرِّ على حالةٍ واحِدَةٍ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٥٠٦).

وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ آدَمَ أَبِي الْبَشَرِ أَنَّهُ اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَتَابَ إِلَيْهِ، فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَاهُ؛ وَعَنْ إِبْلِيسَ أَبِي الجِنِّ -لَعَنَهُ اللهُ-[١] أَنَّهُ أَصَرَّ مُتَعَلِّقًا بِالْقَدَرِ.

فَلَعَنَهُ وَأَقْصَاهُ، فَمَنْ أَذْنَبَ وَتَابَ وَنَدِمَ فَقَدْ أَشْبَهَ أَبَاهُ، وَمَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٢- ٧٣].

وَلِهَذَا قَرَنَ اللهُ -سُبْحَانَهُ- بَيْنَ التَّوْحِيد وَالِاسْتِغْفَارِ فِي غَيْرِ آيَةٍ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:١٩]، وَقَالَ تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ﴾ [فصلت:٦]، ....

---

[١] لو قيل عن إبليس أَبِي الجِنِّ: اللعين فلا بأس، أما الدُّعاءُ: لعنَه الله فهو دعاء بتحْصِيلِ حاصِلٍ، ولا يَرُدُّ على هذا أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «**أَلْعَنُكَ..**»(١) وهو يصلي لأنَّ هذا يقولُ: ألعنك أنا؛ يعْنِي: أطرُدُكَ وأُبْعِدُكَ، وليس يدعو عليه بأن يلْعَنَه الله، المشروعُ أن نقول: أعاذَنَا الله منك أو نحو هذا.

وقد ذَكَرَ هذا ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كِتابِ (زاد المعاد) في أنه لا ينبغي للإنسان يقول: لعَنَ اللهُ إبليس، أو أَخْسَأَ الله إبليس، أو ما أشبه ذَلِك، وأن هذا مما يزيدُهُ كِبْرًا، وهو يقول: ابنُ آدمَ يدْعُو عليَّ هذا الدعاء. لكن إذا استعذت بالله منه وقلت: أعوذُ بالله منْهُ، فهذا هو المشْرُوعُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، رقم (٥٢٤).

وَقَالَ تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ ۝٢ وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [هود:١-٣].

وَفِي الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَغَيْرُهُ: «يَقُولُ الشَّيْطَانُ أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ وَأَهْلَكُونِي بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَالِاسْتِغْفَارِ؛ فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ بَثَثْتُ فِيهِمُ الْأَهْوَاءَ فَهُمْ يُذْنِبُونَ وَلَا يَتُوبُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا»(١)[١].

---

[١] ما هو الاستِغْفَارُ؟

الاستغِفَارُ: هو طلَبُ المغفِرَةِ.

والمغفرة: هي سَتْرُ الذَّنب والتَّجَاوُزُ عنه، يدُلُّ على ذَلِك أوَّلًا الاشتِقَاقُ؛ لأنَّه مُشتَقٌّ من المِغْفَر والمِغْفَر يستُرُ الرأسَ ويَقِيه، فالاستغفارُ هو سترُ الذنْبِ والتجاوزُ عنه بأن يُوقَى الإِنسَان عقُوبَتَه، وليس مجرَّدَ السَّتْرِ كما قِيلَ، ويدُلُّ على ذَلِك أيضًا دلالةُ اللغَةِ الَّتي أشار إليها قولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الحديثِ: **«أَنَّ اللهَ يَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ وَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، فَإِذَا أَقَرَّ قَالَ: قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»**(٢). ففَرَّقَ بين السِّترِ وبين الغفَر، ففي الدُّنيا سِترٌ، وفي الآخرة مَغفرةٌ؛ يعني: أنه لا يؤاخِذُه عليها، فأنت إذا قلْتَ: أستَغْفِرُ الله؛ يعني: أسأله تعالى أن يغفِرَ عليَّ ذُنُوبي، وأن يقِينِي عذابها ليس مجرد السَّتْر.

---

(١) السنة لابن أبي عاصم (١/ ٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب قَوْلِ الله تعالى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، رقم (٢٤٤١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، رقم (٢٧٦٨).

وَقَدْ ذَكَرَ -سُبْحَانَهُ- عَنْ ذِي النُّونِ[١] أَنَّهُ نَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَك إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، وقَالَ تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:٨٨]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ، مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَّجَ اللهُ كَرْبَهُ»(١).

وَجِمَاعُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ فِي الْأَمْرِ مَنْ أَصْلَيْنِ، وَلَا بُدَّ لَهُ فِي الْقَدَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ[٢].

فَفِي الْأَمْرِ عَلَيْهِ الِاجْتِهَادُ فِي الِامْتِثَالِ عِلْمًا وَعَمَلًا، فَلَا يَزَالُ يَجْتَهِدُ فِي الْعِلْمِ بِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَالْعَمَلِ بِذَلِكَ، ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوبَ مِنْ تَفْرِيطِهِ فِي الْمَأْمُورِ وَتَعَدِّيهِ الْحُدُودَ، وَلِهَذَا كَانَ مِنَ الْمَشْرُوعِ أَنْ يَخْتِمَ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ بِالِاسْتِغْفَارِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صِلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا(٢)، ....

---

[١] معْنَى (ذِي النُّونِ): صاحِبِ الحُوتِ، فالنونُ: الحوتُ، وليس منه قولُهُ تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم:١]، فإن (نون) هنا حرف هجاء، وليست بالحُوتِ كما قيلَ به؛ لأنَّ النُّونَ الَّتي في الحُوتِ تُكْتَبُ بالحروفِ (النون).

[٢] الأصلانِ في الأمْرِ هُمَا:

الأصلُ الأوَّلُ: الاجتهاد في المأمورِ عِلمًا وعَمَلًا؛ يجتَهِدُ في معرِفَةِ الشَّرْعِ، ثم يجتَهِدُ في العملِ بِهِ.

الأصل الثَّاني: هو الاستِغْفَارُ، الاستغفارُ عن نقصٍ حَصَلَ أو عن تجاوُزٍ حصَلَ.

---

(١) أخرجه الضياء في العدة للكرب والشدة (ص: ٤٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩١).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «**سُبْحَانَكَ اللهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللهُمَّ اغْفِرْ لِي، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ**»(١).

وَأَمَّا فِي الْقَدَرِ:

فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللهِ فِي فِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَيَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَيَدْعُوَهُ؛ وَيَرْغَبَ إِلَيْهِ وَيَسْتَعِيذَ بِهِ، وَيَكُونَ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ فِي طَلَبِ الخَيْرِ وَتَرْكِ الشَّرِّ[١].

وَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى المَقْدُورِ، وَيَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَـمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ وَمَا أَخْطَأَهُ لَـمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَإِذَا آذَاهُ النَّاسُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ عَلَيْهِ[٢].

---

[١] الأصلانِ في القَدَرِ هُما:

الأصلُ الأوَّلُ: أن يستَعِينَ باللهِ على فِعْلِ المأمورِ وتَرْكِ المحظُورِ؛ لأنَّ اللهَ إذا لم يُعِنْه ما استَطَاعَ ذَلِك، ولهذا جَمَعَ الله بين الاستِعانَةِ والعبادَةِ في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وهذا المقصود، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وهذه الوسِيلَةُ، لا يمكن تحقِيقُ العبادَةِ إلا بمَعونَةِ اللهِ، فعلينا أن نسْتَعِينَ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ونلْجَأَ إليه على فعْلِ المأمورِ وتركِ المحظُورِ.

[٢] أما **الأصلُ الثاني**: فهو الصَّبْرُ على المقْدُور؛ لأنَّ اللهَ تعالى قد يُقدِّر على الإنسَان مَا لا يُلائِمُه مِنْ فواتِ المحْبُوبِ وحصولِ المكْرُوهِ، فعليه أن يصْبِرَ على ذَلِك، ومن هذا: إيذَاءُ النَّاس له بالقَولِ أو بالفعلِ هو من المقدُورِ الَّذي قدَّره اللهُ عليه، فعليه أن يَصبِرَ، وسواء آذَوْهُ في مالِه أو في دِينِه أو في بَدنِهِ حتى لو كانت الأذيَّة في الدِّينِ، وهي أيضًا من الأمور التَّي نَصْبِرُ عليها.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٧٨٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ احْتِجَاجُ آدَمَ وَمُوسَى لَـمَّا قَالَ: «يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَسْجَدَ لَك مَلَائِكَتَهُ؛ لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، فَبِكَمْ وَجَدْتَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ أُخْلَقَ[١] -﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾- ....

قد يُؤذَى الإنسانُ في دِينِه؛ يُسْخَر منه إذا ذهَبَ يُصَلِّي، يُستَهْزَأُ به إذا أطلَقَ لحيَتَهُ، كذَلِك أيضًا يُنكَرُ عليه إذا أمرَ بِفِعْلِ المعروفِ وترْكِ المنكَرِ، كل هذا يجِبُ أن يصْبِرَ عليه العبدُ؛ لأَنَّه لَا بُدَّ من هذا، وإذا أرَدْتَ أن تعرِفَ قدْرَ هذه المسألة فانظُرْ إلى الرَّسولِ ﷺ وما حصَلَ له من الأذى؟ حصل له مَا لا يَصبر عليه إلا أمثالُهُ ﷺ ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٣٥].

كذَلِك أيضًا لا تَيأَسْ وتقول مثلًا: زالَ أهلُ الخيرِ، وانتَهَى الخيرُ من النَّاس لا؛ لأننا نقول: كم من إنسان صبر وكانت العاقبة له، ثم إن الإنسانَ صاحبُ الخيرِ الَّذي يدْعُو إليه لا يدعو لنفسِهِ شخْصِيًّا، فلنَفْرِضْ أنك أُوذِيتَ وحُبِسْتَ وربما تُقتَلُ أو تمَوْت، لكن الدَّعْوَةَ الَّتي تريدُهَا باقِيَةٌ تقول: هذا هو المِهمُّ، ولهذا الَّذي يدْعُو إلى الخيرِ لا يدْعُو لنفْسِهِ في الحقيقَةِ بل لربِّهِ ودِينِه، ولهذا قالَ تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ﴾ [النحل:١٢٥]، يقوله لِمَنْ؟ لرسولِ ﷺ الرَّسولُ وهو الرَّسول، لم يَقُلْ: ادْعُ لنفسِكَ؛ فالإنسان الَّذي يتصوَّر أنه بدَعوتِهِ إلى الله يدْعُو النَّاس لنفسه هذا ناقصُ الإخلاصِ والغالبُ أنه لا يُوفَّق، وأما الإِنسَان الَّذي يُريدُ الحقَّ فهو يدعُو إلى اللهِ ولا يُبالي سواءٌ مِنَ النَّاسِ رأَّسُوهُ أو جعلوه قُدْوَة أم لا، المهم أنه يدْعُو إلى الله، فإذا شَعَرتْ بهذا الشعورِ فإنك لَا بُدَّ أن تصْبِرَ على الأذِيَّةِ ولا تيأس.

[١] يَعْنِي: أَنَّ هَذِهِ المَعْصِيَةَ مَكْتُوبَةٌ عليَّ قَبلَ أنْ أُخْلَقَ.

قَالَ: بِكَذَا وَكَذَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»(١)[١]، وَذَلِكَ أَنَّ مُوسَى لَمْ يَكُنْ عَتْبُهُ لِآدَمَ لِأَجْلِ الذَّنْبِ؛ فَإِنَّ آدَمَ قَدْ كَانَ تَابَ مِنْهُ، وَالتَّائِبُ مِن الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَلَكِنْ لِأَجْلِ المُصِيبَةِ الَّتِي لَحِقَتْهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَهُمْ مَأْمُورُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى الْقَدَرِ فِي المَصَائِبِ وَأَنْ يَسْتَغْفِرُوا مِن المَعَائِبِ، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر:٥٥].

---

[١] هذا الحديثُ؛ القِصَّةُ أن آدمَ وموسَى -عليهما الصلاة والسلام- تحاجَّا، فمُوسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ احتجَّ على آدمَ قال: لماذا أَخْرَجْتَنَا ونفسَك من الجنَّةِ؟ ونسبَ الإخراجَ إليه؛ لأنَّه هو سَبَبُه، هو الَّذي عَصَا فأُخرج بمعْصِيَتِهِ من الجنَّةِ، لكن آدَمَ قال له: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ»، أتلُومُني على أمْرٍ قد كتبه اللهُ عليَّ قبلَ أن أُخْلَقَ، قال النَّبِيُّ ﷺ: «فَحَجَّ آدمُ مُوسَى» معناها غَلَبَه بالحُجَّة.

هذا الحديث اختلَفَ فيه النَّاسُ؛ فالمعتزِلَةُ أنكرُوهُ وكذَّبُوه مع أنه ثابتٌ في الصحيحين، لكن طريقَةَ المعتزِلَةِ أنه إذا جاءتِ الأحاديثُ على خِلاف رأيِهِمْ لا يُبالُون أن يطعَنُوا بها ويُنكِرُوها ويُكَذِّبُوها ويقُولُونَ: إن الرواةَ كلهم كذَّابونَ، ومنهم من قَبِلَ هذا الحديث واحتجَّ به على الجَبْرِ، وهؤُلاءِ الجبْرِيَّةُ.

فعندنا طائفتان:

طائفةٌ أنكَرَتِ الحدِيثَ وهم القدَرِيَّةُ المعتزلَةُ.

وطائفة قَبِلتِ الحدِيثَ واحتجَّت به على باطِلِها، وهو الجَبْرُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾، رقم (٤٧٣٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٢).

وأهلُ السُّنَّةِ والجماعة قبِلوا الحديثَ، ولم يحتجُّوا به على القَدَرِ، ولم يحتَجُّوا به على الجبْرِ، قالوا: لأنَّ موسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لم يُرِد أن يحتجَّ على آدم بفِعْل المعصِيَةِ، وآدم لم يُرِدْ أن يُبرِّرَ المعصية بأنها كُتبتْ عليه، ولكن موسى احتجَّ على آدم قال: لماذا أخْرَجْتَنَا؟ ولم يقل: لماذا عصَيْتَ، والإخراجُ من الجنَّة مُصيبة؛ فهو عاتَبَه على المِصِيبَةِ الَّتي هو سَبَبُها لا على ذنبِهِ؛ لأنَّ ذنبَه قد تابَ منه، ومن تابَ مِنَ الذنْبِ فهو كمن لا ذَنْبَ له.

فلَيْسَ هُنَا احْتِجَاجًا بِالْقَدَرِ عَلَى المَعَايِبِ، وهذا ما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمية.

وذهبَ تلْمِيذُهُ ابنُ القيِّمِ إلى مسلَكٍ آخر وقال: إن الحديثَ إذا حَمَلْنَاه على أنه احتِجَاجٌ من موسى على آدم للإخرَاجِ فقط فإنَّ في هذا تعَسُّفًا، ثم قد يكونُ مردُودًا فيُقال: الإخراجُ سببُه المعصِيَةُ، فيكون الاحتجاجُ على الإخراج احتجاجًا على سببِ الإخْراجِ؛ لأنَّه لوْلا السَّببُ ما حصل الإخراجُ.

ولكن يقول ابن القيم: نذهَبُ إلى القولِ بأن الاحتجاجَ بالقدَر على المعاصِي بعْد الفِعل، هذا لا بأس به، هذا حقيقةٌ، ولكن ليس حُجَّةً للمرءِ على الاستمرارِ، يحتج به- أي: بالقَدَر- على المصيبة بعد فِعْلِها مع أنه يجِبُ أن يَتُوبَ.

وأَيَّدَ رأيه بأنَّ الرَّسولَ ﷺ جاء إلى عليٍّ بنِ أبي طالبٍ وفاطِمَةَ وهما نائمانِ لم يقُومَا في الليل، فقال: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تَقُومَا؟» أو كما قالَ ﷺ فقال عليٌّ: يا رَسولَ اللهِ، إن أنفُسَنا بيدِ الله، لو شاءَ أن نقُومَ لقُمْنَا، فذهَبَ رسولُ الله ﷺ وهو يضْرِبُ على

....

فخِذِهِ ويقول: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف:٥٤]»[1].

فهنا احتجَّ عليٌّ بالقدَرِ، لكن بعد وقوعِ الأمْرِ مع أن الرَّسولَ ﷺ حقِيقَة قد نقولُ إنه لم يُقِرَّهُ؛ لأنَّه جعل هذا من بابِ الجدَلِ بدليلِ قولِهِ: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾»، ولكن النبيَّ ﷺ لم يُنكِرْ عليه هذا الجَدَلَ بل جعَلَه جَدَلًا.

فالمهم أن ما ذَهَبَ إليه ابنُ القَيِّمِ جيِّدٌ، فصارتِ الآن المسالِكُ في هذا الحديثِ للناسِ أربعة:

قومٌ قَبِلُوه واحتَجُّوا به على القَدَر؛ أي: على الجَبْرِ.

وقِسم آخر أنكَرُوه وقالوا: هذا لا يصِحُّ؛ لأنَّه يخالِف مذهبهم وهم القدَرِيَّةُ.

وآخرون قبِلُوه وجعَلُوه من بابِ الاحتجاجِ بالقدَرِ على المصائبِ لا على المعايبِ، وهذا مذْهَبُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِية.

وآخرونَ قَبِلُوه وقالوا: إنه من بابِ الاحتِجَاجِ بالقَدَرِ على المعايبِ بعد أن تُفْلِتَ مِنَ الإنسانِ وتقَعَ منه، وهو حينئذٍ له أن يحتَجَّ بأن هذا أمر قد كُتِبَ عليه، ولكني أستَغْفِرُ الله وأتوبُ إليه وأرْجِعُ إلى الله.

ففرْقٌ بين الَّذي يحتَجُّ بالقَدَرِ على مَعْصِيَتِهِ ويستَمِرُّ، والَّذي يحتجُّ بالقدَر على معصِيَةٍ زالتْ منه مع استِعْتَابِهِ منها.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، رقم (١١٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع، رقم (٧٧٥).

فَمَنْ رَاعَى الْأَمْرَ وَالْقَدَرَ كَمَا ذَكَرَ: كَانَ عَابِدًا للهِ مُطِيعًا لَهُ مُسْتَعِينًا بِهِ مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ مِن الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِن النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، وَقَدْ جَمَعَ اللهُ -سُبْحَانَهُ- بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ فِي مَوَاضِعَ كَقَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣] [١]، وَقَوْلِهِ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨] [٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق:٢-٣] [٣].

مثلًا: لو نام الإنسانُ عن صلاةِ الفجْرِ يقول: والله هذا القضاءُ والقدَر، ولكنِّي أستَغْفِرُ الله ولن أعودَ، ماذا نقول له؟ نقول: هذا صحيحٌ إذا كان قد فَعَلَ الأسبابَ الَّتي تُنبِّهه ولكنه فاتَهُ بغيرِ تَفْرِيطٍ، لكن إذا لم يأْخُذْ بالأسبابِ وقال: والله هَذا قدَر، جاء الظُّهرُ ولم يصَلِّ لأنَّه قضاءٌ وقدَر! العصرُ لم يُصلِّ؛ لأنَّه قضاءٌ وقَدَر! وهذا لا يصْلُح؛ لأنَّه الآن تبَيَّنَ أن الرجل مُبطِلٌ يريدُ أن يجْعَلَ القضاءَ والقدَر حُجَّة له على معاصِي اللهِ.

وأنا أمِيل لرأيِ الشيخِ ابن القَيِّمِ؛ لأنَّ تصوُّرَ ما قاله شيخُ الإسلامِ بالنِّسبة للحديث فيهِ صُعوبَةٌ.

[١] أما قولُهُ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فواضِحَةٌ، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ واضحٌ فيها الأصْلانِ.

[٢] قوله: ﴿تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨]، فيها أصْلانِ؛ التوكُّلُ يعودُ للقَدَرِ، والإِنَابَةُ عبادَةٌ تعُودُ للأمْرِ.

[٣] فيها أيضًا الأمرانِ: من يتَّقِ اللهَ الأمر على الشَّرْعِ، ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ﴾ القَدَر.

فَالْعِبَادَةُ للهِ وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ الْأُضْحِيَّةِ: «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ»(١)، فَمَا لَـمْ يَكُنْ بِاللهِ لَا يَكُونُ؛ فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، وَمَا لَـمْ يَكُنْ بِاللهِ فَلَا يَنْفَعُ وَلَا يَدُومُ وَلَا بُدَّ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ أَصْلَيْنِ[١].

وَلَا بُدَّ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ أَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِخْلَاصُ الدِّينِ لَهُ.

وَالثَّانِي: مُوَافَقَةُ أَمْرِهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: اللهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا، وَاجْعَلْهُ لِوَجْهِكَ خَالِصًا، وَلَا تَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئًا[٢].

---

[١] عبارةٌ جيِّدَةٌ ما لم يكُنْ باللهِ لا يكون؛ لأنَّ اللهَ إذا لم يُرِدْ شيئًا لم يكُنْ وما لم يكُنْ للهِ فإنَّه لا ينفَعُ ولا يدُومُ؛ يعني: حتى لو نفَعَك ما يَدُومُ، فلَا بُدَّ من أن يكونَ الشَّيءُ باللهِ ولله، ونحن نَزِيدُ أيضًا شيئًا ثالثًا: في اللهِ.

لَا بُدَّ أن يكونَ الشَّيءُ: لله وباللهِ وفي الله، للهِ هذا الإخلاصُ، وبالله الاستعانَةُ، وفي الله المتابَعَةُ؛ يعْني في شريعَتِهِ، ففي للظرفِيَّةِ، فهذه الطرقُ الثَّلاثة هي الحَقِيقَة مبْنَى العبادَةِ أن تكون للهِ، وبالله، وفي اللهِ.

ولـهذا نقول: قومُوا لله، بالله، في الله؛ فالأَوَّلُ: الإخلاصُ، والثَّاني: الاستعانَةُ، والثَّالث: الاتِّباعُ.

[٢] إذن العِبادَةُ لَا بُدَّ فيها من أصْلَيْنِ: الإخلاصِ والموافَقَةِ، موافقة الأمرِ؛ لأنَّ العِبادَةَ مبنِيَّةٌ على الحُبِّ والتعظِيـمِ؛ فبالحُبِّ يكـون الإخـلاصُ، وبالتَّعْظِيـمِ تكـون

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٧٥)، وأبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يستحب من الضحايا، رقم (٢٧٩٥)، وابن ماجه: كتاب الأضاحي، باب أضاحي رسول الله ﷺ، رقم (٣١٢١).

وَقَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ فِي قولِهِ تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧]، قَالَ: أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ، قَالُوا: يا أَبَا عَلِيٍّ: مَا أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَمَلُ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَـمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَـمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا؛ وَالخَالِصُ أَنْ يَكُونَ لله، وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ.

وَلِهَذَا ذَمَّ اللهُ الْمُشْرِكِينَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى اتِّبَاعِ مَا شَرَعَ لَـهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ مِن الدِّينِ مَا لَـمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ[١] مِنْ عِبَادَةِ غَيْرِهِ.

وَفِعْلِ مَا لَـمْ يَشْرَعْهُ مِن الدِّينِ، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، كَمَا ذَمَّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ حَرَّمُوا مَا لَـمْ يُحَرِّمْهُ اللهُ.

وَالدِّينُ الحَقُّ أَنَّهُ لَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللهُ وَلَا دِينَ إِلَّا مَا شَرَعَهُ.

ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ فِي عِبَادَتِهِ وَاسْتِعَانَتِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

المُوافَقَةُ، فلهذا نقول: كل عِبادةٍ لَا بُدَّ أن يكون فيها هذان الأصلانِ:

الأَوَّلُ: الإخلاصُ لله الَّذي منْشُؤهُ المَحبَّةُ؛ لأنَّك إذا أَحْبَبْتَ شيئًا أَخْلَصتَ له.

الثَّاني: المتابَعَةُ الَّتي منْشَؤُهَا التعْظِيمُ لله؛ لأنَّ مَنْ عظَّم اللهَ لا يمكن أن يَخْرُجَ عن شَريعَتِهِ، وإذا خرَجَ عن شَرِيعتِهِ فليس عندَهُ تعظيمٌ كامِلٌ، نقَصَ من تَعْظِيمِهِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بمقدارِ ما خَرَجَ من شَريعَتِهِ.

[١] قوله: «الدِّينِ مَا لَـمْ يَأْذَنْ بِهِ» نقولُ: ما اسمٌ موصُولٌ وليستْ صِفَةً.

فَالْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ هُمْ لَهُ وَبِهِ يَعْبُدُونَهُ وَيَسْتَعِينُونَهُ.

وَطَائِفَةٌ تَعْبُدُهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ وَلَا صَبْرٍ، فَتَجِدُ عِنْدَ أَحَدِهِمْ تَحَرِّيًا لِلطَّاعَةِ وَالْوَرَعِ وَلُزُومِ السُّنَّةِ؛ لَكِنْ لَيْسَ لَهُمْ تَوَكُّلٌ وَاسْتِعَانَةٌ وَصَبْرٌ؛ بَلْ فِيهِمْ عَجْزٌ وَجَزَعٌ.

وَطَائِفَةٌ فِيهِم اسْتِعَانَةٌ وَتَوَكُّلٌ وَصَبْرٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِقَامَةٍ عَلَى الْأَمْرِ وَلَا مُتَابَعَةٍ لِلسُّنَّةِ، فَقَدْ يُمَكَّنُ أَحَدُهُمْ، وَيَكُونُ لَهُ نَوْعٌ مِن الحَالِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَيُعْطَى مِن الْمُكَاشَفَاتِ وَالتَّأْثِيرَاتِ مَا لَمْ يُعْطَهُ الصِّنْفُ الْأَوَّلُ، وَلَكِنْ لَا عَاقِبَةَ لَهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُتَّقِينَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى؛ فَالْأَوَّلُونَ لَهُمْ دِينٌ ضَعِيفٌ وَلَكِنَّهُ مُسْتَمِرٌّ بَاقٍ؛ إِنْ لَمْ يُفْسِدْهُ صَاحِبُهُ بِالجَزَعِ وَالْعَجْزِ؛ وَهَؤُلَاءِ لِأَحَدِهِمْ حَالٌ وَقُوَّةٌ، وَلَكِنْ لَا يَبْقَى لَهُ إِلَّا مَا وَافَقَ فِيهِ الْأَمْرَ وَاتَّبَعَ فِيهِ السُّنَّةَ[1].

---

[١] ذكر المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا ثلاثةَ أقسامٍ وفرَّق بين الثَّاني والثالِثِ؛ لأنَّ الأوَّلَ عاقِبَتُه أحسنُ من الثَّاني؛ فالأوَّلُ عنده عبادَةٌ وتَقْوى لكن عندَه جَزَع وعجْزٌ، والثَّاني أحسنُ حالًا وليس أحسنَ عاقبةً منه، فالَّذي أحسَنُ حالًا هو الَّذي عنده استِعَانَةٌ وصبْرٌ، تجدُ عنده من الجَلَدِ والاعتِماِدِ على الله ما لَيسَ عندَ الأوَّلِ، لكن عنده ضعْفٌ في دينِهِ وقِلَّةٌ من فِعْل الأوامِرِ وعدَمُ اجتِنَابِ للنواهِي، ولهذا تكون عاقِبَتُهُ أقلَّ من عاقِبَة الأوَّلِ.

فإذن الفَرْقُ بينهما من حيث العاقِبَةِ والحاضِر، أيهما أحسْنُ حالًا؟ الأوَّلُ أحسنُ عاقبةً؛ لأنَّ عنده عبادَةً وهذا ليس عندَهُ عبادَةٌ، لكن هذا لصبْرِهِ وقوَّتِهِ وجَلَده يكون في الحالِ وممارَسَةِ الأمورِ أحسنَ مِنَ الأوَّلِ؛ فالفرق بينهما من حيث الحالِ والمآل، فالأوَّلُ أحسن مآلًا، وهذا أحسن حالًا.

وَشَرُّ الْأَقْسَامِ مَنْ لَا يَعْبُدُهُ وَلَا يَسْتَعِينُهُ؛ فَهُوَ لَا يَشْهَدُ أَنَّ عَمَلَهُ للهِ، وَلَا أَنَّهُ بِاللهِ[١].

فَالْمُعْتَزِلَةُ وَنَحْوُهُمْ مِن الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا الْقَدَرَ هُمْ فِي تَعْظِيمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَبْرِيَّةِ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَن الشَّرْعِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ[٢]، وَالصُّوفِيَّةُ هُمْ فِي الْقَدَرِ وَمُشَاهَدَةِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خَيْرٌ مِن الْمُعْتَزِلَةِ، وَلَكِنْ فِيهِمْ مَنْ فِيهِ نَوْعُ بِدَعٍ مَعَ إِعْرَاضٍ عَنْ بَعْضِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، ....

---

[١] القِسْمُ الرابع: وهو شَرُّ الأصنافِ من يُعْرِضُ عن عبادَةِ اللهِ والاستِعَانَةِ به.

[٢] المعتَزِلَةُ هم في تعْظيمِ الأمرِ والنَّهْيِ والوعْدِ والوعيدِ خيرٌ من الجَبْرِيَّةِ؛ لأنَّ المعتَزِلَةَ والقدريَّةَ يرونَ أن الإنسَان يفْعَلُ باختيارِ، وإذا كان يفْعَلُ باختيارٍ فإنَّه يلْحَقُه اللَّوْمُ، إذا فعَلَ ما لا يَنْبَغِي، والإنسان الَّذي يشْعُرُ بأن الثوابَ والعِقاب على حسَبِ فِعْلِهِ لَا بُدَّ أن يكونَ قائمًا بالأوامِرِ تارِكًا للنواهِي، فهو مُعظِّم لـها؛ لأَنَّه يَعْرِفُ أنه مُلامٌ على المعصِيَةِ ومُثابٌ على الطاعَةِ.

وأما الجبرِيَّةُ فيقُولُونَ: إن الإنسانَ مُجبرٌ على عَملِهِ فلا يُلامُ على مكْروهٍ ولا يُحمَدُ على محبوبٍ، فعلى هذا إذا كانَ الإنسانُ لا لومَ عليه في المعْصِيَةِ، وأنه لا مَدْحَ له في الطاعَةِ فهل يُعظِّم الأمرُ والنَّهْي؟

الجوَاب: لا يُعظِّمه؛ لأَنَّه يقولُ: العاصِي والمطِيعُ سواءٌ، كل منهما لا اختيارَ له في مُرادِهِ وفِعلِهِ، فلا يستَحِقُّ هذا اللَّومَ ولا هذا المدْحَ، فلهذا لا يُعظِّمُون الأمرَ والنَّهْي؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أن الإنسانَ مجبُورٌ على عمَلِهِ.

حَتَّى يَجْعَلُوا الْغَايَةَ هِيَ مُشَاهَدَةُ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْفَنَاءُ فِي ذَلِكَ، وَيَصِيرُونَ أَيْضًا مُعْتَزِلِينَ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَسُنَّتِهِمْ، فَهُمْ مُعْتَزِلَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[١]، وَقَدْ يَكُونُ مَا وَقَعُوا فِيهِ مِنَ الْبِدْعَةِ شَرًّا مِنْ بِدْعَةِ أُولَئِكَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَكِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ نَشَأَتْ مِنَ الْبَصْرَةِ.

وَإِنَّمَا دِينُ اللهِ مَا بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ طَرِيقَةُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ خَيْرِ الْقُرُونِ، وَأَفْضَلِ الْأُمَّةِ، وَأَكْرَمِ الْخَلْقِ عَلَى اللهِ تعالى بَعْدَ النَّبِيِّينَ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]، فَرَضِيَ عَنِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ رِضًا مُطْلَقًا، وَرَضِيَ عَنِ التَّابِعِينَ لَـهُمْ بِإِحْسَانٍ[٢].

---

[١] الصوفِيَّةُ الَّذين يقولُونَ بالقَدَر خيرٌ مِنَ المعْتَزِلَةِ، لكن فيهم نوعُ بِدَعٍ إلى آخِرِه؛ لأنَّ هؤُلاءِ المعتزلَةِ يَرَوْنَ أن الإِنسَان مُستقِلٌّ بعمَلِهِ فلا يَسْتَعِينونَ بالله، والصوفيةُ لا يَرَوْنَ ربَّهُم كذَلِك، بل يَرونَ أن الإنسانَ مُحتاجٌ إلى ربِّه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إلا أنهم مخطئونَ بالمبالَغَةِ في مشاهدةِ الرُّبوبيَّةِ، وقد سبق أن الواحِدَ منهم يفْنَى بمشهُودِه عن شُهودِهِ ومعبُودِهِ عن عبادتِه إلى آخِرِه.

وإذا سأل سائلٌ: هل يُرادُ بالقدَرِيَّةِ المعتزلَةُ أم غيرهم؟

الجوَاب: أن القَدَرِيَّةَ فقط يُرادُ بهم المعتَزِلَةُ.

[٢] قوله: «**التَّابِعِينَ لَـهُمْ بِإِحْسَانٍ**» لأنَّ التَّابِعينَ الأَوَّلِينَ قد يكونُونَ تَبِعُوا بإحسانٍ وقد يكونونَ تبِعُوا بغيرِ إحسانٍ، وهذا دليلٌ على أن مذْهبَ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ مِنَ المهاجِرينَ والأنصارِ مذْهبٌ صحِيحٌ، ليس فيه تقْسِيمٌ إلى إحسانٍ وعدم إحسانٍ،

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»(١). وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ مِنكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ[١]؛ فَإِنَّ الحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ؛ أُولَئِكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفًا؛ ....

لكنَّ المذاهِبَ الأخيرَةَ الَّتي بعْدهُم هي الَّتي فيها إحسانٌ وغير إحسانٍ، وبه نعرفُ صحَّةَ قولِ من يقول: إن عمَلَ الصحابَةِ حُجَّةٌ ولو بعدَ الرَّسولِ ﷺ؛ لأنَّهم من المهاجِرينَ والأنصارِ.

[١] هل قولُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ: «مَنْ كَانَ مِنكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ»، ينطبِقُ على كلِّ عصْرٍ؟

الجوَاب: لا؛ لأنَّه لو كان ينطَبِقُ على كلِّ عصرٍ كان الَّذين جاءوا مِن بعد عبدِالله ابن مسعودٍ أيضًا أهل لأنَّ يُقتَدَى بهم، لكن مرادُهُ في العَصْرِ الَّذي كان يتكلَّم فيه، والَّذين ماتُوا في عهدِهِ، يعني: من الصَّحابَة الَّذين ماتوا قبل الفِتْنَةِ.

لكن قوله: «الحَيُّ لَا تُؤمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ» هذا صحيحٌ، كم من إنسان يكون في أوَّلِ أمْرِهِ مستَقِيمًا ثم في آخِرِ الأمْرِ يُفتَتنُ، فإذا قلَّدْتَهُ أنت وتَبِعْتَهُ واتخَذْتَهُ إمامًا في حال استقامَتِهِ ربما ينحَرِفُ وأنت لا تشْعُر؛ لأنَّك قد وثَقتَ فيه وحينئذٍ تهلِكُ معه، فالحي لا تؤمِنُ عليه الفِتْنَةُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب فضل أصحاب النبي ﷺ، رقم (٣٦٥١)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

قَوْمٌ اخْتَارَهُم اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِقَامَةِ دِينِهِ فَاعْرِفُوا لَـهُمْ حَقَّهُمْ وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الهُدَى المُسْتَقِيمِ»(١)[١].

وَقَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، اسْتَقِيمُوا، وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَوَاللهِ لَئِن اتَّبَعْتُمُوهُمْ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»(٢).

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا، وَخَطَّ حَوْلَهُ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»، ثُمَّ قَرَأَ: «﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]»(٣).

وَقَدْ أَمَرَنَا -سُبْحَانَهُ- أَنْ نَقُولَ فِي صَلَاتِنَا: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، ....

---

[١] إذا سأل سائل: هل يجوزُ تقليدُ الصحابةِ؟

فالجواب: معلوم أن الصحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يجوزُ تقلِيدُهم؛ لأنَّ الإمام أحمدَ يرى أن قولَ الصحابةِ حُجَّةٌ إذا لم يخالِفْ؛ لأنَّه لا يُجوِّزُ التقليدُ إلا لضَرُورةٍ.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٢).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٤٣٥).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ[١] وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ»(١)؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْيَهُودَ عَرَفُوا الحَقَّ وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ، وَالنَّصَارَى عَبَدُوا اللهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

وَلِهَذَا كَانَ يُقَالُ: تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ[٢] وَالْعَابِدِ الجَاهِلِ[٣]؛ فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ.

---

[١] قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ». ليس هذا معناه أنهم اليَهودُ فقط، وإنما المَعْنى أن اليهودَ مِن المغضُوبِ علَيْهِمْ، وكل من عَرَفَ الحق وخالَفَه فهو مغْضُوبٌ عليه، وفيه شبَهٌ مِنَ اليهودِ، وكلُّ من عَبَدَ الله على ضَلالٍ فهو ضالٌّ من الضَّالِّينَ وفيه شبَهٌ مِنَ النَّصارَى، وهذه الأمة تنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسَامٍ:

- قِسْمٌ عَلِمَ الحقَّ واتَّبعَه، فهذا من الَّذين أنعَمَ اللهُ عليهم.
- وقِسْمٌ عَلِم الحقَّ وخالَفَه، فهذا مِنَ المغضوبِ علَيهِمْ.
- وقِسْمٌ جهِلَ الحقَّ وعَمِلَ بالباطلِ، فهذا من الضالِّين.
- فخيرُ هذه الأُمَّة منْ عَلِمَ الحقَّ واتَّبعَهُ.

[٢] العالِمُ الفاجِرُ- والعياذ بالله- مُضلٌّ؛ لأَنَّه عالِمٌ لا يتْبَعُ الحَقَّ.

[٣] العابدُ الجاهِلُ مُضِلٌّ؛ لأَنَّه يعْبُدُ الله على جهلِه فيظُنُّ من يَراهُ أنه على خيْرٍ، وهؤُلاءِ الأئمةُ أئمَّةُ الكُفْرِ إنما غرُّوا النَّاسَ بسببِ جَهْلِهِمْ، يظنون بهم خيرًا وهم ليسُوا على خيْرٍ.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، رقم (٢٩٥٣).

وَقَالَ تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾[1] وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه:١٢٣- ١٢٤].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَنْ لَا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا وَلَا يَشْقَى فِي الْآخِرَةِ»، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ(١)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:١- ٥].

فَأَخْبَرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ مُهْتَدُونَ مُفْلِحُونَ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ، فَنَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا صِرَاطَهُ الْمُسْتَقِيمَ؛ ....

---

[١] قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه:١٢٣].

(إِمَّا) أصلُها (إن ما) فإنْ شرْطِيَّةٌ، وما زائدةٌ للتَّوكيدِ.

(يأتِينَّ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بإن الشرطية، لكنه مَبْنِيٌّ على الفتْحِ لاتصالِهِ بنونِ التوكيدِ.

و(هُدى): فاعل يأتِي، و(فَمَن): الفاء رابطةٌ للجوابِ، و(مَنْ): اسم شرْطٍ جازِمٍ، و(اتَّبع) فِعْلُ الشرطِ، وجمْلَةُ (فلا يَضِلُّ) جوابُ الشَّرْطِ، والجملةُ من الشرطِ الثَّاني وجوابِهِ في محلِّ جزمٍ جوابُ الشرطِ الأوَّل.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٤٤٦).

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِن النَّبِيِّيْنَ والصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ[١] وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

---

[١] إن قال قائل: ما المُراد بالشُّهداءِ في قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾؟

قيل: المُراد بِهِمُ العُلماءُ؛ لأنَّهم يشْهَدُون على شريعَةِ اللهِ ويشْهَدُونَ على عبادِ اللهِ.

وقيل: المُرادُ بالشُّهداءِ من قُتِلُوا في سبيلِ اللهِ.

والصحيح: أنها تَشْمَلُ هذا وهذا، فإن أهلَ العِلمِ شُهداءُ، ومن قُتِلَ في سبيلِ الله فهو شَهِيدٌ.

وقوله: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ أي: رُفقاء، فرَفِيقٌ هنا يستَوِي فيه الجَمْعُ والمفْرَدُ، و﴿رَفِيقًا﴾: تمْيِيزٌ.

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.



فهرس الآيات



فهرس الأحاديث والآثار

الحديث — الصفحة



فهرس الفوائد

الفائدة | الصفحة



فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

